



٥ ٤ - مِنهنشوراتِ الجلسل المامي



المحطالية

لمسائل المبسوط والجامعين والسير والزيادات والنوادر والفتاوى والواقعات مُدللة بدَلائل المتقدمين رحهُ للله

.. تأليف

الامِهَام برِهَان لِدِين فِي لِمُعَالِي مِحْمُود برِجَدرالشريعِين لبن مَازه البخاري رحمَان البخاري وحمَان الله تعالى ٥٥١ هـ در ١١٦٠ هـ

اعتىٰ بإفراجه وتقديمه نعيم أشرَف نوراً حمَد

المجلد الخامس والعشرون الفهارس

المحتكين العيثلتي

إدَارَة القسرْآن

أول طبعة كاملة في العالم الإسللامي سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علمًا بأن هذه النسخة مسجلة لدى الجهات القانونية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو التسجيل أو خلافه بدون إذن كتابي مسبق من الناشر

- * ٤٣٧ دى گاردن إيست لسبيله كراتشى ٧٤٥٥٠ باكستان الهاتف: ۷۲۱٦٣٨٨ فاكس: ۸۸۲۳۲۸-۲۲۲۱
- * اردو بازار، ایم اے جناح روذ کراتشی تلفون: ۲٦٢٩١٥٧
- * H-8/1 إستريت 3 مقابل الشفاء إنترنيشنل هاسيتل، إسلام أباد

P. O. Box: 1, Johannesburg 2000, South Africa. E-mail: wii@global.co.za

At Post Simlak Dist. Navsari Gujrat 396415, Al-Madina Garden Jamshed Road # 2 Karachi 74800,

طبع في مؤسسة نزيمه كركسي مد بميروت ما لبنان

مُكَتِّبَتُ السُّيْتِ لِين الرياض ، السعودية

الموزع بالمملكة

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد التاسع من الحيط البرهاني

	الفصل الرابع
٣	فيما يتعلق بالشروط في الوقف
	إذا وقف أرضه، وشرط الكل لنفسه، أو شرط البعض لنفسه ما دام حيّا
٣	وبعده لفقراء المسلمين، فالوقف باطل عند محمد
٣	لو اشترط أن يأكل من الغلة يجوز
٣	لو شرط بعض الغلة لأمهات أولاده في حال حياته، وبعد وفاته، فهو جائز بلاخلاف
	إذا وقف وقفًا مؤبدًا، واستثنى لنفسه أن ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله
٤	وحشمه ما دام حيّا، حتى جاز الوقف والشرط جميعًا عند أبي يوسف
	إذا وقف وقفًا على فلان وعلى أقرباءه بأعيانهم، جاز ما داموا حيًّا، فإذا انقرضوا يرجع إليه
٤	إن كان حيًّا، وإلى ورثته إن كان ميتًا
	إذا وقف وقفًا، وشرط لنفسه أن يأكل، ويؤكل من أحب ما دام حيًّا، ثم من بعده
	على ولده، وولد ولده، ونسلهم أبدًا ماتناسلوا، فإذا انقرضوا، فهو على المساكين
٤	فهو جائز عند أبي يوسف
	إذا وقف وقفًا، وشرط لنفسه أن يأكل ما دام حيًّا، ثم مات وعنده مغاليق
٤	وزبيب من هذا الوقف يرد إلى الوقف
٤	لو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف يكون ميراتًا عنه لورثته
	اذا شيط في أصاله قف أن يستبدل به أرضاً أخرى إن شاء ذلك فيكه ن و قفاً مكانيا

٥	فهو جائز عند أبي يوسف
	إن شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك، ولم يشترط الاستبدال بثمنه مايكون وقفًا مكانه
	قال محمد رحمه الله تعالى: الوقف باطل، وعن أبي يوسف: أن الوقف جائز
٥	والشرط باطل
٥	إذا باع الأرض وقبض الثمن، وهلك في يده، فلاضمان، ويكون الثمن عنده أمانة
	إن باعها واشترى بثمنها مكانها أرضًا أخرى، ثم ردت عليه الأولى فإنها تعود
٥	كما كانت وتكون الثانية له، يصنع بها ما بدا له
	إذا شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
٦	الوقف جائز، والشرط جائز، وعلى قول محمد: الوقف باطل
٦	إن قال: أبطلت الخيار، لا ينقلب الوقف جائزًا
	إذا شرط الولاية لنفسه في عزل القوام والاستبدال بهم، وإخراجه من يده
٦	إلى يد المتولى جاز
٦	إذا مات الواقف، يبطل و لاية القيم
	إذا أخرج الوقف من يده، وسلمه إلى المتولى، ثم إذا أراد إخراجه من يده
٧	إن كان شرط في أصل الوقف أن له الإخراج من يد القيم، فله أن يخرجه من يده
	إذا شرط في الوقف أن يبيعه، وأن يجعل ثمنه في وقف أفضل منه، حتى جاز الشرط
٧	والوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، فله أن يبيعه
	لو شرط في أصل الوقف أن يبيع الوقف، ويجعل ثمنه في المساكين
٧	لم يجز هذا الشرط
	ذكر الخصاف في وقفه لو شرط أن يبعيها، ويصرف ثمنها إلى ما رأى من أبواب الخير
٧	فالوقف باطل
٧	إن شرط في أصل الوقف أن يبيعه، ولم يبعه، لايجوز لمن وليه بعده أن يبيعه
	إذا وقف ضيعة على أن له أن يبيعها، ويصرف ثمنها إلى حاجته
٧	قال أبو نصر: الوقف جائز والشرط باطل
٨	حبس فرسًا في سبيل الله عشر سنين، ثم هي مردودة على صاحبها، فهو باطل
	إذا جعل فرسه في السبيل على أن يمسكه ما دام حيًّا، إن أراد الإمساك

ليجاهد عليه له ذلك، لأنه لولم يشترط كان لجاعل السبيل إمساكه ليجاهد
وإن أراد الإمساك لينتفع به غير الجهاد، لم يكن له ذلك
نوع منه
لو أن رجلا وقف أرضًا على قوم، ثم من بعدهم على المساكين، وشرط في الوقف
أن له أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف، وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم
وأن يدخل فيهم من رأى إدخاله، ويخرج من رأى إخراجه، فهو جائز على هذا الشرط ٨
إن اشترط الواقف هذه الأشياء لوالي هذه الصدقة من بعده، ولم يشترط لنفسه
قال الخصاف: اشتراط ذلك لوالي الصدقة اشتراط لنفسه، وله أن يفعل ذلك ما دام حيًّا ٨
كذلك لو اشترط لوالي هذه الصدقة من بعده أن له أن يبيع هذه الصدقة، وما رأي منها
وأن يشتري بثمن ذلك ما يكون وقفًا على ما سبّل له، فهو جائز وأن يشتري بثمن ذلك ما يكون وقفًا على ما سبّل له،
إن اشترط لوالي هذه الصدقة أن يفعل ذلك ما دام الواقف حيًّا، فهذا له ولوالي الصدقة
ما دام الواقف حيّا
إن اشترط الواقف أن له أن يقضى دينه من غلته، فذلك جائز
كذلك إذا قال: إن مت وعلى دين بدئ من غلة هذه الصدقة بقضاء ما على من الدين
فإذا قضى كانت غلة هذه الصدقة بعد ذلك جارية على ما سبلها، فذلك جائز ٩
نوع آخر منه
إذا قال: أرضى صدقة موقوفة أبدًا على أن أضع غلتها حيث شئت، جاز ٩
كذلك لو قال: جعلتها لفلان، أو أعطيتها فلانًا، فلا يرجع عنه، ولو وضعها
في فريق بعد فريق، جاز جاز با
لو قال: أرضى صدقة موقوفة على أن لي أن أعطى غلتها من شئت من ولدي
فالوقف صحيح فالوقف صحيح
نوع آخر منه
إذا قال: أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على أن أعطى غلتها من شئت من الناس
فهو جائز الله المرات ال
إن قال بعد ذلك: جعلت غلتها لفلان ما عاش، فذلك جائز، ويصير كأنه سماه
عند الوقف وشرط له ذلك

ن مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس، كانت الغلة للفقراء ١٠	إ
و جعل غلتها لفلان سنة جاز	ل
و قال: جعلت غلتها لولدي صح، كما لو وقف غلتها في الابتداء ولو قال: جعلت	ز
له الله الله الله الله الله الله الله ا	<u>.</u>
في الاستحسان: الوقف صحيح، والجعل باطل، وله المشيئة على حالها	و
و أوصى بثلث ماله، وقال: فلان يعطى من شاء، فذلك جائز	لر
و وقف في مرضه على أن يعطى فلان غلتها من شاء، فاختار الوصى أن يعطى ذلك	ل
ى ولدالميت لا يجوز	ف
وع آخر	نر
ذا قال : أرضي صدقة موقوفة على أن لفلان أن يعطى غلتها من شاء، فمات الواقف	إد
بل أن يجعل فلان الغلة لأحد، بطلت مشيئته قياسًا	ق
و وضعها فلان في نفسه لم يجز، ولو أعطاها الواقف بطل الوقف	لږ
و قال فلان: جعلتها للأغنياء، بطل الوقف	٤
وع منه	نو
- ذا قال : أرضى صدقة موقوفة على بني فلان على أن لى أفضل من شئت منهم	إِد
يان ذلك جائزاً	5
نذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء منهم، كان لفلان	5
ن يفضل من شاء منهم	أر
و قال: أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص الغلة والثلث من شئت منهم	J
و قال: أرضى صدقة موقوفة على أن لى أن أخص الغلة والثلث من شئت منهم هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز	
هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز	ف
هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز	ف لو
هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز	ف لو ل
هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز	ف لو لو
هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز	ف لو لو

وهى صدقة موقوفة على كذا وكذا، لا يقبل قوله
كذلك لو قال: هذه الأرض كانت في يدي والدي، أو قال: كانت في يد فلان
فأوصى بها إلى، فهي صدقة موقوفة، لا يقبل قوله
كذلك لو قال: كانت في يدى فلان، وقد أوصى إلى، وكان في يد فلان آخر قبل ذلك
وقد أوصى بها فلان إلى فلان الذي أوصى بها إلى، لا يقبل قوله
لو أن رجلا قال: أرضي هـ ذه صـدقة موقوفة عـلى زيد ابن عبد الله وولده
وولد ولده، ونسله، وعقبه أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم على المساكين، فقال زيد:
إن الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدى وولد ولدى، وعلى عمى، فإنه يصدق
على نفسه، ولا يصدق على غيره
كذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ومن بعده على المساكين، فأقر لزيد لعمرو
على نحو ما بينا، كان لعمرو أن يشارك زيدًا في غلة الوقف ما دام زيد في الأحياء
فإذاً مات كانت الغلة كلها للمساكين
كذلك لو أن زيدًا أقر أن الواقف وقف هذه الأرض كلها على عمرو وحده
فهو على ما أقر، فإذا مات كانت الغلة كلها للمساكين
رجل في يديه أرض، أو دار، ادعاها رجل عند القاضي أنها له، والذي في يديه يقول:
هذه الأرض وقف وقفها رجل حر من المسلمين على المساكين، ودفعها إلى
فإن القاضي يجعل الأرض وقفًا على ما أقر به
إن كان الذي في يديه الدار ، قال : هذه الدار وقف وقفها رجل حر من المسلمين
على فلان، وفلان وعلى أولادهم ونسلهم أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم
على المساكين، وقال: هؤلاء الذين أقر المقر أنها وقف عليهم أن هذه الدار لهذا المدعى ١٨
من أقر بوقف صحيح، وأنه أخرجه من يده، ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده
قال: إقراره على نفسه جائز، والوقف صحيح ١٩
من مات، وترك ابنين، وفي يد أحدهما ضيعة يدعى أنه وقف عليه من أبيه
والابن الآخر يقول: هي وقف علينا، كان القول قوله
الفصل السادس
ه الدلاية في الدقة . • الدلاية في الدقة .

	إذا وقف الرجل أرضه، ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره، أن الوقف جائز
۲.	والولاية للواقف
	إذا وقف أرضًا، وسلمها إلى المتولى، ثم أراد أن يأخذ منه، فإن كان شرط في الوقف
۲.	أن له العزل والإخراج من يد المتولى، فله ذلك
	إذا كان الوقف على الفقراء، وشرط الواقف الولاية لنفسه، وكان هو متهما غير مأمون
۲.	على الوقف، فللقاضي أن ينزعها من يده
	كذلك لو ترك العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمره، فالقاضي يجبره على العمارة
۲.	فإن فعل، وإلا أخرجه من يده
	- لو شرط الواقف ولايتها لنفسه، وأن ليس للسلطان، ولا للقاضي أن يخرجها من يده
۲.	ويوليها غيره، فهذا الشرط باطل
	لو جعل الواقف ولاية الوقف لرجل كانت الولاية له، كما شرط الواقف
	ولو أراد الواقف إخراجه كان له ذلك، ولو شرط الواقف أن ليس له إخراج القيم
۲.	فهذا الشرط باطل
	، لو قال: وليتك هذا الوقف، فإنما له الولاية حال حياته، لا بعد وفاته
۲۱	ولو قال: وكلتك بصدقتى هذه فى حياتى، وبعد وفاتى، فهو جائز
	وقو قاق. وصفح بمستحقي منطق على المراب المواقع المراب المراب المراب المستحدد المرابعة المستحدد المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة ال
۲۱	·
' '	ولم يزد على هذا، فهو وصيه في ماله وولده، وفيما كان في يده من الوقف
	لو أوصى إليه في الوقف قال محمد: هو وصى في الوقف خاصة على قولنا
	وقول أبی یوسف، وعلی قول أبی حنیفة رضی الله تعالی عنه: هو وصی
۲۱	في الأشياء كلها
71	الرصي يصرف به علم المعريس وه يعمر في المعرف المواد المعرف المواد المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف
	لو أوصى إلى رجل في الوقف، وأوصى إلى آخر في ولده، أو أوصى إلى رجل
۲۱	في وقف نفسه، و أوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه، كانا وصيين فيهما جميعًا
	لو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته، وبعد وفاته، فلما حضر الموت أوصى
	إلى رجل، ذكر هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصى يشارك القيم
۲۱	في أمر الوقف

	لو جعل ولاية الوقف بعد وفاته إلى رجلين، فقبل أحدهما ذلك، ولم يقبل الآخر
27	فينبغي للقاضي أن يجعل مع الذي قبل رجلا يقوم مقام الذي لم يقبل
	لو قال الواقف: ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي
	وأبي الأفضل القبول، فالقياس أن يقيم القاضي غير الأفضل مقام الأفضل
77	ما دام الأفضل حيّا، فإذا مات الأفضل صرف الولاية إلى من يليه في الفضل
	لو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد، فهو كما قال، فإذا قدم زيد
77	فكلاهما واليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
	إذا جعل الولاية لرجل، ومات ذلك الرجل حال حياة الواقف، فالأمر في نصيب القيم
27	إلى الواقف، يقيم من أحب
۲۳	إن مات القيم بعد ما مات الواقف، فإن كان القيم قد أوصى إلى غيره، فوصيه بمنزلته
۲۳	المتولى إذا أراد أن يفوض إلى غيره عند الموت بالوصية، يجوز
۲۳	إذا أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته، لا يجوز
	الفصل السابع
۲٤	في تصرف القيم في الأوقاف
7	وهو أنواع: نوع منه يرجع إلى عمارة الوقف
	رجل وقف أرضًا له على المساكين وقفًا صحيحًا، ولم يذكر عمارتها، فإن عمارتها رجل وقف أرضًا له على المساكين وقفًا صحيحًا،
7	في غلة هذه الأرض
	سي حله المحلق الأخلق المراد ال
7	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته
	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
7	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
7 8	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
70	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته الى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
7 8	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك

77	أما الأول أو الثاني أبي العمارة، فلا يجبرعلي العمارة
	إن كان الواقف حين شرط الغلة لفلان ما عاش شرط على فلان مرمتها وإصلاحها فيها
77	لا بدلها منه، فالوقف جائز مع هذا الشرط
	إن كان ما رم الأول مثل تجصيص أو تطيين سطوح أو ما أشبهه، ثم مات الأول
Y Y	فلیس لورثته أن یرجع بشیء من ذلك علی الثانی
	حانوت موقوف على الفقراء، وله قيم، بني رجل في هذا الحانوت بناء بغير إذن القيم
۲٧	ليس له أن يرجع بذلك على القيم
۲۸	للشروط له السكني لا يؤاجرها، كالموصى له بالسكني
۲۸	ما يسقط من البناء، فللقيم أن يبيعه
۲۸	هذا إذا لم يمكن إعادته إلى موضعه، وأما إذا أمكن أعيد إلى موضعه
	إذا خرب أرض الوقف، وأراد القيّم أن يبيع بعضًا منها ليرم الباقي بثمن ما باع
۲۸	ليس له ذلك
44	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
44	نوع منه يرجع إلى العقود
44	ي إذا وقف داره على الفقراء، فالقيم يؤاجرها
44	إن كان الواقف هو الذي آجر ثم مات، ففيه قياس واستحسان
٣.	القاضي إذا آجر الدار الموقوفة، ثم عزل قبل انقضاء المدة، لا تبطل الإجارة
	دار موقوفة على قوم، آجرها الوصى مدة معلومة، ثم مات بعض الموقوف عليهم
۳.	قبل تمام المدة، لا تبطل الإجارة، فالإجارة لا تبطل بموت الموقوف عليه
	لا تجوز الإجارة الطويلة على الوقف، ولو احتيج إليها، فالوجه في ذلك أن يعقدوا
۳.	في ذلك عقودًا متفرقة مترادفة، كل عقد على سنة
	إن آجر المتولى دارًا موقوفة، أو أرضًا موقوفة أكثر من سنة، فإن كان الواقف شرط
	أن لا يؤاجر أكثر من سنة، والناس لا يرغبون في استئجارها سنة، وكانت إجارتها
۳.	أكثر من سنة أدرّ على الوقف وأنفع لا يجوز إجارته أكثر من سنة
	إن لم يشترط في الوقف أن لا يؤاجر أكثر من سنة روى
۳.	عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه كان يقول في الدور: لا يؤاجر أكثر من سنة

أما في الأرض فإن كانت الأرض تزرع في كل سنة مرة، فكذلك، وإن كانت تزرع
في كل سنتين مرة أو في كل سنين مرة، فيزرع في كل سنة طائفة منها، فينبغي أن يشترط
في المدة ذلك القدر الذي يتمكن به المستأجر من زراعة الكل على العادة٣١
أبو جعفر البخاري رحمه الله تعالى يجيز في الضياع ثلاث سنين ٣١
رجل له دار فيها موضع مقدار بيت، هو وقف لا يصل إلى الموقوف عليه شيء من غلته
فأراد صاحب الدار أن يستأجر مدة طويلة، فإن كان لهذا الموضع مسلك إلى الطريق الأعظم
لا يجوز
إذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرالمثل حتى جازت الإجارة
فرخصت أجرتها، لا تنفسخ الإجارة٣١
حانوت أصله وقف، وعمارته لآخر، أبي صاحب الوقف أن يستأجره بأجر مثله
فهذا على وجهين
الواقف إذا آجر الوقف إجارة طويلة، إن كان يخاف على رقبتها التلف بسبب هذه الإجارة
فللحاكم أن يبطلها، وكذلك إن آجرها من رجل يخاف على رقبتها من المستأجر ينبغي
للحاكم أن يبطل الإجارة٣٢
خان أو رباط سبيل أراد أن يخرب، يؤاجر ويصرف غلته، فإذا صار معمورًا
لا يؤاجر بعد ذلك ٢٣
قيم على عمارة وقف استأجر أجيرًا بدرهم ودانق وآجر مثله درهم، فاستعمله
في عمارة الوقف، ونقد الأجرة من مال الوقف، يضمن جميع ما نقد٣٢
إذا أسكنه رجلا بغير أجر، ذكر هلال أنه لا شيء على الساكن، وعامة المتأخرين
من المشايخ أن عليه أجر المثل
كذلك قالوا فيمن سكن دارًا لوقف بغير أمر القيم، وبغير أمر الواقف، كان عليه
جر المثل بالغًا ما بلغ
بر المس بالمحافظ المجماعة : إذا رهنوا الوقف حتى لم يصح لو سكنه المرتهن كذلك قالوا في أهل الجماعة : إذا رهنوا الوقف حتى لم يصح لو سكنه المرتهن
بجب أجر المثل
_
نم عزل القاضي هذا المتولى، وولى غيره، فادعى هذا الثاني على المشترى المنزل

41	وأصلح في حق الفقراء
	إذا دفع أرض الوقف مزارعة، أو دفع نخيل الوقف معاملة، ولاحظ فيه للواقف
٣٦	لا يجوز على الوقف، ويصير غاصبًا الأرض
	أرض وقف بدرغم، وهي ناحية من نواحي سمرقند، استأجره رجل من حاكم درغم
	بدراهم معلومة وزرعها، فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة
	كما جرى العرف بالزراعة بدرغم على النصف، أو على الثلث، فقال الرجل: على الأجر
٣٧	
	وقف ضيعة له على بنيه، فأراد أحدهم قسمتها ليدفع نصيبه مزارعة، قال: قسمة الوقف
٣٧	لا تجوز من أحد
	أرض الوقف إذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة، فعشر جميع الخارج
٣٧	في نصيب الدافع
٣٧	ينبغي أن لا يجب العشر في أرض الوقف
	إذا كانت الدار موقوفة على قوم، أجرها القيم، فمات بعضهم، قد ذكرنا قبل هذا
٣٧	أن الإجارة لا تنتقض بموت الموقوف عليه
٣٨	كذلك على هذا لو شرط تعجيل الأجرة
	3 6 3 6
	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم
	_
	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم
٣٨	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث
	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثانى، وبين الباقى أثلاثًا
	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثانى، وبين الباقى أثلاثًا والثلث الثانى بين ورثة الثانى، وبين الباقى نصفان، والثلث الثالث كله للباقى
٣٨	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث فإن الثلث الأول وبين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثانى، وبين الباقى أثلاثًا والثلث الثانى بين ورثة الثانى، وبين الباقى نصفان، والثلث الثالث كله للباقى
٣٨	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثانى، وبين الباقى أثلاثًا والثلث الثانى بين ورثة الثانى، وبين الباقى نصفان، والثلث الثالث كله للباقى
٣٨	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثانى، وبين الباقى أثلاثًا والثلث الثانى بين ورثة الثانى، وبين الباقى نصفان، والثلث الثالث كله للباقى
۳۸ ۳۸ ۳۹	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثانى، وبين الباقى أثلاثًا والثلث الثانى بين ورثة الثانى، وبين الباقى نصفان، والثلث الثالث كله للباقى

49	متولى الوقف إذا رهن الوقف بدين، لا يصح
49	إن سكن المرتهن فيه، فعليه أجر المثل بالغًا ما بلغ
	أرض موقوفة في يدى أكار، وكان فيه قطن، فسرق القطن، فوجده الأكار
	في منزل رجل، فأخذ صاحب المنزل، وخاصمه، فقال صاحب المنزل: ضمنت لك
٣٩	إن أعطيتك مائة من القطن، أيحل للقيم أن يأخذ ذلك؟ فهذا على ثلاثة أوجه
٤٠	إن أكارًا تناول من مال الوقف، فصالحه المتولى على شيء، فهذا على وجهين
	أرض وقف خاف عليها القيم من سلطان، أو وارث أن يغلب عليها، يبيعها
٤٠	ويتصدق بثمنها
٤٠	كذا كل قيم إذا خاف شيئًا من ذلك، فله أن يبيع ويتصدق بالثمن
	شجرة وقف في دار وقف، خربت الدار، ليس للمتولى أن يبيع الشجرة ويعمر الدار
٤٠	لكن يكري للدار ويعمرها، ويستعين بالأجرة على عمارة الدار لا بالشجرة
٤٠	الأشجار الموقوفة إن كانت مثمرة، لم يجز بيعها، إلا بعد القلع
٤٠	قرية وقف على أرباب مسمين في يدى متولى، باع المتولى ورق أشجار التوت، جاز
٤٠	متولى الوقف إذا اشترى بغلة الوقف ثوبًا، ودفعه إلى المساكين، لا يجوز
	ومما يتصل بهذا الفصل: رجل وقف وقفًا صحيحًا، وجعل ولايتها إلى رجل
	وجعل إليه القيام بأمرها في حال حياته، وبعد وفاته، وجعل لهذا الرجل من هذا الوقف
	في كل سنة مالا معلومًا لقيامه بأمر هذا الوقف، فما الذي يجب على هذا الرجل القيم
٤١	من العمل؟
	إن حدثت بهذا القيم علة مثل خرس، أو عمى، أو ذهاب عقل، أو الفالج
٤١	هل يكون هذا الأجر قائمًا له؟
	فما تقول: إن طعن عليه في الأمانة، فرأى الحاكم أن يدخل معه غيره في الوقف
٤١	أو رأى الحاكم إخراج الوقف من يده وتسليمه إلى غير؟
	إذا كان هذا المال الذي سماه الواقف لِهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به
٤١	فهو جائز، ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله
	إن كان الواقف جعل لهذا الرجل القيم في كل سنة مالاً ، وجعل له أن يوكل بالقيام
	بأمر هذا الوقف في حياته، ويجعل لمن يوكل من هذا المال في كل سنة ما رأي

٤١	قال: هذا جائز
	لو زال عقله سنة، وعجز عن القيام، ثم رجع إليه عقله، وصح يعود إلى ما كان من القيام
٤٢	بأمر هذا الوقف
	إن صح عند الحاكم أن يقيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف، فأخرجه، وجعل مكانه آخر
	ثم جاء حاكم آخر، فادعى أن الحاكم الذي كان قبل ذلك إنما أخرجني من القيام
	بأمر هذا الوقف من غير أن صح على عنده شيء استحق به إخراجي عن ذلك
٤٢	لا يقبل قوله ولا دعواه
	رجل وقف على مواليه وقفًا صحيحًا، ومات الواقف يجعل القاضي الوقف
٤٢	في يدي قيم، وجعل له عشر غلاته
	طاحونة في يدى رجل بالمقاطعة، لاحاجة لها إلى القيم، وأصحاب الطاحونة
٤٢	يقبضون بإزاء العمل، فلا عمل له في الطاحونة
	متولى وقف بتقليد القاضي امتنع من العمل في ذلك بنفسه، ولم يرفع الأمر
٤٢	إلى القاضي ليعزله، ويقيم غيره مقامه، هل يخرج عن كونه متولَّيًا؟
	الفصل الثامن
٤٣	في الوقف على نفسه، وما يتصل به
	إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي، قال هلال: لا يجوز الوقف
٤٣	ع على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يجوز
	و على يا سي و به به يو . ذكر محمد في آخر كتاب الوقف إذا وقف على أمهات أولاده، يجوز، والوقف
٤٣	على أمهات الأولاد كالوقف على نفسه
	إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على أمهات أولادي، أو قال: على عبيدي
٤٤	غ الوقف باطل
	ر لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة علىّ، ثم من بعدى على فلان، كان باطلا
	وكذلك إذا قال: صدقة موقوفة على فلان، ثم من بعده على، كان باطلا
	على قول هلال، بخلاف ما إذا قال: أرضى صدقة موقوفة على وعلى فلان
٤٤	حيث يصح نصفه، وهو حصة فلان
	~ · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

المحيط ج٢٥ الفصل التاسع

فى الوقف على ولده، وولد ولده، وبنيه ونسله، وما يتصل بذلك
إذا وقف الرجل أرضه على ولده، ومن بعده المساكين وقفًا صحيحًا، فإنما يدخل
تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة، سواء كان موجودا يوم الوقف
أو وجد بعد ذلك
لو قال: على والدي وعلى من يحدث لي من الولد، فإذا انقرضوا، فعلى المساكين
فالجواب فيه كالجواب في الفصل الأول
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد، وليس له ولد
فإنه يجوز، فإذا أدركت الغلة، قسمت على الفقراء، فإذا حدث له ولد بعد ذلك
فلا حظ له من هذه الغلة
و كان له أمة، فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم وجدت الغلة فادعاه
لبت نسبه منه، ويكون ابنه، ولا يدخل في هذه الغلة، ويدخل فيما يأتي بعد ذلك
من الغلات
ن مات الواقف ساعة جاءت الغلة، فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنيتن
من الساعة التي جاءت فيه الغلة شارك الأوليين في الغلة
ن عاش بعد إدراك الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول إلى أهله، ثم مات
لجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت إدراك الغلة، لا حق لهذا الولد
ني هذه الغلة
و قال: أرضى صدقة موقوفة على ولدى الذين يسكنون البصرة، فالغلة لساكني البصرة
ىن ولده، دون غيره
و قال: أرضى صدقة موقوفة على ولدى العوراء والعميان، فالوقف لهم خاصة
.ون غیرهم
ئذلك إذا قال: أرضي صدقة موقوفة على أصاغر أولادي، يعني ولدي الصغار
الوقف للصغار دون الكبار
ذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولد فلان، وليس لفلان ولد لصلبه
رله ولد الولد يريد به ولد الابن، كانت الغلة لولد الابن

	إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي، انصرف إلى البطن الأول
٤٧	يريد به ولدلصلبه، ولايشارك البطن الثاني البطن الأول، يريدبالبطن الثاني ولدالابن
	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى، وولد ولدى، اختص به
٤٨	البطن الأول والثاني
	لو قال : على ولدى، وولد ولدى، وولد ولد ولدى، فالقياس أن يختص به
٤٨	البطون الثلاث
	إذا وقف أرضه على ولده، وليس له ولدلصلبه، وله ولدالابن، صرفت الغلةإلى ولد الابن
٤٨	فإن حدث له ولد لصلبه بعد ذلك، صرفت الغلة المستقبلة إلى ولد لصلبه
	إذا قال: أرضي صدقة موقوفة على بني، وله ابنان فصاعدًا، استحقا جميع الغلة
٤٨	وإن حصل الإيجاب بلفظ الجمع
٤٨	لو لم يكن إلا ابن واحد، كان للابن نصف الثلث، والنصف الآخر للفقراء
	ليس اسم الابن كاسم الولد، فإنه إذا وقف على ولده، وله ولد واحد
٤٩	كان جميع الغلة له، ولو كان له أولاد قسمت الغلة بينهم
	لو قال: أرضى صدقة موقوفة على بني، وله بنون، وبنات، قال هلال: هم جميعًا
٤٩	في الوقف سواء
٤٩	من أوصى بثلث ماله لبني فلان، ولهم بنون وبنات، فالثلث لهم جميعًا
٤٩	لو قال: على بني، وليس له بنون ولا بنات، فالغلة للفقراء، ولا شيء للبنات
٤٩	لو كان الوقف باسم الولد، دخل فيه البنون والبنات
	لو قال: على ولدي، وليس له ولد لصلبه، وإنما له ولد الولد، دخل فيه ولد الابن
٤٩	بلا خلاف
٥٠	إذا وقف على أولاده وأولادهم، دخل فيه ولد الابن وولد الابنة
۰۰	إذا استأمنوا على أولاد أولادهم، دخل فيه ولد الابن وأولاد الابنة
٥٠	إذا وقف على نسله، دخل فيه ولد الابن، وهل يدخل فيه ولد الابنة؟
	إذا وقف على ولده ونسله، وله أولاد الصلب، وأولاد الأولاد، دخل فيه
٥٠	أولاد الصلب وأولاد الأولاد، وإن بعدت ولادتهم
	لو وقف على ولده ونسله، وليس له ولد لصلبه، وإنما له ولد الولد، دخل ولد الولد

<u> </u>	
<i>5</i> •	في الوقف باسم الولد والنسل
	لو قال: على ولدى المخلوقين ونسلى، دخل الولد الحادث لصلبين في الاستحقاق
۰۰	بلفظ النسل
	إذا قال: على ولدى المخلوقين ونسلهم، حيث لا يدخل في الاستحقاق ما حدث به
٥٠	من ولد الصلب
	ت . كذلك إذا قال : ولدى المخلوقين وعلى أولادهم، لا يدخل في الاستحقاق من حدث له
۸.	ولد لصلبه
	لو قال: على ولدى المخلوقين، وأولاد أولادهم، ونسلهم، دخل أولاد المخلوقين
01	فيه وأولادهم، وأولاد أولادهم أبدًا ما تناسلوا
١٥	لو قال: على ولد المخلوقين وأولاد أولادهم، وسكت، لم يكن لولد ولده شيء
	لو قال: على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهم، دخل في الاستحقاق عبد الله
٥١	وزيد وعمرو وأولادهم، وأولاد أولادهم أبدًا ما تناسلوا
	لو قال: على عبدالله وزيد وعمرو، ونسله، دخل في الاستحقاق عبدالله وزيد
٥١	وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو خاصة
	ع وقال : على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهما، دخل في الاستحقاق عبد الله
٥١	
U 1	وزيد وعمر، ودخل أولاد زيد وعمرو
	لو قال: على بني فلان، ثم من بعدهم على المساكين، وليس لفلان إلا ابن واحد
01	فله نصف الغلة
	لو قال: على ولد فلان، ثم من بعدهم على المساكين، وليس لفلان إلا ولد واحد
٥١	فالغلة كلها له
	لو قال: على ولدي، وولد ولدي الذكور، فإنه يدخل في الاستحقاق بنوه
٥١	وبنی بنیه، وبنوا بناته
	لو قال: على ولدي، وأولادي الذكور من ولد ولدي، كان هذا وقفًا على البنين
٥٢	والبنات من صلبه، والبنين والبنات من بنيه
- 1	و ببت من صبحه و رببین و ببت من بید
	وولد ولدي، وأولاد أولادهم ونسلهم أبدًا ما تناسلوا، فإنه يدخل في هذه الصدقة

	كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف
٥٢	قبل حدوث الغلة، وولد الولد أبدًا
	إن قال : على ولدي، وولد ولدي أبدًا ما تناسلوا، ولم يقل : بطنا بعد بطن
	لكنه قال: كلما مات أحد، كان نصيبه من هذه الغلة لولده، فالحكم قبل موت بعضهم
٥٢	ما ذكرنا أن الغلة تكون لجميع ولده، وولد ولده، ونسله بينهم بالسوية
	لو قال : على ولدى وولد ولدى، ونسلهم وأولادهم أبدًا ما تناسلوا على أن يبدو
٥٣	في ذلك بالبطن الأعلى منهم، ثم بالبطن الذي يلونهم إلى آخره بطنًا بعد بطن
	إن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنفس، فمات منهم اثنان، ولم يتركا ولدًا
	ولا ولد ولد، ثم مات اثنان بعد ذلك، وترك كل واحد منهما ولدًا وولد ولد ولد
	لم مات بعد هذين اثنان آخران، ولم يتركا ولدًا، ولاولد ولد، فتنازعت الأربعة الباقون
	من البطن الأعلى وولد الابنين الميتين، قسمت الغلة يوم يأتي على هؤلاء الأربعة
٥٣	وعلى الميتين الذين تركا أو لادًا على ستة أسهم
	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن يبدأ بولدي لصلبي
٥٣	فيجري غلة هذا الوقف عليهم، ثم بعدهم على أولادهم ونسلهم
	لو قال: على أن يكون غلتها لعبد الله بن جعفر، ولولد زيد أبدًا ما بقى منهم أحد
٤٥	فإذا انقرضوا، فهي على المساكين، فإن الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد الله
	إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي، وولد ولدي، ونسلي
٤٥	ثم مات، فإن الوقف على ولده لصلبه لا يجوز
	الفصل العاشر
00	فى الوقف على فقراء قرابته
	ی ر إذا قال: أرضى هذه صدقة على فقراء قرابتي، أو قال: على فقراء ولدى
00	: ثم من بعدهم على المساكين، فهذا الوقف صحيح
	ا الله الله الله الله الله الله الله ال
٥٥	وقال غيره: هذا على من كان فقيرًا يوم مجيء الغلة
	رت ایر اِن کان له أرض تساوی مائتی درهم، ولیس یخرج له من غلتها ما یکفیه
٥٥	ة الله الله الله على الله على النواعة والوقف

	إن كان له مال غائب عنه، أو كان على الناس ديون، وهو لا يقدر على أخذه
٥٦	حل له أخذ الزكاة والوقف
٥٦	الفقير الكسوب لا بأس أن يأخذ من غلة الوقف
	إن كان له دين على مفلس، فهو فقير، وإن كان على مليء، وهو مقر به، فهو مليء
٥٦	وإن كان منكرا، وله بينة، فكذلك، وإن لم يكن له بينة، فهو فقير
	لو قال: أرضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي، وفيهم رجل فقير يوم مجيء الغلة
٥٦	فاستغنى قبل أن يأخذ حصته، فله حصته
	إن ولدت امرأةمن قرابته ولدًا بعد مجيء الغلةلأقل من ستةأشهر، فلاحصة لهذا الولد
٥٦	في هذه الغلة
	لو قال: على من كان فقيرًا من نسل فلان، وليس في نسل فلان إلا فقير واحد
٥٦	فله جميع الغلة
٥٦	أو قال: على فقراء آل فلان، وليس فيهم إلا فقير واحد، فله نصف الغلة
	إذا قال: أرضي صدقة موقوفة على فقراء ولد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
	ووقف رجل آخر أرضه على مثل ذلك، وفي أولاد عمر فقراء، فأى الغلتين أدركت
٥٧	فهی لهم
	إن أدركت إحدى الغلتين، فأصاب كل واحد منهم من تلك الغلة مائتا درهم فصاعدًا
٥٧	ثم أدركت الغلة الأخرى، وعندهم ذلك، فلا حق لهم في الأخرى
٥٧	لوأدركت الغلتان معًا، كانتالهم، وإن كان نصيب كل رجل منهم من كل مايصير به غنيًا
	كذلك لو كان الواقف رجلا واحدًا، وقد وقف أرضين في وقتين مختلفين
	كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا كان بين رجلين أخوان لأب وأم، وقفًا على فقراء قرابتهما
	فجاء فقير واحد من القرابة، ينظر إن كانا وقفًا أرضًا مشتركًا بينهما، يعطى هذا الفقير
٥٧	قوت واحد
	إذا وقف على فقراء قرابته، فجاء رجل يدعى الغلة، ويدعى أنه قريب الواقف
	وأنه فقير ، كلف إقامة البينة على القرابة ، وعلى أنه فقير محتاج إلى هذا الوقف
٥٧	وليس له أحد يلزمه نفقته
٥٨	إن شهد شاهدان على فقره، وأخبره عدلان في السر أنه غني، فخبر الغني أولى

	# C
٥٨	إن شهد الشهود أنا لا نعلم له أحدًا تلزمه نفقته، يكتفي به
٥٨	إذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده وفقره في الوقف، فله ذلك إن كان صغيرًا
	إن كان الأم أو العم أو الأخ موضعًا لوضع الغلة أيديهم، فما يقبض الصغير من الغلة
	يدفع إليهم، ويؤمرون بالانفاق عليه، وإن لم يكن موضعًا لذلك، يوضع في يدي
٥٨	رجل ثقة يؤمر بالنفقة عليه
	إذا وقف على فقراء قرابته، فأراد بعض الفقراء من قرابته أن يحلف البعض ما هم أغنياء
	إن ادعوا عليهم دعوى صحيحة، بأن ادعوا عليهم مالا يصيرون به أغنياء
٥٩	ء
	إذا أثبت الرجل قرابته وفقره عند قاضى، ثم جاء يطلب وقفًا آخر، لايكلف إعادة البينة
09	على الفقر
•	
09	كذلك لو أثبت رجل في وقفه أنه من بني العباس، لا يحتاج إلى إثبات نسبه
•	في وقف آخر
. ^	لو أقام رجل بينة عند القاضي أن القاضي الذي كان قبله قضي بقرابته وفقره
०९	قبل هذا بمدة، استحق الغلة، وإن طالت المدة، في القياس
	إذا قضى القاضي أنه فقير، ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة، وهو غني، وقال: إنما استغنيت
	بعد حدوث الغلة، وقال شركاءه: لا، بل استغنى قبل حدوث الغلة، فالقياس
٥٩	ن يكون القول قوله
	لو لم يكن القاضي قضي بفقره، فجاء يطلب الغلة، وهو غني، وقال: إنما استغنيت
٦.	بعد مجيء الغلة، لا يقبل قياسًا واستحسانًا
	إن جاء يطلب الغلة، ويدعى أنه فقير، وقال الشركاء: إنه غني، وأرادوا استحلافه
٦.	فلهم ذلك
	إذا شهد الشهود على فقره، وكان ذلك بعد حدوث الغلة، لم يدخل في تلك الغلة
٦.	وإنما يدخل في الغلة الثانية، إلا أن يوقتوا فقره
	لو أن رجلا أثبت فقره عند القاضي في وقف، فجاء رجل، وعليه دين
	وأراد حبسه عند القاضي، فقال للقاضي: إنك قد قضيت بفقري، فلا تحبسني
٦.	فالقاضي لا يجيبه إلى ذلك
	· (• • · · · • - · · · · · · · · · · · · ·

كلف البينة على الفقر ٢٠	لو ثبت إعدامه في الدين، فجاء يطلب الوقف، فالقاضي لا يًا
شهد كل فريق لصاحبه ٦٠	إذا شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر، لا تقبل إذا ا
سّرواقرابته أن ذلك جائز ٦٠	لوشهدرجلان ممن صحت قرابتهمالرجل أنه قرابة الواقف، وف
ن بفقره، قبلت شهادتهما	إذا شهد رجلان أجنبيان بقرابة رجل من الواقف، وشهد قريبا
٠	من غير تفصيل
قال: أنا فقير	لو أقر رجل من القرابة أنه كان غنيًا، ثم جاء يطلب الوقف، و
للحال	وإنما افتقرت قبل حدوث الغلة، لا يقبل قوله، وإن كان فقيرًا
٦١	إن شهد الشهود أنه أتلف ماله قبل حدوث الغلة، استحق الغل
	إذا كانت امرأة فقيرة، ولها زوج غنى لا يعطى من الوقف
ىب عليه نفقته	كل من وجبت نفقته على غيره بالإجماع يعد غنيًّا بغني من وج
	في حق حكم الوقف
	الفصل الحادى عشر
77	في الرجل يقف أرضه على قرابته فيجيء رجل، فيدعى قرابته
	إذا وقف أرضه على قرابته قسمت الغلة على قرابته على عدد ر
٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠	الصغير والكبير والغني والفقير فيه على السواء
فهو على خصمه	جاء رجل يدعى أنه من قرابة الواقف، فإن كان الواقف حيّا،
77 77	يثبت عليه قرابته منه
٠ ٢٢	إن كان الواقف ميتًا فخصمه وصيه الذي الوقف في يده
	لا يكون وارث الميت خصمًا للمدعى في ذلك إلاأن يكون متو
٦٢	لا يكونون خصمًا للمدعى
هذا قريب الواقف	إن أقام مدعى القرابة شاهدين شهدا أن فلانًا القاضي قضي أن
سير القرابة	وأنه من قرابته، قال هلال: ينبغي للقاضي أن يسألهما عن تف
یئا	فإن فسروا قرابة يستحق بها الوقف، أعطاه، وإلا فلا يعطيه ش
اضي يعطيه الغلة	إن لم يفسر المدعى القرابة أيضًا، أو كان صبيًّا، قال هلال: الة
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	ويحمل قضاء القاضي الأول على الصحة
خ	رجل أثبت قرابته عند القاضي، وقضي القاضي بها، ثم جاء آ

	وادعى أنه قريب الواقف، فلم يجد الوصى، فأراد أن يخاصم المقضى له الأول
	فإن كان الأول قد أخذ شيئًا من الغلة، فهو خصم للثاني، وإنَّ لم يكن أخذ شيئًا من الغلة
٦٤	لم يكن خصمًا للثاني
	لو أن رجلا أثبت قرابته من الواقف، وفسّر القرابة، وقضى القاضى له بالغلة
	تم جاء آخر، وأقام بينة أنه ابن المقضى له الأول، فإنه يقضى له بالغلة، ولايحتاج
٦٤	أن يفسر قرابته من الواقف
	يت رو ر. إن أقام الثانى بينة أنه أخ المقضى له الأول لأبيه، فالقاضى إن قضى للأول بقرابته
	و من قبل أبيه، قضى للثاني، وإن قضى للأول بقرابته من أمه كان الثاني أجنبيّا
٦,	عن الواقف
••	
	لو ادعى قوم أنهم قرابة الميت، وشهد بالقرابة بعضهم لبعض، بأن شهد اثنان لاثنين منهم أنه اقرار التقديم في الحرار ثر شهد بالشرول والشاهر من أنه الترار الترارية
7.	أنهما قرابة الواقف، وفسراها، ثم شهد الشهود لهما للشاهدين أنهما قرابة الواقف لا تتاليف التهاري
70	لا تقبل شهادتهم
	إذا وقف أرضه على قرابته، فجاء رجل، وادعى أنه من قرابته، وأقر الواقف بذلك
	وفسر القرابة، وقال: هذا ممن وقفت عليه، فإن كان للواقف قرابة معروفون
٦٥	لا يصح إقراره
77	إذا وقف على ولده، ونسله، ثم أقر لرجل أنه ابنه، فإنه لايصدق في الغلات الماضية
	إذا وقف على على قرابته، وجاء رجل يدعى أنه من قرابته، وأقام بينة، فشهدوا
٦٦	أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئًا، لا يستحق بهذه الشهادة شيئًا
77	ومما يتصل بهذا الفصل: معرفة قرابة الواقف الذي يستحقون الوقف
	إذا وقف على قرابته، أو على أقرباءه، أو على ذوى قرابته، دخل هؤلاء
٦٦	تحت الوقف عندهما
	9
	و قال هلال: القرابة إلى ثلاثة أباء، فمن انتسب إلى واحد من الأباء الثلاث
٦٦	3
	قال هلال: القرابة إلى ثلاثة أباء، فمن انتسب إلى واحد من الأباء الثلاث
	قال هلال: القرابة إلى ثلاثة أباء، فمن انتسب إلى واحد من الأباء الثلاث يدخل في الوقف، وما لا فلا

	لو كان له عم واحد وخالان، فعلى قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه
٦٧	للعم نصف الغلة، والنصف بين الخالين نصفين
۸۲	لا يدخل في هذا الوقف ولد الواقف، ولا والده
٦٨	يدخل في هذا الوقف الجد والجدة، وولد الولد
۸۶	لو وقف على ذوى قرابته، أو على قرابته، فالقياس أن تكون الغلة لواحد من قرابته
	إذا أوصى بثلث ماله لهذا، ولهذا، ولأحد من بني فلان
٨٢	فعلى قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه: إن الوصية باطلة
	لو كان وقف على ذوى قرابته، أو أقرباءه، أو أنسابه، أو أرحامه الأقرب فالأقرب
٦٩	فإنه يدخل تحت الوقف الأقرب فالأقرب، ولا يعتبر الجمع بلاخلاف
	ومما يتصل بهذا الفصل أيضًا: إذا وقف على أقرب الناس منه، أو إليه
٦٩	ومن بعده على المساكين، وله ابن، أو أب، دخل تحت الوقف
79	إن كان له ابن وأبوان، فالغلة للابن
٦٩	إن كان له أبوان لا غير، كانت الغلة بينهما نصفان
٧٠	لو كان له أب، وابن ابن، فالغلة للأب دون ابن الابن
٧٠	لو كان له أخت لأب وأم، وبنت بنت بنت، فبنت بنت البنت أولى
٧٠	لو كان له ابن أخ لأب وأم، وأخ لأب أو لأم، فالغلة للأخ
	إن كان له ابن أخ لأب، وابن أخ لأم، فعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: الغلة
٧٠	لابن الأخ، وعندهما الغلة بينهما
	لو قال: أرضى صدقة في القرابة، أو على القرابة، ولم يقل: على قرابتي
٧٠	قال: هما سواء، ويكون ذلك لقريبه
	كذلك لو قال: للأقارب، أو للأنساب، أو لذوى الأرحام، ولم يضف إلى نفسه
٧٠	يكون ذلك على قرابته لمكان العرف
٧٠	لو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي، أو قال على قرابتي من أمي، فهو على ما قال
٧٠	لو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي، فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم
	لو قال: بين قرابتي من قبل أبي، وبين قرابتي من قبل أمي، فنصف الغلة يكون لقرابته
٧٠	من قبل أبيه، ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه

	إذا وقف على قرابته الأقرب فالأقرب، ومن بعدهم على المساكين
٧٠	فالغلة كلها لأقرب قرابته منه واحدًا كان أقربهم، أو أكثر من ذلك
	كذلك لوقال: يعطى غلة هذا الوقف أقرب الناس نسبًا ورحمًا، ثم الأقرب فالأقرب
۷١	بعد ذلك
	ذكر هلال والخصاف: إذا وجبت البداية بالأقرب، يعطى مائتي درهم
٧١	ولايعطى أكثر من المائتين
	إن أعطى كل واحد منهم مائتي درهم، وبقى من الغلة شيء يعطى الذي يليه
٧١	مائتی درهم
٧١	إذا كان أقربهم إليه جماعة، قسمت الغلة بينهم بالسوية
	لو قال: على فقراء قرابتي على أن يبدأ، فيعطى جميع الغلة الأقرب فالأقرب
٧٢	يعطى الأقرب كل الغلة
	لو قال: على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطى الأقرب فالأقرب من قرابتي
٧٢	يعطى الأقرب جميع الغلة
	الفصل الثاني عشر
۷٣	الفصل الثاني عشر في الوقف على أهل البت، والآل، والحنس والعقب، والحيران وأشياه ذلك
۷۳	في الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
٧٣	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
۷۳	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
V **	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
۷۳	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
* * *	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك إذا وقف أرضه على أهل بيته، دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه إلى أقصى أب له فى الإسلام، يستوى فيه المسلم والكافر، والذكر والأثنى، والمحرم وغير المحرم، والقريب والبعيد
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك إذا وقف أرضه على أهل بيته، دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه إلى أقصى أب له فى الإسلام، يستوى فيه المسلم والكافر، والذكر والأثنى، والمحرم وغير المحرم، والقريب والبعيد
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك إذا وقف أرضه على أهل ببيته، دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه إلى أقصى أب له فى الإسلام، يستوى فيه المسلم والكافر، والذكر والأثنى، والمحرم وغير المحرم، والقريب والبعيد
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	في الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك إذا وقف أرضه على أهل بيته، دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه إلى أقصى أب له في الإسلام، يستوى فيه المسلم والكافر، والذكر والأثنى، والمحرم وغير المحرم، والقريب والبعيد
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	فى الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك إذا وقف أرضه على أهل ببيته، دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه إلى أقصى أب له فى الإسلام، يستوى فيه المسلم والكافر، والذكر والأثنى، والمحرم وغير المحرم، والقريب والبعيد

٧٤	من يستحق الشفعة
٧٤	الصغير والكبير، والمسلم والكافر في ذلك سواء
٧٥	من انتقل من جوار الوقف بعد الوقف، أو استغنى، لم يكن له من الوقف شيء
	لو وقف على جيرانه، وله دار هو فيها ساكن، فانتقل منها إلى دار أخرى، وسكنها
٧٥	بأجر إلى أن مات، فالغلة لجيران الدار التي انتقل إليها، ومات فيها
	لو وقف على جيرانه، ثم خرج إلى مكة، ومات فيها، قال: إن كان اتخذها دارًا
٧٥	فالغلة لجيرانه بمكة
	لو كان له داران، وهو يسكن في إحداهما، والأخرى للغلة، فإن الغلة لجيران
۷٥	الدار التي يسكن فيها
	كذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة، والأخرى بالكوفة، وله في كل واحدة
٧٥	منهما زوجة
٧٥	لا يدخل في هذا الوقف ولد الواقف، وإن كان جارًا
	لو وقف على فقراء جيرانه، ومات، فباع ورثته تلك الدار، وانتقلوا إلى ناحية أخرى
٥٧	فالغلة لجيرانه يوم مات، ولا يلتفت إلى بيع الورثة
	لو وقف على فقراء الجيران ولم يضف الجيران إلى نفسه بأن لم يقل: على فقراء جيراني
٥٧	فهذا وما لو قال: على فقراء جيراني سواء، لما قلنا في القرابة
	لو أن امرأة كانت تسكن في دار ، فوقفت على جيرانها وقفًا ، ثم تزوجت
٥٧	وانتقلت إلى بيت زوجها، وماتت فيه، فجيرانها جيران زوجها
٧٦	إذا وقف على فقراء جيرانه، فاعطى الوصى بعضهم دون البعض ضمن
٧٦	إذا وقف على فقراء جيرانه، فالأرملة تدخل إذا كانت جارًا، وذات البعل لا تدخل
	لـو وقف عـلى إيتام قـرابته، فاليتيـم صغير أو صغيـرة مـات أبـوه، ولـم يدركه
٧٦	وحياة الأم لا تخرجه من أن يكون يتيمًا
٧٦	إذا أدرك الصغير أو الصغيرة، فقد خرج من أن يكون يتيمًا
	إن احتلم الغلام بعد مجيء الغلة، أو حاضت الجارية بعد مجيء الغلة
٧٦	فحصته ثابتة له من هذه الغلة
	إذا وقف على عقب فلان، فاعلم بأن عقب الإنسان كل من يرجع بآباءه إليه

٧٦	ولا يدخل فيه ولد البنات
٧٦	لو وقف على زيد وعقبه، ولزيد أولاد وزيد حي، لا يكون لأولاده شيء من الوقف
	لو أوصى بثلث ماله لأهل بيته، فإن الوصية لمن كان موجودا وقت موت الموصى
٧٧	ولمن كان يولد من أهل بيته لأقل من ستة أشهر من يوم مات الموصى
	لو قال: وقفت على فقراء أهل بيتي، أو قال: على من افتقر من أهل بيتي قال الخصاف:
٧٧	أنظر في هذا إلى من كان فقيرًا يوم تقع القسمة ولا أعتبر وقت طلوع الغلة
	الفصل الثالث عشر
	في الرجل يقف أرضه على الفقراء والمساكين فيحتاج أحد من ولده
٧٨	أو يحتاج هو في نفسه
	اذا جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين، فاحتاج بعض قرابته
٧٨	وأراد أن يعطى من تلك الغلة، فاعلم أن هنا مسألتان
	قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى : يجوز أن يفرق بين الابتداء وبين الانتهاء
٧٨	فيقال في الابتداء: إنما لا يستحق بالشرط
٧٩	إذا احتاج بعض قرابته، فإن كان الوقف في حالة مرض الوصى، لا يعطى
	إذا أوصى الواقف أن يجعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا بعد وفاته
٧٩	على المساكين، فاحتاج ولده، أعطاهم غلة هذه الصدقة، وليس هذا بوصية
	إن كان الوقف في حالة الصحة ولم يكن مضافًا إلى ما بعد الموت
	ذكر في "واقعات الناطفي": أن الصرف إلى ولد الواقف أفضل، ثم إلى قرابة الواقف
٧٩	ثم إلى موالي الواقف، ثم إلى جيرانه، ثم إلى أهل مصره
٧٩	لو رأى القيم أن لا يعطيه ، كان له ذلك
	أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى يقول: لا يعطى لأحد من قرابة الواقف شيء
٧٩	من هذا الوقف
	إذا وقف على فقراء قرابته، يصرف جميع الغلة إليهم، وإن كان نصيب كل واحد
۸٠	منهم أكثر من مائتي درهم
٨٠	إذا وقف على الفقراء، جاز صرفه إلى ولده إذا احتاج إليه
	المرقف بأرخ مروا بأنزم في خات اللي اكبني بنم فما الفتر المربرة الته

ناحتاج قرابته، وكان الذي سمى لا يكفيهم، أيعطيهم ما جعل للفقراء لفقرهم؟
نال هلال: لا
و جعل أرضه صدقة موقوفة على الغارمين، وله قرابة محتاجون، فإنهم لايعطون
منها شيئًا إلا أن يكونوا غارمين، اعتبارًا لشرطه
لو جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء، فاحتاج قرابته، فرفع ذلك إلى القاضي
فأعطاهم منها القوت، أيكون هذا حكما لهم من القاضي بالأقوات؟
و أعطى القيم غير القرابة، ضمن، هكذا ذكر هلال في وقفه
لو وقف أرضًا له على فقراء قرابته، وأرضًا له أخرى على الفقراء والمساكين
ووقف القرابة لا يكفيهم، فإن كان ذلك في عقدين مختلفين، فالقرابة يعطون
من الوقف الآخر ما يكفيهم، وإن كان ذلك في عقد واحد، لايعطون فإنه وقف واحد ٨١
إذا وقف أرضه على الفقراء والمساكين، فاحتاج بعض قرابته إلى ذلك، فأعطى
من الغلة مائتي درهم فأنفقها، وصار فقيرًا، وقد بقى من الغلة شيء، فإن كان يعلم
ن إنفاقه في غير فساد، وأنه أنفقها فيما لا بدمنه، أو ضاعت، يعطي من النفقة ما يكفيه
وإن علم أنه أسرف، أو أنفق في فساد لا يعطي
ذا وقف على فقراء قرابته، وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه
لا يبعث إلى تلك البلدة
رمما يتصل بهذا الفصل: إذا قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبدًا على زيد وولده
رولد ولده أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم على المساكين، على أنه إن احتاج قرابتي
رد عليهم هذا الوقف، وكانت غلته لهم، فكانت قرابته جماعة، فاحتاج بعضهم
ربعضهم أغنياء، يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته
كذلك لو قال: إن احتاج موألي
ذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء، فمن احتاج من ولدي
وولد ولدی، أعطی ما یکفیه
الفصل الرابع عشر
ني الوقف على الموالي، و المدبرات وأمهات الأولاد والمماليك ٨٣
- ذا وقف الرجل أرضه على مواليه، وهو رجل من العرب، فالغلة لكل من أعتقه

	هذا الرجل قبل الوقف، ولكل من يعتقه بعد الوقف، ولكل من يعتق بعد موته
۸۳	مِن جهته، كمدبريه، وأمهات أولاده
۸۳	فرق بين الوقف والوصية
۸۳	إن كان لهذا الرجل موالي، أعتقهم هذا الرجل، وموالي الموالي، فالغلة لمواليه
۸۳	لو كان له موليان، فالغلة لهما بكمالها
	: إذا استأمن الحربي على مواليه، وله موالي وموليات، دخلوا في الأمان
٨٤	وكذلك إذا أوصى لمواليه، دخلوا جميعًا في الوصية
٨٤	إن كان له موالي موالاة، وموالي عتاقة، فالغلة لموالي العتاقة
٨٤	إن لم يكن له إلا موالي موالات، صرفت الغلة إليهم استحسانًا
	و عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله الله و الله الله الله الله الله ا
٨٤	و لا یکون لموالی ابنه شیء
	رو يكون مواليه، وأولادهم، ونسلهم، فهو على ما قالوا: لايدخل في الوقف
٨٤	لو وقت صبى مواليه إذا لم يرجعوا بولاء آباءهم إلى الواقف
,,,	u .
	قال هلال: ولو كان الواقف قال في عقد الوقف: ونسلهم الذين يرجع ولاءهم إلى ً
۸٥	لا يكون لأولاد البنات شيء
	إذا وقف على مواليه، ثم أقر لإنسان بعد ذلك أنه مولاه، قد أعتقه، وصدقه الرجل
۸٥	في ذلك، دخل في الوقف
	إذا أوقف على أمهات أولاده، وله أمهات أولاد ثابتات عنده، وأمهات أولاد
	قد كان أعتقهن، وأمهات أولاد لم يعتقهن، ولكن زوجهن دخل تحت الوقف أمهات
۸٥	أولاده اللاتي لم يعتقهن من كن عنده، ومن كان زوجهن
	لو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن بعده على المساكين، فباع زيد سالمًا
٨٦	فالغلة لسالم يدور معه كيف دار
	الفصل الخامس عشر الفصل الخامس عشر
λV	في وقف المريض
۸۷	إذا وقف الرجل أرضه في مرضه على الفقراء والمساكين، فالوقف جائز من الثلث
	إذا جعل أرضه صدقة مو قو فة لله تعالى أبدًا على ولده، وولد ولده، ونسله أبدًا

ما تناسلوا، ومن بعده على المساكين، فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث
صارت موقوفة يستغل
إن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث، فإن أجازت الورثة الوقف جاز
وتكون الغلة بينهم بالسوية، لا يفضل الذكر على الأنثى
إن لم يجيزوا الوقف جاز الوقف من الثلث، وصار ثلث الرقبة وقفًا للفقراء
إذا لم يجيزوا الوقف، كانت الغلة للفقراء
إن وقف أرضـه على قرابته، فإن كانت قرابته ورثة له، فهـذا ومـا لـو كـان الوقف عـلى الولد
سواء، وإن لم يكونوا ورثة لهم، جاز الوقف عليهم
إن وقف على بعض ورثته، دون البعض، فإن أجازوا، جاز لما قلنا، وإن لم يجيزوا
صارت الأرض وقفًا للفقراء من الثلث، وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة
على قدر مواريثهم
إن مات بعض ورثة الواقف، إلا أن الوارث الموقوف عليه حي، فالغلة لجميع الورثة
ومن مات فنصيب، ه يصير ميراثًا لورثته
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى، وولد ولدى، ونسلى
وآخره للفقراء، وأوصى بذلك، والأرض تخرج من ثلث المال، فإن أجازوا
قسمت الغلة بين الولد وبين ولد الولد على عدد رؤوسهم وإن لم يجيزوا
قسمت الغلة على ولد الصلب، وعلى ولد الولد على عدد رؤوسهم
إن هلك بعض ولد الصلب، وبعض ولد الولد، وخلف بعض ولد الولد
ينظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة
لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولده ونسله مما تناسلوا
أو أوصى بأن يوقف أرضه على من احتاج من ولده ونسله ما تناسلوا، وآخره للفقراء
فهو جائز من الثلث
لو وقف أرضه في مرض موته، وأوصى بوصايا، قسمت ثلث ماله بين الوقف
وبين سائر الوصايا
لو كان مكان الوقف عتقًا موقتًا في مرضه، بأن أعتق عبدًا له في مرضه، وأوصى بوصايا
أو كان له مدبرون، حتى عتقوا بموته، فإنه يبدأ بعتق من أعتق من عبيده، ويعتق

إذا وقف أرضه في مرضه على ولده، وولد ولده، ولا مال له سوى الأرض
فثلث الأرض وقف على ولد الولد، أجازت الورثة أو لم يجيزوا ١٧
إذا وقف أرضه في مرضه وقفًا صحيحًا، وله مال تخرج هذه الأرض من ثلثه
فتلف المال قبل موته، ثم مات، ولا مال له غير هذه الأرض، فإنه يكون ١٧
إذا أوصى أن تكون أرضه صدقة موقوفة بعد وفاته، فحدث في الأرض ثمرة قبل وفاته
ثم توفى، فإن الثمر يكون ميراثًا، والأرض تكون وقفًا
إن مات بعض ورثة الواقف، مثل زوجته، أو أمه، ثم احتاج ولد لصلبه
ردت الغلة إليهم، وقسمت بين المحتاجين من ولده، وبين من كان باقيًا من الورثة
ولا ينظر إلى من مات منهم
الفصل السادس عشر
في الرجل يقف أرضه على وجوه سماها كيف تقسم الغلة؟
إذا وقف أرضه صدقة موقوفة على عبد الله، وزيد، فالغلة لهما، ولو ماتا
كانت الغلة كلها للفقراء
لو قال: على ولد عبد الله، ولم يسم، فما بقي من ولد عبد الله أحد
لم يكن للفقراء
لو قال: على زيد وعمرو، ولزيد ثلثه، كان لزيد الثلث، ولعمرو الثلثان
لو قال: لزيد النصف، ولعمرو الثلث، وسكت، ويعطى لكل واحدما يسمى
والباقى بينهما نصفان
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة لعبدالله من غلاتها مائة درهم، ولزيد مائتان
فزادت الغلة، فالغلة الزائدة تكون للفقراء، ولا تكون بينهما، بخلاف المسألة الأولى ٥١
لو قال أوصيت لزيد بمائة من ثلث مالي، ولعمرو مائتين، وثلث ماله خمسمائة
كان الباقى للورثة كان الباقى للورثة
لو قال: صدقة ﴿ موقوفة على أن لزيد مائة، ولعمرو ما بقي، فلم تكن الغلة إلا مائة
فلا شيء لعمرو
لو قال: صدقة موقوفة لعبد الله نصفها، ولزيد منها مائة، يعطى عبد الله نصفها
ويعطى زيد من النصف الباقي مائة ، والفضل للفقراء

	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي، يعطى كل واحد منهم
97	في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف
	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة، فما أخرج الله تعالى من غلاتها، أعطى من ذلك
	كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف، ففضلت الغلة
97	عن ذلك، فالفضل يكون في الفقراء
	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة، فما يخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم
97	لعبد الله من ذلك مائة، فخرج من غلاتها ألف درهم، كان لعبد الله مائة، والباقي لزيد.
	لو قال: أرضي صدقة موقوفة، فما أخرج الله تعالى من غلاتها، فهو لعبدالله
	والفقراء، والمساكين، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال: النصف
97	لعبدالله، والنصف للفقراء والمساكين
97	أصل المسألة ما ذكر في "الجامع الصغير"
	إذا أوصى بثلث ماله لأمهات أولاده وهن ثلاثة وللفقراء والمساكين
	فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: يقسم ثلث ماله على خمسة أسهم:
97	سهم للفقراء، وسهم للمساكين، وثلاثة أسهم لأمهات أولاده
	لوقال: لقرابتي وجيراني، وموالي، والمساكين، يضرب كل واحد من القرابة
	وكل واحد من الجيران، وكل واحد من الموالي بسهم، والمساكين بسهم
97	وعند محمد رحمه الله تعالى: بسهمين
	لو قال: صدقة موقوفة في وجوه الصدقات، فإن وجوه الصدقات الأصناف المذكورة
97	في كتاب الله تعالى في آية الزكاة، إلا أن في الوقف لا يعطى العاملين، والمؤلفة قلوبهم
	الفصل السابع عشر
	في الرجل يقف أرضه على قوم، فلا يقبلون أو يقبل بعضهم دون البعض
٩,٨	أو يكون بعضهم حيّا، وبعضهم ميتًا
	إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على عبدالله، فقال عبدالله: لا أقبل
٩,٨	فالوقف جائز، والغلة للفقراء
	لو قال: صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله، فأبي رجل من ولد عبد الله أن يقبل
9,1	فالغلة لمن قبل منهم، ويجعل من لم يقبل بمنزلة الميت

لو قال: على زيد وعمرو ما عاشا، ومن بعدهما على المساكين، فقال زيد: قبلت
وقال عمرو: لا أقبل، قال: لزيد نصف الغلة، والنصف الآخر للمساكين
لو قال: صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله، فلم يقبلوا جملة، كانت الغلة للفقراء ٩٩
الفصل الثامن عشر
في الرجل يقف على جماعة، ثم يستثني بعضهم بصفة خاصة وفي الرجل يقف
على جماعة موصوفين بصفة فتزول تلك الصفة عن كلهم أو بعضهم
إذا وقف وقفًا على أمهات أولاده إلا من تتزوج، فإنه لا شيء لها
رجل وقف أرضه على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم، فسكن فيها إنسان
ولكن لا يبيت ثمه، ويشتغل بالحراسة، فله الوظيفة إذا كان يأوي في بيت من بيوت
وله السكني ثمه
إذا وقف على ساكني مدرسة كذا، ولم يقل: من طلبة العلم، فكذلك الجواب أيضًا ١٠٠
المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء، فهو على وجهين
امرأة أخذت نصيبها من الوقف على وجه الحاجة، ثم استغنت قبل حدوث الغلة
فعليها أن ترد، وإن استغنت بعد حدوث الغلة لا ترد، وإن كان ذلك قبل الإدراك ١٠١
إذا وقف على أقاربه المقيمين في قرية كذا، وجعل آخره للفقراء، فانتقل أقاربه
من تلك القرية إلى قرية أخرى أو انتقل بعضهم، فإن كانوا يحصون، لا تنقطع
وظيفتهم بالانتقال
الفصل التاسع عشر
في المسائل التي تتعلق بالصك وما فيه
سئل شيخ الإسلام عن رجل وقف دارًا له على أولاده، وكتب في الصك: وقف فلان
على أولاده فلان بكذا وقفه عليهم، وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته
وقال: هذا يوجب الفساد
سئل أيضًاعن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه، ومدرس مدرسة معلومة
وكان فيه بيان المقادير ، وشرائط الصحة، وجعل آخره للفقراء
فأجاب أنه غير صحيح ماجاب أنه غير صحيح

ن كان الواقف رجلا فصيحًا يحسن العربية ، وقرئ عليه الصك
كتب في الصك وقف صحيح، وأقر هو بجميع ما فيه، لا يقبل قوله
الوقف صحيح
رأة قال لها جيرانها: اجعلى هذه الدار وقفًا على المسجد على أنك متى احتجت
ي بيعها تبيعها، فأجابت، فكتبت صكّا، فكتبوا صكّا بغير هذا الشرط
قالوا: قد فعلنا، وأشهدت عليها، و قالوا: إن قرئ الصك عليها بالفارسية
هي تسمع، وأشهدت على ذلك، صار الدار وقفًا، وإن لم يقرأ عليها
ليصير الدار وقفًا
جل وقَّف ضيعة له، وكتب بذلك صكًّا، وأخطأ الكاتب في حدين، فكتب حدين
لما كانا، وكتب حدين بخلاف ذلك، قال: إن كان الحدان اللذان غلط
ي ذكرهما يوجدان في ذلك الموضع، لكنه بين الحدين وبين هذه الضيعة الموقوفة أرض
وكرم، أو دار لغير هذا الواقف، جاز الوقف، ولا يدخل ملك الغير في الوقف ١٠٣
سئل أُبو نصر عمن أراد أن يقف جميع ماله من الضيعة في قرية كذا
أمر بكتابة الصك في مرضه، فنسى الكاتب أن يكتب بعض أقرحه من الأرض والكروم
م قرئ الصك على الواقف، وكان في الصك أن فلانًا وقف ماله من الضياع
ي هذه القرية، وهو كذا وكذا أقرحا على وجه كذا، وبين الحدود
لم يقرأ عليه القراح الذي نسى الكاتب لم يصر وقفًا
، ن كتب أنه وصى من جهة الحاكم متولى من جهة الحاكم، ولم يسم القاضي
لذي ولاه جاز
و أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل، فقالا: نشهد أن قاضيًا من القضاة أشهدنا
نه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بألف درهم، أو بحق من الحقوق، وسموه
عني سموا ذلك الحق، إن قالوا: نشهد أن قاضي الكوفة أشهدنا بذلك
لم يسموا القاضي، لم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم
ينسبوه
ختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيما إذا شهد الشهود على أن هذا وقف على كذا
لم يبينوا الواقف، هل تقبل هذه الشهادة؟

استأجر رجل من المتولى أرضًا هي وقف على أرباب معلومين، وكتب في الصك:
استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى أرضًا في الأوقاف المنسوبة
إلى فلان المعروف بكذا، ولم يكتب اسم أب الواقف وحده، ولم يعرف، جاز ١٠٥
من في يديه ضيعة، جاء رجل وادعى أنها وقف، وجاء بصك فيه خطوط عدول وحكام
وقد انقرضوا، وطلب من الحاكم القضاء، قال: لا يعتمد الحاكم على الخطوط
ولا ينبغي له أن يحكم بذلك الله الله عليه الله الله الله الله الله الله الله ا
الفصل العشرون
في المسائل التي تتعلق بالدعاوي والخصومات والشهادة في باب الوقف
نوع في المسائل التي تعود إلى الاستيلاء على الوقف:١٠٦
إذا أنكر والى الوقف -أي قيم الوقف- الوقف، فهو غاصب، ويخرج من يده
فإن نقص منها شيء بعد الجحود، فهو ضامن
إن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الأرض، كان له ذلك ١٠٧
إن غصب الأرض الموقوفة رجل، وقيمتها ألف درهم، ثم غصبها من الغاصب رجل آخر
بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم، فالقيم لا يتبع الغاصب الأول، وإنما يتبع الثاني
إذا كان الثاني مليئًا
إذا أخذ القيم القيمة من أحدهما يشتري بها أرضًا أخرى فيضعها مكانها
فإن أخذ القيمة من أحدهما، ثم ردت عليه الأرض رد القيمة، وكان الأرض وقفًا
على حالها
إن ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضًا أخرى ثم ردت الأرض
الموقف عليه، كانت وقفًا على ما كانت، وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال الوقف
ثم يرجع القيم بذلك في غلات الوقف استحسانًا١٠٧
لو كان القيم حين أخذ القيمة اشرى بها أرضًا أخرى للوقف، ثم ردت الأرض
الأولى عليه، كانت وقفًا على حالها، وخرجت الأرض الأخرى عن الوقفية ١٠٨
إذا غصب الدار الموقوفة أو الأرض الموقوفة فهدم بناء الدار، وقلع الأشجار
كان للقيم أن يضمنه قيمة الأشجار، والنخيل، والبناء إذا لم يقدر الغاصب على ردها
ويضمن قيمة البناء، وقيمة الأشجار والنخيل نابتًا في الأرض

إذا كان في أرض الوقف نخيل، وأشجار، واستغلها الغاصب سنين -يعني الأشجار
والنخيل- ثم أراد رد الأرض والنخيل والأشجار معها، رد الغلة معها إن كانت قائمة بعينها،
وإن كانت مستهلكة، ضمن ثمنها، وليس هذا كالزرع
غصب أرض الوقف، وفيها نخيل وأشجار، فقلع النخيل والأشجار رجل
من يد الغاصب، فالقيم بالخيار، إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأشجار
والنخيل نابتًا في الأرض، وإن شاء ضمن القالع ذلك
رجل وقف ضيعة، فغصبها منه إنسان، فأقام الواقف البينة، قبلت بينته
وردت الضيعة عليه بالاتفاق
وقف على نفر استولى عليه ظالم، ولا يمكن انتزاعه من يده، فادعى بعض الموقوف عليه
على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم، وسلم إليه، وهو منكر، وأراد تحليف المدعى عليه
فلهم ذلك
رجل وقف موضعًا في حياته، وصحته، وأخرجه من يده، فاستولى عليه غاصب
وحال بينه وبينهم، يؤخذ من الغاصب قيمته، ويشتري به موضعًا آخر، فيوقف
على شرائطه
على شرائطه
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسي ببذري، وقال أهل الوقف:
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها لنفسى المنازرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها لنفسى الزرع من قبل الوقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى الزرع من المراه والقوق الأرض، وأنفق عليه، فأصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع، فقال الواقف: استدنت وزرعت هذا الزرع الذى عطب للوقف وجاءت غلة أخرى، فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانته لذلك من منه: في المسائل التي تعود إلى الدعوى في الوقف: من منه: في المسائل التي تعود إلى الدعوى في الوقف: من منه فإن لم يكن له بينة رجل باع أرضًا، ثم قال: إنى كنت وقفتها، أو قال: هو وقف على، فإن لم يكن له بينة
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع

من المتولىمن المتولى
إذا كانت الأرض في يد غاصب، أقام أهل الوقف بينة أن فلانًا وقفها عليه
وأنه مات وهو مالكها لم أقض بأنها وقف، وإنما أقضى بأنها ملك
قوم ادعوا أرضًا في يدى رجل ، وقالوا: وقفها فلان علينا، والذي في يديه
يقول: الأرض لي، فأقاموا البينة أن فلانًا وقف هذه الأرض عليهم، لا يستحقون
بهذه البينة شيئًا
كذلك لو شهد الشهود أنه أقر عندنا، وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض
وقفًا صحيحًا، وأنها كانت في يده حتى مات، فالقاضي لا يقضى بالوقف ١١٢
إذا قال لغيره: هذه الضيعة وقف عليك، ثم ادعاها بعد ذلك لنفسه
لاتسمع دعواه لمكان التناقض
ے ادعی دارًا فی یدی رجل أنها ملکه بأصلها، وبناءها، وأنكر المدعی علیه ذلك
وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا، فأقام المدعى البينة على دعواه
وقضى به ذلك، وكتب له السجل، ثم إن المدعى أقر أن أصل الدار وقف، والبناء له
بطل دعواه ۱۱۲ ۱۱۲ بطل دعواه
ضیعة فی یدی رجل، وضیعة أخری فی یدی رجل آخر، ادعی رجل أن هاتین الضیعتین
وقف عليه جده على أولاده وأولاد أولاده أبدًا ما تناسلوا، وأحد الرجلين غائب
و المنافع المنافع الحاضر، إن شهد الشهود أنهما ملك الواقف الحاص المنافع المنافع المنافع المنافع الحاضر، إن شهد الشهود أنهما ملك الواقف
وقهما جميعًا وقفًا واحدًا، وذكر شرائط الوقف، قضى القاضى على الحاضر
كون الضيعة وقفًا

۱۱۳	الذي يسكنون العلو، قال الأرباب: إن ذلك ميراتًا لنا، فالقول قولهم
118	نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى الشهادة في الوقف
118	إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه، ولم يحدها الشاهدان، فالشهادة باطلة
	إن شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحدها لنا، إلا أنا نسيناه
۱۱٤	لا تقبل شهادتهما
۱۱٤	كذلك لو قالا: لم يكن في المصر إلا تلك الأرض لم يقبل
۱۱٤	إن شهدا أنه حدها لنا، ولكنا لا نذكر الحدود التي حدها لنا، فالشهادة باطلة
	إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف حصته من هذه الأرض، أو من هذه الدار
110	ولا يدريان ماحصته، فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
	إن شهدا أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الأرض التي في موضع كذا
	حدودها كذا صدقة موقوفة لله تعالى، وهي ثلث جميع هذه الأرض على كذا
	وجعل آخره للمساكين، فنظر الحاكم، فوجد حصته من هذه الأرض نصفها أو ثلثها
110	قال الخصاف: ويجعل جميع حصته وقفًا على الوجوه التي سبلها
	إذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه، واختلفا فيما بينهما، شهد أحدهما أنه وقف أرضه
	في موضع كذا، وشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا، وسميا موضعًا آخر
117	لاتقبل الشهادة
	لو شهد أحدهما أنه جعل له تلث الغلة، وشهد الآخر أنه جعل له نصفها، قبلت الشهادة
117	على الثلث عندهما
	لو شهد أحدهما أنه وقفها يوم الخميس، وشهد الآخر أنه وقفها يوم الجمعة
117	قبلت الشهادة
	لو شهد أحدهما أنه وقفها وقفًا صحيحًا في صحته، وشهد الآخر أنه وقفها بعد موته
711	لا تقبل هذه الشهادة
	لو شهد أحدهما أنه وقفها وقفًا صحيحًا، وشهد الآخر أنه وقفها في المرض
۱۱۷	قبلت الشهادة
	ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء، وشهد الآخر أنه جعلها
۱۱۷	صدقة موقوفة على المساكين، قبلت الشهادة

ىن قال: أرضى هذه صدقة موقوفة كانت وقفًا على الفقراء ١١٧
ذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله، وشهد الآخر أنه جعلها
صدقة موقوفة على زيد، تكون وقفًا على الفقراء
ذا شهد أحدهما أنه أقر أنه جعلها صدقة على الفقراء والمساكين، وشهد الآخر
نه وقفها على الفقراء، حكم عليه بالوقف على الفقراء في قول حسن بن زياد ١١٧
و شهد أحدهما أنه جعلها وقفًا على عبد الله وولده من بعده، وشهد الآخر
نه جعلها وقفًا على عبد الله جعلها وقفًا على عبد الله١١٧
ذا شهد أحدهما أنه جعل لعبد الله مائة درهم في كل سنة من غلات هذه الأرض
شهد الآخر أنه جعل له مائتي درهم، لا تقبل هذه الشهادة
و شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
شهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر
قبل هذه الشهادة
و شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
يشهد الآخر أنه جعل أرضه موقوفة على الفقراء والمساكين وفقراء قرابته
ال: هذا لا يشبه أبواب البر البر البر البر البر البر البر البر البر
ذا شهد شاهدان أنه جعل هذه الأرض صدقة موقوفة علينا، أو على أحدنا
و على أولادنا، أو آباءنا، أو أجدادنا، أو ما أشبه ذلك، لا تقبل الشهادة ١١٨
ذا شهد أنه جعلها صدقة موقوفة علينا يجب أن يبطل قوله: علينا
يبقى قوله: صدقة موقوفة، فيقضى للفقراء
ذا وقف الرجل كراسة على مسجد لقراء القرآن، أو على أهل مسجد، وهم يحصون
حتى جاز الوقف، فشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكراسة، فهذه الشهادة نظير
سألة شهادة أهل مدرسة على وقف تلك المدرسة ، أو شهادة أهل محلة
ملى وقف تلك المحلة
رض في يدي رجل، يزعم أنها ملكه، فادعى قوم أن هذا الرجل وقف هذه الأرض
ِقفًا صحيحًا علينا وذو اليد منكر، فأقاموا بينة على ما ادعوا، قبلت بينتهم
حكمت عليه بالوقف، وأخر حها من بده

كذلك إذا ادعى رجل أنه وقف هذه الأرض على المساكين، وهو يجحد ذلك
وأقام البينة على إقراره بذلك، حكمت عليه بالوقف للمسلمين ١٢٠
نوع آخر منه: رجل جاء إلى قاضي بلده، وقال: إني كنت أمينًا للقاضي الذي
- كان قبلك هنا، وفي يده صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان، وقفها
على قوم معلومين سماهم، قبل قوله إذا لم يكن للواقف ورثة، ولم يعلم من أمر
هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل، وإن كان له ورثة، فقال: هو ميراث بيننا
وليس بوقف، فالقول قولهم
إن قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا، ومن بعد ذلك على المساكين
وقال الذي في يده الضيعة: هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم
فالقول قول الورثة
الوقف الذي تقادم أمره، ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم
فقال فريق: هي وُقف علينا وقفها فلان، وقال فريق آخر: هي وقف علينا وُقفها فلان
يعني ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الأول الوقف من جهته
فهذه المسألة على وجهين
إذا كان الأرض في يدى رجل، وهو يقول: إنها كانت لفلان، وقفها على كذا
وقالت الورثة: بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا، ومن بعدنا على المساكين
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١
وقف في يد صاحب الأوقاف، فوجد في صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته
يصرف إلى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين
يصرف الفاضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف، يضرب
لكل واحد منهم بسهم، ولسائر الفقراء بسهم
رجل وقف ضيعة له، فقال: قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية
رجل وقف ضيعة له، فقال: قد جعلت ضيعتى المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها، وجعل آخرها للمساكين جاز ٢٢٢
بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها، وجعل آخرها للمساكين جاز ١٢٢
بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها، وجعل آخرها للمساكين جاز ١٢٢ الدار يقفها الرجل، ولها حجر، فقال الواقف: إن بعض الحجر
بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها، وجعل آخرها للمساكين جاز ١٢٢

لفصل الحادى والعشرون	1
----------------------	---

177	وعزله، فإنه لا يصير مسجداً
	اتخذ من داره مسجدًا أشرعه، وجعل على الظلال منه غرفة ومسكنًا، فهذا ملك له
177	وله أن يبيعه
177	كذلك الصحن الذي ليس عليه بناء، ولا تحته مسكن يزيد
	نهر قرية كبيرة لأهل لا يحصي عددهم، وهو نهر قناة، أو نهر وادي لهم خاصة
	أراد قوم أن يعمروا بعض هذا النهر ، ويبنوا عليه مسجدًا ولا يضر ذلك بالنهر
	ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر، قال محمد رحمه الله تعالى: يسعهم أن يبنوا
177	ذلك المسجد للعامة أو المحلة
	إن أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد، أو فوقه
177	ليس له ذلك
	سئل أبوالقاسم عمن أراد أن يهدم مسجدًا ويبنيه أحكم من بناءه الأول
١٢٧	قال: ليس له ذلك
	نوع آخر منه: إذا جعل أرضًا له مسجدًا، وشرط من ذلك شيئًا لنفسه
١٢٧	لا يصح بالإجماع
	إذا جعل أرضه مسجدًا، وبناه، وأشهد أن له إبطاله وبيعه، فهو شرط باطل
۱۲۸	ويكون مسجدًا
	إذا جعل أرضه مسجدًا، فخرب ما حول المسجد من المحلة، واستغنى أهل المحلة
۱۲۸	عن ذلك المسجد، عاد إلى ملك بانيه، إن كان حيًّا، وإلى ملك ورثته إن كان ميتًا
	إذا خربت القرية التي فيها المسجد، وجعلت مزارع، وخرب المسجد، فلا يصلي فيه
۱۲۸	فلا بأس بأن يأخذه صاحبه، ويبيعه ممن يجعله مزرعة، أو يجعله مزرعة لنفسه
۱۲۸	لو كفن ميتًا، ثم افترسه سبع، أعاد الكفن إلى ملك صاحبه
	الفرس إذا جعله الرجل حبيسًا في سبيل الله تعالى، فصار بحال لا يستطيع أن يركب:
179	إنه يباع ويصير ثمنه لصاحبه، أو ورثته على حسب ما قال في المسجد
	من جعل جنازة وملاءة ومغتسلا الذي يقال له بالفارسية: حوض شستن وقفًا في محلة
179	فمات أهلها كلها، لا يرد إلى الورثة، بل يحمل إلى مكان آخر
	المسجد يريد أهل المحلة أن يحولوه إلى موضع آخر، فإن ترك هذا حتى لا يصلى فيه

179	فللناس أن ينتفعوا به، ويجعلوا المسجد في غير هذا الموضع بمنزلة الخراب
	إذا خرب المسجد، ولا يعرف بانيه، وبني أهل المسجد مسجدًا آخر، ثم أجمعوا
179	على بيعه، واستعانوا بثمنه في ثمن المسجد الآخر، فلا بأس به
	قال محمد رحمه الله تعالى: في المسجد إذا خرب، فلا يعرف بانيه
179	فحكمه حكم أرض عامرة لا يعرف لها رب، فيكون أمرها إلى الإمام
	لو جعل فرسًا حبيسًا في سبيل الله، فأصابه عيب، لا يقدر على أن يغزي عليه
۱۳.	لا بأس للوكيل أن يبيعه
	إذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة، فتغير عن حاله
۱۳۰	حتى لا ينتفع به في الصدقة، ليس له بيعه إلا بأمر القاضي
۱۳.	نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى باني المسجد
	رجل اشتري بواري المسجد، لم يكن له أن يأخذها، ولو اشترى قناديل المسجد
۱۳۰	أو حبايا، فوضع في المسجد، كان له أن يأخذ ذلك
	بواري المسجد إذا صارت خلقًا، واستغنى أهل المسجد عنها، وقد طرحها إنسان
۱۳۱	فإن كان الذي طرحها حيّا، فهي له
	بواري المسجد إذا خلقت، فصار لا ينتفع بها، فأراد الذي بسطها أن يأخذها
۱۳۱	ويتصدق بها، ويشتري مكانها، فله ذلك، وإن كان هو غائبًا
	سئل الفقيه أبو بكر(١) عن حشيش المسجد يخرج عن المسجد أيام الربيع، قال:
۱۳۱	إن لم يكن له قيمة، لا بأس بطرحه خارج المسجد، ولا بأس برفعه والانتفاع به
۱۳۱	إذا رفع من حشيش المسجد، وجعله قطعًا بالسواد، فهو ضامن له
	سئل أبو بكر عن سراج المسجد، هل يجوز تركه في المسجد؟ فاعلم
۱۳۱	بأن ههنا ثلاث مسائل
۱۳۲	سئل أبو القاسم عن شراء الدهن أو الحصير للمسجد، أيهما أفضل؟ قال: هما سواء
	سئل نصير رحمه الله تعالى عن ديباج الكعبة إذا أخلق، قال: لا يجوز أخذه،
١٣٢	ولكن للسلطان أن يبيعه، ويستعين به على أمر الكعبة
۱۳۲	نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد، وما يتصل به
	سئل الفقيه أبو القاسم عمن أراد أن يقف أرضًا له على المسجد في عمارته

وما يحتاج إليه من الدهن وغيره كيف يفعل حتى يكون آمنًا عن البطلان؟ ١٣٢
لو جعل أرضًا وقفًا له على المسجد جاز ١٣٣
سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عمن قال: جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد
ولم يزد على هذا، صارت الحجرة وقفًا على المسجد بما قال، ليس له الرجوع
ولا له أن يجعله لغيره
لو قال: هذه الشجرة للمسجد، لا تصير للمسجد حتى تسلم إلى متولى المسجد ١٣٣
لو تصدق بدلو على المسجد، لايجوز، ويكون ميراثًا
إذا وقف أرضه على مرمة مسجد كذا، وثمن بواريه وزيت قناديله
وقال: إن استغنى عنه المسجد، كانت الغلة للمساكين، حتى جاز بالإجماع ١٣٤
إذا قال: أوصيت بثلث مالي للمسجد، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو باطل
إلا أن يقول: ينفق على المسجد، وقال محمد: يجوز، ويصرف إلى عمارته
وكذلك إذا قال: لبيت المقدس، جاز
إذا قال: أوصيت بثلث مالي لسراج المسجد، لا يجوز١٣٤
سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجل قال: وقفت الدار على مسجد كذا
ولم يزد على هذا، وسلمها إلى المتولى صح ١٣٤
المريض مرض الموت إذا قال: وقفت داري على مسجد كذا، ولم يزد على هذا
ولم يسلم الدار، يصح ذلك
سئل أبو القاسم عمن أوصى بشيء من ماله لعمارة المسجد، قال: عمارة المسجد في بناءه
دون تزيينه، قيل له: المنارة؟ قال: ذلك من بناء المسجد، فيجوز أن يبني به المنارة ١٣٥
سئل أبو بكر عمَّن وقف أرضًا على عمارة المسجد، وشرط أن ما فضل من عمارته يصرف
إلى الفقراء، فاجتمعت الغلة، والمسجد غير محتاج إلى العمارة في الحال
قال: تحبس الغلة
إذا كان الوقف على مرمة المسجد، هل للقيم شراء السلم من ذلك ١٣٥
سئل أبو بكر عمن أوصى بثلث ماله لأعمال البر، هل يجوز أن يسرج في المسجد؟
قال: يجوز
سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن مسجد بابه على مهب الريح

فيصيب المطر باب المسجد فيفسد، ويبتل داخل المسجد وخارجه، ويشق على الناس
الدخول في المسجد، يجوز أن يتخذوا من غلة المسجد ظلة، قال: إن لم يضر
بأعلى الطريق، يجوز
نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى قيّم المسجد، وما يتصل به
سئل الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى عن قيم جعله القاضي قيما على غلاتها
وجعل له معلومًا يأخذ كل سنة، حل له الأخذ إن كان مقدار أجر مثله ١٣٦
مسجد له مستغلات وأوقاف، فأراد المتولى أن يفرش الآجرّ، ويشتري الحصير
أو الدهن للمسجد، أو ما أشبهه، أما فرش الآجر"، فله ذلك ١٣٦
إذاأراد أن يصرف شيئًا من ذلك إلى إمام المسجد، أو إلى مؤذن المسجد، فليس له ذلك ١٣٧
قرية فيها أراضي وقف على إمام المسجد تصرف إليه غلتها وقت الإدراك
فأخذ الإمام الغلة وقت الإدراك، وذهب عن تلك القرية، هل يسترد منه بعض ما أخذ
حصة ما بقى من السنة؟ قالوا: لا يسترد
كذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس يريد به إذا كان الوقف على طلبة العلم ١٣٧
مسجد له أوقاف مختلفة، لا بأس للقيم أن يخلط غلتها كلُّها، وإنَّ خرب حانوت منها
فلا بأس بعمارته من غلة حانوت آخر
متولى وقف وعليه مشرف، ليس للمشرف أن يتصرف في الوقف ١٣٧
أهل المسجد إذا باعوا غلة المسجد، أو ترك المسجد، أو أمروا رجلا ببيعه
أو باعوا نقض المسجد، إذا استغنى المسجد عن ذلك، أو أمروا رجلا بالبيع
فهذا على وجهين
مسجد بجنبه نهر ماء، فانكسر حائط المسجد من ذلك الماء، ينبغي لأهل المسجد
أن يرفعوا الأمر إلى القاضي، ليأمر القاضي أهل النهر بإصلاحه، حتى إذا لم يصلحوا
بعد أمره وانهدم حائط المسجد، ضمنوا قيمة ما انهدم
الفاضل من وقف المسجد هل يصرف إلى الفقراء؟ قيل: لا يصرف
متولى الوقف إذا أنفق على قناديل المسجد من وقف المسجد جاز
وقف صحيح على مصالح مسجد، فمات القيم، فاجتمع أهل المسجد
وجعلوا رجلا متوليا بغير أمر القاضي، فقام هذاالمتولى مدةعلى ذلك، وصرف من غلاته

فأنفق على المسجد بالمعروف، تكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في جواز هذه التولية ١٣٨
متولى المسجد إذا اشترى بمال المسجد حانوتًا، أو دارًا، ثم باعها جاز، إذا كان له
ولاية الشراء
المتولى إذا اشترى منزلا من الدراهم التي اجتمعت من أوقاف المسجد للمسجد
ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه، يكره للمؤذن السكني إذا علم بذلك ١٣٩
سئل شيخ الإسلام عن أهل مسجد اتفقوا على نصب رجل متوليًا لمصالح مسجدهم
فتولى ذلك باتفاقهم هل يصير متوليًا مطلق التصرف في مال المسجد على حسب
ما لو قلده القاضي؟ قال: نعم
رجل بني مسجدًا في السكة ، فنازعه بعض أهل السكة في عمارته ، أو في نصب الإمام
أو المؤذن، ففي العمارة الباني أولى المؤذن، ففي العمارة الباني أولى
رجل بني مسجدًا، وجعل له مؤذنا، فأذن هو فيه، وكرهه أهل المسجد
وقالوا: نجعل المؤذن غيرك، فليس ذلك لهم، إنما الأمر في ذلك إلى الذي بناه ١٣٩
كذلك إن أقام لهم إمامًا
استأجر أرضًا موقوفة على مصالح مسجد من متوليه سنة بكذا، ثم دفعها
إلى آخر مزارعة بالنصف، ففعل، ثم إن أهل المحلة زعموا أن الآجر لم يكن متوليًا
قال: يثبت المستأجر بالبينة كون الآجر متوليًا
متولى مسجد استصنع محراب المسجد إلى النجار في خشب معلوم، وعمل
صناعة معلومة، قال: لا يصح
أهل محلة باعواوقف المسجدلأجل عمارةالمسجد، قال: لايجوز بأمر القاضي وغيره ١٤٠
الفصل الثاني والعشرون
في المسائل التي تعود إلى الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات ١٤١
إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز ، وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها
وتمامها أن يقبر فيهـا إنسان واحـد بإذنـه، أو أكثـر مـن ذلك، وهـل يتـم بالتسليم
إلى المتولى؟ الله المتولى المتول
كذلك إذا جعلها خانًا للمار من المسلمين، وخلى بينهم وبينها، فإذا نزلها بإذنه رجل واحد
أو أكثر، فلا سبيل له بعد ذلك عليها

	كذلك السقاية يجعلها في أرضه، فيسقون، ويشربون، ويتوضون، فشرب فيها إنسان
	أو سلمها إلى المتولى، فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه، وكذلك الحوض والبئر
1 & 1	يجعله في أرضه
	كذلك إذا جعل داره سكني للمساكين، ودفعها إلى والى يقوم بذلك، فليس له
	أن يرجع فيها، وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة، فجعلها مسكنًا للحاج والمعتمرين
	ودفعها إلى والٍ يقوم عليها، ويسكن فيها من رأى، فليس له أن يرجع فيها
	وكذلك إذا جعل داره في تغر سكني للغزاة والمرابطين، ودفعها إلى والى يقوم عليها
131	فليس له أن يرجع فيها
	إذا جعل داره سكني للغزاة، أو سكني للحاج والمعتمرين، يجوز للغني من الغزاة
1 2 7	والحاج أن يسكنها، كما يجوز للفقراء
	إذا جعل الرجل داره سكني للغزاة، فسكن بعض الغزاة بعض الدار، والبعض فارغ
	لا يسكنها أحد، ينبغي للقيم بأمر هذا الوقف أن يكري من هذه الدار ما لا يحتاج
127	إلى سكناه
	إذا بني خانًا، واحتاج إلى المرمة، روى عن محمد رحمه الله تعالى أن يعزل منها ناحية بيتًا
187	أو بيتين، فيؤاجر، وينفق من غلتها عليها
	هكذا إذا جعل فرسه حبيسًا، فإن كان يركب عليه مجاهد، يركبه وينفق عليه
187	وإن لم يركبه أحديؤاجر، وينفق عليه من أجرته
	إذا جعل سكني بمكة، سكني للحاج، فليس للمجاورين أن يسكنوها
	وإذا مضى أيام الموسم، اكترى، وينفق من غلتها في مرمتها، وما فضل بعد ذلك فرق
187	على المساكين والفقراء
	إذا جعل فرسه حبيسًا يحبس في الرباط، ويغزى عليه، فإن استغنى عنه، يؤاجره الإمام
184	بقدر علفه، فإن لم يوجد من يستأجره، يبيعه الإمام، ويوقف ثمنه
	رجل بني رباطًا للمسلمين على أن يكون في يده ما دام حيًّا، فليس لأحد أن يخرجه
	من يده ما لم يظهر منه أمر يستوجب الإخراج من يده كشرب الخمر فيه
184	أو ما أشبه ذلك
	رباط المختلفة إذا كان فيها سكان، وانهدم الرباط، فبني، فأراد الساكنون الذين

184	كانوا فيها أن يسكنوها، وأراد غيرهم ذلك، فهذا على وجهين
	رجل جعل قطعة أرضه مقبرة، دفنوا فيها، ثم إن رجلا من أهل تلك القرية بني
	فيها بناء، فوضع اللبن دارة القبر، وأجلس فيه رجلا لحفظ المتاع بغير رضا الباقين
184	من أهل القرية، فهذا على وجهين
	رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله، فيعطى ربع الثلث لفلان، وثلاثة أرباعه لأقرباءه
	وللفقراء، ثم قال: لا تتركوا حصة الرباطين، وهم فقراء يسكنون في رباط بعينه
184	فهذا على وجهين
١٤٤	إذا اشترى الرجل موضعًا، وجعله طريقًا للمسلمين، وأشهد عليه، فإنه يصح
	مقبرة اندرست كانت للمشركين، أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين
١٤٤	فهذا على وجهين
	رجل له دار، أراد أن يجعلها رباطًا للمسلمين، أو يبيعها ويتصدق بثمنها، أو يبيعها
1 { { { }	ويشتري بثمنها عبدًا فيعتقه، أي ذلك أفضل؟
1 80	الميت بعد ما دُفن لا يخرج من غير عذر
	رباط كثرت دوابه، وعظمت مؤنتها، هل للقيم أن يبيع شيئًا منها، وينفق ثمنها في علفها
1 8 0	أو مرمة الرباط؟ فهذا على وجهين
	سئل القاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأوزجندي رحمه الله تعالى عن مسجد
180	لم يبقَ له قوة ، وخرب ما حوله ، واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة؟ قال : لا
	سئل هو أيضًا عن رجل وقف أرضًا على المقبرة، أو على صوفى خانه بشرائطه
180	هل يصح؟ قال: لا
	امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة، وأخرجتها من يدها، ودفن فيها ابنها
	وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها، فيصيبها فساد، فأرادت بيعها
	فإن كانت الأرض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتى فيها، لقلة الفساد
180	ليس لها البيع
	حفر قبرًا في مقبرة وقف، فأراد آخر أن يدفن فيها ميته، فإن كان في المكان سعة
180	لا يدفن
	من بسط المصلى في المسجد، أو ترك في الرباط، فجاء آخر، فإن كان في المكان سعة

لا يزاحم الأول، وإن لم يكن فيه سعة يزاحمهم
حفر قبرًا، فدفن فيه غيره ميته، لا ينبش القبر، لكن يجب قيمة حفره حتى يحفر آخر
فيدفن فيه
إذا حفر قبرًا في غير ملكه ليدفن فيه ميتًا له، فدفن غيره ميته، لا ينبش القبر
ولكن ضمن قيمة حفره
مواضع موات على شط جيحون، عمّرها أقوام، واستنزلوها، كان للسلطان
أن يأخذ العشر من غلاتها
رباط فيه ثمار، فإن كانت ثمارًا لاقيمة لها، نحو التوت وما شاكل ذلك، فلا بأس للنازلين
أن يتناولوا منها، وإن كانت ثمار لها قيمة، فالاحتراز عن ذلك أحوط لدينه ١٤٦
رجل دفع إلى خادم دار عمران -وهي دار يسكنها الفقراء- دراهم، وأمره أن يشتري بها
خبزًا ولحمًا، وينفق على المقيمين فيها، فلم يجد الخادم ذلك اليوم الخبز واللحم
وقد كان اشترى قبل ذلك اللحم بالنسيئة ، فقضى ذلك الدين بهذه الدراهم ، ضمن ١٤٦
الفصل الثالث والعشرون
في المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقابر وأراضي الوقف، وغير ذلك ١٤٧
في المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقابر وأراضي الوقف، وغير ذلك ١٤٧
في المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقابر وأراضي الوقف، وغير ذلك
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك
في المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقابر وأراضي الوقف، وغير ذلك ١٤٧ مقبرة وفيها أشجار، فهذه المسألة على وجهين ١٤٧ إذا نبتت الأشجار بعد اتخاذ الأرض مقبرة، وإنه على وجهين ١٤٧ إذا غرس شجرًا في المسجد، فاعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل : ١٤٧ إحداها الحداها
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك ١٤٧ مقبرة وفيها أشجار، فهذه المسألة على وجهين
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك. ١٤٧ مقبرة وفيها أشجار، فهذه المسألة على وجهين ١٤٧ إذا نبتت الأشجار بعد اتخاذ الأرض مقبرة، وإنه على وجهين ١٤٧ إذا غرس شجراً فى المسجد، فاعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل ١٤٧ إحداها ١٤٧ المسألة الثانية ١٤٧ المسألة الثالثة ١٤٧
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك. ١٤٧ مقبرة وفيها أشجار، فهذه المسألة على وجهين ١٤٧ إذا نبت الأشجار بعد اتخاذ الأرض مقبرة، وإنه على وجهين ١٤٧ إذا غرس شجراً فى المسجد، فاعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل ١٤٧ إحداها ١٤٧ المسألة الثانية ١٤٧ المسألة الثالثة ١٤٧ المسألة الرابعة ١٤٧
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك ١٤٧ مقبرة وفيها أشجار، فهذه المسألة على وجهين
فى المسائل التى تعود إلى الأشجار التى فى المقابر وأراضى الوقف، وغير ذلك

١٤٨	لك الشاربة، فالأشجار لهم
	رجل وقف شجرة بأصلها، صح، سواء كانت الشجرة منتفعة بثمارها، أو بأوراقها
۱٤۸	و كانت منتفعة بذاتها
	راضي موقوفة على الفقراء، استأجرها رجل من المتولى، وطرف فيها السرقين
١٤٨	وغرس الأشجار، ثم مات المستأجر، فالأشجار ميراث للورثة
	رِجل غرس أشجارًا في الشارع، ثم مات الغارس، وترك ابنين، فجعل أحدهما
۱٤٨	حصته للمسجد، لا تكون للمسجد
	رجل عين أشجارًا له في ضيعته، وقال لامرأته في صحته: أنا إذا مت، فبيعي
	هذه الأشجار، واصرفي تُمنها في كفني، وتُمن الخبز للفقراء، وتُمن الدهن
	سراج المسجد الذي في كذا، ثم مات، وترك امرأته هذه وورثة كبارًا، فاشتري
	لورثة الكفن من الميراث، وجهزوه، تباع الأشجار، ويحط من ثمن الأشجار
۱٤٨	مقدار الكفن
	رجل وقف ضيعته على بناته وأولادهن أبدًا ما تناسلوا، وآخر ذلك للفقراء
1 & 9	ثم غرس الواقف فيها شجرًا، فإن غرس من غلة الوقف
1 & 9	قرية وقف على أرباب مسمين في يد متولى، باع هذا المتولى ورق أشجار التوت جاز
1 2 9	سئل نجم الدين عن أشجار في مقبرة، هل يجوز صرفها في عمارةالمسجد؟ قال: نعم
	سئل هو أيضًا عن رجل غرس أشجار تالة في مسجد، فكبرت بعد سنين، فأراد
	متولى المسجد أن يصرف الشجرة إلى عمارة بئر في هذه السكة، والغارس يقول:
	هي لي، فإني ما وقفتها على المسجد، قال: الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد
1 2 9	فلا يجوز صرفها إلى البئر، ولا يجوز للغارس صرفها إلى حاجة نفسه
1 2 9	مسجد فيه شجرة تفاح، يُباح للقوم أن يفطروا بهذا التفاح
	الفصل الرابع والعشرون
10.	في الأوقاف التي يستغني عنها، وما يتصل به من صرف غلة الأوقاف إلى وجوه أُخر
	- بئر ينبت بالآجر في قرية، فخربت القرية، وانقرض أهلها، وعند هذه القرية قرية أخرى
١٥٠	فيهاحوض يحتاج إلى الآجر"، أيجوزأن يؤخذالآجر"من تلك البئر، وينفق في الحوض
10.	فهذاعله وحمين والمسترون

رباط وعلى باب الرباط قنطرة على نهر لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بمجاوزة القنطرة
لكبر النهر، خربت القنطرة، وليس للقنطرة غلة يمكن عمارة القنطرة بها
هل يجوز عمارة القنطرة من غلة الرباط؟
قوم جمعوا الدراهم لعمارة القنطرة، واشتروا ببعضها الطعام للعمال، فاجتمع هناك
من لا يعمل، فدعاهم العمال إلى الطعام، فهذه المسألة على وجهين١٥١
لو فضل من الخشب ونحوه شيء، فهو على وجهين
أوقاف على قنطرة، يبس الوادي، وصار الماء إلى شعبة أخرى من أرض تلك المحلة
واحتيج إلى عمارة القنطرة للوادي الجديد، هل يجوز صرف غلة القنطرة الأولى
إلى الثانية؟
سئل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن مسجد أو حوض خرب
ولايحتاج إليه لتفرق الناس، هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر
أو حوض آخر؟ ا ١٥١
رباط يستغنى منه، وله غلة، فإن كان بقربه رباط، صرفت الغلة إلى ذلك ١٥١
رجل ربط دابة أو سيفًا في رباط وقفًا على الرباط، فخرب الرباط
واستغنى الناس عنها، يربط في رباط آخر هو أقرب إليه ١٥٢
إذا اجتمع في يد القيم من غلة وقف الفقراء، وظهر له وجه من وجوه البر
يخاف فواته إن لم يبادر إليه، واسترم الوقف، فإنه ينظر إن لم يكن في تأخير مرمة الوقف
إلى الغلة الثانية ضرر بين للوقف بالخراب، فإنه يصرف الغلة إلى وجه ذلك البر
ويؤخر العمارة إلى الغلة الثانية
علو وقف انهدم، وليس من الغلة ما يمكن عمارة العلو، بطل الوقف
ورجع حق البناء إلى الواقف إن كان حيًّا، وإلى ورثته إن كان ميتًا
حوض في محلة خرب، وصار بحيث لا يمكن عمارته، واستغنى أهل المحلة عنه
إن عرف واقفه، يكون له إن كان حيّا، ولورثته إن كان ميتًا
حانوت هو وقف صحيح، احترق السوق والحانوت، وصار بحال لا ينتفع به
ولا يستأجر بشيء البتة، يخرج من الوقفية
الرباط إذا احترق يبطل الوقف

	لنزل موقوف وقفًا صحيحًا على مقبرة معلومة، فخرب هذا المنزل، وصار بحال
	لا ينتفع به، فجاء رجل وعمره، وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد
104	نالأصل لورثة الواقف، والبناء لورثة الباني
	رقف صحيح على أقوام مسلمين، فخرب، ولاينتفع به، وهو بعيد من القرية
104	لا يرغب أحد في عمارته، بطل الوقف، ويجوز بيعه
	رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد، فأنفق في حاجته من تلك الدراهم
١٥٣	لم رد بدلها في نفقة المسجد، لا يسعه أن يفعل ذلك
104	منها پای مرد إذا قام، وسأل للفقير شيئًا بغير أمره، فهو أمين
	مال موقوف على سبيل الخير والفقراء بغير أعيانهم، ومال موقوف
	على المسجد الجامع، فاجتمعت من غلتهما، ثم نابت الإسلام نائبة مثل حادثة الروم
	واحتيج إلى النفقة في تلك الحادثة ، أما المال الموقوف على المسجد الجامع إن لم يكن
	للمسجد حاجة للحال، فللقاضي أن يصرف في ذلك، لكن على وجه القرض
104	نيكون دينًا في مال الفيء، وأما المال الموقوف على(١) الفقراء
	الفصل الخامس والعشرون
100	•
100	وقف الكفار
100	وقف الكفار
	وقف الكفار
	وقف الكفار
100	وقف الكفار أولاده، وأولاد أولاده، أبدًا ما تناسلوا، وجعل آخره للفقراء، كما هو الرسم، فأسلم بعض أولاده، يعطى له فقراء المسلمين فقراء المسلمين
100	وقف الكفار أولاده ، وأولاد أولاده ، أبدًا ما تناسلوا ، وجعل آخره فصراني وقف ضيعة له على أولاده ، وأولاد أولاده ، أبدًا ما تناسلوا ، وجعل آخره للفقراء ، كما هو الرسم ، فأسلم بعض أولاده ، يعطى له فضراني وقف ضيعة له على أولاده ، وأولاد أولاده ، فإذا انقرضوا فعلى فقراء المسلمين فهذا الوقف جائز
100	وقف الكفار

إذا جعل الذمي داره مسجدًا للمسلمين، وبناه كما يبني المسلم، وأذن للمسلمين
بالصلاة فيه، وصلوا فيه، ثم مات، يصير ميراتًا لورثته، وهذا على قول الكل ٥٦
لو أوصى أن يبنى داره مسجدًالقوم بأعيانهم، قال الخصاف: أستحسن أنا أن نجيزهذا ٥٦
لو وقف الذمي داره على بيعة، أو كنيسة، أو بيت نار، فهو باطل
إن وقف ذمي أرضًا وقفًا صحيحًا، وأن يفرق غلتها في أبواب البر، فأبواب البر عندهم
عمارة البيع والكنائس، والصدقة على المساكين ٥٦
إذا وقف نصراني وقفًا على ولده، وولد ولده أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم
على المساكين، وشرط أن كل من أسلم من ولده، أو وولد ولده أبدًا ما تناسلوا
فهو خارج عن هذا الوقف، فهو جائز
نوع آخر منه: إذا ارتد المسلم، ثم وقف وقفًا في حال ردته فإن مات، أو قتل على ردته
أو لحق بدار الحرب، وحكم القاضي بلحاقه، يبطل وقفه، وتكون الأرض ميراتًا ٧٥
إذا وقف وقفًا صحيحًا، وجُعل آخره للمسلمين، ثم ارتد الواقف بعد ذلك، فقتل
على ردته، أو مات يبطل الوقف، ويصير ميراثًا لورثته ٥٧
نوع آخر منه: ذمي في يديه أرض أقر في صحته أن هذه الأرض وقفها رجل مسلم
وكان يملكها وقفًا صحيحًا على أبواب البر، وبناء المسجد، وما أشبه ذلك
مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى، فإقراره جائز
إن أقر هذا الذمي أن ذميًّا وقفها، كان يملكها جاز إقراره فيما يجوز أوقاف أهل الذمة ٥٨
الفصل السادس والعشرون
في المتفرقات
- إذا اشترى أرضًا شراء فاسدًا، أو وقفها المشترى على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها
فهو جائز على ما وقفها عليه
لو اشتری أرضًا شراء فاسدًا، فقبضها، واتخذها مسجدًا، وصلی الناس فیه
ذكر هلال في وقفه أنه مسجد، وعلى المشترى قيمتها، ولا يرد إلى البائع
إذا اشترى أرضًا شراء فاسدًا، واتخذها مسجدًا، أو بني فيها بناء، أنه يضمن قيمتها
عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ويصير مستهلكًا بالبناء، وعندهما ينقض البناء
ويرد الأرض على البائع

١٦.	في الوقف روايتان أنه هل يصير وقفًا قبل البناء في المسجد؟
	لو اشترى أرضًا شراء صحيحًا، وقبضها، ووقفها على الفقراء، ثم وجد عيبًا لا يردها
17.	ولكن يرجع بنقصان العيب
	اشترى من آخر أرضًا بعبد وتقابضا، ثم استحق العبد، فالوقف جائز
۱٦٠	وعلى مشتري الأرض قيمة الأرض يوم قبضها
	إذا اشترى أرضًا من رجل، ووقفها على المساكين بعد ما قبضها، ثم استحقها رجل
١٦٠	وأجاز البيع، فالبيع جائز
	لو أن المستحق ضمن الغاصب -وهو البائع- القيمة، نفذ الوقف كما ينفذ العتق
171	بلا خلاف
	إذا وقف بيتًا من دار فلان، فإن وقفه بطريقه جاز الوقف، وإن لم يقفه بطريقه
171	لم يجز الوقف لم يجز الوقف
	إذا اشترط في وقفه أنه ليس لوالي هذه الصدقة أن يؤاجر هذا الوقف، ولا شيئًا منه
	وإن أجرها واليها، أو واحد ممن يصير ولايتها إليه، فالإجارة باطلة، وهو خارج
	عن ولاية هذه الصدقة، قال الخصاف: هو على ما شرط من ذلك
171	وكذلك لو شرط أن لا يدفع معاملة
	إن شرط أن من تعرض من أهل هذه الصدقة وواليها في إبطال هذه الصدقة
	أو لم يقل: في إبطال هذه الصدقة، فهو خارج عن هذه الصدقة، فهذا على
171	ما شرط الواقف
	قيم وقف وقف جميع الغلة، وقسمها على أربابها، وحرم واحدًا منهم
	وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه، فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحروم أن يأخذ
171	من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى، فهذه على وجهين
	رجل أوصى أن يوقف من ماله كذا كذا درهمًا لدين يظهر عليه، فالوصية باطلة وقت
771	أو لم يوقت
	رجل في يده أرض وماء للفقراء، ففضل الماء في النهر عن الأرض، لايعطى أحدًا
177	بل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء، أو إلى كل من يصل
	مريض قال: إنى كنت متولى حانوت وقف على الفقراء، وكنت استهلكت من غلته

أوقال: لم أود زكاتي، فأدوا ذلك من مالي بعد موتى، فإن صدقه الورثة
في ذلك يعطى الوقف من جميع المال، والزكاة من الثلث
قيّم الوقف أدخل جذعًا في دار الوقف، ليرجع في غلتها، فله ذلك
رجُل وقف ضيعة له على امرأته وأولاده، فماتت المرأة، لم يكن نصيبها لابنها خاصة
إذا لم تكن في الوقف شرط
مريض قال: أخرجوا نصيبي من مالي، يخرج الثلث من ماله ١٦٣
حانوت وقف مال إلى حانوت آخر ، ومال الثاني إلى الثالث ، وتعطلت الحوانيت
وأبي قيم الوقف العمارة، فهذا على وجهين ١٦٣
حائط بين دارين، أحدهما وقف، انهدم ذلك الحائط، فبناه صاحب الدار
في حد دار الوقف، كان للقيم أن يأخذه بنقضه
رجل وقف أرضًا على حفدته من كان منهم فقيرًا، وله حفدة، عنده فرس تساوى
مائتي درهم، فإن أمسك الفرس للجهاد، أو للركوب لما أن به زمانة
يعطي من الوقف
رجل عليه ديون، وله ضيعة تساوي عشرة آلاف درهم، فوقفها، وشرط صرف غلتها
إلى نفسه قصدًا منه إلى المماطلة، وشهد الشهود على إفلاسه، جاز الوقف
وجازت الشهادة
القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل، هل يكون ذلك منه حكمًا ببطلان الوقف؟ ١٦٤
من باع محدودًا قد أُوقفه، وكتب القاضي الشهادة على الصك، لا يكون ذلك قضاء
بصحة البيع، وهذا صحيح ظاهر ظاهر
سئل الفقيه شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن أوقاف المسجد إذا تعطلت
وتعذر استغلالها، هل للمتولى أن يبيعها، ويشتري مكانها أخرى؟ قال: نعم ١٦٤
رجل جعل فرسًا له حبسًا في سبيل الله، فليس لأحد أن يؤاجره ١٦٤
متولى الوقف إذا أخذ الغلة، ومات، ولم يبين ماذا صنع، لم يضمن
رجل وقف ضيعة بلفظ الصدقة على ولديه، فإذا انقرضا فعلى أولادهما
وأولاد أولادهما أبدًا ما تناسلوا، فإذا انقرض أحد الوالدين، وخلف ولدًا
تصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي، والنصف إلى الفقراء، فإن مات الولد الثاني

من ولدي الواقف، صرفت الغلة كلها إلى أولادهما، وأولاد أولادهما
رجل قال في صحته: جعلت داري صدقة موقوفة على المحتاجين من ولده
وليس في ولده إلا محتاج واحد، فله النصف من غلة الأرض
رالنصف الآخر للفقراء
لو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حوائجه على أن يرده إذا احتيج إلى العمارة
فليس له ذلك
إن جاء بمثل ما أنفق في حاجته، وخلطه بدراهم الوقف، صار ضامنًا للباقي ١٦٥
بن وقف، ثم افتقر، وأراد أن يرجع فيه، قال: يرفع الأمر إلى القاضي
حتى يفسخ القاضي الوقف
رجل وقف ضيعة له، نصفها على امرأته، ونصفها على ولد له بعينه
على أنه إن ماتت المرأة، صرفت نصيبها إلى أولاده، وآخره لفقراء المسلمين
عمى اله إلى المالة عمر الله على الموقوف عليه من نصيبها نصيب
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ذا وقف ضيعة مع رقيق يعملون فيها، فقتل بعضهم، وأخذ القيم قيمته من قاتله
نبغى له أن يشتري بها عبدًا آخر مكان المقتول، يعمل في هذه الصدقة وإن جني
حدهم جناية، ينبغي أن ينظر القيم أيهما أصلح بأمر هذه الصدقة دفع الجاني ١٦٦
رجل جعل أرضه مقبرة، أو خانًا للغلة، أو مسكنًا، سقط عنها الخراج ١٦٦
كتاب الهبة والصدقة
الفصل الأول
نمى ألفاظ الهبة، وما يقوم مقامها
ذا كان لرجل عبد في يدي رجل، قال المودع لمولى العبد: هبه لي، فقال المولى:
هو لك، فقال: لا أقبل، فهو هبة
ذا قال لغيره: هذه الجارية لك، فهي هبة جائزة١٦٨
جعلت هذه الدار لك فاقبضها، فهي هبة
ذا قال لغيره: اين ترا، فهذه هبة لا تجوز إلا بالقبض، ولو قال: اين ترا ست ١٦٨
رجل له ابن صغير، غرس كرمًا، وقال: اغرسه باسم ابني، فهذا لا يكون هبة ١٦٨

إذا قال: أعمرتك هذه الدار، أو أعطيتك هذا الثوب عطية، كسوتك هذا الثوب
فهذا كله هبة
قال: أعطيته وهو في يده، فقال: أعطيتك، فهذا هبة
إذا قال: منحتك هذه الدراهم، وهذا الطعام، فهو هبة، ولو قال: منحتك
هذه الأرض، وهذه الجارية، فهو عارية
إذا قال: أطعمتك هذه الأرض، فهو عارية
لو قال: أطعمتك هذا الطعام، فإن قال: فاقبضه، فهو هبة، وإن لم يقل: فاقبضه
يكون هبة، أو عارية
إذا قال: داري لك عمري سكني، فهو عارية، وليس بهبة، وكذلك إذا قال:
هي لك هبة عارية، أو قال: عارية هبة، فهذا كله عارية
إذا قال: هذه الدار هبة لك ولعقبك من بعدك، فهي هبة له، وذكر العقب لغو ١٦٩
كذلك إذا قال: هي لعقبك من بعدك، ولو قال: أسكنتك هذه الدار حياتك
ولعقبك بعد موتك، فهذه عارية حال حياته، ولعقبه بعد موته
إذا قال: لفلان نصف مالي، لفلان ربع مالي، نصف عبدي هذا، فهذا هبة ١٦٩
إذا قال لغيره: هذه الجارية لك حلال، فهذا على أنه أحل فرجها له ١٦٩
الفصل الثاني
فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز
لا تجوز الهبة إلا محرزة مقسومة مقبوضة، فيستوى فيه الأجنبي والولد إذا كان بالغًا ١٧٠
لو كان الموهو ب غائبًا، فذهب، وقبض، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان حاضرًا
وقبضه بعد الافتراق عن المجلس سواء، إن كان القبض بإذن الواهب ١٧٠
إذا قال: اقبضه، فقال: قبضت، والموهوب حاضر، جاز١٧٠
إذا وهب جارية لامرأة، والجارية في البيت، وليست بحضرتها، فقالت: قبلت
لم يجز إلا أن تكون بحضرتها١٧٠
القبض نوعان: حقيقي وهو ظاهر، وحكمي، وذلك بالتخلية
إذا وهب غلامه من رجل، والغلام بحضرتهما، ولم يقل له الواهب: اقبضه
فذهب الواهب، وترك الغلام، ليس له أن يقبضه حتى يأمره بقبضه

رجل وهب لرجل غلامًا، فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبها الواهب من رجل آخر
ثم أمرهما بالقبض، فقبضاه، فهو للثاني
كذلك لو أمر الأول بالقبض، فقبضه، كان باطلا١٧١
رجل وهب لرجل ثوبًا في صندوق، فقفل عليها، ودفع الصندوق إليه، قال:
هذا ليس بقابض لما وهب له، ولو كان الصندوق مفتوحًا، فهو قابض لما وهب له ١٧١
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين، أو من جماعة عندهما صحيحة
وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فاسدة
رجل قال لرجلين: وهبت لكما هذه الدار، لهذا نصفها، ولهذا نصفها جاز ١٧٢
لو قال لأحدهما: وهبت لك نصفها، ولهذا نصفها، لم يجز ١٧٢
لو قال: وهبت لكما هذه الدار لك ثلثها، ولهذا ثلثاها، على قول محمد يجوز
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يجوز١٧٢
رجل وهب نصف دار غير مقسوم، ودفع الدار إليه، فباع الموهوب له ما وهب له
لا يجوز بيعه
لو تصدق بعشرة دراهم على فقيرين يجوز ١٧٢
لو وهب عشرة دراهم من فقيرين جاز
إذا وهب عشرة دراهم من غنيين عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يجوز ١٧٢
إذا وهب الرجل لرجل نصف درهم صحيح من الدراهم العدلية، أنه يجوز
هو الصحيح
إذا وهب لرجلين درهمًا صحيحًا، تكلموا فيه، قال بعضهم: لا يجوز
رجل معه درهمان، فقال لرجل: وهبت لك درهمًا منهما، قال:
إن كانا مستويين في الوزن والجودة، لم تجز الهبة، إلا أن يفرز له أحدهما
لو قال: وهبت لك أحد هذين الدرهمين، وهما مختلطان، وهما مما يميز أولا يميز
فالهبة باطلة
إذا دفع درهمين إلى رجلين، فقال: أحدهما لك هبة، لم يجز، كانا في الوزن سواء
أو مختلفين
رجل قال لختنه بالفارسية: اين زمين ترا، فاذهب وازرعها، إن كان قال الختن

عند ما قال هذه المقال: قبلت، وزرع، صارت الأرض له، وإن لم يقل: قبلت
لا شيء له
إذا وهب نصف عبده، أو ثلثه، وسلم لا يجوز
كذلك إذا وهب عبده لرجلين، أو وهب رجلان عبدًا لهما من رجل، وكذلك
لو وهب رجل لرجلین نصف عبدین، أو نصف ثوبین مختلفین هروی ومروی
أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطى وهروى
نوع منه: وهب لرجل دارًا فيها متاع الواهب، ودفعها إلى الموهوب له، فالهبة باطلة ١٧٤
لو وهب ما في الدار من المتاع، وما في الجراب والجوالق من المتاع، فالهبة تامة ١٧٥
إذا وهب جارية لرجل عليها حلى، ووهب الجارية دون الحلى، وسلمها، فالهبة تامة ١٧٥
كذلك إذا وهب دابة، وعليها سرج أو لجام، ووهب الدابة دون السرج واللجام
وسلمها إليه، فالهبة تامة المامها إليه، فالهبة تامة المامها إليه، فالهبة تامة المامها إليه المامها إليه المامها إلى الما
لو أن الواهب أودع الطعام والمتاع من الموهوب له، ثم وهب الدار والجوالق منه
وسلم الكل إليه أو أودع المتاع والطعام بعد ماوهب الدار والجوالق، وسلم الكل إليه
تمت الهبة في الدار
إذا وهبت المرأة دارها من رجل هو زوجها، وهي ساكنة فيها، ولها أمتعة فيها
والزوج ساكن معها يصح
رجل وهب عبده من رجل، وعلى عنق العبد شيء يحمله، جازت الهبة في العبد
ولو وهب حمارًا عليه حمل، ووهب الحمار دون الحمل، لا يجوز ١٧٥
وهب لرجل أرضًا فيها زرع ونخيل، أو نخيلا فيها ثمر، أو وهب زرعًا أو نخيلا في أرض
أو ثمرًا على نخيل، لم تجز الهبة ١٧٥
وهب دارًا، وسلمها إلى الموهوب له، وفي الدار متاع الواهب، ثم وهب المتاع منه
بعد ذلك، وسلم إليه، جازت الهبة في المتاع، ولا تجوز في الدار١٧٦
لو وهب الدار، ولم يسلم حتى وهب المتاع، وسلمها جملة، جازت الهبة فيها ١٧٦
وهب من آخر دارًا فيها متاع الواهب، ووهب الدار والمتاع جملة بعقد واحد
وسلمها إلى الموهوب له، ثم جاء مستحق، واستحق المتاع دون الدار
فالهبة تامة في الدار

	لو وهب أرضًا بما فيها من الزرع، وسلمها، أو وهب نخيلا بما فيها من التمر، وسلمها
۱۷٦	ثم استحق الزرع والتمر بدون النخيل والأرض، فالهبة باطلة في الأرض والنخيل
	قال لغيره: وهبت لك هذين البيتين، وأحدهما مشغول، لايجوز الهبة
	في واحد منهما. ولو قال: وهبت لك هذا البيت، وحصة من هذا البيت الآخر
١٧٦	جازت الهبة في البيت
	إذا وهب داره من ابنين له، أحدهما صغير في عياله، والآخر كبير، قال:
۱۷٦	إن قبض الكبير جازت الهبة لهما
	نوع منه: إذا وهب الدين من غير من عليه الدين، وسلطه على القبض
۱۷۷	جاز ذلك استحسانًا، والقياس أن لا يجوز، وبه أخذ زفر
۱۷۷	إذا وهب ما على ظهر غنمه من الصوف، أو ما في ضرعها من اللبن، لم يجز
	إذا وهب ما في بطن جاريته لرجل، وسلطه على قبضه إذا وضعت، فوضعت
۱۷۷	وقبضها الموهوب له، لم يجز
	رجل حلب منه لولده، فوهبها لرجل، وسلطه على قبضها
۱۷۸	قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الهبة باطلة
	إذا وهب المضاربة للضارب، وبعضها على الناس، وبعضها في يده جازت الهبة
	فيما في يده، وأما ما كان على الناس، فإن قال : اقبضها، فهو جائز
۱۷۸	وإن كان في المال ربح، فلا يجوز
	الفصل الثالث
۱۷۹	فيما يتعلق بالتحليل وما يتصل به
	رجل قال لآخر : أنت في حل مما أكلت من مالي، فله أن يأكله، ولو قال: من أكل
1 V 9	من مالي، فهو في حل، لا يحل لأحد أن يأكله
	اذا قال لآخر: حللني من كل حق لك على ففعل، وأبرأه من غير أن يعلم ما عليه
1 V 9	و الله على الله و الله على الله على الله عليه حكمًا
	رجل قال لآخر: أنت في حل مما أكلت من مالي، أو قال: أخذت، أو قال: أعطيت
179	قال: لا يحل له أن يأخذ وأن يعطى إلا الأكل
•	

من قال: أبحت مالى لفلان أن يأكل، والمباح له لا يعلم بذلك، لا يباح له الأكل ١٧٩
إذا وهب للصغير شيء من المأكول، هل يباح لوالديه أن يتناول من ذلك؟ ١٨٠
رجل اتخذ وليمة للختان، وأهدى الناس هدايا، ووضعوا بين يدى الولد
فهذا على وجهين
رجل قدم من السفر، وجاء بهدايا إلى من نزل عنده، وقال: اقسم هذه الأشياء
بين أولادك، وبين نفسك، إن كان المهدى قائمًا يرجع في البيان إليه
رجل أهدى إليه جاره شيئًا من المأكولات في إناء، فأراد أن يأكل في ذلك الإناء
هل یباح له ذلك؟
سئل أبو مطيع عن رجل قال لآخر : ادخل كرمى، وخذ من العنب، كم يأخذ؟
قال: أخذ عنقودًا واحدًا، وإن قال: خذ من البر، قال: يأخذ مقدار منوين ١٨١
الفصل الرابع
_
في هبة الدين ممن عليه الدين
هبة الدين ممن عليه لا يتم من غير قبول، والإبراء يتم من غير قبول ١٨٢
لو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف
لو كان لرجل دين على عبد الغريم، فوهب الغريم الدين لمولاه صح ١٨٢
إذا كان الدين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون صح ١٨٣
من عليه الدين إذا وهب مالا من رب الدين، يملك رب الدين بالهبة، لا بالدين ١٨٣
إذا قال المولى لمكاتبه: وهبت لك مالي عليك، فقال المكاتب: لا أقبل عتق المكاتب
والمال دين عليه
سئل أبو بكر عن شريكين، قال أحدهما لصاحبه: وهبت لك حصتي من الربح
فرد على رأس المال، فرده عليه، ثم أراد أن يطالبه بالربح، قال: إن كان المال قائمًا
غير مستهلك، ولم يقسمها حتى وهبه، فالهبة باطلة
الفصل الخامس
في الرجوع في الهبة
الهبة أنواع

ذا وهب لرجل عبدًا مريضًا، به جرح، فداواه الموهوب له، حتى برئ
لميس للواهب أن يرجع فيها للزيادة العينية الحاصلة عند الموهوب له
ئذلك لو كان أصم، أو أعمى، فسمع وأبصر
ن كان الموهوب دارًا، أو أرضًا، فبني في طائفة منها بناء، أوغرس شجرًا، فلارجوع ١٨٤
ذا وهب لرجل ثوبًا، فصبغه بسواد، فلـه أن يرجـع فيه ١٨٤
جل وهب لرجل جارية أعجمية، فعلمها القرآن، والكلام، والكتاب
للواهب أن يرجع فيها في قولهم، وكذلك لو علمها عملا آخر
ئلما زاد صلاحًا في العين، فليس للواهب أن يرجع فيها، وما كان بغير فعل أحد
و ملأ سوق، فله أن يرجع فيه
ذا ولدت الجارية الموهوبة ولدًا، فله أن يرجع فيها إذا استغنى الولد عنها ١٨٥
رهب من آخر كرباسًا، فقصره الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيه
رهب من آخر عبدًا كافرًا، فأسلم في يد الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيه ١٨٦
ِجل وهب لرجل تمرًا ببغداد، فحمل الموهوب له التمر إلى بلخ، ليس للواهب
ن يرجع فيها
رجل وهب من آخر ثيابًا هروية، فحملها إلى العراق، أو وهب طعامًا في العراق
حمله الموهوب له إلى مكة، فليس للواهب أن يرجع
•
لمواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء
لمواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء
-
ذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها ١٨٦
ذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها ١٨٦ رجل وهب لرجل رضيعًا، فشبّ عند الموهوب له، وكبر وطال، ثم صار شيخًا
ذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها ١٨٦ رجل وهب لرجل رضيعًا، فشبّ عند الموهوب له، وكبر وطال، ثم صار شيخًا فأراد الواهب أن يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته حين وهبه، فليس له
ذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها ١٨٦ رجل وهب لرجل رضيعًا، فشبّ عند الموهوب له، وكبر وطال، ثم صار شيخًا فأراد الواهب أن يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته حين وهبه، فليس له
ذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها. ١٨٦ جل وهب لرجل رضيعًا، فشبّ عند الموهوب له، وكبر وطال، ثم صار شيخًا فأراد الواهب أن يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته حين وهبه، فليس له في يرجع فيه و يد الساعة أقل من قيمته حين وهبه، فليس له ذا وهب لرجل حديدة، فضربها سيفًا، أو وهب دفاتر، فكتب فيها، لم يكن له في ذلك
ذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها. ١٨٦ رجل وهب لرجل رضيعًا، فشبّ عند الموهوب له، وكبر وطال، ثم صار شيخًا فأراد الواهب أن يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته حين وهبه، فليس له ن يرجع فيه

لو وهب له سيفًا، فجعله سكينًا، أو كسره، وجعله سيفًا آخر، لم يرجع فيه ٨٧	۱۸۷
لو وهب له حمامًا، فجعله مسكنًا، أو وهب له بيتًا، فجعله حمامًا، فإن كان البناء	
على حاله، لم يزد فيه شيئًا، فله أن يرجع، وإن كان زاد فيه بناء، أو غلق عليه بابًا	
ءِ ۽ ب ۽ س	۱۸۷
	۱۸۷
وهب لرجل هبة، وقبضها الموهوب له، ثم وهبها الموهوب لرجل آخر، ثم رجع فيها	
e . e	۱۸۷
لو وصل إلى الواهب الثاني بهبة، أو صدقة، أو إرث، أو وصية، أو شراء	
6 6	۱۸۷
يجب أن يعلم بأن الرجوع في الهبة على رواية "الجامع" فسخ عند محمد رحمه الله تعالى	
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
_	١٨٧
يجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها ٨٨	۱۸۸
يجب أن يعلم بأن الرجوع في الهبة لا يصح إلا بقضاء، أو رضاء	۱۸۸
إن مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضي القاضي به	
•	۱۸۸
إذاً قضى القاضي بإبطال الرجوع لمانع، ثم زال المانع، عاد الرجوع ٨٨	۱۸۸
	۱۸۸
وهب لعبد رجل شيئًا، فالقبول والقبض إلى العبد، وبعد القبول والقبض	
	۱۸۹
إذا كان لرجل على عبد رجل دين، فوهب المولى العبد من رب الدين، وسلم إليه	,
حتى سقط دينه، ثم رجع المولى في العبد، قال أبو يوسف: يعود الدين، وقال محمد:	
لا يعود ۸۹	
صبى له على مملوك وصيه دين، وهب الوصى المملوك من الصبى جاز، وبطل الدين ٨٩	119
رجل وهب لرجل شجرة، فقطعها، وأنفق في قطعها، فله الرجوع	119
الفصل السادس	
في الهبة للصغير	١٩.

- ·
كل شيء وهبه لابنه الصغير، وأشهد عليه، وذلك الشيء معلوم في نفسه، فهو جائز ١٩٠
إذا أرسل غلامه في حاجته، ثم وهبه لابن صغير له، صحت الهبة ١٩٠
كذلك إذاوهب عبدًا آبقًا له من ابنه الصغير ، فمادام يتردد في دارالإسلام جازت الهبة ١٩٠
إذا تصدق بعبد آبق له على ابنه الصغير لا يجوز، وروى المعلى عنه أنه يجوز ١٩٠
إن كان العبد في يدي رجل رهنًا، أو غصبًا، أو بشراء فاسد، فوهبه صاحب العبد
من ابنه الصغير لا يجوز
لو كان العبد وديعة في يدي رجل، فوهبه صاحب العبد من ابنه الصغير، يجوز ١٩٠
رجل وهب لابنه الصغير دارًا، والدار مشغول بمتاع الواهب، جاز ١٩١
رجل وهب دارًا لابنه الصغير، وفيها ساكن بأجر، قال: لا يجوز، ولو كان بغير أجر
وكان هو فيها، يعني الواهب، فالهبة جائزة
لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته، ولا أن تهب لزوجها، أو لأجنبي دارًا وهما
فيها ساكنان، وكذلك الهبة للولد الكبير
لو وهبها لابنه الصغير، وهو ساكن فيها، جاز
رجل تصدق بداره على ابنه الصغير، وله فيها متاع، أو هو ساكنها، أو كان فيها
ساكن بغير أجرة، جازت الصدقة، وإن كان في يدرجل بإجارة، لم تجز الصدقة ١٩١
قبض الأب والجد الهبة على الصغير جائز
إذا وهبت له عبدًا، أو شهدت على ذلك، وأبوه ميت جاز قبضها ١٩٢
شرط في الصغيرة إذا كانت يجامع مثلها، فمن أصحابنا رحمهم الله تعالى من قال:
إذا كان لا يجامع مثلها، لـم يجز قبض الزوج عليها
إن كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه، جاز قبضه استحسانًا إذا كان يعقل ١٩٣
الفصل السابع
في حكم العوض في الهبة
ى ﴿ ﴿ وَ صَ عَى ۗ ﴾. رجل وهب لرجل عبدًا على أن يعوضه ثوبًا بعينه، فاتفقا على ذلك، فلم يقبض واحدًا
منهما حتى امتنع أحدهما منه، فله ذلك، وإن تقابضا، جاز بمنزلة البيع
عجمه على الله الله الله المعوض تنعقد تبرعًا، ويصيرمعاوضة عند اتصال القبض ١٩٤
ياب عن الموهوب له الواهب من هنته عوضًا، وقيضه الواهب، فلسن للواهب. إذا عوض الموهوب له الواهب من هنته عوضًا، وقيضه الواهب، فلسن للواهب

أن يرجع في هبته
يشترط أن يضيف الموهوب له العوض إلى الموهوب
الموهوب له إذا وهب للواهب شيئًا، ولم يقل: هذا عوض هبتك، وما أشبهه من الألفاظ
لا يصير عوضًا، بل يكون هبة مبتدأة
التعويض من الأجنبي صحيح يبطل به حق الرجوع للواهب في الهبة ١٩٥
إذا استحق بعض العوض من يد الواهب، فأراد الواهب أن يرجع ببعض الهبة
ليس له ذلك، ويكون ما بقي عوضًا عن الكل
إن كانت الهبة ألف درهم، والعوض درهم منها، أو كانت الهبة دارًا، والعوض بيت منها
لم يكن عوضًا، وكان للواهب أن يرجع في الهبة استحسانًا
إذا وهب له هبتين في عقدين مختلفين، فعوضه أحدهما عن الآخر كان عوضًا ١٩٥
كل هبة من واهب يكون له أن يرجع فيها، فإنها لا تكون عوضًا عن شيء وهبه معها
أو قبلها، أو بعدها
لو وهب له ثيابًا، وصبغ منها ثوبًا بعصفر، أوخاطه قميصًا، وعوضه إياه، كان عوضًا ١٩٦
لو وهب له سويقًا، فلتّ بعضه، وعوضه عبد مأذون له في التجارة
وهب لرجل هبة، وعوضه الموهوب له من هبته، فلكل واحد منهما أن يرجع في الذي له
والهبة باطلة
كذلك والدالصغير إذا وهب من مال الصغير شيئًا، وعوَّضه الموهوب له ١٩٦
كذلك إذا وهب رجل للصغير هبة، وعوضه الأب من مال الصغير
لم يجز العوض، وللواهب أن يرجع في هبته
الفصل الثامن
في حكم الشرط في الهبة
إذا قال لغيره: هذا العين لك إن شئت، ودفعه إليه، فقال: شئت، يجوز ١٩٧
رجل قال لغيره: وهبت لك هذه الأمة على أن تعوضني ألف درهم
فدفع إليه الأمة، فوطئهاوولدت، قال: أمره أن يدفع العوض الذي شرط، أوالقيمة ١٩٧
رجل قال لآخر: أبرأتك عن الحق الذي عليك على أني بالخيار قال: البراءة جائزة
و الخيار باطل
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

لو وهب له شيئًا على أنه بالخيارجازت الهبة، وبطل الخيار، فالبراءة أولى ١٩٧
امرأة قالت لزوجها: وهبت منك مهري على أن كل امرأة تتزوجها تجعل أمرها بيدي
فهذا على وجهين
امرأة قالت لزوجها: تصدقت عليك بالألف التي عليك على أن لا تتسرى على
أو قالت: على أن لا تتزوج، فقبل، ثم تزوج أو تسرى فلا رجوع ا
إذا قال الرجل لامرأته: أبرئني عن مهرك حتى أهب لك كذا، فأبرأته، ثم أبي الزوج
أن يهبها، قال نصير رحمه الله تعالى: يعود المهر كما كان
امرأة تركت مهرها على الزوج على أن يحج بها، فلم يحج بها
قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى: مهرها عليه على حاله ١٩٨
امرأة قالت لزوجها: إنك تغيب عني كذا، فإن مكثت معي، ولا تغيب
فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا، فمكث معها زمانًا، ثم طلقها
فالمسألة على وجوه
امرأة وهبت مهرها للزوج طمعا لقول زوجها: إنه يقطع لها ثوبًا كل حول مرتين
فقدرها، وقد انقضي حولان، ولم يفعل، إما إن لم يكن ذلك شرطًا في الهبة، أو كان
ففي الوجه الأول لا يعود مهرها، وفي الوجه الثاني يعود
امرأة وهبت لزوجها ضيعة على أن يسكنها، ولا يطلقها، ثم طلقها بعد ذلك
فهذا على وجهين
وهبت مهرها من زوجها على أن يطلقها ، وقبل الزوج، قال خلف رحمه الله تعالى :
الهبة صحيحة، والشرط باطل
منع امرأته عن المصر إلى أبويها، وهي مريضة، فقال لها: إن وهبت لي مهرك بعثتك
إلى أبويك، فقالت المرأة: أفعل، ثم قدمّها إلى الشهود، فوهبت بعض مهرها
وأوصت بالبعض على الفقراء، وغير ذلك، وبعد ذلك لم يبعثها إلى أبويها، ومنعها
قال: الهبة باطلة
الفصل التاسع
في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك
عين في يدي رجل ادعي أن صاحب البدوهيه له، وسلمه البه، وجحد

صاحب اليد ذلك، فجاء المدعى ببينة شهدت على إقرار الواهب بالهبة والقبض
وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول أولا: لا تقبل هذه الشهادة ٢٠١
رجل ادعى على آخر ألف درهم، وشهد له شاهدان بخمسمائة، يقبل شهادتهما
وتضمن دعوى الألف دعوى خمسمائة
إذا استودع رجل رجلا وديعة، ثم وهبها له، وجحد وشهد عليه بذلك شاهدان
ولم يشهدا بالقبض، فهذا جائز
رجُل وهب لرجل عبدًا، وقبضه الموهوب له. ثم جاء رجل، وأقام بينة أنه
كان اشتراه من الواهب قبل القبض والهبة، بطلت الهبة
رجل وهب لرجل متاعًا، ثم قال له: إنما كنت استودعتك، فالقول قول صاحب المتاع
مع يمينه
ت اتفق الواهب والموهوب له أن الهبةكانت بشرط العوِض، ولكن اختلفا في مقدارالعوض
فقال الواهب: العوض ألف درهم، وقال الموهوبُ له: خمسمائة، والعوض
لم يقبض بعدُ، والموهوب قائم بعينه، فللواهب الخيار إن شاء قبض خمسمائة ٢٠٢
إن اختلفا في أصل العوض، فقال الموهوب له للواهب: ما شرطت لك
العوض أصلا، فالقول قوله
الحكم في الهبة الخالية عن شرط العوض أن الموهوب ما دام قائمًا، فللواهب الرجوع
فإذا هلك، فلا ضمان
إذا أراد الواهب الرجوع في الهبة، فقال الموهوب له: أنا أخوك، أو قال: عوضتك
أو إنما تصدقت به على، وكذبه الواهب، فالقول قول الواهب
إذا كانت الهبة خادما، فقال: وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي، وازدادت خيرًا
وكذبه الواهب، فالقول قول الواهب
لو كان الموهوب أرضًا، وفيها بناء، أو شجرًا، أو سويقًا وهو ملتوت، أو ثوبًا وهو مصبوغ
أو مخيط، فقال الموهوب له: وهبتها لي وهي صخراء، فبنيت فيها وغرست
وهبته لى وهو غير ملتوت، وغير مخيط، وغير مصبوغ، فلتته أنا أو صبغته، أو خطته أنا
وقال الواهب: لا، بل وهبته كذلك، فالقول قول الموهوب له
إذا أراد الواهب الرجوع في الهبة، وادّعي الموهوب له أنها هلكت

۲.۳	فالقول قول الموهوب له، ولا يمين عليه
	رجل وهب جاريته من رجل، وقبضها الموهوب له وأولدها ، ثم أقام الواهب بينة
۲.۳	أنه كان دبّرها قبل أن يهبها، قال: يأخذها ويأخذ عقرها، وقيمة أولادها
	لو مات الواهب، فأقامت الأمة بينة، أن الواهب قدكان دبّرها قبل أن يهبها من هذاالرجل
۲ • ٤	كان الجواب كما قلنا
	يجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغيبة المولى إن كان مأذونًا له، ويصدق الواهب
۲٠٤	أنه مأذون
	الفصل العاشر
Y + 0	فی هبة المریض
· Y • 0	لا تجوز هبة المريض، ولاصدقته إلا مقبوضة
Y + 0	هبة المريض هبة عقدًا، وليست بوصية
,	. سريس وهب داره من رجل، وسلمها إليه، ثم مات، ولا مال له غير الدار
Y + 0	ولم تجز الورثة الهبة، ونقصت في الثلثين، لم تبطل الهبة في الثلث الباقي
·	المريض إذا وهب جاريته من رجل، وسلمها إلى الموهوب له فوطئها الموهوب له
	تم مات الواهب، ولا مال له غير الجارية، ولم تجز الورثة الهبة، ونقصت في الثلثين
7.0	كان على الموهوب له ثلث عقر الجارية للورثة
	مريض وهب عبدًا قيمته ثلاثمائة درهم من رجل صحيح على أن يعوضه الموهوب له
	عبدًا يساوي مائة درهم، وتقابضا، ثم مات المريض من ذلك المرض
۲.٥	ولا مال له غير العبد، وأبي الورثةأن يجيزواماصنع الواهب، كان للموهوب له الخيار
	لو کان المریض وهب کر تمر فارسی یساوی ثلاثمائة، علی أن یعوضه کر تمر
	يساوي مائة، وتقابضا، ثم مات المريض، ولا مال له سوى ذلك، فللموهوب له الخيار
	إن شاء نقض الهبة، ورد الكر الموهوب، وأخذ كره، وإن شاء أخذ نصف الكر الموهوب
۲٠٦	ورد نصفه
	رجل وهب عبده من مريض، ورجع فيه بغير حكم، ورده إليه المريض
۲٠٦	قال: يجوز من الثلث، ولو رجع فيه بقضاء، فأدى جاز
	مريض وهب جارية لمريض، فردها الموهوب له على الواهب بهية منه، فهو حائز

بمنزلة ارتجاعه منه هبة، وليس لورثة الموهوب له أن يرجعوا في شيء مما وهب	7.7
مريض وهب عبده لرجل وعليه دين يحيط بقيمته، ولا مال له غير هذا العبد	
فأعتقه الموهوب له قبل موت الواهب، جاز	7.7
رجل وهب عبدًا له في المرض، ولا مال له غيره، فأعتقه الموهوب له قبل موت الواهب	
	7.7
مريض وهب لرجل جارية، فوطئها الموهوب له، ثم مات الواهب، وعليه دين مستغرق	
يرد الهبة، ويجب على الموهوب له العقر	7.7
مريض وهب لمريض عبدًا، وسلمه إليه، فأعتقه، وليس لواحد منهما مال غيره	
ثم مات الواهب، والموهوب له، فإن العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب	
ويسعى في ثلثي الباقي لورثة الموهوب له ٧٠٠	۲.۷
الفصل الحادي عشر	
	۲۰۸
إذا قال لغيره: وهبت لك هذه الغرارة الحنطة، أو هذا زق السمن، دخل تحت الهبة	
	۲۰۸
إذا قال الرجل لغيره: جعلت لك هذه الدار عمرى، أو قال: عمرك، أو قال: حياتي -	
أو قال: حياتك، فإذا مت فهو رد على، قال: هذه هبة جائزة، وهذا الشرط باطل ٨٠	۲٠۸
رجل وهب لرجل شيئًا، وقبضه الموهوب له، ثم أجلسه منه الواهب، واستهلكه	
غرم قيمته للموهوب له	۲ • ۸
لو وهب لرجل شاة، وقبضها الموهوب له، ثم ذبحها الواهب بغير أمره، أو وهب له ثوبًا	
ثم قطعه الواهب بغير أمره، ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة	
ولا يغرم الواهب له شيئًا	۲ • ۸
إذا قال لغيره على وجه المزاح: هب لي هذا الشيء، فقال: وهبت، وقال الآخر:	
قبلت، وسلم إليه، جاز	۲ • ۸
رجل له على رجل ألف درهم وضح وألف درهم غلة، فقال: وهبت منك إحدى	
A	۲٠۸
	7.9

7 • 9	إذا وكل الواهب رجلا بالتسليم، وغاب، ووكل الموهوب له رجلا، وغاب، جاز
	سئل نجم الدين عن امرأة أعطت زوجها مالا لسؤاله ليتوسع بالصرف فيه بالمعيشة
	فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج، واستولى على ذلك المال، هل للمرأة أن تأخذ ذلك
7.9	من ذلك الغريم؟
	رجل له ثلاثة بنين كبار ، وكان دفع واحدًا منهم في صحته مالا ليتصرف فيه
7.9	ففضل وكثر ذلك، فمات الأب، أيختص به هذا الابن، ويكون ميراثًا عنه بينهم؟
	رجل قال لقوم: إنى وهبت جاريتي هذه لأحدكم، فليأخذها من شاء، فأخذها واحد
7.9	منهم، كانت له
	· · قال رجل: أذنت للناس في ثمر نخلتي، فمن أخذ شيئًا فهو له، فبلغ الناس
7 • 9	فأخذوا منهم كان لهم
	سئل الفقيه أبو بكر عن المرأة أرادت أن تهب مهرها من زوجها، ولا يبرأ زوجها
7.9	عن ذلك ما ذا تصنع؟
	سئل هو أيضًا عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على زوجها لابن صغير له، وقبل الأب
7 • 9	قال: أنا في هذه المسألة واقف، إذ يحتمل الجواز
	رجل دفع ثوبين إلى رجل، وقال: أيهما شئت فهو لك، والآخر لابنك فلان
۲۱.	هذا على وجهين
۲1.	رجل أقر أنه وهب من فلان عبدًا، كان هذا إقرارًا بهبة صحيحة
۲۱.	من قال لآخر: وهبت لى ألف درهم، ثم قال بعدماسكت: لم أقبضها، فالقول قوله
۲۱.	عبد بين رجلين، وهب أحدهما شيئًا لهذا العبد، فهذا على وجهين
۲۱.	اشترى من آخر دارًا، أو وهبها من غيره، لم يجز في قول أبي يوسف
	المسرى من احر داره او وتعبه من عيره على عجر على قود ابني يوست
711	ولو باعها لم يجز
, , ,	وتو باطها لم يجر
Y 1 1	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
111	فالهبة جائزة، إذا قال الموهوب له: قبلت
	الفصل الثانى عشر
717	ة الما يقة

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع في حاجتها إلى القبض ٢١٢
كذا إذا أعطى سائلا، أو محتاجًا على وجه الحاجة، ولم ينص على الصدقة
فلا رجوع فيه استحسانًا
رجل تصدق بصدقة على رجل، وسلمها إليه ، ثم استقاله الصدقة، فأقاله لم يجز
حتى يقبض
كذلك الهبة إذا كانت لذي رحم محرم
إذا تصدق بداره على امرأته، وعلى ما في بطنها، وهي حاملة، لم يجز شيء
من الصدقة
إذا تصدق على رجل بصدقة، وسلمها إليه، ثم مات المتصدق عليه، والمتصدق وارثه
فورث تلك الصدقة، فلا بأس عليه فيها
إذا قال : جعلت غلة داري هذه صدقة في المساكين : لو قالداري هذه صدقة في المساكين
فما دام حيًّا، يؤمر بالتصدق، فإذا مات قبل تنفيذ الصدقة، فالدار والغلة ميراث عنه ٢١٣
إذا قال جميع مالي صدقة في المساكين، فهذا على الأموال التي يجب فيها الزكاة
وما لازكاة فيه لا يدخل استحسانًا
إذا قال: لله تعالى على أن أتصدق بهذا الدرهم، فتصدق بغيره، أجزأه ٢١٤
إذا كان الرجل محتاجًا، فالإنفاق على نفسه أفضل من الصدقة ٢١٤
من أخرج صدقة، فهو بالخيار، إن شاء أمضى، وإن شاء لم يمض ٢١٤
بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب البيوع
الفصل الأول
فيما يرجع إلى انعقاد البيع
عيد يو بح إلى التمليك والتملك على صيغة الماضي والحال، ينعقد بهما البيع ٢١٧
لو قال لغيره: بعت منك هذا العبد بكذا، فقال المشترى: اشتريت
و کان تغیرہ : بعث سنت مند العبد باعداء کی کسسری . استریت ولم یسمع کلام المشتری، لا ینعقد البیع بینهما
إذا قال لغيره: بعت منك هذا العبد، فقال المشترى: أجزت، ينعقد البيع بينهما Y ۱۷
رد و پاداده این است

إذا قال لغيره: أقلتك هذا العبد، وقال الآخر: قبلت، قال الفقيه أبو بكر: يكون بيعًا
وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا يكون بيعً ٢١٧
رجل قال لغيره: عبدى هذا لك بألف إن أعجبك، فقال: أعجبني، فهذا بيع ٢١٧
كذلك إذا قال لغيره: إن وافقك، فقال: وافقنى ٢١٧
كذلك إذا قال: إن أردت، إن هويت، فقال: أردت، هويت ٢١٧
إذا قال لآخر: إن أديت إلى كذا كذا درهمًا ثمن هذا الثوب، فقد بعته منك
فأدى الثمن في المجلس، يكون ذلك بيعًا صحيحًا استحسانًا ٢١٧
إذا قال لآخر: بعت منك عبدي هذا بألف درهم، فقال المشترى: قد فعلت، فهذابيع ٢١٨
من قال لغيره: اشتريت عبدك هذا بألف درهم، فقال البائع: قد فعلت، أو قال: نعم
أو قال: هات الثمن، صح البيع بينهما
إذا قال لغيره: بالفارسية: اين خانه را خريدي از من بچندين، فقال: خريدم
ولم يقل المخاطب بعد ذلك فروختم، حكى الإمام الأجل ظهير الدين
عن عمه شمس الإسلام الأوزجندي، وأستاذه الإمام شمس الأئمة السرخسي
أنه ينعقد البيع
إذا قال: بعت فلانًا الغائب، فحضر في المجلس فلان، وقال: اشتريت يصح ٢١٨
إذا قال لغيره: بعتك هذا العبد بألف درهم، فقبضه المشترى، ولم يقل شيئًا، ينعقد
البيع بينهما
- إذا قال الرجل لغيره: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فقال المشترى: اشتريت منك
بألفي درهم، فالبيع جائز
رجل قال لغيره: اشتريت منك هذا بألفين، فقال ذلك الغير: بعته منك بألف
فهذا جائز
إذا قال لغيره: جعلت لك عبدي هذا بألف درهم، وقال ذلك الغير: قبلت
هل ينعقد البيع بينهما، اختلف المشايخ فيه
من قال لغيره: هذا العبد بيع لك بدينك، فقبل ذلك الغير، إنه ينعقد البيع بينهما ٢١٩
إذا قال لغيره: هذا العبد عليك بألف درهم، فقال الآخر: قبلت، يكون بيعًا ٢١٩
إذا قال لغيره بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع: بعت هذا العبد بألف درهم

وقال المشترى: اشتريت، يصح
إذا قال الرجل لغيره: بعت هذا الثوب مني، فقال ذلك الغير: بعت، فقال المشترى:
لا أريده، فله ذلك
لو قال المشترى: اشتريت منك هذا العبد، فقال البائع: بعت، فقال المشترى:
لا أريده، فليس له ذلك
إذا قال لغيره: اشتريت منك طعامك هذا بألف درهم، فتصدق به على المساكين، ففعل
ولم يتكلم جاز
من قال لآخر: خذ هذا الثوب بعشرة، فقال: أخذت، ثم قال البائع: لا أعطيك
لیس له ذلك
قال خلف: سألت أسدًا عمن قال في السوق: من عنده ثوب هروي بعشرة
فقال له رجل: أنا، فأعطاه، قال هذا ليس ببيع ٢١٩
إذا قال الرجل لغيره: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فقال ذلك الغير: هو حر
ذكر شيخ الإسلام والصدر الشهيد في دعوى الجامع: أن هذا جواب، ويعتق العبد ٢٢٠
رجل قال لغيره: بعني غلامك هذا بألف درهم فقال: بعت، فقال المشتري: هو حر
قال: قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: قوله هو حر قبض منه له، وعتق عليه ٢٢٠
من قال لآخر: بعتك هذا العبد، فقال الآخر: هو حر، أو قال: مدبر
فذلك سواء في قولي فذلك سواء في قولي
إذا قال لغيره: بعت منك عبدي هذا بألف درهم، ووهبت الألف منك
فقال المشترى: اشتريت، صح البيع، ولا تجوز البراءة المشترى: اشتريت
سئل أبو القاسم عمن ابتاع من آخر ثوبًا بتسعة، فقال رب الثوب بالفارسية:
از ده درهم کم ندهم؟ پسندیدی این را، فقال المشتری: رضیت، لایجب به البیع ۲۲۰
رجل جاء إلى قصاب، وقال: كم تعطيني من هذا اللحم بدرهم؟ فقال: منوين
فقال الرجل: زن منوين، فوزن القصاب، ودفعه إلى الرجل، وأخذ الدرهم
ولم يقل القصاب: بعت، ولا قال المشترى: اشتريت، وتفرقا عن ذلك، فهوبيع جائز ٢٢٠
رجل قال لآخر: من اين اسب خود را باسب تو عوض كردم، وقال الآخر:
وأنا فعلت أيضًا، فهذا بيع

رجل قال لآخر : بعت هذا العبد من فلان، فبلّغه، فبلّغه الرسول، وقال المشترى :
شتريت، فهو بيع، ولو لم يقل، فبلغه، فبلغه، وقال المشترى: اشتريت، لا يصح ٢٢١
ذا قال لآخر: بعت منك هذا العبد بكذا، فقال الآخر لرجل آخر: قد اشتريت
فقال الرجل: اشتريت، ينظر إن أخرج الآمر الكلام مخرج الرسالة، صح الشراء
وإن أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصح
رجل له على آخر دين، وطالبه، فجاء المطلوب بشعير قدرًا معلومًا، وقال للطالب:
خذه بسعر البلد، قال: إن كان سعر البلد معلومًا وهما يعلمان ذلك، كان بيعًا تامًّا ٢٢١
رجل قال لآخر : بعتك هذا العبد، ثم قام أحدهما عن المجلس، إما البائع أو المشتري
نم قبل الآخر، لا يصح قبوله
لو كانا يمشيان، فقال أحدهما: بعت، وقال الآخر بعد ما مشيا خطوة أو خطوتين:
فبلت، رأيت في موضع من المواضع، أنه لا يجوز في ظاهر الرواية، وفي رواية:
بجوز
من قال لآخر: بعت منك هذا العبد، وفي يد المشترى قدح ماء، فشربه، ثم قال:
شتريته، كان بيعًا تامّا
قال لآخر: اشتريت منك هذا الثوب بكذا، فاقطعه قميصًا، فقطعه، فهذا بيع بينهما ٢٢٢
رجل قال لغيره: أبعتني عبدك؟ بألف الاستفهام، فقال: نعم قد أخذته، فهذابيع لازم ٢٢٢
رجل قال لغيره: أبعتني عبدك؟ بألف الاستفهام، فقال: نعم قد أخذته، فهذابيع لازم ٢٢٢ لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئني اليوم بالثمن
· · · · ·
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فإن لم تجئني اليوم بالثمن
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك، فقبل المشترى ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك، فقبل المشترى ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد وقال له: قد بعتني عبدك بألف درهم، فقال: نعم، فقال المشترى: قد أخذته
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك، فقبل المشترى ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد وقال له: قد بعتنى عبدك بألف درهم، فقال: نعم، فقال المشترى: قد أخذته فهذا شراء الساعة، ولا أبطله بما كان منه أمس
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئنى اليوم بالثمن فلا بيع بينى وبينك، فقبل المشترى ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد وقال له: قد بعتنى عبدك بألف درهم، فقال: نعم، فقال المشترى: قد أخذته فهذا شراء الساعة، ولا أبطله بما كان منه أمس
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئنى اليوم بالثمن فلا بيع بينى وبينك، فقبل المشترى ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد وقال له: قد بعتنى عبدك بألف درهم، فقال: نعم، فقال المشترى: قد أخذته فهذا شراء الساعة، ولا أبطله بما كان منه أمس
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تجئنى اليوم بالثمن الغد فلا بيع بينى وبينك، فقبل المشترى ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد وقال له: قد بعتنى عبدك بألف درهم، فقال: نعم، فقال المشترى: قد أخذته فهذا شراء الساعة، ولا أبطله بما كان منه أمس

777	وتقابضا، قال: هو بتسعة
	رجل ساوم رجلا، فقال البائع: أبيعه بخمسة عشر، وقال المشترى: لا آخذه إلا بعشرة
777	فإن كان الثوب في يد المشتري حين ساومه، فهو بخمسة عشر
	رجل ساوم رجلا بثوب، فأخذه على المساومة، أو دفعه إليه، وهو يساومه
	وقال: هو بعشرة، فذهب به المشترى، قال: هو على الثمن الذي قاله البائع أبدًا
۲۲۳	حتى يرد عليه
	رجل أخذ ثوبًا من رجل، فقال البائع: بعشرين، وقال المشترى: لا أزيدك
774	على عشرة، فذهب بالثوب، وضاع، فهو بعشرين
	رجل قال لآخر: بكم هذا الثوب، فقال: بعشرين، فقال المشترى:
	لا أريده بعشرين، فذهب، ثم جاء وأخذ الثوب، فذهب به، فهو بعشرين
777	لأنه رضي به
	رجل ساوم رجلا بثوب، فقال صاحب الثوب: هو بعشرة، فقال المساوم:
777	هاته حتى أنظر إليه، فدفعه إليه على ذلك، فضاع، لا يلزمه شيء
	رجل قال لغيره: هذا الثوب لك بعشرة، فقال ذلك الرجل: هاته حتى أنظر إليه
777	أو قال: حتى أراه، فأخذه على هذا، وضاع منه، فلاشيء عليه
	رجل قال لغيره: إن الناس يشرون كرمك هذا بألفي درهم، فلم لا تبيعه؟
777	فقال له صاحب الكرم: بعته منك بألف درهم، فقال المشترى: اشتريته بها، صح البيع.
277	ينعقد البيع بلفظ السلم بالاتفاق
377	ينعقد التعاطي بدون لفظ الإيجاب والقبول
377	ينعقد البيع بالتعاطى في الأشياء الخسيسة
	اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى: أن الشرط في بيع التعاطى الإعطاء من الجانبين
377	-
	رجل ساوم رجلا بشيء أراد شراءه منه، ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه، ثم فارقه
770	ثم جاء بالوعاء بعد ذلك، وأعطاه الدراهم، فهذا جائز
	رجل قال لغيره: كيف تبيع الحنطة؟ فقال: كل قفيز بدرهم، فقال: كل لي خمسة أقفزة
770	فكال، فذهب بها، قال: هذا بيع، وعليه خمسة دراهم

	إذا قال للقصاب: أن لي ما عندك من اللحم، أو قال: زن لي من هذا الجنب
770	أو من هذا الرجل على حساب ثلاثة أرطال بدرهم، فوزن له، فلاخيار له
	إذا قال للحام: كيف تبيع اللحم، قال: كل ثلاثة أرطال بدرهم، قال: قد أخذت منك
	زن لي، ثم بدا للحام أن لا يزن، فله ذلك، وإن وزن، فقبل قبض المشترى
770	كان لكل وأحد الرجوع
	رجل اشترى وقر زيت من آخر بثمانية دراهم، ثم قال للبائع: ائت ِبوقر آخر بهذا الثمن
770	ألقه ههنا، فجاء البائع بوقر آخر، وألقى ذلك الموضع، فهذا بيع
770	ومما يتصل بهذا الفصل معرفة المبيع والثمن
777	الأعيان التي ليست من ذوات الأمثال مبيعة أبدًا
	المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة بين مبيع وثمن، فإن كانت المكيلات
777	والموزونات متعينة، فهي مبيعة وثمن
	ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في شرح شهادات "الجامع": أن المكيل أو الموزون
777	إذا لم يكن معينًا، فهو ثمن، دخل عليه حرف الباء أو لمّ يدخل
	إذا قال الرجل: إن بعت هذا العبد بهذا الكر وبهذا الألف فهما في المساكين صدقة
	إذا قال الرجل . إن بعث هذا العبد بهذا العرف وبهذا الألف فهما في العملات لل
777	إذا فإن الرجل. إن بعث عدا العبد بهذا الحر وبهذا المنت فهما في المساكين طندف فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
777 77V	
	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
777	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
7 7 V 7 7 V	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
7 7 V 7 7 V	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
77V 77V 77V	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
77V 77V 77V 77X	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
YYV YYV YYV YYA YYA	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
YYV YYV YYV YYA YYA	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
YYV YYV YYV YYA YYA	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف

العقار إذا ملك بالبيع والإجارة، أو الصلح عن الدين، لا يجوز التصرف فيه
قبل القبض
إذا اشترى دارًا، ووقفها قبل القبض، وقبل نقد الثمن، فالأمر موقوف
ن أدى الثمن وقبضها، جاز الوقف
روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أنه قال: كنا نبيع الإبل بالبقيع
ونأخذ مكان الدراهم الدنانير، ومكان الدنانير الدراهم، وكان يجوزه رسول الله ﷺ
بخلاف السلم
ومما يتصل بهذُه المسائل: إذا اشترى لآخر عبدًا بدراهم، وتقابضا، ثم تقايلا
فلم يقبض البائع العبد بحكم الإقالة حتى باعه ثانيًا من هذا المشتري، صح، ولو باعه
من الأجنبي لايصح
لو اشترى رجل من آخر عبدًا، وباعه قبل القبض من بائعه، أو من أجنبي، لا يجوز ٢٣٠
لو اشترى غلامًا من رجل بألف درهم بشرط الخيار للمشترى ثلاثة أيام، وتقابضا
ثم فسخ المشتري العقد بخيار الشرط، فلم يردها على البائع
حتى اشتراه منه ثانيًا صح
كل موضع انفسخ البيع بين البائع والمشتري في المنقول بسبب هو فسخ من كل وجه
في حق النَّاس كَافَّةً
رجل اشترى من رجل عبدًا وقبضه، ثم أقال البيع، ثم باعه من الذي هو في يديه قبل
أن يقبضه، فالبيع باطل، حتى يقبض
إذا أسر العدو عبد المسلم، وأحرزوه بدارهم، فدخل مسلم داره، فاشتري العبد
منهم، وأخرجه إلى دار الإسلام، فحضر المالك القديم، وقضى القاضي بالعبد له بالثمن
ويقبضه من المشتري من العدو حتى باعه
إذا تقايل البيع البائع والمشتري في العبد، ولم يقبضه البائع حتى باعه
إن باعه من المشتري يجوز، ولو باعه من غيره لايجوز ٢٣١
الفصل الثاني
في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول وفي الحوادث التي تمنع صحة
قبول المشتري

ذا أوجب البائع البيع في شيئين أو ثلاثة ، وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما
ون الآخر، فهذا على وجهين
كذلك لوقال: بعتك هذا العبد، فقال المشرى: قبلت في نصفه، لم يصح ٢٣٢
قول: بعتك هذين القفيزين بعشرة، فيقول المشترى: قبلت أحدهما
يرضى به البائع، ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استئناف إيجاب لا قبو لا ٢٣٢
نذلك لو تفرق الثمن بأن سمى لكل بعض من المبيع ثمنًا على حدة، واتحد الباقي
أن قال البائع: بعتك هذه الأثواب العشرة، كل ثوب منها بعشرة
نانت الصفقة متحدة أيضًا
ئذا إذا كان البائع أو المشترى اثنين
ن تفرقت التسمية، بأن سمى لكل بعض ثمنًا على حدة، ويكرر البيع، أو الشراء
و البائع والمشترى اثنان، أو كان أحدهما اثنين، فالصفقة متفرقة ٢٣٣
لذلك إذا تفرق الثمن، وتكرر البيع، أو الشراء، والبائع والمشترى واحد ٢٣٣
ختلاف الشراء والصلح إذا كان العبدبين رجلين، فباعاه من رجل بألف ومائة
ملى أن نصيب أحدهما مائة، ونصيب الآخر ألف، وجعل الصفقة متفرقة
<i>حتى قال: لو قبل المشترى المبيع في نصيب أحدهما جاز</i>
ذا اشترى شيئين، أو أشياء مختلفة، أو شيئًا واحدًا، ونقد بعض الثمن
أراد أن يقبض بعض المبيع، فإن كانت الصفقة واحدة، ليس له ذلك
إن كانت الصفقة متفرقة ، فله ذلك
ِجل اشترى من آخر عشرة أثواب يهودية ، كل ثوب بعشرة دراهم
نقد المشتري عشرةدراهم، وقال: هذه العشرة ثمن هذاالثوب بعينه، وأراد أن يقبض ذلك
يس له ذلك
ئذلك لو أبرأ البائع المشتري عن ثمن أحد هذه الأثواب بعينه، فقال المشتري:
نا آخذ ذلك الثمن، لم يكن له ذلك اعتبارًا للبراءة الحاصلة بالإبراء ٢٣٤
رمما يتصل بهذه المسائل: رجلان اشتريا من رجل عبدًا بألف درهم، فغاب أحدهما
حضر الآخر، فليس له أن يقبض شيئًا من العبد ما لم ينقد الثمن جملة ٢٣٤
و كان البائع أبرأ أحد المشتريين عن حصته من الثمن، أو أخّر عنه شهرًا لم يكن له

، يقبض حصته من العبد، حتى ينقد الآخر حصته من الثمن	740
أن المشتريين اشتري كل واحد منهما نصفه بخمسمائة ، بأن قال : كل واحد منهما	
بائع: اشتريت منك نصف هذا العبد بخمسمائة، فقال البائع: بعت، ثم نقد	
	۲۳٦
لك لو أن البائع أبرأ أحدهما حصته، أو أخر أحدهما عن حصته، كان له	
	۲۳٦
فصل الثالث	
و قبض المبيع بإذن البائع، أو بغير إذنه وفي تصرف أحد المتعاقدين في البيع قبل القبض	
	727
·	777
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	777
	777
ا أحال البائع غريًا من غرماءه على المشترى سقط حق البائع عن المطالبة بالثمن	
	777
ا أحال المشترى البائع بالثمن على إنسان، أو أحال البائع رجلا على المشترى	
	<u>የ</u> ሞለ
ا أحال البائع رجلا على المشترى، فقد أسقط حق البائع في المطالبة	
	777
ع أحال البائع غريًا من غرماءه على المشترى بالثمن ، لم يسقط حق البائع في الحبس	
و كان الثمن مؤجلا، فلم يقبض المشترى حتى حل الأجل، كان له قبضه	
	747
ا أجله بالثمن سنة غير معينة، فلم يحضر المشترى حتى مضت السنة، فالأجل سنة	
	747
كان في البيع خيار لهما، أو لأحدهما، والأجل مطلق، فابتداءه من حين يلزم	
ما في خيار الرؤية فالأجل يعتبر من حين العقد	739
ل ل الشافعي رضي الله تعالى عنه: التخلية ليست يقيض، والصحيح مذهبنا ٣٩	749

إذا اشترى حنطة بعينها، وخلى البائع بينها وبين المشترى في بيت البائع
فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير المشترى قابضًا، حتى لو هلكت
هلكت من مال البائع
على هذا الخلاف إذا اشترى خلا في دن، وخلى البائع بين المشترى
وبين الدن في بيت البائع، وختم المشترى على الدن، صار المشترى قابضًا للخل ٢٣٩
إذا اشترى من آخر حنطة في بيت، ودفع البائع المفتاح إلى المشترى، وقال:
خليت بين الحنطةوبينك، فهذا قبض، ولو دفع المفتاح إليه، ولم يقل: خليت بينهاوبينك
فهذا ليس بقبض
إذا قال لغيره: بعت منك هذه السلعة، وسلمتها إليك، فقال: ذلك الغير: قبلت
لم يكن هذا تسليمًا حتى يسلمه بعد البيع
الرجل إذا باع ضيعة، وخلى بينها وبين المشترى، إن كانا بقرب من الضيعة
يصير المشترى قابضًا، وإن كان ببعد عنها، لا يصير قابضًا٢٤٠
إذا باع دارًا من إنسان ببلدة أخرى، ولم يسلمها إليه إلا باللفظ، ثم امتنع المشتري
عن تسليم الثمن، كان له ذلك
رجل اشترى من آخر سمكة، وهي مشدودة بخيط في الماء، فقبضها المشتري كذلك
ثم ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة
فالتي ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشتري ٢٤٠
إذا أخذ البائع الآكلة، وتسلم المشدودة إلى المشترى جاز
رجل اشترى من آخر دارًا بالكوفة، وهما ببغداد، وقبض البائع الثمن، ولم يسلم الدار
حتى خاصمه المشتري فيها، فإن القاضي يأمر بائع الدار أن يوكل وكيلا بشخص
ثم يخرج مع المشترى إلى الكوفة، فيأخذ الدار ٢٤١
إذا باع دارًا، وسلمها إلى المشتري، وفيها متاع قليل للبائع، لايصح التسليم حتى يسلمها
إليه فارغة أيله فارغة أيله فارغة المستمرين المستمر
كذلك إذا باع أرضًا، فيها زرع البائع، وسلم الأرض إلى المشترى لا يصح التسليم ٢٤٢
إذا ولى الإمام رجلا بيع الغنائم، فجعل ذلك الرجل الأرماك في حظيرة
وباع رمكة منها، وقال للمشترى: أدخل الحظيرة، واقبض الرمكة، فقدخليت بينك وبينها

فدخل الرجل الحظيرة ليقبض الرمكة ، فعالجها ، فانفلتت منه ، وخرجت
من باب الحظيرة، وذهبت، ولا يدري أين ذهبت، ينظر في ذلك، إن كان المشتري
لا يقدر على أخذها، فالهلاك على البائع ٢٤٢
إن كان المشترى يقدر على أخذها، فالهلاك على المشترى ٢٤٢
إن كانت الرمكة في يد البائع، وهو ممسك لها، فقال للمشترى: هاك الرمكة
فأثبت المشتري يده عليها حتى صارت الرمكة في أيديهما، والبائع يقول للشمتري:
خليت بنيك وبينها، وأنا لا أمسكها منعًا لها منك، وإنما أمسكها حتى تضبطها
فانفلتت من أيديهما، فالهلاك على المشترى ٢٤٢
إن كانت الرمكة في يد البائع، ولم يصل إليها يد المشترى، فقال البائع للمشترى:
خليت بينها وبينك، فاقبضها، فإني إنما أمسكها لك، فانفلتت من يد البائع
قبل أن يقبض المشترى، وهو يقدر على أخذها من البائع وضبطها، كان الهلاك
على البائع ٢٤٣
ت رجلا اشترى بقرة من رجل، وهي في المرعى، فقال له البائع: اذهب واقبض البقرة
فا فأفتى بعض مشايخنا أن البقرة إن كانت برأى العين، بحيث يمكن الإشارة إليها، فهذا قبض
وما لا فلا، وهذا الجواب ليس بصحيح
من اشترى عبدًا، والعبد بعد منه، بحيث لا يتمكن من قبضه لو أراد قبضه، فأعتقه
يصير قابضًا له حتى يتأكد عليه الثمن ٢٤٤
يشير وبنت و على يك دو قليه النسل المعملية المريح في الباب، وفتح الباب، وطار الطير إذا اشترى طيرًا في بيت، والباب مغلق، فهب الريح في الباب، وفتح الباب، وطار الطير
لا يصح التسليم، وإن فتح المشترى الباب، وطار الطير، صح التسليم، وهذا الجواب لسر يصحح
لیس بصحیح
صار المشترى قابضًا، وإن كان في دكان البائع أو بيته
لو أن البائع حين صب فيها رطلا، انكسرت، وهما لا يعلمان بذلك
فما صب قبل الانكسار يهلك على المشترى، وما صب بعد الانكسار
يهلك على البائع
لو أن المشتري أمسك القارورة بنفسه، ولم يدفعها إلى البائع، والمسألة بحالها

كان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشترى
و دفع القارورة إلى البائع منكسرة، ولا يعلم به المشترى، والبائع يعلم، وكاله فيه
فتلف، فالبائع متلف له، ولا شيء على المشترى٢٤٦
و علم به المشتري، ولم يعلم به البائع، أو كانا يعلمان به وكاله فيه
فالمشترى قابض له
رجل اشترى من آخرشيئًا، وأمره المشترى أن يجعله في وعاءالمشترى، فجعله فيه ليزنه عليه
فانكسر الإناء، وتوى ما فيه، فهو من مال البائع
ن قال المشترى للبائع: أن لى فى هذا الإناء كذا كذا، أو ابعث به مع غلامك
أو قال: مع غلامي، ففعل، وانكسر الإناء في الطريق، قال: هو من مال البائع
و فاق. تمع فارسي، فعالم والمصاورة أن يذهب إلى منزله، فسقط في الطريق إذا اشترى من قروى وعاء هديد، وأمره أن يذهب إلى منزله، فسقط في الطريق
رجل باع من آخر ثوبًا، وأمره أن يقبضه، فلم يقبضه حتى أخذ إنسان الثوب
فإن كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه القبض من غير قيام، صح التسليم
وإن كان لا يمكنه القبض إلا بقيام لا يصح التسليم
إذا اشترى من آخر دابة، والبائع راكبها، فقال له المشترى: احملني معك
فحمله معه، فهلكت الدابة، هلكت من مال المشترى ٢٤٦
رجل اشترى من آخر حنطة بعينها، ثم قال للبائع : أعرني جوالقك هذا
أو قال: جرابك هذا، وكلِّ لي ما اشتريت منك حتى أرجع، فأحمله، فذهب المشتري
ففعل البائع ذلك، فضاعت الحنطة، فهذا ليس بقبض حتى يدفع إليه المشترى آنية له
يكيل فيها الطعام
إذا قال المشترى للبائع: أعرني جوالقك هذا، وكله فيه، ففعل صار المشترى قابضًا ٧٤٧
إذا استعار المشترى من البائع جوالقًا، وأمره أن يكيل فيها، فإن كانت الجوالق بعينها
صار المشتري قابضًا(١) بالكيل فيه، وإن كانت بغير أعيانها، نحو أن يقول:
أعرنى جوالقًا، وكله فيها، ففعل، فإن كان المشترى حاضرًا، فهو قبض، وإن كان غائبًا
الم يكن قبضًا
اذا اشترى من آخر كرّا بعينه، وله على البائع كرّين، فأعطاه جوالقًا، وقال: كلِهما فيه
إدا استرى من الحر درا بعينه ، ونه عني البائع ترين ، فأحصاه جوالله ، وناق . ترجهه ت

757	فإن كان العين أولا، ثم الدين، صار المشترى قابضًا لهما
7 5 1	إذا أمر المشتري البائع بالطحن، فطحن، يصير المشترى قابضًا، وفي الدين لا يصير
7 2 9	لو أحدث المشتري في المبيع عيبًا، أو أحدث البائع بأمره، فهو قبض من المشتري
	لو زوج المشترى الأمة المشتراة قبل القبض من إنسان، فالقياس أن يكون قابضًا
7	بنفس النكاح
	رجل اشترى من رجل جارية، وزوجها من رجل قبل القبض، وماتت الجارية
7 2 9	قبل أن يدخل بها الزوج، ينتقض البيع، ويموت من مال البائع
	رجل اشترى من رجل عبدًا بجارية ، فلم يتقابضا حتى زوج المشترى الجارية
	من إنسان بمائة درهم، ثم مات العبد في يد البائع قبل أن يدفعه إلى مشترى العبد
Y0.	فإن العقد ينتقض فيما بينهما
70.	المشتري لو أقر بدين عليها في يد البائع قبل القبض جاز إقراره عليه
	رجل اشترى من رجل جارية بعبد، فقبل أن يقبض المشترى الجارية زوجها المشترى
	من رجل بمائة درهم، وقد كانت الجارية تساوي قبل التزويج ألفي درهم
	فنقصها التزويج خمسمائة، ثم وطئها الزوج في يد البائع، ثم مات العبد قبل التسليم
	إلى مشتريه، قال: المهر للذي باعها، ويكون له الخيار إن شاء أخذ جاريته ناقصة
70.	ولا شيء له غيرها، وإن شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج
	لو كان المشتري قبضها بغير أمر البائع، ثم لقي البائع، فزوجها إياه
701	وقد علم البائع بقبضه لها، أو لم يعلم، فإن هذا لا يكون تسليمًا عن البائع للمشتري
	رجل اشترى من غيره فصًّا في خاتم بدينار ، فدفع البائع الخاتم إليه ، فهلك في يده
701	فإن أمكن نزع الفص من غير ضرر، فعليه ثمن الفص لا غير
	لو باع قطنًا في فراش، أو حنطة في سنبل، وسلم كذلك، فإن كان المشتري
101	لا يتمكن إلا بفتق الفراش ودق السنبل لم يصر قابضًا
701	لو باع الثمرة على الشجرة، وسلمه كذلك، صار قابضًا
	نوع آخر منه: إذا قبض المبيع بغير إذن البائع، كان للبائع أن يسترده منه
701	حتى يستوفي الثمن
	لو نقده الثمن، فوجده البائع زيوفًا، أو ستوقًا، أو مستحقًّا، أو وجد بعضه كذلك

	إن كان الثوب على عاتق البائع، أو في حجره، فعيّبه المشترى، ثم هلك من غير فعل
Y0Y	أحدثه البائع، هلك على المشترى
Y0Y	كذلك لو كان البائع ممسكًا الدابة
Y0Y	لو كانت دارًا، فهدم المشتري حائطًا منها، حتى صار قابضًا
	نوع آخر منه: إذا باع الرجل من غيره شيئًا هو في يد ذلك الغير
Y 0 A	والأصل في هذا النوع من المسائل أن القبضان إذا تجانسا تناوبًا
	القبض المستحق بالشراء أن يقبض المشتري لنفسه قبضًا موجبًا ضمان نفسه
	وهو قيمة العين، أما القبض لنفسه لأنه متملك بالشراء، والمتملك في القبض
701	يكون قابضًا لنفسه، وأما موجب ضمان نفسه
	رجل غصب من آخر جارية، أو إناء فضة، ووضعه في بيته، ثم لقيه، واشتراه منه
	بمائة دينار، ونقده الثمن، وليس الإناء بحضرتهما، صار المشتري قابضًا بنفس الشراء
Y01	حتى لو هلك قبل أن يصل المشترى إلى بيته، هلك من مال المشترى
Y01	لو أراد البائع أن يسترد الجارية من المشتري ليحبسها بالثمن، لم يكن له ذلك
	لو كان العين وديعة في يد المشتري، أو عارية، فاشتراه، لا يصير قابضًا بنفس الشراء
Y01	حتى لو هلك قبل أن يقبض المشترى، هلك من مال البائع
409	لو كان المبيع بحضرتهما، فباعه منه، لم يكن للبائع حبسه
409	لو كان العين رهنًا في يد المشترى، فالمشترى لا يصير قابضًا له بنفس الشراء
	إذا اشترى إبريق فضة بمائة دينار ، وقبض المشترى الإبريق، ولم ينقد الدنانير
	حتى افترقا، وبطل الصرف لعدم قبض أحد البدلين في المجلس، كان على المشتري
709	رد الإبريق على البائع
	لو اشتري رجل من رجل عبدًا بألف درهم وتقابضا، ثم تقايلا، ثم إن المشتري
	اشتراه ثانيًا من البائع قبل أن يسلمه إلى البائع، حتى صح الشراء على ما مر
	لا يصير المشتري قابضًا بنفس الشراء، حتى لو هلك قبل أن يجدد المشتري قبضًا يهلك
409	بالعقد الأؤل، ويبطل الإقالة والبيع الثاني
	لو اشتری رجل من رجل غلامًا بجاریة، وتقابضا، وجعل کل واحد منهما
	ما اشترى في منزله، ثم تقايلا، ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله إياه

قبل أن يدفعه إليه، حتى جازالشراء، صار المشترى قابضًاله بنفس الشراءحتى لوهلك
قبل أن تصل يده إليه هلك على المشترى بالشراء الثاني، ولم يبطل الإقالة ٢٦٠
لو كانا قائمين بعد الإقالة، ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم
ثم هلكا معًا، أو على التعاقب، هلك كل واحد منهما من مال من اشتراه ٢٦٠
لو اشترى جارية بدراهم على أن المشترى فيه بالخيار ثلاثة أيام، وتقابضا
ثم فسخ المشتري البيع بخيار الشرط، فلم يردها على البائع حتى اشتراها منه شراء مستقبلا
صح
لو كان الخيار للبائع، والمسألة بحالها، صح الشراء الثاني، وإذا هلكت الجارية
هلکت بالشراء الثانی هلکت بالشراء الثانی
إذا أرسل الرجل غلامه في حاجته، ثم باعه من ابن صغير له، حتى جاز البيع
لو لم يرجع العبد حتى مات، مات من مال الأب ٢٦١
إذا اشترى الوالد لولده الصغير من غيره، ثم بلغ قبل القبض، فإن القبض وتسليم الثمن
يكون إلى الوالد، واستيفاء الحقوق يكون إليه أيضًا، وفي شراء الوالد لولده من نفسه
يرجع الحقوق إلى الولد متى بلغ
نوع آخر: في تصرف أحد المتعاقدين في المبيع قبل القبض ٢٦٢
إذا أمر المشترى البائع أن يعمل في المبيع عملاً، فإن كان ذلك العمل لاينقصه
مثل القصارة والغسل بأجر، أو بغير أُجر، لم يصر قابضًا، والأجرة واجبة ٢٦٢
لو أرسل المشترى العبد في حاجته، صار قابضًا٢٦٢
لو أعاره المشتري البائع، أو أودعه إياه، أو أجره منه، فإن المشتري لايصير قابضًا ٢٦٢
إذا قال المشتري للبائع: قل للعبد يعمل لي كذا، فأمره البائع، فعمل
صار المشترى قابضًا
لو كان المشتري آجره من البائع شهرًا، فاستعمله البائع بحكم الإجارة
لايلزمه الأجرلايلزمه الأجر
إذا اشترى عبدًا بثمن معلوم، فلم يقبضه حتى أمر البائع أن يؤاجره من إنسان معين
أو غير معين بأجرة، جاز، ويصير المشترى قابضًا له ٢٦٣
إذا اشترى غلامًا، فلم يقبضه حتى وهبه لرجل، أو رهنه، وأمره بالقبض

774	فقبض جاز، ولـو آجـره، وأمـره المستأجـر بالقبض لـم يجز
	رجل اشترى من آخر كر حنطة بعينه، وكر شعير بعينه، فلم يقبضه المشترى
	حتى خلطها البائع، قال: يقوم كر من هذا يعني من المخلوط، وتقوم الحنطة قبل الخلط
	ثم يقسم ثمن الحنطة على ذلك، ويحط عن المشتري ما دخل الحنطة من النقصان
	ويأخذ المشتري الكر، ويأخذ الشعير بثمنه، وكذلك لو باعه رطلا من زيت
	ورطلا من بنفسج، فخلطهما، ولو باعه رطلا من زنبق، ومائة رطل من زيت
774	وخلط الزنبق بالزيت، فقد بطل في الزنبق البيع فقد بطل في الزنبق البيع
	لـو أن رجـلا كال من خابية زيت عشرة أرطـال، فاشتراهـا منه رجل، فلـم يقبضها
775	حتى خلطها البائع بما في الخابية، كان المشترى في أخذه بالخيار
	رجل باع من رجل عبدًابألف درهم، فلم يقبضه المشتري حتى باعه البائع من رجل آخر
	ودفعه إليه، فمات في يد المشتري الثاني، أو وهبه له، ودفعه إليه، ومات في يده
	أو أعاره إياه، ودفعه إليه، فمات في يده، فالمشترى الأول بالخيار
	إن شاء نقض البيع، واسترد الثمن إن كان قد دفع الثمن، وإن شاء أمضى البيع
774	وضمن المشترى الثاني قيمة العبديوم قبضه
774	-
777	وضمن المشترى الثاني قيمة العبديوم قبضه
	وضمن المشترى الثاني قيمة العبديوم قبضه
	وضمن المشترى الثاني قيمة العبديوم قبضه
	وضمن المشترى الثانى قيمة العبديوم قبضه
	وضمن المشترى الثانى قيمة العبديوم قبضه
778	وضمن المشترى الثانى قيمة العبديوم قبضه
778	وضمن المشترى الثانى قيمة العبديوم قبضه
778	وضمن المشترى الثانى قيمة العبد يوم قبضه
778	وضمن المشترى الثانى قيمة العبديوم قبضه
77£ 77£	وضمن المشترى الثانى قيمة العبد يوم قبضه

	ىن اشترى شيئًا بدراهم فعلى من الانتقاد قد زعم المشترى أن دراهمه جياد
770	ال: القول قوله
770	جرة وزّان الثمن والناقد على المشتري
777	و اشترى وقِر حطب في المصر، فحملها إلى بيت المشترى على البائع
777	و اشترى حنطة في سنبلها، فتحصيلها بالكدس والتذرية على البائع
777	ذا اشترى دارًا، وطلب من البائع أن يكتب صكّا على الشراء، لا يجبر البائع عليه

الفصل الرابع

إذا اشترى فلوسًا بدراهم ، ونقد الثمن ، ولم يقبض الفلوس، حتى كسدت

177

777

777

TVT

لو باع شيئًا بدراهم مسمَّاة مكروهة ، فكسد صنف من المكروهة

دلال باع متاع الغير بإذنه بدراهم، واستوفى الدراهم، فقبل أن يدفعها

رجل باع من آخر شيئًا بألف درهم، فوزن له المشتري ألفًا ومائتي درهم

إذا باع جارية بألف درهم، ودفع إليه المشترى كيسًا على أن فيه ألف درهم

إذا اشترى شيئًا، وأعطاه دراهم صحاحًا، فكسرها البائع، فوجدها نبهرجة

لو باعه بألف درهم طبرية، والطبرية على صنفين، صنف غلة، وصنف نقد بيت المال

إلى صاحب المتاع، كسدت الدراهم، فليس للدلال على المشترى سبيل.

فذهب به البائع إلى المنزل، فإذا فيه دنانير، فحمل الدنانير ليردها، فضاعت في الطريق

ردها البائع ولا شيء عليه؛ لأنه لم يتلف عليه مالا، وكذا إذا دفع إليه إنسان لينظر فيه

فقبضها البائع، ثم ضاعت من يده، فهو مستوف للثمن، ولا ضمان عليه. ٢٧٢

فإن عليه أن يعطيه الصنف الباقي منها

كان له الطبرية الغلة الجارية بين الناس . . .

فلا ضمان علىه

الفصل الخامس

فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحًا وما لا يدخل تحته من غير ذكره صريحًا ٢٧٤
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
نوع منه
ص رجل اشترى منز لا فوقه منزل، فليس له الأعلى إلا إذا قال: بكل حق هو له ٢٧٤
في بيع الدار يدخل العلو تحت البيع
في بيع البيت لا يدخل العلو تحت البيع إلا بالتنصيص عليه ٢٧٤
الظلة التي تكون على الطريق، وهي الساباط التي أحد طرفيه على جدار هذه الدار
وطرفه الآخر على جدار دار أخرى، أو على الأسطوانات خارج الدار
لا تدخل تحت بيع الدار
إذا اشترى بيتًا في دار ، أو منزلا ، لا يدخل الطريق ومسيل الماء من غير ذكر
وكذلك إذا اشترى أرضًا لا يدخل الشرب في الشراء من غير ذكر
وفي الإجارة تدخل هذه الأشياء من غير ذكر ٢٧٦
لو استأجر الطريق الذي لصاحب الدار لا يجوز
الطرق ثلاثة
إذا باع بيتًا من دار ، ولم يذكر الطريق ولاالحقوق ولاالـمرافق حتى لم يدخل الطريق
في البيع
إذا باع دارًا، وفيها بستان، ذكر في "فتاوي أبي الليث رحمه الله تعالى":
أنه إن كان البستان في الدار ، يدخل في البيع من غير ذكر ، صغيرًا كان أو كبيرًا ٢٧٧
إذا اشترى دارًا وفيها رحى الإبل، وقد اشتراها بحقوقها ومرافقها، لا تكون الرحى
ولا متاعها للمشتري
دار فيها بيوت، باع صاحب الدار بعض البيوت بمرافقها، ثم أراد أن يرفع
باب الدار الأعظم، وأبي المشتري، ليس لصاحب الدار أن يرفعه ٢٧٨
إذا باع دارًا لابناء فيها، وفيها بئر ماء، ومخرج، وآخر مطوى في البئر، وأشياء أخر
كلها متصلة بالبئر دخل تحت البيع
إذا باع دارًا وفيها بئر ، وعليها بكرة ودلو وحبل ، فإن باعها بمرافقها ، دخل الحبل

ا باع أرضًا، وفيها حطب نابت لا تدخل في الأرض من غير ذكر ٢٨٥
نصب، والبقول، أنها للبائع، والطرفاء وأنواع الخشب أنها للمشترى
شُوك لمن أخذه، بخلاف الحُطب
ا اشترى أرضًا، وفيها أشجار، يقطع في كل ثلاث سنين، إن كان يقلع من الأصل
هو للمشتري
ا اشترى أرضًا أو نخلا، وليس لها شرب، وهو لم يعلم بذلك، فله الخيار ٢٨٥
لترى نخلة في أرض بطريقها في الأرض، ولم يبين موضع الطريق
ليس إليها طريق، يعني من ناحية معروفة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى:
شراء جائز
ا اشترى أرضًا، وبجنبها أقدف، وبين الأرض والأقدف مسناة
على المسناة أشجار، وجعل أحد للحدود الأرض الأقدف دخل المسناة
ما عليها من الأشجار تحت البيع
ا اشترى نخلة، فهذا على الجذع، ولا يكون بأرضها٢٨٦
راء الأشجار لا يخلو من ثلاثة أوجه
يت الحائط من الأرض يدخل في بيع الحائط
ل شراء بناء الدار لا تدخل الأرض تحت البيع من غير ذكر
ا قال لغيره: بعت منك هذه الشجرة المبطخة، فهذا على البطيخ إذا كان فيه بطيخ ٢٨٧
متك هذا الكرم، أو هذا النخيل، فهذا على الأرض
ا اشترى الرجل من آخر مزبلة بمائة درهم، ثم اختلفا، فقال المشترى:
ما اشتريت منك الأرض، وقال البائع: بعتك الكناسة، يحكم الثمن إن كان مثل ذلك
شمن يكون للأرض
ا قال لغيره: بعتك كرمي هذا، أو قال: بستاني هذا، فهذا على الكرم بأصله
البستان بأرضه
ذا قال لغيره: بعتك قريتي التي يقال لها: كذا وكذا، ولم يسمّ حدودها
هو على موضع القرية البناء والبيوت، دون المحرث ٢٨٨
. ماع قرية بأرضها، وللبائع قرية أخرى بجنبها، فقال: بعتك هذه القرية، أحد حدودها

	أو الثاني، أو الثالث، أو الرابع قرية البائع يدخل أرض هذه القرية التي لم يبعها
711	في أرض القرية التي باعها مما يليها
711	إذا اشترى كرمًا، وفيه ورق التوت أو الورد وذكر حقوقها، لايدخل ذلك في البيع
۲۸۸	من اشترى أشجارًا، وعليها ثمار، إلا أنها بحال لا قيمة لها، فإنها للمشترى
	رجل باع كرمًا بمجرى ماءه، وكل حق له، ومجرى ماءه في سكة غير نافذة بينه
	وبين رجلين، وعلى ضفة النهر أشجار، فإن كان المجرى ملك البائع
۲۸۹	فالأشجار للمشتري
	نوع آخر : اشترى من آخر جارية وعليها ثيابها التي يباع مثلها، دخل الثياب
444	تحت البيع بحكم العرف
449	إذا باع غلامًا، وعليه ثياب، دخل الثياب في العقد
79.	إذا باع حمارًا، دخل العزِار -وهو بالفارسية افسار- في البيع بحكم العرف
79.	إذا باع حمارًا مؤكفًا، دَخُلُ الإكافُ والبَرِدَعَة في البيع
	قال هشام: سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل باع جارية، وعليها قلب فضة
79.	أو قرطاس، ولم يشترط ذلك والبائع ينكر، قال: لايدخل شيء من الحلي في البيع
791	إذا اشترى سمكة، فوجد فيها لؤلؤة فهي للمشترى
791	لو اشترى دجاجة، فوجد فيها لؤلؤة، فهي للبائع
	إذا اشترى سمكة ، فوجد في بطنها سمكة أخرى ، فهما جميعًا للمشتري
	ولو وجد في بطنها لؤلؤة، أو وجد في بطن السمكة التي في بطن السمكة المشتراة لؤلؤة
791	فهي للبائعفهي للبائع
	نت . ع لو وجد في بطنها صدف فيه لحم، وفي اللحم لؤلؤة، كما تكون اللؤلؤة في الأصداف
791	فهي للمشتري المنتاج دي مهم وي المشتري
	" بي سرق الفصل السادس
797	فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
	نوع من ذلك في بيع الدين بالدين، وبيع الأثمان، وبطلان العقد بسبب الافتراق
797	قبل القبض:
	بيع الدين بالدين جائز إذا تفرقا عن المجلس قبل قبض البدلين حقيقةً، أو بعد

797	قبض البدلين حكمًا، أو بعد قبض البدلين حقيقةً
	إذا اشترى فلوسًا أو طعامًا بدراهم، حتى لم يكن صرفًا، ولم يكن الكل بحضرتهما
797	ثم نقدا في المجلس، وتفرقا جاز
498	إذا اشترى درهمًا بيضًا، فأعطاه البائع مكانه سوادًا، ورضى به المشترى، جاز
498	إذا باع فلسًا بفلسين حالة الرواج ، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه:
498	الوجه الثاني
790	الوجه الثالث
797	إذا باع فلسًا بعينه بفلسين بأعيانهما، حتى جاز العقد
	من اشترى فلوسًا بدراهم، وقبض الفلوس، ولم يقبض الدراهم، حتى لو افترقا
797	فهو جائز
	إذا اشترى فلوسًا على أن كل واحد منهما بالخيار ، وتقابضا ، وتفرقا على ذلك
79	فالبيع فاسد
	لو اشترى بفلوس كاسدة في موضع لا تنفق، فإن كانت بأعيانهما جاز، وإن لم تكن
791	معينة لا تجوز
	إذا استقرض الرجل من رجل كرّا من طعام، وقبضه، ثم إن المستقرض اشتري
191	من المقرض الكر الذي له عليه بمائة درهم جاز
799	إن وجد المستقرض بالقرض عيبًا، لم يرده، ولم يرجع بنقصان العيب
799	لو اشترى المشترى الكر المستقرض بعينه، وهو مقبوض، لم يصح شراءه
799	لو اشترى المقرض من المستقرض عين القرض صح
	رجل أقرض رجلا ألف درهم على أنها جياد، فقبضها، ثم اشتراها المستقرض
۳.,	بما عليه من القرض بعشرة دنانير، صح
	إذا ادعى الرجل على غيره شيئًا مما يكال أو يوزن أو يعد، فاشتراه المدعى عليه من المدعى
	بمائة دينار، ثم تصادقا أنه لم يكن للمدعى على المدعى عليه شيء، فالعقد باطل تفرقا
۳.,	أو لم يتفرقا
	لو ادعى دراهم، أو دنانير، أو فلوسًا، فاشتراها المدعى عليه بدراهم، ونقد الدراهم
	ثم تصادقا أن لم يكن عليه شيء، ففي مسألة الدراهم والدنانير إن لم يتفرقا

۲ • ۱	ورجع بمثل ما اشتري في المجلس، يصح العقد
	إذا اشترى الرجل من غيره شيئًا بدراهم على المشترى، وهما يعلمان أنه لا شيء
۲٠١	للبائع على المشتري لا يجوز للبائع على المشتري لا يجوز
۲٠١	إذا باع درهمًا كبيرًا بدرهم صغير، أو درهمًا جيدًا بدرهم ردىء يجوز
	إذا اشترى من آخر ألف درهم بمائة دينار ، ونقد مشترى الدراهم الدنانير
	ولم ينقد بائع الدراهم، وقد كان لبائع الدراهم على مشترى الدراهم ألف درهم دين
	قبل عقد الصرف، فقال بائع الدراهم لمشترى الدراهم: أجعل الألف التي وجب لك
۲ • ۲	على بعقد الصرف بالألف التي لي عليك، ورضى به المشترى جاز
٣٠٢	إذا بيعت الدراهم المغشوشة بالفضة الخالصة، فهو على ثلاثة أوجه
٣٠٣	الوجه الثاني
٣.٣	الوجه الثالث
	إذا كانت الدراهم ثلثاها صفر، وثلثها فضة، فاشترى بها رجل متاعًا وزنًا، جاز
۲ • ٤	على كل حال
	لو عيّن هذه الدراهم وسماها، وقال: اشتريت منك هذا المتاع بهذه الدراهم
	وهي كذا كذا درهمًا، أراد به تسمية الوزن، وكان يباع فيما بين الناس وزنًا
۳.0	وقع ذلك على الوزن
	لو اشتري رجل من آخر ثوبًا بدراهم بعينها من التي ثلثاها صفر، وهي عندهم تباع وزنًا
۳.0	أو عددًا، ولم يتفرقا حتى ضاعت، لم ينقض البيع حتى يعطيه مثلها
	إذا كانت الدراهم صنوفًا مختلفة، منها ثلثها فضة، وثلثاها صفر، ومنها ما ثلثها صفر
	وثلثاها فضة، ومنها ما نصفها فضة، ونصفها صفر، فلا بأس ببيع إحدى
۳۰٦	هذه الصنوف بالصنف الآخر متفاضلا، يدًا بيد
	سئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن بيع درهم بخارى بدرهمين بخاريين
	وقد يكون في بعض البخاري من النحاس دانقين ونصف، وفي بعضها دانقين
۳۰٦	قال: لا يجوز
	سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن الدراهم البخارية إذا كان الغالب فيها النحاس
۳۰۷	فقال: هي بمنزلة الفلوس

ِجل اشترى من آخر دينارًا بعشرين درهمًا، وقبض الدينار، ولم يدفع الدراهم
حتى وهب الدينارلبائعه، ثم فارقه قبل أن يدفع إليه الدراهم، الهبة في الدينارجائزة ٧٠٣
ِجل له على رجل كر حنطة، فباعه إياه بعشرة دراهم على أن مشترى الكر فيه بالخيار
لى أجل مسمى، وقبض الدراهم، قالوا: هذا فاسد
وع آخر
ي ى بيع الأشجار وفي بيع الثمار ، وإنزال الكرم والأوراق ، والمبطخة وفي بيع الزرع
الرطب والحشيش المناس المستمالين المست
بن اشترى أشجارًا ليقطعها من وجه الأرض، فلم يفعل حتى أتى على ذلك مدة
جاء أوان الصيف، فأراد المشترى أن يقطعها، فهذا على وجهين
للب الرجل من آخر أن يبيع منه أشجارًا في أرضه للحطب، فاتفقا على رجال
عنب مور بن من مور من يبيع منه مند وراعي مرصه عند الحطب، فاتفقوا من أهل البصرة لينظروا الأشجار بعينها أنها كم وقِرًا يكون من الحطب، فاتفقوا
ملى أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وقِرًا من الحطب، فاشتراها بثمن معلوم على أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وقِرًا من الحطب، فاشتراها بثمن معلوم
لما قطعها كانت أكثر من خمسة وعشرين وقِرًا، وأراد البائع أن يمنع الزيادة المنالة
يس له ذلك
جل له شجرة، جعل على بعض الأشجار علامة، فباع الشجرة إلا الأشجار
لتى عليها العلامات، فقطع المشترى الأشجار، ثم ادعى البائع على المشترى
نك قطعت بعض الأشجار التي عليها العلامة، وأنكر المشترى، فالقول قول المشتري
ع يمينه
ذا باع شجرًا وعليه ثمر قد أدرك أو لم يدرك، جاز ٣٠٩
سجرة جوز أصلها واحد، ولها فرعان، باع صاحبها أحد الفرعين، جاز
ن عين موضع القطع، ولم يكن في القطع ضرر ٣٠٩
اع نصيبًا له من الشجرة بغير إذن شريكه، وبغير أرض، فإن كانت الأشجار
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
شتري رجلان نخلة فيها تمر ، وتواضعا على أن لأحدهما النخلة ، وللآخر الرطب
البيع جائز
بي . ر ذا باع نصيبًا له من شجرة بغير إذن الشريك بغير أرض، فإن كانت الأشجار

	أرض بين رجلين، فيها زرع لهما، باع أحدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه
۲۱٦	من غيره بدون الأرض، فهذا على وجهين
۳۱۷	لو باع أحدهما نصف الزرع مع نصف أرضه جاز
	إذا كان الزرع مع الأرض مشتركًا بين رجلين، باع أحدهما نصيبه من الزرع
۳۱۷	من شريكه بدون الأرض لا يجوز، إذا لم يكن الزرع مدركًا
۳۱۷	إذا باع رب الأرض الأرض، وفيها زرع بينه وبين الأكار، وجعله على وجهين
۳۱۸	المشترى إذا علم بالمزارعة وفي البيع، فلا خيار له
۳۱۸	إن باع حصة مع جميع الزرع نفذ البيع في الأرض
	رجل دفع أرضه مزارعة، ثم باع الأرض بزرعه يعني بنصيبه من الزرع، والزرع بقل
419	وأجاز المزارع، فهو جائز
	إذا شترى الرجل أرضًا فيها زرع للبائع، والحراث اشترى الأرض بنصيب البائع
419	من الأرض، فإن طلب تسليم الأرض لم يجز
	إذا اشترى أرضًا وفيها زرع، والزرع بقل، فقبل أن يقبض الأرض دفعها مزارعة
419	إلى البائع بالنصف لا يجوز
٣٢.	إذا باع نصف البناء بدون الأرض إن كان محقًّا في البناء لايجوز
٣٢.	إذا اشترى الفصل، فهذا على وجهين
	لو استأجر الأشجار إلى وقت إدراك الثمر في مثل هذه الصورة يطيب له الفضل
٣٢.	ولا يلزمه شيء من الأجر
٣٢.	إذا باع جزة من الكراث بعد ما علا يجوز
۲۲۱	قوائم الخلاف وشعب النخيل، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في جواز بيعها
	لو باع حشيشا في أرضه، إن كان صاحب الأرض هو الذي أنبت، بأن سقاها
۲۲۱	لأجل الحشيش، فنبت بتكلفه جاز
	نوع آخر: في بيع المرهون والمستأجر والمغصوب والآبق وأرض القطيعة
471	والإجارة والإكارة
	من اشترى من رجل مال غيره، والمشترى يعلم أن المشترى مال الغير
٣٢٢	كان للمشترى حق النقض، والرجوع على البائع بالثمن

۲۲۳	كذلك إذا اشترى أرضًا، ولها أكار، فهو على هذين الوجهين
٣٢٣	إذا باع الراهن المرهون بغير إذن المرتهن، ثم باعه من المرتهن
	إذاباع الراهن المرهون من رجل بغيرإذن المرتهن ثم باعه من رجل آخربغيرإذن المرتهن أيضًا
٣٢٣	ثم أجاز أحد العقدين، نفذ البيع الذي لحقته الإجازة
	الأجر إذا باع المستأجر من رجل بغير إذن المستأجر ، ثم باعه من المستأجر
٣٢٣	جاز البيع من المستأجر
٣٢٣	بيع المغصوب، فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في "الأصل": أنه موقوف
	- رجل غصب من آخر طعامًاو تصدق به ، وكان قائمًا في يد المساكين حتى اشتراه الغاصب
377	من المغصوب منه، جاز شراءه
	رجل غصب من آخر عبدًا، الغاصب أمر رجلا حتى يشتريه له من مولاه، فاشتراه
377	صح الشراء
440	ے ۔ كذلك لو أمر رجل أجنبي الغاصب أن يشتريه له، ففعل صح
	رجل غصب من آخر جارية، وغصب آخر من رب الجارية عبدًا، وتبايعا العبد
440	بالجارية، وتقابضا، ثم بلغ المالك ذلك، فأجازه، كان باطلا
470	استقراض الحيوان وإن كان لا يجوز، إلا أنه إنما لا يجوز إذا حصل ابتداء
	لو أن رجلا غصب من رجل مائة دينار، وغصب آخر من رب الدينار ألف درهم
	- ثم تبايعا الدراهم الدنانير، يعني الغاصبين، وتقابضا وتفرقا، ثم بلغ المالك ذلك
۲۲٦	فأجازه جاز ا
	رجل غصب من رجل جارية، وغصب رجل من صاحب الجارية مائة دينار
۳۲٦	فباع غاصب الجارية من غاصب الدنانير تلك الدنانير، فبلغ المالك، فأجازه صح
	إذا ادعى رجل أرضًا في يدى رجل، فأقام البينة على ما ادعى، وقضى القاضى
	بالأرض له، فباعها من رجل، ثم ظهر أنه قد كان باع هذه الأرض قبل أن يدعيها
٣٢٧	عند القاضي من رجل آخر، فالجائز هو البيع الأول
٣٢٨	نوع آخر : في بيع الحيوانات
	لى يجوز بيع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج عنها، إذا كن لا يؤخذن إلا بصيد
٣٢٨	وإن كنّ يؤخذن بغير صيد جاز البيع

كل موضع جاز بيع السمك في الماء إذا قبضه المشترى، ورآه، فله الخيار
إذا باع طيرًا في الماء، أو سمكة وهي مما يرجع إليه، أو طيرًا يطير في السماء
ويرجع إليه، فالبيع جائز
لا يجوز بيع النحل، وقال: إنما النحل بمنزلة الزنبور
إذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية: مرغك، يجوز ب٣٣٠
يجوز بيع دود القزّ إن ظهر القز فيه، وإن لم يظهر لايجوز ٣٣٠
لا يجوز بيع هوام الأرض كالحية، والعقرب، والوزغ، وما أشبه ذلك
بيع كل ذي ناب من السباع، وذي مخلب من الطير جائز، معلمًا كان أو غير معلم ٣٣١
لو باع الجرو، جاز بيعه
الفهد والبازي يقبلان التعليم على كل حال، فيجوز بيعهما على كل حال ٣٣١
نوع آخر: في بيع المحرمات ٢٣٣٢
بيع المحرم الصيد لا يجوز، وكذلك بيع صيد الحرم
لو أحرم وفي يده صيد لغيره، فباعه مالكه وهو حلال جاز، ويجبر على التسليم
1 3 3 3
وعليه الجزاء إن أتلف
وعليه الجزاء إن أتلف

377	كل شيء أفسده الحرام، والغالب عليه الحلال فلا بأس بأن يبيعه، ويبين ذلك
٤٣٣	يجوز بيع البربط، والطبل، والمزمار، والدف، والنرد، وأشباه ذلك
440	يجوز بيع الأشربة المحرمة كلها إلا الخمر
440	لا يجوزُ بيع المكاتب، والمدبر، وأم الولد، ومعتق البعض
440	إذا أمر الرجل مكاتبه أن يتزوج على رقبته، فتزوج على رقبته حرة جاز
٣٣٦	المدبر، فهو نوعان
٣٣٧	نوع آخر: في بيع الجنس بالجنس
٣٣٧	يجوز بيع التمر بالرطب متساويًا كيلا، ولايجوز متفاضلا
٣٣٧	بيع العنب بالزبيب: فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجوز
	إذا باع الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة على قول أبى حنيفة
۲۳۸	وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يجوز إذا تساويا كيلا
٣٣٩	بيع المقلية بالمقلية فيجوز إذا تساويا كيلا
٣٣٩	بيع الدقيق بالدقيق يجوز إذا تساويا كيلا
۳٤.	شراء البرّ وزنًا لا يجوز
۳٤.	إذا باع تمرًا بتمر كيلا بكيل مثلا بمثل و يتفاوت الوزن يجوز
781	لا خير في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة
781	إذا باع قفيز حنطة بنصف قفيز هو أجود لا يجوز
۲٤١	إذا باع حنطة بحنطة، وفي كل واحد من الجانبين حبات شعير، أنه لايجوز
737	إذا باع الدقيق بالدقيق وزنًا لا يجوز
737	إذا باع دقيقًا منخولاً بدقيق غير منخول جاز إذا تساويا
737	بيع الحنطة بالسويق نظير بيع الحنطة بالدقيق
737	بيع الدقيق بالنخالة لا يجوز إلا على طريق الاعتبار
737	إذا باع الزيت بالزيتون، فهو على أربعة أوجه
	إذا باع دهن السمسم بالسمسم أو العصير بالعنب، أو التمر الذي فيه نوى بالتمر الذي
	ليس فيه نوى، أو الرطب بالدبس، أو اللبن بالسمن، أو الملوح بالقطن، أو الغزل بالقطن
٣٤٣	أو لب الجوز بالجوز، فهو على ما ذكرنا في بيع الزيت بالزيتون

455	لا خير بالقطن المحلوج بالقطن الذي فيه حب إلا مثل بمثل
337	إذا باع السمن بالزبد، فعن أبي حنيفة رضي الله تعالى أنه أفسده على كل حال
337	لو باع تمرة بتمرتين، أو جوزة بجوزتين، أو تفاحة بتفاحتين، فالبيع جائز
455	إذا باع شاة بلحم، فإن كانت الشاة مذبوحة مسلوخة، جاز إذا تساويا وزنًا
450	إذا باع ثوبًا منسوجًا من الذهب بالذهب الخالص، لابد لجوازه من الاعتبار
345	إذا اشترى شاة حيةعلى ظهرهاصوف بصوف منفصل لايجوز إلاعلى طريق الاعتبار
٣٤٧	يجوز بيع الكمثري بالتفاح متفاضلا، وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلا
٣٤٧	اللحوم معتبرة بأصولها
347	لحوم الطير وما لا يوزن من اللحمان، فلا بأس به واحدًا باثنين
٣٤٨	لا يصح غزل قطن لين بغزل قطن خشن إلا مثلا بمثل
٣٤٨	یجوز بیع قفیز سمسم مرئی بقفیزی سمسم غیر مرئی
٣٤٨	الصوف والمرغزي جنسان لا بأس به واحدًا باثنين يدًا بيد
34	إذا باع حنطة قد أدرك في سنبلها بحنطة منقاة حرصًا لايجوز
459	نوع آخر: في بيع الماء والجمد
	بيع الجمد في المجمدة إن كان البيع في الشتاء، وكان الجمد بحيث لايذوب
۳0٠	في ذلك الوقت، ولا ينتقص يجوز
	لو قال: بعت منك هذه الأرض بألف درهم، وبعت منك شربها
۳0٠	هل يجوز بيع الشرب؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه
401	إذا قال لغيره: اسق دوابي كذا شهرًا بدرهم، لم يجز
401	لو قال لغيره: أسقيك ملأ قراحك، ففتح له من نهر، وسقاه، فلا شيء له
701	نوع آخر: في جهالة المبيع أو الثمن
	رجل اشترى من رجل ثوبًا، كل ذراع بدرهم، ولم يعلم قدر جملة ذرعان الثوب
	فاعلم بأن ههنا أربع مسائل
	الوجه الثاني
401	
401	المسألة الثانية في المكيلات والموزونات، صورتها

404	في حكم الضمان
409	إذا قال لغيره: بعتك هذا الطعام كل كرّ بمائة درهم، فإنما وقع البيع في كرّ
	رجل اشترى من آخر مائة جوزة من جوز كبير بثمن معلوم، فلما عدها له البائع
409	قال: لا أرضى، فليس له ذلك
	إذا قال الرجل لغيره: بعتك نصيبي من هذه الدار، ولم يبين النصيب، قال: قولي
٣٦.	وقول أبي حنيفة: إنه فاسد
	إذا باع الرجل من غيره كل حق له في شركة الدار ، فباع نصيبه من هذه الدار
٣٦.	فإن كان البائع والمشتري يعلمان مقدار نصيب البائع يجوز
	إذا قال لغيره: بعت منك عبدًا لى بكذا، وله عبد واحد، فإن قال: عبدًا لى في مكان كذا
۲۲۱	جاز البيع
	إذا اشترى الرجل من آخر عشرة أذرع من مائة ذراع من الحمام، أو من الدار
١٢٣	فالبيع فاسد
١٢٣	إذا قال: بعتك ذراعًا من عشرة أذرع من هذه الدار وجعلها على الخلاف الذي ذكرنا
	لو قال: بعتك ذراعًا من هذه الدار إن عين موضعه، بأن قال: من هذا الجانب
417	إلا أنه لم يميزه بعد، فالعقد منعقد غير ناقد حتى لا يجبر البائع على التسليم
	إذا قال: بعتك ذراعًا من هذا الثوب، ولم يبين موضعه، أو قال: من هذه الخشبة
	ولم يبين موضعها، ذكر بعض المشايخ أنه قال: على الخلاف الذي ذكرنا
۲۲۳	في مسألة الدار
٣٦٣	إذا باع ذراعًا من خشبة أو ثوب من جانب معلوم، فالبيع فاسد
٣٦٣	رجل اشترى دارًا على أنها ألف ذراع بألف درهم، فوجدها أكثر، فهي له كلها
	إن قال: كل ذراع بكذا، فوجدها أكثر، فالمشترى بالخيار، إن شاء ردها
٣٦٣	وإن شاء أخذها، وزاد في الثمن بحساب ذلك
	إذا قابل الثمن بالذرعان، بأن قال: كل ذراع بكذا، يراعي فيها شبه الإضافة
٣٦٣	ويصير كل ذراع بمنزلة مبيع على حدة
	إذا قال: أبيعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع، فوجدها كما قال، أو أكثر
475	فالبيع جائز

رجل باع من آخر صبرة على أنها خمسون قفيزًا، مثلا، أو اشترى زيتًا
على أنها خمسون منا بكذا، فو جده أزيد بأن و جده إحدى و خمسين، أو أنقص
بأن وجده تسعة وأربعين، فالبيع جائز بين حصة كل قفيز
كذلك إذا قال على أنهاأكثر من كر، فوجدهاأكثر من الكر بقليل أو كثير، فالبيع جائز ٣٦٥
على قياس هذه المسألة يخرج ما إذا اشترى عنبًا معينًا في كرم معين على أنه كذا منا
فوجده كذلك، أو أقل، أو أكثر ٢٦٦
رجل اشترى عدل زطى على أنه خمسون ثوبًا، أو اشترى قطيعًا من الغنم
على أنه خمسون بكذا، فوجدها زائدًا، بأن وجد إحدى وخمسين، أو وجدها ناقصًا إ
بأن وجدها تسعة وأربعين، فإن وجدها زائدًا، فالبيع فاسد
رجل اشترى ثوبين على أنهما هرويان، كل ثوب بعشرة، فإذا أحدهما هروى
والآخر مروى، ذكر أن البيع فاسد في الهروى والمروى جميعًا
إذا اشترى حنطة على أنها كر، فوجدها تنقص قفيزًا، يفسد العقد في الباقي ٣٦٧
إذا اشترى الرجل من غيره زق زيت بمائة درهم على أن له الزق وما فيه من الزيت
على أن وزن ذلك كله مائة رطل، فوزن ذلك، فوجد كله تسعين رطلا، الزق
من ذلك عشرون رطلا، والزيت سبعون، فإن النقصان من الزيت خاصة ٣٦٨
لو اشتري زيتًا في ظرف، وسمنًا في ظرف آخر، فاشتراهما بغير ظرف على أن يكون
ذلك كله مائة رطل، فوجد السمن أربعين رطلا، والزيت ستين، فإنه يرد
من الزيت على البائع عشرة أرطال
كذلك إذا اشترى حنطة في جوالق، وشعيرًا في جوالق آخر بغير الآخر
على أن الكل مائة منّ، فهو على هذا هذا والكل مائة منّ، فهو على هذا
نوع آخر: في بيع الأشياء المتصلة بغيرها والبيوع التي فيها استثناء ٣٧٠
ل لا يجوز شراء ألبان الغنم في ضروعها كيلا ومجازفة بدراهم، أو غير ذلك
إن كان مجازفة فلوجهين وين المجازفة الموجهين المجازفة الموجهين المجازفة الموجهين المحاربين
لو باع الحنطة في سنبلها جاز ۴۷۰ ۴۷۰
بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
بي إذا ادعى رجل في يد رجل غنمًا فصالح من في يديه الأغنام على صوف على ظهرها

	إذا اشترى ضيعة وفيها قطعة من الوقف، كان الشيخ الإمام
7	شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول: البيع فاسد في الوقف والملك
	إذا باع كرما فيه مسجد قديم، وقد أطلق العقد، هل يفسد البيع في الكرم
444	ينظر إن كان المسجد عامرًا، يفسد
	إذا كان الأرض مشتركًا بين رجلين، باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه
۳۸.	كان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول بفساد البيع
	رجل اشترى دارًا وطريقًا من طرق المسلمين محدودة معلومة، يعني جمع بين الدار
	وبين طريق المسلمين في البيع، فاستحق الطريق بعد ما قبضهما المشتري، فإن شاء المشتري
٣٨٠	رد الدار، وإن شاء أمسكها بحصتها إذا كان الطريق مختلطًا بالدار
۲۸۱	نوع آخر: فی شراء ما باع بأقل مما باع
	شراء ما باع الرجل بنفسه، أو بيع له، بأن باع وكيله بأقل مما باع، ممن باع
۲۸۱	أو ممن قام مقام البائع، كالوارث قبل نقد الثمن لا يجوز
۲۸۱	إذا اشترى ما بيع له، بأن باع وكيله لا يجوز أيضًا
٣٨٢	كذلك الجواب فيما إذا اشترى من وارث ما باع منه بأقل لا يجوز
٣٨٣	لو رخص سعر السلعة من غير أن حدث بها عيب، فلا ينبغي أن يشتريها بأقل مما باع
	لو باع مشتري المشتري من رجل، ثم إن البائع الأول اشتراه من المشتري الثاني
٣٨٣	بأقل مما باع جاز
۳۸۳	كذلك لو وهبه الموهوب له من الواهب، وهو المشترى بعد ذلك
٣٨٣	المشتري وهبه من إنسان، وسلمه، ثم رجع في الهبة، ثم باعه من البائع بأقل لا يجوز
	لو كان المشتري أوصى بهذا العبد لرجل، وقبل الموصى له الوصية، ثم مات الموصى
٣ ٨٤	فباع الموصى له العبد من بائع الموصى بأقل جاز
	إذا وكل الرجل رجلا ببيع عبد له بألف درهم، فباع الوكيل، ثم إن الوكيل أراد
۳۸٤	أن يشتري العبد بأقل مما باع لنفسه أو لغيره بأمره قبل نقد الثمن لايجوز
۳۸٥	لو باع العبد أو المدبر أو المكاتب لم يكن للمولى أن يشتري ما باع بأقل
	لا يجوز أن يبيع سلعة بثمن حال ثم يشتريها بذلك الثمن إلى أجل؛ لأن هذا
٣٨٥	في معنى شراء

٣٨٥	لو باعه بألف درهم نسيئة سنة، ثم اشتراه بألف درهم نسيئة سنتين لايجوز
	عبد بين رجلين باعاه من رجل بألف درهم إلى سنة، فإن قالا: بعناك هذه العبد بألف
	فقيل: أن يقبضا الثمن اشتراه أحدهما بخمسمائة حالة جاز الشرى
٣٨٥	في النصف بمائتي وخمسين، وبطل في النصف الآخر
	إذا قال البائعان للمشترى: بعناك هذا العبد بألف إذا اشتريا العبد بذلك
	ذلك بخمسمائة جاز شراء كل واحد منهما في نصف النصف، وهو ربع الكل
" ለገ	بربع الخمسمائة
	اب إذا باعا كل نصيب على حدة ثم اشتريا جاز شراء كل واحد منهما
٣٨٧	في ثمن العبد بثمن الخمسمائة
	رجل له عبد وكل رجلا ببيع العبد، ثم إن صاحب العبد ووكيله باعا هذا العبد معًا
	من رجل بألف درهم نسيئة، ثم اشتراه الذي كان مالكًا له بخمسمائة بطل هذا الشرى
٣٨٧	في الكل
TAV	لو اشترى الوكيل بخمسمائة صح شراءه في النصف، وبطل في النصف
۳۸۷	الوكيل أو الموكل بأقل من الثمن الأول لا يجوز شراءه في الكل
1 / 1 ¥	
	إذا باع الرجل عبد الذمي على أن فلانًا بالخيار ثلاثة أيام، فأجاز فلان البيع
٣٨٨	ثم اشترى المبيع بأقل من الثمن الأول قبل نقد الثمن الأول جاز
٣٨٨	من باع دارًا على أن للشفيع الخيار، فأجاز الشفيع البيع، فلا شفعة له
	إذا باع من آخر نقدا ونسيئة، ثم إن البائع وكل رجلا، بأن يشرى به ما باع بأقل مما باع
٣٨٨	جاز الشراء للموكل
٣٨٩	نوع أخر: في صورة البيوع الفاسدة والباطلة
44.	إذا باع على أن لا ثمن له ففيه روايتان
44.	لو باع بالميتة أو الدم، أو الريح، فالبيع باطل
٣٩.	لو قال: أبيعك بالكعبة، فهو بيع باطل
	الفصل السابع
491	في الشروط التي تفسد البيع، والتي لا تفسد
	البيع بشرط أن يعطى المشتري بالثمن رهنًا، والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية

إن جاء رجل إلى مولى الآبق، وقال: إن عبدك الآبق عندى قد أخذته، فبعه منى

إذا قال: جعلت لك مائة درهم على أن تبيعني عبدك هذا بألف درهم، ففعل

٤٠٠	بطل البيع للشرط الذي فيه
٤٠٠	لو باع من آخر ثوبًا بعشرة دراهم سحتًا، أو رشوة، فالبيع جائز
	إذا اشترى من آخر شيئًا على أن يدفعه إلى المشترى قبل أن ينقد المشترى الثمن
٤٠٠	فالبيع فاسد
	رجل قال لغيره: بعتك عبدي هذا بكذا على أن تعطيني عبدك هذا، أو قال:
٤٠٠	على أن تجعل لى عبدك هذا، فالبيع فاسد
٤٠٠	إذا قال: أبيعك هذا العبد على أن تبيعه، وتعطيني ثمنه، فالبيع فاسد
لدمنى	إذا قال: بعتك عبدي هذا بألف درهم، وعلى أن يخدمني سنة، أو قال: على أن تخ
٤٠٠	سنة، فهذا باطل
	نوع آخر: إذا باع برذونًاعلى أنه هملاج، فالبيع جائز، وإذا اشترى شاة على أنها حامل
٤٠١	اً و اشترى ناقة على أنها حامل، فالبيع جائز
٤٠١	لو باع شاة على أنها حلوب، فالبيع جائز
٤٠١	إذا اشترى جارية على أنها ذات لبن، فهذا وما لو اشترى شاة على أنها لبون سواء
٤٠١	لو باع شاة على أنها تحلب كذا وكذا، فالبيع فاسد باتفاق الروايات
	لو اشترى جارية على أنها حامل، فقد قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى:
٤٠٢	إن المشايخ اختلفوا في جواز هذا العقد
	إذا باع جارية على أنها مغنية، أو باع قمريًّا، أو غيره، وشرط أن يصيح، أو طيرًا بشرط
٤٠٣	أن يجيء من المواضع البعيدة، أو كبشًا نطاحًا، أو ديكًا مقاتلا، فالبيع فاسد
٤٠٣	إذا باع قمريّا على أنها تصوت، فصوتت جاز
	إذا باع كلبًا على أنه يصيد، أو باع بازيًا عملي أنه يصيد
٤٠٣	قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: البيع جائز
٤٠٣	إذا باع كلبًا على أنه عقور، أو حمامة على أنها دوارة، لايجوز
٤٠٤	إذا اشترى الرجل من آخر عبدًا على أنه كاتب، أو خبّاز، فالبيع جائز
٥٠٤	إذا اشترى جارية بغير شرط طبخ و لاخبز ، وهي تحسن ذلك ، فنسيت في يدالبائع ردها
	كذلك إذا اشترى جارية على أنها بكر ، فإذا هي غير بكر ، عرف ذلك بإقرار البائع
٥٠٤	كان للمشتري الخيار لما مر

	امرأة العنين إذا ادعت أنها بكر بعد مضى المدة، وادعى الزوج الوصول إليها
٤٠٦	فالقاضي يريها النساء
	لو اشترى جارية على أنها بكر ، فقال المشترى قبل القبض : ليس هذا كما شرطت لي
٤٠٧	يجبر على قبضها
٤٠٧	إذا اشترى قوصرة تمر على أنه فارسى، فإذا هو دقل، حتى ثبت له حق الرد
٤٠٧	إذا اشترى أرضًا على أن خراجها على البائع أبدًا، فهذا على وجهين
٤٠٧	إن شرط بعض الخراج على البائع ، وإنه على وجهين أيضًا
	إذا اشترى ضيعة مع خراج درهم، وخراجها ثلاثة دراهم، فإن كان المشتري عالـمًا
٤٠٧	بأن خراجها ثلاثة دراهم، فالعقد فاسد
٤٠٨	إذا باع أرضًا على أن خراجها درهم، فإذا خراجها ثلاثة دراهم، فالعقد فاسد
٤٠٨	لو اشترى أرضًا بغير خراج، والأرض خراجية، فالبيع فاسد
٤٠٩	إذا باع أرضًا، وقال: إن خراجها كذا، ثم ظهرت الزيادة، فالبيع جائز
	إذا اشترى أرضًا أو دارًا بعشرة على أنها حرة عن النوائب، فإذا يطالب المشتري بالنوائب
٤٠٩	فله أن يردها على البائع، إن كان حيًّا، وعلى ورثته، إن كان ميتًا
	إذا باع أرضًا على أنها متطورة عن القانون، أو على أنها مصونة عن الخراج
٤٠٩	أو على أن لا يؤخذ منها الخراج ، فالعقد فاسد
	إذا باع من آخر حانوتًا على أن غلتها عشرون، فإذا هي خمسة عشر، فإن أراد بذلك
٤٠٩	أنها كانت تغل فيما مضى كذا، فهذا شرط لا ينتفع به أحد، فلا يفسد به العقد
	إذا اشترى من آخر سكني له، في حانوت رجل مركبًا بمال معلوم، وقد آجره بائع السكني
٤٠٩	إن أجره هذا الحانوت سنة، فإذا ظهر أن أجرته عشرة ليس له أن يرد على البائع
	إذا اشترى الرجل من آخر طعامًا بطعام، أو بغيره مما يكال أو يوزن، وشرط عليه
٤٠٩	أن يوفيه إياه في منزله، أو شرط عليه أن يحمله إلى منزله، فهذا على وجهين
	إذا اشترى وقر حطب في المصر، فعلى البائع أن يأتي به إلى منزل المشترى
٤١١	ولو هلك في الطريق، يهلك من مال البائع
	لو اشترى حطبًا في قرية من رجل شراءً صحيحًا، وقال: موصولا بالشراء
217	من غير شرط في الشراء إحمله إلى منزلي، لا يفسد العقد

٤١٩	لو باع دارًا على أن بناءها آجر، فإذا هو لبن، فالبيع باطل
٤١٩	لو باع دارًا على أن فيها بناء، فإذا لا بناء فيها، فالبيع جائز
	إذا اشترى دارًا على أنها مبنية بالجص، أو مسقفة بالساج، فكانت بخلافه
٤١٩	أو كانت معدومة، فالبيع جائز
	لو باع جبة على أن ظهارتها كذا، وبطانتها كذا، وحشوها كذا، فوجد الظهارة
٤١٩	على ما شرط، والبطانة والحشو على خلافه، فالبيع جائز
٤٢٠	لو باع ثوبًا على أنه مصبوغ بعصفر، فإذا هو مصبوغ بزعفران، فالبيع باطل
٤٢.	إذا باع أرضًا على أن فيها نخيلا وأشجارًا، فإذا ليس فيه نخيل وأشجار، فالبيع جائز.
٤٢٠	إذا باع أرضًا بنخيلها وأشجارها، فهذا وما لو باعها على أن فيها نخيلا وأشجارًا سواء
	إذا قال: بعتك هذه الدار بأجذاعها وأبوابها وخشبها، فإذا لا فيها أجذاع، ولا أبواب
٤٢.	ولاخشب، فهو بالخيار
	لو قال: بعتكها بما فيها من الأجذاع والأبواب والخشب والنخيل، فلم يجد شيئًا من ذلك
271	
411	فلا خيار له
411	قار حيار له
277	
	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا
٤٢٢	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
£77	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
£77	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل

	إذا قال لغيره: أبيعك هذا الزق، وهذا الزيت الذي فيه على أن الزق خمسون رطلا
	وعلى أن الزيت خمسون رطلا ، كل رطل منها بدرهم ، فوجد الزق ستين رطلا
٤٢٤	والزيت أربعين رطلا، فإن الثمن ينقسم على قيمة الزيت، وعلى قيمة الزق
٤٢٤	إذا اشترى مسكًا وزنًا، فوجد فيها رصاصًا، فهو بالخيار
	الزيت يبيعه الرجل، فيجد فيه المشترى الطين أو المسك يبيعه الرجل
£ Y £	فیجد المشتری رصاصًا، أن المشتری بالخیار
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٢٥	،
	إذا قال للقصاب: زن لي من هذا اللحم ثلاثة أرطال بكذا، فقطعه، ووزنه
٤٢٥	ودا قال تعطیب از وقافی می مناه انتخام فارقه از کان باشده فیصوبه وورف فللمشتری الخیار
٤٢٦	اشترى جارية بكذا، ولم يسمّ البائع أنها بكر، فزالت بكارتها في يد البائع
211	فللمشترى الخيار
	إذا اشترى من آخر بيتًا ببر، فإذا هو دكان عظيم، أو باع بئرًا ببر، وقال: إنه كذا كذا ذراعًا
	فإذا هو أقل من ذلك، وقد أكل بعض البر، فنقول: حكم المسألة قبل أكل شيء من البر
277	أن للمشتري الخيار
	إذا باع دارًا على أنها ألف ذراع، وكانت تسعمائة، فباعها المشترى، قال:
	إن لم يرجع الآخر على الأول، فالأول لا يرجع على صاحبه، وإن رجع الآخر عليه
٤٢٦	رجع هو أيضًا
	اشترى حبة لؤلؤة، وشرط لها وزنًا، وتقابضًا، ثم وجدها ناقصة، وقد استهلكها
٤٢٦	قال: لا يرجع عليه بشيء
	إذا اشترى بستانًا فيه نخيل وشجر، وشرط له أنه عشرة أجربة، وقبضه بغير مساحة
٤٢٧	وأكل ثمره سنتين، ثم وجَّده تسعة أجربة لم يرد، ولم يرجع بشيء
	إذا اشترى أرضًازرعها، فحصدالمشترى الزرع، ثم وجد الأرض أنقص جريبًا مما اشترى
٤٢٧	
	رجل معه قفیزان من حنطة فی زنبیل، فباع قفیزًا من رجل بدرهـم، ولم یقبض
٤۲V	حتى باع من آخر قفيزًا منها بدرهم، ثم هلك أحد القفيزين، فالمشتريان بالخيار
	منتي باع ش اسر عثيرا شه بدر منه و منت ، عد المسيرين و المستريق و الميار و ١٠٠٠

رجل عنده كر حنطة، فباع نصفه من رجل، ثم باع النصف الباقي من رجل آخر
ثم قبض الأول منه مختومًا، ثم هلك نصفه، وبقى نصفه، فالمختوم الذي قبض الأول له
إن شاء، ويأخذ ما بقى بحصة ذلك ٤٢٨
رجل اشتري من آخر دارًا على أنها ألف ذراع بألف درهم، فوجدها تنقص، قال:
له أن يردها
إذا اشترى من آخر حنطة، واكتاله بعضهم، فرأى في البقية أخلاطًا، وليس بعيب
إلا أن ينقص ذلك من الثمن
إذا اشترى خمسمائةقفيز حنطة ، فوجد فيها ترابًا ، فإن كان التراب مثل مايكون في الحنطة
ولا يعده الناس عيبًا، ليس له أن يرد
لو اشتری دهنا فی إناء بعینه، ثم جاء یرده، وقال: اشتریته علی أنه خیری، وهو بنفسج
وقال البائع: لم أشترط شيئًا، فالقول قول البائع
كذلك إذا اشترى من آخر ثوبًا بعشرة، وقبضه، ثم قال المشترى: اشتريته
على أنه عشرة أذرع، وهو تسعة، وقال البائع: لم أشترط شيئًا فالقول قول البائع
ولو قال: اشتريت على أنه عشرة أذرع، كل ذراع بدرهم، وقال البائع ٤٢٩
رجل اشترى طعامًا على أنه كر ، فمات المشترى قبل أن يكتاله ، فاكتاله الوارث
فنقص، قال: الورثة بالخيار
رجل اشترى أرضًا بشربها، فإذا لا شرب لها، فأراد المشترى أن يأخذ الأرض بحصتها
أو يرجع على البائع بحصة الشرف من الثمن فإن له ذلك
نوع آخر: إذا حصل البيع بشرط الكيل والوزن والذرع
إذا اشترى الرجل من آخر طعامًا مكايلة، وقبضه، فإنه لا يأكله، ولا يبيعه
ولا ينتفع به حتى يكيله
إذا اشترى من غيره حنطة مجازفة، وباعه بعد ما قبضها من غيره مكايلة، فإنه يكتفي
فيه كيل واحد
كذا إذا استقرض من رجل كر حنطة على أنه كر ، ثم باعه مكايلة ، فإنه يكتفي
فيه كيل واحد
لو اشترى حنطة مجازفة، وباعها من غيره بعد ما قبضها مجازفة، أو استفاد حنطة

	من أرضه، أو بالهبة، وباعها مجازفة، أو ملك حنطة ثمنًا على أنه كر، وقبضها
۱۳3	وباعها مجازفة قبل الكيل، فهو جائز
	إذا اشترى من آخر ثوبًا على أنه عشرة أذرع، كان لــه أن يبيعـه، وأن يتصـرف
٤٣٣	فيه قبل الـذرع
٤٣٣	إذا اشترى من آخر عدديًّا بشرط العد، هل يجب إعادة العد لإباحة التصرفات؟
	إذا اشترى طعامًا مكايلة، أو موازنة شراءً فاسدًا، وقبض بغير كيل، ثم باعه
٤٣٣	وقبضه المشتري، فالبيع الثاني جائز
٤٣٣	لو اشترى طعامًا مكايلة بإناء بعينه، فالبيع فاسد
	إذا كان الثمن شيئًا مما يكال، أو يوزن من غير عينه، فأخذه البائع بغير كيل
٤٣٤	وصدق المشترى في كيله ووزنه، فله أن ينتفع به قبل أن يكيله
	الفصل الثامن
٤٣٥	في بيان أحكام الشراء الفاسد والتصرف في المملوك بالعقد الفاسد
	عى بين المشترى المبيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع ونهيه، فإن قبض في المجلس
٥٣٤	به بسن القبض
	بعض المبين الرجل عبدًا من رجل شراءً فاسدًا، والعبد وديعة عند المشترى إذا اشترى الرجل عبدًا من رجل شراءً فاسدًا، والعبد وديعة عند المشترى
٥٣٤	إلا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
٤٣٧	، عن العبد، ثم مات، بطل حق الفسخ
٤٣٧	لوكان المشترى ثوبًا، وقطعه المشترى، وخاطه، أو بطنه، وحشاه، بطل حق الفسخ
٤٣٨	رو کان المشتری دارًا، فبنی المشتری فیها بناء، بطل حق الفسخ
٤٣٩	لو ازداد المشتري في يد المشتري، لا يمنع الفسخ في الأحوال كلها
	لو قتل الأجنبي المبيع في يد المشترى، فللبائع أن يضمن المشترى
٤٣٩	وليس له أن يضمن القاتل
٤٤٠	وي المعصوب إذا قتل في يد الغاصب كان للمالك أن يضمن القاتل إن شاء
	من لم يشترط الشرط الفاسد إذا نقض البيع الفاسد، لا يصح نقضه إلا بمحضر
٤٤.	من صاحبه ورضاه
٤٤١	ت

2 2 7	إذا وجبت القيمة، هل يجب العقر؟
	رجل اشترى من آخر جارية شراءً فاسدًا، وقبضها، وولدت في يده أولادًا، وماتت
	ثم إن البائع ضمن المشتري قيمة الجارية يوم قبضها، فإن البائع يأخذ من المشتري أولادها
2 2 7	ولا يجعل المشتري مالكًا للجارية يوم قبضها
	رجل اشتري من آخر أمة شراءً فاسدًا، وزوجها من رجل بمهر مسمى، فوطئها الزوج
٤٤٣	تم إن البائع خاصم فيها وأخذها، فعلى المشترى الأكثر من مهر مثلها
	رجل اشترى من أخرعبدًا شراءًفاسدًا، وقبض المشترى العبدبإذن البائع، ونقده الثمن
223	ثم أراد البائع أن يأخذ عبده، كان للمشترى أن يحبس العبدمنه إلى أن يستوفي الثمن
	رجل اشترى من آخر عبدًا شراءً فاسدًا على أن البائع فيه بالخيار ، وقبض المشتري العبد
११०	في مدة الخيار بإذن البائع، فأعتقه في مدة الخيار، لا ينفذ إعتاقه
	رجل اشتري من آخر عبدًا شراءً فاسدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم إن البائع استرد العبد
٥٤٤	بحكم فساد العقد، كان للمشتري أن يأخذ القيمة، إن وجدها بعينها
	لو باعه من آخر بيعًا فاسدًا، وسلمه إليه، فإن خاصم البائع الأول المشترى الأول
233	ضمنه القاضي قيمتها
	رجل اشتري من آخر عبدًا شراءً فاسدًا، فلم يقبضه حتى قال للبائع: أعتقه عني
٤٤٦	فأعتقه عنه، كان العتق عن البائع كان العتق عن البائع
٤٤٦	لو اشترى حنطة شراءً فاسدًا، فأمر البائع أن يطحنها، فطحنها، فالدقيق للبائع
	لو اشترى قفيز حنطة شراءً فاسدًا، وأمر المشترى البائع حتى خلطه بطعام المشترى
٤٤٦	فهذا قبض
	رجل اشترى قسلا، أو قضبان كرم، أو قضبان شجر، شراءً فاسدًا، وقبضه
٤٤٦	وغرسه، فأطعم، أو كان غاصبًا، قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: هما سواء
	رجل اشترى من آخر عبدًا شراءً فاسدًا، ثم إن المشترى أذن له في التجارة، فلحقه دين
	ثم إن البائع خاصم المشتري في استرداد القيمة، فإنه يرد العبد عليه
٤٤٧	ولا سبيل للغرماء عليه
	رجل قال لغيره: اشتريت منك عبدك بهذا الثمن الذي في هذا الزق
	فباعه إياه بذلك الزق، والـزق بحضرتهمـا، ففتحـه، فإذا لا شيء فيه

٤٤٨	وقد قبض المشترى العبد، وأعتقه، فالعتق جائز
	رجل اشترى من آخر جارية شراءً فاسدًا، وقبضها بإذن البائع، فأراد البائع أن يستردها
	بحكم الفساد، فأقام المشترى بينة أنه باعها من فلان بكذا، فإن صدقه البائع فيما قال
٤٤٨	ضمنه قيمتها
	الفصل التاسع
	في حكم شراء الفضولي، وبيع أحد الشريكين في شيء كله أو في بعضه
	وما يكون إجازة في ذلك، وماً لا يكون وفي اجتماع الفضوليين على التصرف
٤٥٠	في محل واحد ويدخل فيه بعض مسائل مع الغاصب
٤٥٠	إذا اشترى الرجل شيئًا لرجل بغير أمره، كان مااشترى لنفسه، وإن أجازه الذي اشتراه
٤٥١	إذا باع متاع غيره بغير إذنه، ثم مات، فأجاز صاحب المتاع البيع، لا يجوز
	رجل باع ثوب غيره بغير أمره، فقبضه المشترى، وصبغه، ثم أجاز رب الثوب البيع
207	جاز، ولو قطعه وخاطه، ثم أجاز البيع، لم يجز
804	إذا باع أحد الشريكين نصف الدار مشاعًا، ينصرف إلى نصيبه
807	لو باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين، ينصرف البيع إلى نصيبهما
	رجل باع عبد غيره بغير أمر صاحبه بألف درهم، وقبله المشترى، وباعه آخر من رجل
807	آخر بألف درهم بغير أمر صاحب العبد، فقبله المشترى الثاني، توقف العقدان
	لو وكل المولى رجلين كل واحد منهما ببيع العبد، فباعه كل واحد منهما من رجل
807	على حدة، ووقع البيعان جميعًا معًا، يحكم بالتنصيف
	لو باع الفضولي أمة رجل بألف درهم، وزوّجها آخر من رجل بمائة دينار
804	فبلغ المولى، فأجازهما، جاز البيع، وبطل النكاح
	لو أعتقها رجل بغير أمره، أو كاتبها، وباعها الآخر، فأجازهما المولى معًا
804	جاز العتق والكتابة، وبطل البيع
	لو أن رجلا وهب عبد رجل لرجل بغير أمره، وسلمه إلى الموهوب له، وباعه آخر
१०१	من رجل، فبلغ المولى، فأجازهما جميعًا، جاز كل واحد منهما في النصف
	في رجلين تنازعا في عين، ادعى ملكه من جهة واحدة، ادعى أحدهما الملك بالشراء
808	والآخر بالهية والقيض بإذن المالك، وأقاما البينة على ذلك، أن الشراء أولي

	رجل وهب دار رجل لرجل، وسلم، ووهبها رجل آخر لرجل آخر، وسلم أيضًا
٤٥٤	فأجاز صاحب الدار العقدين معًا
	لو باعها رجل من رجل، ورهنها آخر من رجل بدين له، فأجاز صاحبها ذلك كله
٤٥٤	جاز البيع وبطل الرهن
٤٥٥	إن اجتمع البيع والإجارة في العبد والدار، فالبيع أولى
१०२	إذا اجتمع الرهن مع الإجارة، فالإجارة أولى في العبد والدار جميعًا
	رجل باع ثوبًا لرجل من ابن نفسه بغير أمر صاحبه، والابن صغير مأذون، أو باعه
	من عبد نفسه، والعبد مأذون له في التجارة، وعليه دين، أو لادين عليه ثم إن البائع
१०२	أعلم رب الثوب أنه قد باع ثوبه، ولم يعلمه من باعه، قال: لا يجوز ذلك
	امرأة جاءت بألف درهم إلى رجل، وقالت: اشتر بهذه الألف هذه الدار
	لابني الصغير هذا، وله أب حي، فاشترى الرجل الدار، وأجاز والد الصبي ذلك
१०२	فالدار للمشتري والإجازة باطلة
	لو قال: اشتريت عبدك هذا أمس، اشتريت نصفه من نفسي بخمسمائة
१०२	ونصفه من فلان بخمسمائة، فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلان
	إذا اشترى عبدًا، وقبضه، فادعاه رجل أنه عبده، وأقام البينة، وقد علم بالبيع
٤٥٧	فقضي له القاضي، وقبضه، ثم أمضي العقد، فإمضاءه باطل
	رجل غصب من رجل عبدًا، وباعه، ثم جاء المغصوب منه، وأجاز البيع، قال:
٤٥٧	إن كان يقدر المغصوب منه على أخذ العبد، فإمضاءه جائز، وإلا فإمضاءه باطل
	رجلان بينهما صبرة من طعام، باع أحدهما قفيزًا منه، ثم كاله لصاحبه، فأجازه الآخر
٤٥٧	أو لم يجزه، فالبيع جائز
٤٥٧	إذا قال لغيره: بعتك من هذه الحنطة، وهو يكيلها كرًّا بمائة درهم، فإن هناك يقع البيع
	رجل غصب من آخر عبدًا، وباعه الغاصب من رجل، وسلمه إلى المشترى
	نم إن الغاصب صالح مولاه منه على شيء، قال: إن صالحه على القيمة دراهم أو دنانير
٤٥٧	جاز بيع الغاصب
	رجل باع عبد رجل بغير أمره، فقال له صاحب العبد: أحسنت وأصبت ودفعت
801	فهذا لا يكون إجازة للبيع

ِ جل باع جارية رجل بغير أمره، فلقيه رب الجارية، فقال: أحسنت، أو ودفعت
ىالبيع جائز
رجل باع عبد رجل بغير أمره، فبلغه الخبر، فقال للبائع: قد وهبت لك الثمن
و قال: تصدقت به عليك، فهذا إجازة للبيع إن كان قائمًا
شترى رجل أمة رجل من غيره، ووقع عليها، وعلقت منه وولدت، فأجاز المولى جاز ٥٨ :
ذا غصب عبدًا، وباعه من غيره، ثم أبق العبد من يد المشتري
لم أجاز المالك البيع، جاز
الفصل العاشر
ني الاختلاف الواقع بين البائع وبين المشتري
هذا الفصل يشتمل عملي أنواع:
ُوع منها: في الاختلاف في صحة العقد وفساده وهذا النوع يبتني على عبارتين ٩٥؟
ذا ادعى أحدالمتعاقدين الفساد، بأن ادعى شرطًافاسدًا، فالقول قول من يدعى الصحة ٥٩:
ذا ادعى أحد الزوجين الصحة، والآخر الفساد بأن ادعى أحدهما أن النكاح
كان بغير شهود، وادَّعي الآخر أنه كان بشهود، أو ادعى أحدهما أن النكاح كان
في عدة الغير ، وادعى الآخر أنه كان بعد انقضاء العدة ، فالقول قول من يدعى الصحة ٦٠
المضارب إذا ادعى فساد العقد، بأن قال لرب المال: شرط لي نصف الربح إلا عشرة
ورب المال يدعى جواز المضاربة، بأن قال: شرطت لك نصف الربح
فالقول قول رب المال
إذا ادعى رب السلم الأجل، والمسلم إليه ينكر، ولا بينة لواحد منهما
فالقول قول رب السلم
كذلك في باب النكاح
كذلك في باب السلم
إذا اختلف الزوجان في نكاح باشراه بأنفسهما أنه كان في حالة الصغر، أو بعد البلوغ فيه
كان القول قول من يدعى النكاح في حال الصغر
رجل ادعى عبدًا في يد رجل أني اشتريته من صاحب اليد بألف درهم
و قال صاحب البد: يعته منه بألف درهم، وشرطت عليه أن لا يبيعه، أو ما أشبه ذلك

رجل اشترى عبدين صفقة واحدة، وقبضهما، ثم مات أحدهما، واختلفا في الثمن
وقال المشتري: اشتريتهما بألف درهم، وقال البائع: اشتريتهما بألفي درهم
فهو على الاختلاف الذي ذكرنا
إذا عرفت حكم التحالف في العبد الواحد، جئنا إلى العبدين، وفيه اختلاف
على ما ذكرنا
إذا أخذ البائع العبد القائم صلحًا عن جميع ما ادعاه على المشترى، سقط دعوى البائع
فلا حاجة إلى تحليف المشترى
متى رضى البائع بأخذ الحي، ولا يأخذ من ثمن الميت شيئًا، فقد جعل ما هلك
في يد المشترى كالهالك قبل القبض
إذاتحالفافي جملة الثمن، يترادان العقدفي القائم على العين، وفي الميت لايفسخ العقد ٤٧٥
إذا خرج بعض المبيع عن ملك المشترى، بأن باع مثلا نصف العبد، أو ما أشبهه
ثم اختلفا في الثمن، فإنهما لا يتحالفان، لافيما باع، ولا فيما بقي ٤٧٦
إذا اشترى جراب هروى، واستهلك منه ثوبًا، أو هلك، ثم اختلفا في الثمن
قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه: ليس للبائع أن يأخذه ناقصًا ٤٧٧
إذا اشترى عبدين، وقبض أحدهما، ومات في يده، ومات الآخر في يد البائع
ثم اختلفا في ذلك، فقال المشتري للبائع: قبضت عبدًا يساوي ألف درهم
ومات عندك عبد يساوي ألفي درهم، وقال البائع: لا، بل قبضت عبدًا يساوي ألفي درهم
والذي مات عندي يساوي خمسمائة، ذكر: أن القول قول المشترى مع يمينه ٧٧٤
رجل اشترى من آخر غلامًا وجارية بمائة دينار ، وقيمة الغلام ألفًا درهم
وقيمة الجارية ألف درهم، وقبضهما، ولم ينقد الثمن، حتى اختلفا، فقال المشترى:
اشتريتهما صفقة واحدة بمائة دينار، فالعبد بثلثي المائة الدينار، والجارية بثلثها
وقال البائع: بعتكهما بمائة دينار على أن كل واحد منهما بخمسين دينارًا، فالقاضي
لا يلتفت إلى هـذا الاختـلاف
لو ماتت الجارية في يد المشترى قبل أن يتحالفا، يحلف المشترى على ما ادعى البائع
من ثمن الجارية
رجل اشترى عبدين، أحدهما بألف حالة، والآخر بألف إلى سنة في صفقة

أو صفقتين، فوجد بأحدهما عيبًا، فرده، ثم اختلفا، فقال البائع: رددت على الذي
كان ثمنه مؤجلا، وبقى عندك الذي كان ثمنه حالا، فعليك أداء ثمنه، وقال المشترى:
رددت عليك الذي كان ثمنه حالا، فالقول قول البائع
إن ادعى المشترى على البائع استرداد الدينار لما كان الثمن مقبوضًا، والبائع ينكر
مع هذا، جعل القول قول المشترى
إن ادعى الورثة، وأقاموا البينة على البائع بالبيع بلا تسمية الثمن
فإن شهادتهم باطلة، ويستحلف البائع، ويرد عليه الجارية ٤٨٤
رجل في يديه عبد ادعى رجل عليه أنه باع هذا العبد من الذي في يديه، ومن رجل آخر
بعينه بمائة دينار، وأقام الذي في يديه العبد بينة أنه اشترى العبد كله منه بألف درهم
فالعبد للذي في يديه بخمسمائة درهم وخمسين دينارًا، إذا أقام البائع بينة
على إقرار المشترى أنه اشترى العبد منه بألفين، وأقام المشترى بينة على إقرار البائع
أنه باعه بألف أخذ المشترى بألفين أنه باعه بألف أخذ المشترى بألفين أنه باعه بألف أخذ المشترى بألفين المسترى المستر
لو اشترى ثوبين، وقبضهما، واستهلك أحدهما، والآخر قائم في يده، فقال البائع:
بعتك الثوبين بثلاثين درهمًا، وقال المشترى: بعشرين درهمًا، قال محمد:
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يحلف كل واحد منهمًا على دعوى صاحبه، فإن حلفا
فالبائع بالخيار
رجل باع طعامًا بعينه بعشرة دراهم، فقال البائع: بعتكها جزافًا بعشرة
وقال المشترى: اشتريت مكايلة بعشرة، قال: يتحالفان ويترادان ١٨٧
نوع آخر: في الاختلاف الواقع في الثمن مع الأجل
رجل ادعى على رجل أنه باع منه هذه الجارية بألف درهم إلى سنة، وأقام بينة
وأقام مولى الجارية بينة أنه باعه الجارية بألفي درهم حالة، فعلى المشترى ألف حالة
وألف إلى سنة ممك
رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا الثوب بمائة درهم إلى خمسة أشهر
كل شهر عشرين درهمًا، وأقام على ذلك بينة، وأقام المدعى عليه بينة أنه اشتراه
بخمسين درهمًا إلى عشرة أشهر ، كل شهر خمسة ، قال : إن كان رب الثوب قد أقام البينة
على فضل خمسين درهمًا، فأقبل بينته فيه ٤٨٨

رجل أقام بينة على رجل أني بعت منك هذا الثوب بمائة درهم، تؤديها
إلى في عشرة أشهر، في كل شهر عشرة، وأقام المدعى عليه بينة أنه اشتراه منه
بستين درهمًا في عشرين شهرًا في كل شهر ثلاثة، فإنى أقبل بينة البائع
على فضل الثمن، وأقبل بينة المشترى على الأجل
رجل أقام بينة على رجل أنه اشتري منه هذا الثوب بخمسة عشر درهمًا إلى شهر
وأقام الذي في يديه الثوب بينة أنه باعه نصف هذا الثوب بعشرة دراهم حالة
قال: يدفع إليه الثوب، وله خمسة عشر درهمًا إلى شهر
نوع آخر : في الاختلاف في الثمن
وفيه تعيين مسائل الاختلاف في الثمن
إذا وقع الاختلاف في المبيع، فقال المشترى: اشتريت منك هذا العبد بألف درهم
وقال البائع: لا، بل بعت منك هذه الجارية بألف درهم، فلا يخلو: إما أن يكونا في يد البائع
أو في يد المشترى، أو كان العبد في يد الثالث، فإن كاناً في يد المشترى، فلا يخلو:
إما إن قال البائع للمشترى: العبد ملكك، لم أبعه منك، وإنما بعتك الجارية بألف درهم
ولى عليك ألف درهم من ثمن الجارية، وفي هذا الوجه الألف لازم على المشترى
والعبد سالم له
إذا قال: بعتك هذا العبد بألف درهم، وقال المشترى: اشتريت منك هذه الجارية
بخمسين دينارًا، ولا بينة لهما، يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ٤٩٢
لو قال: بعتك هذه الجارية بمائة دينار، وقال المشترى: اشتريتها بخمسين دينارًا
وأقاما بينة، فالبينة بينة البائع
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وقبضه، ووهب البائع عبدًا آخر للمشترى
وسلمه إليه، فمات أحد العبدين، فجاء المشتري يرد الباقي بالعيب
فقال البائع: لم أبعك هذا العبد، إنما بعتك العبد الذي مات، وهذا العبد الذي وهبته منك
وقال المشتري: لا، بل هذا الحي هو الذي اشتريته منك بألف درهم، ولا بينة لواحد منهما
كان القول قول البائع مع يمينه
لو اشترى أحدهما بألف درهم، والآخر بمائة دينار، كل واحد منهما صفقة على
حدة، وتقابضا، فمات أحدهما عنده، ثم جاء بالباقي يرده بالعيب، واختلفا في ثمنه،

898	قالالبائع: ثمنه ألف درهم، وقال المشترى: لا، بل مائة دينار، كان له أن يرد بالعيب
	رجل باع من آخر ثوبًا مرويا، فقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا، فقال البائع: بعته
	على أنه ست في سبع، وقال المشترى: اشتريته على أنه سبع في ثمان، فالقول قول البائع
१९०	مع يمينه
	رجل اشترى تبنًا في موضعين بكذا درهمًا، وقبض تبن أحدهما، وذهب الريح تبن
	الموضع الآخر، واختلفا في مقدار ما قبض وما ذهب، فإن كان ما قبض قائمًا،
१९०	تحالفًا، وترادًا، وإن كان مستهلكًا، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى من آخر سرجًا، ثم اختلفا، فقال البائع: بعتكه بغير ركابه، وقال المشترى:
	لا، بل مع ركابه، أو اشترى خاتمًا، ثم اختلفا في فصّه، فقال البائع: بعته بغير فصّه،
٤٩٦	وقال المشترى: لا، بل مع فصه، فإنهما يتحالفان، ويترادان
	رجل اشترى من رجل كباسة بمائة درهم، ثم اختلفا، فقال المشترى: اشتريت منك
	رقبة الأرض، وقال البائع: إنما بعتك الكباسة التي عليها، قال: ينظر إلى الغالب من
११२	الثمن، فأيهما كان الغالب جعلتها به
	عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لغيره: بعتك هذا العبد بألف
	درهم، وأقام البينة، وقال المدعى عليه: اشتريته منك وهذا العبد الآخر بألف درهم،
٤٩٦	وأقام البينة، فإني أجعلها جميعًا بألف
	رجل اشترى من آخر ثوبًا، فقطعه، ثم قال المشترى بعد ذلك: اشتريته بدرهم،
£9V	وقال البائع: بعته بكرى حنطة بعينها، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى من آخر جارية، وقبضها، ووطئها، ثم اختلفا في الثمن، فالقول قول
£9V	المشترى مع يمينه
	رجل اشترى عبدًا، وقبضه، وفقأ عينه بعد ما قبضه، ثم اختلفا في مقدار الثمن من
£ 9 V	الدراهم، قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: القول قول المشترى
493	نوع آخر: في دعوى البيع مع دعوى الإعتاق
	رجل ادعى على آخر أني بعت منك هذا العبد الذي في يدى بألف درهم، وأعتقته
	أنت أيها المشترى، وقال المشترى: ما اشتريته، وما أعتقته، فإن أقام البائع بينة،
٤٩٨	سمعت بينته على الشراء والعتق

	إذا ادعى على غيره أني بعت منك هذا العبد بمائة دينار ، وأعتقته أيها المشتري، وقال
	المشترى: اشتريته منك بألف، وما أعتقته، فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف
	رحمهما الله تعالى يحلف المشتري على العتق أولا، ولا نشتغل بتحليفهما بسبب
٤٩٩	اختلافهما في جنس الثمن
	من أقر بحرية ملك غيره، ثم ملكه يومًا من الدهر، يعتق على المقر، ويكون ولاء العبد
٥٠٠	موقوفًا
	رجل ادعى على رجل أني بعت منك هذا العبد الذي في يدى بمائة دينار، وأعتقته أنت،
	وقال المشترى: ما اشتريت إلا نصفه بخمسمائة درهم، وما أعتقته، فإنه على قول
	أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يحلف المشتري أولا على العتق،
٥.,	ولا يشتغل بتحليفهما بسبب اختلافهما في جنس الثمن
٥٠٢	نوع آخر: في الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد
	إذا اشترى الرجل من آخر جارية بألف درهم، وتقابضا، ثم تقايلا البيع حال قيام الجارية
٥٠٢	حتى صحت الإقالة
	الفصل الحادى عشر
	_
0 • 0	الفصل الحادى عشر فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0 • 0	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن
0 • 0	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
0.0	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0 · 0 0 · 0 0 · 7	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0 · 0 0 · 0 0 · 7	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0.0 0.0 0.0 0.7	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0.0 0.0 0.0 0.1	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0.00.00.10.10.1	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى

٥٠٨	إذا اشترى عبداً بأمة، وتقابضا، وهلك أحدهما، ثم زادأحدهماللآخرفي المبيع،جاز
٥٠٨	لو زاد المشتري في الثمن بعد ما قطع يد المبيع، وأخذ المشتري أرشه، صحت الزيادة
	إذا صار المبيع مما لا يجوز العقد عليه، نحو أن يعتقه المشتري، أو يستولد، أو يدبر
0 • 9	أويكون عصيرًافتخمر، أويخرجه المشتري عن ملكه، أويهلك، ثم زاد، فالزيادة جائزة
०・٩	يجوز الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع، بخلاف الزيادة في الثمن
0 • 9	لو زاد بعد ما صار الخمر خلا، صحت الزيادة بلا خلاف
٥٠٩	إذا اشترى شاة، وذبحها، ولم يسلخها، أوسلخها، ثم زادفي الثمن، صحت الزيادة
٥٠٩	لو اشترى غزلا، وقبضه، ونسجه ثوبًا، ثم زاد في الثمن، بطلت الزيادة
٥١٠	لو اشترى ثوبًا، فقطعه، وخاطه قميصًا، ثم زاده في الثمن، صحت الزيادة
٥١٠	لو اشترى حنطة، فطحنها، ثم زاد في الثمن شيئًا، بطلت الزيادة
٥١٠	الزيادة من الأجنبي لا تخلو: إما أن تكون مطلقة أو مقيدة بالثمن
	اشترى رجل عبدًا بألف درهم، وقبضه أو لم يقبضه حتى زاد رجل أجنبي في ثمنه
٥١٢	خمسمائة، فإن فعلها بإذن المشترى، فهو على المشترى دون الأجنبي
	رجل اشترى من آخر ثوبًا بعشرة دراهم، وأرجح له دانقًا، قال: لا يقبله حتى يقول:
٥١٣	أنت في حل، أو يقول: هو لك
	رجل اشترى من آخر عبدًا على أن البائع بالخيار ، ثم إن المشترى قال للبائع :
018	أصالحك على مائة درهم، أعطيكها على أن تسلم لى المبيع، ففعل، جاز
	إذا اشترى إبريق فضة بمائة دينار، وتقابضا، وتفرقا، ثم التقيا، فزاد المشترى البائع
018	في الثمن عشرة دنانير ، وصحت الزيادة بشرط قبض الزيادة في مجلس الزيادة
١٤	نوع آخر: يرجع إلى قسمة الزيادة، والزيادة في بعض المعقود عليه
018	الزيادة المتولدة من المبيع لا تزاحم المبيع في الزيادة المشروطة ما دام المبيع قائمًا
	رجل اشترى من آخر جارية قيمتها ألف درهم، فولدت الجارية قبل القبض ولدًا
	قيمته ألف درهم، ثم إن البائع زاد المشترى غلامًا يساوى ألف درهم، ورضى به المشترى
	ثم ازدادت قيمة الولد، فصارت ألفي درهم، وجاء المشترى، وقبضهم، ونقد الألف
010	ووجد بالولد عيبًا، رده بثلث الألف
	لو ولدت الجارية المبعة قبل القيض ولدًا، وجاء عبد، و ضرب عنها التي

	كانت بيضاء وقت العقد، وانجلي البياض عنها حتى عاد البياض بسبب ضربه
	ودفع العبد به، ثم ماتت الجارية بسبب آخر غير فقء العين، ثم زاد البائع المشتري
٥١٦	في المبيع زيادة تساوي ألف درهم، ورضي به المشتري، صحت الزيادة
	إذا اشترى عبدين قيمة أحدهما ألف درهم، وقيمة الآخر خمسمائة درهم
	ألف درهم، فصارت قيمة التي كانت خمسمائة ألف درهم أيضًا، ثم زاد المشتري
٥١٧	في الثمن شيئًا تصح الزيادة
	رجل اشترى عبدين صفقة واحدة بألف درهم، وتقابضا، أو لم يتقابضا
	حتى زاد المشترى مائة في ثمن أحد العبدين بعينه، أو قال: في ثمن أحدهما ولم يعين
٥١٨	قال: لا تجوز الزيادة
019	نوع آخر: في الحط والإبراء عن الثمن
019	بين الحط والزيادة فرق من وجهين
019	لو قال: أبرأتك عن بعض الثمن بعد القبض، لا يصح الإبراء
۰۲۰	ine il le i. V halo i al

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد العاشر من المحيط البرهاني

الفصل التاني عشر
في البيع بشرط الخيار
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
نوع منه: في بيان ما يصح منه وما لا يصح منه
لوكان الخيار إلى قدوم فلان، أوموته، أوإلى أن يهب الريح، فأبطلا الخيار، لم يجز البيع
لو كان البائع قال للمشترى: لا خيار لك في شهر رمضان، ولكن الخيار بعد ذلك ثلاثة أيام
أو قال المشتري للبائع: لا خيار لك شهر رمضان، ولكن الخيار بعده ثلاثة أيام، فالبيع فاسد
إذا شرط للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان، والشراءُ في آخررمضان، فالشراءجائز
إذا باع من آخر ثوبًا بعشرة دراهم، ثم إن البائع قال للمشترى: لي عليك الثوب
أو عشرة دراهم، قال محمد رحمه الله تعالى في "الأصل": هذا عندنا خيار
رجل قال لآخر: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فإن لم تأتني بالثمن إلى سنة
فلا شيء بيني وبينك، قال: هذا فاسد
إذا باع عبدًا، ونقد الثمن على أن البائع إن رد الثمن، فلا بيع بينهما، فهو جائز
من باع من آخر شيئًا، وقبض المشتري المبيع، ومضى أيام، فقال البائع للمشتري:
أنت بالخيار، فله الخيار ما دام في المجلس
إذا اشترى الرجل شيئًا على أنه بالخيار إلى الغد، أو إلى الظهر، دخلت الغاية
إذا قال للمشترى: خذه وانظر إليه اليوم، فإن رضيته، أخذته بعشرة، فهو خيار

باع عبدًا على أنه بالخيار على أن له أن يفعله ويستخدمه، جاز ٧
نوع آخر: في بيان عمل الخيار، وحكمه ٧
إذا كان الخيار مشروطًا للبائع، فالبيع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق ٧
لمشترى إذا كانت جارية، وقبضها المشتري، فحاضت في يد المشتري في مدة الخيار
بعض الحيض، وأجاز المشترى العقد، لا يجتزئ ٨
لمشترى إذا كان قبض المبيع بإذن البائع، ثم أودعه عند البائع في مدة الخيار
لم هلك في يد البائع في مدة الخيار، أو بعدها، هلك على البائع، وبطل البيع
رجل اشترى عبدًا على أنه بالخيار، ثم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشترى
رلا أجبر المشتري على دفع الثمن إليه الله المشتري على دفع الثمن إليه المسترى على دفع الثمن إليه
خيار الشرط يمنع تمام الصفقة
و كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض، فهلك بعضه، أو استهلكه إنسان
للبائع أن يجيز البيع
و استهلك مستهلك المبيع في يد المشترى، فللبائع أن يلزمه البيع، ويأخذ الثمن ١١
و هلك أحد العبدين في يد البائع، لم يكن له أن يلزم المشترى العبد الباقي إلا برضاه ١١
وع آخر : في بيان ما ينفذ به هذا البيع ، وما لا ينفذ
رما ينفسخ به هذا البيع، وما لا ينفسخ
سُرط الخيار إذا كان للبائع، فنقول: العقد بمعانٍ
ذا باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ، ثم إن البائع أخذ الثمن من المشتري
ذلك ليس بإمضاء للبيع
جل باع جارية بعبد رجل، وشرط بائع الجارية الخيار لنفسه في الجارية
م إنه وهب العبد الذي اشتراه بالجارية، أو عرضه على بيع، فهو إمضاء للبيع
ِجل باع عبدين من رجل على أن البائع فيهما بالخيار ، ثم إن البائع نقض البيع
ى أحدهما بعينه، أو بغير عينه، فنقضه باطل
اع من آخر بيضة على أن البائع فيها بالخيار ، ثم خرج منها فرخ بغير صنع المشتري
لميس للبائع أن يجيز ذلك على المشترى
جل باع من رجل أرضًا بعبد على أن البائع بالخيار ، وتقابضا ، ثم تناقضا العقد

10	فالأرض في يد المشتري مضمونة في يده بالقيمة
	إذا باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، ثم قال له: أنت حر، أو هذا العبد
10	لم يكن هذا نقضًا للعقد
10	إذا باع رخامًا على أن البائع فيه بالخيار، فطحن به البائع، فهو نقض للبيع
17	البائع إذا عرض المبيع على البيع، لا يبطل خياره
	رجل باع من آخر جارية على أن البائع فيها بالخيار، ودفعها إلى المشترى، فأعتقها المشترى
17	أو زوجها في مدة الخيار، ثم إن البائع أجازالبيع فيها، لايجوز عتق المشتري ولاتزويجه
	رجل باع دارًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فتوارى المشترى في بيته
۱۷	أراد أن يمضى الثلاث، فيجب له البيع
	من اشترى من آخر جارية بألف درهم على أن البائع بالخيار، ثم إن البائع وهب الثمن
	بعد ما قبضه لرجل، ودفعه إليه، أو وهبه للمشترى، ورده إليه، ولم يكن قبضه
۱۷	
۱۸	إذا باع ظبيًا على أن البائع فيه بالخيار، فقبضه المشترى، وأحرم المشترى، لم ينفسخ البيع
	إذا باع عبدًا على أن البائع بالخيار، وقبض المشترى، وقتل العبد عند المشترى قتيلا
۱۸	ومات العبد، وضمن المشترى قيمة البائع، أخذ أولياء الجناية القيمة من البائع
	رجل باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ، والعبد في يد البائع ، فقال في الثلاث :
19	قد فسخت البيع، ونقضته
	إذا اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشترى، فأجاز البائع البيع
١٩	لا يرث الابن أباه
	إذا باع عبدًا بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، فأعطاه المشترى بها مائة دينار
١٩	ثم إن البائع نقض البيع، فالصرف باطل
	إذا باع جارية على أن البائع فيها بالخيار، وتقابضا، أو لم يتقابضا، فوجد المشترى
	بالمبيع عيبًا، فقال: قد رضيت به، أو باعه، أو وهبه، أو عرضه على بيع
	أو ما أشبه ذلك من المعاني التي تكون رضي في البيع، أو لم يكن في البيع خيار
19	فليس للمشتري أن يردها بذلك العيب
۲.	لو اشترى دابة على أنه بالخيار، فركبها لينظر إلى سيرها، لا يسقط خياره

77	اشترى شاة، أو بقرة على أنه بالخيار، فحلب لبنها، فقد انقطع خياره
77	إذا أمر الغلام بجز رأسه يعني رأس الغلام، فهو ليس برضا
77	إذا أحجم الخادم بأمر المشتري، فهو رضا
77	أمر الخادم ليحمل شيئًا، ليس برضا
	لو اشترى أرضًا فيها حرث، اشترى الأرض مع الحرث، فسقى الحرث، أو حصده
77	أو فصل منه شيئًا، سقط خياره
77	لو سقى من نهرها دوابه، أو شرب بنفسه، لا يسقط خياره
44	لو انهدم البئر، فبناها، لم يعد خياره
74	لو اشترى ثوبًا، ولبسه لينظر إلى مقداره، لا يسقط خياره
	إذا سكن المشترى الدار، أو أسكنها رجلا بأجر، أو بغير أجر، أورم فيها شيئًا
۲۳	أو أحدث فيها بناء، أو جصصها، أو طيّنها، أو هدم منها شيئًا، فهو إمضاء للبيع
	سئل أبو بكر عمن اشترى كتابا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم إنه انتسخ منه لنفسه
۲٤	لا يبطل خياره
	إذا بيعت الدار بجنب الدار المشتراة بشرط الخيار للمشترى، فأخذها المشتري بالشفعة
۲ ٤	فقد سقط خيارهفقد سقط خياره
	لو قال بعد ما اشترى، وشرط الخيار لنفسه شهرًا: إن لم آتك بالثمن
40	فيما بيني وبين ثلاث، فلا بيع بيني وبينك، فهو على ما قال
	رجل اشترى قرية، وفيها قناة غزيرة الماء يجرى ما اشتراها وقناتها
۲٥	على أنه بالخيار كيف يصنع بماء القناة؟ قال: يدعه حتى يذهب
	إذا كان الخيار للمشتري، فولدت الجارية، أو أثمرت النخلة، أو باضت الدجاجة
40	فقد سقط خيارهفقد سقط خياره
	لو نظرت المعتدة طلاقًا رجعيًّا إلى فرج زوجها بشهوة، أو لمسته بشهوة
77	اختلست ذلك اختلاسًا، تثبت الرجعة
	رجل اشترى من آخر عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فمرض العبد في الثلاث
	فنقض المشترى العقد، ورد العبد، وأبي البائع أن يقبله، فإن مضى الثلث
۲۸	والعبد مریض علی حاله، لزم المشتری

بات	فهرس المسائل و الموضوع	- 1 ۳ V -	المحيط ج ٢٥
	ى من رجل شيئًا	به الله تعالى: رجل اشتر:	تنوادر هشام": قال: قلت لمحمد رحم
	،، فاختفى منه البائع	ب البائع في الثلاث ليرده	على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فجاء إلى بار
	لثلاث	اره، ثم ظهر البائع بعد ا	فأشهد المشتري ناسًا أنه قد رد البيع بخي
۲۸		ىنە قال: ردە باطل	فأخبرني أن أبا حنيفة رضي الله تعالى ع
	بينهما	ن إلى ثلاثة أيام، فلا بيع	إذا اشترى عبدًا على أنه إن لم ينقد الثم
	،: إذا قطعها المشتري	ا أجنبي في الثلاث، قال	ثم إن المشترى قطع يد العبد، أو قطعه
۲۸			في الثلاث، فالبائع بالخيار
	ْتْة أيام	مصيرًا على أنه بالخيار ثلا	رجل اشتری من آخر سمکًا طریّا، أو ع
44		بر المشترى على قبضه .	قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يج
	عبد مال، أو اكتسبه	أيام، فقبضه، فوهب لل	رجل اشترى عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة
44	لل خيار المشترى	ه، أو بغير علمه، لم يبط	ثم استهلكه العبد بعلم المشتري بغير إذن
44	رى في العبد	ا العبد، بطل خيار المشتر	لو وهب للعبد أم ولد المشتري، وقبضه
	أخذه، أو قال:	ثم قال المشترى: شئت أ	اشترى عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام،
44		، لزمه ذلك	رضيت بأخذه، أو قال: أجزت شراءه
	م للمشتري :	بار ثلاثة أيام، فقال البائ	رجل اشتري من آخر عبدًا على أنه بالخ
44		، قال: قد انفسخ البيع	أعطيك مائة على أن يبطل البيع، ففعل
	ثم إن المشترى قبّلها	للترى بالخيار ثلاثة أيام،	رجل اشتري من آخر جارية على أن المنا
	ذلك بشهوة	ن يردها، وقال: لم يكن	أو لمسها، أو نظر إلى فرجها، ثم أراد أد
۳.			فالقول قوله مع يمينه
٣.		ى بيان أحكامه	نوع آخر: في اشتراط الخيار لهما، وفي
	جاز بائع العبد البيع	نهما بالخيار فيما باع، فأ-	رجل باع عبدًا بأمة على أن كل واحد م
۳.		ن، فقد لزمه، وتم البيع	وقد تقابضا، فمات العبد في يد المشتري
	قال البائع :	، وهما جميعًا بالخيار ، ف	رجل اشتري من آخر عبدًا بألف درهم.
	ند فسخت البيع	قال المشترى بعد ذلك: ة	قد أجزت البيع بمحضر من المشترى، و
۳.			بحضرة البائع، فالبيع ينفسخ
۳۱		. البيع على الخيار	نوع آخر: في الاختلاف الواقع في عقد

ِجل ادعى أنه باع هذا العبد من هذا أمس بألف درهم على أني بالخيار
رجحد المشتري الخيار، فالقول قول البائع ٢٦
وع آخر: في الاختلاف في الخيار في البيع في موت العبد قبل مضى مدة الخيار وبعده ٣٢
ِ حِل باع عبدًا من رجل بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام
قبضه المشترى، فمضت المدة، فقال أحدهماأيهما كان: أن العبد مات في الثلاث
رانتقض البيع، ووجبت القيمة
و أن رجلا باع من رجل عبدًا على أن البائع والمشترى بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشترى
لعبد، فمضت الثلاث، والعبد حي قائم، فأقام أحدهما البينة على النقض في الثلاث
رأقام الآخر البينة على الإجازة في الثلاث، كانت بينة النقض أولي
رجل أقام البينة أن أباه مات في رمضان، وهو وارثه، لا وارث له غيره، وأقامت رجل أقام البينة أن أباه مات في رمضان، وهو وارثه، لا وارث له غيره، وأقامت
مرأة البينة أن أباه تزوجها في شوال من تلك السنة، ثم مات، فالبينة بينة المرأة ٣٦
رجل باع عبدًا من رجل بألف درهم على أن البائع بالخيار فيه ثلاثة أيام
نة بن المشترى، فصارت قيمته ألفي درهم، فأقام البائع بينة على أن هذا الأجنبي
عنده، وأقام المشترى البينة أن هذا الرجل أو غيره غصب هذا العبد في الأيام الثلاثة
وقيمته ألف درهم، فمات عنده بعد مضى الأيام الثلاثة، فإن بينة المشترى أولى ٣٧
ذا اشترى الرجل شيئين بأن اشترى عبدين، أو ثوبين على أنه بالخيار في أحدهما
بأخذ أيهما شاء بعشرة
فائدة ذكر التوقيت
و لم يشترط الخيار للمشترى، إنما باعه أحد الثوبين، أو أحد العبدين بعشرة مثلا
فإنه لا يجوز هذا العقد
ومات أحدهما قبل صاحبه ، بتعين الأول للعقد كما في البيع الصحيح إذامات أحدهما
لبل صاحبه، يتعين الأول
ن مات المشترى قبل التعيين، كان الخيار لورثته
لو أن القاضي لم ينقض البيع حتى أعتق المشتري العبد الذي أعتقه البائع ، نفذ ذلك منه

24	وبطل إعتاق البائع
٤٥	رجل باع من آخر عبدين بألف درهم على أنه بالخيار في أحدهما فالبيع باطل
	إذا اشترى عبدين، فإذا أحدهما مدبر، أو مكاتب أو اشترى جاريتين، فإذا أحدهما
٥٤	أم ولد، فإن العقد ينعقد في حق القن بوصف الصحة
	لو كان المبيع شيئًا واحدًا، عبدًا أو مكيلا، أو موزونًا، وقد اشتراه بألف
٤٦	وشرط الخيار في نصفه للبائع أو للمشتري، جاز
٤٧	لو أراد البائع من المشتري أن ينقد جميع الثمن، وأبي المشترى، لا يجبر عليه
٤٧	لو أراد البائع أن يدفع العبدين إلى المشترى، ويأخذ ثمنهما، لم يجبر المشترى على ذلك
	رجل أخذ من رجل ثلاثة أثواب، واحدًا بعشرين، وآخر بثلاثين، وآخر بعشرة
٤٧	على أن يأخذ منها أيها شاء، فضاعت عنده معًا، لزمه ثلث ثمن كل واحد منها
٤٨	رجل اشترى إحدى أمتين على أنه بالخيار فيهما جميعًا يأخذ أيتهما شاء
	رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ أحدهما بخمسمائة بثمن مسمى، فضاع
	أحدهما، وقطع الآخر، فقال المشترى: اخترت الذي قطعت، ثم ضاع الآخر
	وأنا أمين فيه، وقال البائع: بل اخترت الذي ضاع، ثم قطعت الآخر، فعليك
	قيمة الذي قطعت مع ثمن الذي ضاع، فإن المشترى ضامن نصف ثمن الذي ضاع
٤٩	ونصف قيمة الذي قطع ونصف ثمنه
٤٩	نوع آخر: في شرط الخيار لغير العاقد
٤٩	من اشترى شيئًا، أو باع شيئًا، واشترط الخيار لثالث، فالقياس أن لا يجوز العقد
	من قال لآخر: أعتق عبدك عنى بألف، فأعتق، فإنه يصير الآمر مشتريًا منه أو لا
٤٩	ثم موكلا إياه بالعتق تصحيحًا للأمر، حتى لا يلغو
٥٢	نوع آخر: في البيع والشراء لغيره مع شرط الخيار
٥٢	هذا النوع يشتمل على قسمين
	إن فسخ أحدهما، وأجاز الآخر، وخرج الكلامان منهما معًا
٥٣	ففي رواية كتاب المأذون الفسخ أولى
	إذا أمر الرجل رجلا بأن يشتري له عبدًا بعينه، أو بغير عينه، وسمى له ثمنًا، أو جنسًا
	حتى صح الأمر، وأمره أن يشترط الخيار لنفسه، يعني للمأمور، فاشترى

٥٣	وشرط الخيار لنفسه، أو للآمر، أو للأجنبي، نفذ على الآمر
	اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في أن الباقي للآمر بعد إجازة الوكيل خيار شرط
ع ه	أم خيار آخر؟
	لو أن الآمر حين قال للمأمور : رد هذا العبد على البائع ، فلا حاجة لي فيه
٥٥	باعه المأمور من رجل، فإنه يتوقف هذا البيع على إجازة الآمر
	إذا توقف البيع الثاني على إجازة الآمر لو أجاز الآمر البيع الثاني، ينفذ البيع الثاني
٥٦	والبيع الأول
	إذا اشترى الرجل شيئًا لغيره بأمره، وشرط الخيار للآمر كما أمره به، حتى ثبت الخيار
	للآمر وللوكيل، ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك، فقال البائع: إن الآمر قد رضي
٥٧	والآمر غائب، وأنكر الوكيل ذلك، فالقول قول الوكيل
	مما يتصل بهذا النوع: إذا باع الوصى أو الأب شيئًا من مال الصغير، وشرط الخيار لنفسه
٥٨	فهو جائز
٥ ٩	لو باع المكاتب، وشرط الخيار لنفسه، فعجز في الثلاث، تم البيع في قولهم جميعًا
	لو اشترى الأب، أو الوصى شيئًا بدين في الذمة، وشرط الخيار، ثم بلغ الصبي
०९	فأجاز الأب، أو الوصى، جاز العقد عليهما
٦.	نوع آخر في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار
	إذا اشترى الرجل من آخر شيئًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، وقبضه، ثم جاء به ليرده
	على البائع بحكم الخيار، فقال البائع: ليس هذا هو الذي بعتك، وقال المشتري:
٦.	هو ذلك، فالقول قول المشتري مع يمينه
17	نوع آخر: في جناية المبيع في البيع بشرط الخيار
	رجل باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة إيام، فقتل العبد قتيلا خطأ في مدة الخيار
17	فعلم المولى ذلك، فأجاز البيع
11	لو باع المولى العبد الجاني ابتداء، فإنه يجوز
	إذا باع جارية على أن البائع فيها بالخيار ، فملك البائع ولدها في مدة الخيار
77	يكره للبائع أن يجيز البيع في الأم
٦٣	إن اختار المشتري نقض البيع، يخير البائع بين الدفع والفداء

	ن كان الخيار للمشتري، فجني العبد في يد المشترى في مدة الخيار، لم يكن له أن يرده
٦٣	على البائع
	ما يتصل بهذا النوع: رجل اشترى دارًا بشرط الخيار للبائع، أو للمشترى
	أو كان البيع باتًا، فوجد في الدار قتيل، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى:
٦٤	الدية على عاقلة صاحب اليد على كل حال
	الفصل الثالث عشر
70	في خيار الرؤية
70	ص " عام و". هذا الفصل يشتمل على أنواع: نوع منه: في بيان صفته، وحكمه، وموضع ثبوته
70	شراء ما لم يره المشتري جائز
٥٢	لو باع شيئًا لم يرَه، بأن ورث شيئًا، ولم يرَه حتى باعه، جاز البيع، ولا خيار له
٦٦	ليس في الدراهم والدنانير خيار الرؤية، وكذلك في سائر الديون
	لو اشترى عينًا بدين، فالخيار للمشترى، ولا خيار للبائع، ولو تبايعا عينًا بعين
٦٦	فلكل واحد منهما الخيارفلكل واحد منهما الخيار
	إذا اشترى شيئًا قد كان رآه، ولا يعرفه، بأن رأى ثوبًا في يد إنسان، ثم إن صاحب الثوب
	لفه في منديل، وباعه منه، أو رأي جارية في يد إنسان، ثم رآها منقبة عنده، فاشتراها منه
77	لم يعلم بأنه ذلك الثوب، وتلك الجارية، فله الخيار إذا رآه بعد ذلك
	إذا عرض على رجل جراب هروى، فنظر إلى كل ثوب، ثم إن صاحب الثوب لف ثوبًا
77	من الجراب في منديل، فاشتراه الذي عرض الجراب، فله الخيار إذا رآه
	آراه ثوبين، وعرضهما عليه، ثم لف أحدهما في منديل، ثم اشتراه منه، ولم يرَه
77	ولم يعلم أيهما هو، فهو بالخيار إذا رآه
٧٢	لو اشترى شيئًا قدرآه، وعلم وقت الشراء أنه ذلك الشيء، فلا خيار له
٦٨	إذا تصرف المشتري في المبيع قبل الرؤية تصرف الملاك، فهو على وجهين
	اشترى شيئًا لم يره، وقال للبائع: بعه، أو قال: بعه لنفسك، فهذا رد الساعة، باعه البائع
٦٩	أو لم يبعه
	اشترى شاة، ولم يقبضها، ولم يرَها حتى قال للبائع: احلب لبنها، وتصدق به
	أو قال: فأطعمه عيالي، أو قال: صبه في الأرض، ففعل البائع ذلك، فإن المشتري

٦٩	قابض لذلك اللبن، وقد بطل خيار الرؤية في الشاة
	إذا اشترى خفًّا، فألبسه البائع، وهو نائم، فقام، فمشى فيه، وذلك ينقصه
٦9	فقد بطل خيار الرؤية
	إذا اشترى دارًا، ولم يرَها، فبينت دارًا بجنبها، فأخذها بالشفعة
٧٠	فله أن يرد الدار المشتري بخيار الرؤية
	إذا اشترى عدل زطى لم يرَه، ثم باع ثوبًا منه، ثم نظر إلى ما بقى، ولم يرضَ به
٧٠	فليس له أن يرد بخيار الرؤية
	إذا جرح العبد عند المشتري جرحا له أرش، أو كانت أمة، فوطئها غير المشتري بشبهة
٧٠	فليس له أن يردها بخيار الرؤية
	إن كانت شاة، فولدت في يد المشترى، إن بقى الولد، فليس للمشترى أن يردها
٧.	على كل حال
	رجلان اشتريا شيئًا لم يرياه، وقبضاه ثم نظرا إليه، فرضي به أحدهما
٧١	وأراد الآخر الرد، فليس له أن يرد إلا أن يجمعا على الـرد
	إذا اشترى لبنًا على أن يحمله البائع إلى منزل المشترى، وكان ذلك بالفارسية
	حتى صح البيع، فحمله البائع إلى دار المشترى، ولم يكن رآه المشترى، فأراد أن يرده
٧٢	حتی سے جین کا صفحہ بیائے ہیں۔
* 1	رجل باع جارية بألف درهم وعبد، ودفع الجارية، وقبض العبد والألف، فرأى العبد
٧٢	
	ولم يكن رآه قبل ذلك، فرده بخيار رؤية، جاز رده
٧٣	نوع آخر فيما يكون رؤية بعضه كرؤية كله في إبطال الخيار
٧٣	إذا رأى بعض المبيع، ورضى به، ولم يرَ الباقى، هل يكون على خياره؟
	إذا اشترى جارية أو عبدًا، و رأى وجهه، و رضى به، لا يكون له الخيار بعد ذلك
	ولو رأى ظهرها، وبطنها، ولم يرَ وجهها، فله خيار الرؤية
۷٣	الدواب أنه يحتاج إلى النظر إلى وجهها أو جسدها، والنظر إلى قوائمها لا يكفى
	إذا اشترى مكاعب، وقد جعل وجوه المكاعب بعضها إلى بعض، فنظر المشترى
	إلى ظهورها، لا يبطل خيار الرؤية
٧٤	لو اشتری رحاً بأداتها، ومن أداتها شیء مباین لم یرَه، فله الخیار إذا رآه

	إن كان المشتري دارًا إذا رأي حيطانها، ولم يرَ داخلها، رضي به، فلا خيار له
٧٤	بعد ذلك
	رجل اشترى من آخر حنطة في بيتين متفرقين، فرأى ما في أحد البيتين، ورضي به
	ثم رأى ما في البيت الآخر، فلم يرضَ به، فإن كان طعامًا واحدًا، لزمه البيع فيهما
٧٦	وإن كان الذي رآه خيرًا، ليس من الطعام الذي رآه أولا، فله أن يرده عليه
	إذا اشترى زقين من السمن، أو الزيت، أو العسل، أو حملين من القطن، أو الحناء
	أو الشعير، أو شيء من الحبوب، ورأى أحدهما، ورضى به، فليس له أن يرد
٧٦	إلا أن يكون مخالفًا للأول
	رجل اشترى عشرة أجربة جزر في الأرض، وقبض مما في الأرض، وبعث الغلام
٧٦	وأمره بقلع الجزر، فقلع كله، ثم جاء المشترى، هل له خيار الرؤية؟
	إذا اشترى دهنا في قارورة، فنظر إلى القارورة، ولم يصب على راحته، يعني كفه
٧٧	أو على إصبعه منه شيئًا، فهذا ليس برؤية
٧٧	إذا رأى عنب كرم، فله الخيار حتى يرى من كل نوع منها شيئًا
٧٧	إذا اشترى رمانًا حلوًا وحامضًا، ورأى أحدهما، فله الخيار إذا رأى الآخر
	إذا اشترى حمل نخل، فرأى بعضه، ورضى به، لم يلزمه البيع حتى يرى كله
٧٧	ويرضى به
٧٧	إذا اشترى وزنًا من تراب المعدن بعينه، فله الخيار إذا خرج ما فيه
٧٧	نوع آخر: في شراء الأعمى
٧٧	شراء الأعمى وبيعه جائز
٧٨	إذا اشترى التمر على رؤوس النخل، يعتبر الصفة
٧٨	لو اشترى البصير، ثم عمى، انتقل الخيار إلى الصفة
٧٨	نوع آخر: في الاختلاف في الرؤية
٧٨	إذا اختلف البائع والمشترى في رؤية المشترى، فالقول قول المشترى مع يمينه
	إن كان المشترى محدودًا، وأقر المشترى بقبض المحدود المشترى، ثم قال بعد ذلك:
٧٩	لم أرَ جميع المحدود، لا يقبل قوله
٧٩	نوع آخر: في الوكيل والرسول

	إذا اشترى طعامًا لم يرَه، ووكل وكيلا بقبضه، فقبضه الوكيل بعد ما رآه، ونظر إليه
٧٩	فليس للمشتري أن يرده إذا رآه
	إذا اشترى شيئًا لم يرَه، ثم قال لغيره: إنى اشتريت سلعة، فاذهب، وانظر إليها
	فإن كان تصلح، فارض بها، وخذها، أو قال: فإن رضيت بها، فخذها، فذهب
۸٠	ورضى، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في باب الخياربغير شرط: أن هـذا لايجـوز
	الفصل الرابع عشر
٨١	في العيوب
	هذا الفصل يشتمل على أنواع:
٨١	هذا الفصل يستمل على الواع
	_
	كل ما يوجب نقصانًا في الثمن في عادات التجار، فهو عيب
	العمى، والعور، والحول، والإصبع الزائدة، والناقصة عيب
۸۱	
۸۲	إذا اشترى جارية، وقد كانت زفت في يد البائع، فله أن يردها
۸۲	سوختگى براندام، والبخر، والدفر في الجواري عيب، وفي الغلام ليس بعيب
۸۲	الدفر والبخر في العبيد ليس بعيب
۸۲	النكاح عيب في الجارية والغلام
	الظفر الأسود عيب إذا كان ينتقص الثمن، والثؤلول والخال كذلك عيب
۸٣	إذا كان ينتقص الثمن، والصهوبة في الشعر
۸۳	التخنث في الغلام عيب
٨٤	إذا اشترى عبدًا يعقل البيع والشراء، فالإباق والسرقة والبول في الفراش منه عيب
٨٤	الجنون فهو عيب واحد في حالة الصغر والكبر
٨٤	السرقة وإن كانت أقل من عشرة دراهم عيب
۸٥	إذا نقب البيت، ولم يختلس، فهو عيب، والإباق ما دون السفر عيب بلاخلاف
	رجل اشترى أمة، وأبقت عنده، ثم وجدها، واستحقها مستحق ببينة، فذلك الإباق لازم
۸٥	لها أبدًا
	اختلف المشابخ رحمهم الله في فصل الجنون أن معاودة الجنون في بد المشتري

هل هو شرط للرد؟
إذا اشترى جارية فوجدها ذميمة ، أو سوداء ليس له حق الردبالعيب إذاكانت تامة الخلقة ٨٦
إذا اشترى غلامًا أمرد، فوجده محلوق اللحية، فهو عيب ٨٦
إذا اشترى جارية تركية، لا تعرف التركية، أو لا تحسن، والمشترى عالم بذلك
إلا أنه لا يعلم أنه عيب عند التجار، فقبضها، ثم علم أنه عيب، فإن كان هذا عيبًا بينًا
لا يخفي على الناس كالعور، ونحوه لم يكن له أن يردها؛ لأنه رضي به
إن لم يكن بينًا يخفي على الناس، كان له أن يردها
إذا كان بها حمى غب في يد البائع، فزال، ثم عاد في يد المشترى، إن عاد
في يد المشترى عيبًا، فله الرد لاتحاد السبب ٨٦
اشترى عبدًا، فأصابه في يد المشترى حمى، وقد كان أصابه في يد البائع
فإن أصابه في يد المشترى لوقته، فله الرد ٨٧ ٨٧
إذا اشترى جارية ثيّبًا على أن البائع لم يطأها، ثم ظهر أن البائع قد كان يطأها قبل البيع
فلیس له الرد
إذا اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه، بحيث لايستبين بها قبح، ولا جمال
كان له حق الرد
رجل اشترى من آخر غلامًا تركيًّا به ورم، فقال البائع: إنه ورم حديث أصابه ضرب
فأورمه، وليس بقديم، فاشتراه المشترى على ذلك، ثم ظهر أنه قديم، فليس له أن يرده ٨٧
إذا اشترى جارية، وبها قرحة، ولم يعلم المشترى أنها عيب، فله الرد
إذا قال: أبيعك هذه الدراهم، وأراها إياه، ثم وجدها زيوفًا، قال: يستبدلها ٨٨
نوع آخر منه: في معرفة عيوب الدّواب
إن كانت الدابة تبعر كثيرًا دائمًا، فهو عيب ٨٨
الجرذ -بالذال- عيب ١٩٠٠ الجرذ -بالذال
الانتشار عيبالانتشار عيب
إذا اشترى خفين، فوجدهما ضيقان لا يدخل رجله فيهما
ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح بيوعه أنه كان لايدخل في رجله لعلة في رجله
لا يرد، وإن كان لا يدخل لا لعلة في رجله، يرد

۹.	رجل اشتری جبة، ووجد فیها فأرة میتة، فهو عیب
۹.	إذا اشترى من آخر ثوبًا نجسًا، ولم يبين البائع، جاز
	إذا اشترى كرمًا، فظهر أن شربه على ناوق يوضع على ظهر نهر، أو على موضع آخر
۹.	فله حق الرد
۹.	إذا اشترى حنطة مشارًا إليها، فوجدها ردية، فليس له حق الرد بالعيب
	إذا اشترى نقرة فضة بعينها بدينار، ثم اختلفا، فقال المشترى: اشتريتها على أنها بيضاء
	فإذا هي سوداء، أو قال البائع: لم أشترط شيئًا، فقال: السواد عيب في الفضة
۹.	وللمشتري أن يردها
۹.	اشترى حزمة بقل، فأصاب في جوفها حشيشًا، فإن كان ذلك يعد عيبًا، فله الرد
۹.	إذا وجد في الأرض المشتراة طريقًا يمر فيه الناس، فهو عيب
۹.	إذا اشترى مصحفًا على أنه جامع، فإذافيه آيتان ساقطتان أو آية، قال: هذاعيب يرد منه
۹.	لو اشترى أرضًا، فنزّت عند المشترى، وقد كان ذلك عند البائع، فله أن يرد
	رجل اشترى جارية، وفي إحدى عينيها بياض، فانجلى البياض، ثم عاد
۹١	فقبض المشترى، وهو لا يعلم بذلك، ثم علم، فله أن يرد
	اشترى خمسمائة قفيز حنطة ، فوجد فيها ترابًا إن كان ذلك التراب مثل ما يكون
۹١	في مثل تلك الحنطة لا يعده الناس عيبًا، ليس له أن يرد
	لو اشترى نقرة من نحاس، فأذابها، فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس
9 7	فله أن يمسك من الثمن بحسابه
97	نوع آخر: في بيان ما يمنع الرد بالعيب، وما لا يمنع
9 7	المشترى متى تصرف في المشترى بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بطل حقه في الرد
9 4	لو ركب الدابة لينظر إلى سيرها، أو لبس الثوب لينظر إلى قدره، فهذا منه رضا
	من اشترى جارية لها لبن، فأرضعت صبيًّا لها، أو للمشترى، ثم وجد المشترى بها عيبًا
۹۳	فله أن يردها
	إذا اشترى شاة، وشرب من لبنها، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: له أن يردهابالعيب.
	إذا اشترى جارية، فوجد بها عيبًا، فداواها، فإن كان ذلك دواء من ذلك العيب
۹ ٤	غهو رضا، وإن لم يكن دواء منه، فليس برضا

	اشترى جارية، فوجد بها عيبًا، فداواها من عيب قد كان برئ إليه البائع، فهذا
٩٤	لا يكون رضا بالعيب الذي وجده
	اشترى مملوكًا، ووجد به عيبًا، وضربه، فإن أثر به الضرب، لم يرده، وإن لم يكن له أثر
۹ ٤	فله أن يرده
٩ ٤	إذا وطئ الجارية المشتراة، ثم اطلع على عيب بها، لم يردها، ويرجع بنقصان العيب
	إذا اشترى جارية، وقبضها، ولها زوج كان عند البائع، فوطئها الزوج في يد المشتري
90	لم يمنع وطيه المشتري عن الرد بالعيب، وإن كان الوطء عيبًا
90	إذا اشترى برذونًا وأخصاه، ثم اطلع على عيب به، كان له الرد إذالم ينقصه الخصى
90	إذا اشترى من آخر ثوبًا، فقطعه، ولم يخطه، حتى اطلع على عيب به، لم يرده
٩٦	الزيادة الحادثة في يد المشترى، فنقول: الزيادة نوعان
	إذا اشترى ثوبًا، وقطعه، ولم يخطه، فامتناع الرد لنقصان حصل بفعل المشترى
٩٨	فيرتفع برضا البائع
	إذا اشترى من آخر تمرًا بالري، وحمله إلى الكوفة، ثم اطلع على عيب هناك
91	فأراد أن يرده، قال محمد رحمه الله تعالى: ليس له ذلك
91	اشترى شيئًا، أو آجره من غيره، ثم اطلع على عيب به، فله أن ينقض الإجارة
	إذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء إحدى العينين، وهو يعلم بذلك
91	فلا خيار له في ردها
	لو اشترى جارية وسنها ساقطة، أو سوداء، والمشترى علم بذلك، فلم يقبضها
	حتى نبت سنها الساقطة، أو ذهب السواد عن سنها، ثم سقطت تلك السنة
99	أو عاد السواد، فالجارية لازمة للمشترى
	لو اشترى شاة حاملا، وولدت في يد المشترى ولدًا، ثم هلك الولد، ثم وجد بها عيبًا
99	كان له أن يردها على البائع
	اشترى عبدًا محمومًا كان يأخذه الحمى كل يومين، أو ثلاثة، فأطبق عليه عنده
١.	فله أن يرده
	إذا اشترى شيئًا، وخاصم البائع في عيب به، وترك الخصومة أيامًا، ثم عاد
	إلى الخصومة، فقال له البائع: لم تركت الخصومة، قال: لأنظر، وأسأل هل هذا عيب

1 • 1	فله أن يخاصمه في العيب ويرده
	رجل اشترى من رجل عبدًا، ثم إن المشترى أمر رجلا ببيعه، ثم علم الآمر
	بعد ذلك أن به عيبًا، قال: إن باعه الوكيل بمحضر من الموكل، ولم يقل الموكل: شيئًا
١٠١	فهذا منه رضا بالعيب
1 • ٢	اشترى كرمًا، فأكل الثمار، ثم اطلع على عيب، فليس له الرد
1 • 7	من اشترى منشارًا وحدده، ثم اطلع على عيب به، قال: لم يرده إلا برضا البائع
	إذا اشترى عبدًا قد سرق عند البائع، ولم يعلم به المشترى، وسرق عند المشترى أيضًا
1 • 7	فقطعت يده بالسرقتين جميعًا، قال: يرجع عليه بالنصف
	كذلك إذا اشترى عبدًا محمومًا، ولم يعلم به، ثم قبضه، ثم مات من الحمي
١٠٣	برجع بالنقصان، لا بجميع الثمن
	رجل اشتري من آخر عبدًا، وباعه من غيره، ثم اشتراه ذلك الغير، ثم اطلع على عيب
١٠٤	كان عند البائع الأول لم يرده على الذي اشتراه منه
	إذا اشترى من آخر دينارًا بدرهم، ثم إن مشتري الدينار باع الدينار من رجل آخر
	ثم وجد المشتري الآخر بالدينار عيبًا، ورده على المشترى الأول بغير قضاء
1.0	كان للمشترى الأول أن يرده على بائعه بذلك العيب
	اشترى عبدًا، فوجده أعمى، فقال المشترى للبائع: أريد أن أعتقه عن كفأرة يميني
1.0	فإن جاز عنها، وإلا رددته، فله أن يرده
1.0	شتري من آخر ثوبًا، فإذا هو صغير، فله أن يرده
1.0	شتري شيئًا بألف درهم، وقبض الألف، فوجدها نبهرجة
	رجل اشترى من رجل دارًا، فادعى رجل فيها مسيل ماء، وأقام على ذلك بينة
1.0	فهو بمنزلة العيب
	رجل اشترى من آخر عبدًا بكرّ موصوف بغير عينه، وتقابضا، ثم وجد البائع
1.7	بالكر عيبًا، وحدث به عنده عيب آخر، فإنه لا يرجع بشيء
	رجل استقرض من رجل حنطة، وقبضه، ثم اشتراه منه بمائة درهم
	بعني المستقرض اشتري الكر المستقرض من المقرض، ثم وجد بالكر عيبًا
1.7	قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: له أن يرده بالعيب

نوع آخر منه
إذا اشترى زوجي ثوب، ثم وجد بأحدهما عيبًا بعد القبض، فأراد
أن يرد المعيب خاصة، فظاهر الجواب أن له ذلك
لو اشتری قوصرتی تمر، أو جرتی زیت، أو قربتی عسل، أو كرین متفرقین فی وعائین
أو جابتي خل، فوجد بأحدهما عيبًا قبل القبض، فله أن يدع المبيع ١٠٧
إذا اشترى عشرة قواصر تمر، فوجد ببعضها عيبًا، فإن كان تمرًا واحدًا من صنف واحد
ليس له أن يرد إلا جميعه، أو يأخذ جميعه ١٠٨
رجل اشترى طعامًا، ووجد به عيبًا، فأراد أن يرد البعض دون البعض، فلـه ذلك ١٠٨
رجل اشترى جاريتين صفقة واحدة، ورأى بإحداهما عيبًا قبل القبض، فأعتق التي
لا عيب بها، لزمته الأخرى
إذا اشترى عبدين، وعلم بعيب بهما، فقبض أحدهما، فهو رضا بعيبهما جميعًا ١٠٩
رجل اشترى ثلاثة أعبد، فقبض أحدهم، ثم وجد بأحد الباقين عيبًا، فليس له إلا
أن يردهم جميعًا، أو يأخذهم جميعًا المعلم المعل
إذا اشترى جراب هروى، وأخذ ثوبًا منه، وقطعه، وخاطه، أو باعه، ثم وجد
بثوب من الجراب عيبًا، فللمشترى أن يأخذ ما بقى من الثياب، ويرد الذي به
العيب خاصة
اشترى من آخر نخلا فيه تمر بموضعه من الأرض، وتمره، ولم يقبض المشترى النخل
حتى جذَّ البائع، فإن كان جذاذه ينقص النخلة، أو التمر بأن كان لم يبلغ الجذاذ
فالمشترى بالخيار
لو اشترى شاة على ظهرها صوف، فجز البائع الصوف قبل القبض، أو جزه المشتري
بعد القبض، كان الجواب فيه كالجواب في التمر
لو كان شاة حاملاً، فولدت عند البائع، ولم تنقصها الولادة، فقبضهما المشتري
ثم وجد بأحدهما عيبًا، رده بحصته من الثمن١١٠
إذا اشترى فجلا، أو سلجمًا معينًا في الأرض، فقلعه المشترى كله، فوجد ما اشترى
من العراج فيه تامّا ذلك، فوجد به عيبًا بعد ما قلعه كله لا يستطيع الرد
إذا اشترى من آخر عبدًا بثمن معلوم، فجاء أجنبي، وزاد المشترى في المبيع ثوبًا

11.	فقبضه المشتري، فهذا متطوع
	إذا اشترى مصراعي باب، فأخذ أحدهما بإذن البائع، ثم ذهب ليأخذ الآخر، فوجده
111	قد سرق من البائع هلك على البائع
	اشتري ضيعة مع غلاتها، واطلع على عيب بها، وأراد الرد، ردها ساعة
111	وجدها معيبة
111	نوع آخر: في بيان ما يمنع الرجوع بالأرش، وما لا يمنع
	لو كان المبيع في يد المشتري الأول، وأراد أن يرجع بنقصان العيب مع إمكان الرد
117	ليس له ذلك
	رجل اشترى عبدًا، وأعتقه، ثم وجدبه عيبًا، إن كان أعتقه على مال
117	لا يرجع بنقصان العيب، وإن كان أعتقه بغير مال، يرجع بنقصان العيب
	إذا اشترى ثوبًا أو طعامًا، وخرق الثوب، أو استهلك الطعام، ثم اطلع
114	على عيب كان به، لا يرجع بنقصان العيب بلا خلاف
118	من اشترى ثوبًا، وباع نصفه، ثم وجد بالنصف الآخر عيبًا أنه يرد ما بقى
	إذا اشترى طعامًا، فأكل بعضه، ثم وجد بالباقي عيبًا
118	فعلى قول أبى حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يرد ما بقى
	من اشترى دقيقًا، وخبز بعضه، ثم تبين أن الدقيق مرّ، رد الباقي بحصته من الثمن
110	ورجع بالنقصان بحصة ما استهلك
	إذا أبق المبيع بعد القبض، ثم علم المشتري به عيبًا، كان عند البائع لا يكون له
110	أن يرجع بنقصان العيب
110	إذا اشترى أرضًا، ووقفها، ثم وجد به عيبًا رجع بنقصان العيب
	لو اشترى ثوبًا، وكفن به ميتًا، فإن كان المشترى وارث الميت، وقد اشترى بشيء
117	
	إذا مات العبد المشتري في يد المشتري الثاني، ثم اطلع على عيب به
	ورجع على بائعه، والمشترى الأول بنقصان العيب، فالمشترى الأول
117	
	لو كان المشتري أقر أن العبد لم يكن للبائع يوم باعه، وإنما كان لفلان

فصدقه المقر له في ذلك، فإن شاء أجاز بيع البائع، وأخذ منه الثمن، وإن شاء لم يجز
وأخذ العبد
لو وجد به المشترى عيبًا قديمًا، وقد حدث عنده آخر، ثم امتنع رده
وذلك قبل الإقرار، فرجع بنقصان العيب١١٨
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وتقابضا، فأقر المشترى أن العبد كان لفلان أعتقه
قبل أن اشتريته، وأنكر البائع ذلك كله، فهذا على وجوه
رجل اشترى من آخر عبدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم أقر المشترى أن العبد مدبر
لهذا الرجل، أو كانت أمة، فأقر المشترى أنها أم ولد لهذا الرجل أشتراهما وهما كذلك
أو حدث فيهما ذلك بعد الشراء، فكذبه المقر له بذلك، أو صدقه، ثم وجد المشتري به عيبًا
لا يرجع على البائع بشيء
إذا اشترى سمنًا ذائبًا، فأكله، ثم أقر البائع أنه قد كان وقع فيه الفأرة، وماتت
يرجع بنقصان العيب
إذا اشترى شجرة، وقطعها، فوجدها لا تصلح إلا للحطب، يرجع بنقصان العيب ١٢١
مسلم اشتري عصيرًا، وقبضه، وتخمّر في يده، ثم اطلع على عيب به، لا يرده
ويرجع بنقصان العيب
لو أن نصرانيّا اشترى من نصراني خمرًا، وتقابضا، ثم أسلما، ثم وجد المشترى
بالخمر عيبًا، لا يرده بالعيب ١٢١
رجل اشترى الجوز، والبيض، فكسره، فوجده فاسدًا، فله أن يرده، ويأخذالثمن كله ١٢١
إذا اشترى بطيخًا بدرهم عددًا، وكسر واحدًا بعد القبض، فوجده فاسدًا لا ينتفع به
فله أن يرجع بحصتها، ولا يرد غيرها
اشترى دابة، وقبضها، فسرقت من يده، ثم علم بها عيبًا، فليس له
أن يرجع بنقصان العيب
اشترى ثوبًا، وقطعه لابن صغير له ثوبًا، وخاطه، فوجد به عيبًا، فليس له
أن يرجع بنقصان العيب
اشترى بعيرًا، وقبضه، فلما أدخله داره سقط، فذبحه إنسان، فنظروا
إلى أمعاءه فوجدوها فاسدة فسادًا قديمًا، ينظر إن ذبحه الذابح

178	بغير أمر المشتري لم يرجع المشتري على البائع بالنقصان
	إذا اشترى جملا، وظهر به عيب، فوقع فانكسر عنقه، فنحره ليس له
178	أن يرجع على البائع بشيء
	لو اشترى عبدًا لجارية وتقابضا، فوطئ المشترى الجارية، ثم رآى صاحب العبد
۱۲٤	فلم يرضَه، أو وجد به عيبًا، فرده يخير إن شاء أخذ الجارية
۱۲٤	نوع آخر منه
۱۲٤	في دعوى العيب والخصومة فيه وإقامة البينة عليه
۱۲٤	العيب نوعان العيب نوعا
١٢٦	إن كان عيبًا لا يحتمل التقدم على مدة البيع، فالقاضي لا يرده على البائع
	إن كان عيبًا لا يطلع عليه إلا النساء كالحبل وما أشبه ذلك، فالقاضي يريها
١٢٧	النساء الواحدة العدلة تكفي، والثنتان أحوط
	ا اشترى جارية فقبضها، وادعى أنها رتقاء أرينها النساء، فإن قلن: رتقاء
170	رددنها على البائع
	رجل اشترى جارية، وادعى أنها حبلى، وأراد ردها بعد يوم، أو يومين، أو ثلاثة
۱۲۸	فإن القاضي يحلف البائع البتة
۱۲۸	من اشترى من آخر جارية، وادعى أنها خنثى، يحلف البائع على ذلك
	إذا اشترى جارية، وهي طاهرة، فامتد طهرها ولم تحض من غير ظهور الحبل بها
179	ليس له أن يردها على بائعه
	إذا كان العيب باطنًا لا يعرف بآثار قائمة بالبدن، نحو الإباق، والجنون، والسرقة
۱۳۰	والبول في الفراش، فإنه يحتاج إلى إثباته في الحال
	الجنون سواء كان الجنون في يد البائع والمشترى قبل البلوغ، أو كان في أيديهما بعد البلوغ
۱۳۰	أو كان في يدالبائع قبل البلوغ، وفي يد المشترى بعدالبلوغ، فهذايكفي لصحةالدعوي
	الإباق وأشباهه يختلف العيب باختلاف الحالة لاختلاف السبب
	إذا اشترى جارية، وطعن المشتري بشجة كانت بها عند البائع، وحلف القاضي البائع
۱۳۲	فنكل، فردها المشتري عليه
	رجل باع نصف عبد له من رجل بخمسين دينارًا، وباعه النصف الآخر بمائة دينار

ثم إن المشتري وجد العبد أعور ، فقال البائع : حدث عندك أيها المشترى
وقال المشترى للبائع: كان عندك، فالقول قول البائع١٣٣
رجلان باعا من رجل عبدًا صفقة واحدة، أو صفقتين، فمات أحد البائعين
وورثه البائع الآخر ، ثم طعن في الشراءبعيب في العبد ، فإن شاء خاصمه في أحدالنصفين
وإن شاء خاصمه في النّصف الآخر
متفاوضان باعا عبدًا، ثم غاب أحدهما، وطعن المشترى في العبد بعيب
فله أن يخاصم هذا الحاضر، ويحلفه
نوع آخر: في الاختلاف الواقع فيه
بي. إذا اشترى الرجل من آخر عبدين بألف درهم صفقة واحدة، ووجد عيبًا
بأحدهما بعد ما قبضهما، ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع، فقال المشتري
كان قيمة المعيب ألفي درهم، وقيمة الآخر ألف درهم، وقال البائع
على عكس هذا لم يلتفت إلى واحد منهما
اشترى خلا فى خابية، وحمله فى جرة له، فوجد فيها فأرة ميتة، فقال البائع:
هذه الفأرة كانت في جرتك، وقال المشترى: لا، بل كانت في خابيتك
فالقول قول البائع المساول المسا
إذا اشترى عبدًا، وقبضه، ثم جاء به، وقال: وجدته محلوق اللحية، وأنكر البائع
والقول قول البائع المستوى على المستوى ال
رجل باع من رجل عبدًا، وقبضه المشترى، وطعن به بعيب، وقال: اشتريته اليوم معقله لا معددة في السوم وقال المائن و معردة شهر و عليه في الشور
ومثله لا يحدث في اليوم، وقال البائع: بعته منذ شهر، ومثله يحدث في الشهر
فالقول قول البائع
اشترى من آخر جارية، ووجد بها عيبًا، فخاصم البائع إلى صاحب الشرط والسلطان
لم يوله الحكم، فقضى على البائع
إذا اشترى دابة، وأراد أن يردها بعيب، فقال البائع: فقد ركبتها في حوائجك بعد
ما علمت بالعيب، وقال المشترى: لا، بل ركبتها لأردها عليك، فالقول قول المشترى ١٣٩
رجل اشتری من رجل غلامًا بجاریة، ووجد مشتری الجاریة بالجاریة عیبًا وردها
واختلفا في الغلام، فالقول قول الذي في يده الغلام

	رجل باع من اخر جارية، وقال: بعتها وبهاقرحة في موضع كذا، وجاء المشتري بالجارية
	وبها قرحة في ذلك الموضع، وأراد ردها، فقال البائع: ليست هذه القرحة تلك القرحة
189	والقرحة التي أقررت بها قد برئت، وهذه قرحة حادثة عندك، فالقول قول المشترى
	إذا اشترى جارية وقبضها، ثم ادعى أن لها زوجًا، وأراد ردها، فقال البائع:
	كان لها زوج عندي، ولكن مات عنها، أو طلقها، وانقضت عدتها، ثم بعتها
١٤٠	فالقول قول البائع
1 & 1	رجل اشترى من آخرجارية ، ثم أقام بينةأن لهازوجًامعروفًاغائبًا ، لاتقبل هذه الشهادة
	إذا اشترى خادمًا، وقبضه، وطُعن بعيب به، فجاء بالخادم ليرده، فقال البائع:
127	ماهذابخادمي، وقال المشترى: هذاخادمك الذي اشتريت، فالقول قول البائع مع يمينه
127	نوع آخر منه
	رجل قال لآخر: إن عبدي هذا أبق، فاشتره مني، فقال له الآخر: بكم تبيعه؟
	فقال: بكذا، فاشتراه منه، ثم وجده المشترى آبقًا، فليس له أن يرده، فإن باعه المشترى
	من آخر، فوجده المشترى الثاني آبقًا، فأراد أن يرده، وأنكر المشترى الأول أن يكون آبقًا
187	فأقام المشترى الثاني بينة على مقالة البائع الأول، لم يستحق به شيئًا
	رجل أقر على عبده بدين، ثم باعه من آخر، ولم يذكر الدين، ثم باعه المشتري من آخر
	ولم يذكر الدين، فإن للمشتري الآخر أن يرده على بائعه بذلك الإقرار الذي كان
124	من البائع الأول
	رجل أقر أن أمته أبقت منه، ثم وكل وكيلا أن يبيعها، ولم يبين أنها آبقة، فباعها مأموره
	وكتم ذلك الإقرار، وتقابضا، ثم علم المشترى بذلك الإقرار، وأراد ردها به على بائعه
	وكذبه بائعه، وقال: لم تأبق، أو كان الإقرار من المولى بعد ما باع الوكيل، وتقابضا
124	فليس للمشتري أن يردها على الوكيل
	لو وكل رجلا ببيع عبد له، فأقر الوكيل أنه آبق، ولا يعلم أنه أقرَّ به قبل الوكالة
	أو بعد الوكالة، ثم باع العبد من رجل، وتقابضا، ثم اطلع على مقالة الوكيل
124	فله أن يرد على الوكيل
120	نوع آخر منه
	إذا أصاب الإمام والجند غنائم في دار الحرب، فأخرجوها إلى دار الإسلام

	فباع الإمام، أوبعض أمناءه الغنائم لمصلحة رآها، حتى جاز البيع، فوجد المشتري
	بجارية عيبًا لا يدري أكان العيب يوم الشراء، أولم يكن، له أن يخاصم الإمام
180	في الرد بالعيب
	رجل اشترى عبدًا، وباعه من ابنه، ثم مات الأب، والابن وارثه، ولا وارث له غيره
127	ثم وجد الابن بالعبد عيبًا قديمًا، لم يستطع رده
	رجل اشترى عبدًا، وباعه من وارثه في صحته بثمن معلوم، وقبض الثمن
731	ثم مات البائع، وورثه هذاالمشترى، لاوارث له غيره، ثم وجد به عيبًا، كان له أن يرده
	رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبدًا، وقبضه، وأشهد على ذلك، ثم وجد به عيبًا
١٤٧	ثم أراد أن يرده لنفسه على ابنه، ثم يرد لابنه على بائعه، فليس له ذلك
127	نوع آخر منه: في المكاتب والمأذون يردان بالعيب
127	مكاتب اشترى ابنه، لم يستطع بيعه
1 & A	إن عجز المكاتب الذي اشترى ابنه، كان له أن يرده بالعيب
	إذا اشترى المكاتب أم ولده، و وجد بها عيبًا، إن كان معها ولد، لايملك رده
	,
1 2 9	كما لا يملك بيعها
189	
	كما لا يملك بيعها
١٥٠	كما لا يملك بيعها
١٥٠	كما لا يملك بيعها
10.	كما لا يملك بيعها

ذا باع رب المال شيئًا من مال المضاربة بعد ما صار رأس المال عروضًا
فإنه لا يتحمل منه الغبن اليسير
لو كان العبد المأذون باع العبد من المولى بعرض بعينه، أو بمكيل، أو موزون بعينه
رقبض المولى العبد، ووجد به عيبًا، فله أن يخاصم العبد في الرد
لعيب قبل القبض لا حصة له من الثمن، وبعد القبض له حصة من الثمن بمسألتين ١٥٤
ُوع آخر: في البراءة عن العيوب
ے إذا باع شيئًا أنه برىء من كل عيب صح البيع ، وتثبت البراءة من كل عيب ١٥٦
لو شرط أنه برئ من كل عيب له، لم يصرف إلى الحادث
رجل اشترى من رجل جارية، وقال البائع للمشترى: أنا برىء من يدها
ولم يَذكر عيبًا، فوجدُ بيدها عيبًا، قال: هو برىء
رجل اشترى من رجل ثوبًا، وأراه البائع خرقا فيه، فقال المشترى: أبرأتك عن هذا الخرق
نم جاء المشترى بعد ذلك، يريد قبض الثوب، فإذا فيه ذلك الخرق، فقال المشترى:
ليس هذا الخرق مثل ما رأيته، حين أبرأتك حين رأيته كان شبرًا، والآن ذراع
فالقول قوله في ذلك
إذا قال: أبرأتك عن كل عيب بعينه، فإذا هو أعور لا يبرأ ١٥٧
إذا باع جارية، وقال: برئت إليك من كل عيب إلامن عيب بكفها، أو إلا من عيب بعينها
فوجدها يابسة الكف، أو وجدها عمياء، فهو برىء منها
لو باع ثوبًا، وبرأ عن كل خرق به، دخل تحت البراءة كل خرق كانت مرفوءة ١٥٨
إذا باع سلعة، وقال: برئت إليك من العيب به، أو قال: برئت إليك من عيب به
فهذا على عيب واحد
لو برأ إليه من كل سن لهاسوداء، فهو برىء من كل سن لهاسوداءأوحمراءأوخضراء ٥٨
إذا اشترى عبدًا واحدًا على أن به عيبًا واحدًا، فوجد به عيبين، وقد تعذر رده بموت
أو ما أشبه ذلك، فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخيار إلى البائع ١٥٨
إذا اشترى عبدين على أن بأحدهما عيبًا، فوجد بأحدهما عيبًا، فليس له حق الرد
ولو وجد به عيبين، فله حق الرد

177	بحصة المستحق من الثمن أيهما كان
	رجل اشترى من آخر كر حنطة بعشرة دراهم، وقبض الكر، ولم يدفع الثمن
	حتى وجد بالكر عيبًا ينقصه العشرة، فأراد رده، فصالحه البائع عن العيب
177	على كر شعير بعينه، فإنه جائز
۱٦٨	نوع آخر منه
	عبد ودار في يدي رجل، أقام رجل بينة أنه باعه من ذي اليد بألف درهم
۸۲۱	وأقام آخر بينة أنه باعه من ذي اليد بمائة دينار، قضي القاضي بالثمنين على ذي اليد
	لو قطعت يد العبد عند المشتري، وأخذ المشتري أرشها، ثم وجد به عيبًا قديمًا
179	كان له أن يرجع بالنقصان عليهما
١٧٠	نوع آخر: في الوصي والوكيل والمريض
	رجل اشترى عبدًا بألف درهم، وقبضه، ولم ينقد الثمن حتى مات، وأوصى إلى رجل
	ولا مال له سوى العبد، وعليه دين ألف درهم سوى الثمن، فوجد الوصيّ بالعبد عيبًا
۱۷۰	فرده بالعيب بغير قضاء القاضي، فرده جائز
	لو أن رجلا اشترى عبدًا في صحته بألف درهم، وقبض العبد، ولم ينقد الثمن
	حتى مرض، وعليه دين ألف درهم، فوجد بالعبد عيبًا، فرده بغير قضاء
۱۷۱	أو استقال البيع البائع، فأقال، فإنّ برئ من مرضه، فجميع ما صنع صحيح
	إذا أمر الرجل رجلاً ببيع عبد له، فباعه الوكيل، وسلمه، وقبض الثمن من المشترى
	ولم يقبض حتى وجد المشتري بالعبد عيبًا، وخاصم الوكيل في العيب، فقبله الوكيل
177	بغير قضاء
	من أمر عبد غيره بشراء نفسه للآمر من مولاه بألف درهم، فقال: نعم، وأتى مولاه
۱۷۳	وقال: بعني نفسي لفلان بألف درهم، ففعل، فهو للآمر
	إذا أمر الرجل غيره أن يشتري عبد فلان بكذا، فاشترى، ونقد وكيل البائع الثمن
	وقبض العبد، واطلع على عيب هو به، فما دام العبد في يد الوكيل، رده على البائع
۱۷٤	من غير استطلاع رأى الموكل
١٧٥	نوع آخر منه
	- اشترى من آخر عبدًا، وقبضه، وباعه من رجل آخر، ثم إن المشترى الآخر وجد به عيبًا

و رده على المشتري الأول، فهذا على وجهين
من اشترى دينارًابدرهم، وقبض الدينار، باعه من الثالث، ثم وجدالمشترى الآخر به عيبًا
فرده على الأوسط بغير قضاء كان للأوسط أن يرده على الأول
إذا اشترى عبدًا وقبضه، وأراد أن يرد على بائعه بالعيب، فقال البائع: هذا العيب حدث
عندك، واستحلف القاضي البائع، فأبي أن يحلف فرده عليه، قال: له أن يرده
على بائعه
اشترى من آخردارًا، وسلمها إلى إنسان، ثم افترقاقبل القبض، ثم رأى المشترى بالدارعيبًا
فله أن يردها على بائعها
نوع آخر منه ۱۷۹
رجّل اشترى من آخر عبدًا بألف درهم، وقبضه، ثم باعه من آخر بمائة دينار، وتقابضا
ثم إن المشترى الآخر لقي بائعه، وزاد في الثمن خمسين دينارًا حتى صحت الزيادة
ودفع المشترى الزيادة إلى البائع
نوع آخر منه۱۸۰
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف دينار ، وتقابضا ، وباعه من آخر ، فجحد المشترى
الآخر البيع، فخاصمه المشترى الأول إلى القاضي، ولم يكن له بينة، فحلف
لقاضي المشتري الآخر، فحلف، وعزم المشتري الأول على ترك الخصومة
تُم وجد به عيبًا كان عند البائع الأول، فأراد رده على البائع الأول، فاحتج عليه
البائع الأول بدعواه البيع من المشتري الثاني، فالقاضي يرده عليه، ولايبطّل حقه
بدعواه البيع من الثاني
الفصل الخامس عشر
في بيع المرابحة والتولية والوضيعة
إذا اشترى شيئًا، فباعه مرابحة، فإن كان البدل في العقد الأول من ذوات الأمثال
جاز بیعه مرابحة
لو اشترى ثوبًا بعشرة خلاف نقد البلد، فباعه بربح درهم، فالعشرة مثل ما نقد
والربح من نقد البلد
باع من رجل متاعًا مرابحة، وأخبره أن رأس المال مائة دينار، فلما أراد أن يدفع بالثمن

ل: اشتريت بمائة دينار شامية، والبيع ببغداد قال: ليس له إلا نقد بغداد
جل اشترى متاعًا بنيسابور، فقدم بلخ، ولم يبين أنه اشتراه بنقد نيشابور، فقال ببلخ:
م على هذا المتاع بكذا، فأبيعه بربح مائة درهم، أو بربح ده دواز ده، فإن الربح
رأس المال نقد بلخ ١٨٤
ِ اشترى ثُوبًا، ولم ينقد ثمنه، ثم باعه مرابحة، جاز
ِ اشترى ثُوبًا بعشرة، فباعه مرابحة باثني عشر، ثم اشتراه ثانيًا بعشرة باعه مرابحة
لى ثمانية في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
ل أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يبيعه مرابحة على عشرة ١٨٥
ع آخر: فيما يحدث بالسلعة مما يجب أن يبين وما لا يجب
ا حدث عيب في يد البائع بالمبيع، أو في يد المشترى، بآفة سماوية، أو بفعل المبيع
ه أن يبيعه بجميع الثمن من غير بيان
سترى عبدًا، وقبضه، ثم جاء أعور، أو أعمى، لم يبعه مرابحة
ِ اشتری جاریة ثیبًا، فوطئها، جاز له أن يبيعها مرابحة، وإن كانت بكرًا
م يبعها مرابحة ختى يبين
ِ اشترى بنسيئة، لم يبعه مرابحة حتى يبين
ن اشترى شيئًا، وصار مغبونا فيه غبنا فاحشًا، أن له أن يرده على البائع بحكم الغبن ١٨٧
ِ اشترى من إنسان بدين عليه، كان له أن يبيعه مرابحة على قدر الدين
اشترى من عبده، أو مكاتبه، لم يجز بيعه مرابحة بالاتفاق حتى يبين ١٨٨
ًا اشترى الرجل شيئًا بغلاء، والزيادة مما لا يتغابن الناس في مثله، فله أن يبيعه مرابحة
لا يبين
هب لرجل ثوبًا على عوض اشترطه، وتقابضا، فليس له أن يبيعه مرابحة ١٨٩
جل اشترى من رجل متاعًا بدرهم له عليه من ثمن المتاع، وهذا المتاع إن أصاب
ي يد غيره، لم يشتره من ذلك الثمن بالنصف، قال: إذا كان هكذا، فلا يبيعه مرابحة
عتى يبين
ا اشترى عبدًا بألف درهم بيض لها صرف ونقد في ثمنه غلة لا صرف لها
إنه يبيعه على الغلة التي نقدها

رجل اشترى ثوبًا بعشرة جياد، ونقد زيوفًا، قال في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه:
يبيعه مرابحة على عشرة زيوفًا المجاهد على عشرة زيوفًا المجاهد المجاهد المجاهد على عشرة زيوفًا
لـو اشتري مختوم حنطة بعينهـا بمختوم شعير بغير عينه، وتقابضا، فلا بأس
أن يبيع الحنطة مرابحة
لو اشترى قفيزًا من الحنطة بقفيز شعير بغير عينه، ثم باع الحنطة بربح ربع الحنطة لم يجز ١٩٠
من اشترى عبدًا بطعام عينه، وتقابضا، لم يكن له أن يبيعه مرابحة
رجل اشترى من آخر ثوبًا، وبطانة، وجعلُها جبة، وجعل حشوها قطنا وزيتا، ووهب له
ثم حسب الثمن، وأخبر الخياط، ثم قال لغيره: قام على بكذا وكذا، وباعه مرابحة
على ذلك، جاز
رجل غصب من آخر عبدًا، فأبق منه، أو غيبه، فقضى عليه بقيمة المغصوب منه
ثم ظهر العبد كان للغاصب أن يبيعه مرابحة على القيمة التي غرم ١٩٢
نوع آخر: في بيان ما للمشتري أنه يلزم الزيادة في بيع المرابحة، وما ليس له ذلك ١٩٣
اشترى متاعًا، فله أن يحمل عليه ما أنفق في القصارة، والخياطة، والكرى
ويقول: قام على بكذا
ويقول: قام على بكذا

إذا اشترى ثوبًا بعشرة دراهم، وقطع نصفه وباعه، ثم باع النصف الباقي مرابحة
على عشرة دراهم، ثم علم المشترى بذلك، فهو بالخيار
رجل اشترى أمة، وقبضها، ففقأ رجل عينها، فأخذ لها أرشًا، فإنه يبيعها
على ما بقى مرابحة المحالية المحا
رجل اشترى دارًا، وقبضها، فانهدم بناءها، فباع البعض، فأخذ ثمنه، لم يكن له
أن يبيع الدار مرابحة
مسائل هذا النوع: في الاختلاف في المرابحة ورأس المال
رجل اشترى ثوبًا قيمته عشرة بعشرة، ودفع إليه رجل ثوبًا اشتراه بعشرة
وقيمته عشرون ليبيعه مع ثوبه، فجاء المأمور بالثوبين جميعًا إلى رجل
وقال: إنهما قاما على بعشرين، فأنا أبيعكهما مرابحة بربح عشرة، فاشتراهما على ذلك
يقسم الربح عليهما نصفان
ی ۱ رسی استری عبدًا بمائة دینار ، ورجل آخر اشتری جاریة بمائتین ، فوکل أحدهما صاحبه
ببیع مملوکه مع مملوك نفسه مرابحة، أو مساومة على أى حال رأى جمعهما
بین المشتری هو الذی ادعی أن شراء الثوبین كان بصفقتین، كل واحد بعشرة
وقال البائع: بل كانت الصفقة واحدة، فالقول قول البائع
مسائل التولية
رجل اشترى جارية بألف درهم، فولدت عند المشترى ولدًا، ثم ولى البائع رجلا
لم يبعها ولدها
۱۹۹
من اشترى ثوبين بمائة درهم، فقبضهما، ثم ولى رجلا على أحدهما بعينه، لم يجز ١٩٩
لو اشترى جاريتين بألف درهم، وقبضهما، وباع إحداهما، ثم ولاهما رجلا
فالمولى بالخيار المام و بالمهدام وبالمهدام و المام و الم
مسائل الوضيعة
المسائل الوعيعة
إدا السرى توبا بعسره، قباطه بوطنيعه ده يارده، ولك جعل على دربعم من راس المان أحد عشر جزءً
المحلاطسو فبوع

المحيط ج ٢٥ الفصل السادس عشر

نمي الاستحقاق، وبيان حكمه
ستحقاق البيع على المشترى يوجب توقف العقد السابق على إجازة المستحق ٢٠١
إذا كان المشترى شيئًا واحدًا، كالثوب الواحد، والعبد الواحد، فاستحق بعضه قبل القبض
أو بعده، فللمشتري الخيار في الآخر
ذا كان المشتري شيئين، كالثوبين، والعبدين، فلم يقبضهما حتى استحق إحداهما
و قبض أحدهما، فللمشتري الخيار في الآخر
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، ووهب البائع الثمن للمشترى قبل القبض
و بعده، ثم استحق العبد، فلا سبيل للمشتري على البائع
رجل اشترى من آخر أمة شراء جائزًا، أو فاسدًا، أو ملكها بهبة، أو صدقة، واستولدها
لم استحقها رجل ببينة أقامها، قضى القاضي بالجارية وأولادها للمستحق ٢٠٢
شتري دارًا، وبني فيها بناءً، ثم استحق رجل الدار بالبينة، ونقض بناء المشتري
فالمذكور في عامة الكتب أن المشترى يرجع على البائع بقيمة البناء
رجل اشترى دارًا، وبنى فيها بناء، ثم استحق نصف الدار، رد ما بقى من الدار
ريرجع بنصف قيمة البناء
رجل اشترى أمة من رجل، وقبضها، ثم اشتراها منه أهل الحرب، ثم اشتراها
هذا الرجل منهم، ثم استحقها مستحق بالبينة، وقضى القاضي له أن يأخذها بالثمن
فله أن يرجع بالثمن على بائعها الأول
رجل وطئ جارية ابنه، فولدت له، فضمن قيمتها لابنه، ثم ولدت له ولدًا آخر
لم استحقها رجل، فقضى له بها
جارية بين رجلين، اشترياها من رجل، فاستولدها أحدهما، وضمن لشريكه
صف قيمتها، ونصف عقرها، ثم استولدها ثانيًا، ثم استحقها مستحق
وقضى القاضى له بالجارية ٢٠٥
و أن رجلا غصب أمة، فأبقت منه، فضمن قيمتها، ثم وجدها واستولدها
ـم استحقها مستحق، وأخذها وعقرها وقيمة ولدها بقضاء القاضي ٢٠٦
ِجل اشترى أمة وأعتقها، ثم تزوجها، فجاء بولد، ثم استحقها رجل قال:

7.7	هو مغرور، ويرجع بقيمة الولد
	رجل باع لرجل ساجة ملقاة في الطريق، وقبض الثمن، وخلى بين المشتري وبين الساجة
7 • 7	ولم يحركها المشتري من موضعها، فقد صار قانصًا لها
	رجل باع أمة من رجل، فلم يقبضها المشتري حتى زاد البائع في المبيع أمة أخرى
7 • 7	ثم استحقت الأولى، فإن شاء المشترى أخذ الزيادة بحقها من الثمن
	رجل باع جارية غيره، وتقابضا، ثم اختلف البائع والمشترى، فقال البائع:
7 • 7	بعتها بغير أمرصاحبها، وقال المشترى: لا، بل بعتهابأمرصاحبها، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى نصف عبد، ثم اشترى آخرالنصف الآخر، فقبض الآخر، ولم يقبض الأول
Y • V	مما استحق، فهو منهما
	رجل معه قفيزان من بر في زنبيل، باع قفيزًا من رجل بدرهم، ولم يقبضه المشتري
	حتى باع من آخر قفيزًا منه بدرهم، ثم استحق أحدهما رجل، فإن شراء الثاني بطل
۲•٧	والبيع الأول جائز
	رجل اشترى من رجل دارًا بألف درهم، ونقده الثمن، وقبض الدار
	وأقام أخو المشترى بينة، أن الدار كانت لأبيه تركها ميراثًا له، ولأخيه هذا المشتري
۲.۷	فإنه يقضى له بنصف الدار
	رجل اشترى أرضًا بشربها، واستحق الشرب قبل القبض أخذ الأرض
۲•٧	بجميع الثمن إن شاء
	رجل اشترى أمة هي ليست بحاضرة، فقبضها ولم تقر بالرق، وباعها من رجل آخر
۲۰۸	ولم يقر بالرق أيضًا، وقبضها المشترى الآخر، ثم ادعت أنهاحرة قال: يعتقها القاضي
	رجل اشترى جارية ، وباعهاحتى تداولتهاالأيدى ، ثم ادعت الجارية في يدالمشترى الآخر
Y • A	أنها حرة الأصل، وردها صاحبها على بائعها بقولها
	غلام لم يبلغ الحلم، باعه إنسان، فأقر بأنه مملوك له، وهو يعبر عن نفسه، ثم استحق
۲۰۸	بالحرية، وغاب البائع، ولا يدري أين هو؟ هل يرجع المشترى على الغلام بالغرور؟
	رجل اشترى عن صبى لم يأذن له أبوه، أو وصيه في التجارة جارية، فاستولدها
۲۰۸	ثم استحقها إنسان، فإنه يأخذها
	رجل اشترى أمة، وقبضها، فادعاها آخر، فاشتراها منه أيضًا، ثم استحقت الأمة

7 • 9	وقد ولدت للمشتري، قال محمد: يرجع بالثمنين على البائعين
	رجل اشتري جارية، وقبضها، فولدت، ثم أعتصها، وتزوجها، فولدت له ولدًا آخر
7 • 9	ثم استحقت، فليس عليه إلا عقر واحد
	رجل في يده كران من حنطة، باع كرا منها من رجل بثمن مسمى، ودفعه إليه
7 • 9	فاستحق من يده، قال: يأخذ المشترى الكر الثاني، ولا ينتقض البيع
	رجل باع قفيزًا من طعام -وهو ثلاثة أقفزة- من رجل، ثم باع قفيزًا من رجل آخر
	ثم باع قفيزًا من ثالث، ثم كال لهم الأقفزة الثلاثة، ثم استحق القفيز الأول
۲۱۰	قال: يأخذ المستحق القفيز الثالث، فيكون الكلام له
	رجل اشترى من دار نصفها مشاعًا، ثم استحق نصفها قبل القسمة، فالبيع
۲۱.	على النصف الباقي
	لو اشترى من صبرة نصفها، وهو كر، ثم استحق نصفها قبل القسمة
۲۱.	أو بعد القسمة والقبض، فإنه يأخذ جميع النصف الباقي من الكر
	رجل وهب لرجل عبدًا، أو تصدق به عليه، فاستحق من يد الموهوب له
۲۱.	أو من يد المتصدق عليه، كان للواهب أو المتصدق أن يرجع على بائعه بالثمن
	رجل اشترى زق سمن أو عسل، أو جرة زيت أو دهن، أو سلة زعفران، أو جوالقًا
711	من دقيق، أو حنطة، ثم استحق شيئًا منها، فللمشترى الخيار
	رجل اشترى من رجل أرضًا بيضاء، وبني فيها بناء، ثم استحقت الأرض
	وقضى القاضي على المشترى بهدم البناء، فهدمه، ثم استهلكه، فلا شيء على البائع
711	من قيمة البناء
	رجل اشترى دارًا، وبني فيها، وغاب، ثم إن البائع باعها من رجل آخر
	ونقض المشترى الأخر بناء الأول، وبني فيها ثانيًا، ثم جاء الأول
717	فهذه المسألة على وجهين
	اشترى أمة ، واستولدها، واستحقها رجل بالبينة، وقضى على المشترى بقيمة الولد
717	رجع المشترى بذلك كله على بائعه
	رجل اشترى من آخر أرضًا بعينها، وقبضها، فجاء مستحق، واستحقها بالبينة
	وقضى القاضي بالأرض له، وطلب المشتري من البائع الثمن، فرد الثمن عليه

ثم ظهر فساد الدعوي، وفساد القضاء بفتوي الأئمة، هل للمستحق عليه
أن يسترد تلك الأرضأن يسترد تلك الأرض
لو أقر المشترى بالجارية لإنسان، أخذ المقر له الجارية، ولا يأخذ ولدها ٢١٣
رجل اشترى ثوبًا، فقطعه وخاطه قميصًا، ثم ادعى رجل أن الثوب له، وأقام البينة
قضى القاضى له بالقبض
لو أن رجلا اشترى شاة، فذبحها، وسلخها، فأقام رجل البينة أن اللحم والجلد
والأطراف والرأس له ١٠٥٠
لو أن رجلا غصب من رجل لحمًا، فشواه، فأقام رجل البينة أن هذا اللحم المشوى له
فقضي به له، يرجع المغصوب منه على الغاصب بقيمة لحمه ٢١٦
لو أن رجلا اشترى من رجل شاة، وذبحها، وسلخها، فأقام رجل البينة أن اللحم له
وأقام آخربينة أن الجلد له، وأقام آخربينة أن الرأس والأطراف له، وقضى القاضي بذلك
ودفع إلى كل واحد ما استحقه ببينته، لم يرجع المشترى على البائع بشيء ٢١٧
لو أن رجلا اشترى ثوبًا، فقطعه قميصًا، ولم يخطه، فأقام رجل البينة أن الكمين له
وأقام آخر البينة أن التخريص له، وقضى القاضى لهما ٢١٧
باع من آخر حمارًا على أنه غاربي يريد به أن لايرجع عليه عند الاستحقاق
فإن للمشتري أن يرجع عليه عند الاستحقاق
رجلان اشتريا من رجل عبدًا صفقة واحدة، فاستحق نصف العبد، فهما بالخيار ٢١٧
رجل اشترى دارًا، فقبضها، ثم خاصمه رجل في حائط بين دار المشترى
وبين دار الـذى خاصمه، ولـم يكـن في الشراء للحـائط ذكـر، ولا شرط، فقامت البينة
أن الحائط للجار، وقضى به القاضي، فأراد المشترى أن يرد الدار، قال: إن كان للمشتري
على الحائط خشبة واحدة، أو أكثر، وليس للمستحق عليه خشبة أصلا، فله أن يردالدار ٢١٧
لو كان له مسيل ماء في دار، أو طريق، فاستحق ذلك، رد الدار
رجل مات، وترك ابنين ودارًا، فادعى أحد الابنين أن أباه كان باع هذا الدار
من هذا الرجل بألف درهم، وأنكر ذلك الرجل والابن الآخر، فأقام الابن المدعى البينة
على ما ادعى، فإنى أقضى على الرجل بنصف الثمن، وأقضى له بنصف الدار
حصة الذي ادعى البيع

رجل ادعى حقا في دار ، وأنكر المدعى عليه ذلك ، ثم إن المدعى عليه صالح المدعى
على مائة يأخذها المدعى على مائة يأخذها المدعى.
عبد لرجل مقر له بالعبودية، باعه من رجل، وقد قال العبد للمشتري: اشترني
فإني عبد، فاشتراه، فإذا هو حر، لا سبيل للمشتري على العبد ٢١٩
العبد إذا قال لرجل: ارتهني، فإني عبد، فارتهنه، فإذا هو حر، لايرجع المرتهن
على العبد بدينه
الفصل السابع عشر
في مسائل الاستبراء
عي سندين عام بر رجل وهب جارية لابنه الصغير، ومكثت في ملكه أربعة أشهر، ثم قومها
على نفسها، واشتراها، فلا استبراء عليه
اذا اشترى جارية لها زوج، ولم يدخل بها، وطلقها قبل أن يقبضها المشترى
فعلى المشترى أن يستبرئها بحيضة
رجل اشترى جارية لها زوج، وقبضها، ثم طلقها الزوج قبل الدخول
فلا استبراء على المشترى
إذا رجعت الآبقة، أو رُدت المغصوبة، أو فكت المرهونة، أو عجزت المكاتبة
ر
إذا تزوج جارية، وكان الزوج يطأها، لم يكن على الزوج استبراء ٢٢٥
إذا أراد الرجل أن يبيع أمته، وقد كان يطأها، يستحب له أن يستبرئها ٢٢٥
إذا زنت أمة الرجل، فليس عليه استبراء
إذا كانت الجارية بين رجلين، اشترى أحدهما من صاحبه نصيبه، فعليه الاستبراء ٢٢٦
رجل عنده أختان، وطيهما، ثم باع إحداهما: فإن لم يستبرئ الذي باعها بحيضة
قبل أن يبيعها، فإنه لا يقرب هذه حتى تحيض تلك ٢٢٦
الفصل الثامن عشر
في بيع الأب والوصى والقاضي مال الصبي وشراءهم له
الواحد لا يصلح عاقدًا من الجانبين في عقود المعاوضات ٢٢٧

لأب إذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل القيمة، فالمسألة على ثلاثة أوجه ٢٢٨
لوصى إذا باع مال اليتيم من نفسه، أو باع مال نفسه من اليتيم ٢٢٩
لوصي إذ أمره إنسان أن يشتري شيئًا من مال الصغير، فاشتراه له، لا يجوز ٢٣٠
و باع الصبي المأذون من الأجنبي بغبن فاحش، يجوز ٢٣٠
ذا اشترى من مال اليتيم لنفسه شيئًا، فهو بمنزلة الوصى ٢٣٠
ِجل اشترى دارًا لابنه الصغير ، فعلى الأب أن ينقد الثمن ، وإن مات قبل أن ينقده
هو من ماله خاصة
و اشترى لابنه دارًا، وأشهد عند عقد البيع أنه يرجع عليه بالثمن ٢٣١
لأب إذا باع لابنه الصغير ما ثمنه عشرة بدرهم ٢٣٢
حِل باع عبد ابنه الصغير من رجل بألف درهم، ثم قال في مرضه: قد قبضت
ىن فلان الثمن، ثم مات من مرضه، لم يجز إقراره
شتري من ابنه الصغير عبدًا، والعبد في يد الأب، فمات العبد، فهو من مال الابن
<i>حتى</i> يأمره الوالد بعمل، أو يقبضه، فهو بمنزلة عبد اشتراه
ذا باع الأب داره من ابنه في عياله، والأب ساكن فيها، لا يصير الابن قابضًا
حتى يفرّغها الأب
و باع الأب من ابنه الصغير جبة له، وهي على الأب، أو طيلسانًا هو لابسه
و خاتمًا في أصبعه، لا يصير الابن قابضًا حتى ينزع الأب ذلك ٢٣٣
رصي اليتيمين إذا باع مال أحدهما من الآخر ، لايجوز ٢٣٣
ئذلك لو أذن لعبدين يتيمين بالتصرف، فباع أحدهما ماله من الآخر، لم يجز ٢٣٣
ذا وكل الرجل رجلا ببيع عبد له من ابنه، أو بشراء عبد الابن للأب، والابن صغير
لا يعبر عن نفسه، ففعل الوكيل ذلك، لا يجوز ٢٣٣
لأب إذا اشترى عبد ابنه الصغير لنفسه شراء فاسدًا، فمات العبد قبل أن يستعمله الأب
و يقبضه، أو يأمره بعمل مات من مال الصغير
وصي يتيم باع غلامًا لليتيم قيمته ألف درهم بألف درهم على أن الوصى بالخيار ٢٣٤
رجل مات وعليه دين، وترك عبدًا لا مال له غيره، وترك ابنًا صغيرًا، أو كبيرًا
لا وارث له غيره، وقيمة العبد أكثر من الدين، فباع القاضي العبد لغرماءه

واشترط الخيار ثلاثًا، فأجاز الابن البيع وهو كبير، فإجازته باطلة	740
اشترى الأب لابنه الصغير من مال الصغير ذات رحم محرم من الصغير، لا ينفذ	
على الصغير	240
لو اشترى الأب أو الوصى للمعتوه جارية، وقد كان استولدها بحكم النكاح	
القياس أن لا يجوز على المعتوه	770
ومما يتصل بهذا الفصل	۲۳٦
المريض إذا باع ما يساوي ألف درهم بخمسمائة من الأجنبي، ولا مال له سواه	
يصير محابيًا بقدر خمسمائة	۲۳٦
إذا باع عينًا من أعيان ماله من وارثه عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لايصح أصلا	۲۳٦
أن نفس البيع من الوارث لا يصح من غير إجازة الورثة	747
الفصل التاسع عشر	
في كراهة التفريق بين الرقيق	۲۳۸
الأصل أن من ملك شخصين بينهما قرابة مؤكدة بالحرمة، فلا ينبغي أن يفرق بينهما	
φ <u> </u>	۲۳۸
	739
إذا اجتمع مع الصغير في ملك رجل قرابتان، فإن كانت أحدهما أقرب من الأخرى	
ء ۽ و	739
	7 & 1
a.	7 2 1
رجل اشترى عبدًا صغيرًا وأمه عند البائع، فأعتقه المشترى، فالبيع جائز	7 2 7
الفصل العشرون	
_	7 2 7
عى عم إذا باع جارية بألف درهم، وتقايل العقد فيها بألف درهم، فعلى قوله صحت الإقالة '	
إِنْ بِيعَ بُورِي بِاللَّهِ اللَّهِ وَلَا يُلُّمُ يُوجِدُ مِنْهُما دليل البيع	
اذا تقايلا قبل قبض الجارية، والجارية قائمةعلى حالها، لم تتغير إلى زيادة أو نقصان	
غ آ آ آ آ آ الله السياب السياس التي التي التي التي التي التي التي التي	

و تغيرت إلى زيادة أو نقصان فالإقالة صحيحة عنده فسخًا
ببطل الإقالة لتعذر اعتبارها فسخًا
لإقالة فسخ في حق المتعاقدين، عقد جديد في حق الثالث ٢٤٨
ن الإقالة بعد القبض وقبل القبض مناقضة، وليست ببيع ٢٤٨
ذا اشترى الرجل من رجل عبدًا بكرٌ من طعام وسط إلى أجل أو حال، وتقابضا
رقد كان أعطاه المشترى حنطة أجود من المشروط، أو ردىء، أو مثل المشروط، ثم تقايلا
لا يلزمه رد المقبوض بعينه، وإن كان قائمًا
ذا كان لرجل على غيره ألف درهم مؤجل، باعه المطلوب بذلك عبدًا، قبل حلول الأجل
و صالحه من ذلك على عوض، قال: يبرأ المطلوب من العين ٢٥٠
ذا اشترى عبدًا، فوجد به عيبًا بعد القبض، فرده بغير قضاء، ثم جاء رجل
وادعى أن العبد له، فأقام على ذلك شاهدين، وأحد الشاهدين من مشتري العبد
لال تقبل شهادته
رجل باع رجلا بيعًا، ثم لقيه المشترى، ولم يقبض المبيع، قال: إنك قد أغليت على
للا حاجة لى فيما بعتني
ِجل اشترى من آخر عبدًا بكرحنطة بعينها، وتقابضا، فهلك العبد، ثم إنهماتقايلاالعقد
فيما بينهما، جازت الإقالة
ذا باع العبد بكر بغير عينه، وتقابضا، فهلك، ثم تقايلا، والكر قائم بعينه
فالإقالة باطلة
ذا اشترى عبدًا بدراهم، وتقابضا، ثم تقايلا بعد ما هلك العبد، فالإقالة باطلة ٢٥٣
لواشتري عبدًا بنقرةفضة إن كانت النقرة بغيرعينهاثم تقايلابعدماهلك العبد، لايجوز ٢٥٣
و اشترى عبدًا بدرهم، وتقابضا، ثم تقايلا، فهلك العبد قبل القبض بحكم الإقالة
طلت الإقالة
رجل اشترى من رجل عبدًابألف درهم، فلم يقبضه حتى قال المشترى للبائع: بعه، فقيل
هل يكون هذا نقضا للبيع؟
رجل اشتري من رجل عبدًا، ودفع إليه الثمن، ولم يقبض، ثم إن المشتري
لقى البائع، وقال: قد وهبت العبد والثمن، لم تجز الهبة

	رجل اشترى من رجل عبدًا بجارية ، وتقابضا ، ثم تقايلا ، فدفع مشترى العبد العبد
700	إلى بائعه، ولم يقبض الجارية، حتى ماتت في يد مشتريها، فإن البيع يعود إليه حاله
	إذا اشترى عبدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم تقايلا، ثم قبله المشترى قبل أن يرده
700	فقد ذهب بالثمن، وإن فقأ إحدى عينيه، فالبائع بالخيار
	رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وتقابضًا، فقطعت يده عند المشترى
	فأخذ أرشها، ثم تقايلا البيع، فإن كان البائع علم بالقطع، لزمه الإقالة بجميع الثمن
700	ولاشيء
	الفصل الحادى والعشرون
YOV	في الدعاوي والشهادة في البيع
	إذا كانت الدار في يدي رجل ادعى رجل أنه اشتراها، وأقام على ذلك بينة
YOV	فهذا على وجهين
Y0V	لو شهدوا أن فلانًا باعها منه، وسلم إليه، فإنه يقضى للمدعى
YOA	الشهادة بالتسليم شهادة بالملك للبائع من حيث المعنى
	دار في يد رجل وشهد شاهدان أنه اشتراها منه، إن سميا مقدار الثمن، قبلت شهادتهما
404	سواء شهدوا باستيفاء الثمن، أو لم يشهدوا
	إذا ادعى على آخر أنك اشتريت منى هذا العين، والمشترى يجحد، فجاء
	مدعى الشراء بشاهدين، واختلفا في جنس الثمن، أو في مقدار الثمن، فإنه لا يقبل
409	شهادتهما على كل حال
۲٦.	إن كان المدعى يدعى أقل المالين، بأن كان يدعى ألف درهم، لا تقبل شهادته
	إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل أنه قد اشتراها منه، وأقام على ذلك شاهدين
	فشهدا أنه باعها، وسميا الثمن، واتفقا عليه، غير أنهما اختلفا في الأيام والبلدان
771	فإنه لا يمنع قبول الشهادة
	إذا كان المشترى يجحد الشراء، والبائع يدعيه، فالجواب فيه كالجواب
777	فيما إذا كان يدعيه المشتري
	إذا كانت الدار في يدرجل، فأقام على ذلك الرجل شاهدين أنها داره، ابتاعها من فلان
	وأقام الذي في يديه بينة أنها داره ابتاعها من ذلك الفلان أيضًا، فهذه المسألة

777	على ثلاثة أوجه
	إن كانت الدار في يدى رجل، أقام عليها رجل البينة أنه اشتراها من ذي اليد بألف درهم
	وأقام الذي في يديه البينة أنه باعها منه بألفي درهم، ولايدري التاريخ بين البيعين
778	فإنه يقضى بألفى درهم ببينة البائع
	لو أقام البائع البينة أنه باعها بعبد، أو طعام، وأقام المشترى بينة أنه اشتراها منه
770	بألف درهم، كانت بينة البائع أولى
	لو أقام المشتري البينة أنه ابتاع هذه الدار ودارًا أخرى بألف درهم وأقام البائع البينة
770	أنه باع هذه الدار وحدها بألفين، أجزت البيع فيهما جميعًا بألفين
	إذا كانت الدار في يد رجل، فأقام بينة أنه باعها من فلان بألف درهم في رمضان
	وأقام فلان البينة أنه اشتراها من فلان بخمسمائة في شوال، فإنه يقضي
770	بالشراء بخمسمائة
777	نوع آخر
	رجل باع عبد رجل من رجل، ثم اختلف البائع والمشترى، فقال البائع: لم يأموني

المحيط ج ٢٥ - المسائل و الموضوعات
لا وارث له غيره، وأراد الرجوع على البائع بالثمن، لم يسمع دعواه ٢٧٣
نوع آخر: فيه من المسائل المتفرقة
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل أنك بعتني هذا العبد، ونقدتك الثمن
وهو ألف درهم، وجحد البائع البيع، وقبض الثمن، فشهد الشاهدان
على إقراره بالبيع، وقبض الثمن
من اشترى من آخر أرضًا على أنها جريبان، وامتنع المشترى عند نقد الثمن
لعله أنه أنقص، والبائع يقول: بعتها كما هي، فإن القول قول البائع مع يمينه
فيما أمكن من شرط الجريبين
ی إذا حلف البائع والمشتری، فادعی المشتری بیعًا باتًا، والبائع یدعی بیع الوفاء
القول قول البائع
-
الفصل الثانى والعشرون
في السلم
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
نوع منه: في بيان شرائط بيع السلم
السلم له شرائط كثيرة
الشرط الخامس
اختلفت الروايات في أدنى الأجل الذي لا يجوز السلم بدونه ٢٧٨
الشرط السادس
الشرط السابع
الشرط الثامن
الشرط التاسع ٢٨٠
الشرط العاشر: قبض رأس المال في المجلس ٢٨٢
الشرط الحادي عشر: إعلام قدر رأس المال في المقدرات٢٨٢
الخدا أسلم عشرة دراهم في شيئين، ولم يبين حصة كل واحد منهما، إن كانا
رد استه عسره دراهم کی سیبی، و کم یبین حصه کل واحمه سهمه، را که مختلفی الجنس، بأن أسلم فی هروی، أو مروی، وأسلم فی حنطة وشعیر
محتلقی انجسی، بان استم فی هروی، او مروی، واستم فی خطه وسعیر

أو كانا متفقى الجنس مختلفي الصفة، بأن أسلم في هروي، تبين أحدهما جيد

عات	فهرس المسائل و الموضو	- 1V0 -	المحيط ج ٢٥
	لم إذا لم يبين	ط الذرع، إنما لا يجوز الس	- إذا شرط الوزن في الحرير، ولم يشتر
79.		ثمنًا، يجوز	لكل ذراع ثمنًا، أما إذا بين لكل ذراع
79.	لومة، وصنعةمعلومة	رط ذراعًامعلومًا، وصفةمع	لا بأس بالسلم في البواري بعدأن يش
79.			لا خير في السلم في جلود الابل والب
79.		رع	لا خير في السلم في الرؤوس والأكا
79.			لاخير في السلم في اللحم
791		ا معلومًا، وضربًا معلومًا .	لا بأس بالسلم في السمك المالح وزنًا
797		ولا في لحومها	لا خير في السلم في شيء من الطيور
793			لا يجوز السلم في الخبز
797	ئىلا	، لا عددًا، ولا وزنًا، ولا ك	لا خير في السلم في الجوهر واللؤلؤ
794		من ذلك ضربًا معلومًا	لا بأس بالسلم في الأدهان إذا شرط
498		جز	إن أسلم في صوف غنم بعينها، لم ب
	الحديثة	والزيت الحديث، والحنطة	لا خير في السلم في سمن الحديث،
498			وهي التي تكون في هذا العام
	رض والغلظ والأجل	ِبًا معلومًا وبين الطول والع	لا بأس بالسلم في الجذوع إذا بين ضر
498			والمكان الذي يوفيه فيه
498			نوع آخر منه
498		ز	إذا أسلم إلى رجل دينًا له عليه لم يج
	ئة كانت له دينًا	کر حنطة، ونقد مائة، وما	رجل أسلم إلى رجل مائتي درهم في
790		، وحصة الدين باطلة	على المسلم إليه، فحصة النقد جائزة
797	ل في الجميع	نف درهم نساء أن البيع باط	من باع جارية في عنقها طوق فضة بأ
797	العقد يفسد كله	، أحدهما في مدة الخيار أن ا	إذا باع عبدين على أنه بالخيار، فمات
	ں لی علی فلان ۔	ئة، والخمسمائة الدين الذي	إذا قال: أسلمت إليك هذه الخمسما
			ونقد خمسمائة، فإن السلم يبطل في
797		م فيه ومسائلهما	نوع آخر: في قبض رأس المال والمسل
444		سلم من رأس المال	لا يجوز للمسلم إليه أن يبرئ رب الد

لا يجوز أن يأخذ برأس المال شيئًا آخر من غير جنسه ٢٩٧
لوقال المسلم إليه لرب السلم: خذهذا، أو زدني درهمًا، يجب أن يعلم بأن ههنا مسألتين:
أحدهما: أن يكون السلم في المكيلات والموزونات، والثانية: أن يكون في الذرعيّات ٢٩٨
كل مسألة على أربعة أوجه
إن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض، بطل العقد
لو أخذ بالمسلم فيه رهنًا، فهلك الرهن، صار مستوفيًا دينه ٣٠٢
إذا قال رب السلم للذي عليه السلم كل مالي عليك من الطعام، وأعزله في بيتك
أو في غرايرك، ففعل ذلك، ورب السلم ليس بحاضر، فإنه لايكون قبضًا
من رب السلم
إذا اشترى طعامًا بعينه بشرط الكيل، ثم دفع المشترى إلى البائع غرائره
وقال له: كل في غرائري، وكال في غرائره، فإن المشترى يصير قابضًا ٣٠٣
إذا قال لآخر: ازرع أرضي ببذرك على أن الخارج كله لي، فبذر، فإنه يصير مقرضًا البذر
من الآمر، ثم الآمر يصير قابضًا البذر حكمًا لاتصاله بملكه ٣٠٥
إذا وكل رب السلم وكيلاً بدفع رأس المال إلى المسلم إليه، صح ٢٠٦
نوع آخر منه
ے إذا أسلم إلى رجل دراهم في كرحنطة، ثم إن المسلم إليه اشترى من رجل حنطةعلى أنها كر
وأوفى رب السلم عن كر السلم، فإنه يحتاج لإباحة التصرف فيه من الأكل والبيع
وأشباه ذلك إلى كيلين
إن اشترى المسلم إليه من رجل حنطة بمجازفة، أو استفاد من أرضه حنطة
وأوفى رب السلم، فههنا يكتفي بكيل واحد ٣٠٧
نوع آخر: في السَّلم ينتقض فيه القبض بعد الافتراق
إذاقبض المسلم إليه رأس المال، ثم وجدهاأووجد بعضهازيوفًا أونبهرجة، فههنامسائل ٣٠٨
إحداها: أن يجدها مستحقة، وكان ذلك في مجلس العقد
إذا وجد منها شيئًا ستّوقة، وكان بعد الافتراق عن المجلس بطل السلم
نوع آخر في بيان ما يكون قصاصًا في السلم وما لا يكون ٣١١
دين السلم مما يستوفي، ولايوفي به دين آخر

۲۱۱	في باب المقاصة يصير آخر الدينين قضاء لأولهما، ولايصير أول الدينين قضاء لآخرهما
	لو كان غصبه مرا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم، فجعله قصاصًا
۲۱۲	صار قصاصًا، سواء كان بحضرتهما، أو لم يكن
	لو كان وديعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده، فجعله بالمسلم إليه قصاصًا
۲۱۲	لم يكن قصاصًا إلا أن يكون بحضرتهما
۲۱۳	لو غصب منه كرّا بعد العقد قبل حلول السلم، ثم حل، فإنه يصير قصاصًا
۳۱۳	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كر حنطة وسط إلى أجل معلوم، وإليه رأس المال
۳۱۳	إن قال بائع العبد وهو رب السلم: أنا أمسك الكر المقبوض، وأرد مثله، كان له ذلك
	لو كان مشترى العبد وهو المسلم إليه رب العبد بعد القبض بالتراضي، أو تقايلا العقد
317	في العبد، والباقي بحاله، فإن الكر الذي هو ثمن لا يصير قصاصًا بالسلم
317	نوع آخر
٣١٥	وهو قريب من هذا النوع
	رجل أسلم إلى رجل في قفيز من رطب، وجعل أجله في حينه حتى كان جائزًا
	فأعطاه المسلم إليه مكانه قفيزًا من تمر ، أو أسلم في قفيز من تمر ، فأعطاه مكانه قفيزًا
٣١٥	من الرطب، وتجوز به رب السلم، فهو جائز
٣١٥	
	إن كان أسلم في قفيز من تمر، فأعطاه قفيزًا من رطب، فهو على وجهين
	إن كان أسلم في قفيز من تمر، فأعطاه قفيزًا من رطب، فهو على وجهين
717	
۲۱۲	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا
۲۱۲	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا
٣17 ٣17 ٣1V	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا
*17 *17 *1V *1V	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا
\1\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1<l< th=""><th>لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا</th></l<>	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا
\1\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1<l< th=""><th>لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا</th></l<>	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا
\1\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1*\1<l< th=""><th>لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا</th></l<>	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال كان الصلح باطلا

وقال المسلم إليه: لا، بل أسلمت إلى دينارًا في كر حنطة، ولا بينة لواحد منهما
رأنهما لا يتحالفان قياسًا، ويكون القول قول رب السلم ٣١٩
إن وقع الاختلاف في قدر رأس المال، أو صفته، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا
وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه، أو قدره٣٠٠٣٢٠
- لمسألة الثانية: إذا كان رأس المال عينًا، بأن كان عرضًا إذا اختلفا في جنس المسلم فيه
فإن الجواب في التحالف أن لا يتحالفان قياسًا، ويكون القول قول المسلم إليه ٣٢١
ن اختلفا في قدر المسلم فيه، فالجواب في حق التحالف والبينة
كالجواب في الفصل الأُول
إذا اختلفا في بيان مكان الإيفاء، فقال الطالب: شرطت لي الإيفاء في مكان كذا
وقال المطلوب: لا بل شرطت لك الإيفاء في مكان كذا دون ذلك المكان، ولم يقم لهما بينة
فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يتحالفان ٣٢٣
إذا اختلفا في مقدار الأجل، وقامت لهما بينة، وإذا كان بمنزلة المعقود عليه من وجه
دون وجه، لم يكن النص الوارد بإيجاب التحالف متى اختلفا في المعقود عليه
ًاو فی بدله من کل وجه
إن أقاما جميعًا البينة، ذكر أنه يقضى ببينة الطالب
إذا اختلفا في الأجل، فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه
اختلفا في أصل الأجل، فهذا على وجهين
إذا اختلفا، فقال رب المال: شرطت لك نصف الربح إلا عشرة، وقال المضارب:
شرطت لى الثلث، أو النصف، كان القول قول رب المال
إن اختلفا في مقدار الأجل، إن لم تقم لأحدهما بينة، فالقول قول الطالب مع يمينه
و لا يتحالفان
- إذا اختلفا في الأجل، أو في خيار الشرط في بيع العين، فإنهما لا يتحالفان ٣٢٨
إن اختلفا في المضي، إن لم تقم لأحدهما بينة، فالقول قول المطلوب أنه لم يمض ٣٢٩
ءِ . إذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس، فأقام رب السلم البينة
م المراع عند المراع المراع عند المراع ا أنهما تفرقا قبل قبض رأس المال، وأقام المسلم إليه البينة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق
مهمان عرف عبل في المسلم اليه، فالبينة بينة المسلم اليه، والسلم جائز

	إن ادعى المطلوب الغصب والوديعة بعد ما ادعى قبض رأس المال في المجلس
	وأنكر الطالب، فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: القول قول المطلوب مع يمينه
۱۳۳	فيحلف، ويجوز السلم
	لو اختلف الزوجان في النكاح بشهود وبغير شهود، جعل القول قول من يدعى النكاح
۱۳۳	بشهودبشهود
	إذا جاء المسلم إليه بعد ما تفرقا عن المجلس ببعض رأس المال، وقال: وجدته زيوفًا
۲۳۳	فإن صدقه بذلك رب السلم، كان له أن يرده على رب السلم
۲۳۲	إذا قال: قبضت الدراهم، فالقياس أن يكون القول قول رب السلم
	إذا قال: وجدتها ستَّوقة، أو رصاصًا، ففي الوجوه الأربعة لا شك أن لا يقبل قوله
٣٣٢	وكذلك في الوجه الخامس، وهو ما إذا قال: قبضت الدراهم
	رجل قال لآخر: أسلمت إلى عشرة دراهم في كر حنطة إلا أني لم أقبضها
٣٣٣	فإن ذكر قوله: إلا أني لم أقبضها موصولا بكلامه، صدق قياسًا واستحسانًا
377	نوع آخر منه: في شرط الإيفاء، والحمل، ومسائلهما
	إذا شرط رب السلم على المسلم إليه أن يوفيه السلم في مصر كذا، ففي أي مكان دفعه
3 77	إليه من ذلك المصر، فله ذلك
	إن اختلفا، فقال رب السلم: شرطت إلى أن توفيني في محلة كذا، وقال رب السلم:
3 77	أعطيك في محلة أخرى غير دارك، أجبر رب السلم على القبول
٢٣٦	إذا شرط في السلم حمله إلى موضع كذا، فهو جائز
۲۳٦	نوع آخر: من هذا الفصل في الإقالة والصلح
۲۳٦	الإقالة في السلم جائزة
۲۲۷	لو أبرأ رب السلم المسلم إليه من المسلم فيه، يجوز
	رجل أسلم إلى رجل جارية في كرحنطة، وقبضهاالمسلم إليه، ثم تقايلا، فماتت الجارية
۲۳۸	في يد المسلم إليه، فعليه قيمتها يوم قبضها
	بيع العرض بالدراهم والدنانير إذا تبايع الرجلان عرضًا بدراهم أو دنانير ، وتقابضا
۲۳۸	ثم تقايلا بعد ما هلكت الدراهم، فالإقالة صحيحة
	إذا تبايعا درهمًا بدرهم، أو دينارًا بدينار، أو دراهم بدنانير، وتقايلا بعد هلاك

٣٣٩	أحد البدلين، أو بعد ما هلك البدلان صحت الإقالة
	إذا كان رأس المال عرضًا، وهلك العرض، ثم تقايلا السلم، صحت الإقالة
٣٤.	لقيام المسلم فيه
	في بيع العين إذا تقايلا العقد حال قيام العين، واختلفا في مقدار الثمن
781	فإنهما يتحالفان، وتفسخ الإقالة فيما بينهما بعد التحالف
	رجل أسلم إلى رجل في كر حنطة، فقال رب السلم للمسلم إليه:
481	أبرأتك من نصف السلم، وقبض المسلم إليه، وجبُّ عليه ردُّ نصف رأس المال
	رجل أسلم إلى رجل ثوبًا في كر حنطة، ودفعه إليه، ثم ناقضه السلم
٣٤٢	فله أن يبيع الثوب منه قبل أن يقبضه
	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة، وله عليه أيضًا كر إلى سنة
737	فأقاله المسلم على أن يعجل له الكر النسيئة، قال: الإقالة جائزة
٣٤٣	إذا صالح أحد ربي السلم مع المسلم إليه على حصة من رأس المال، فالصلح موقوف.
٣٤٣	نوع آخر: في وجود العيب فيه، وخيار الرؤية فيه
	رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب، فأخذه وقطعه، ثم وجد به عيبًا
٣٤٣	قال: ليس له أن يرجع بنقصان العيب
	رجل أسلم إلى رجل خمسة دراهم في خمسة أقفزة حنطة وخمسة دراهم
	في خمسة أقفزة شعير خمسة للحنطة على حدة، وخمسة للشعير على حدة
	فأصاب درهمًا ستَّوقًا، يعني بعد ما تفرقا، فقال: رب السلم هو من الحنطة
٣٤٣	وقال المسلم إليه هو من الشعير، فالقول قول رب السلم
	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة، وخمسة دراهم في كر شعير
	فأعطاه عشرة للحنطة، ثم أعطاه خمسة للشعير، ثم وجد درهمًا ستّوقًا بعد ما تفرقا
	فقال المسلم إليه هو من دراهم الحنطة، وقال رب السلم، وإن لم يكن أقر بالاستيفاء
٣٤٤	فالقول قوله
	رجل أسلم إلى رجل عبدًا في كر حنطة وبجارية للمسلم إليه، ودفع إليه عبده
455	وقبض الجارية من غير رؤية، ثم نظر إليها، فردها بخيار الرؤية، فإن ذلك جائز
	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في ثوب موصوف مسمى، ودفع رب السلم الدراهم

	وقبض الثوب، فوجد به عيبًا، ثم حدث عند القابض عيب
337	قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يرجع بالنقصان
	إذا وكل رجلا بقبول السلم، بأن قال: خذ لي عشرة درهم في طعام مسمى
720	فإن التوكيل لا يصح حتى إذا قبل الوكيل السلم
	إذا عقد الوكيل السلم، ثم أمر الموكل بأداء رأس المال، وذهب الوكيل
٣٤٦	فقد بطل السلم
	إذا دفع رجل إلى رجل دراهم ليسلمها له في الحنطة، ثم الوكيل أسلمها إلى رجل
٣٤٧	فهذه المسألة على وجوه
٣٤٨	» نوع آخر: من هذا الفصل في المتفرقات
٣٤٨	إذا أسلم في القطن، لا يعطى فيه الورام
	و المسلم إلى رجل عبدًا في كر حنطة ، ودفع إليه العبد، ثم إن المسلم إليه العبد ، ثم إن المسلم إليه
	ر بن المعدم به في و بن عبد على عود علت و وقع إليه المبدري وجد بالعبد عيبًا باع العبد من رجل، وسلمه إلى المشترى، ثم إن المشترى وجد بالعبد عيبًا
~ < 1	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
78	
٣٤٨	فالمسألة على وجهين
	رجل باع من آخر عبدًا بثوب موصوف في الذمة ، إن ضرب للثوب في الذمة أجلا ، جاز
٣٤٨	وإن لم يضرب الأجل، لا يجوز
	الفصل الثالث والعشرون
729	في القروض
729	هذا الفصل يشتمل على أنواع:
7	نوع منه: في بيان ما يجوز استقراضه وما لا يجوز
	-
	كل شيء يكال أو يوزن، نحو الحنطة والشعير والسمسم والتمر، والزبيب جاز
	الأصل فيه
	استقراض الثياب لا يجوز
	يجوز استقراض الكاغذ عددًا
۳0.	لا خير في قرض الحنطة والدقيق بالوزن، وكذلك التمر
٣0.	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •

	إذا كانت الدراهم ثلثها فضةً، وثلثاها صفرًا، فاستقرض رجل منها عددًا
ro .	وهي جارية بين الناس عددًا بغير وزن، فلا بأس به
201	نوع آخر منه
	رجل طلب من رجل أن يعامله بمائة دينار، فباع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبًا
	قيمته عشرون دينارًا بأربعين دينارًا، ثم أقرضه ستين دينارًا حتى صار للمقرض
	على المستقرض مائة دينار، وحصل للمستقرض ثمانون دينارًا
401	ذكر الخصاف أن هذا جائز
404	الرجحان على ضربين
	السفاتج التي يتعامل بها التجار ، فإنهم يقرضون فيما بينهم ، ويكتب المستقرض
408	للمقرض سفتجة إلى مكان، فإن كان ذلك شرطًا في القرض، فهو مكروه
	رجل قال لآخر: أقرضني ألفًا على أن أعيرك أرضى هذه تزرعها ما دامت الدراهم
408	في يدى، فزرع المقرض، لا يتصدق بشيء
408	نوع آخر منه
	إذا استقرض فلوسًا، فكسدت، فإن على قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه يرد عينها
405	إن كانت قائمة، ومثلها إن كانت هالكة
	رجل استقرض من آخر شيئًا من الكيل أو الوزن، وانقطع عن أيدي الناس
٣٥٥	قال: يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحديث
	رجل استقرض من آخر شيئًا من الفواكه كيلا، أو وزنًا، فلم يقبضه المستقرض
700	حتى انقطع، فهذا لا يشبه الفلوس إذا كسدت
۲٥٦	نوع آخر منه
	إذا أخذ المقرض المستقرض في بلدة أخرى، فإن شاء أخذ حتى يؤديه
401	في الموضع الذي استقرضه، وإن شاء أخذه بقيمة ذلك الموضع ههنا
201	نوع آخر منه
	رجل أقرض رجلا ألف درهم، وقبضها المستقرض، ثم إن المقرض قال للمستقرض:
	اصرف الدراهم التي عليك بالدنانير، فإن عين له شخصًا، بأن قال له: مع فلان
707	ففعل جاز على المقرض بالإجماع

إذا كان للرجل على رجل ألف درهم دين، فدفع المطلوب دنانير إلى الطالب
وقال: اصرفها، وخذ حقك منها، فقبضها الطالب، وهلكت في يده قبل أن يصرفها
فهي من مال المطلوب
نوع آخر من هذا الفصل
ے رجل استقرض من رجل كرّا من طعام، ثم إن المستقرض اشترى من المقرض الكر
الذي عليه بمائة درهم، جاز الشراء
لو اشترى ما عليه من الكر القرض بكر مثله، جاز إذا كان عينًا، وإن كان دينًا لا يصح ٣٥٩
إذا اشترى المستقرض بعينه وهو مقبوض، لم يصح الشراء؛ لأنه ملك المستقرض ٣٥٩
من قال لغيره: أعتق عبدك عني بغير شيء، لا تثبت الهبة بطريق الاقتضاء ٣٥٩
لو اشترى المقرض من المستقرض عين ما قبضه، صح
رجل أقرض رجلا مائة درهم على أنها جياد، فقبضها، ثم اشتراها المستقرض
من المقرض بعشرة دنانير، صح
لو افترقا عن المجلس من غير قبض البدل، وهو الدينار، يبطل الصرف
ليس للمستقرض أن يرد على المقرض مثل دراهمه الزيوف، ويرجع عليه بالجياد ٣٦١ ٣٦١
ي في المستقرض الدراهم المستقرضة ستّوقة، أو رصاصًا، وباقى المسألة بحالها
ردها على المقرض
رودت على المستقرض دنانير ، أو فلوسًا ، فاشتراها بدراهم ، ثم وجدها زيوفًا لو كان الدين على المستقرض دنانير ،
تو في المدين على المستوطن تاثير الجواب ما ذكرنا في جميع الأحوال، وكذلك الجواب أو نبهرجة، أو ستّوقة، ففي الدنانير الجواب ما ذكرنا في جميع الأحوال، وكذلك الجواب
او ببهرجه، او سنوف، على المدانير اجواب ما دعره على جمليم الا عوان، وعدمت البواب في الفلوس إذا كانت زيوفًا، أو نبهرجة
الفصل الرابع والعشرون
في الاستصناع
يجب أن يعلم أن الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقلنسوة والخف
والأواني المتخذة من الصفر والنحاس، وما أشبه ذلك
لو استأجر وراقًا ليكتب له كتابًا بحبره، أو صباغًا ليصبغ ثوبه بصبغه، فإنها تنعقد
إجارة ابتداء وانتهاء
ما لا تعامل للناس فيه كالاستصناع في الثباب، فإنه بنقلب سلَّمًا بضر ب

حكم الدراهم المملوكة بعقد فاسد في طيبة الربح على نحو ما ذكره
في "الجامع الصغير"
من استقرض من آخر ألفًا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم، وقبض الألف
وربح فيها، طاب له الربح
لو أن رجلا قال لآخر: لي عليك ألف درهم فاقضها، فقضاها، وتصرف القابض
فيها، وربح، ثم تصادقا على أنه لم يكن عليه دين، يطيب له الربح
رجل باع من آخر حنطة، ثم إن البائع باعها من آخر، فقبضها المشتري الثاني
واستهلكها، فالمشترى الأول بالخيار
رجل اشترى عبدًا، وقبضه، ومات عنده، فأقام رجل بينة أنه اشتراه قبله، قال: له
أن يضمنه قيمته، ويتصدق بفضل القيمة على الثمن
رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعًا بألف درهم، فاشتراه بنقد البلد، فأعطاه الآمر
وصح، ونقد المشتري في ثمن المتاع غلة هل يطيب له الفضل
رجل غصب من آخر عبدًا، فباعه بعبد، ثم باع العبد الثاني بعرض، ثم باع العرض
بدراهم، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله: يتصدق بالفضل
لو اشترى أمة شراء فاسدًا، وباعه بأمة، فإنه يحل له وطء هذه الأمة
رجل اشترى من رجل دجاجة ببيضة بغير عينها، فلم يقبض الدجاجة
حتى باضت خمس بيضات فإن البيضة التي هي ثمن تقسم على الدجاجة
وعلى خمس بيضات
لو باع درهمًا من نصراني بدرهمين، ثم أسلم، قال: إن عرف صاحبه
فليرد عليه الفضل، وإن لم يعرف يتصدق به
رجل اشترى أمة بيعًا فاسدًا، وقبضها، وباعها، وقضى القاضي عليه بالقيمة
للبائع الأول، وأداها إليه، وأبرأه البائع الأول من الثمن
لو غصب مالا، أو عمل بوديعة، أو مضاربة خالف فيها، وربح تصدق بالفضل
إذا اشترى جارية بألف درهم، وولدت في يد البائع ولدًا، وقبضهما المشتري
وفيهما فضل كثير على الثمن، فذلك طيب له
لو اشترى عبدًا بألف درهم، فقتله عبد قبل القبض، فدفع به، أخذه المشترى

۳۷٦ .	وفي قيمته فضل على الثمن، فليس عليه أن يتصدق به
	لو اشترى عبدًا بألف، وقيمته ألفان، فقتل في يد البائع، فاختار المشترى أخذ القيمة
۳۷۷ .	وهي ألفًا درهمٍ، ولم يتصدق بأحد الألفين
۳٧٨ .	فصل في الاحتكار
۳۷۸ .	الاحتكار مكروه، وإنه على وجوه
	إذا اشترى طعامًا في غير المصر، وجلبه إلى المصر، فلا بأس به من غير فصل بين ما إذا
۳٧٨ .	كان المكان الذي اشترى فيه الطعام قريبًا من المصر، أو بعيدًا عنه
	إذا اشترى به من نصف مثله، وحمله إلى المصر، واحتكر فيه يكره، الثالث أن يشتري
۳۷۸ .	طعامًا في مصر، وجلبه إلى مصر آخر، واحتكر فيه، فإنه لا يكره
۳۷۹ .	يجبر المحتكر على البيع، ولا يسعر
۳۷۹ .	إذا رفع أمر المحتكر إلى الحاكم، فالحاكم يأمره ببيع ما هو فضل عن قوته
۳۸۰ .	من باع منهم بما قدر الإمام من الثمن، جاز بيعه
۳۸۰ .	التلقي إذا كان يضر بأهل البلدة، فهو مكروه
۳۸۱ .	الفصل السادس والعشرون
۳۸۱ .	في المتفرقات
۳۸۱ .	دار بين اثنين، باع أحدهما نصفه يجوز
	رجل مات، وترك ثلاث بنين وبنتين، فباع أحد البنين نصيبه من ابن آخر قبل القسمة
۳۸۱ .	من ضياع نصيبه، قال: إن كان نصيب الابن البائع معلومًا للمشترى جاز
	رجل قال لآخر: إن لك في يدي أرض خربة لاتساوي شيئًا، فبعها مني
	بكذا نسيئة دراهم، فقال: بعتها، ولم يعرفها البائع، وهي تساوي أكثر من ذلك
۳۸۱ .	فالبيع جائز
۳۸۱ .	إذا قال الرجل لغيره: أبيعك هذه الدار تلجئة بألف درهم، أن البيع جائز
	لو قال لامرأة: أتزوجك متعة، فالنكاح باطل
	إذا قال البائع: هذا لك بألف هذا لك بألفين، فقال المشترى: قبلت البيع الأول
۳۸۱ .	بالألف الأول، لم يجز
۳۸۲ .	إذا باع الأرض بشربها، ولم يسم الشرب كم هو؟ ولا يعلمانه، فهو جائز

۲۸۲	بيع الطريق وهبته جائزة، وبيع مسيل الماء وهبته باطلة
۳۸۳	إذا باع علو منزل في داره دون السفل، فالبيع جائز
	رجل اشترى قصيلا من رجل على أن يقصله، فتركه في الأرض بغير إذن رب الأرض
	أو بإذنه حتى تسنبل، واستحصد، فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه، قال:
۳۸٤	هو للبائع كله
	إذا اشترى من آخر حنطة ندية مجازفة، وقد رآها، فلم يقبضها حتى جفت
۳۸٤	فلاخيار له
	إذا قال لغيره: أبيعك من هذا الطعام قفيزًا بدرهم، فاشترى له ذلك منه
	ولم يقبضه حتى أصابه ماء، وزاد، قال: إن كان عنده طعام من ذلك الضرب
۳۸٤	فإنه يعطيه قفيزاً منهفإنه يعطيه قفيزاً منه
	اشترى جارية، وشرط البائع أنها خبازة، أو مشاطة وقبضها على ذلك
	ثم هلكت عنده، ثم أقر البائع أنها لم تكن خبازة ولا مشاطة
۳۸٤	قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يرجع على البائع بشيء من ذلك
۳۸٥	لو اشتری عصیرًا، فتخمَّرَ قبل القبض، فالبیع علی حاله
	رجلان بينهما دار ، فباع أحدهما نصف بيت منها شائعًا في البيت ، والبيت معلوم
۳۸٦	فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال: لا يجوز البيع
	ع
	أحدهما نصف ثوب بعينه من رجل، فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه
ም ለ٦	قال: هذا جائز
	لو أن رجلين بينهما أرض ونخل، باع أحدهما نصف نخل بعينه بأصله
ፖለገ	من رجل، لم يجز
,,,,	اذا اشترى الرجل من غيره كرّا من طعام مكايلة بمائة درهم، فاكتاله من البائع لنفسه
" ለገ	إدا السرى الربل من عيره عرام من عدم عديد به والمستوى المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الم ثم إنه ولى رجلا بالثمن الأول، لم يكن للمشترى أن يقبضه إلا بكيل مستقبل
17.	اذا اشترى كرّا على أنه أربعون قفيزًا، وكاله البايع، فوجده أربعين قفيزًا، وتقابضا
~ , ,	فأصاب الطعام ماء من المطر، فزاد حتى صار خمسين قفيزًا، وأفسد الماء الطعام جاز للمشتري أن يبيعه مرابحة من غير بيان
1///	ﺟﺎﺭ ﻟﯩﻤﺴﯩﺮﻯ ان يېيغە ﻣﺮ اﺑﺤﻪ ﻣﻦ ﻏﻴﺮ ﺑﻴﺎﻥ

	رجل اشترى من رجل حنطة بعينها على أنه قفيز اشتراها بدرهم، فلم يقبضه المشتري
	حتى أصابه ماء، فابتل، وكاله المشترى، فإذا هو قفيز، وربع قفيز
۴۸۹	كان للمشترى الخيار
	في عبدين لرجلين لكل واحد منهما عبد على حدة، وأحدهما أكثر قيمة من الآخر
	ولا يعرف عبدكل واحد منهما من عبد صاحبه، فباعهما أحدهما
۳9.	فالثمن بينهما نصفان
	لو أوصى رجل لرجل بشاة، والآخر بصوفها، فباعا جميعًا، فإن الثمن لصاحب الشاة
٣٩.	وليس لصاحب الصوف شيء
٣9.	امرأة قالت لزوجها: خلعتني بالألف التي لي عليك، وقال الزوج
	رجل اشترى من رجل سمكة طرية، وجحد البائع البيع، فأقام بينة عليه
۲۹۱	فالقاضي يأمر المشتري بقبض السمكة، ودفع الثمن إلى البائع
	رجل قال لآخر: بعتك عبدى هذا أمس بألف درهم، ولم تقبل
491	وقال المشترى: قبلت، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى من رجل دارًا بثمن معلوم، وأشهد بقبض الثمن، ثم أقام البائع بينة
	أن المشترى أقر بعد شراء الدار، أن هذا الدار تلجيئة في يديه، فإني أردها على البائع
٣٩٢	ويأخذ المشتري الثمن من البائع
	رجل اشترى من رجل جارية بثمن معلوم وتقابضا، ثم اختلفا في ولدها
	فقال البائع: قد ولدت قبل أن تشتريها، وقال المشترى: لا، بل ولدت بعد الشراء
۳۹۲	فالقول قول من في يده الولد
	لو اشترى: دارًا من رجل، ونقد الثمن، واختلفا في باب الدار، وقد نزع من موضعه
۲۹۲	ووضع فيها
	رجل اشترى من رجل عبدًا، وقبضه، وأدى الثمن، وأعتقه ثم قال رجل للبائع:
۳۹۳	كنت بعتني الغلام قبل أن تبيعه من هذا، وأعتقه، وصدقه البائع في ذلك
	رجل قال لآخر: بعتك هذه الدابة بمائة درهم، وقال المدعى قبله: بل آجرتنيها
۳۹۳	بعشرة دراهم إلى الكوفة، فركب عليها، فإنه يحلف المدعى عليه على الشراء
	رجل باع من آخر دارًا، ثم إن المشترى لقى البائع، وقال له: لم يتهيأ لى ثمن الدار

۳۹۳	فافسخ العقد بيني وبينك
	رجل اشترى من آخر عبدًا، وقبضه، ثم جاء به مشجوجًا، وقال: بعتني مشجوجًا
397	فالقول قوله
498	رجل اشترى شيئًا مما يفسد، نحو السمك، والفاكهة، وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام
	من ادعى على آخر أنه اشترى منه سمكة طرية في يديه، وجحد البائع، فأقام المشتري
	بينة على الشراء، ويخاف فساد السمكة في مدة التزكية، وفيه ضرر بالبائع قال:
490	يأمر القاضي المشتري حتى يقبض السمكة، ويدفع الثمن
	رجل قال لغيره: هذا العبد بيني وبين فلان أثلاثًا، وهما غائبان فإنما أبيعكه بألف
	ولم يأمراني بذلك، فلعلهما يجيزان البيع فاشتراه المشتري على ذلك، ونقد الثمن
490	ثم حضر الغائبان، ولم ييجيزا البيع لزم المشترى نصيب البائع
490	ههنا ثلاث مسائل:
497	المسألة الثانية
497	المسألة الثالثة
	إذا باع الرجل جارية من رجل، ثم غاب المشترى، ولا يدرى أين هو، فرفع البائع الأمر
	إلى القاضي، وطلب منه أن يبيع الجارية، ويوفى ثمنه، فإن القاضي لا يجيبه إلى ذلك
397	قبل إقامة البينة
	رجل باع عبدًا من رجل، ووهبه عبدًا آخر، فنقد المشترى الثمن، وقبضهما
	ثم مات أحدهما، فأراد المشتري أن يرد الباقي بالعيب، فقال البائع: لم أبعك هذا
499	إنما بعتك الميت، فالقول قوله
	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كرحنطة ، ثم إن المسلم إليه اشترى من رب السلم كرّا
	من طعام مثل كر السلم بمائتي درهم إلى أجل، وقبض الكر الذي اشتري
	ولم يدفع الثمن، فلما حل الثمن قضاه المسلم إليه بذلك الكر المشتري كر السلم
٤٠٠	قبل أن ينقد الثمن ، فهذا لايجوز
	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في طعام، أو غيره سلَمًا فاسدًا، وقبض المسلم إليه المائة
٤٠٣	ثم علما أن السلم فاسد، فأرادا أن يصححاه في ذلك المجلس، أو بعد ما افترقا
	إذا اشترى الطعام بالعبد، وهو الثمن، وللطعام أجل وموضع يوفيه فيه بكيل معلوم

٤٠٣	وضرب معلوم، فهو سلم إن سماه سلَمًا
	رجل بزاز أرسل غلامه يجلب عليه ثيابًا ليشتري لرجل ثوبًا، فنادي الغلام في السوق
	من معه ثوب كذا بكذا، فقال له رجل: أنا، فقال الغلام: هاته، فأعطاه إياه، فإن هذا
٤٠٣	قد أخذه على سوم الشراء، وهو ضامن للذي سماه
	لو أن رجلا أرسل رسولا إلى بزاز أن ابعث إلى ثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا
	فبعث إليه البزاز مع رسوله، أو مع غيره، وضاع الثوب قبل أن يصل إلى الآمر
٤٠٤.	فلا ضمان على الرسول
1	- لو بعث رسولاً يجلب إليه ثيابًا، فقال الرسول: من معه ثوب كذا بكذا، فقال رجل: أنا
	فقال صاحب الثوب: على من؟ فقال الرسول: على أستاذي، أو قال: على فلان
	ولم يقل: على أستاذى، أو قال: من يريده، فقال: فلان، فقال: هات، فأخذه
٤٠٤ .	فلا ضمان على الرسول، ولا على الآمر
٤٠٥.	كتاب الصرف
	الفصل الأول
٤٠٧ .	في بيان معنى هذا الاسم، وشرط جواز هذا المسمى وحكمه
٤٠٩.	إذا اشترى فلوسًا بدراهم على أن بائع الدراهم بالخيار لبائع الدراهم
	لو اشترى دينارًا بعشرة دراهم نسيئة، ثم نقد بعض العشرة دون البعض
٤١٠.	فسد البيع في الكل
٤١٠.	ومما يتصل بهذا الفصل معرفة حد التفرق
	التفرق الذي يوجب بطلان عقد الصرف أن يتفرق المتعاقدان بأبدانهما عن مجلس
	عقد الصرف قبل التقابض، فيأخذ كل واحد منهما في جهة، أو يذهب أحدهما
٤١٠.	ويبقى الآخر، فهذا تفرّق معتبر يوجب بطلان العقد
	الفصل الثاني
٤١٢ .	في بيع الدين بالدين وبالعين
•	في بيح الدين بالدين وبالعين عند هذا دراهم، ولا عند ذلك دنانير، فنقد هذا إذا باع الرجل دينارًا بدراهم، وليس عند هذا دراهم، ولا عند ذلك دنانير، فنقد هذا
٤١٢ .	إذا باع الرجل دينارا بدراهم، وليس عند هذا دراهم، ولا عند دلك دفالير، وتقابضا قبل أن يفترقا جاز
• 11 .	الدراهم، ونقد ذلك الدنائير، ونقابضا قبل أن يفتر فالمجاز

إذا اشترى فلوسًا بدراهم، وليس عند هذا فلوس، ولا عند هذا دراهم
ثم إن أحدهما دفع، وتفرق جاز
لو باع تبر فضة بعينه بفلوس بغير أعيانهما، وتفرقا قبل أن يتقابضا، فهو جائز ٤١٢
الفصل الثالث
في البياعات التي يشترط فيها قبض البدلين حقيقة وما يكتفي فيه بقبض البدلين حكمًا
وما يكتفي فيه بقبض أحد البدلين حقيقة، وما لايكتفي
الفصل الرابع
في الدراهم المغشوشة
الفصل الخامس
·
إذا اشترى الرجل متاعًا بعينه، أو عرضًا بعينه، أو فاكهة بعينها بفلوس ليست عنده فهو جائز قهو جائز
فهو جائز ۱۵۰ میران فهو جائز و بنصفه درهمًا صغیرًا الله الله الله الله الله الله الله ال
وزنه نصف درهم، فهذا جائز ١٤٠٠ وزنه نصف درهم، فهذا جائز كذا كذا كذا فلسًا، وأعطني بنصفه درهمًا صغيرًا لو قال: أعطني بنصف هذا الدرهم الكبير كذا كذا فلسًا، وأعطني بنصفه درهمًا صغيرًا
ورف العلم الاحبة ، فإن العقد يفسد
لو اشترى فلوسًا بدرهم وتفرقا، ثم وجد شيئًا من الفلوس مستحقًّا، ولم يجزه المستحق
فإن كان مشترى الفلوس نقد الدرهم، فإنه يستبدل مثله، ويجوز العقد
الفصل السادس
في خيار الرؤية والرد بالعيب والاستحقاق في باب الصرف
إذا اشترى دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا، ثم وجد مشترى الدراهم الدراهم كلها ستوقة
أو بعضها، فإن كانا في مجلس العقد يتوقف على إجازة المستحق، فإن أجاز جاز
وإن لم يجز، بطل القبض
رجل باع من آخر إناء فضة وزنه عشرة بعشرة دنانير، وتقابضا، وتفرقا
ثم وجد بائع الإناء نصف الدنانير ستوقة ، ردها وله نصف الإناء

٤٢٠	وللمشتري نصف الإناء
	لو اشتری حلی ذهب فیه جوهر مفضض، فوجد بالجوهر عیبًا، فأراد أن یرد الجوهر
173	دون الحلي، ليس له ذلك
	لو أن رجلا اشتري من رجل إبريقًا من فضة فيه ألف درهم بألف درهم، أو اشتري
	من رجل ألف درهم بمائة دينار، وتقابضا، ثم وجد الدراهم ستوقة، أو رصاصًا وردها
277	فله أن يفارقه قبل قبض الثمن، وقبل قبض الإبريق
277	لو اشترى إناء فضة، فإذا هو غير فضة، فلا بيع بينهما
	إذا اشترى إبريق فضة بذهب ووجد به عيبًا، فهلك في يده، أو حدث به عيب آخر
٤٢٣	فله أن يرجع بنقصان العيب
	لو اشترى دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا والدراهم زيوف، فأنفقها المشترى، وهو لا يعلم
٤٢٣	فلا شيء له على البائع
	لو اشترى دينارًا بعشرة دراهم، ثم استحق نصف الدينار رجع بنصف الدراهم
٤٢٣	وله نصف الدينار
	من قال: أبيعك هذه الدراهم، وأراه إياها، ثم وجدها زيوفًا يبدلها، إلا أن يقول:
٤٢٣	هى زيوف، أو تبرأ عن عيبها
٤٢٤	ليس في الدراهم والدنانير خيار الرؤية، إذا كان الكل نوعًا واحدًا
٤٢٥	ومما يتصل بهذا الفصل
	إذا اشترى دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا، ثم جاء بائع الدينار بدراهم زيوف
٤٢٥	وقال: وجدتها في تلك الدراهم، وأنكر مشترى الدينار، فهذه المسألة على وجوه
	الفصل السابع
٤٢٦	في الرهن والحوالة والكفالة
• • •	عي مرس را عرف والمصدد الله المارة دراهم بدينار ، فنقد الدينار ، وأخذ بالدراهم رهنًا
٤٢٦	وهم جائزفهو جائزفهو المارة على المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة ا
-, ,	إذا اشترى الرجل من آخر سيفًا محلى به بدينار ، وقبض السيف، ودفع بالدينار رهنًا
٤٢٦	و المسرى الرجل من الحو سيف ما حتى به بديدر، وقبص السيف، وقتع بالمديدر رسما

الفصل الثامن

271	في الحط عن بدل الصرف والزيادة
	إذا اشترى الرجل سيفًا محلى بمائة درهم، وحلية السيف خمسون، وتقابضا
473	ثم إن بائع السيف حط عن ثمنه درهمًا، فهو جائز
	لو أن رجلا ابتاع من رجل قلب فصة فيه عشرة دراهم بعشرة دراهم، وتقابضا
	ثم إن بائع القلب حط عن ثمنه درهمًا، وقبل المشترى الحط، وقبض الدرهم المحطوط
271	من البائع، فسد البيع كله
	إذا اشترى الرجل سيفًا محلى بخمسين درهمًا، وحلية السيف خمسون
۱۳٤	ثم إن البائع حط عن ثمن السيف درهمًا، جاز الحط
	لو أن رجلا اشترى من آخر قلب فضة بعشرين دينارًا، وتقابضا، ثم إن بائع القلب
۱۳٤	حط عن المشترى عشرة دنانير، فذلك جائز
	إذا اشترى الرجل قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار، ثم إن أحدهما زاد صاحبه شيئًا
247	ينظرإن زادبائع القلب، وكانت الزيادة ثوبًا، ورضى به مشترى القلب، فالزيادة جائزة
	إذا اشترى سيفًا محلى فيه خمسون درهمًا بمائة درهم، وتقابضا، ثم إن مشترى السيف
277	زاد درهمًا، أو دينارًا، فهو جائز
	إذا اشترى إبريق فضة بمائة دينار، وتقابضا، وتفرقا، ثم التقيا، فزاد المشترى البائع
٤٣٣	في الثمن عشرة دنانير، تصح الزيادة
	الفصل التاسع
٤٣٥	
210	في الصلح في الصرف
	رجل اشترى من رجل عبدًا بمائة دينار، وتقابضا، ثم وجد مشترى العبد بالعبد عيبًا
, .	وخاصم البائع فيه، فأقر البائع بالعيب، أو جحده، وصالحه المشترى عن العيب
٤٣٥	على دنانير، فهذا على وجهين
	إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم، فأنكر المدعى عليه ذلك، أو أقر، ثم صالحه منها
٤٣٦	
	إذا ماتت المرأة، وتركت ميراتًا من رقيق وثياب وذهب وفضة وحلى فيه جوهر ولؤلؤة

وغير ذلك، وتركت زوجها وأباها، وميراثها كله عند أبيها، فصالح الأب زوجها
على مائة دينار، فهذا على وجهين
إذا ادعى رجل سيفًا محلى بعينه في يدي رجل، فصالحه المدعى عليه
على عشرة دنانير، يدفعها المدعى عليه إلى المدعى، فقبض المدعى منها خمسة
واشترى بالخمسة الأخرى ثوبًا
إذا اشترى الرجل إبريق فضة بمائة دينار، وفي الإبريق ألف درهم، وتقابضا
ثم وجد مشترى الإبريق بالإبريق عيبًا، وهو قائم بعينه، حتى يكون له رد الإبريق
فصالح بائع الإبريق المشتري على دينار، وقبض المشتري الدينار أو لم يقبض
حتى تفرقا، فالصلح ماضٍ
إذا ادعى رجل على رجل عشرة دراهم وعشرة دنانير ، وأنكر المدعى عليه ذلك ، أو أقر
ثم صالحه المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله، فهذا جائز ٤٣٩
إذا اشترى الرجل قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم، وتقابض
واستهلك المشتري القلب أو لم يستهلكه حتى وجدبه عيبًا قديما قد كان دلسه للبائع
فصالح البائع من ذلك على عشرة دراهم نسيئة، فهو جائز ٤٣٩
إذا اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدنانير، وتقابضا، ثم وجد في القلب هشما
ينقضه، فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب من الدينار على أن يزيده المشرى ربع حنطة
وفي بعض النسخ: ربع كر حنطة، وكانت الحنطة بعينها، كان ذلك جائزًا
إذا كان للرجل على رجل دراهم بخارية، واصطلحا منها على دراهم لا يعرف وزنها
قال: إني أنظر إلى البخارية، فإن كان الغالب فيها النحاس فهو جائز ٤٤٠
الفصل العاشر
في بيع الإناء وزنًا فيزيد أو ينقص
ا إذا اشترى سيفًا محلى فيه مائة درهم من الحلية بمائتي درهم، ثم علم أن فيه مائتي درهم
فهذا على وجهين فهذا على وجهين
إذا اشترى إبريق فضة على أن فيه ألف درهم بألف درهم، فإذا فيه ألفًا درهم إن علم ذلك
في المجلس، فالمشترى يزيد ألفًا أخرى، إن شاء أخذ كل الإبريق، وإن لم يزد يبطل العقد
في نصف الإبريق، ويصح في نصف الإبريق

	رجل اشترى قلب فضة بدينار على أن فيه عشرة دراهم، فوجد فيه خمسة عشر
733	قبل أن يفترقا، أو بعد ما افترقا، فالقياس أن يكون القلب كله للمشترى بذلك الثمن
	لو اشترى إناء فضة بدينار على أن فيه عشرة دراهم، وتقابضا وتفرقا، فوجد فيه
733	تسعة دراهم، فهو بالخيار
	إذا اشترى نقرة فضة على أنها ألف درهم بألف درهم، فإذا هي ألفًا درهم إن علم ذلك
254	قبل أن يفترقا عن المجلس، فالمشترى يزيد ألف درهم إن شاء، ويجوز العقد في الكل
	الفصل الحادى عشر
	في بيع السيوف المحلاة، وفي بيع الحلى الذي فيه اللآلئ والجواهر وأشباه ذلك
£££	وفي بيع المموهات ما يجوز منه وما لا يجوز
٤٤٤	إذا باع الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بدراهم، فالمسألة على أربعة أوجه
	إذا باع الرجل من آخر حلى ذهب فيه لؤلؤا أو جوهر بدنانير، وقبض المشتري الحلي
£ £ 0	فهذا على أربعة أوجه
٤٤٧	إذا باع حلية السيف دون السيف لم يجز
٤٤٧	إذا باع السيف المحلى بثمن مؤجل، فنقد المشترى قدر حصة الحلية من الثمن، جاز
	الفصل الثاني عشر
٤٥٠	في الوكالة في الصرف
	إذا وكل الرجل رجلا بدراهم يصرفها له بدنانير، فصرفها الوكيل، وتقابضا
	وأقرّ المشتري الدراهم باستيفاء الدراهم، ثم جاء مشتري الدراهم بدرهم زيف
	وقال: وجدتها في تلك الدراهم، فقبله الوكيل، وأقر أنه من تلك الـدراهم
٤٥٠	لزم الوكيل دون الموكل
	إذا وكل الرجل رجلا بدراهم يصرفها له بدنانير ، فصرفها ، وتقابضا
٤٥١	فليس للوكيل أن يتصرف بعد ذلك في الدنانير بشيء
	إذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له طوق ذهب بعينه بألف درهم، ودفع إليه الألف
	عاشتري الوكيل الطوق بألف درهم، ونقد الثمن، فقبل أن يقبض الوكيل الطوق
٤٥٤	كسرت رجل الطوق في يد البائع، كان للوكيل الخيار

	إذا وكل الرجل رجلا بطوق ذهب يبيعه له، فباعه، وانتقد الثمن، وسلم الطوق
	إلى المشترى، فجاء المشترى بعد القبض، وقال: وجدت الطوق صفرًا مموهًا بالذهب
१०१	وأنكر الآمر، فالمسألة على وجهين
	إذا وكل الرجل رجلا بدراهم يصرفها له، فصرفها له، فصرفها بدنانير
	هي أقل من قيمة الدراهم، إن كان النقصان بحيث يتغابن الناس في مثله، يجوز
٤٥٥	وإن كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله، لا يجوز
	إذا وكل الرجل رجلا بألف درهم يصرفها له، ثم إن الموكل صرف تلك الألف بنفسه
	فجاء الوكيل بعد ذلك إلى بيت الموكل، وأخذ من بيته ألفًا غيرها، وصرفها، فهو جائز
٤٥٧	على الموكل
	إذا وكُّله أن يشتري له بهذه الدنانير دراهم غلة، ولم يسمَّ غلَّة الكوفة أو غلة بغداد
٤٥٨	فهذا على غلة الكوفة
	لو وكُّله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شاميَّة، فباعها بدينار كوفيَّة، فإن كانت الكوفية
٤٥٨	غير مقطعة، كان وزنها وزن الشاميّة يجوز على الآمر
	إذا أقرض الرجل رجلا ألف درهم، وقبضها المستقرض، ثم إن المقرض
	قال للمستقرض: اصرف الدراهم التي لي عليك، ولم يبين مع من يصرف
१०१	لا يصح التوكيل
	لو كان لرجل على رجل ألف درهم، فدفع المطلوب إلى الطالب دراهم
	وقال: اصرفها، وخذ حقك منها، فقبضها، وهلكت في يده قبل أن يصرفها
٤٦٠	فهو من مال الآمر
	الفصل الثالث عشر
173	في الصرف مع مملوكه، وقرابته، وشريكه، ومضاربه والوصيّ، وما يتصل بذلك
173	إذا باع الرجل من عبده درهمًا بدرهمين، أو درهمين بدرهم، فهذا ليس بربا
٤٦١	لو باع من مكاتبه درهمًا بدرهمين، أو درهمين بدرهم، لا يُجوز، وكان ربا
	لا يجوز فعل القاضي وأمينه لليتيم، والأب لابنه الصغير، والوصى إلا ما يجوز
٤٦٢	ين الأجنسن

لفصل الرابع عشر	}
ى الصرف في المرض	ف
ذا باع المريض من وارثه دينًا بألف درهم، وتقابضا، فإنه لا يجوز	
و اشترى المريض من ابنه ألف درهم بمائتي دينار ، وتقابضا ، وله ورثة كبار	ل
على قول أبي حنيفة لا يجوز إلا بإجازة الورثة	
ذا باع المريض من أجنبي ألف درهم بدينار قيمته عشرة دراهم، وتقابضا، ثم مات المريض	إ
الدينار عنده، ولا مال له غير ذلك، فللورثة الخيار، إن شاؤُوا أجازوا ذلك، وإن شاؤوا	
م يجيزوا	
و أن المريض باع سيفًا قيمته مائة درهم، وفيه من الفضة مائة درهم، وذلك كله قيمته	ل
شرين دينارًا بدينار، وتقابضا، ثم مات المريض، وأبى الورثة أن يجيزوا ذلك	
إن المشترى بالخيار	
ريض له تسعمائة درهم، لا مال له غيرها، باعها بدينار قيمته تسعة دراهم	۵
قبض مشترى الدينار الدينار، وقبض الآخر مائة درهم، وافترقا، ثم مات المريض	
الدينار قائم في يده، والدراهم كذلك، فإجازة الورثة ههنا وعدم إجازتهم سواء ٥٥	
لفصل الخامس عشر	
ى الاستبدال ببدل الصرف	
ت ذا اشترى الرجل عشرة دراهم، فنقد مشترى الدينار تسعة دراهم، وبقى درهم	
نقد مشترى الدراهم الدينار، فلم يتفرقا حتى قال مشترى الدراهم لمشترى الدينار:	
عنى بالدرهم الذي عليك كذا، فباعه، فإن البيع لا يجوز ٧٠	
ف. و من الرجل عشرة دراهم بدينار، وتقابضا إلا درهم واحد بقي من العشرة ذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار، وتقابضا إلا درهم واحد بقي من العشرة	
ليس عند بائع الدراهم الدرهم العاشر، فأراد الذي اشترى الدراهم أن يأخذ عشر الدينار	
ذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار ، والدراهم بيض ، فأعطاه مكانها سودًا	
رضي بها البائع جاز ذلك	

<u> </u>	•
الفصل السادس عشر	
فيما يكون قصاصًا ببدل الصرف، وما لا يكون ٧٤	٤٧٤
رجل له على رجل عشرة دراهم، فباعه الذي عليه العشرة دينارًا بتلك العشرة	
	٤٧٤
من هذا الجنس ثلاث مسائل	٤٧٤
ومما يتصل بمسائل المقاصة	٤٧٧
رجل له عند رجل وديعة، وللمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة	
لم تصر الوديعة قصاصًا بالدين قبلُ أن يجتمعا عليه ٧٧	٤٧٧
الفصل السابع عشر	
فى بيع الموزون بجنسه، وبخلاف جنسه وبيع المكيل كذلك وما يتصل بهما	٤٧٨
لا يجوز بيع الإناء المتخذ من الفضة بالدراهم إلا وزنًا بوزن، وكذلك لا يجوز	
	٤٧٨
- إذا باع الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بسيف محلى بفضة ، وقبض أحدهما	
السيف الذي اشتراه ولم يقبض الآخر السيف الذي اشتراه حتى افترقا، فسد العقد	
في الكل	٤٧٩
إذا اشترى الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بعينه بثوب وعشرة دراهم	
وتفرقا قبل أن يتقابضا، بطل العقد في الكل	٤٨١
لو باع من آخر ثوبًا ونقرة فضة بثوب ونقرة فضة، فالفضة تصرف إلى الفضة والثوب	
يصرف إلى الثوب	٤٨١
لو أن رجلا باع من آخر ثوبًا ودينارًا بثوب ودرهم، وتفرقا قبل التقابض، بطل العقد ٨١	٤٨١
لو باع درهمًا ودينارين بدينار ودرهمين، صح العقد	211
لو اشترى رجل من رجل مثقالا من فضة ومثقالا من نحاس بمثقالين من فضة وثلث مثاقيل	(
من حدید، فهو جائز	211
إذا اشترى إناء من نحاس برطل من حديد بغير عينه، ولم يضرب له أجلا، وقبض الإناء	
فهو جائز	٤٨٣

ن عشر	الثامر	نصا	ال
مار فىن ا	ف المتع	, تصر	فے

العصيل الناس مسر	
في تصرف المتصارفين في ثمن الصرف قبل القبض	٤٨٤
إذا أبرأ أحد المتصارفين صاحبه من الدين الذي وجب له عليه بالعقد، أو وهبه	
أو تصدق به عليه، فإن قبل الذي عليه انتقض الصرف، وإن لم يقبل بقي العقد	
على حاله	٤٨٤
الفصل التاسع عشر	
في بيع الصرف مرابحة	٤٨٥
ے إذا باع الرجل قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار ، وتقابضا ، ثم باعه بربح درهم	
	٤٨٥
لو اشترى جارية وطوق فضة عليها فيه مائة درهم بألف درهم، وتقابضا، ثم باعهما	
مرابحة بربح مائة درهم، أو بربح ده يازده، فالعقد فاسد	٤٨٥
إذا اشترى الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بمائة درهم، وحلية السيف	
خمسون درهمًا، وتقابضا، ثم إن المشتري باع السيف مرابحة بربح عشرين درهمًا	
أو بربح ده دوازده، أو بربح ثوب بعينه، أو ما أشبه ذلك لا يجوز	٤٨٥
لو أن رجلا اشترى قلب فضة بعشرة دراهم، وفيه عشرة دراهم، واشترى رجل آخر	
ثُوبًا بعشرة دراهم، ثم باعهما جميعًا القلب والثوب مرابحة بربح أحد عشر درهمًا	
· ·	٤٨٧
إذا اشترى الرجل من آخر ثوبًا وقلبًا بمائة درهم، ووزن القلب خمسون على أن يكون	
ثمن القلب نسيئة، وثمن الثوب حالا، فسد العقد كله ٧٨	٤٨٧
الفصل العشرون	
في الصرف في دار الحرب	٤٨٩
إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان أو بغير أمان، وعقد مع حربي عقد الربا	
بأن اشتري درهمًابدرهمين، أو اشتري درهمًابدينار إلى أجل، أوباع منهم خمرًا أوخنزيرًا	
أو ميتة أو دمَّابمال، قال أبو حنيفةومحمد: ذلك كله جائز، وقال أبو يوسف: لايجوز ٨٩	٤٨٩
لو دخل مسلمان دار الحرب، فتبابعا ثمه درهمًا بدرهمين، لا بحوز	٤٨٩

	لو أسلم حربيّان في دار الحرب، وتبايعا درهمًا بدرهمين
٤٨٩	قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: كرهت ذلك لهما
	لو أن حربيًّا باع من حربي درهمًا بدرهمين، ثم خرجا إلى دار الإسلام مسلمين
	أو ذميين، واختصما إلى القاضي، فإن كان ذلك بعد التقابض، فالقاضي لا يتعرض
٤٩٠	لذلك، ولا يبطل
	الفصل الحادى والعشرون
٤٩١	في الصرف في الغصب والوديعة
	إذا غصب الرجل من آخر قلب فضة، أو ذهب، واستهلكه، فعليه قيمته مصوغًا
٤٩١	من خلاف جنسه
	إذا غصب رجل من آخر ألف درهم، ثم اشتراها منه بمائة دينار، وقبض المائة
٤٩٢	قبل أن يتفرقا جَاز
	لو أن رجلا أودع رجلا ألف درهم، وقبضها المودع، ووضعها في بيته، ثم التقيا
	في السوق، فباع صاحب الوديعة دراهم الوديعة من المودع بمائة دينار، وقبض صاحب
٤٩٣	الوديعة الدينار، وافترقا قبل أن يجدد المُودع في الوديعة قبضًا، فقد بطل البيع
	الفصل الثاني والعشرون
	يشتمل على الإجارة وعلى الصرف ويدخل فيه استهلاك المشتري في عقد الصرف
٤٩٤	قبل القبض
	إذا دفع إلى رجل لجامًا مموهة بفضة وزنًا معلومًا يكون قرضًا على الدافع، ويعطيه
٤٩٤	الدافع أجرًا معلومًا على ذلك، فهو جائز
	لو دفع إلى رجل عشرة دراهم فضة، وقال: إخلط لي فيها خمسة دراهم فضة
१९०	تُم صغها كلها قلبًا، ولك أجر كذا وكذا، ففعل ذلك، فهو جائز
	إذا اشترى من آخر قلب فضة بدينار ، ودفع الدينار ، ولم يقبض القلب
१९७	حتى جاء رجل، وأحرق القلب، واختار المشترى فسخ العقد
	إذا اشترى سيفًا محلى فيه خمسون درهمًا بمائة درهم، أو بعشرة دنانير، ونقد الثمن
	ولم يقبض السيف حتى أفسد رجل شيئًامن حمائله ، أوجفنه ، فاختار المشترى أخذ السيف

رجل صرف عشرةدنانير بعشرين درهمًا، وتقابضا، ثم أن بائع الدراهم وجد الدينار
الذي قبضه ينقص قيراطًا، قال: له أن يرجع بدرهم حصة القيراط ٥٠٣
رجل اشترى من آخر دينارًا بعشرين درهمًا ، وقبض الدينار ، ولم يدفع الدراهم
حتى وهب الدينار لبائعه، ثم فارقه قبل أن يدفع إليه الدراهم
قال: الهبة في الدينار جائزةقال: الهبة في الدينار جائزة
رجل اشترى عشرة دراهم بدينار ، ودفع الدينار ، ولم يقبض الدراهم
ثم إن قابض الدينار وهب الدينار للدافع، ودفعه إليه، أو اشترى به منه فضة تبر، وتقابضا
نم تفرقا قبل أن يقبض الدراهم الأول، ففيما إذا وهب الدينار، فالهبة باطلة
والبيع الأول باطل
رجل اشترى منطقة بمائة درهم على أن فيها خمسين درهمًا حلية، وتقابضا، وتفرقا
وقد شرط له أن حليتها فضة بيضاء، فكسر الحلية، فإذا هي سوداء، جاز ذلك عليه
ولم يرجع بشيء
رجل له على رجل ألف درهم غلة، فأخذها تسعمائة وضح ودينار، ثم افترقا
فاستحق الدينار، فإنه يرجع على الغريم بمائة درهم غلة ٥٠٤
لو أن رجلا باع صيرفيا ألف درهم غلة تسعمائة وضح، وبمائة فلس، وتقابضا
ثم استحقت الألف الغلة من يدي الصيرفي، ثم رجع الصيرفي على الذي اشتري
منه الغلة بالتسعمائة الوضح
إذا اشترى ألف درهم بعينها بمائة دينار ، والدراهم بيض ، فأراد مشترى الدراهم
أن يتبرع على بائعه بالجودة، وأبى بائعه تبرعه، فله ذلك ٥٠٥
رجل له ابن صغير ، قال : أشهدوا أني اشتريت هذا الدينار من ابني هذا بعشرة دراهم
ثم قام الأب قبل أن يزن العشرة، فإنه يبطل الصرف بقيامه
رجل اشترى من رجل دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا، وتفرقا، ثم وجد الدينار
ينقص وزنه العشرة، قال: إن كان نقصان الدينارعيبًابالدينار، رده المشترى على البائع ٥٠٦
رجل دفع إلى رجل درهمًا، وقال: أبدله لى وأخذه منه، وضاع منه قبل أن يبدله
قال: هو ضامن له
اشتري من آخر ألف درهم بمائة دينار ، وصدق كل واحد منهما صاحبه بالوزن

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الحادى عشر من المحيط البرهاني

٣	كتاب الشفعة
٥	كتاب الشفعة
٥	هذا الكتاب يشتمل على عشرين فصلا:
	الفصل الأول
٥	فيما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٥	الشفعة لا تجب في المنقولات مقصودًا
	إذا تزوج امرأة بغير مهر ، وفرض لها داره مهرًا ، وقال لها : صالحتك على أن أجعلها
٦	لك مهرًا، وقال: أعطيتك هذه الدار مهرًا، فلا شفعة للشفيع فيها في الفصول كلها
٦	رجل تزوج امرأة، ولم يسم لها مهرًا، ثم دفع إليها دارًا، فهو على وجهين
	إذا وهب شقصا مسمى في دار غير محوز ولا مقسوم على أن يعوضه كذا وكذا
٧	فهو باطل
	إذا قال: أوصيت بداري بيعًا لفلان بألف درهم، ومات الموصى
٧	فقال الموصى له: قبلت، تثبت للشفيع الشفعة
	إذا ادعى حقًّا في دار ، وصالح المدعى عليه على سكني دار أخرى ، فلا شفعة
٨	للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها
٩	خيار الرؤية وخيار العيب لا يمنع ثبوت حق الشفعة
	إذا اشترى دارًا بعبد بعينه، أو بعرض بعينه، وشرط فيه الخيار لأحدهما

ثم حضر الشفيع، وأخذ الكرم بالشفعة
الفصل الثاني
في بيان مراتب الشفعة
دار بين شريكين في سكة غير نافذة، فباع أحد الشريكين نصيبه من الدار
من إنسان، فالشفعة أولى للشريك في الدار ١٧
دار كبيرة فيها مقاصر ، باع صاحب الدار منها مقصورة ، أو قطعة معلومة
ففيها الشفعة لجار الدار الكبيرة كان جارًا في أي نواحيها
دار بين ثلاثة نفر إلا موضع بئر، أو طريق، فإن ذلك بين اثنين من هؤلاء الثلاثة
لا حق للثالث فيه، وباقي الدار بين الثلاثة
دار فيها ثلاثة أبيات، ولها ساحة، والساحة بين ثلاثة نفر، والبيوت بين اثنين منهم
فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة
فلا شفعة لشريكهما في الساحة ال
حائط بين داري رجلين، والحائط بينهما، فصاحب الشريك في الحائط أولى
بالحائط من الجار، وهما سواء في بقية الدار، يأخذ أيهما يريد ١٩
درب غير نافذ فيه دور لقوم باع رجل من أرباب تلك الدور بيتًا شارعًا
في السكة العظمي، ولم يبع طريقه في الدرب على أن يفتح مشترى البيت بابًا
إلى الطريق الأعظم، فلأصحاب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق
الزقيقات التي ظهرها وادي، لا يخلو من وجهين ٢٠
في العطف منازل، فباع رجل منزلا في أعلى السكة، أو في أسلفها
أو في العطف، فالشفعة لجميع الشركاء
درب زائغة مستديرة بجميع الدرب بيعت في دار في هذه الزائغة التي عليها الدرب
فهم شركاء في الشفعة
رجل اشترى من رجل بيتًا من دار إلى جنب داره، وفتح بابه إلى داره
ثم باع هذا البيت وحده، فجاء جار هذا الرجل، وطلب هذا البيت بالشفعة ٢٢
دار فيها حُجر، وحجرة منها بين رجلين، فباع أحدهما نصيبه من الحجرة
فهذا على وجهين

	اشترى بيتًا من دار علوه لآخر ، وسفله لآخر ، وطريق البيت الذي اشترى
۲۳	في دار أخرى فإنماا الشفعة للذي في داره الطريق
۲۳	الكيسانيات
	دار فيها ثلاثة بيوت، وكل بيت لرجل على حدة، وطريق كل بيت في هذه الدار
	وطريق الدار في دار أخرى، وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة، بيع بيت
	من البيوت التي في الدار الداخلة ، كان صاحبا البيتين أولى بالشفعة
۲٤	من صاحب الدار الخارجة
	داران متلازقتان کل واحد منهما لرجل، ولکل دار جیران، فتبایعا
۲٤	إحدى الدارين بالأخرى، فالشفعة للجيران
	رجل اشترى دارًا في سكة غير نافذة، ثم اشترى بعد ذلك أخرى
۲٥	كان لأهل تلك السكة أن يأخذوا الدار الأولى، ويكونوا شركاء في الثانية
	نهر خاص لرجل في أرض رجل، وعليه رحى ماء لصاحب فلو باع
	صاحب النهر النهر، النهر مع الرحى، فلصاحب الأرض أن يأخذ النهر
77	مع الرحى بالشفعة
	نهر كبير كدجلة، يجرى لقوم منه نهر صغير، فصارت شرب أراضيهم
	من هذا النهر الصغير، فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشربها
۲۷	كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة
	نهر بين قوم لهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر شركاء فيه
۲٧	فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين
	اشترى الرجل نهرًا بأصله، ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه، ولرجل آخر أرض
۲۸	في أسفله إلى جنبه، فلهماجميعًا الشفعة، وفي جميع النهر من أعلاه إلى أسفله
	نهر أعلاه لرجل، ومجراه في أرض رجل آخر، وأسفله لرجل آخر
	فإن اشتري رجل نصيب صاحب أعلى النهر، فطلب صاحب الأرض
۲۸	وصاحب أسفل النهر الشفعة، فإن لهما الشفعة بحكم الجوار
	قطعة أرض لرجل لها شرب من نهربين قوم، باع صاحب القطعة أرضه
۲۸	بلا شرب، فلشركاءه في الشرب الشفعة

دار في سكة خاصة، باعها صاحبها من رجل بلا طريق، فلأهل السكة الشفعة ٢٨
الفصل الثالث
في طلب الشفعة
إذا علم الشفيع بالبيع، فلم يطلب مكانه فلا شفعة له
اختلف العلماء في مقدار مدة طلب المواثبة
إذا كان الشفيع غائبًا، فعلم بالشراء، فإنه ينبغي أن يطلب طلب المواثبة ٣٤
الشفيع إذا علم بالشراء، وهو في طريق مكة، وطلب طلب المواثبة
وعجز عن طلب الإشهاد بنفسه، فوكل وكيلا ليطالب له بالشفعة، فإن لم يفعل
ومضى بطلت شفعته
إذا سمع البيع يوم السبت، فلم يطلب الشفعة، بطلت شفعته
إذا اشترى رجل من أهل البغي دارًا من رجل في عسكره، والشفيع في عسكر
أهل العدل، فإن كان لا يقدر على أن يبعث وكيلا، ولا أن يدخل بنفسه عسكرهم
فهو على شفعته
إذا اتفق البائع، أو المشتري والشفيع أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام، ثم اختلفا
بعد ذلك في الطلب، فقال الشفيع: طلبت منذ علمت، وقال المشترى:
ما طلبت، فالقول قول المشتري
إن أقام المشترى بينة أن الشفيع علم بالبيع منذ زمان، ولم يطلب الشفعة
وأقام الشفيع بينة أنه طلب الشفعة حين علم بالبيع، فالبينة بينة الشفيع ٣٧
المشترى إذا أنكر طلب الشفعة، فالقول قوله مع يمينه
الفصل الرابع
في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه ٣٨
دار بين قوم اقتسموها، وأصاب كل واحد منهم ناحية منها معلومة
إلا أن طريقهم واحد، ولرجل دار متلاصقة بنصيب بعضهم، فباع أحدهم نصيبه
من رجل، وسلم شركاءه في الطريق الشفعة٣٨
رجل له بستان عليه حائط وباب، فباع بستانه وأرضين خلف البستان

	ولرجل قطعة أرض إلى جانب الحائط الذي على البستان، فالشفعة له في البستان
٣٩.	والأرض المتصلة
	إذا كان للرجل دور هدمها، وجعلها دارًا واحدة، أو جعلها أرضًا، وباعها
٣٩.	فللشفيع الشفعة في جميع ذلك
٣٩.	صورة مسألة البيوت في دار واحدة
٤٠.	ومما يتصل بهذا الفصل
٤٠.	إذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشترى، دون البعض
٤٠.	ليس للشفيع أن يأخذ البعض دون البعض دفعًا للضرر عن المشتري
	إذا اشترى الرجل دارين صفقة واحدة، وشفيعهما واحد، وأراد أن يأخذ أحدهما
٤٢.	دون الآخر، فليس له ذلك
	الفصل الخامس
٤٣ .	في الحكم في الشفعة والخصومة فيها
	لا ينبغي للقاضي أن يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفيع الثمن، وإن طلب أجلا
٤٣ .	أجّله يومين أو ثلاثة
	إذا رفع الشفيع الأمر إلى القاضي، وطلب منه أن يقضى له بالشفعة، فهذا
٤٣ .	على وجهين
	إذا وقع الشراء بثمن مؤجل إلى سنة مثلا، فحضر الشفيع، وطلب الشفعة
٤٥.	وأراد أُخذها إلى ذلك الأجل، فليس له ذلك إلا برضي المأخوذ منه
	دار بيعت ولها شفيعان جاران، وأحدهماغائب، فخاصم الحاضرالمشتري إلى قاض
	لا يرى الشفعة بالجوار، فقال له: لا شفعة لك، أو قال: أبطلت شفعتك
	ثم قدم الشفيع الآخر، وخاصم المشتري إلى قاضٍ يرى الشفعة بالجوار
٤٥.	فإنه يقضى له بجميع الدار
	رجل اشترى من آخر دارًا بألف درهم، وباعها من رجل آخر بألفي درهم، وسلمها
٤٥.	ثم حضر الشفيع، وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الأول
٤٥.	يأخذها من الذي هي في يديه
	إذا قضى القاضي للشفيع بالشفعة، وضرب له أجلا، وقال: إن لم تأت بالثمن

إلى وقت كذا، فلا شفعة لك، فلم يأت ِبه بطلت شفعته
رجل في يده دار ، جاء رجل ، وادعى أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان
وأنا شفيعها، وأقام على ذلك بينة، وأقام صاحب اليدبينة أن فلانًا أودعها إياه
يقضى القاضى للشفيع بالشفعة
إذا وقع الشراء بالجياد، ونقد المشترى الزيوف، فالشفيع يأخذ بالجياد
الفصل السادس
في الدار إذا بيعت ولها شفعاء
إذا كان للدار شفيعان، فسلم أحدهما، فإن كان قبل قضاء القاضي
بالشفعة بينهما نصفين، أخذ الرجل الآخر كل الدار، أو ترك
إذا كان بعض الشفعاء أقوى من البعض، فقضى القاضي بالشفعة للقوى
بطل حق الضعيف
إذا حضر بعض الشفعاء، وغاب البعض، فللشفيع الحاضر أن يأخذ كل الدار ٤٨
إذا قضى القاضي للحاضر بكل الدار ، ثم حضر آخر ، وقضى له بالنصف
ثم حضر آخر، قضي له بثلث ما في يدكل واحد منهما حتى يصير مساويًا لهما ٩٩
الفصل السابع
_
الشفيع إذا طلب الشفعة بدار في يديه يزعم أنها له، فقال المشترى:
ليست هذه الدار لك
على الشفيع البينة
دار في يدي رجل أقر أنها لآخر، فبيعت إلى جنبها دار، وجاء المقر له يطلب
الشفعة بإقراره الذي أقر له به، فلا شفعة له فيها ٥١
الفصل الثامن
في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع
إذا اشترى الرجل دارًا، أو أرضًا، وبني فيها بناء، أو غرس غرسًا
تم حضر الشفيع، وطلب الشفعة، أمر المشترى برفع بناءه وغرسه

اشترى دارًا وصبغها بأشياء كثيرة، ثم جاء الشفيع، فهو بالخيار ٥٣
إذا اشترى الرجل دارًا، وهدم بناءها، أو هدمها أجنبي، أو انهدم بنفسه
ثم جاء الشفيع، قسم الثمن على قيمة البناء مبنيًّا، وعلى قيمة الأرض
فما أصاب الأرض أخذها الشفيع بذلك
إذا جعل المشتري الدار المشتراة مسجدًا، أو مقبرة، ثم حضر الشفيع
قضي له بالشفعة
الدار إذا كانت مشتركة بين رجلين، باع أحدهما نصيبه من رجل
وقاسم المشترى الشريك الذي لم يبع، ثم حضر الشفيع، فله أن ينقض القسمة ٥٥
رجل اشترى أرضًا قيمتها مائة بمائة ، ورفع منها التراب، وباعه بمائة
ثم جاء الشفيع، وطلب الشفعة، أخذ الأرض بنصف المائة، وهو خمسون ٥٦
لو كبس المشتري الأرض، فأعادها على ما كانت قبل أن يحضر الشفيع
ثم حضر الشفيع، يقال للمشترى: ارفع عنها ما أحدثت٥٦
لو باع نصف دار من رجل ليس بشفيع، وقاسمه بأمر القاضي
ثم حضر الشفيع، ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري، فإن هذا لا يبطل
شفعة الشفيع
رجل اشترى من رجل دارًا بألف، وباعها من رجل بألفين، فعلم الشفيع
بالبيع الثاني، ولم يعلم بالبيع الأول، فخاصم فيها، وأخذها بالشفعة الثاني بحكم
أو بغير حكم
اشترى الرجل دارًاانهدم بناءها، ثم بني فأعظم النفقة، فإن الشفيع يأخذهابالشفعة ٥٦
الفصل التاسع
في تسليم الشفعة
تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح، وبعده صحيح
تسليم الشفعة لا يخلو من ثلاثة أوجه
إذا قال أجنبي لشفيع الدار: سلّم شفعة هذه الدار للآمر، أو قال: لهذا المشتري
فقال الشفيع: سلمتها لك، أو قال: وهبتها لك، أو قال: أعرضت عنها لك
كان هذا تسليمًا صحيحًا للآمر والمشترى

إذا قال أجنبي للشفيع: أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة، فسلم
كان التسليم صحيحاًكان التسليم صحيحاً
إذا كان المشتري وكيلا من غيره بالشراء، فقال له الشفيع: سلمت لك شفعة
هذه الدار خاصة دون غيرك، كان هذا تسليمًا صحيحًا للآمر
إذا قال الشفيع للمشتري: سلمت لك شفعة هذه الدار، فإذا هو قد اشتراها لغيره
فهو على شفعته
الفصل العاشر
في الشَّفيع إذا أخبر بالبيع، فسلم تم يعلم أن البيع كان بخلافه
عي مستيم إمام بروبيع مستم ما يعم الشفعة ، فإذا المشترى غيره ، فهو على شفعته ٦٣
عِدَّ عبر الشعبيع الله المستوى عرف مستعم المستعدة و والمستوى عيرة و فهو على مستعد لو أخبر أن الثمن شيء مما يكال أو يوزن، فسلم الشفعة، فإذا الثمن صنف آخر
مما يكال أو يوزن، فهو على شفعته
لو أخبر أن الثمن ألف درهم، فإذا الثمن مائة دينار، فلا شفعة له
لو أخبر بشراء نصف الدار، فسلم، ثم ظهر أن المشترى اشترى الكل، فله الشفعة ٦٥
ومما يتعلق بمسائل الإخبار
إذا أخبر الشفيع بالشراء، فإن كان المخبر هو المشترى، ثبت الشراء بخبره
الفصل الحادى عشر
فيما يحدثه الشفيع مما يبطل شفعته
ا إذا ساوم الشفيع الدارمن المشتري، أو سأل منه أن يوليه إياه، أو استأجرها الشفيع
من المشترى، أو أخذها مزارعة، أو معاملة، وذلك بعد العلم بالشراء
فهو تسليم للشفعة
مساومة الشفيع بداره لا تبطل شفعته
إذا قال الشفيع: سلمت نصف الشفعة، بطلت شفعته في الكل ٧٦
الشفيع إذا طلب نصف الدار بالشفعة، فهذا تسليم منه في الكل
دار بيعت ولها شفيعان: أحدهما غائب، وطلب الحاضر نصف الدار على حساب
أنه لا يستحق إلا النصف، بطلت شفعته

ذا باع الشفيع داره التي يشفع بها بعد شراء المشترى، وهو يعلم بالشراء
و لا يعلم ، بطلت شفعته
ن كان باع الشفيع داره بشرط الخيار للشفيع، فهو على شفعته ٦٨
ذا سلم الشفيع على المشترى، ثم طلب الشفعة، صح طلبه ٢٨
و كان المشترى واقفًا مع الابن، فسلم الشفيع على ابن المشترى، بطلت شفعته ٦٨
و قال الشفيع للمشترى: أنا شفيعك، وآخذ الدار منك، فلا شفعة له
دار بيعت، فقال البائع أو المشترى للشفيع: أبرأنا عن كل خصومة لك قبلنا، ففعل
وهو لا يعلم أنه يجب له قبلهما شفعة، لا شفعة له في القضاء ٢٩
لشفيع إذا علم بالبيع وهو في التطوع، فجعلها أربعًا، أو ستّا٧٠
لا تبطل شفعته
الفصل الثاني عشر
في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشترى والبائع والشهادة في الشفعة ٧١
-
إذااشترى الرجل دارًا، وقبضها، ونقدالثمن، ثم اختلف الشفيع والمشترى في الثمن
فالقول قول المشترى مع يمينه، ولا يتحالفان
و وقع الاختلاف بين البائع والمشتري في الثمن، والمبيع في يد البائع
كان القول قول البائع مع يمينه
ختلف البائع والمشترى والشفيع في الثمن قبل نقد الثمن، فهذا على وجهين ٧٧
رجل اشتري من رجل دارًا، ولها شفيعان، فأتاه أحدهما، وطلب شفعته
فقال المشترى: إنى اشتريتها بألف، وصدقه الشفيع في ذلك، وأخذها بألف
نَّم إن الشفيع الثاني جاء ، وأقام بينةأن المشترى كان اشتراه بخمسمائة ، فالشفيع الثاني
يأخذ من الشفيع الأول نصفها ٧٤
اتفق البائع والمشترى أن البيع كان بشرط الخيار للبائع، وأنكر الشفيع
فالقول قولهما
إذا ادعى البائع الخيار، وأنكر المشترى والشفيع، فالقول قول المشترى
رجلان تبايعا، فطلب الشفيع الشفعة بحضرتهما، فقال البائع:
رجور في بينا بيع معاملة ، و صدقه المشترى على ذلك ، لا يصدقان على الشفيع ٧٥ .

باع دارًا من رجل، ثم إن المشترى والبائع تصادقا أن البيع كان فاسدًا
وقال الشفيع: كان جائزًا، فالقول قول الشفيع ٧٦
لو اختلف المتعاقدان فيما بينهما، فقال المشترى: بعتنيها بألف درهم ورطل
من خمر، وقال البائع: لا، بل بعتها بألف درهم، فالقول قول البائع ٧٦
رجل اشترى من رجل ضيعة عشرها بثمن كثير ، وتسعة أعشارها بثمن قليل
فللشفيع الشفعة في البيع الأول٧٧
رجل اشتري دارًا لابنه الصغير ، وقبضها ، ثم اختلف المشتري والشفيع في الثمن
قال: لا يحلف المشترى، وإن كان الأب بمنزلة الوكيل عن الولد ٧٧
إذا قال المشتري: اشتريت هذه الدار لابني الصغير، وأنكر شفعة الشفيع
فلا يمين على المشترى إن كان الشفيع أقر أن له ابنا صغيرًا٧٧
إذا اشترى الرجل دارًا، وقبضها، وهدم بناءها، أو حرقها، أو فعل ذلك
رجل أجنبي حتى سقط عن الشفيع حصة البناء من الثمن، يقسم الثمن
على قيمة الأرض وعلى قيمة البناء
إذا اشترى الرجل دارًا من امرأة، فلم يجد من يعرفها إلا من له الشفعة
فإن شهادتهم لا تجوز عليها ٧٨
إذا وكل الرجل رجلا بشراء دار، أو بيعها، فاشترى، أو باع، وشهد ابنا الموكل
على الشفيع بتسليم الشفعة، فإن كان الوكيل بالشراء، لا تقبل شهادتهما
سواء كانت الدار في يد البائع، أو في يد الموكل، أو في يد الوكيل
إذا أقر المشتري أنه اشترى هذه الدار بألف درهم، وأخذها الشفيع بذلك
ثم ادعى البائع أن الثمن ألفان، وأقاما على ذلك بينة، قبلت بينته، وكان للمشتري
أن يرجع على الشفيع بألف أخرى
إذا كفل رجلان لمشتري الدار بالدرك، ثم شهد الكفيلان على المشترى
أنه قد سلم الدار للشفيع، لا تقبل شهادتهما٨١
إذا اشترى الرجل دارًا بعرض، حتى كان للشفيع أن يأخذ الدار بقيمة العرض ٨١
إذا تزوج امرأة على دار على إن ردت على الزوج ألف درهم، فعلى قول أبي حنيفة:
لا شفعة للشفيع في شيء من الدار

	إذا ادعى على رجل حقًّا في أرض، أو دار، فصالحه على دار، فللشفيع فيها
۸۲	الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى
	إذا اشترى الرجل دارًا بألف درهم، وقبضها، ونقد الثمن، ثم جاء الشفيع
	فقال المشترى: قد أحدثت فيها هذا البناء، وكذبه الشفيع، وقال: كان هذا البناء فيها
۸۲	فالقول قول المشترى
	إذا قال المشترى للشفيع: اشتريت الدار، أو قال: اشتريت الأرض بخمسمائة
۸٣	ثم اشتريت البناء بخمسمائة، ولا شفعة للشفيع في البناء
	لو ادعى المشترى أنه اشترى الأرض والبناء بصفقة واحدة، وقال الشفيع:
	لا، بل اشتريتها بصفقتين، ولي أن آخذ الأرض دون البناء، فالقول قول المشتري
٨٤	مع يمينه
	رجل أقام البينة أنه اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم، وأقام رجل آخر بينة
	أنه اشترى هذا البيت من هذه الدار من فلان منذ شهر بكذا، فإنه يقضى بالبيت
٨٤	لصاحب الشهر، وببقية الدار للآخر
	الفصل الثالث عشر
٨٥	·
۸٥ ۸٥	_
	في التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸٥	في التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸٥ ۸٦ ۸٦	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸٥ ۸٦ ۸٦	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸۰ ۸٦ ۸٦	فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به

وكيل بالشفعة إذا سلم الشفعة ، ذكر في شفعة "الأصل": أنه إن سلم
ى مجلس القاضي صح، وإن سلم في غير مجلس القاضي لا يصح " ٨٨
وكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة، وادعى المشترى التسليم، فهذا على وجهين ٨٨
ذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضي، فشهادتهما باطلة ٨٩
وكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض، فجاء الشفيع، وأراد أن يطلب الشفعة
ن الوكيل، فهذا على وجهين
ذا قال المشتري قبل أن يخاصم في الشفعة: اشتريت هذه الدار لفلان، وسلمتها إليه
م حضر الشفيع، فلا خصومة بين الشفيع وبين المشترى
لفصل الرابع عشر
ى شفعة الصبى
صغير والكبير في استحقاق الشفعة سواء
نا اشترى دارًا لابنه الصغير، والأب شفيعها، كان للأب أن يأخذها بالشفعة ٩٢
و اشترى لابنه الصغير دارًا، والأب شفيعها
و باع الأب دارًا لنفسه وابنه الصغير شفيعها
ر با مهم الم با ماراً لنفسه، أو باع دارًا له، والصبى شفيعها وصي إذا اشترى دارًا لنفسه، أو باع دارًا له، والصبى شفيعها
لم يطلب الوصى شفعته، فاليتيم على شفعته إذا بلغ
مم يصبب الوطبي تستمنه، فاليبيم على تنصفه إذا بنح المال الأب شفعتها جل اشترى دارًا بأكثر من قيمتها، وصغير شفيعها، فسلم الأب شفعتها
'
لفصل الخامس عشر
ى حكم الشفعة
ذا وقع الشراء بالعروض
شفيع يأخذ الدار بقيمة ما وقع الشراء به
ا اشترى الرجل دارًا بعبد بعينه، وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي
م استحق العبد، بطلت الشفعة
ذا اشترى دارًا بعبد، وهلك العبد في يد البائع قبل التسليم في يد المشتري

إذا كان الشفيع مرتدًا، فمات أو قتل على الردة، أو لحق بدار الحرب

إذا اشترى الحربي المستأمن دارًا، ولحق بدار الحرب، فالشفيع على شفعته
متى لحقه لحقه
إذا اشترى المسلم دارًا في دار الحرب، وشفيعها مسلم، ثم أسلم أهل الدار
فلا شفعة للشفيع
الفصل الثامن عشر
في الشفعة في المرض
إذا باع المريض داره بألفي درهم، وقيمتها ثلاثة آلاف، ولا مال له غير الدار
ثم مات المريض، وابنه شفيع الدار، فلا شفعة له
المريض إذا باع دارًا بألفي درهم وقيمتها ثلاثة آلاف، وشفيعها أجنبي
فله أن يأخذها بالشفعة بألفي درهم المام الشفعة بألفي درهم المام الم
إذا باع المريض دارًا، وحابي وابنه شفيعها، فبرأ من مرضه، فإن كان
الوارث الشفيع علم بالبيع، وقد طلب وقت ما علم كان لـه أن يأخذ بالشفعة
وإن لـم يطلب، فلا شفعة له
الفصل التاسع عشر
في وجوه الحيل في باب الشفعة
الحيل في هذا الباب نوعان
الفصل العشرون
في المتفرقات
الشفيع إذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعًا غير مقسرم
بعد بيع الدار المشفوعة، لا يبطل به شفعته
بيع بعض الدار التي يستحق بها الشفعة مشاعًا قبل البيع أو بعد البيع قبل الطلب
لا يمنع وجوب الشفعة
داران طريقهما واحد، وأحد الدارين بين رجلين، والآخر لرجل خاصة
باع صاحب الخاصة داره، فللآخرين الشفعة في الطريق ١١١
إذا بني الشفيع في الدار التي أخذها بالشفعة بناء، ثم استحقت الدار من يده

رجع على الذي أخذ الدار منه بالثمن، ولم يرجع بقيمة البناء١١٢
رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا، ولم يأخذ الثمن، فقال فلان: ما اشتريتها
منك كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة
دار بيعت، وفيهاً دعوى لرجل هو شفيعها، فأراد أن يطلب الشفعة
على وجه لا يبطل دعواه، ينبغي
إذا باع الرجل داره، فادعى رجل إنها دارى، وإنى أقيم البينة، فإن لم تزك بينتي
فأنا آخذها بالشفعةفأنا آخذها بالشفعة
رجل له دار غصبها غاصب، فبيعت دار بجنبها، والغاصب والمشتري
جاحدان الدار للشفيع، ينبغي للشفيع أن يطلب الشفعة ١١٣
اشترى دارًا ولها شفيع، فبيعت دار إلى جنب هذه الدار، فطالب بالشفعة وقضى له
ثم حضرالشفيع قضي له بالدارالأولى لجواره، ويمضى الحكم في الثانيةللمشتري ١١٣
من اشترى نصف دار، ثم اشترى آخر نصفها الآخر، فخاصمه المشترى الأول
فقضي له بالشفعةبالشركة، ثم خاصمه جار في الشفعتين، فالجارأحق بشراء الأول
ولا حق له في الثاني
ولا حق له في الثاني
ولا حق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولاحق له في الثاني
ولا حق له في الثاني

فسلمهاالمشتري إليه، ثم نقدالمشتري الثمن، فوهب البائع منه من ذلك خمسةدراهم
وقد قبض المشتري من الشفيع جميع الثمن، فعلم الشفيع بالهبة، فليس له
أن يسترد شيئًا
رجل اشترى دارًا من رجل بألف درهم، وتقابضا، ثم زاده في الثمن ألفًا أخرى
من غير أن يتناقضا البيع، ثم علم الشفيع بالألفين، ولم يعلم بالألف
فأخذها الشفيع بألفين
رجل اشترى دارًا، ولها شفيع، فقال الشفيع: أجزت البيع، وأنا آخذ بالشفعة
أو قال: رضيت بالبيع، وأنا آخذ الشفعة، أو قال: سلمت البيع، وأنا آخذ بالشفعة
فلا شفعة له
رجل اشترى من آخر دارًا، وجاء شفيع الدار، وادعى أنه كان اشترى هذه الدار
من البائع قبل شراء هذا المشتري، فأقر المشترى بذلك، ودفع الدار إلى الشفيع
ثم قدم شفيع آخر، وأنكر شراء الشفيع، أخذ الدار كلها بالشفعة ١٢٠
رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار، والمشترى لا يرى الشفعة بالجوار
فأنكر شفعته، يحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ١٢٠
رجل طلب الشفعة في دار، فقال له المشترى: دفعتها إليك، فهذا على وجهين ١٢١
رجل أسلم دارًا في مائة قفيز حنطة، وسلم، فجاء الشفيع، فله الشفعة ١٢١
رجل اشتري داراً بعبد، ولم يتقابضا حتى اعور العبد، ورضى المشتري بالعبد
أو اختار تركه، كان للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة
رجل اشترى دارًا لم يرها، فبيعت دار بجنبها، وأخذها بالشفعة لم يبطل خياره ١٢٣
اشترى دارًا، وهو شفيعها، ولها شفيع غائب، وتصدق المشترى ببيت منها
وطريقه على رجل، ثم باع ما بقى منها، ثم قدم الشفيع الغائب، فأراد أن ينقض
صدقة المشتري وبيعه
رجل اشترى دارًا وهو شفيعها بالجوار، فطلب جار آخر فيها الشفعة
فسلم المشترى الدار كلها إليه، كان نصف الدار له بالشفعة، والنصف بالشراء ١٢٤
أجمة بين اثنين ورثا عن أبيهما، ولا يعلم أحدهما نصيبه أن له فيه نصيبًا
فبيعت أجمة أخرى بجوار هذه، فلم يطلب هو الشفعة، فلما أخبر أن له فيها

نصيب طلب الشفعة، فلا شفعة له
إذا قال المشتري للشفيع: رد على الثمن، وذلك الشفعة، فهذا لا يكون تسليمًا
للدار، والشفيع على شفعته المحادث
رجل له خمس منازل في زقاق غير نافذة، باع هذه المنازل، فطلب الشفيع الشفعة
في واحد من المنازل، فهذا على وجهين
كتاب القِسمة
الفصل الأول
في بيان ماهية القسمة
القسمة نوعان
إذ اشترى رجلان مكيلا أو موزونًا بدراهمٍ، واقتسماها فيما بينهما
فلكل واحد منهما أن يبيع نصفه مرابحة بنصف الدراهم ١٢٦
الفصل الثاني
في بيان كيفية القسمة
العلو الذي لا سفل له، وفي السفل الذي لا علو له بأنه كان علو مشترك
بين رجلين، وسفله لرجل آخر، وسفل مشترك بين هذين الرجلين
وعلوه لآخر، يحسب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو ١٢٩
إذا كانت الدار بين قوم ميراتًا، فأراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة
وأبى الآخر، قال أبو حنيفة رحمه الله: القاضي لا يجمع نصيب كل واحد منهم
فی دار علی حدة بل یقسم کل دار بینهم علی حدة۱۳۱
إذا كان في التركة دار وحانوت، والورثة كلهم كبار، وتراضوا على أن يدفعوا
الدار والحانوت إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز١٣٣
الدار والحانوت إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز
الدار والحانوت إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز
الدار والحانوت إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز

إن اختلفوا في الطريق، فقال بعضهم: يرفع طريقًا بيننا، وقال بعضهم: لا يرفع
نظر في الحاكم
لو اختلفوا في سعة الطريق وضيقه، جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار ١٣٤
إن كان جنسًا واحدًا من حيث الحقيقة، وأجناسًا مختلفة من حيث المعنى ١٣٥
إذا كان جنسًا واحدًا من وجه، وأجناسًا مختلفة من وجه، جعلنا الرأى
فيه للقاضي
إذا كانت الأرض بين شركاء، لأحدهم عشرة أسهم، ولآخر خمسة أسهم
ولآخرسهم، فأرادواقسمتها، وأرادصاحب عشرةأسهم أن تقع سهامه العشرةمتصلة
ولايرضي بذلك الذي له سهم واحد، قسّمت الأراضي متصلة كانت
أو متفرقة بينهم على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد
رجلان بينهما خمسة أرغفة لأحدهما رغيفان، وللآخر ثلاثة أرغفة، فدعيا ثالثًا
و أكلوا جميعًا مستوين
رجل مات وترك ثلاث بنين وترك خمسة عشر خابية ، خمس منها مملوءة خلا
وخمس منها إلى نصفها خل، وخمس منها خالية كلها مستوية، فأراد البنون
أن يقسموا الخوابي على السواء من غير أن يزيلوها من مرهنها
سلطان غرم أهل قرية، فأرادوا قسمة تلك الغرامة، واختلفوا فيما بينهم ٢٣٧٠٠٠٠٠
سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجلين بينهما أعناب كرم على الشركة يقتسمان
ذلك بينهما كيلا بالشرجلة، أو وزنًا بالقبان أو الميزان
الفصل الثالث
_
بيت بين رجلين، أراد أحدهما قسمته، وأبي الآخر، وارتفعا إلى القاضي
فإن كان البيت كبيرًا بحيث لو قسم أمكن لكل واحد منهما أن ينتفع بنصيبه
انتفاع البيت كما قبل القسمة، فإن القاضى يقسم بينهما ١٣٩
إن كان نصيب أحدهما في البيت شقص قليلا لا ينتفع به إذا قسم البيت
ونصيب الآخر كثير، فطلب أحدهما القسمة، فهذا على وجهين١٣٩
إذا كان بين رجلين حائط، طلب أحدهما القسمة من القاضي، وأبي الآخر

فالقاضي لا يقسمها
حائط بين دارين سقط حتى بدا أسفله، فقال أحد الشريكين في الحائط أقسم
وقال الآخر: لا، بل ابن، قال محمد رحمه الله: لا أقسمها بينهما١٤١
إذا كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنياه فيها بإذنه، فأراد أحدهما
قسمة البناء وهدمه، وأبي الآخر، وصاحب الأرض غائب، لا يكلفهما ذلك
فالقاضي لا يقسمها بينهما
دكان في السوق بين رجلين، يبيعان فيه بيعًا، أو يعملان فيه بأيديهما
فأراد أحدهما قسمته، وأبي الآخر، فإن القاضي ينظر في ذلك ١٤٢
إذا كان زرع بين رجلين، فأراد واحد منهم قسمة الزرع فيما بينهم دون الأرض
فالقاضي لا يقسمه
زرع بين رجلين اقتسماه قبل أن يدرك
إذا كانت الدار بين ورثة، فاقتسموها وفضلوا بعضها على البعض، يفضل قيمة البناء
أو ما أشبه ذلك، فهذه القسمة، وهذا التفضيل جائز، وصورته ١٤٤
إن اقتسما العرصة بالسوية نصفين، وشرطا أن من وقع البناء في نصيبه أعطى نصف
قيمة البناء للآخر، فهذا على وجهين
إذا كانت الدار في يدي ورثة حضور كبار، أقروا عند القاضي أنها ميراث
في أيديهم، وسألوه قسمتها
القاضي لايقسم الدور وسائر العقار بإقرارهم
إن كانت الدار بين ثلاثة مقر بالشرى، وأحدهم غائب، فأقام اثنان منهم البينة
على الشراء، وطلبا من القاضي القسمة، فالقاضي لا يسمع البينة
ولا يقسم الدار بينهم
إن كانت الدار بين رجلين فيها صُفّة، وفي الصُفّة بيت، وطريق البيت في الصفة
مسيل ماء
إذا اقتسم الـرجلان دارًا، فلما وقعت الحدود بينهما، فإذ أحدهما لا طريق له
فإن كان يقدر على أن يفتح في حيزه طريقًا في القسم، جائز١٥٠
إذا كانت الدار بين رجلين، فاقتسما على أن يأخد أحدهما الأرض كله

ويأخذ الآخر البناء كله، ولا شيء له من الأرض، فهذا على ثلاثة أوجه ١٥٠
إذا وقع الحائط لأحد القسمين، وعليه جذوع الآخر، فأراد صاحب الحائط
أن يرفع الجذوع عن الحائط، ليس له ذلك
ضيعة بين خمسةمن الورثة، واحدمنهم صغير، واثنان غائبان، واثنان حاضران ١٥٢
قوم ورثوا دارًا، وباع بعضهم نصيبه من أجنبي، وغاب الأجنبي المشتري ١٥٢
إذا كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء، فمات أحدهما، وترك نصيبه ميراتًا
فأقام ورثة الميت البينة على الميراث، وعلى الأصل وشريك أبيهم غائب
لم يقسم القاضي
إذا اشترى رجل من أحد الورثة بعض نصيبه، ثم حضرا، يعني الوارث البائع
والمشترى، وطلبا القسمة، فالقاضي لا يقسم بينهما
إذا كان بين رجلين دار ونصف دار ، اقتسما على أن يأخذ أحدهما الدار
ويأخذ الآخر نصف الدار جاز
إذا كانت الدار بين رجلين ميراتًا، أو شراء، فاقتسما على أن يأخذ كل واحد
منهما طابقة على إن زاد أحدهما للآخر دراهم مسماة، فهو جائز ١٥٤
إذا كانت الدار بين رجلين اقتسماها، فأخذ أحدهما قدر النصف
وأخذ الآخر قدر الثلث، ورفعا طريقًا بينهما قدر السدس، فذلك جائز ١٥٥
إذا كانت الدار بين رجلين، وبينهما شقص من أخرى اقتسماها
على أن أخذ أحدهما الدار والآخر الشقص
الفصل الرابع
فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل
تدخل الشجرة في قسمة الأراضي وإن لم يذكروا الحقوق والمرافق
كما يدخل في بيع الأراضي، ولا يدخل الزرع والثمار في قسمة الأراضي
وإن ذكروا الحقوق
إذا اقتسم مقر أرضًا على أن لفلان هذه القطعة وهذه النخلة، والنخلة
ء في غير هـذه القطعة
 إذا أقر لرجل بنخلة فإنه يستحق بأصلها

المحيط ج ٢٥ الفصل السابع

في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي
من ملك بيع شيء ملك قسمته
لا يجوز قسمة الأب الكافر على ابنه المسلم، وكذا لا يجوز قسمة الأب المملوك
على ابنه الحر، ولا يجوز قسمة الملتقط على اللقيط، كما لا يجوز بيعه
ولا تجوز قسمة الوصى بين الصغيرين
يجوز للأب أن يقاسم مالا مشتركًا بينه وبين الصغير
العروض من تركة الأب
إذاجعل القاضي وصيّاليتيم في كل شيء، فقاسم عليه في العقاروالعروض جاز ١٧٣
لا تجوز القسمة على المبرسم والمغمى عليه
الفصل الثامن
في قسمة التركة، وعلى الميت، أو له دين، أو موصى له، وفي ظهور الدين
بعد القسمة، وفي ظهور الوارث، أو الموصى له بعد القسمة
وفي دعوى الوارث دينًا في التركة، أو عينًا من أعيان التركة ١٧٥
إذا اقتسم الورثة دار الميت، أو أرض الميت، وعلى الميت دين ١٧٥
لو كان للميت وصي، يقسم التركة وعزل نصيب الوارث
إذا ادعى بعض الورثة دينًا في التركة بعد تمام القسم صح دعواه ١٧٨
لو ادعى أحد الورثة بعد تمام القسمة أن الميت أوصى لابنه الصغير بثلث ماله
لا يسمع دعواه
إذا ادعى أحد الورثة بعد تمام القسم على قدر ميراثهم عن أبيهم أن أخًا له
من أبيه وأمه ورث آباءهم معهم ١٧٩
إذا كانت الأراضي ميراتًا بين ثلاثة نفر عن أبيهم مات أحدهم وترك ابنًا كبيرًا ١٧٩
لو لم يدع وصى من الجدّ، ولكن ادعى دينًا على أبيه، صحتُ دعوته ١٧٩
لو ادعى الوارث أنه كان اشترى نصيب أبيه منه في حياته بثمن مسمى
ونقد الثمن، وأقام البينة على ذلك، فهو جائز

إذا أقر الرجل أن فلانًا مات، وترك هذه الدار ميراثًا، ولم يقل: لهم، ثم ادعى
بعد ذلك أن الميت أوصى له بثلثه، أو ادعى دينًا، قبلت بينته ١٨٠
الفصل التاسع
في الغرور في القسمة
ت الأب إذا وطئ جارية ابنه، وعلقت منه، واستحقها لم يرجع بقيمة الولد
على الابن
لو كانا خادمين، فاصطلحا على أن يأخذ هذا خادمًا، وذلك خادمًا
إذا كان دار واحدة وأرض بيضاء بين ورثة ، فاقتسموا بغير قضاء ، وبني أحدهما
في قسمه بناء، ثم استحق قسمه
إذا كانت الداربين قوم، فقسمها القاضي بينهم
الفصل العاشر
في القسمة يستحق منها شيء
عي معسمة بين الشركاء في دار أو أرض، ثم استحق شيء منها إذا وقعت القسمة بين الشركاء في دار أو أرض،
غالمسألة على ثلاثة أوجه
ى ثلاثة إخوة ورثوا دورا ثلاث فقسموا بينهم على أن يأخذ كل واحد منهم دارًا
ثم استحق نصف دار أحدهم
ا إذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين، فاقتسما فأخذ أحدهما أربعين منها
- تساوي خمس مئة درهم، وأخذ الآخر ستين تساوي خمس مائة
فاستحق شاة من الأربعين تساوى عشرة
الفصل الحادي عشر
في دعوى الغلط في القسمة
دعوى الغلط في القسم نوعان
إذا اقتسم القوم أرضًا أو دارًا بينهم، وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك
إداريسم الموم الرحم الوحار بيلهم، وبيس من والمعامهم عد الله علم المعام ا
اذا اقتسم رجلان دارين، فأخذ أحدهمادارًا والآخردارًا، ثم ادعى أحدهمالنفسه
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

	الفصل الثالث عشر
۲۰٤	في المتفرقات
۲۰٤	يجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة أجرًا
	إذا استأجر ليبني حائطًا مشتركًا، أو يطين سطحًا مشتركًا، أو يكري نهرًا
Y . O	أو يصلح قناة، فالأجر بينهم على قدر الأنصباء
۲۰٥	أكرار حنطة بين رجلين، فأجر الكيّال على الأنصباء
Y . o	إذا طلب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر، فأمر القاضي قاسمه ليقسم بينهما
	أرض بين رجلين، بناها أحدهما، فقال الآخر للباني: ارفع بناءك عنها
۲۰٥	قال: يقسم الأرض بينهما
	عبدان بين رجلين، غاب أحد الرجلين، فجاء أجنبيّ إلى الشريك الحاضر
۲۰٥	وقال: قاسمني هذين العبدين على فلان الغائب، فإنه سيجيز قسمتي
	إذا أصاب الرجل في القسمة ساحة لا بناء فيها، وأصاب الآخر البناء
۲۰۲	فأراد صاحب الساحة أن يبني ساحته، ويرفع بناءه
	إذا كانت الدار في سكة غير نافذة، مات صاحب الدار، وتركها ميراثًا لورثته
	فاقتسم ورثته فيما بينهم على أن يفتح كل واحد منهم في نصيبه بابًا إلى السكة
Y•V	كان لهم ذلك
	إذا كانت مقصورة بين ورثة بابها في دار مشتركة ليس لأهل المقصورة فيها
	إلا طريقهم، فاقتسموا المقصورة على أن يفتح كل واحد منهم بابًا في نصيبه
۲.۷	في هذه الدار، فإنه ينظر
	دار بين رجلين اقتسما بينهما وفيها طريق لغيرهما، فأراد صاحب الطريق
۲۰۹	أن يمنعهما عن القسمة، ليس له ذلك
	إذا كانت الدار فيها طريق لرجل وطريق لآخر من ناحية أخرى، أراد أهل الدار
۲۱۰	قسمته ومنعهم أهل الطريق

في كل إجارة للمؤجر حق الحبس حتى يثبت فيه معنى الرهن ٢٢٥
إذا شرط في عقد الإجارة تعجيل البدل، وجب تعجيله ٢٢٥
من استأجر دارًا أو حانوتًا مدة معلومة ، ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه
من ذلك، يجب الأجر ٢٢٥
إذا استأجر دابة إلى مكة، فلم يركبها، بل مشى راجلا٢٢٦
من اكترى محملا ليركبه إلى مكة، فخلفه في أهله من غير عذر ٢٢٦
رجل اشتري من آخر عبدًا، فلم يقبضه حتى أجره من البائع شهرًا
كانت الإجارة باطلة
استأجر ثوبًا ليلبسه كل يوم بدانق، فوضعه في بيته، ولم يلبسه ٢٢٧
ومما يتصل بهذا الفصل
رجل دفع ثوبًا إلى صبّاغ ليصبغه بدرهم، أو إلى قصّار ليقصره، فقصره
أو صبغه، وقال: لا أعطينك حتى تعطيني الأجر، فله ذلك ٢٢٧
وتمّا يتصل بمسائل الحبس
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا بدين كان للمستأجر على الأجر، يجوز ٢٣٠
نسّاج نسج ثوب رجل، فذهب به إليه، وطلب منه أن يقبض منه الثوب
ويعطيه الأجرة
حائك عمل ثوبًا لرجل، فتعلق الآمر به ليأخذه ٢٣٢
استأجر حمّالا ليحمل له حملا إلى بلد، فحمله ٢٣٢
الفصل الثالث
في الأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة ٢٣٣
إذا استأجر دارًا شهرًا بأجر معلوم، أو استأجرها سنة، أو كل شهر، فابتداء المدة
من حين العقد
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا كل شهر بعشرة دراهم ٢٣٤
إذا حلف الرجل ليقضين حق فلان رأس الشهر، فقضاه في الليل التي
يهل فيها الهلال، أو في يومها لم يحنث ٢٣٦
إذا استأجر دارًا سنة ، كل شهر بكذا ، فليس لواحد منهما فسخ الإجارة

المحيط ج ٢٥ - ٢٣٢ - فهرس المسائل و الموضوعات
قبل إكمال السنة بغير عذر
إذا استأجر عبدًا ليخدمه كل شهر بكذا ٢٣٧
رجل تكارى رجلا يومًا إلى الليل لعمل معلوم ٢٣٧
إذا تكارى دابة من الغداة إلى العشيّ يردها بعد زوال الشمس ٢٣٨
إذا تكارى دابة يومًا ليركبها، فإنه يركبها من حين طلوع الفجر
إلى وقت غروب الشمس
إن استأجر دابة ليلا فإنه يركبها عند غروب الشمس إلى أن يطلع الفجر ٢٣٩
رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين، فعمل له يومًا واحدًا ٢٣٩
الفصل الرابع
في تصرف المؤاجر في الأجر
إذا أبرأ المؤاجر المستأجر من الأجرة، أو وهبها منه، أو تصدق بها عليه ٢٤٠
لو وهب بعض الأجرة، وأبرأ عن بعض الأجرة جاز ٢٤١
رجل آجر أرضه من رجل بدراهم معلومة، وقبض الأجر
فلم يزرع المستأجر الأرض ٢٤١
رجل أجر أرضه من رجل بألف درهم، وقبضها وزرعها أو لم يزرعها ٢٤٣ ٢٤٣
إذا باع بالأجر ثوبًا أو طعامًا، وكان ذلك قبل استيفاءالمنفعة، وقبل اشتراط التعجيل
جاز البيع
إذا استأجر الرجل دارًا بثوب بعينه، وسكنها، فليس لرب الدار أن يبيع الثوب
قبل أن يقبضه
إذا استأجر الرجل دارًا بعبد بعينه سنة، وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد
من المستأجر، وقبل أن يسلم الدار إلى المستأجر، فعتقه باطل
من باع عبدًا بثوب وأعتق مشترى العبد العبد، وهلك الثوب قبل التسليم ٢٤٦
الفصل الخامس
في الخيار في الإجارة والشرط فيها
إذا استأجر الرجل رجلا تا بيست ديگ روبين بشايد ببدل معلوم

فهرس المسائل و الموضوعات	- ۲۳۳ -	المحيط ج ٢٥
Y & A		ففعل ذلك بالعشرة
وسمَّاه، فهو جائز ۲٤٩	، أن يحلج له قطنًا معلومًا ،	رجل استأجر رجلا بدرهم على
789		رجل استأجر غلامًا سنة بدار له
لى موضع كذا ٢٤٩	بوم على أن تنقل هذا التل إ	رجل قال لغيره: استأجرتُك الب
أهب لك	ار كل شهر بدرهم على أن	إذا قال لآخر: أجرتك هذه الد
Yo		أجر شهر رمضان
ين للتعطيل	على أن يحط عن أجر شهر	آجر حمامًا سنة ببدل له معلوم
Yo		فالإجارة فاسدة
ىلىقىنە،	، فلا أجر له، فالإجارة فاس	استأجر حمامًا على أنه إذ نايتُه.
لمي أن يعمره ٢٥١	كل شهر بخمسة دراهم ع	حانوت احترق فاستأجره رجل
المستأجر أن يحمله	فيه العصر، واشترط على	آجر من آخر رجلا شهرًا ليطبخ
701		إلى منزل المؤاجر عند الفراغ، ف
707		رجل استأجر جبِابًا وكيزانًا
		رجل تکاری من رجل داراً سنة
فيزًا له ٢٥٤	حن عليه كل يوم عشرين ق	رجل استأجر ثورًا من رجل يط
		الفصل السادس
700	، أو على الشرطين أو أكثر	في الإجارة على أحد الشرطين
جرًا معلومًا ٢٥٥	بئين، وسمى لكل واحدأ	الإجارة إذا وقعت على أحد شب
اً، فالأجر عشرة ٢٥٥	، أنك إن أقعدت فيها حدّادً	لو قال: آجرتك هذه الدار على
وزبها إلى القادسية	يرة بنصف درهم، فإن جا	إذا استأجر من آخر دابة إلى الح
YOV		فبدرهم، فهو جائز
Yov	زوطی وعدل هروی	رجل استأجر رجلا على عدل
ك درهم	لخشبة إلى موضع كذا، فلا	إذا قال لغيره: إن حملت هذه ا
درهمان ۲٥٨	ي إلى ذلك الموضع، فلك	وإن حملت هذه الخشبة الأخر;
إن خطته اليوم	خيط له قميصًا، وقال له:	إذا دفع الرجل إلى رجل ثوبًا لي
Υολ		فلك درهم

المحيط ج ٢٥ - ٢٣٥ - فهرس المسائل و الموضوعات
من الآجر، أو أعارها منه، كان هذا نقضًا للإجارة الأولى ٢٧١
استأجر من رجل دارًا إجارة طويلة، ثم آجرها من الآجر مشاهرة
لا تصح الإجارة الثانية
الغاصب إذا أجر المغصوب من غيره
إذا استأجر كرمًا، ثم إن المستأجر دفع الكرم إلى المؤاجر معاملة
فهذا على وجهين
رجل دفع داره إلى رجل على أن يسكنها ويرمّها ولا أجر لها ٢٧٣
استأجرالرجل من غيره موضعًا إجارةطويلة، ثم إن المستأجر آجره من عبدالآجر ٢٧٤
رجل آجر داره من رجل كل شهر بدرهم، ثم باعها من آخر ٢٧٤
الفصل الثامن
في انعقاد االإجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الإجارة، أو انعقاده
مع وجود ما ينافيها
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا شهرًا، فسكنها شهرين، فعليه أجر الشهر الأول ٢٧٦
إذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد ٢٧٦
إذا استأجر حمامًا ليعمل فيه شهرًا، فعمل فيه شهرين، فلا أجر عليه في الثاني ٢٧٦
خان نزل فیه رجل، یکون نزوله بأجر
صاحب الدار إذا قال للغاصب: هذه دارى، فاخرج منها ٢٧٧
اكترى دارًا سنة بألف درهم، فلما انقضت السنة، قال رب الدار: فرغها اليوم ٢٧٨
رجل استأجر حانوتًا كل شهر بثلاثة دراهم مثلا، فلما مضى شهران
قال له صاحب الحانوت: إن رضيت كل شهر بخمسة دراهم وإلا فأفرغ ٢٧٨
من رعى غنم إنسان إذا قال الراعي لصاحب الغنم: لا أرعى غنمك بعد هذا ٢٧٨
رجل استأجر أجيرًا ليحفظ نهره كل شهر بكذا، ثم مات المستأجر ٢٧٨
رجل استأجر من رجل حمارًا بعشرة بعضها جياد، وبعضها زيوف
فقال المكارى في الطريق: أنا أطلب الكل جيادًا ٢٧٩
إذا استأجر دابة إلى مكان مسمى، فمات صاحب الدابة في وسط الطريق ٢٧٩
إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض رطبة قلعت ٢٨١

إذا آجر الرجل عبده سنة، فلما مضت ستة أشهر أعتقه، فعتقه جائز ٣٠٧

لو آجر المكاتب عبده، ثم عجز ورُدّ في الرق، فالإجارة باقية ٣٠٨

إذا آجرت المرأة دارها من زوجها وسكناها جميعًا، فلا أجر لها.

لو استأجر الرجل غلامًا ليخدمه، فرفع الغلام شيئًا من متاع البيت ٣٠٩

إجارة الصبي والاستئجار له إذا آجر الأب أو الجد أو الوصى الصبي

فالأجرة للعبد

الوصى إذا آجر منزل اليتيم بدون أجر المثل، يلزم المستأجر أجر المثل٣١٢
الفصل الثاني عشر
في صفة تسليم الإجارة
إذا وقع عقد الإجارة صحيحًاعلى مدة أومسافة، وجب تسليم ماوقع عليه العقد ٣١٤
رجل تكارى من رجل منزلا، فقال دونك المنزل، فأنزله
إذا استأجر دارًا سنة، فلم يسلمها إليه حتى مضى شهر ٣١٥
الفصل الثالث عشر
في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك ٣١٧
ليس على المستأجر ردما استأجر على المالك
إذا استأجر الرجل رحى يطحن عليه شهرًا بأجر مسمى، فحمله إلى منزله
فمؤنة الرد على رب الرحى
رجل استأجر من آخر دابة أيامًا معلومة يركبها في المصر، فانقضت الأيام ٣١٨
استأجر دابة وردها إلى منزل المؤاجر، وأدخلها مربطها فربطها، أو أغلق عليها
فلا ضمان عليه
الفصل الرابع عشر
في تجديد الإجارة بعد صحتها، والزيادة فيها
إذا زاد الآجر والمستأجر في المعقود عليه، أو في المعقود به، فهذا على وجهين ٣٢٠
استأجر رجلا ليعمل له عمل مسمى بأجر معلوم
الفصل الخامس عشر
في بيان ما يجوز من الإجارات وما لا يجوز ٣٢٢
إذا استأجر قدرًا بعينه ليطبخ فيه اللحم
إذا استأجر الرجل نصيبًا من دار غير مسمى
إذا استأجر الرجل إبلا إلى مكة ليحمل عليها محملا
إذا استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة دراهم، ولم يسمّ كم يطحن عليها
كل يوم جاز كل يوم جاز كال

رجل استأجر داراً أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له ٣٢٤
إذا دفع الرجل إلى سمسار درهمًا، وأمره أن يشتري له كذا وكذا
إذا استأجر نهرا يابسا ليجري فيه الماء إلى أرض له، أو إلى رحى ماء له
أو استأجر مسيل ماء ليسيل فيه ماء ميزابه، أو ستأجر مئزابًا ليسيل في غسالته
أو بالوعته ليصبّ فيها بوله والنجاسات لا تجوز
لو استأجر مئزابًا ليركبه في داره جاز
إذا استأجر موضعًا معلومًا من الأرض ليتد فيها الأوتاد، يصلح بها الغزل
کی ینسج جاز
إذا تكارى دابة إلى بغداد على أنه إن بلغه إليها، فله رضاه ٣٢٧
نوع آخر
رجل استأجر من آخر عبدًا شهرًا بأجر مسمى على أنه إن مرض، فعليه أن يعمل ٣٢٨
رجل تکاری من رجل بیتًا شهرًا بعشرة دراهم علی أنه إن سکنه يومًا ثم خرج
فعليه عشرة دراهم، كانت الإجارة فاسدة
إذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الأمير ركب هو معه، فهذا فاسد ٣٢٨
إذا تكارى دابة بالكوفة إلى بغداد بخمسة دراهم إن بلغه، وإلا فلا شيء له
فالإجارة فاسدة فالإجارة فاسدة فالمدال المستركة المست
إذا استأجر أرضًا بدراهم مسماة، وشرط خراجها على المستأجر
فإن هذا لا يجوز
لو كانت أرضًا عشرية فأجرها، وشرط العشر على المستأجر جاز ٢٢٩
رجل استأجر أرضًا بدراهم على أن يكريها ويزرعها، أو يسقيها ويزرعها
فهذا جائز
إذا شرط على المستأجر أن يردها مكروبة٣٠٠
إذا شرط كرى الأنهار على المستأجر يفسد العقد ٣٣٠ ٢٣٠
إذا تكارى دارًا من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها، فالإجارة فاسدة ٣٣١
من استأجر دارًا سنة بمائة على أن لا يسكنها حتى فسدت الإجارة لو سكنها
يجب أجر المثل

فهرس المسائل و الموضوعات	- Y £ \ -	المحيط ج ٢٥
****		نوع آخر
TTT		يستأجر الرجل من آخر ثورًا.
٣٣٤		لو استأجر حانوتًا ينصف ما ير
أشبه ذلك		إذا دفع الرجل إلى حائك غزلا
٣٣٤		فالإجارة فاسدة
من عند نفسه	ليغرسها أشجارًا أو كرمًا	إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا
		على أن الأرض والأشجار بينم
		إذا دفع الرجل إلى رجل بعيراً
TTV	صفان، فهذا فاسد	في ذلك من شيء فهو بينهما نو
ها من الناس ٣٣٨	عليها أمتعة نفسه، ويبيعه	إذا تكاري الرجل بعيرًا ليحمل
TTA	ليبيع فيه البز	إذا دفع الرجل إلى الرجل بيتًا أ
TTA	ب في الأجمة	استأجر رجلا ليحصد له القص
یره:	اكان المستأجر مشغولا بغي	نوع آخر في فساد الإجارة: إذ
أو شجر	رع، أو رطبة، أو قصب،	إذا استأجر الرجل أرضًا فيها ز
٣٣٩	اسدا	أو كرم مما يمنع الزراعة، فهذا ف
٣٣٩	الآجر	إذا استأجر بيتًا مشغولا بأمتعة
٣٤٠	، فالإجارة فاسدة	إذا استأجر أرضًا سنة فيه رطبة
فيها لم يجز ٣٤١	ستأجر النخل مدة ليبقيها ف	إذا اشترى ثمرة في نخل، ثم ا
٣٤٢	شيوع في الإجارة:	ومما يتصل بهذا النوع مسائل ال
٣٤٢	ن أجنبي: لم يجز	رجل آجر نصف داره مشاعًا م
ی ۲۶۲		
TET		
TET		
لقرآن لايجوز ٣٤٣	ه القرآن، أو ليعلم ولده ال	إذا استأجر الرجل رجلا ليعلم
٣٤٥	بتًا يصلي فيه لم يجز	إذا استأجر المسلم من المسلم بي
بمال المسجد جاز ٣٤٥	ىد، ويغلق الباب ويفتحه	لو استأجر رجلا ليكنس المسج

750	نوع آخر: في الاستئجار على المعاصي
34	إذا استأجر الرجل حمالا ليحمل له خمرًا، فله الأجر
٣٤٦	إذا آجر نفسه من المجوسي ليوقد له نارًا، فلا بأس به
	لو استأجر رجلا ينحت له أصنامًا، أو يزخرف له بيتًا بتماثيل، والأصباغ
٣٤٦	
٣٤٦	كذلك لو استأجر نائحة أو مغنّية، فلا أجر لها
٣٤٦	
٣٤٦	إن أعطى المستأجر شيئًا من اللهو ليلهو به، فضاع، أوانكسر، فلاضمان عليه
٣٤٧	المسلم إذا استأجر من المسلم بيتًا ليجعلها مسجدًا ليصلى فيها المكتوبة
٣٤٧	الذمي إذا استأجر رجلا من أهل الذمة ليصلي بهم، فإن ذلك لايجوز
	إذا استأجر مسلمًا ليحمل له خمرًا، ولم يقل: ليشرب، أو قال:
٣٤٧	
٣٤٨	إذا استأجر الذمي مسلمًا ليحمل له ميتة، أو دما يجوز
٣٤٨	
٣٤٨	إذا استأجر الذمي من المسلم دارًا ليسكنه، فلا بأس بذلك
٣٤٩	
٣٤٩	إذا استأجر قاريًا ليقرأ عليه شيئًا لا يجوز
٣0.	نوع منه
٣0.	إذاً دفع عبده إلى رجل يقوم عليه أشهرًا مسماة في تعليم النسج
	إذا استأجر الرجل سمسارًا ليشتري له الكرابيس، أو استأجردلالا
٣0.	ليبيع له ويشتري
	رجل ضل شيئًا، فقال: من دلّني عليه فله درهم، فدلّه إنسان، فلا شيء له
401	استأجر رجلا ليصيد له، أو يحتطب له، فإن وقت لذلك وقتًا جاز
401	إذا استأجر الرجل رجلا ليهدم جداره، ويبنى حيطانه، كل ذراع بكذا
	لو استأجر رجلا ليخبز له عشرين منّا من الخبز بدرهم يجوز
	لو استأجر رجلا لىذرى كدىته

من استأجر ثيابًا ليبسطها في بيت، ولايجلس عليها أن الإجارة فاسدة ٣٦٢
من استأجر دابة ليجبنها يتزين بها، فلا أجر لها ٣٦٢
إذا استأجر تيسًا أو كبشًا للدلالة يسوق الغنم به لا يجوز ٣٦٢
إذا استأجر من آخر عبدًا أو دابة، وشرط على المستأجر طعام العبد
أو علف الدابة لم يجز
استأجر سيفًا شهرًا ليتقلده، أو استأجر قوسًا شهرًا ليرمي عنه يجوز ٣٦٣
لو استأجر قومًا يحملون الجنازة، أو يغسّلون ميتًا٣٦٣
الفصل السادس عشر
فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر
نفقة المستأجر على الآجر ٢٦٤ تفقة المستأجر على الآجر
إصلاح بئر الماء وبئر البالوعة والخراج على رب الدار ٢٦٥
لو انقضت الإجارة وفي الدار نزاب من كنسة، فعليه أن يرفعه ٣٦٥
ومما يتصل بهذا الفصل: فصل التوابع
إذا تكارى دابة للحمل، ففي الإكاف والحبال والجوالق يعتبر العرف ٣٦٥
إذا استأجر ورَّاقًا وشرط عليه الحبر والبياض، فاشتراط الحبر صحيح
واشترط البياض باطل
حمّال حمل أحمالا بكذا، فلما بلغ الموضع نزل في دار ٣٦٦
الفصل السابع عشر
في الرجل يستأجر فيم هو شريك فيه
إذ استأجر أحد الشريكين نصف دابة صاحبه، أو نصف عبد صاحبه
على أن يحمل نصيبه من الطعام المشترك إلى موضع كذا ٣٦٧
لو استأجر أحدهما نصف سفينة صاحبه ليحمل الطعام المشترك إلى موضع
فهو جائز
إذا استأجر الرجل قومًا يحفرون له سردابًا إجارة جائزة ٣٦٨
صبّاغان آجر أحدهما آلة عمله من الآخر، ثم اشتركا ٢٦٩

المحيط ج ٢٥ الفصل الثامن عشر

في فسخ الإجارة بالعذر وبيان ما يصلح عذرًا وما لا يصلح
الإجارة تفسخ بالأعذار
إذا حدث في العين المستأجر عيب لا يوجب خللا في المنافع، لم يكن للمستأجر
أن يفسخ العقد
لو كان المؤاجر غائبًا، فليس للمستأجر أن يفسخ٧٣
المؤاجر إذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر، أو بغير رضاه
لا تنتقض الإجارة
السفينة المستأجرة إذا نقضت وصارت ألواحًا، ثم ركبت وأعيدت سفينة :
لم يجبر على تسليمها إلى المستأجر ٢٧٣ ٢٧٣
اب استأجر غلامًا ليخدمه في المصر، ثم أراد المستأجر أن يسافر، فهذا عذر له
غ الله الله الله الله الله الله الله الل
-
إذا استأجر حانوتًا في سوق ليعمل فيه عملا، مثلا بزازي كند، فلحقه دين ٣٧٥
رجل ساكن في قرية استأجر أرضًا في قرية أخرى، ثم بداله أن يترك هذه الأرض ٣٧٦
إذا انهدم منزل الآجر ، ولم يكن له منزل آخر ، فأراد أن يسكن هذا المنزل
لم يكن له ذلك
إذا استأجر من آخر منزلا، ثم إن المستأجر اشترى منزلا، وأراد أن يتحول إليه
ويفسخ الإجارة، فليس له ذلك
الخيّاط إذا استأجر غلامًا ليخيط معه، فأفلس الخيّاط، وقام عن السوق
فهذا عذر
إذا استأجر إنسانًا ليقصر ثيابًا له، أو ليخيط وليقطع قميصًا له، أو ليبني له بناء
أو ليزرع أرضًا له ببذره، ثم بدا له أن لا يفعل، كان ذلك عذرًا له ٣٧٩
إذا استأجر أرضًا ليزرع، فغرقت الأرض، أو نزت، كان ذلك عذرًا له ٣٧٩
إذا أبق العبد المستأجر، فللمستأجر أن يفسخ الإجارة، وهو عذر ٢٧٩
إذا وجد العبد المستأجر للخدمة سارقًا، فهذا عذر ٣٧٩

الزائد من في أراب من في المال من من المال من الم
إذا اشترى شيئًا وأجره من غيره، ثم اطلع على عيب به، فله رده بالعيب ٢٨١ ٣
إذا آجر الرجل نفسه في عمل من الأعمال، ثم بدا له أن يترك ذلك العمل ٣٨١
المرأة إذا آجرت نفسها ظئرًا وهي ممن تعاب بذلك، فلأهلها أن يخرجوها ٣٨١
إذا انتقص الماء عن الرحى، فإن كان النقصان فاحشًا فللمستأجر حق الفسخ ٣٨١
من استأجر رحى ماء سنة، فانقطع الماء بعد ستة أشهر
إذا استأجر أرضًا وانقطع عنها شربها
رجل استأجر عبدًا من رجل كل شهر بدرهم مثلا، فمرض العبد ٣٨٤
إذا تكارى دابّة، فوجدها لا تبصر بالليل، أو وجدها جموحًا، أو عضوضًا
فله أن يردها ۴۸٤
إذا استأجر من آخر أرضًا وزرعها، فلم يجد ماء ليسقيها، فيبس الزرع ٣٨٥
لو استأجر أرضًا، فغرقت الأرض قبل أن يزرعها، فلا أجر عليه ٣٨٥
رجل استأجر أرضًا، فزرعها وقل ماءها، فانقطع فله أن يخاصم الآجر ٣٨٥
رجل استأجر أرض من أراضي الجبل، فزرعها، فلم تمطر عليه، ولم ينبت
حتى مضت السنة
رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة ٣٨٦
لو استأجر خيمة، وانكسر أوتادها، فالأجر واجب
الفصل التاسع عشر
•
فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا
فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا كل من وقع له لا عقد الإجارة إذا مات تنفسخ الإجارة بموته
فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا
فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا
فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا

المحيط ج ٢٥ الفصل العشرون

في إجارة الثياب والأمتعة والحلى والفسطاط وما أشبها ٣٩٢
إذا استأجر الرجل ثوبًا ليلبسه إلى الليل بأجر معلوم، فهو جائز ٣٩٢
لو استأجر ثوبًا يومًا إلى الليل للبس، ولم يبين اللابس، أو استأجر دابة يومًا
إلى الليل للركوب، ولم يبين الراكب
إذا استأجر الرجل قميصًا ليلبسه يومًا إلى الليل بدرهم، فلم يلبسه ووضعه
في منزله حتى مضى اليوم، فعليه الأجر كملا
إذا استأجرت المرأة درعًا لتلبسه أيامًا معلومة ببدل معلوم، فهو جائز ٣٩٥
إذا استأجر الرجل قبة لينصبها في بيته، ويبيت فيها شهرًا بخمسة دراهم
فهو جائز هو جائز فهو جائز
لو استأجر فسطاطًا يخرج به إلى مكة يستظل به فإنه يجوز ٣٩٨
لو أن المستأجر خلف الفسطاط بالكوفة في بيته، أو بيت غيره، وخرج بنفسه
فلا كراء عليه
لو كان المستأجر دفع الفسطاط إلى رجل أجنبي ليدفعه إلى صاحب الفسطاط
فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه، فقد برئا جميعًا
إذا استأجر الرجلان أحدهما بصريّ، والآخر كوفي فسطاطًا من الكوفة
إلى مكة ذاهبًا وجائيًا بأجر معلوم
إن آجر المشاع ممن يملك الانتفاع بالملك جائز ٤٠٤
إذا تكارى الرجل فسطاطًا من الكوفة إلى مكة ذاهبًا وجائيًا، ثم خرج به
إلى مكة، ثم خلفه بمكة، ورجع فعليه الكراء ذاهبًا وهو ضامن لقيمة الفسطاط ٤٠٤
إذا استأجرت المرأة حليًا معلومًا لتلبسه يومًا إلى الليل ببدل معلوم، فحبسته
أكثر من يوم، صارت غاصبة
الفصل الحادى والعشرون
في إجارة لا يؤخذ فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر ٤٠٧
رجل دفع ثوبًا إلى خياط ليخيطه، فقطعه ومات قبل أن يخيطه ٤٠٧

خياط خاط ثوب رجل بأجر، ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب
فلا أجر للخياط
لو اكترى بغلا إلى موضع معلوم فركبه، فلما سار بعض الطريق جمح به
فرده إلى موضعه، فعليه الأجر بقدر ما سار
إذ استأجر الرجل رجلا ليذهب إلى البصرة، ويجيء بعياله، فوجد بعضهم ميتًا
وجاء بمن بقي، فله من الأجر بحسابه
رجل استأجر رجلا ليذهب بكتاب له إلى البصرة إلى فلان، ويجيء بجوابه ٤٠٨
كذا إذا وجد المرسل إليه، ودفع الكتاب إليه، فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب
فله الأجرفله الأجر
رجل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها إلى المدائن
رجل اشترى من آخر شجرًا في قرية، واستأجر أجراء لقلعها
رجل اكترى دابة إلى بلدة ليحمل من هناك حمولاته، فجاء المكاري
فقال: ذهبت فلم أجد الحمل
استأجر دابة في المصرليحمل الدقيق من الطاحونة، أوليحمل الحنطة من قربةكذا ٤١٢
استأجر رجلا ليذهب إلى موضع كذا، ويدعو فلانًا بأجر مسمّى
الفصل الثانى والعشرون
في التصرفات التي يمنع المستأجر عنها والتي لا يمنع، وفي تصرفات الآجر
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة
ومما يتصل بهذه المسألة
ا إذا استأجر الرجل من آخر دارًا على أن يقع فيها جذاذا، فأراد أن يقعد فيها قصارًا
فله ذلك
رجل استأجر دارًا، وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها، فعطب فيها إنسان ٤١٦
رجل استأجر من رجل حانوتًا وحانوتًا آخر من رجل آخر، فنقب أحدهما
إلى الآخر يرتفق بذلك
ب إذا تكارى منز لا من رجل سنة بعشرة دراهم، فخرج الرجل من البيت
وخلف أهله واكتروا من المنزل بيتًا

إذا تكرى منز لاولم يسم مايعمل فيه، فقعدفيه حدادًاأوقصارًا، فهذاعلي وجهين ٤١٧
إذا ربط المستأجر دابته على باب الدار المستأجرة، فضربت إنسانًا فمات
أو هدمت حائطًا، ، فلا ضمان عليه
إذا تكارى دارًا من رجل شهرًا بدرهم، وفي الدار بئر، فأمر الآجر المستأجر
أن يكنس البئر
رجلان استكريا بيتين في دار كل واحد منهما بيتًا على حدة
رجلان استأجرا حانوتًا يعملان فيه هما بأنفسهما
الفصل الثالث والعشرون
في استئجار الحمّام والرحي ٤٢١
إذا استأجر الرجل حمامًا شهورا معلومة بأجر معلوم، فهو جائز
إذا استأجر رجل من رجل حمامين أشهرًا مسماة كل شهر بأجر معلوم
فانهدم أحدهما، فهذا على وجهين
إذا استأجر الرجل حمامًا وعبدًا ليقوم على الحمام، فهلك العبد أو الحمام
فهذا على وجهين
إذا استأجر حمامًا بغير قِدر واستأجر القدر من غيره، فانكسر القدر ٤٢٥
إذا استأجر رحى بالبيت الذي هو فيها، ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر
ثم طحن فيها طحنًا بثلاثين درهمًا في الشهر، فربح عشرين، هل تطيب له الزيادة
فهذا على وجهين
إذا استأجر الرجل من الرجل موضعًا على نهر ليبني عليه بيتًا
إذا استأجر الرجل رحى ماء على أن يطحن فيها حنطة، فطحن فيها غير الحنطة ٢٧٤
إذا استأجر الرجل رحى من رجل، وبيتًا من آخر، وبعيرًا من آخر، فاستأجر الكل
صفقة واحدة كل شهر بأجر معلوم، فأجروا ذاك، فهو جائز
إذا كان لرجل بيت ونهر ورحى، ومتاعها، فانكسر الحجر الأعلى، فجاء رجل
فنصب مكانه حجرًا بغير أمر صاحبه
لو أن رجلا بني على نهر بيتًا، ونصب فيه رحى بغير رضا صاحب النهر ٤٢٩

الفصل الرابع والعشرون
في الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه
تجوز الحوالة والكفالة بالأجر في جميع الإجارات ٤٣٠
لو استأجر دارًا بخدمة عبد شهرًا، وكفل بالعبد إنسان لصاحب الدار ٤٣١
إذا استأجر الرجل من رجل محملا وراحلة إلى مكة بأجر مسمّى
وكفل له رجل بالحمولة، فهذا على وجهين
لو استأجر دارًا ليسكنها أو أرضًا ليزرعها، وكفل رجل بالوفاء بالزراعة، وبالسكني
فهو باطل
الفصل الخامس والعشرون
في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وفي الدعاوي والخصومات
وإقامة البينات
إذا اختلف الشاهدان في مقدار الأجر، فهو على وجهين ٤٣٤
لو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه اكتراه دابتين بأعيانهما بعشرة دراهم إلى بغداد ٤٣٥
لو ركب رجل دابة إلى بغداد، فقال الراكب: أعرتنيها، وقال رب الدابة:
آجرتها منك بكذا
رجل دفع ثوبًا إلى خيّاط، ثم قال رب الثوب: أعطيتك الثوب
على أن آجره درهم، وقال الخّياط: لم تسمّ إلى أجرًا ٤٣٦
رجل ادعى على غيره أني استأجرت هذه الدار من هذا سنة ٤٣٦
رجل أقام بينة أنه آجر بيته هذا من هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر
كل شهر بثلاثة دراهم
لو أن رجلا أسلم ثوبًا إلى صبّاغ يصبغه أحمر على ما وصف له بالعصفر ٤٣٧
لو أن رجلا اختلف هو والقصار في أجر ثوب ٤٤١
إذا اختلفا في مقدار الأجر بعد الفراغ من العمل، ذكر أن القول قول رب الثوب
مع يمينه
لو ادعى المؤاجر فضلا فيما يستحقه من الأجر، وادعى المستأجر فضلا

رجل تكارى دارًا شهرًا بعشرة دراهم، فسكنها يومًا أو يومين، ثم تحول

إلى دار أخرى، كان للآجر أن طالبه بأجر جميع الشهر كان للآجر أن طالبه بأجر
رجل تكارى بيتًا أو دارًا على أن يسكنها شهرًا، فأعطاه صاحب المنزل المفتاح
فلما مضى الشهرجاء رب المنزل يطلبه الأجر، فقال المستأجر: لم أقدر على فتحه ٤٥٤
نوع آخر
إذا استأجر الرجل من آخر حمامًا مدة معلومة ، ثم اختلفا في قدر الحمام
أنه للمستأجر
لو انقضت مدة الإجارة، وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثيرفقال رب الحمام:
السرقين لي، وقال المستأجر: هو لي، وأنا أنقله، فالقول قول المستأجر 800
نوع آخر
إذ استأجرت المرأة حليًا معلومًا لتلبس يومًا إلى الليل، فهو جائز
نوع آخر
إذا اختلف رب الدابة والمستأجر، ولم يركب بعد
إذا استأجر من آخر دابة، ودفعها إليه بغير سرج، ولا لجام
إذا تكارى الرجل ثلاث دواب من بعد أداء إلى مدينة الرى بأعيانها
إذا تكارى الرجل ثلاث دواب من بعد أداء إلى مدينة الرى بأعيانها كانت الإجارة جائزة
كانت الإجارة جائزة

إذا وقع الاختلاف بين المستأجر وصاحب الرحى، فهذا على وجهين
إذا استأجر الرجل رحى ماء، فانكسر أحد الحجرين أو الدوارة، فهذا عذر ٤٦٧
إذا تكارى رجل من غيره إبلا مسماة من الكوفة إلى مكة، ثم اختلفا في الخروج ٢٦٧
نوع آخر
رجلان استأجرا دابة من الري إلى الكوفة بأجر مسمّى، فلما ذهبا
إلى الكوفة اختصما عند القاضي
لو اكتريا دابة من بغداد إلى كوفة ذهبا وجائيًا، فلما بلغا الكوفة بدا لأحدهما
أن لا يرجع إلى بغداد
رجل دفع إلى قصّار ثوبًا ليقصره له بدرهم، فقال القصار: هذ ثوبك
وقد قصرته بدرهم كما أمرتني، وقال دافع الثوب: ليس هذا ثوبي ٤٧١
رجل آجر رجلا دارًا بعشرة دراهم، فاستحقها رجل ببينته ٤٧٢
لو كان الأجر بني في الأرض بناء، ثم آجرها مبنية، فقال رب الأرض:
أمرتك أن تبنى وتؤاجر، وقال الآجر: غصبتك، وبنيتها وآجرتها
رجل في يده أرض زرعها، فقال رب الأرض: أمرتك أن تزرع، فزرعت بأمرى
وقال المزارع: غصبتها وزرعتها لنفسى
من استأجر صبّاغًا بعضها مزروعة، وبعضها فارغة ٤٧٣
استأجر من آخر دابة، وذهب إلى سمرقند، فجاء آخر، وادعاها لنفسه
لواستحق إنسان الجارية بالبينة من يدعبد الله، ليس لمحمد أن يرجع على إبراهيم ٤٧٤

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثاني عشر من المحيط البرهاني

الفصل السادس والعشرون

٣	•				•				•		•						•					•									ب	وار	الد	ار	ئج	ست	في ا
٣			•				•	. 2	ک	, م	ای	اً إ	وف	ک	١١,	ىن	١	نہ	ميا	أد	ير	بغ	ö	سما	مید	K	إِب	ىل	ج	ن ر	مر	ىل	ج.	، الر	زی	کا	إذا ت
٣															•				۴	هر	ارا	ة د	عا	أرب	م ب	لمو	بع	ه د	ب -	وف	, م	إلى	بة إ	، دا	زی	کا	إذا ت
٣									•					۔ ر	جح	الم	ن ا	ود	. د	ب	مار	ذ	ال	لی	ع	ذا	فه	4	کة	مَ	ی	ا إِل	نيرً	ر به	أجر	ست	إذاا
٣			•					•	•		ما	ليم	ع	ىل	ده	يح	ن	أ أ	لح	عا	۵.	حا	-1	ة و	فة	ص	ر	ج	ر	من	ن •	بتير	دا	ړی	کار	ٰ تَ	رج
٤			•		•							ز	عو	يج	Y	١.	هذ	ف	، ۶	زة	لحنا	Ļ١	ب	إلو	أو	ζ.	انة	لجبّ	-1	لی	ة إ	دابا	ل •	٠	ِ الر	جر	إذا آ
٤					•					ز	جو	ي	Y	K	ج	ا ر	بہا	عل	، د	نح	يلة	J _	أو	,	جلا	ر-	Ļ	لي	ء	نبع	=	ليد	بة	ر د	أج	ست	إذاا
٤													له	1.	بلا	ئى	مة	نه	أ:	ح	عا	رة	ئىر	بعنا	Н	تى	ے '	کإ	ل	ج.	ن ر	مز	ابة	ر د	أج	ست	إذا ا
٤			•						•		•		•		ن	K	ف	مع	٠ ر	بب	رک	ن ي	أز	ى	عا	ﯩﻠ	ج	, ر	مز	بة	داب	ىل	ج.	، الر	ری	کا	إذا ت
٥		•							ر .	خر	آ.	عبر	ما	لی	إ	أو	4	کة	م	ے	إلو	Ļ	کب	يراً	J ā	وف	<	ا ا	مر:	بة	دا	يل	ج,	، ال	ری	نکا	إذات
٥	•					•																	4	کبا	یر	أن	٩	فا	۲,	مل	ح.	لل	ابة	ر د	أج	ست	إذا ا
٦							•										•	y	جا	ر-	Ļ	لمي	ء	ىل	ح	ف	، ا	1:	عا	ل	نم	يح	ابة	ر د	أج	ست	إذا ا
٦						2	۔اد	غا	، د	مز	, د	ج	ار	إذ	عر	- *	الا	يه	ط	يع	ن	اً ر	لح	ع	داد	بغا	، ر	إلى	۔ ر	ج	, ر	من	بة	, دا	ری	نکا	إذات
																										ı	ن	رو	ثـ	لع	راا	ع و	باب	لس	ل ا	ص	الفا
٧				•					ه	ذلا	ر د	غي	، و	ف	لتل	واا	ع ,	ياً ع	غد	الع	و	ال	۰	ىتع	ر س	راا	, و	'ف	نلا	<u>ا</u> ل	ن ب	مار	ضد	، ال	ائل	مس	في
٧									• ،																												هذا

نوع منه
رجل استأجر حمارًا بسرج، فنزع ذلك السرج ٧
إذا استعار دابة ليحمل عليها كذا من الحنطة، فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير
أو السمسم
إذا استأجر الرجل ليحمل عليها حنطة، أو شعيرًا بوزن معلوم، فحمل عليها لبنًا
أو رملا ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
نوع آخر
إذا استأجر الرجل من آخر دابة ليحمل عليه عشرة مخاتيم حنطة، فحمل عليها
أحد عشر مختومًا أحد عشر مختومًا
لو استأجر دارًا ليسكن فيها، فأسكن فيها حدّداد أو قصّارًا٩
إذا استأجر دابة ليركبها، فركب هو وحمل مع نفسه آخر
إذا ركب وحمل عليها مع نفسه حملا إنما يضمن بقدر ما زاد١٢
إذا استأجر دابة ليركبها، فركبها وحمل على عاتقه غيره، يضمن جميع القيمة ١٢
إذا استأجر دابة ليركبها، فلم يركب بنفسه، بل أركبَ غيره١٣
إذا استأجر دابة ليركبها، فحمل عليها صبيًّا صغيرًا، فعثرت الدابة من حمله ١٣
إذا استأجر حمارًا بسرج، فأسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمر١٣
إذا استأجر حمارًا بإكاف ليركبه، فنزع الإكاف، وأسرجه١٤
لو استأجر حمارًا عريانًا، فأسرجه وركبه، فهو ضامن١٥
لو استأجر دابة بغير لجام، وألجمها لا ضمان عليه
إذا استأجر من آخر دابة إلى الحيرة بدرهم، فجاوز بها إلى القادسية ١٥٠
من استأجر دابة إلى مكان معلوم، فلما سار بعض الطريق ادعاها لنفسه ١٧
رجل استأجر من رجل غلامًا سنة، كل شهر بعشرة دراهم، وقبض العبد
فلما مضى نصف السنة جحد المستأجر أن يكون استأجر العبد
استأجر قميصًا ليلبسه، وسيذهب إلى مكان كذا، فلم يذهب إلى ذلك الموضع ١٨
استأجر حمارًا ليحمل عليه وقر حنطةإلى المدينة، فحمل الحنطةإلى المدينة، وباعها ١٩
استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع إلى منزله يومًا إلى الليل

جماعة آجر كل واحد منهم حماره رجلا
رجل استكرى دابة من القرية إلى المصر، فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستكرى ٣٢
إذا دفع الرجل فرسه إلى رجل ليذهب به إلى قريته
رجل استأجر حمارًا لينقل التراب من خربة، فأخذ في النقلة، فانهدمت الخربة
وهلك الحمار
اكترى حمارًا ليحمل عليه الشوك، فدخل في سكة فيها نهر، فبلغ موضعًا ضيقًا
فضرب الحمار، فوقع الحمار في النهر مع الحمل
رجل استأجر حمارًا، وقبضه، فأرسل في كرم وتركه، فسرقت بردعته ٣٤
زرع بين ثلاثة نفر بالشركة، حصدوها، فاستأجر واحدٌ منهم حمارًا لينقل عليه
حزم البر
استأجر قَبَّانًا ليزن به حملا، وكان في عمود، والقبّان عيب لم يعلم به المستأجر
فوزن به، وانکسر
استأجر قِدرًا، فلما فرغ حملها على حمار ليردها على الآجر، فزلق رِجل الحمار
وانكسر القدر
إذا استأجر فأسًا، واستأجر أجيرًا ليعمل له، فدفع إليه الفأس
فذهب الأجير بالفأس
استأجر من رجل مرّا وجعل في الطريق، ثم صرف وجه من الطريق ٣٦
الفصل الثامن والعشرون
في بيان حكم الأجير الخاص والمشترك ٣٨
الأول: في بيان الحد الفاصل بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما: ٣٨
لو استأجر خيَّاطًا ليخيط له هذا الثوب بدرهم، أو استأجر قصَّارًا ليقصر له
هذا الثوب بدرهم هذا الثوب بدرهم
الأجير المشترك إنما يضمن بما جنت يده الأجير المشترك إنما يضمن بما جنت يده
نوع آخر: في الحمال ومكاري الدابة والسفينة ٤١
رجل استأجر حمالا ليحمل له دنّا من الفرات إلى مكان معلوم بأجر معلوم
فوقع الحمّال في بعض الطريق، وانكسر الدنّ ٤١

الملاح إذا أخذ الأجر، وغرقت السفينة من موج أو ريح أو مطر أو من شيء
ليس في وسع دفعه
لو حمل متاعًا على حمّال، وصاحب المتاع يمشى معه، فعثر الحمال
وسقط المتاع، وفسد
إذا سرق المتاع من دار الحمال، ورب المتاع معه
ء حرف على من الطعام في سفينتين مقرونتين أو غير مقرونتين ، إلا أنهما يسيران معًا
ويحبسان معًا، وصاحب المتاع في إحداهما
ري ببسان معان وعد عب الساح في عاملته المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم ا من استأجر حمّالا ليحمل له فرقا من سمن، فحمله صاحبه، والحمّال ليضعاه
على رأس الحمال، فوقع وتخرق الفرق
إذا انقطع حبل الحمّال، وسقط الحمل، ضمن ٢٦
الحمَّال إذاأنزل في مفازة، وتهيؤ له الانتقال، فلم ينتقل حتى فسدالمتاع بسرقةأومطر
فهو ضامن
استأجر حمَّالا ليحمل حقيبته إلى مكان معلوم، فانشقت الحقيبة بنفسها
وخرج ما فيها
نوع آخر: في النسّاج والخيّاط
إذا دفع إلى نسّاج غزلا لينسجه كرباسًا، فدفع النساج إلى آخر لينسجه
فسرق من عند الآخر
نسّاج ترك كرباس رجل في بيت الطراز
إذا دفع إلى خياط كرباسًا فخاط قميصًا، وبقى منه قطعة، فسرقت القطعة
إذا دفع إلى خياط ثوبًا، وقال: اقطعه حتى يصيب القدم، وكمه خمسة أشبار
وعرضه كذا، فجاء به ناقصًا
9 كل كلية كلانا فيحاونه بافتضاء
نوع آخر: من مسائل الحمام

رجل دخل الحمّام، ونزع الثياب بين يدي صاحب الحمام، ولم يقل بلسانه شيتًا
فدخل الحمام، ثم خرج، ولم يجد ثيابه
إذا دخل رجل الحمام، ودفع ثيابه إلى صاحب الحمام، واستأجره للحفظ ٥٠
نوع آخر: في البقار والراعي والحارس١٥
إذا استأجر الرجل راعيًا يرعى غنمًا معلومًا له مدة معلومة بأجر معلوم، فهذا جائز ٥١
لو ضرب شاة منها، ففقأ عينها، أو كسريدها، ضمن
لو هلك منها شيء في السقى أو الرعى لم يضمن
إذا ادّعي الراعي الموت، وجحد رب الأغنام٥٢
إذا كان المال أمانة في يده، لا يضمن بالهلاك، وإنما يضمن بالتضييع ٢٥
لو ساقها إلى المرعى، فعطبت منها شاة، لا من سياقه، بأن صعدت الجبل
أو مكانًا مرتفعًا، فتردى منه، فعطبت ٥٣
إذا ساق الراعي الغنم، فتناطحت بعضها بعضًا من سياقه، أو وطئ بعضها بعضًا
من سياقه
أن من ذبح شاة إنسان لا يرجى حياتها يضمن
إذا باع المالك بعض الأغنام، فإن كان الراعي خاصًا لم يبطل شيء من الأجر
إذا باع المالك بعض الأغنام، فإن كان الراعى خاصًا لم يبطل شيء من الأجر وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع٥٦
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركاً يبطل من الأجر بحصة ما باع
وإن كان مشتركا يبطل من الأجر بحصة ما باع

إذا رعى الراعى في مكان لم يؤذن بالرعى فيه، هل يستحق الأجر
أهل موضع جرى العرف بينهم أن البقار إذا دخل السرح في السكك أرسل كل بقرة
في سكة صاحبها، ولم يسلمها إلى صاحبها، ففعل الراعي كذلك، فضاعت بقرة
أو شاة قبل أن تصل إلى صاحبها
امرأة بعثت ثورًا إلى بقار، ثم جاء الرسول إليه، فقال الثور: لي واحد منه
فهلك الثور
بقار ترك الباقورة في جبانة، وغاب عنها، فوقعت الباقورة في زرع رجل ٦٤
أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة، فذهبت منها بقرة في نوبة أحدهم
رجل استؤجر لحفظ الخان، فسرق من الخان شيء ٢٥
حارس يحرس الحوانيت في السوق، فنقب حانوت، وسرق منه شيء
إذا استأجر الحارس واحدًا من أهل السوق، فله أن يأخذ الأجرة
نوع آخر: في القصّار وتلميذه
قصَّار وضع الثوب على الجبَّ في الحانوت، وأقعد ابن أخته حافظًا
الصدر وطبع اللوب على الجب في المعاوف، والعلمانين المله مافقا
وغاب القصار
_
وغاب القصار وغاب القصار
وغاب القصار وغاب القصار قصاً وغاب القصارة ، ويحفظها ، فنام الأجير قصاً وسلم ثياب الناس إلى أجير له ليشمسها في المقصرة ، ويحفظها ، فنام الأجير
وغاب القصار وغاب القصار قصاً وغاب القصار قصاً و المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير قصاً و منها خمس قطع
وغاب القصار
وغاب القصار
وغاب القصار
وغاب القصار
وغاب القصار ملم ثياب الناس إلى أجير له ليشمّسها في المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير ثم رجع بالثياب، وقد ضاع منها خمس قطع
وغاب القصار سلم ثياب الناس إلى أجير له ليشمّسها في المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير ثم رجع بالثياب، وقد ضاع منها خمس قطع

سلّم ثوبًا إلى قصّار أو خيّاط، ثم وكل رجلا بقبضه، فدفع إليه القصّار
غير ذلك الثوب
رجل عنده ثياب وديعة، فجعل فيها تُوبًا له، ثم طلبها صاحبها ٧١
رجل بعث ثوبًا إلى قصار بيد تلميذه، ثم قال للقصار: إذا أصلحت، فلاتدفعه
إلى تلميذي
نوع آخر: في المتفرّقات
دفع إلى رجل مصحفًا ليعمل فيه، ودفع الغلاف معه، أو دفع سيفا إلى صيقلي
ليصقله، ودفع الجفن معه، فسرق
دفع إلى رجل سيفا ليصلح من جفنه شيئًا، فضاع نصله ٧٧
دفع إلى صانع ذهبًا ليتخذُّ له سوارًا منسوجًا، والنسج لم يكن من عمل
فأصلح الذهب وطوّله
ومما يتصل بهذا النوع
ومما يتصل بهذا النوع
ومما يتصل بهذا النوع
إذا دفع إلى قصار تُوبًا، فلما سلمه القصّار إليه، قال: ليس فيها تُوبى ٧٤
استأجر حمّالا ليحمل له حمولة إلى بلد كذا، ويسلمها إلى السمسار ٧٤
من دفع إلى ملاح أكرار حنطة يحمل كل كر بكذا، فلما بلغا موضع الشرط
قال رب الطعام: نقص طعامي ٧٤
راكب سفينة، قال له صاحب السفينة حملتك بدرهمين٠٠٠ د ٥٧
رجل ادعى على آخر أنك استأجرتني لأمسك السكان في سفينتك من ترمذ
إلى آمل بعشرة دراهم
لو ادّعي رجل على آخر أني أكريتك بغلا من ترمذ إلى بلخ بعشرة دراهم ٧٦
ومما يتصل بهذا
إذا دفع غزلا إلى نسّاج لينسجه، أو دفع ثوبًا إلى قصار ليقصره، أو إلى صبّاغ
ليصبغه، فجحد المدفوع إليه الغزل والثُّوب ٧٦
نُوب مخيط قال رب الثوب: أنا خطته، وقال الخيّاط: أنا خطته ٧٧

	_					<i></i>																<u>. </u>		
																	ون	شر	بالع	ع و	تاس	ل ال	فص	11
٧٨																		ِة .	جار	الإ	فی	ركيل	التو	فح
						ففعل	م، ذ	لو	مع	ال	ا ببا	ينه	ا بع	دارًا	له	أجر	يست	بأن	علا	ر-	جر	ل الر	ا و ک	إذ
٧٨																ة .	أجر	بالا	کیل	الو	لب	ر يطا	لآج	فا
٧٨							•	نما	ده	أح	جر	ستأ	فاس	، ر	رض	أو أ	دار	جار	ستئ	، با	مليز	ل ر-	ا و کّ	إذ
٧٨					عل	م، فف	ملو	۰,	جر	، بأ	جإ	ن ر	، مر	ضه	و أر	اً ،	داره	جر	يؤا	ٔ أن	جلا	مر ر	جل أ	ر-
٧٩		٠.	٠ ۴-	درھ	بمائة	سنة	زه ال	, هذ	عل	ر ج	من	نها	بعي	ارًا	له د	جر	ستأ	أن ي	علا	, رج	جل	ل الر	ا وکّ	إذ
۸٠		٠.		ৰ	السن	تمّت	عتى		جر	الآ	من	أو	٤,	أجر	لست	ن ا	ار م	، الد	ثنبى	, أج	_جل	ىب ر	غص	لو
۸۱							يل	وكب	ا الو	ليما	، عا	دّی	تع	ثم	بل ،	وكب	ن اأ	ار م	الد	ض	ىر قب	، الآم	کان	لو
۸۲			به .	<u>آ</u> مر	ىر الا	كما أد	ور ک	لأمو	ه ال	جرا	ستأ	فاس	، ا	مينه	باً ب	أرخ	ِ له	نأجر	یسن	ٔ أن	جلا	أمر ر	جل أ	ر-
۸۲											يعة	ىزار	ں ہ	اضو	لأرا	فع ا	ذا د	ی إ	اض	الأر	ارة	، بإج	ركيل	الر
۸۳					ر .	الدا	على	له٠	ت	قام	بنة أ	، بب	جل	ار.	حقه	ست	إنه ا	ثم	رًا،	ز دا	رجلا	ٔجر ر	جل اَ	ر-
																			ز	ثود	ثلا	لل ال	قص	31
٨٤														٠ ر	ارى	ببخ	مة	رسو	ة الم	لويل	الط	جارة	الإ	فح
٨٤				نها .	اه م	خرج	أن يـ	تر أ	نأج	لسة	ے ا.	خاف	ف	بن،	سني	شر	رًا ء	ے دا	رجإ	ىن ,	عرا ہ	بن آج	بجلي	الر
						لدار	ذه ا	لها	سنة	ے س	ے کل	مثل	صر ا	, أج	إلى.	نظر	أن ي	فير	لص	ب ل	الأر	تأجر	ا اسن	إذ
۲۸										ة .	جر	ستأ	11	نين	للس	اره	اعتب	ىلى	ِة ع	جار	، الإ	مال	جعا	في
۸۷											٠.									اف	أوقا	ي الا	ئنا إا	ج
۸۷												•	لة.	لطوي	لة د	ں م	تول	ن الم	ے م	قاف	الأو	نأجر	ا اسن	إذ
۸۸								. ١	- 6	ة في	ــار	'ج	الإ	ىخ	ن فس	کر	ر يـ	ال ا	_~	ب ب	أرض	ت الا	کانہ	لو
۸۸						نلا .	نة مأ	سن	برة	صي	ـة ق	مد	لمعة	لقاه	باً ه	أرة	ًا أو	ِ دارً	آخر	من	ت	تأجر	ا اسا	إذ
۸۸																								
۸٩.															٠.			ىل.	فص	ذا اأ	ن ها	خر م	ع آـٰ	نو
۹٠.									• •													خر .	ع آ۔	نو
																						تأجر		

إذا دفع الرجل جلدًا إلى الإسكاف، واستأجر بأجر مسمّى
على أن يخرز له خفين، وسمّى
رجل دفع إلى خياط ظهارة، وقال: بطنها لي من عندك
إذا أمر الرجل إسكافًا أن يخرز على خفيه مكعبيه أربع قطع من صرم بكذا ١٠٥
إذا دفع الثوب إلى صبّاغ ليصبغه بعصفر من عنده، فصبغه بما سمّى
الا أنه خالف في صفته ما أمره
لو أن رجلا دفع خفه إلى رجل لينعله من عنده بأجر مسمّى، فأنعله بنعل
بنعل بمثله الخفاف
دّعي الإسكاف أن رب الخف زاده على هذا الموجب نصف درهم
وأنكر رب الخفّ
إذا اختلف الصباغ ورب الثوب، فقال رب الثوب: أمرتك بأن تصبغه بعصفر ١١٣
إذا استصنع الرجل خفين عند إسكاف فعمله، ثم فرغ منه، قال المستصنع:
ًيس هذا على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك
الفصل الرابع والثلاثون
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرّقاتفي المتفرّقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقاتفي المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات
الفصل الرابع والثلاثون
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرقات

ثم وجدها خمسة عشر جريبًا
رجل اكترى من رجل دارًا بعبد سنة، فسكن الدار، ثم ناقض الإجارة في العبد ١١٩
إذا استأجر عشرًا من الإبل إلى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه ١١٩
رجل تكارى منزلا كل شهر بدراهم معلومة، وطلق الرجل المستكرى المرأة ١١٩
إذا تكارى منزلا كل شهر بدرهم على أن ينزله، ولا ينزل غيره
فتزوّج امرأة أو امرأتين
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا، ودفعها إلى رب الدار إلا بيتًا منها١٢٠
إذا استأجر الرجل دارًا شهورًا مسمّاة بأجر معلوم، ثم أراد رب الدار أن يشتري ١٢١
لو أن رب البيت أراد أن يتعجل الأجر كله قبل الهلاك فأبي المستأجر أن يعطيه ١٢١
لو أن رجلا استقرض من رب البيت أجر هذين الشهرين ١٢١
لو اشترى من المستقرض من الفامي بالأجر دينًا، فإنه يجوز إذا اشترى الدينار
بعد وجوب الأجر
لو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارًا بعشرة دراهم
فإنه لا يجوز
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض ١٢٣
رجل اكترى حمارًا من كبين إلى بخارى، فبقى الحمار في الطريق
إذا استأجر مشاطة لتزين العروس، فالإجارة فاسدة
الدلالة في النكاح لا تستوجب الأجر١٢٤
أهل بلدة ثقل عليهم مؤنات العمّال، فاستأجروا رجلا بأجرة معلومة
ليذهب ويرفع أمرهم إلى السلطان الأعظم
رجل تزوّج امرأة، فنزل عليها، وهي في منزل بكراء
رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر بدرهم، واشترطا فيما بينما
على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت
رجل استأجر رجلا ليبني له حائطًا أراه موضعه، وسمّى طوله في السماء
وطوله على وجه الأرض
آجر الرجل عبده وسلّم، ثم باع من غير عذر

استاجر عبداً للخدمة مدة معلومة، وعجل الأجرة
إذا غصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر، ثم تركها الغاصب ٢٢٨
لو استأجر من آخر دارين، فانهدمت إحداهما، أو غصبت، أو ما أشبه ذلك ١٢٨
إذا استأجر دابة ليلا ليزفّ عليها عروسًا إلى بيت زوجها، فهذا على وجهين ١٢٨
إذا اشترى شيئًا، وآجره من غيره قبل القبض لا يجوز ا
رجلان استأجرا شيئًا، ودفع أحدهما إلى صاحب ليمسكه ١٢٩
استأجر قدرًا ليطبخ فيه شيئًا معلومًا، فطبخ في البيت ١٢٩
إذا دفع إلى صبّاغ لبدا ليصبغه أحمر
إذا استأجر حمارًا أو بقرًا ليس له أن يبعث به إلى السرح ١٣٠
زوّج أمته، ثم آجرها من زوجها جاز۱۳۰
استأجر أرضًا ليلبن فيه لنفسه، فالإجارة فاسدة ١٣١
رجل تقبل من رجل طعامًا على أن يحمله من موضع إلى موضع
باثني عشر درهمًا اليوم، فحمله في أكثر من ذلك١٣١
رجل حمل رجلا كرهًا إلى بعض البلدان، فعلى الحامل كراءه ١٣١
رجل استأجر من آخر كرمًا إجارة طويلة، وقبضها وآجرها من غيره مقاطعة ١٣١
لو أن رجلا دفع إلى صبّاغ ثوبًا ليصبغه بعصفر بربع الهاشمي بدرهم ١٣٢
الخيّاط إذا فرغ من الخياطة، وبعث الثوب على يدى ابنه، وهو ليس ببالغ ١٣٣
رجل استأجر رجلا ليوقد النار في المطمورة ليلة، ففعل ونام في بعض الليل
فاحترقت المطمورة وما فيها
رجل دفع عينًا إلى رجل على أنه إن شاء قبضه بالشراء، بكذا وإن شاء أخذه سنة ١٣٤
رجل يبيع شيئًا في السوق، فاستعان بواحد من أهل السوق على بيعه ١٣٤
لو أن صبّاغين آجر أحدهما آلة عمله من الآخر، ثم اشتركا في ذلك العمل ١٣٤
إذا استأجر رجلا ليبني له في هذه الساحة بيتين ذي سقفين، أو ذي سقف واحد ١٣٤
رجل دفع إلى سرّاج بعض آلات السرج، وأمره أن يتخذ له سرجًا بهذه الآلات ١٣٥
استأجر رجلا ليكتب له خطّا بالعربية، أو بالفارسية يطيب له الأجر ١٣٥
استأجر ورَّاقًا ليكتب له جميع القرآن، وينقطه، ويعجمه ويعشره ١٣٦

رجل له أجيران يعملان له عمل الزراعة ببقور له عيّن أحدهما بقرين
ولآخر بقرين
رجل أودع عند رجل أحمالا من الطعام، ففرغ المودع الظروف
وجعل فيها طعامًا له
استأجر من آخر طاحونة ببدل معلوم على أن عليه ما سمّى
من الأجر أيام جريان الماء، وانقطاعه
وصى أو متولى آجر منزل اليتيم، أو منزل الوقف بدون أجر المثل ١٣٧
لو غصب إنسان دار صبی
مريض أجر داره من رجل بدون أجر المثل
استأجر حانوتًا موقوفًا على الفقراء، وأراد أن يبنى على غرفة من ماله ١٣٩
رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد، ويكسر فيها الحطب بالقدوم ١٣٩
متولى الوقف أجر ضيعة الوقف من رجل سنين، ثم مات الآجر
ثم مات المستأجر قبل انقضاء المدة
رجل استأجر أرضًا، وانفسخت الإجارة بينهما بمضى المدة، أو بالفسخ
قبل مضى المدة
استأجر حجرة كل شهر ببدل معلوم، وغاب وترك امرأته في الدار
فليس للآجر أن يخرجها
استأجر دارًا وبني فيها حائطا من تراب١٤٠
رجل اشترى شجرة وقطعها، واستأجر أرضًا ليضع فيها الأشجار حتى يبس ١٤١
كتاب القضاءكتاب القضاء
الفصل الأول
في بيان من يجوز له تقليد القضاء منه
يجوز تقليد القضاء لمن كان عالمًا بالكتاب والسنة واجتهاد الرأى ١٤٥
الفصل الثانى

الدخول في القضاء رخصة، والامتناع عنه عزيمة
الفصل الثالث
في ترتيب الدلائل للعمل بها ١٥٠
الإجماع ينعقد بطريقين
الخلفاء الراشدين رحمهم الله إذا اتفقوا على شيء، لا يلتفت
إلى خلاف ما خالفهم
إذا نذر بذبح ولده يصح نذره
إن اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على حكم، وخالفهم واحد من التابعين ١٥٣
إن اتفق أهل عصر على قول، وانقرضوا فخرج هذا القاضي عن قولهم ١٥٥
الفصل الرابع
في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله ﷺ ١٥٨
الفصل الخامس
في التقليد والعزل
إذا قلَّد السلطان رجلا قضاء بلدة كذا، لا يصير قاضيًا في سواد تلك البلدة ١٥٩
إذا قلَّد السلطان رجلا قضاء يوم يجوز
قاضٍ أو والى ارتد عن الاسلام - والعياذ بالله - أو عمى، أو فسق، ثم تاب
أو أبصر، أو أسلم، فهو على عمله١٦٠
إذا أمر السلطان غلامًا من غلمانه على بلدة، وأمره بنصب القاضي جاز له ١٦١
إذا قال السلطان لرجل: جعلتك قاضيًا، ولم يعين بلدة
إذا قلَّد السلطان رجلا قضاء بلدة ، واستثنى من ذلك سماع خصومة رجل بعينه
أو استثنى نوعًا من أنواع الخصوم صحّ
إذا قال السلطان للرجل: جعلتك نائبي في القضاء بشرط أن لا ترتشي
ولا تشرب الخمر، ولا تمتثل أمر أحد على خلاف الشرع، فالتقليد صحيح ١٦٢
إذا وقع القضاء في حادثة بحق فأمر السلطان القاضي أن يسمع تلك الحادثة ثانيًا ١٦٢
السلطان إذا قلد رجلا قضاء بلدة فيها قاضي، ولم يعزل الأول صريحًا ١٦٣

المحيط ج ٢٥ - ٢٦٩ - فهرس المسائل و الموضوعات
السلطان إذا عزل قاضيًا لا ينعزل ما لم يصل إليه الخبر ١٦٣
إذا مات الخليفة، ولم قضاة وأمراء وولاة، فهم على حالهم قضاة ١٦٣
إذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه
الفصل السادس
فيه بعض مسائل التقيد، وما يقع القاضي بنفس وحكم السلطان والأمراء ١٦٥
إذا غلب الخوارج على بلدة، واستقضوا عليها قاضيًا من أهل البلدة ١٦٥
إذا كان القاضي من الأصل، يعني من الخليفة، ثم مات، فليس للأمير
أن يولى قاضيًا
لو أن قاضيًا قضى للإمام الذي ولاه بقضية، أو قضى عليه جاز ١٦٦
إذا خاصم ابن القاضي غيره إلى أو خاصم غيره ابنه إليه ينظر فيه ١٦٧
الفصل السابع
في جلوس القاضي ومكان جلوسه
ينبغي للقاضي أن يجلس للحكم في المسجد الجامع ١٦٨
إذا دخل المسجد، وجلس ناحية منه للفصل الخصومة، لا ينبغي له ١٦٩
إذا جلس القاضي لفصل الخصومات، ينغي أن يقيم بين يديه رجلا يمنع الناس
عن التقدم ۱۷۰
ينبغي للقاضي إذا تقدم إليه الخصمان أن يسوّي بينهما في النظر والمجلس ١٧٠
رجل خاصم السلطان إلى القاضي، فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه
والخصم على الأرض
ينبغي للقاضي أن يسوّي بينهما في النظر ولا ينظر إلى أحدهما دون الآخر ١٧١
ينبغي للقاضي إذا جلس في المسجد أن يستند ظهره إلى المحراب ١٧٢
إذا كانت المسألة مختلفة، فإن كان القاضي لا يرى استحلافه، لايحلف ١٧٥
يذكر في القرض القبض، وصرف المستقرض إلى حاجته ١٧٦
إن كان المدعى به وزنيًا يذكر جنسه
إن كان الدعوى في العين، فإن كان المدعى به منقولاً، وهو هالك ١٧٧

فهرس المسائل و الموضوعات		المحيط ج ٢٥
\VV		رجل ادعى على غيره أنه غصه
NVA	لا بد من ذكر البلدة	إن وقع الدعوى في العقار، فا
		الفصل الثامن
١٨٠		في أفعال القاضي وصفاته
ب فی شیء	ه لا ينبغي للقاضي أن يفتي	الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
١٨٠		من أمور الخصومات
١٨١	مجلس القضاء جاز	لو باع واشترى لنفسه في غير ه
		يشيّع الجنازة، ويعود المريض
1AY		لا يقضى وهو جائع أو عطشاد
للقضاء١٨٢	ني اليوم الذي يريد المجلس	لا ينبغي له أن يتطوع بالصوم ف
١٨٢	يقضى شهوته في أهله .	ينبغى للقاضى إذا كان شابًا أن
177	طول المجلس	لا ينبغي له أن يتعب نفس في ا
١٨٣	لمي الدابة	لا يقضى وهو يمشى أو يسير ع
147		صورة القرعة
نرباء، ورأى القاضى	رباب الشهود والأيمان والغ	إن اجتمع على باب القاضي أر
١٨٤	كل، فله ذلك	أن يقدّم أرباب الشهود على ال
		الفصل التاسع
١٨٦	ته وما يتصل به	في رزق القاضي وهديته ودعو
١٨٦		
\AV	ىلى نوعين	هدية ممن لا خصومة له وأنها ع
م يكن له أخذها	ذها، أو أخذ الزيادة، ولم	إذا أخذ الدية، ولم يكن له أخ
1AV		ما ذا يصنع
عوة الخاصة ١٨٨	موة العامة، ولا يجب الدع	لا بأس للقاضي أن يجب الدع
19	لرشوة	ومما يتصل بهذا الفصل فصل اأ
14		الرشوة أنواع

فهرس المسائل و الموضوعات	- ۲۷۱ -	المحيط ج ٢٥
198	ئا	القاضي بأكل الرشوة يصير فاسف
197	،، أو من أشبههما	إن ارتشى ولد القاضى، أو كاتب
		الفصل العاشر
	يكون حكمًا	في بيان ما يكون حكمًا، وما لا
198	سحيحًا، وما لا يبطل	وما يبطل به الحكم بعد وقوعه ص
كذا هل يكون	لهذا على هذا كذا، و	إذا قال القاضى: ثبت عندى أن
198		هذا حكمًا من القاضي
ضاءي، أو قال:	حادثة: رجعت عن ق	إذا قال القاضي بعد ما قضي في
بود	، على تلبيس من الشه	بدا لى غير ذلك، أو قال: وقفت
190	مىي بەلىس بىلكى	إذا قال المدعى بعد القضاء: المقغ
إنسانًا أن يشتري	ں فھو حرام لی، وأمر	المقضى له إذا قال: ما قضى به لو
190	بطل الحكم له	ذلك له من المقضى عليه، فهذا ي
ضى له بالدار ١٩٦	ى ببينة أقامها، فأقر المق	إذا قضى القاضي بالدار للمدعي
		الفصل الحادى عشر
رما يتصل بذلك ١٩٩	هجوم على الخصم، و	في العدوي، وتسمير الباب وال
والقاضي لايعرف	عي على رجل حقّا،	إذا تقدم رجل إلى القاضي، واد
199	اء على خصمه	أنه محق أو مبطل، وأراد الإعد
حلاف	ن يبين له صورة الاست	ينبغى للقاضى إذا بعث الأمين أد
نزله ۲۰۶	فتواري المديون في م	أن يكون لرجل على رجل دين،
حضار الخصم جاز ٢٠٥	ل طينته، أو خاتمًا الإ	إن رأى القاضى أن يعطى المدعى
باب القاضى ٢٠٦	، السلطان، ولا يذهب	من أراد أن يستوفي حقه من باب
ی الحاکم	ِجته، وأبى الخروج إا	إذا كان المديون يسكن في دار زو
Y•V		فالقاضي يسمّر الباب عليه
		الفصل الثاني عشر
وفى القضاء بأقل من اثنين ٢٠٨	لا يقضي فيه بعلمه،	فيما يقضى القاضي بعلمه، وما

القاضى إذا علم بحادثة في البلدة التي هو فيها قاضي في حال قضاءه ٢٠٨٠٠٠٠٠
ما أقر رجل بين يدى القاضي أخذه به
لو علم بحادثة وهو قاضٍ، ولكن في مصره هو ليس بقاضٍ فيه ٢١٠
ما سمع خارجًا من المصر في أي وجه خرج لم يحكم به ٢١١
حاكم أُخبر بإعتاق رجل عبده، أو بطلاق رجل امرأتُه ثلاثًا ٢١١
رجل أخبره رجلان عدلان أنه مع امرأته ارتضعا من امرأة واحدة ٢١١
الفصل الثالث عشر
في القاضي يجدفي ديوانه شيئًالايحفظ وفي نسيانه قضاءه وفي الشاهديري شهادته
ولا يحفظ
إذا قضى القاضى بقضية، وأتى على ذلك زمان١٠٠٠
لو شهد شاهدان عند رجل أنك تحملت شهادة كذا، وهو لا يتذكر ٢١٢
إذا وجد الشاهد شهادته مكتوبة بخطه، وهو لا يتذكر الحادثة
لو أن قاضيًا عزل عن القضاء، ثم رد عليه، فإنه لا يعمل بشيء مما كان
في ديوان الأول
فى ديوان الأول أ أ ٢١٤ الفصل الرابع عشر
في القاضي يقضي بقضية ثم يبدو له أن يرجع عنه وفي وقوع القضاء بغير حق ٢١٦
إذا قضى القاضى بقضية، ثم بدا له أن يرجع عنها٢١٦
قضاء القاضي إذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين ٢١٦
إذا تعذر إيجاب الغرامة على القاضي، أوجبناها على المقضى له ٢١٧
الفصل الخامس عشر
فيما إذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به ٢١٨
رجل ادعى على المرأة النكاح، وهي تجحد
امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثًا
صبى وصبية سبيا وهما صغيران، فكبرا وأعتقا، ثم تزوج أحدهما الآخر ٢١٩
إذا قضى القاضى بالبيع بشهادة الزور وأنه على وجهين ٢٢٠

فهرس المسائل و الموضوعات	- ۲۷۳ -	المحيط ج ٢٥
771	ضة	رجل ادعى على رجل هبة مقبو
YYY	، وأنه أقر بذلك	أمة ادّعت على مولاها أنها ابنته
YYY		المرأة لا تعرف ثبات النسب وعل
YYY		النسب يثبت بقضاء القاضي باط
		الفصل السادس عشر
YYE	حكوم أو المحكوم عليه	في القضاء بخلاف ما يعتقده المح
		رجل فقيه قال لامرأته: أنت طا
770	ا مطبقًا	رجل تزوج امرأة، ثم جنّ جنونً
لائًا	الق البتة، وهو يراها ثا	لو أن فقيهاً قال لامرأته: أنت ط
		رجل ليس بفقيه ابتلى بنازلة في
777		
أة	ة يتزوجها، فتزوج امر	إذا حلف الرجل بطلاق كل امرأ
		الفصل السابع عشر
يفعل ۲۲۸	قاضي أن يفعل وما لا	في أقوال القاضي، وما ينبغي لل
YYA	فلان عندي بكذا	لا يجوز للقاضي أن يقول: أقر
ألف، وأخذتها منك	قضيت عليك لفلان بأ	إذا قال القاضي المعزول لرجل:
۲۳۰		ورفعتها إليه
بالك كذا وكذا ٢٣٠	غ: أنفقت عليك من م	إذا قال الوصى للصبي بعد البلو
***		إن كان صاحب اليد يقول: هذا
771	ى	للقاضي أن يقرض أموال اليتامي
باع أمينه بأمره ٢٣١	أو أودع مال يتيم، أو	لو أن قاضيًا باع مال يتيم بنفسه،
ه، ولا يعلم أين هو؟ ٢٣٢	نمائب، ووضعه فی بیته	إذا قبض القاضي مال يتيم، أو
ل القضاء ٢٣٢	لح إذا لم يستبن له فض	القاضي أن يرد الخصوم إلى الص
ِاد أن يأخذ	والمحاضر بنفسه، وأر	إذا أراد القاضي كتابة السجلات
777		على ذلك أجرًا، فله ذلك

فهرس المسائل و الموضوعات	- YV -	المحيط ج ٢٥
777	سه حل له أخذ الأجر	إذا كان القاضي يتولى القسمة بنف
777	جب مباشرته عليه .	كل نكاح باشره القاضي، وقد و
خذ الأجر من مال اليتيم ٢٣٣		
بّص مدة يقع في قلبه ٢٣٣	لاً، فقاضي البلدة يتر	غريب مات في بلدة ، وترك أموا
YTT		يكره للقاضي تلقين الشهود
YTT	. فرق بينهم	إذا ارتاب القاضي في أمر الشهود
ب اليد	القاضي لايسأل صاح	رجل ادعى عبدًا في يد إنسان، ف
		الفصل الثامن عشر
۲۳۰	مىي المعزول	في قبض المحاضر من ديوان القاه
بعث أمينين من أمناءه		إذا عزل القاضي، وقلد غيره ينبغ
		ليقبضا من القاضي المعزول ديوان
777		الحبس أنواع
		إن قال بعض المحبوسين: أنا محر
		إن قال المحبوس: لاكفيل لي، أ
		لو شهد الشهود عند هذا القاضي
الخمر عنده ۲۳۸	ن لأنى أقررت بشرب	قال بعض المحبوسين: إنما حُبسن
۲۳۹	ى فلان كذا وكذا	إذا قال القاضي المعزول: على يد
من المال	مي المعزول هذا القدر	صاحب اليد قال: دفع إلى القاض
جهین ۲۳۹	لقاضي، فهذا على و	وهو لفلان آخر غير الذي أقر له ا
ي فلانٍ آخر ٢٤٠	ى يدى لفلان دفعه إلى	إذا أقر الرجل أن هذا المال الذي ف
ابه فلان اليتيم من تركة أبيه . ٢٤٠	ل فلان ألف درهم أص	إن قال القاضي المعزول: في يدي
ن فلانًا وقف	ندي بشهادة الشهود أه	إذا قال القاضي المعزول: ثبت ع
7		-
سبنی ۲٤٣	ن القاضي المعزول حا	إن قال الوصى للقاضي المقلد: إ
مشاهرة	ضى المعزول أجرى له	إن ادعى القيم أو الوصى أن القاه
788 337	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في كل شهر كذا وكذا

3 3 3 6 6 3
ما وجد القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة، أو قضاء، أو إقرار
فهو باطل
الفصل التاسع عشر
في القضاء في المجتهدات
ما اختلف فيه الفقهاء، وقضى فيه قاضٍ بقضية، ثم رفع إلى قاضٍ آخر
يرى خلاف ذلك
قضاء القضاة التي ترفع إلى قاض آخر لا تخلو ٢٤٥
كل أمر جاء عن النبي ﷺ أنه فعل، وجاء عنه غير ذلك الفعل٢٤٦
إذا زنى رجل بأم امرأته، ولم يدخل بها ٢٤٧
من تزوج امرأة زنى بها أبوه أو ابنه
إذا خيّر الرجل امرأته، فاختارت زوجها، أو اختارت نفسها
إذا قضى القاضي بجواز بيع أمهات الأولاد لا ينفذ قضاءه ٢٤٧
لو أن المسلمين أسروا أساري من أهل الحرب وأحرزوهم بدار الإسلام
ثم ظهر عليهم المشركون به ٢٤٩
إذا استولى المشركون على مال المسلمين، وأحرزوه بعسكرهم في دار الإسلام ٢٥٠
لو قضى قاضٍ بشاهد ويمين لا ينفذ قضاءه ٢٥١
لو قضي في حد أو قصاص بشهادة رجل وامرأتين، ثم رفع إلى قاضٍ آخر
يرى خلاف رأيه
اشترى الرجل دابة وغزى عليها، فوجد بها في دار الحرب عيبًا ٢٥٢
إذا قضى قاضٍ بأمر مختلف فيه، ثم رُفع إلى قاضٍ آخر، فأبطله ٢٥٣
إذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه، وهو لا يعلم بذلك ٢٥٣
لو علم القاضي بكون الشاهد محدودًا في القذف في حال ابتداء الشهادة ٢٥٤
إذا قضى القاضى بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة ٢٥٤
لو كان القاضي هو المحدود في القذف، فقضي لرجل بقضية
لو رُفع قضاء القاضي المحدود في القذف إلى قاضٍ يرى جوازه فأمضاه ٢٥٦
لو أن قاضيًا قضي بشهادة شاهدين، ثم علم أنهما كافران ٢٥٦

Y0V	عبدٌ، أو صبيٌ، أو نصراني استقضى، وقضى بقضية
Y 0 V	لو أن أعمى قضى بقضية، ورفع إلى قاضٍ آخر
Y 0 A	لو أن امرأة استقضيت جاز قضاءها في كل شيء إلا الحدود والقصاص
Y 0 A	إذا قضى القاضي في المجتهد فيه بخلاف رأيه
709	إذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك، لا ينفذ
	إذا قضى القاضى بقتل في قسامة لا ينفذ قضاءه
177	إذا نسى القاضي رأيه، وقضى برأى غيره، ثم تذكر رأيه
777	إذا استحق المبيع من يد المشتري يرجع بالثمن على الضامن
777	لو أن امرأة رجل أو ابنته عفّت عن دم العمد
777	لو أن امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها، وقد كانت قبضت المهر
	لو قضي قاضٍ بإبطال المهر من غير بينة ولا إقرار، أخذ بقول بعض الناس
	لو طلَّق امرأته في حال الحيض، أو في طهر جامعها فيه، أو طلقها بكلمة واحدة
774	وقضى قاضٍ بإبطال كله، فهو باطل
774	لو أن رجلاً قال: إن تزوجتُ فلانةً، فهي طالق، فتزوجها
777	إذا قضى القاضي في الخلع أنه فسخ أو طلاق نفذ قضاءه
778	ترد المرأة بالعيوب الخمسة
778	لو قضى بجواز النكاح بغير الشهود نفذ قضاءه
778	إذا قضى بشهادة شاهد شهد على خط أبيه لا ينفذ قضاءه
778	إذا قضي بشهادة شهود على وصية مختومة من غير أن قرئ عليهم إمضاءه
770	£
770	al at the second second
770	لو قدم رجل رجلا إلى القاضي، وقال: لأبي على هذا ألف درهم وأبي غائب
	كذا لو جاءت امرأة إلى القاضي، وقالت: إن زوجي طلقني ثلاثًا
	إذا قضى القاضي في المأذون في نوع أنه مأذون في نوع واحد
	إذا حجر القاضي على رجل حر، ثم أقر المحجور عليه بدين

المحيط ج٢٥ الفصل العشرون

ليما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز ٢٦٨
لإنسان لا يصلح قاضيًا في حق نفسه ٢٦٨
ذا وكل القاضي رجلا ببيع دار له أو بإجارتها، أو بالخصومة له في كل حق ٢٦٨
لا يجوز للقاضي أن يقضي لعبده ولا لمكاتبه٢٦٩
و مات رجل، وأوصى للقاضى بثلث ماله، وأوصى إلى رجل آخر
ـم يجز قضاءه للميت بشيء من الأشياء
و كان للقاضي على الميت دين، لا يجوز قضاءه للميت بشيء ٢٦٩
دا وكل أحد الخصمين عبد القاضي، أو مكاتبه، أو بعض من لا تقبل شهادته له ٢٦٩
ذا وكّل رجل رجلا بالخصومة فاستقضى الوكيل، فليس له أن يقضى في ذلك ٢٦٩
ذا وكل رجل القاضي ثم عزل عن القضاء، أو كانت الوكالة قبل القضاء
م استقضی وعزل
ذا مات الرجل وله ديون على الناس
لو لم يدّع أحد الإيصاء حتى جعل له القاضي وصيّا
مسألة دعوى النسب إذا كان مكان دعوى الوصاية
إذا كان مكان دعوى الوصاية والنسب دعوى الوكالة
إذا قضى لامرأته يتوقف على إمضاء قاضٍ آخر
إذا نصب القاضي مسخرًا على الغائب لا يجوز ٢٧٤
ر جل غاب، فجاء رجل، وادعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب
إذا قضى القاضى بعين في يدى رجل، والمقضى به ليس في ولايته صح القضاء ٢٧٥
إذا أمر القاضي إنسانًا أن يقضي بين اثنين لم يجز قضاءه ٢٧٥
فرق بین القاضی وبین الوصی
رو
و الخليفة إذا رفع الأمر إلى القاضي، فالقاضي لا يقضى بتلك البينة ٢٧٧
إن كان الشهود شهدوا عند الخليفة بالحق، ثم غابوا ٢٧٧
القضاة على قسمين
G

المحيط ج ٢٥ - ٢٧٨ - فهرس المسائل و الموضوعات
إذا كان القاضي مأذونًا بالاستخلاف، فحكم خليفته في حادثة ٢٧٨
ومما يتصل بهذا الفصل
المصر شرط نفاذ القضاء
إذا أمر القاضى إنسانًا بالقسمة في الرستاق، فقسم صحت قسمته ٢٧٩
الفصل الحادى والعشرون
في الجرح والتعديل من المجرح والتعديل
لا يسأل القاضي عن الشهود
لو أن الخصم عدّل الشهود، فهذا على وجهين٠٠٠٠ لو أن الخصم عدّل الشهود،
إن قال: هم عدول إلا أنهم أخطأوا، أو قال: هم عدول، ولم يزد على هذا ٢٨١
ينبغي للقاضي إذا أقام المدعى البينة أن يسأل المشهود عليه عن الشهود ٢٨٢
التزكية نوعان
لو جمع القاضى بين تزكية السر والعلانية، فذلك أحسن
ينبغي للقاضي أن يختار للمسائلة عن الشهود من كان عدلا ٢٨٣
أن لا يكون المزكّى مغفلا ولا يكون منزويًا لا يخالط الناس ٢٨٤
التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط
التزكية والترجمة شهادة معنى
الترجمان إذا كان أعمى
إذا أراد المزكّى أن يعدل الشهود
يقول المزكّى: ما أعلم منه إلا خيرًا
المزكى إذا كان عالمًا بصيرًا يكتفي به منه ١٨٧ عالمًا بصيرًا يكتفي به منه
أجيز في تزكية السر تزكية العبد والمرأة والمحدود في القذف والأعمى
إذا كانوا عدولا
يسأل عن جيرانه إذا لم يكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة ٢٨٨
إن أخبر بعضهم بعدالته، وبعضهم بجرحه ٢٨٨
رجل شهد عند القاضي، وهو على رأس خمسين فرسخًا ٢٨٩
لو أن غريبًا نزل بين ظهراني قوم، وشهد هذا الغريب عند القاضي في حادثة ٢٨٩

لو أن نصرانيًا أسلم، ثم شهد
الصبي إذا راهق الحلم، ولم يزل رشيدًا حتى بلغ أن شهادته مقبولة ٢٩٠
في نصرانيين شهدا على نصراني، وعدلا في النصرانية، ثم أسلم المشهود عليه ٢٩١
عن شاهدين مشركين شهدا على مشرك بشهادة فعدّلا ٢٩١
رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكبائر، ثم تاب، وشهد ٢٩١٠٠٠٠٠
لو أن فاسقًا معروفًا غاب غيبة منقطعة سنة أو سنتين أو أكثر، ثم قدم ٢٩٢
الذمي إذا أسلم وقد عرف منه ما هو جرح قبل الإسلام ٢٩٢
لو أن رجلا عدلا مشهورًا بالرضاء غاب ثم حضر وشهد وسئل المعدّل عنه ٢٩٢
ينبغي للقاضي إذا جرّح الشهود أن يكتم الجرح ٢٩٤
إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق، وعدّلهما المعدل بعد موتهما ٢٩٥
شاهدان شهدا عند القاضي، والحاكم يعرف أحدهما بالعدالة، ولا يعرف الآخر . ٢٩٥
إذا سئل المعدّل عن الشاهد، فسكت، فهو جرح ٢٩٦
الشاهد إذا كان في السر فاسقًا، وفي الظاهر عدلا ٢٩٦
إذا سأل القاضي المعدل عن حال الشهود، فأخبره بما علم من حالهم
ثم أراد أن يسأل عن غيره
إذا كان من أحد الجانبين مثنى، ومن الجانب الآخر غيره رهط ٢٩٦
إن استكشف القاضي منهما، يعني من المعدّل الأول ومن الجارح الأول
فيقول للمعدل: بأي سبب عدّلته؟
لو عدَّلهم المزكي، فطعن المشهود عليه ٢٩٨
إذا سأل القاضي في السر عن الشهود، فلم يعدّلوا، ثم أتاه المشهود له بالمعدلين
في العلانية
إذا شهد شاهدان على رجل بمال، فقال المشهود عليه: هما عبدان ٢٩٩
رجل قطع يد إنسان، وزعم القاطع أن المقطوعة يده عبد ٢٩٩
القاضي إذااكتفي بالأخبار، فحسن، وإن طلب على ذلك بينةفهوأحب وأحسن ٢٩٩
لو جاء إنسان وادعى رقِّية هذا الشاهد بعد ذلك
إذا قال الشهود: نحن أحرار الأصل، وقال المزكون: كانوا عبيدًا لفلان أعتقهم ٣٠٠

۳٠١	إن أقام المشهود له بينة على المشهود عليه أن فلانًا أعتقهم
۲.۱	من ادعى حقّا على الحاضر لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات سببه
	إذا شهد الشهود على رجل بمال أو دم، فطعن فيهم المدعى عليه
۲.۱	فالقاضي لا يقضي بشهادتهم
۲۰۲	أن الشاهد بالشهادة على الجرح المفرد صار فاسقًا
٣٠٣	المدعى عليه إذا أقام البينة أن شاهد المدعى محدود في القذف
٣٠٣	لا يمتنع القاضي من القضاء بكونه محدودًا في القذف بسبب بينة الإقرار لوجهين
	إن كان شهود القذف قد وقّتوا وقتًا، بأن شهدوا أن قاضي بلد كذا
٣٠٣	حدّه حد القذف سنة
۳.0	رجل ادعى داراً في يدي رجل، وأقام على ذلك شهودًا
	الفصل الثاني والعشرون
۲۰۳	فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل، وما لا يضعه
۳٠٦	إذا ادعت المرأة الطلاق على الزوج، وجاءت بشاهد واحد
٣.٧	إذا شهد شاهد واحد عدل، فالقاضي يمنع الزوج
۲۰۸	إذا ادعى العبد أو الأمة العتق على مولاه، وليس لهما بينة حاضرة
۳.9	وضع الحرة على يدي العبد غير مفيد
۳۱.	إذا زكيت البينة وأعتقها القاضي
۳۱.	إن كان الشاهدان على عتق العبد والأمة فاسقين
۳۱.	أمة في يدي رجل ادعاها رجل أنها له، وأقام على ذلك شاهدين
۲۱۱	لو طلبت النفقة وأمر القاضي المشهود عليه بالإنفاق
	عبد في يدي رجل ادعاه رجل أنه عبده، وأقام على ذلك شاهدين
۱۱۳	لايعرفهما القاضي
	رجل ادعى جارية في يدى رجل أنها له، وأقام على دعواه بينة، وزكيت بينته
۲۱۳	دابة أو ثوب في يدي رجل ادعاه آخر ، وأقام بينة
٣١٢	إن قال المدعى عليه: لا كفيل لي، قيل للمدعى: إلزم المدعى عليه
414	ر جل ادعى لؤلؤة في بدي رجل، و أقام شاهدين

رجل في يده رطب، أو سمك طرى، أو ما أشبه ذلك، فادعاه إنسان أنه له ٣١٣
رجل اشتري من آخر سمكًا، أو لحمًا طريّا، أو فاكهة، أو ما أشبه ذلك
مما يتسارع إليه الفساد، ثم جحده أحدهما
إذا قالت المرأة للقاضي: لستُ آمن على نفسي من زوجي ٢١٤
إذا ادعى على امرأة كبيرة نكاحًا، وهي تجحد ٣١٤
أمة بين رجلين، خاف كل واحد منهما صاحبه عليها
الفصل الثالث والعشرون
في الرجلين يحكمان بينهما حكمًا ٢١٦
رجلين حكمًا بينهما حكمًا في خصومة ٢١٧
إذا قالا لرجل: جعلناك حكمًا غدًا، أو قال: رأس الشهر ٢١٨
إذا اصطلحا على حكم بينهما على أن يسأل فقيهًا، ثم يحكم بينهما ٣١٩
إذا رفع حكم الحاكم المحكم إلى القاضى المولى، فالقاضى المولى ينظر في حكمه ٣١٩
إذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما ٢٢٠ ٢٢٠
إذا اصطلحا على أن يحكم بينهما أول من يدخل المسجد، فذلك باطل ٣٢٠
لو سافر المحكم أو مرض، فأغمى عليه، ثم قدم من سفره، أوبرأ، ثم حكم جاز ٣٢٠
إذا وكّل أحد الخصمين الحكم بالخصومة، وقبل الحكم الوكالة ٣٢١
إذا اشترى الحكم العبد الذي اختصما إليه فيه، أو اشتراه ابنه، أو أحد
ممن لا تجوز شهادته له، فقد خرج من الحكومة
إذا قال الحكم: قامت لفلان بينة عندي على فلان بكذا وكذا ٢٣٢
كذلك إذا قال الحكم: أقر فلان عندى لفلان بكذا ٢٢٢
إذا شهد شاهدان أن هذا الحكم قضى لهذا على هذا بألف درهم ٣٢٣
لو كانت الخصومة في دار، وشهد شاهدان لأحد الخصمين ٣٢٣
لو كانت الخصومة بينهما في ألف درهم
لو كان المدعى أقام البينة أن الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة ٣٢٤
الحكم في فصل الخطأ إن قضى بالدية على العاقلة لم يجز ٣٢٥
إذا حكما رجلا، فجعل الحكم الحكم إلى غيره لم يجز

لو حكم رجلان رجلا بينهما، وحكم لأحدهما، ثم اصطلحا على حكم آخر ٣٢٦
إذا رد الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة
إذا أبى الخصمان حكم الحكم
إذا حكم رجل بين رجلين، ولم يكونا حكماه
إذا اصطلح رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حكمًا من أهله، فهو جائز ٣٢٧
إذا اصطلح مسلم وذمي على مسلم وذمي يحكمان بينهما ٣٢٨
إذا حكم الذميّان ذميّا يحكم بينهما
إذا حلف الحكم أحد الخصمين، ونكل عن اليمين
إذا رفع حكم الحكم في المجتهدات إلى قاضٍ يرى خلاف ما حكم ٣٢٩
إذا حكما رجلا فيما بينهما، فقضى لأحدهما على صاحبه باجتهاده ٣٢٩
إذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما الخصمان على حكم بينهما
لو ادعى رجل قبل رجلين أنهما غصباه ثوبًا، أو شيئًا من الكيلي أو الوزني ٣٣٠
إذا اشترى من آخر عبدًا، وقبضه ونقد الثمن، ثم طعن بعيب ٣٣١
لو اصطلحوا جميعًا على حكم هذا الحكم المشتري الثاني والمشترى الأول
والبائع الأول
لو أن رجلا باع سلعة لرجل بأمره، فطعن المشترى بعيب، فحكما بينهما حكمًا ٣٣٣
الفصل الرابع والعشرون
في كتاب القضاة إلى القضاة
إذا أخذ عبدًا آبقًا وجاء به إلى القاضي، وأقام البينة على أنه وجده ٣٣٨
رجل وامرأة ادعيا ابنًا أو بنتًا عند قاضٍ من القضاة ٣٣٨
بيان شرائط صحة كتاب القاضي إلى القاضي
لو كتب من فلان ابن فلان قاضى بلد كذا إلى كل من يصل إليه كتابي هذا ٢٤٢
إن كتب أن لفلان ابن فلان على فلان السندي غلام فلان
ابن فلان الفلاني كذا وكذا
me to me to the state of the st
رجل له ضيعة بخراسان، وهو بالعراق، وشهوده على الضيعة بالعراق ٣٤٣

إذا أراد القاضي الكتاب يكتب في العنوان من الجانب الأيمن من الكتاب
إلى القاضى فلان ابن فلان
إن عرف القاضي المدعى باسمه ونسبه، يكتب: حضرني فلان ابن فلان الفلاني
يذكر اسمه واسم أبيه واسم جده
إذا كان في مصر واحد قاضيان، كل قاضٍ يقضى على ناحية خاصة
دون ناحية صاحبه
لو يكتب القاضي الكاتب في الكتاب أسماء الشهود الذين شهدوا عنده ٣٥١
الحلف في جميع ذلك على البتات
القاضى الكاتب يذكر في الكتاب أسماء الشهود الذين أشهدهم على الكتاب ٣٥٣
إذا انتهى الكتاب إلى المكتوب إليه ينبغي للمكتوب إليه أن يجمع
بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه
إذا وصل الكتاب إلى القاضي، ينبغي للمكتوب إليه أن يسأل الشهود
عن القاضي الكاتب أهو عدل؟
القاضى إذا قبل الكتاب ما ذا يصنع؟
إذا قال: أنا صاحب الحق، حيث لا يسأله القاضى البينة أنه فلان ابن فلان ٣٥٥
إذا سمع القاضي البينة على الوكالة والكتاب، فقبل أن تظهر عدالة الشهود
عزل القاضي الكاتب ٢٥٦
إن عدّلت بينة الكتاب، ولم يعدّل بينة الوكالة حتى عزل الكاتب ٢٥٦
إذا وقع الدعوى في العقار ، وطلب المدعى من القاضي أن يكتب له بذلك كتابًا
فهذا على وجهين
إن امتنع المدعى عليه عن التسليم، فإن القاضي يسلم بنفسه
إذا كان لرجل بخاري عبدٌ أبق إلى سمرقند، فأخذه رجل سمرقندي
فأخبر به المولى
إذا مات القاضي الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه، فالمكتوب إليه
لا يعمل بهذا الكتابلا يعمل بهذا الكتاب
إن عزل القاضي الكاتب، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا مات

إذا جاء الرجل بكتاب القاضى إلى قاضٍ آخر، فلم يجد
المدعى قال للقاضي الأول: إني لا أجد من الشهود ٢٦١
لو مرض الشهود على الكتاب، فأشهدوا على شهادتهم جاز ٣٦٢
لو كان المدعى قال للقاضي الأول: أكتب إلى قاضي مَرو، وإلى قاضي نيسابور
حتى أذهب إلى مرو
الرجل إذا ادعى على آخر مالا، وأقام البينة بمحضر من المطلوب وجحوده ٣٦٢
لو أن القاضى الكاتب أراد أن يكتب له ثانيًا قبل رد ذلك الكتاب عليه ٣٦٤
إذا كتب كتابًا بحق لرجل على رجل، فلم يخرج الكتاب من يده ٣٦٤
لا يقبل كتاب قاضي رستاق أو قرية ولا كتاب عاملها
لو أن جارية في يدى رجل ادعت أنها حرّة الأصل بعد ما أقرت بالرق ٣٦٥
إذا ادعى رجل عينًا في يدى رجل، وأقر صاحب اليد بالعين له ٣٦٦
لو أن رجلا أورد على قاضٍ كتابًا من قاضٍ على رجل بحق ٣٦٧
إذا أورد على قاضٍ كتاب قاضٍ آخر بشيء لا يراه هذا القاضي ٣٦٧
إن قال الخصم: أنا فلان ابن فلان الفلاني، وليس لهذا على شيء ٣٦٨
إن قال الخصم: لستَ بفلان ابن فلان الفلاني، والقاضي المكتوب إليه لايعرفه ٣٦٩
لو أن هذا القاضي لم يأته الكتاب من القاضي ، لكنه أتاه رسالة
من القاضي مع رجل
فرق بين الرسالة والكتاب، والفرق من وجهين
رجل له على رجل غائب مال مؤجل
إذا ادعى المطلوب أن الطالب قد أبر أني عن كل قليل وكثير، أو قال:
قضیت الدین الذی له علی
رجل قال للقاضي: إني اشتريت دارًا، وفلان الغائب شفيعها ٣٧٢
امرأة قالت للقاضي: طلقني زوجي ثلاثًا
لو كان الطالب أبرأ المطلوب عند القاضى، أو كان الشفيع سلّم الشفعة ٣٧٢
إذا وكَّلت المرأة بمهرها ونفقتها وكيلا، وطلبت من القاضي كتابًا في ذلك ٣٧٤
إذا وكّل الرجل رجلا بالخصومة في عيب خادم اشتراه ٣٧٤

الوكيل يملك الردبالعيب
الوالي على بلدة من بلاد المسلمين أو على ناحية من بلاد المسلمين
إذا أراد أن يكتب الكتاب الحكمي
لو كان هذا الوالى قلّد إنسانًا، وأجازله أن يقضى، هل يقبل كتاب هذاالقاضى؟ ٣٧٦
لا تقبل شهادة أهل الذمة على كتاب القاضي ٣٧٦
رجل جاء بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ، وقبل المكتوب إليه الكتاب ٣٧٦
إذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب، أو كان الكتاب منشورًا
وفي أسفله خاتم القاضي
إذا غلب الخوارج على بلده، واستقضوا عليه قاضيًا
الفصل الخامس والعشرون
في اليمين
الاستحلاف في الدعاوي مشروعة
الدعاوي نوعان
إذا ادعى المدعى عند القاضي دعوى، فعلى القاضي أن ينظر فيه
إذا غلظ بصفات الله تعالى وأسماءه، ينبغي أن يتأمل حتى لا يكرر عليه اليمين ٣٨١
القُضاة مختلفون في كيفية التغليظ وصفته
لا يغلّظ بالمكان
إن أراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى ٣٨٢
غیر الیهودی والنصرانی یستحلف بالله
إن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه، بأن ادعى عليه أنك سرقت ٣٨٣
إذا وكَّل الرجل رجلا ببيع عبده بألف درهم، فباعه وسلَّمه إلى المشتري ٣٨٤
إن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه، وعلى فعل غيره من وجه ٣٨٤
إذا أنكر المدعى عليه السبب، بأن أنكر الاستقراض ٢٨٦
إن ادعى جارية أو غلامًا، أو عرضًا من العروض مما يُنقل ويحوّل ٣٨٧
إن ادعى شراء ضيعة وبيّن حدودها وموضعها، وبيّن الثمن، وأنكر المدعى عليه ٣٨٨
إن ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها، فهو على وجوه

رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها، أو لا يعلم

فادّعي رجل لنفسه فيها حقّا معلومًا والتفسه فيها حقّا معلومًا
رجل ادعى على رجل دينًا أو عينًا، والمدعى عليه ينكر ذلك ٤٠٢
رجل له على رجل مال مؤجل، فقدّمه إلى القاضي قبل أن يحل المال الذي يدعيه
قبله، فحلف الرجل بالله الله ٤٠٢
رجل له على رجل ألف درهم نسيئة، فأراد أن يحلفه بها عند القاضى ٤٠٣
التقدير بالثلاث في عرض اليمين، هل هو أمر لازم أم لا؟ ٤٠٣
لو قال: أنا أحلف قبل أن يقضى عليه، قُبل ذلك منه
إن استمهل المدعى عليه من القاضي يومين أو ثلاثة بعد ما عرض عليه
القاضى اليمين ثلاث مرات
لو أن المدعى عليه حين أنكر دعوى المدعى، وعرض عليه القاضي اليمين ٤٠٦
النكول نوعان النكول نوعان
لو أن المدعى حين قدم المدعى عليه مجلس القاضي، وادعى عليه الحق
الذي زعم أنه قبله الذي زعم أنه قبله
لو كان قال للناطق: قل: بالله ما لهذا عليك ألف درهم، فقال الناطق: نعم
لايكون ذلك يمينًا
إذا كان المدعى أخرس، وله إشارات معروفة، وخصمه صحيح
فالقاضي يحلفه
لو ادعى رجل على رجل مالا بحكم الشركة، وجحد المدعى عليه ذلك
لو ادّعي عبدًا في يد غيره، فقال صاحب اليد: إنه لفلان الغائب أودعنيه ٤٠٩
لو أن رجلا في يديه أمة، أو عبد أو عرض من العروض، جاء رجلان
وادعى كل واحد منهما أنه له
ادعى رجلان عينًا في يدي الثالث ادعى كل واحد أن العين له غصبه
صاحب اليد منه
ادعى كل واحد الوديعة في العين
إذا حلف لكل واحد منهما يمينًا على حدة، فالمسألة على ثلاثة أوجه ٤١٢
لو نكل لهما فهو على وجهين

٤١٣	في دعوى الملك المطلق القاضي يقضى بالعين بينهما
٤١٣	لو أن رجلا في يديه عبد، ورثه من أبيه، جاء رجل وادعى أن هذا العبد عبده
٤١٤	لو كان هذا الدعوى في الغصب، لا يستحلف للثاني
	إذا ادعى على عبد محجور عليه مالا أو حقا من الحقوق
٤١٤	فالخصم في ذلك العبد
٤١٥	الدين المؤجل إذا ادعاه صاحب الدين، وأنكره المديون
٤١٦	إن وقع الدعوى على صبى محجور عليه، فإن لم يكن للمدعى بينة
٤١٦	الصبى المأذون إذا أقرّ بدين التجارة، يصح إقراره
٤١٧	دار فی یدی صبی، یدعی رجل أن أباه غصبها منه
٤١٧	إذا ادعى مسلم على ذمي خمرًا بعينه يصح، وإذا أنكر يستحلف
٤١٧	رجل ادّعي عينًا في يدي رجل، وأراد استحلاف المدعي عليه
	إن قال المدعى عليه: وصل العين إلى يدى بالشراء، أو بالهبة، أو بالصدقة
٤١٨	من جهة فلان
٤١٨	العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى جارية، ووطيئها، ثم استحقت من يده
٤١٨	لو أقر بمهر امرأة أو أقر بالجناية لا يؤاخذ به في الحال
٤١٩	إقرار المأذون بوطء الثيب غير صحيح
	أحد المتفاوضين إذااشتري جارية، واستحقت من يده، فأقر المشترى أنه كان وطيئها
٤١٩	وهي ثيب
	لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي، وادعى عليه ألف درهم
٤١٩	وأنكر المدعى عليه
	الفرق بين دعوى المدعى عليه أن المدعى قد أبرأه، وبين دعواه أن المدعى
٤٢٠	قد حلفه مرة قد حلفه مرة
173	لوكان وضع المسألة في دعوى العين، فالإبراء عن الأعيان لا يصح
173	قوله: أبرأني عن الدعوى ليس بإقرار ولا إنكار
	إذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنًا له عمدًا، أو عبدًا له، أو ما أشبهه
277	وأراد استحلافه

إذا كان دعوى الجناية على الحر، فإن كانت الجناية على النفس، وهي عمد ٢٣٠
إذا حلف على الحاصل يحلف بالله ما لهذا عليك دم وليه ٤٢٤
لو أن رجلا ادعى على رجل، أنه اشترى دارًا بجنب دارى، وأنا شفيعها ٤٢٥
إذا ادعى الشفيع أنه بلغه الخبر ليلا، وأنه طلب الشفعة، وأشهدعليهاحين أصبح ٤٢٦
إذا كان لرجل داره إلى جنب دار رجل، فتصدق أحدهما على رجل بالحائط
الذي يلي حائط جاره
إذا وكّل الرجل رجلا بطلب شفعته، فادعى المشترى على الوكيل أن موكله
قد سلّم الشفعة
إذا ادّعت المرأة على زوجها أنه آلى منها، ومضت أربعة أشهر، ولم يفئ إليها
وأنها بانت منه، وأنكر الزوج الإيلاء
و ١٠. المرأة ادعت على زوجها نفقة العدة، وأنكر الزوج
امرأة اختلعت من زوجها بمهرها، وجحد الزوج ذلك
لو أن رجلا ادّعي على رجل أنه خرق ثوبًا له٤٣٠ ٤٣٠
لو أن رجلا ادّعي على رجل أنه وضع على حائط له خشبًا
لو ادعى مسيل ماء في دار رجل، فالقاضى يأمر أن يصحح دعواه ٤٣٢
إذا ادعى طريقًا في دار رجل، فالقاضى يأمره أن يصحح دعواه ٤٣٢.
إذا ادّعي مسيل ماء في دار رجل، أو ادّعي طريقًا في دار رجل، وشهد الشهود ٤٣٣
لو ادعى على رجل أنه شق في أرضه نهرًا، وساق الماء فيه إلى أرضه
لو ادّعي على رجل أنه حفر حفيرة في أرضه، وأنه أضر ذلك بأرضه
وأراد استحلافه
من حفر حفيرة في أرض غيره، لا يضمن النقصان ٤٣٤
من رفع التراب من أرض إنسان، وكان ذلك في موضع للتراب فيه قيمة
ضمن قيمة التراب
إذا دخل الماء في أرض رجل، واجتمع الطين في أرضه بذلك، لا يكون لأحد
أن يأخذ ذلك الطين
إذا ادّعى رجل على رجل، أنه نقض حائطًا له ٤٣٤
إِنَّا الْأَصْعِي رَجِينَ ﴾ (يا تشكل علي رجينَ الله الله الله الله الله الله الله الل

لو ادعى رجل على رجل ألف درهم، وللمدعى عليه عند المدعى رهن بالمال ٤٣٥
رجل وهب ثوبًا له من رجل، أو عبد، أو أقر أن الموهوب له قبضه في مجلسه
أو بعده بأمرهأو بعده بأمره
إذا اشترى شيئًا، وأقر المشترى بقبض المشترى، ثم ادعى أنه لم يقبضه ٤٣٦
إذا أقر البائع بالبيع، ثم أنكر البيع، وقال أقررت بالبيع كاذبًا ٤٣٦
إن أشهد البائع على البيع، وقبض الثمن، ثم ادعى أن البيع كان تلجئة
وطلب تحليف المشترى
أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم فيها قبل أن يسأل المدعى ذلك ٤٣٧
رجلٌ ادّعي على رجل ألف درهم، وأقر أن هذا الألف بيني وبين الفلان ٤٣٨
إذا ادّعي على ميت مالا، وله ورثة، فله أن يحلف الورثة كلهم ٤٣٨
لو ادعى رجل حقًّا من شركتهما، حتى توجه اليمين عليهما، وحلف أحدهما
كان له أن يحلف الآخر
إن ادّعي الرق بسبب، بأن قال: ولدت من أمتى، أو قال: كنت حربيّا فاسترقتك
يذكر السبب في الحلف
إذا طلب المسروق منه ضمان السرقة لا القطع، يستحلف بالله ٤٣٩
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال: يا منافق! يا زنديق! يا كافر! أو ادّعي أنه ضربه
أو لطمه، أو ما أشبه ذلك
إذا أمر الأمير أهل العسكر بشيء، فعصاه في ذلك واحد من أهل العسكر
فالأمير لا يُؤدبه في أول الوهلة
إذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوبًا، وأقر الغاصب بذلك ٤٤٠
إذا اشترك الرجلان على أن من اشتريا اليوم، أو هذا الشهر، أو هذه السنة
وخصًّا صنِفا من التجارة، أو لم يخصًّا، ووقَّتا أو لم يُوقّتا، فهذه الشركة جائزة ٤٤٢
لو كانت الجارية في يد المشتري، فخاصم البائع في الشجّة التي بها ٤٤٣
لو أن رجلا في يده غلام، أو جارية، أو عَرض من العروض
فقدَّمه رجلان إلى القاضي، وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من الذي هو في يده
فسأل القاضي عن دعواهما، فهذه المسألة على وجهين ٤٤٤

و ادعى رجلان على امرأة نكاحًا ، وقدّماها إلى الحاكم
أقرّت بالنكاح لأحدهما المناس المنكاح الأحدهما المناسبة المنا
ذا ادّعى كل واحد منهما هبة العبد، أو الأمة من الذي هو في يده
و أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي، وقال: هذا اشترى الدار التي
ی موضع کذا
و أن رجلا ادّعى على رجل أن فلانًا مات، وأوصى إلى هذا الرجل ٤٤٦
و أن وصى الميت قدم رجلا إلى القاضى، وقال: إن فلانًا الميت أوصى إلىّ
إلى هذا الرجل
عِ فَي رَجِلًا حَلْفَ بِعَتَقَ عَبِدِهِ أَنْ لَا يَزْنَى أَبِدًا، فَقَدَّمُهُ الْعَبِدُ إِلَى القَاضِي
قاذف إذا ادعى على المقذوف أنه صدّقه أنه قد زني
و أن رجلا اشترى من رجل جراب هروى بمائة درهم، فقبضه المشترى
وجد فيه أحد عشر ثوبًا
جل قال: اشهدوا أن امرأتي فلانة
ذا أقر رجل عند القاضي أن لفلان ابن فلان عليّ ألف درهم، فجاء رجل
•
جل أقر أن فلان بن فلان أو دعني ألفا، ثم جاء رجل وادعى أنه فلان ابن فلان · ٤٥٠
ذا وقع الدعوى في دار، واحتيج إلى تحليف المدعى عليه، يحلف بالله
ذا ادّعي الرجل عينًا في يدي رجل، وأراد استحلافه
ار فی یدی رجل، ادعاه رجل أنها ملکه
ذا ادعى على تركة ميت دينًا، وقدّم الوصى إلى القاضى، ولا بينة له
جل جاء بعبد آبق، فأخذه السلطان، فشجّه
و أن رجلا أعار من رجل دابة، أو أودعها إياه، أو أجرها منه، فهلكت في يده ٤٥٣
جل في يديه عبد جاء رجل وادعاه، وأقام البينة أنه عبده
ذا أخذ رجل من رجل مالا، وقال: كان لي عنده
ذا أدان رجل مال غيره رجلا، وادعى المدين أن رب المال أذن له في الإدانة 800
ن ادعى غريم الميت إيفاء الدين إلى الميت، يحلف الورثة ٤٥٥

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثالث عشرمن المحيط البرهاني

الفصل السادس والعشرون
في إثبات الوكالة والوراثة وفي إثبات الدين
لو أن رجلا قدّم رجلا إلى القاضي، وادعى أن عليه ألف درهم
باسم فلان ابن فلان الفلاني
رجل ادعى أن فلانًا ابن فلان الفلاني وكُّله بطلب كل حق له قبل هذا
لو أن رجلا جاء إلى القاضي، وأحضر معه رجلا آخر، وادّعي أنه وكيل
فلان الغائب، وكّله بقبض الدين الذي له على هذا
رجل وكّل رجلا بالخصومة في كل حق له على الناس
لو أن رجلا قدّم رجلا إلى القاضي، وقال: إن أبي فلان مات، ولم يترك
وارثًا غيري، وله على هذا كذا كذا من المال
لو أقر بالمال، وأنكر النسب والموت، لا يحلف
لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي، وقال: إن أب هذا قد مات، ولي عليه
ألف درهم دين
من ادعى دينًا في تركة الميت، وأقام بينة على ذلك، فالقاضي لا يحلفه
على الاستيفا
إن أنكر الابن الدين ووصول شيء من التركة إلى يده، وكذَّبه المدعى في ذلك كله ١٣
لو أن رجلا مات، فادعى وارثه على رجل أنه كان لأبيه عليه ألف درهم دين ١٤
إذا أقر المديون بالدين، وادَّعي أن الأب قد قبض منه الدين، أو عرض المديون ١٥

رجل مات، فجاء رجل، وادّعي أنه وارث الميت، لا وارث له غيره
لو جاء رجل، وأقام بينة أنه أب هذا الميت، وقضى القاضى بأبوته
لو أن امرأة أقامت بينة أن قاضي بلد كذا قضى بأنها وارث هذا الميت
وجعل كل الميراث لها
إذا ادَّعي رجل على ورثة ميت دينًا على الميت، وقال: إن أب هؤلاء قد مات
ولى عليه كذا
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وقال في دعواه: هذه الدار كانت لأبي فلان مات
وتركها ميراتًا بيني وبين أختى فلانة، لا وارث له غيرنا١٩
من له الدين المؤجل إذا أراد إثباته فله ذلك ٢٠
من ادّعي على آخر عينًا في يده، وقال: هذا كان ملك أبي، مات
وتركها ميراتًا لى ولفلان
إذا وقعت الدعوى في دار في يد رجل بسبب الميراث عن الأم، وللميت ورثة
سوى هذا المدعى
المربط والمطبخ يدخلان في دعوي الدار إذا ذكر الحقوق والمرافق، أو لم يذكر
المربط والمطبخ يدخلان في دعوى الدار إذا ذكر الحقوق والمرافق، أو لم يذكر وفي دعوى المنزل لا يدخل
وفي دعوى المنزل لا يدخل
وفي دعوى المنزل لا يدخل
وفى دعوى المنزل لا يدخل ٢٥٠ ٢٥٠ ٢٥٠ إذا شهد شهود المدعى، فالقاضى يسألهم: هل كانوا يعرفون فلانًا والد المدعى؟ ٢٥ لو قالت الشهود: نشهد أن الدار التى بالكوفة فى بنى فلان، ويذكر حدودها الأربعة ملك المدعى بهذا السبب، ولكنا لا نعرف حدودها، ولا نقف عليها ٢٨ لو قال الشهود: نحن نعرف الدار، ونقف عليها، ونشير إلى حدودها إذا قمنا ثمّة ٢٩ نحن نعرف أن هذه الدار ميراث لهؤلاء الورثة عن هذا المورّث ٢٩
وفى دعوى المنزل لا يدخل
وفى دعوى المنزل لا يدخل
وفى دعوى المنزل لا يدخل

الفصل السابع والعشرون
في الحبس والملازمة
الحبس لأجل الدين مشروع
إذا جاء رجل برجل إلى القاضي، وأثبت عليه ماله ببينة، وأقر الرجل له ٣٥
الحاكم إذا تقدم إليه الرجل، وعليه دين، أقر به٣٦
إن قالُ المدعى: إنه موسر، وقال المطلوب: لا، بل أنا معسر
كل دين لم يكن أصله مالا كالمهر وبدل الخلع، وما أشبه ذلك، فالقول فيه
قول المدعى عليه
إذا ادعت المرأة على زوجها أنه موسر، وادعت نفقة الموسرين، وزعم الزوج
أنه معسر
يحبس في الديون كلها كائنًا من كان
العبد لا يحبس لمولاه
يحبس مولى المكاتب للمكاتب
يحبس في الحدود والقصاص إذا قامت البينة
لا يحبس العاقلة في الدية والأرش
إن طلب المدعى اليمين في القصاص، فامتنع عنه المدعى عليه ونكل ٤٢
يحبس الدعارون الذين هم مخوفون على المسلمين ٤٢
إذا حبس كفيل الرجل بأمره بالمال، فللكفيل أن يحبس الذي عليه الأصل ٤٢
إن حبس رجل في دين، فجاء آخر يطالبه بالدين، فإن القاضي يخرج المطلوب
حتى يجمع بينه وبين المدعى ٤٢
إذا حبس الرجل بالدين شهرين أو ثلاثة ، سأل القاضي عنه في السر
رجل أخرج من الحبس على تفليس
إذا لازم الطالب المطلوب بغلامه أن يحبس مع الغلام
الطالب لا يلازم المطلوب بالليالي
للطالب أن يلازم الغريم، وإن لم يأمره القاضي بملازمته
سئل عن ملازمة المرأة، قال: أمر غريها أن يأمر امرأة، حتى تلازمها ٤٦

٤٧	إذا ثبت عسرته فالقاضي لا يحبسه بعد ذلك ما لم يعرف له مالا
	إذا كان الرجل محبوسًا بدين رجلين، فأدى إلى أحدهما، لم يخرج من السجن
٤٧	حتى يؤدى حق الآخر
	لا يخرج المحبوس في الدين لمجيء شهر رمضان، ولا لفطر، ولا لضحي
	ولا لجمعة، ولا لصلاة مكتوبة، ولا لحجة فريضة، ولا لحضور جنازة بعض أهله
٤٨	
٤٨	
٤٩	
٤٩	-
٤٩	
٥٠	لا يمنع المسجون من دخول أهله وجيرانه عليه
٥.	لا ينبغي للقاضي أن يضرب محبوسًا في دَين، ولا يقيّده، ولا يقيمه به
۰۰	اذا قال المدعى عليه: لا أقر ولا أنكر
٥١	القاضي إذا خاف على المحبوس أن يفر من سجنه، حوَّله إلى سجن الصوص
٥١	رجل حبسه القاضي في دين لرجل عليه دراهم، وله دنانير
٥١	
٥٣	
٤٥	
٥٤	
00	
	رجل حبس في الكفالة بنفس رجل، ثم علم أن المكفول بنفسه غائب
00	ببعض الأمصار
٥٦	يجوز إقرار المحبوس بالدين لغيره بعد أن يحلف بالله ماأقربه على وجه التلجئة
	الفصل الثامن والعشرون
٥٧	فيما يقضي به القاضي، وفيما يرد قضاءه وما لا يرد
	قضاء القاضي متى اعتمد سبًا صحيحًا، ثم بطل السب من بعد، لا ببطل القضاء

رجل اشتري من آخر جارية، ولم يقبضها، حتى استحقها رجل بالبينة
والبائع والمشتري حاضران
إذا قضى القاضي بالجارية للمستحق، وأقام البائع أو المشترى بينة
لو كان المشترى قبض الجارية من البائع، واستحقها مستحق بالبينة
قضى بها للمستحق
إن أراد المشتري أن ينقض البيع بعد الاستحقاق من غير قضاء ولا رضاء
لیس له ذلك
لو كان البائع لم يرد الثمن حتى خاصمه المشترى إلى القاضى، ففسخ العقد بينهما • ٦٠
رجل اشترى من آخر عبدًا بمائة دينار، وقبضه وباعه من آخر، وقبضه المشترى الثانى
ثم استحق رجل على المشتري الثاني
ر رجل اشترى من آخر غلامًا، وقبضه ونقد الثمن، فجاء مستحق واستحقه
من يد المشترى بالبينة
رجل رهن من آخر جارية بألف درهم عليه للمرتهن، وقبضها المرتهن
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها ٦٤
الفصل التاسع والعشرون
_
عبد في يدى رجل، جاء رجل، وادّعي أنه عبده، وأنكر صاحب اليد دعواه ٧٦
رجل في يديه عبد، أقام رجل بينة على أنه عبده، اشتراه من الذي في يده أن
بألف درهم
إذا أقام المدعى شاهدًا واحدًا على الشراء من ذي اليد، وأقر ذو اليد بالعبد
لفلان الغائب
·
مدعى الشراء إذا لم يقم البينة على ذى اليد، حتى أقر ذواليد أن العبد
مدعى الشراء إذا لم يقم البينة على ذى اليد، حتى أقر ذواليد أن العبد لفلان الغائب أودعه إياه
مدعى الشراء إذا لم يقم البينة على ذى اليد، حتى أقر ذواليد أن العبد لفلان الغائب أو دعه إياه
مدعى الشراء إذا لم يقم البينة على ذى اليد، حتى أقر ذواليد أن العبد لفلان الغائب أودعه إياه

فهرس المسائل و الموضوعات	- XPX -	المحيط ج ٢٥
اهد آخر ، قضی بینهما ۷۳		لو انعدم حقيقة، وأضاف كل و
		عبد في يدرجل أقام رجلان، ك
		الفصل الثلاثون
كم القاضى ومايتصل بذلك	ماع الخصومةوالبينة وحك	في بيان من يشترط حضوره لسم
vv	لبعض في إقامة البينة	عليه، وقيام بعض أهل الحق عز
ناضي بالعبد للمستحق ٧٧	الملك المطلق، وقضى الة	إذا استحق العبد من يد مشتريه ب
حقها رجل بالبينة ٧٨	، ولم يقبضها حتى است	إذا اشترى الرجل من آخر جارية
لنترى ٧٨	وكان ذلك قبل قبض المنا	إذا أراد الشفيع الأخذ بالشفعة،
رة الزوج الظاهر	ا زوج ظاهر يشترط حض	إذا ادعى رجل نكاح امرأة، وله
٧٩		لسماع الدعوى والبينة
ىن ھذا على صداق كذا ٧٩	قال: إنى زوجت ابنتى ه	رجل قدّم رجلا إلى القاضي، و
. به الصغير المحجور عليه	وله وصي حاضر، يريد	لو ادعى رجل على صغير شيئًا،
٧٩		لايشترط حضرة الصغير
بوديعة استهلكها أو جحدها	ون بغصب اغتصبه، أو ب	إذا شهد شاهدان على العبد المأذ
سراء، أو بإجارة	ر شهدوا عليه ببيع، أو ش	أو شهدوا عليه بإقراره بذلك، أو
۸۱		وأنكر العبد ذلك
رأة، أو زنا	ِن بقتل عمدًا، وقذف ام	إذا شهد الشهود على العبد المأذو
ΛΥ		أو شرب خمـر، والعبـد ينكـر .
، فإن كان المولى غائبًا	ِقة عشرة دراهم أو أكثر،	لو شهدوا على عبد محجور بسر
۸۳		فالقاضي لا يقضى عليه بشيء .
واختصموا إلى القاضي ٨٤	بة، ثم أراد الرجوع فيها،	إذا وهب الرجل لعبد رجل جاري
		الفصل الحادى والثلاثون
۸٥	الوصاية عند القاضي .	في نصب الوصى والقيّم وإثبات
لخری، فادعی علیه	ل فيها، وورثته في بلدة أ	إذا ترك الرجل مالا في البلدة التي
		ة و حق قُا وأو الا

إذا مات الرجل، ولم يوص إلى أحد، وله أولاده صغار وكبار، فالقاضي ينصب
وصيًّا في ماله
إذا هلك الرجل، وترك عروضًا وعقارًا، وعليه ديون، وله ورثة كبار
فامتنعت الورثة عن قضاء الدين، وعن بيع التركة
إذا نصب القاضي وصيًّا في تركة الأيتام، والأيتام في ولايته
ولم تكن التركة في ولايته
إذا نصب القاضي متوليًا في وقف، ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته ٨٦
غرماء قرية تقدموا إلى القاضي، وقالوا: إن فلانًا مات ولم يوص إلى أحد
والحاكم لا يعلم بذلك
إذا مات الرجل، وقدكان أوصى إلى رجل، أي جعله وصيًّا، وقبل الوصى الوصاية
في حياته، أو بعد وفاته، وجاء إلى القاضي يريد إثبات وصايته
رجل مات وعليه دين، وأوصى بثلث ماله، أو بدراهم مسمَّاة لرجل
وأخذا الموصى له، ثم جاء الغريم، والورثة شهود أو غُيَّب ٨٨ ٨٨
إذا أقر الميت بالديون، وأوصى بأنواع البرّ، وحضر غريم، وقضى لـه بحقه
ثم حضر آخر، هل يقضى له بتلك البينة؟٩
لو أن رجلا حضر عند القاضي، وادّعي أن أخاه فلان ابن فلان مات
وترك من الورثة أباه فلان ابن فلان وأمه فلانة بنت فلان
رجل ادّعي أن فلانًا مات، وأنه كان أوصى إليه بقبض دينه الذي له
على هذا الرجل
لو كان الغريم أقر بالموت، وأنكر الوصاية والمال، كلُّف المدعى إقامة البينة
على الوصاية أولا
لو كان المدعى عليه أقر بالمال، وأنكر الوصاية والموت، وأقام المدعى البينة عليهما ٩١
إذا قال القاضي رجل: جعلتك وكيلا في تركة فلان، فهو وكل بالحفظ خاصة ٩٥
القاضي إذا خرج إلى القرية، ونصب قيّما في أمور الصبي، أو في وقف
أو في نكاح أيتام

الفصل الثاني والثلاثون

والدار في يد الحاضر
رجل ادّعي على رجل مالا، فقضى القاضي له على المدعى عليه ببينة أقامها ١٠٨
إذا غاب المدعى عليه، أو مات بعد إقامة البينة عليه قبل قضاء القاضي عليه ١٠٨
أمة في يدي رجل يقال له: عبد الله، فقال رجل -يقال له إبراهيم- لرجل:
يقال له محمد: يا محمد الأمة التي في يدى عبد الله كانت أمتى ١٠٩
رجل ادّعي أرضًا في يدي رجل أنها وقف على جهة كذا، وقفها فلان
وأنا متولى أوقافه
عبد مأذون ادّعي دارًا في يدي رجل، واستحق ببينةأقامها، فأقام المدعي إقرارالعبد
أنه لا حق له في الدار
رجل ادّعي دارًا في يدي رجل أن أباه مات، وتركها ميراتًا له، ولأخيه فلان ١١٢
رجلٌ ادعى دارًا في يدى رجل أن أب هذا الذي في يديه، غصبها إياه ١١٢
رجلان ورثا دارًا عن أبيهما، باع أحدهما نصفها من رجل، ثم أقام رجل بينة
أنها داره
رجل ادعى أن ميَّتًا غصب منه شيئًا، وأحضر بعض ورثته، وأقام عليه البينة بذلك ١١٣
قناة في يد قوم كثير، فيهم الشاهد والغائب، والصغير والكبير، وأقام رجل البينة
على بعضهم أنهم احتفروا هذه القناة في أرضه غصبًا١١٣
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وقبض المشترى العبد
ثم أخذ البائع العبد
الفصل الثالث والثلاثون
في المتفرقات
شفعوى المذهب إذا جاء إلى القاضي، وادّعي الشفعة بالجوار، فالقاضي
هل يقضى
إذا قضي القاضي بحضرة وكيل الغائب أو بحضرة وصي الميت، يقضي
على الغائب وعلى الميت الميت
المديون إذا كان له عقار فاضل عن حاجته، يحبس لبيعه، ويقضى الدين ١١٥
إذا أقر الرجل لإنسان بمال، ومات المقر، فقالت ورثته بعد موته: إن أبانا

المرأة إذا حسرت عن وجهها، وقالت: أنا فلانة بنت فلان، وقد وهبت

إذا شهد عنده شاهد الدين عدلان أن الطالب أبر أ المطلوب ١٣١

إذا تزوّج الرجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى، ومضى
على ذلك سنون، وولدت أولاد، أو مضى سنون، ثم مات الزوج
ثم إنها استشهدت الشهود
رجل باع، واشترى، وهو على حال فساد يستحق أن يحجر عليه ١٣٢
إذا شهد الرجل على ملك دار بعينها إلا أنه لا يعرف الحدود، يجوز
أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة
رجل في يديه شيء سوى العبد والأمة، وسعك أن تشهد أنه له ١٣٣
إذا رأى ثوبًا في يدرجل، ولم يقل هو ثوبي، ثم ادّعاه رجل، وسعه
أن يشهد أنه ثوبه
إذا رأيت رجلا على حمار يومًا، لم يشهد أنه له١٣٦
إذا رأيت ثوبًا أو متاعًا في يدى رجل، فوقع في قلبك أنه له ١٣٦
من عاين دابة تتبع دابة، وترضع منها، حلُّ له أن يشهد بالدابة المرتضعة
لصاحب الدابة الأخرى وبالنتاج
نوع آخر من هذا الفصل
لا يجوز الشهادة على الأملاك، وعلى أسبابها نحو البيع والهبة والصدقة
بالشهرة والتسامع ۱۳٦
إذا سمع الرجل من الناس أن فلانًا ابن فلان الفلاني وسعه أن يشهد بذلك ١٣٧
إذا رأى رجلا يدخل على امرأة، وسمع الناس أن فلانة زوجة فلان، يسعه
أن يشهد أنها زوجته
إذا رأى رجلا قضي لرجل بحق من الحقوق، وسمع من الناس
أنه قاضي هذه البلدة، وسعه أن يشهد
إذا سمع الناس يقولون أن فلانًا مات، أو رآهم صنعوا به ما يصنع بالموتي
يسعه أن يشهد على موته
الشهادة على المهر بالشهرة لاتجوز١٤١
إذا شهد شاهدان أن فلانًا مات، وترك هذه الدار ميراثًالابنه هذا، لانعلم له وارثًا ١٤١
الشهادة على الوقف: هل تحل بالشهرة والتسامع؟

المحيط ج ٢٥ - ٣٠٥ - فهرس المسائل و الموضوعات	
الشهادة بالولاء بالشهرة والتسامع لا يحل	
الشهادة على العتق مختلف فيه	
إذا جاء خبر موت الرجل من أرض أخرى، فصنع أهله ما يصنع على الميت ١٤٤	
إذا رأى رجلا وامرأة يسكنان في بيت واحد، ويبسط كل واحدمنهماعلى صاحبه ١٤٤	
إذا قدم عليه رجل من بلد آخر ، وانتسب إليه ، وأقام معه دهرًا ، لم يسعه أن يشهد ١٤٥	
الفصل الثاني	
في أقسام الشهادة وفي شهادة النساء	
الحوادث أقسام ثلاثة	
لا تقبل شهادة النساء بانفرادهن فيما يطلع الرجال عليه بالإجماع ١٤٧	
هل يشترط لفظة الشهادة؟	
شهادة النساء بانفرادهن على استهلال الصبي	
الفصل الثالث	
في بيان من تقبل شهادته ومن لا تقبل	
العدالة شرط لتصير الشهادة واجبة القبول	
ارتكاب الكبيرة يوجب زوال العدالة، وارتكاب الصغيرة لايوجب زوال العدالة ١٥٢	
اختلفوا في تفسير الكبائر	
إذا ترك الرجل الصلاة بالجماعة استخفافًا بذلك، أو مجانة أو فسقًا	
لا تجوز شهادته	
السنة سنتان: سنة أخذها هدي، وتركها لا بأس به، وسنة أخذها هدي	
وتركها ضلالة	
من ترك الجمعة لا تقبل شهادته	
لا تقبل شهادة آكل الربا	
لا تجوز شهادة مدمن الخمر	
لا تقبل شهادة المخنّث	
لا تقبل شهادة من يلعب بالحمام، ويطيّرهن ١٥٦	

فهرس المسائل و الموضوعات	- .	المحيط ج ٢٥
107		
١٥٨		لا تقبل شهادة النائحات
١٥٨	لرنج	لا تقبل شهادة من يلعب بالشط
109	الفاحش، لم تقبل شهادت	إذا كان الرجل معروفًا بالكذب
109	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	لا تقبل شهادة الداعر
17	جل	لا تجوز شهادة الرجل على الر
17	نرآن، فشهادته جائزة	إذا أسلم الرجل وهو لا يقرأ الف
17		
		شهادة الرئيس والجاني في الس
تقبل	اهم إليه، ويأخذ طوعًا لا :	والصراف الذي يجمعون الدر
171	لشریکه	تجوز شهادة الشريك المفاوض
171 171	ِیکه تقبل	شهادة أحد شريكي العنان لشر
177		شهادة الأجير المشترك مقبولة .
١٦٢		لا تجوز شهادة الأجير لأستاذه
١٦٢		تقبل شهادة أجير الوحد أيضًا .
١٦٣	ل أنه عفاه عن الدم	إذا شهد أجير القاتل على المولح
٠, ٣, ١٦٣		شهادة أهل الصناعات جائزة .
177		شهادة بائع الأكفان لا تقبل
ورة، لا تقبل شهادته ١٦٤	وّرة، أو ينسج الثياب المص	إذا كان الرجل يبيع الثياب المص
178		
178		
178		تجوز شهادة الأقلف
١٦٥		شهادة الخصى مقبولة
١٦٥		•
170	ه، أتقبل شهادته؟	مّن يشتم أهله ومماليكه وأولاد
177	السرقة وشرب الخمر	تجوز شهادة المحدود في الزنا و

المدعى عليه بغير حق
ادعى على آخر عشرة دراهم، وشهد الشهود أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه
مبلغ عشرة دراهم المام عشرة دراهم
إذا شهد الشهود أن هذا العين حق هذا المدعى، ولم يقولوا: ملكه ١٧٨
إذا شهد الشهود على إقرار رجل بشراء محدود، أو بيع محدود، أوماأشبه ذلك ١٧٨
إذا شهد الشهود أن هذا العين ملك هذا المدعى، وفي يدهذاالمدعى عليه بغيرحق ١٧٨
إذا قال المدعى للقاضي: لا بينة لي، وحلف القاضي المدعى عليه بطلب المدعى
ثم جاء المدعى ببينة
رجل له دعوى في عبد في يدى رجل، وله على ذلك شهود
إذا ادعى على آخر أنه استهلك دوابًا له عددًا معلومًا، وأقام البينة على ذلك ١٨٠
الرجلان إذا ادعيا نكاح امرأة ميتة، وأقاما البينة، فالقاضي يقضي لهما بالميراث ١٨١
رجل ادعى على غيره أنك أبرأتني عن جميع الدعاوي والخصومات ١٨١
رجل ادّعي عبدًا في يدي رجل أنك بعتني هذا العبد
إن شهد شاهد البيع أنه أقر أنه باع عبده زيدًا
شهد شاهدان أن لهذا في هذه الدار ألف ذراع ١٨٢
شاهدان شهدا أن شاة هذا، دخل غنم هذا، ولم يعرفا الشاة ١٨٢
ثلاثة نفر لهم على رجل دين ألف درهم، فشهد اثنان منهم على الثالث أنه قد أبرأه
عن حصته، لا يجوز المحمد
نوع آخر من هذا الفصل
إذا شهد رجلان أن لهما ولفلان على هذا الرجل ألف درهم، فهذا على وجوه ١٨٣
إذا كان الرجل على ثلاثة نفر ألف درهم، شهد اثنان منهم أن صاحب الدين
أبرأهما وفلانًا عن الألف
إذا شهد رجل وامرأتان أن زوج المرأتين قال لنساءه: أنتنّ طوالق
لو شهدا أنه أوصى بثلث ماله لفقراء أهل بيته، وهما فقيران من أهل بيته ١٨٤
لو وقف على فقراء جيرانه، فشهد على ذلك شاهدان من فقراء جيرانه
قىلت شهادتىما

ذا ادّعي على آخر نقرة جيّدة موزونة بوزن معلوم، وشهد الشهود بالنقرة
ذلك الوزن الموزن.
لفصل الخامس
ى شهادة الرجل على فعل من أفعاله أو صفة من صفاته
لمهادة الإنسان على فعل من أفعاله، أوصفة من صفاته، أونفي ذلك لاتقبل عنه ١٨٦
ذاتذكر القاضي القضاءلرجل، والمقضى عليه ينكر، كان له أن يلزمه القضاءبقوله ١٨٧
ذا شهد شاهدان أن فلانًا أمرنا أن نبلّغ فلانًا أنه قد وكّله ببيع عبده ١٨٨
ذا شهدا على رجل بمال أنه قبضه من آخر، وهو ينكر
دّعي على آخر أنه أقرضه كرّ حنطة، وشهد شاهدان بهذه اللفظة
جل اشترى من رجل عبدين شراء صحيحًا، أو فاسدًا، وقبضهما المشترى
أعتقهما، ثم اختلف البائع والمشترى
و شهد العبدان بعد العتق أن المشتري أو في البائع الثمن
هو يجحد ذلك قبلت شهادتهما
و أن رجلين شهدا أن فلانًا أمرهما أن يزوّجا فلانة منه فزوّجناها ١٩٠
ذا شهد رجلان بالمهر لأختهما بسبب تزويجهما
ذا اشترى الرجل عبدين، وقبضهما وأعتقهما، وأراد أن يرجع بنقصان عيب ١٩١
م ولد لرجل مات عنها، أو أعتقها فشهدت هي وامرأة ورجل أنها كانت بين الميت
ر برجل آخر
جل قال لعبده: إن دخلت دار هذين الرجلين، أو قال: مسست ثوبهما
أنت حر
و قال لعبده: إن كلمت فلانًا وفلانًا فأنت حر ١٩٣
ِجل قال: إن دخل داري هذه أحد، فامر أتى طالق، فشهد ثلاثة نفر
و أربعة نفر أنهم دخلوا، فهذا على وجهين
لفصل السادس
ى شهادة الرجل على فعل من أفعال أبيه وشهادته لأبيه أو لأمه

لو قال لعبده: إن كلّمك فلان، فأنت حر
إذا قال لرجلين: إن دخلتما هذه الدار، فعبدي حر، فماتا فشهدابناهما أن أبويهما
قد دخلا الدار
إذا شهد ابنا الوكيل على عقد الوكيل، فهو على ثلاثة أوجه
إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد أجنبي، فطلقها، فشهد أبناء المطلق ١٩٧
رجلان شهدا أن أباهما طلّق أمهما
لو أن رجلين شهدا أن امرأة أبيهما ارتدت عن الإسلام ١٩٨
لو أن رجلا تزوج امرأة، وطلقها قبل الدخول
لو أن أمة لرجل شهد ابناها، وهما حران مسلمان أن مولاها أعتقها
لو شهد رجلان أن أباهما باع هذه الجارية من هذا الرجل
رجل ضمن لرجل ما باع فلانًا من شيء
رجل كفل عن رجل بمال بأمره، فشهد على ذلك ابنا المطلوب الذي عليه الأصيل
فهو جائز
رجل اشترى من رجل عبدًا، وأعتقه، واشترى ذلك العبد عبدًا وأعتقه
فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
إذا اشترى الرجل عبدًا وقبضه، ودفع الثمن، فادعى العبد أن البائع كان أعتقه
قبل أن يبيعه منه
رجل عليه مال لرجل شهدا أبناء المطلوب أن الطالب أبرأ أبانا عنه ٢٠٥
الشهادة بالحوالة فإن كانت الحوالة بغير أمر لا تقبل ٢٠٥
رجل باع دارًا، ولم يقبضها المشتري حتى جاء شفيع الدار، وخاصم فيها ٢٠٦
لو كان المشترى قبض الدار من البائع، ثم شهدا بناء البائع على تسليم المشترى الدار
إلى شفيع بشفعته، لا تقبل شهادتهما
رجلان عليهما مال لرجل أحالابه على غريم لهما، وجحد الطالب الحوالة
فشهد على الطالب أبناه أو أبواه، أو أمه أو أمرأته
جاریة فی یدی رجل ادعی رجل أنه اشتری هذه الجاریة من فلان بمائة درهم ···· ۲۰۷

فهرس المسائل و الموضوعات	- W11 -	المحيط ج ٢٥
7.9		على المشترى الأول
الدين منك	نال: أنا وكيل فلان بقبض	من جاء إلى مديون رجل، وف
*1.		وصدّقه المديون بذلك
وكَّله في الخصومة ۲۱۱	دعوى زعم أن هذا الرجل	لو أن رجلا ادعى على غائب
Y11	ل أباهما ببيع هذا العبد	إذا شهد شاهدان أنه فلانًا وكّا
		الفصل السابع
Y10	لايجوز	فيما يجوز من الشهادات وما
هد المودعان بذلك	، لرجل، فادعاه رجل، فش	رجلان في أيديهما مال وديعة
۲۱۰		جازت شهادتهما
دته۲۱۲	ه أقر أنه عبده، جازت شها	إذا شهد المودع أن الذي أودع
، أو دبّره، أو أعتقه ۲۱٦	ِجلين شهدا أن المولى كاتبه	إذا كان العبد وديعة في يدي ر
ثم ادعى رجل	ا بألف درهم لهما عليهما،	رجلان رهنا من رجلين غلامً
717		أن الرهن له
بضاها، فماتت في أيدهما	ارية قيمتها ألف درهم، وقب	لو ارتهن رجلان من رجل جا
Y1V		ثم ادّعاها رجل
إقرارهما أو ببينة ۲۱۷	وثبت ذلك عند القاضي ب	رجلان غصبا من رجل عبدًا،
ها، ثم ادعاها آخر ۲۱۸	ة شراء فاسدًا بألف وقبضاه	رجلان اشتريا من رجل جاري
تقايلا البيع	شراء صحيحًا، وتقابضا و	رجل اشتری من رجل جاریة
Y19	قضاء	أو ردها المشتري بالعيب بغير
رى الجارية بها عيبًا ٢١٩	عبد، وتقابضا، فوجد مشت	رجل اشتري من آخر جارية بـ
نا فيها الشهر كله	ًا شهرًا بأجر معلوم، وسك	رجلان استأجرا من رجل دارً
77		ثم جاء مدع يدعى الدار
الدار شهادة	بر أجر، فشهد السكان في ا	رجل له دار ، وفيها سكان بغي
۲۲•		يثبتون الدار له
اشترى هذه الجارية	ثم جاء رجل، فادعى أنه ا	رجل اشتری من آخر جاریة،
771	جحد ذلك	من هذا المشترى، والمشترى ي

رجل له على رجل ألف درهم، فشهدالذي عليه المال، ورجل آخرأن الطالب أقر
أن هذا الألف لهذا الرجل
لو مات رجل، وترك مالا على رجلين، وترك أخا، فشهد الرجلان لغلام يدعى
أنه ابن الميت أنه ابنه، لا نعلم له وارثًا غيره
لو أن رجلين اشتريا ثوبًا من رجل، ونقدا الثمن، أو لم ينقدا، فجاء رجل
وادّعي أن الثوب له، فشهد المشتريان له بالثوب ٢٢١
لو أن رجلا مات، وله على رجلين ألف درهم ٢٢١
إذا شهد الغاصبان بالابن، وكان العبد قائمًا بعينه في أيديهما، لا تقبل شهادتهما ٢٢٢
لو أن رجلين شهدا أن فلانًا توفي وترك هذا الرجل أخاه لأبيه وأمه ووارثه ٢٢٣
إذا شهد الكفيلان بنفس المدعى عليه على المدعى أن المدعى عليه أوفاه الدين ٢٢٥
الشاهد إذا كتب شهادته على صك البيع، أو على صك الشراء ٢٢٥
عشرة وكَّلوا رجلا بشراء محدود معَين، فذهب الرجل الوكيل، واشترى ٢٢٥
وكيل مجلس القضاء إذاادّعي بحضرةالمدعى الذي وكّله على آخر أن لهذا المدعي
على هذا كذا
على هذا كذا بهذا كذا بهذا كذا بهذا كذا يرجل من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل
رجلان باعا عبدًا من رجل، ثم إن البائعين شهدا أن المشترى أعتق هذا العبد ٢٢٦ شهادة أهل القرية بعضهم على البعض بزيادة الخراج على ضيعة المشهود عليه لا تقبل

دار في يدى رجل أقام أحد البينة أن أبي اشتراها منه بألف درهم ٢٥٢

دار في يدي رجل، جاء ابن أخ صاحب اليد، وأقام بينة أن هذه الدار
كانت لجده مات
إذا كان في يد ابن الأخ شيء من ميراث أبيه ٢٥٤
لو أقام رجل البينة على ميراث رجل أنه مات سنة خمسين، وإنه ابنه ووارثه
لا وارث له غيره
إذا شهد الشهود على رجل أنه قتل أب هذا عمدًا، ولا وارث له غيره ٢٥٨
لو أقامت المرأة البينة على النكاح، ولم تأت بولد، فالبينة بينة الابن ٢٥٩
لو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار ، لا تقبل الشهادة ٢٥٩
الشهود إذا شهدوا على فعل من المورّث في العين عند موته، فهذا على وجهين ٢٥٩
لو شهدوا أنه مات وهو حامل لهذا الثوب، تقبل الشهادة ٢٥٩
لو شهدوا أن أباه مات وهو راكب على هذه الدابة، قضى بالدابة للوارث ٢٦٠
إذا شهدوا أن فلانًا مات وهو ساكن في هذه الدار٢٦٠
لو شهدوا أن أباه مات وهذا الثوب موضوع على رأسه ٢٦٠
إذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه، فادعى العم أن أباه مات
وترك هذه الدار ميراثًا له، لا وارث له غيره
إذا كانت الدار في يدي رجل، جاء رجل، وادّعي أن أباه مات
رجلان أقام كل واحد منهما بينة على دار في يدرجل ٢٦٢
رجل توفی، فادعی رجلان میراثه
رجلان أخوان في أيديهما دار ، فأقام أحدهما بينة أن هذه الدار كانت لأمي
ماتت وتركتها ميراثًا بيني وبين أبي أرباعًا ٢٦٣
رجل أقام بينة على ميت أنه أخوه لأبيه وأمه٢٦٣
إذا ادعى رجل دارًا ميراتًا من أبيه وأمه، ولم يذكر اسم المورّث ٢٦٣
رجل زوّج ابنه امرأة، وسمى لها منزلا ٢٦٣
رجل ادعى دارًا في يدى إنسان، وقال في دعواه: هذه الدار كانت لأمي فلان ٢٦٤
إذا شهد الرجل بوراثة الرجل، وقال: لا وارث لهذا الميت غيره
دار في يدي رجل ادعى أنها بينه وبين الذي في يديه نصفان ميراثًا عن أبيه ٢٦٥

المحيط ج ٢٥ الفصل التاسع

في الشهادة على الشهادة
كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال، ثبت بالشهادة على الشهادة ٢٦٦
يقع العجز عن شهادة الأصول بأحد أسباب ثلاثة ٢٦٦
الشهادة على الشهادة تجوز كيفما كان
إذا شهد الفروع على شهادة الأصول، والأصول في المصر ٢٦٧
رجل خرج، وتبعه قوم وهو يريد مكة، أو سفرا آخر سمّاه، ثم ودعه القوم
أو انصرفوا، ثم شهد قوم على شهادته
الشاهد إذا أنكر أن يكون له شهادة لفلان، فأراد المشهود أن يثبت ذلك بالبينة ٢٦٩
لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين أن قاضٍ كذا ضرب فلانًا حدّاً في قذف
فهو جائزفهو جائز
إذا شهد على شهادة كل أصل فرع واحد كفاه
شهادة العدلين
لو شهد فرعان على شهادة أصلين جاز ٢٧١
لو أن رجلين سمعا من رجلين يقولان: نشهد أن لفلان على فلان كذا ٢٧٢
لو سمعا قاضيًا يقول لرجل: قضيت عليك لهذا الرجل بكذا، وسعهما أن يشهدا
على قضاءه
لو قال رجلان لرجلين: نشهد أن لفلان على فلان ألف درهم ٢٧٣
إذا قال رجلان لرجلين: نشهد أنا سمعنا فلانًا يقر لفلان بألف درهم ٢٧٥
إذا قال الأصلان للفرعين: نشهد أن فلانًا أشهدنا أن لفلان عليه ألفًا ٢٧٦
إذا شهد الرجلان عند القاضي على شهادة رجل، وصحّحا الشهادة ٢٧٦
إذا أراد الرجل أن يشهد غيره على شهادته، ينبغي أن يحضر الطالب والمطلوب ٢٧٨
إذا قال الشاهد لغيره: أشهد، ولم يقل: على شهادتي ٢٧٨
إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين ٢٧٨
إذا أشهد الرجل رجلا على شهادته، ثم صار بحال لاتجوز شهادته ٢٧٨
إن شهد الفرعان عند القاضي، ورد القاضي شهادتهما لتهمة في الأولين ٢٧٩

444	إذا أشهد الفاسقان على شهادتهما لم تجز
449	لو أن شاهدي الأصل ارتدا ثم أسلما، لم تجز شهادة الفرعين
۲۸۰	إذا شهد شاهدان على شهادة عبدين، أو مكاتبين، أو كافرين على مسلم
۲۸۰	إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على القتل خطأ
441	إن قال الأصول: قد أشهدناهما بباطل، ونحن نعلم يومئذٍ أنا كنا كاذبين
111	إذا قال الفروع: لا نعرف المشهود عليه بالحق
	رجل ادّعي على رجل ألف درهم، وجاء بشهود ثلاثة، شهد واحد منهم
777	على شهادة شاهدين
	الفصل العاشر
3 1 1	في شهادة الشهود بعضهم لبعض
	رجل مات، ولا يُعرف له ولد، فجاء أربعة نفر يشهد كل اثنين منهم للآخرين
3 1 7	أن الميت أوصى لهما بثلث ماله
	في شاهدين شهدا على رجل لرجلين بألف درهم، وشهد المشهود لهما للشاهدين
3 1 1	على هذا الرجل بدين ألف درهم
440	إذا ادّعي أحد الفريقين عبدًا، وادّعي الفريق الآخر عبدًا آخر تقبل شهادتهم
410	إذا ادّعي أحد الفريقين الوصية بعبد بعينه، وادّعي الفريق الآخر
۲۸۲	لو ادّعي أحدهما الوصية بالثلث، وادّعي الآخر الوصية بعبد بعينه
٢٨٢	لو ادّعي أحدهما الوصية بالثلث، وادّعي الآخر الوصية بالسدس
7.4.7	إذا وقعت الشركة في المشهود به، لا تقبل شهادتهما
۲۸۲	رجل في يديه دار مات، جاء أربعة رجال، وادّعي رجلان منهم نصف الدار
۲۸۷	إذا شهد رجلان لرجلين أنهما ابنا الميت
۲۸۷	رجل له على ميت دين، فقضى القاضى له بدينه
۲۸۷	في رجلين لهما على رجل ألف درهم بينهما نصفان، فشهدأ حدهماعلى صاحبه
	الفصل الحادي عشر
719	ف شهادة أهل الكف و الشهادة عليم

شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة
شهادة المرتد والمرتدة فلا ذكر لها في شيء من الكتب
إذا شهد شاهدان من أهل الكفر على شهادة شاهدين من أهل الإسلام على كافر ٢٨٩
أمة في يدي كافر اشتراهامن مسلم، أووهبها منه مسلم، أو تصدق بهاعليه مسلم
ثم جاء كافر وادعى لنفسه ملكًا مطلقًا
لو أن المقر نص على ملك جديد للمقر له بسبب جديد من جهته، يتعذر ٢٩١
إذامات الكافر وترك ابنين وترك ألفي درهم، فاقتسماهمابينهما، ثم أسلم أحدهما
ثم جاء كافر، وادعى لنفسه دينًا على الميت ٢٩١
إذا مات كافر، فجاء مسلم وكافر، وادّعي كل واحد منهما دينًا ٢٩٢
مسلم له عبد كافر ، أذن له بالبيع والشراء، فشهد عليه شاهدان كافران بشراء
أو بيع جازت شهادتهما عليه
لو أن كافرًا وكّل مسلمًا بشراء أو بيع، لم أجز على الوكيل من البينة إلا مسلمين ٢٩٣
نصراني مات وترك مائة درهم لا غيره، فأقام مسلم شاهدين نصرانيين
عليه بمائة درهم
عليه بمائة درهم
· ·
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين
لو کان شهود الشریکین مسلمین، وشهود النصرانی المنفرد نصرانیین
لو کان شهود الشریکین مسلمین، وشهود النصرانی المنفرد نصرانیین
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين ٢٩٤ نصراني مات وترك مائتي درهم، وترك ابنين نصرانيين، فأسلم أحدهما ثم جاء رجل، فادعي على الميت مائة درهم ٢٩٤ مسلم ادعي أن فلانًا النصراني مات، وأوصى إليه، وأقام شهودًا من النصاري ٢٩٥ لو أن مسلمًا ادّعي وكالة من نصراني بكل حق له بالكوفة ٢٩٦ رجل مات وترك ابنين، أحدهما مسلم، والآخر نصراني، فقال المسلم منهما:
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين ٢٩٤ نصراني مات و ترك مائتي درهم، و ترك ابنين نصرانيين، فأسلم أحدهما ثم جاء رجل، فادعى على الميت مائة درهم
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين ٢٩٤ نصراني مات وترك مائتي درهم، وترك ابنين نصرانيين، فأسلم أحدهما ثم جاء رجل، فادعي على الميت مائة درهم ٢٩٤ مسلم ادعي أن فلانًا النصراني مات، وأوصى إليه، وأقام شهودًا من النصاري ٢٩٥ لو أن مسلمًا ادّعي وكالة من نصراني بكل حق له بالكوفة ٢٩٦ رجل مات وترك ابنين، أحدهما مسلم، والآخر نصراني، فقال المسلم منهما:
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين

و قال الابن المسلم: لم يزل أبي كان مسلمًا ، وقال النصراني :
م يزل كان نصرانيًا
ئذلك إذا شهد شاهدان على نصراني حيّ أنه أسلم
صراني مات وترك ألف درهم، فأقام مسلم شهودًا من النصاري على ألف درهم
ه على الميت
و مات مولى النصراني الميت، ولم يمت الابن المسلم
ذا شهد رجل على امرأته مع آخر أنها ارتدت -والعياذ بالله- وهي تجحد
رتقر بالإسلام، فرّقت بينهما
سلم قال: إن دخل عبدي هذه الدار فهو حر، وقال نصراني: إن دخل هذاالعبد
هذه الدار فامرأته طالق
ني النصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنهما قتلا مسلمًا عمدًا ٣٠٤
سلم ادّعی علی مسلم و نصرانی ألف در هم من ثمن متاع باعه منهما
صرانی اشتری من مسلم عبدًا، وقبضه وباعه من نصرانی آخر
ثم إن المشترى الثاني وجدُّ به عيبًا بعد ما قبض
في المسلم قطع يد نصراني عمدًا، وزعم القاطع أنه عبد، يعني القاطع
عبد النصراني، وادعى المقطوعة يده أنه حر
رجل قال: إن شربت خمرًا، فعبدي حر، فشهد عليه رجل وامرأتان
أنه قد شرب الخمر
إن شهد رجل وامرأتان أن لفلان على زوج إحدى المرأتين ألف درهم ٣٠٨
ذمي مات فادعى ذمي بعض متاعه رهنا، وأقام بينة من أهل الذمة
وادعى مسلم عليه دينًا
عبد باعه نصرانی من نصرانی، ثم باعه المشتری من نصرانی آخر
إذا ادّعي مسلم على كافر مالا، وأدّعي ضمان مسلم عنه ٣١٠
لو أن رجلا مسلمًا كفل لكافر عن كافر بألف درهم
إذا ادعى رجل مسلم على رجل مسلم مالا، وجحد المطلوب ٢١٠٠٠٠٠٠٠
إذا كفل مسلم بنفس ذميّ، أو بمال عليه لمسلم، أو لذمّي، وشهد عليه أهل الذمة ٣١١

رجل مسلم أذن لعبده النصراني في التجارة، فشهد عليه نصرانيّان أنه اشتري
متاعًا بألف درهم جازت ٢١١٠
عبد أو صبى مأذون له في التجارة، شهد عليه ذميّان بغصب أو وديعة أو بضاعة
أو مضاربة استهلكها
إن أذن المسلم لعبده الذمي في التجارة، فادعى عليه مسلمان
كل واحد منهٰما ألفًا
لو أقام مسلم مسلمين بألف درهم على العبد، وأقام ذمي مسلمين أيضًا
بألف درهم، وأقام ذمي ذميين أيضًا بألف درهم
لو كان أحد الغرماء كافرًا، شهد له مسلمان، والآخران مسلمان شهد
لأحد المسلمين مسلمان، وللمسلم الآخر كافران٣١٥
لو كان العبد مسلمًا، والمولى كافرًا، وأحد غريمي العبد مسلم، شهد له كافران ٣١٥
لو كان العبد المحجور كافرًا، والمولى مسلم، فأقام مسلم ذميين على العبد
بغصب ألف درهم
مسلم أو حربي أو ذمي أذن لعبده الذي ليس بمسلم في التجارة، فشهد عليه
مسلمان لمسلم بدين، وذميّان لمسلم بدين وحربيّان مستأمنًان لمسلم بدين ٣١٦
كافران شهدا على كافر بدين أو وديعة أو طلاق أو عتاق، فأنفذ القاضي ذلك ٣١٧
نصراني مات فجاءت امرأته مسلمة، وقالت: أسلمت بعد موته ولي الميراث
وقالت الورثة: لا ٢١٧ ٢١٧
لو مات المسلم وله امرأة نصرانية ، فتقول وهي مسلمة وقت الخصومة ٣١٨
إذا مات الرجل وترك ابنين مسلمين، فقال أحدهما: مات أبي مسلمًا
وقد كنت مسلمًا، أسلمت حال حياة الأب، وقال الآخر: صدقت ٣١٨
إذا كانت الدار في يدي ذمي، فادّعي رجل مسلم أن أباه مات وتركها ميراثًا له ٣١٩
إذا مات الرجل وترك دارًا، فقال ابن الميت وهو مسلم: مات أبي وهو مسلم
وترك هذه الدار ميراتًا لي، وجاء أخ الميت، وهو ذمي، فقال: مات أخي
وهو کافر
- إذا كانت الدار ميراتًا في يدي و رثة ، فقالت امرأة المت وهي مسلمة :

المحيط ج ٢٥ - ٣٢٠ فهرس المسائل و الموضوعات
زوجی کان علی دینی
الفصل الثاني عشر
في المسائل التي تتعلق بحدود المدعى والمشهود به ٣٢٣
إذا قال الشاهد بالفارسية: اين مدعى عليه اين محدود را با همه حدها
وحقها وی بفروخت باین مدعی ۳۲۳
إذا كتب أحد حدود هذه الدار دار فلان، والثاني والثالث والرابع كذلك
لا يكتب: اشتراها بحدودها
لو ادعى المدعى عليه إقرار المدعى بغلط الشاهد في الحد، لايسمع دعواه ٣٢٤
إذا ادّعي المدعى عليه أن المدعى أخطأ في أحد الحدود
إذا ذكر في الدعوى أو في الشهادة أحد حدود الأرض المدعى لزيق أرض فلان ٣٢٤
لو ذكر في الحدود كنية صاحب الحد أبو فلان، أو ذكر ابن فلان، فذلك لا يكفي ٣٢٥
كذلك إذا ذكر في الحد لزيق أرض وقف، فذلك لا يكفى
إذا ادَّعي أرضًا مثلثة، وذكر حدَّين لا غير، والشهود أيضًا ذكروا حدين لا غير
تصح الدعوى، وتصح الشهادة
النهر لا يصح حدًّا
إذا ادعى محدودًا في يدى رجل، وأحد حدوده، أو جميع حدوده متصل
عملك المدعى، لا يحتاج إلى ذكر الفاصل؟ ٣٢٦
إذا ادّعى أرضين بحدود معلومة، ثم ترك الدعوى في أحد الأرضين ٣٢٦
إذا ادّعى محدودًا في موضع كذا، وبيّن الحدود، ولم يبيّن أن المحدود ما هو؟ ٣٢٧
إذا ادعى ألف درهم ثمن دار مقبوضة، ولم يذكر حدود الدار، والشهود شهدوا
كذلك، فالدعوى صحيحة، والشهادة مقبولة ٢٢٧
الفصل الثالث عشر
في شهادة الوارث بالوصية والرجوع، وفي شهادة الوصى للميت
وفي شهادة الوكيل للموكل
إذا هلك الرجل، وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم

فشهد شاهدان أن الميت أوصى بهذا العبد لهذا الرجل، وشهد وارثاه ان اللميت
أوصى بهذا العبد الآخر لهذا الرجل الآخر، فهذا على وجهين ٣٢٩
لو أن الوارثين شهدا أن الميت أعتق هذا العبد في مرضه، وكان ذلك
بعد قضاء القاضي بالوصية الأولى، لا تقبل شهادتهما٣٣
رجل هلك، وترك ثلاثة أعبد، قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم
وترك ابنًا لا وارث له غيره، فأقرا لابن أن أباه أوصى بهذا العبد لفلان
فسمع القاضي إقراره
لو كان الوارث حين أقر سلم العبد إلى المقر له بنفسه من غير قضاء القاضي
ثم شهد للثاني بذلك العبد بعينه أو بعبد آخر ، لا تقبل شهادته ٣٥
لو كان الوارث أقر بدين لرجل على الميت، وقضى به القاضى
م شهد هو مع أجنبي لرجل آخر بدين آخر على الميت
رجلان شهدا أن الميت أوصى بثلث ماله لهذا الرجل، ثم شهد وارثان
أن الميت رجع عن تلك الوصية
رجل مات وقد كان أوصى إلى رجل، وقبل الوصى الوصاية بعد موته ٣٧
رجل وكّل رجلا بالخصومة في شيء قبل رجل، وقبل الوكيل الوكالة
ثم عزله الموكل، فشهد للموكل في ذلك الشيء ٣٧٠
رجل وكّل رجلا بخصومة فلان في كل حق هو له قبله بمحضر من القاضي
والقاضي يعرفهم، فقبل الوكيل الوكالة
لو أن رجلا وكلّ رجلا بكل حق له قبل فلان وفلان وفلان بغير محضر من القاضي
فأحضر الوكيل واحدًا من هؤلاء
كذلك لو وكّله بكل حق له في مصر كذا
فرع على مسألة المصر
لو شهد بحق حدث بعد العزل، قبلت شهادته۲
ر على رجل أن فلانًا وكله وفلانًا الغائب في كل حق له قبل الناس إذا ادعى رجل أن فلانًا وكله وفلانًا الغائب في كل حق له قبل الناس
وأحضر رجلا ادعى عليه حقّا للموكل

الفصل الرابع عشر

في الشك في الشهادة والزيادة فيها والنقصان عنها ووجود الشاهد بعد القضاء
بشهادته بصفة لا تجوز شهادته وشهادة الشهو دبعدقضاءالقاضي بخلاف ماقضي ٣٤٣
في شاهدين شهدا لرجل أن له على هذا درهمًا أو درهمين ٣٤٣
رجل في يديه درهمان صغير وكبير، فأقر بأحدهما لرجل، ثم جحد ٣٤٣
رجل يشهد عند القاضي بشهادة، ثم يجيء بعد ذلك بيوم، فيقول: شككت
في شهادتي في كذا وكذا
إذا شهد رجل على دار بحدودها، أو شهد بمال، ثم رجع عن بعض تلك الدار
أو عن بعض المال
رجل ادّعي دارًا في يدي رجل، وأقام شاهدين ٣٤٤
رجل مات وترك عبدًا لا مال له غيره، وقيمته ألف درهم، ولا يعلم عليه دين
فأعتقه الوارث، ثم شهد العبد بشهادات ٢٤٤
رجل أقام بينة أنه وصيّ فلان الميت
رجل شهد عليه شاهدان أن هذه الدار التي في يديه لفلان ٣٤٥
رجل مات، فقاسمت امرأته ولده الميراث، وهم كبار، وأقروا أنها زوجة الميت
ثم وجدوا شهودًا أن زوجها قد كان طلقها ثلاثًا في صحته ٣٤٥
الفصل الخامس عشر
في الشهادة على الوكالة والوصاية
رجل أقام بينة عند القاضي أن فلانًا وكّله بطلب كل حق له بالكوفة بالخصومة فيه
فهو جائز بي د دود رود بستب ص دي بادود با سبوه مي
الفصل السادس عشر
في شهادة ولدالملاعنة
امرأة جاءت بولدين في بطن واحد، فنفاهما الزوج، ولاعن القاضي بينهما
وألزم الابنين الأم، ثم كبرا، فشهدا للذي نفاهما
امرأة لم يدخل بها زوجها، جاءت بولد، فنفاه

	جارية لرجل جاءت بولد، فادعاه المولى حتى ثبت النسب منه
۳0·.	وصارت الجارية أم ولده
	أمة لرجل جاءت بولدين في بطن واحد، فباع المولى أحد الولدين
ro.	فأعتقه المشترى
	الفصل السابع عشر
707 .	في التهاتر من الشهادات
707 .	كل بينة لا تكون حجة شرعًا، فهو من التهاتر
707 .	إذا شهدوا أن هذا وارث؛ لا وارث له غيره، حيث تقبل شهادتهم
707 .	رجل أقام بينة على رجل أنه جرحه يوم النحر بمكة هذا الجرح
708 .	لو شهد أربعة على رجل أنه زني بفلانة يوم النحر بمكة
708 .	إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته عمرة يوم النحر بكوفة
408 .	لو ادّعي رجلان ولاء رجل، وأقام كل واحد منهما بينة أنه أعتقه، وهو يملكه
	إذا شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا، فشهد أربعة أخرى على هؤلاء الشهود
۳٥٤.	أنهم زُناة
ن	إذا قضى القاضي لرجل بحق ببينة أقامها، فيقول المقضى عليه: أنا أقيم البينة أنه لم
700 .	لم تقبل ذلك منه
۳٥٦.	إذا شهد شاهدان أنه دبّر فلانًا بعينه إن قتل، وأنه قد قتل
۳٥٦.	إن شهد شاهدان أنه قال: إن حدث لي في سفري هذا حدث، فأنت حر
	: كل مدّع على صاحب بشيء من الأشياء مما يلزمه فيه حق، وأقام البينة أنه فعله
٣٥٨.	يوم كذا في موضع كذا
ž	رجل أقام البينة على آخرأنه قتل أباه عمدًا في ربيع الأول، وأقام المدعى عليه البينة
۳٥٨.	أنهم رأوا أباه حيّا بعد ذلك الوقت
	لو شهد اثنان أنه طلَّق امرأته يوم النحر بمني، وشهد آخران أنه أعتق عبده
moq .	بعد ذلك اليوم بالرقة
	لو أقام رجل البينة أن هذا الرجل قتل أباه منذ عشرين سنة، وأقامت المرأة البينة
۳٦١.	أنه تزوجها منذ خمس عشرة سنة

الفصل الثامن عشر

في ترجيح إحدى البينتين على الأخرى والعمل بالبينتين المتضادتين
رجلان شهدا على رجل أنه وكّل فلانًا ببيع هذا الشيء، وشهد آخران
على الوكيل ببيعه
لو أن الموكل أخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة شهود
وشهد شاهدان عليه بالبيع
لو شهد شاهدان على النكاح، وشاهدان على الطلاق، فالطلاق لازم للزوج ٣٦٢
رجل مات فشهد شاهدان أن هذا كان أعتق عبده
امرأة ادعت بعد وفاة زوجها مهر ألف درهم٣٦٣
رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار
الفصل التاسع عشر
في شاهد الزور
شاهد الزور يعزر
إذا رجع شاهد الزور عن ضيعة، وتاب هل يقبل شهادته بعد ذلك؟ ٣٦٥
الفصل العشرون
في الدعوى إذا خالفت الشهادة
ے إذا ادعى على آخر مائة أقفزة حنطة بسبب العلم مستجمعًا شرائطه
وشهد الشهود أن المدعى عليه أقر
إذا ادعى ملكًا بسبب نحو الشراء من رجل آخر
إذا ادعى الشراء من رجل مجهول، ثم أقام البينة على الملك المطلق ٣٦٧
لو كان المدعى ادعى الملك لنفسه مطلقًا، وشهد الشهود له بالسبب ٣٦٧
لو ادعى الشراء مع القبض، وشهد له الشهود بالملك المطلق
لو ادعى الملك بالنتاج المنتاج المنتاج
من ادعى عينًا في يد إنسان ملكًا مطلقًا، وشهد له الشهود أنه ملكه بسبب ٣٦٩
إذا ادعى على امرأة أنها منكوحته، ولم يدع التزوّج، وشهد له الشهود ٣٦٩

٣٧٠	
	إذا ادعى عينًا في يدرجل، وقال: هي لي منذسنة، وشهد الشهود
٣٧٠	أنها منذ عشر سنين
۲۷۱	رجل في يديه عبد، ذكر أنه عبده
۲۷۱	إذا ادعى على رجل خمسمائة، وشهدوا له الشهود بألف درهم
۲۷۱	إذا ادعى الغريم على صاحب المال أنه أبرأه أو حلله
٣٧٢	شاهدان شهدا على رجل بقرض ألف درهم
٣٧٢	إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم
٣٧٣	إذا شهد الرجلان على آخر بألف درهم، وشهدا أنه قد قضاه خمسمائة
377	نوع آخر
	إذا ادعى رجل جارية في يدى رجل، وقال: هذه الجارية كانت لي، وشهد الشهود
3 77	أنها له
	إذا ادعى رجل نكاح امرأة بأن قال: هذه امرأتي، أو قال: هذه منكوحتي
٣٧٥	والشهود شهدوا أنه كان تزوجها
200	نوع آخر
	إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل، وجاء بشاهدين شهدا أن هذه الدار كانت
٣٧٥	في يد هذا المدعى
٣٧٧	أجمة أو غيضة تنازع فيها فريقان، كل فريق يدعى أنها له
	الفصل الحادى والعشرون
7	في الاختلاف الواقع بين الشاهدين
	إذا ادعى رجل جارية في يدي رجل، وجاء بشاهدين، شهد أحدهما
7 V 9	أنها جارية غصبها منه هذا
4 × 4	الرجل يشهد له الشاهدان على رجل بمال
	رجل ادعى على رجل ألف درهم، وشهد له شاهد بألف درهم
	إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم، إلا أن أحدهما قال: إنه سود
۲۸۱	و قال الآخر: بيض

إذا شهد أحدهما بتطليقة واحدة بائنة، وشهد الآخر بثلاث تطليقات ٣٨٢
لو شهد ثلاثة شهد أحدهم بتطليقة واحدة، وشهد آخر بتطليقتين
وشهد آخر بثلاث تطليقات
إذا شهد شاهدان على إقرار رجل بدين، أو قتل أو براءة من مال، أو كفالة بمال ٣٨٢
إذا شهد شاهدان على الرهن ومعاينة القبض، واختلفا في الزمان أو في المكان ٣٨٤
إذا شهد أحد الشاهدين أنه طلقها يوم الخميس واحدة، وشهد الآخر
أنه طلقها يوم الجمعة واحدة
إذا شهد أحد الشاهدين أنه تزوج فلانة يوم الجمعة، وشهد الآخر
أنه تزوجها يوم الخميس
إذا شهد أحد الشاهدين على القذف، والآخر على الإقرار بالقذف ٣٨٧
إذا شهد أحد الشاهدين على القتل، والآخر على إقرار القاتل بالقتل ٣٨٩
إذا شهد أحدهما أنه قتله عمدًا، وشهد الآخر أنه قتله خطأ ٣٨٩
إذا لحق العبد دين، فقال المولى: عبدي محجور عليه، وقال الغرماء: هو مأذون ٣٩٠
إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة بقرة، واختلفا في لونها
إذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض
وشهد الآخر أنه أقر
رجل ادعى على رجل أنه آجر عبده، وجحد رب العبد
ادعى المستأجر أنه تكارى دابته إلى بغداد بعشرة ليركبها، ويحمل عليها
وأقام شاهدين
لو ادعى أنه سلّم ثوبًا إلى صبّاغ، والصبّاغ يجحد، وجاء بشاهدين
رجل ادعى رهنًا، فشهد له شاهدان
إذا شهد أحد الشاهدين على البيع بمائة، وشهد الآخر على البيع بمائتين ٣٩٤
إذا شهد الرجلان على رجل أنه كفل بألف درهم لفلان عن فلان ٩٩٥
إذا أقام شاهدًا واحدًا أن فلانًا أحاله على هذا بألف درهم، وأقام شاهدًا آخر
أنه أحاله بمائة دينار
إذا طلب الشفيع الشفعة، فأقام شاهدين

إذا شهد شاهد واحد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان
وشهد آخر أنه أقر أن هذا العبد لفلان
أودعتني هذا العبد، وقال المقر له: لا، بل غصبته مني ٣٩٧
لو شهد أحدهما على إقرار ذي اليد أنه أخذ منه هذا الثوب، وشهد الآخر
على إقراره أنه أودعه إياه
لو شهد شاهد أن صاحب اليد أقر أنه لهذا المدعى، وشهد الآخر أنه أقر
أن المدعى أودعه منه
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه قتل وليه عمدًا، وجاء بشاهدين
رجل في يديه عبد ذكر أنه عبده ورثه من أبيه، فادعى رجل آخر أنه عبده ٤٠٠
إذا شهد أحد الشاهدين أن الذي في يديه العبد أقر أن المدعى وهب العبد منه
وشهد الآخر أن ذا اليد أقر أن المدعى تصدق به عليه
لو كان صاحب اليد ادّعي أنه اشتراه من المدعى بألف درهم، وقبض الثمن
وجاء بشاهدين شهدا على البيع في المبيع على البيع المبيع المب
كذلك لو شهدا على إقرار المدعى بالبيع، وقبض الثمن
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وجاء بشاهدين، شهد أحدهما أنها دار المدعى ٤٠٥
إذا ادعى الرجل دارًا في يد غيره، وأقام شاهدين
إذا كان للرجل على رجل ألف درهم، فادعى الغريم أنه أوفاها صاحبها
وصاحب المال يجحد ذلك
لو ادّعي المطلوب الأداء، فشهد له شاهدان أن صاحب الحق أبرأه من دينه
أو أنه حلله، فالشهادة جائزة
لو شهدا على الهبة أو الصدقة أو النحلة أو العطية أو الإحلال، لاتقبل شهادتهما ٤٠٩
لو ادّعي الغريم البراءة، أي ادعى أن رب المال أبرأه، فشهد أحد الشاهدين بذلك ١٤٠٠
لو ادعى الغريم الهبة، فشهد له شاهد بالهبة، والآخر بالصدقة، لا تقبل ٤١٠
إذا شهد أحدهما بالبراءة، والآخر بالصدقة
لو ادعى الغريم الهبة، فشهد له شاهد بالبراءة، وشهد بالهبة، أو بالنحل
رجل له على رجل ألف درهم، فأقام المطلوب على الطالب شاهدين

213	فشهد أحدهما أنه أقر
٤١٣	لو كان له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، فجاء المطلوب بشاهدين
	في رجلين شهدا على وصية رجل، فشهد أحدهما أنه قال:
	جميع مالي لفلان بعد موتي، وشهد الآخر أنه قال: جميع مالي صدقة
٤١٤	على فلان بعد موتى
٤١٥	رجل شهد على رجل أنه أعتق منه هذه، وتزوّجها
٤١٥	إذا شهد شاهد لرجل أن زيدًا أقر أنه اشتري هذه الدار له بأمره
٤١٦	لو شهد شاهد أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتريتها منه
٤١٦	إذا ادّعي عبدًا في يدي رجل أنه له، وشهد له شاهد أنه له
	لو شهد أحد الشاهدين على الشراء مع العيب، وشهد الآخر على الإقرار بالشراء
٤١٧	مع العيب
٤١٧	ذا ادّعي على رجل ألف درهم
	الذم اللفان مالمة من
	الفصل الثانى والعشرون
٤١٨	العصيل الناقض بين الدعوى والشهادة
٤١٨ ٤١٨	في التناقض بين الدعوي والشهادة
	نى التناقض بين الدعوى والشهادة
٤١٩	في التناقض بين الدعوي والشهادة
٤١٩	نى التناقض بين الدعوى والشهادة
۶۱۹ ۶۱۹	نى التناقض بين الدعوى والشهادة
219219270270270	نى التناقض بين الدعوى والشهادة
P13 P13 • 73 • 73	نى التناقض بين الدعوى والشهادة
P13 P13 • 73 • 73 • 73	فى التناقض بين الدعوى والشهادة
P13 P13 • 73 • 73 • 73	نى التناقض بين الدعوى والشهادة
P13 P13 P13 P13 P13 P13 P13 P13 P13 P13	نی التناقض بین الدعوی والشهادة
P13 P13 P13 P13 P13 P13 P13 P13	نى التناقض بين الدعوى والشهادة

إذا شهدالشهودعلي رجل بجارية في يديه أنهالهذاالمدعي، وقضي القاضي له بها
ثم غاب الشاهدان
و كان ادعى دينًا على أبيه، صحّ دعواه، وقُبلت بينته على ذلك ٤٢٨
رجل أقر أن لفلان على ألف درهم، ثم قال بعد ذلك: قضيتها ٤٢٨
رجلٌ في يديه عبد، قال لآخر: هو عبدُك يا فلان، فقال فلان لآخر:
لا، بل هو عبدك
رجلٌ ادّعي أن هذه الدار له إلا بيتًا منها، وأقام البينة على الجميع ٤٢٩
دار فی یدی رجل یزعم أنه اشتراها من رجل، فجاء رجل وادعی عند غیر القاضی
أنها داره
إذا أقام الرجل بينة على رجل أنه باع هذه الدار منه، والبائع يقول: لم أبع ٤٣١
إذا ادّعي رجل دارًا في يدى رجل أنها داره، ورثها من أبيه ٤٣٢
إذا ادعى عينًا في يد إنسان أنه له، وأقام على ذلك بينة ٤٣٣
رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد كان لفلان، ثم أقام البينة أنه اشتراه منه
بألف درهم
هذا العبد لفلان، ثم مكث شهرًا، ثم ادعى أنه اشتراه من فلان، وأقام البينة ٤٣٤
لو أن رجلا كتب لرجل أني كنت ادعيت عليك ديونًا وبيوعًا وأشياء أخرى
ادعيتها عليك، فأقررت أنه لا حق لي قبلك ٤٣٥
رجل قال: جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد، أو غيره لفلان
ثم مكث أيامًا، ثم اختلفا في عبد في يده ٤٣٥
دار فی یدی رجل ٔ اقام رجل بینة أنها داره، وقضی ٤٣٦
لو أن المقضى له قال: هذه الدار لفلان ماكانت لى قط، بدأ بالإقرار، وثنّى بالنفى ٤٣٧
لو كان المقر له صدّقه في الإقرار، وكذّبه في النفي عن نفسه ٤٣٨
لو قال المقضى له: هذه الدار ليست لي، وإنما هي لفلان، وصدَّقه المقر له في لك
فالدار للمقر له
شاهدان شهدا لرجل بألف درهم من ثمن جارية ، فقال المشهود له :
انه قد أشهدها هذه الشهادة

		ما كان لك	المدعى عليه:	ب درهم، فيقوا	ى على رجل ألف	في الرجل يدّع
٤٤١						علىّ شيء قطّ .
	طك	،، ولم أخاله	، ولم أكلّمك	قطّ، ولم أعرفا	، لك على شيء	إن قال: ما كان
٤٤١					لى القضاء	ثم أقام البينة عا
٤٤٣				رهم، فأنكرها.	ه عشرة آلاف د	رجل ادّعي علي
٤٤٣			ىنە	، لا يُقبل ذلك ه	البينة على المال	لو أقام الطالب
					<u> </u>	الفصل الثالد
११०					لنسب	في الشهادة على
		بن عم له	ا في ملكه، وا	، صغيرتين ولدة	ك عبدين وأمتين	رجل مات وترا
٤٤٥						لا وارث له
٤٤٧		ها ابنة الميت.	شهدا للأولى أنه	ت الميت بعد ما	لأخرى أنها أخ	لو شهدا للأمة ا

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الرابع عشرمن المحيط البرهاني

الفصل الرابع والعشرون
في المتفرقات
دابة في يدي رجل، يقال له: محمد، فجاء رجل، يقال له: عمرو
وقال: هذه الدابة التي في يدي محمد كانت لزيد ٣
رجل ادعى دارًا أنه ورثها من أبيه، وادعى آخر أنه اشتراها من أبيه ذلك ٤
رجل له تسعة أولاد، أقرّ في صحته وجواز إقراره أن لخمسة من أولاده
فلان وفلان، وسمَّاهم في الصكَّ عليه ألف درهم، ثم مات
رجل فی یدیه دار، أقام رجل بینة أنها دار فلان
شاهدان شهدا على رجل طلّق امرأته ثلاثًا، فأنفذ القاضي شهادتهما
ثم ادّعي أحد الشاهدين أنها امرأته
رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة، ولم يشهد أنها امرأته٧
إذا شهد شاهدان لمدع على رجلين أن أحدهما باع الدار من هذا المدعى ٧
في شاهدين شهدا على رجلين، فقالا: نشهد أن هذين ضربا فلانًا، فقتلاه ٧
إذا شهد شاهدان على أنه قتله، وقالا: لا ندري بأي شيء قتله
إذا غصب الرجل من آخر شيئًا، فلا ينبغي للشهود أن يشهدوا أنه غصبه ١١
إذا ادّعي رجل على رجل خمسمائة درهم، فأنكر المدعى عليه، فجاء المدعى
بشاهدين، فشهد أحد الشاهدين أن هذا المدعى عليه أقرللمدعى بخمسمائة درهم ١١
إذا كان الوارث مقرّا بالشركة، وأنكر الأجنبي الشركة

رِجل ادعى على رجل مائة درهم، أو مائة مَنِّ من الحنطة، أو ما أشبه ذلك ١٢
مّن مات فشهد شاهدان أن هذه المرأة كانت أم أمه يوم مات، وشهد آخران
نه كان طلقها قبل الموت
ذا شهد شاهدان على إقرار رجل بشراء محدود، لا تقبل شهادتهما
ذا لم يكن في شهادتهما أنه أقر على نفسه
رجلُ أشهدني أن لفلان عليه ألف درهم، ثم قضاه خمسمائة
إذا شهد رجل وامرأتان على رجل أنه قتل ابنه عمدًا
رجل في يديه طيلسان، ساومه به رجل، فلم يتفق بينهما بيع، أوباعه بشرط الخيار ١٥
أن من ساوم رجلا بشيء، ثم اشترى ذلك الشيء من آخر، وقبضه فللأول
ان يأخذه من يده
و أن المساوم بيّن عند المساومة أن هذا الطيلسان لوالده، وقد وكّل هذا بالبيع ١٦
و استحق الطيلسان مستحق غيرهما، وقضى القاضي له به، ثم وصل
إلى أيديهما يومًا من الدهر
لهبة والصدقة مع القبض بمنزلة البيع
كذلك النكاح بمنزلة البيع
كذلك إذا شهدا بإجارة دار ، ثم ادعيا الدار لأنفسهما ، أو لأبيهما
لو كانت أمة بين رجلين، ولها زُوج أعتقاها
شهد اثنان أن زوج فلانة قد مات، أو قتل، وشهد اثنان أنه حيّ
إذا غاب الشاهدان، أو ماتا بعد القضاء قبل الإمضاء
لو جاء المشهود عليه بالمزكين حتى شهدوا بالجرح المفرد عند القاضي ٢١
لو جاء المشهود عليه بالمزكين حتى شهدوا بالجرح المفرد عند القاضي
إن اتفق الشاهدان على إقرار المولى بالولادة، أو اتفقا على نفس الولادة
إن اتفق الشاهدان على إقرار المولى بالولادة، أو اتفقا على نفس الولادة على فراشه، قبلت شهادتهما
إن اتفق الشاهدان على إقرار المولى بالولادة، أو اتفقا على نفس الولادة على فراشه، قبلت شهادتهما

المحيط ج ٢٥ الفصل الخامس

ني الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول جميعًا
إذا شهد رجل وامرأتان على طلاق امرأة، وشهد امرأتان ورجل على دخوله بها ٥٩
لو رجع الرجل الشاهد على الدخول وحده، فعليه ربع المهر ٥٩
لو رجع شهود الدخول كلهم، فعليهم ضمان النصف
إذا اتفق الزوجان على أصل النكاح، واختلفا في التسمية
لو شهد آخران على الدخول قبل الطلاق، ثم طلقها الزوج
إذا طلَّق الزوج المرأة بين يدي القاضي، فإن لم يطلقها بين يدي القاضي
فشهد شاهدان آخران على الطلاق قبل الدخول، والزوج يجحد ذلك الطلاق ٦١
إذا شهد شاهدان على رجل أنه تزوج هذه المرأة على ألف درهم
ومهر مثلها خمسمائة
لو شهد آخران أنه دخل بها قبل رجوع شاهدي النكاح، وشاهدي الطلاق ٢٢٠٠٠٠
إذا شهد شاهدان بالدخول لامرأة على رجل أنه تزوجها بألفي درهم
ومهر مثلها ألف درهم
لو جاء شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق، وشهدوا عند القاضي معًا
امرأة مرتدة ادعت على رجل أنه تزوجها في حال إسلامها على ألفي درهم
لو قضي القاضي بشهادة شهود الدخول أولا، ثم قضي بشهادة شهود النكاح
ثم رجعوا جميعًا
الفصل السادس
في الرجوع عن الشهادة في العتق والكتابة والتدبير والاستسعاء في القيمة
شهود العتق يضمنون عند الرجوع قيمة العبد المشهود به
شهود التدبير يضمنون عند الرجوع ما نقصه التدبير
إذا شهد شاهدان على رجل في شوّال أنه أعتق عبده في رمضان
إذا ادّعي رجل على رجل أنه عبده، والمدعى عليه يجحد دعواه
إن الأحتى رجل منتي ربيل المع مستون والمعد على المبيد يدار الما الما الما الما الما الما الما ال

ذا شهد شاهدان أنه أعتقه البتة ، وشهد آخران أنه أعتقه عن دبر منه ٧٠
ذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده عام أول يوم رمضان
بأجاز القاضي شهادتهما
لبينة على عتق العبد من غير دعوى العبد غير مقبولة ٧٧
ذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده بألف درهم إلى سنة
رقيمة العبد خمسمائة
و أن الشاهدين حين رجعا عند القاضي لم يخيّر القاضي المولى ٧٥
و أن المكاتب لم يدع المكاتبة، وقال المولى: كاتبتك على ألف درهم٧٦
رزان مسألة الكتابة من مسألة الرهن أن لو كان الثوب في يد الراهن
رجحد المرتهن الرهن
ن كان المكاتب يدعى أنه حر، فجاء المولى بشاهدين، فشهدا أنه كاتبه على ألفين ٧٨
الفصل السابع
نى الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة
ني الرجوع عن السهادة في البيع والهبه
والمشترى يدعى
رجل في يده عبد شهد شاهدان أنه وهبه لهذا الرجل، وسلّمه إليه
رشهد آخران أنه وهبه لهذا
رسهم اعراق الله وتعبه تهدا من المنافقة على المنافقة المن
·
لفصل الثامن
لى الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة
ذا ادّعي رجل على رجل أني ابنك، والأب يجحد دعواه
ذا ادعى رجل ولاء رجل، وقال: إنى أعتقته، والمعتَق يجحد
و شهد الرجل أنه ابن هذا القتيل، ووارثه، لا وارث له غيره، والقاتل يقر
نه قتله عمدًا

۸٣	إذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتق، ثم رجعوا عن شهادتهم
٨٤	
	لو شهدوا والرجل مسلم، كان أبوه كافرا أن أباه قد أسلم قبل موته
٨٤	وللميت ابن كافر
	صبى في يدى رجل لا يعرف أنه حر أو عبد، شهد شاهدان
٨٤	
٨٤	
٨٦	قضاء القاضي بشهادة الزور تنفذ ظاهرًا وباطنًا
۸۷	A
,,,	_
۸۷	رجل له جاریتان، لکل واحد منهما ولد، ولدت فی ملك الزوج نشرین المران الأ در ال از رویدن
97	<u> </u>
94	شهد شاهدان أن المولى قال في كلمة واحدة: هذان ابناي من هاتين الجارتين
9 8	رجل مات، وترك أخًا لأبيه، فجاء رجل وادّعي أنه أخوه لأبيه وأمه
• .	لو رجع أحد الشاهدين اللذَين شهدا أنه أخوه لأب، وأحد الشاهدين اللذَين شهدا
9 8	أنه أخ لأم، ضمنا النصف بينهما أثلاثًا
	لو شهد شاهدان أنه أخ لأم، وقضى القاضى له بسدس الميراث، ثم شهد آخران
90	أنه أخ لأب، وقضي القاضي له بباقي الميراث، ثم رجعوا
90	رجل مات وترك بنتًا وأخًا لأب
97	
	رجل مات، وترك بنتا وأخًا لأب وأم، وأخذت الابنة نصف الميراث
97	وأخذ الأخ نصف الميراث، فجاء رجل آخر، وادعى أنه أخ الميت لأب وأم
	رجل مات وترك أخوين لأم، وأخًا لأب، وأعطى القاضي الأخوين لأم الثلث
91	وأعطى الأخ لأب الثلثين
	الفصل التاسع
١.	• الشامة المنامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة المنامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة المنامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة الشامة المنامة الشامة الشامة المنامة المن

إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين بحق لرجل
ثم رجع الأصول والفروع جميعًا
لو شهد شاهدان على شهادة أربعة، وشهد شاهدان على شهادة شاهدين ١٠٢
إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بألف درهم، وشهد آخران
على شهادة بشاهد واحد بتلك الألف بعينها
الفصل العاشر
في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنايات
إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة ألف درهم بعينها من رجل
وقضى القاضى بها، وقطع يد المشهود عليه، ثم رجعا عن شهادتهما ١٠٥
أربعة شهدوا على رجل بالزنا، وشهد شاهدان عليه بالإحصان
إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، وشهد عليه أربعة بالزناء والإحصان ١٠٥
إذا شهد أربعة على رجل بالزنا والعتق والإحصان، وأمضى القاضي كله
ثم رجعوا ۱۰٦
لو رجع اثنان على الزنا، واثنان على العتق
إذا شهد شاهدان على الصلح عن دم العمد على ألف درهم، ثم رجعا
إذا شهد شاهدان على رجل أنه عفا عن دم خطأ، أو جراحة خطأ
أو عمد فيها أرش، وقضى القاضي بذلك، ثم رجعا
شاهدان شهدا على عبد أنه قتل ولى هذا الرجل خطأ١٠٨
لو شهد شاهدان أن المولى أعتق عبده أمس، وقضى القاضى بشهادتهما ١٠٩
لو حضر الشهود جميعًا عند القاضي، فشهد شهود الجناية وشهود العتق ١١٠
لو شهد شاهدان على رجل أن عبده قتل فلانًا خطأ أول من أمس
والمولى يعلم بذلك
شاهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عمدًا
إذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق من عبد الله ليلة الجمعة مائة ١١١
رجلان شهدا على أبيهما بالقتل، وقتل، ثم رجع أحدهما١١٢
رجلان شهدا على رجل أنه قتل ولي هذا الرجل خطأ

فقضي القاضي بالدية على العاقلة في ثلاث سنين، وقبضها الولى
ثم جاء المشهود بقتله حيّا ١١٢ ١١٢
لو كانت الشهادة في الخطأ أو العمد على إقرار القاتل، والمسألة بحالها
فلا ضمان على الشهود
لو جاء الشاهدان الأصلان، وأنكر الإشهاد أصلا، لم يصح إنكارهما
في حق الفرعين
الفصل الحادي عشر الفصل الحادي عشر
في الرجوع عن الشهادة في الهبة والصدقة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة
والمضاربة والإجارة
عبد لرجل شهد شاهدان عليه أنه وهب هذا العبد من هذا الرجل، وقبضه
والموهوب له يدعى
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، وهو مقرّ به، فادعى رب الدين
على المديون أنه رهنه عبدًا له
إن كان الرهن هالكًا في يد المرتهن، فالقاضي يقضي بالرهن ببينة المطلوب ١١٨٠٠٠٠
إذا رجعا عن الرهن، ولم يرجعا عن التسليم
إذا شهد شاهدان بوديعة في يدي رجل، والمودع يجحد ذلك ا
إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، وعمل المضارب بها، وربح، ثم اختلف ١١٩
إذا شهد شاهدان بإجارة دابةً، وقضى القاضي بشهادتهما، ثم رجعًا عن شهادتهما
فهذه المسألة على وجهين
الفصل الثاني عشر
في الرجوع عن الشهادة على المال وعلى الدين وعلى الإبراء عن الدين
وما يتصل بذلك
ادّعي رجل مائة درهم، وشهد له شاهد على إقرار المدعى عليه بدرهم
وشهد آخر على إقرار المدعى عليه بدرهمين
رجل مات وترك مائة درهم، فادعى درهم، فادعى رجلان كل واحد منهما

في رجوع الشاهدين عن الشهادة في الوصية ١٣٧٠

الفصل الرابع عشر

إذا مات الرجل، فجاء رجل، وادعى أن الميت أوصى له بالثلث من كل شيء
وأقام على ذلك شاهدين
إذا شُهدوا أنه أوصى بهذه الجارية لهذا الرجل، وقضى القاضي بشهادتهم
ووطئها الموصى له، فعلقت منه، ثم رجعوا عن شهادتهم
إذا شهد الشهود أن الميت أوصى إلى هذا الرجل، وقضى القاضي بشهادتهم
ثم رجعوا
ر رجل مات و ترك ابنًا و ثلاثة آلاف درهم، فادعى رجل وهو الأكبر
أن الميت أوصى له بثلث ماله الميت أوصى له بثلث ماله
لو ترك الميت ثلاث أعبد، قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم
فشهد شاهدان أن الميت أوصى بهذا العبد الأكبر لفلان الأكبر
رجل في يده عبد، قيمته ألف درهم، فهلك في يده، فأقرأنه كان غصبه من فلان ١٤٣
رجل أوصى لرجل بثلث ماله، ثم مات الموصى، ودفع القاضى الثلث
إلى الموصى له، ثم شهد شاهدان أن الميت قد كان رجع عن هذه الوصية ١٤٣
لو رجعا عن الشهادة على الرجوع قبل قضاء القاضي بالثلث للوارث
ضمنوا الثلث للموصى له
رجل مات وترك عبدين قيمة كل واحد منهما ألف درهم، وثلث ماله ألف درهم
بأن ترك ألفًا أخرى، فشهد شاهدان أن الميت أوصى لهذا العبد ١٤٧
رجل مات وترك عبدين قيمة كل واحد منهما ألف درهم، وتلث ماله ألف درهم
شهد شاهدان أن الميت أوصى بهذا العبد
رجل مات، فشهد شاهدان أنه أوصى بعبده هذا الأسود لفلان
وقضى القاضى له به، ثم شهد آخران أنه رجع
الفصل الخامس عشر
-
ذميان شهدا لذمي على ذمي بخمر أو خنزير بعينه، أو مال ١٥٢

3 3 1 3 3 3
الفصل السادس عشر
في المتفرقات
إذا ادعت امرأة على زوجها أنه صالحها من نفقتها على عشرة دراهم كل شهر
وقال الزوج: صالحتها على خمسة دراهم كل شهر١٥٣
إذا فوّض القاضي على الزوج لامرأته كل شهر نفقة مسماة، فمضى لذلك سنة
ثم شهد شاهدان أنه قد أوفاها النفقة، وأجاز ذلك القاضي
ثم رجعا عن شهادتهما المحمد المح
إذا طلّق امرأته قبل الدخول بها، ولم يفرض لها مهرًا، فشهد شاهدان
أنه صالحها من المتعة على عبد
شاهدان شهدا على رجل أنه أقرّ هذا المدعى أمس بألف درهم
وقضى القاضيي عليه، وقبضها منه، ثم رجعا
لو شهد شاهد على رجل أنه أقر بعتق عبده منذ شهر، وشهد رجل آخر عليه
أنه أقر بعتق عبده منذ سنة
رجل ادعى جارية في يدي رجل، وبنتها لها، ادعى أنهما جاريتان، وأنكر الذي
في يديه أن تكون الجارية للمدعى ١٥٥
أرأيت رجل في يديه عبد تاجر كثير المال مات العبد، وترك مالا كثيرًا
فجاء رجل، وادعى أن العبد عبده
رجل ادعى على رجل أنه قطع يد وليّه خطأ، ومات منها
شهد شاهدان على عبد في يدى رجل لرجل، وقضى القاضي بشهادتهما ١٥٦
شاهدان شهدا على رجل أنه عبد فلان، وهو يزعم أنه حر١٥٦
إذا شهد شاهدان لرجل بعبد في يدى رجل، والمشهود عليه يجحد ذلك ١٥٧
إذا شهد شاهدان لرجل بدار في يدي رجل آخر ، وقضى القاضي بالدار

رجل فی یدیه عبد، شهد شاهدان أنه ملك هذا ١٥٨

رجل ادعى أمة في يدي رجل أنها أمته، وقضى القاضى له بالأمة ١٥٩

لو ادعى أمة في يدى رجل، وأقام بينة أنها أمته، وقضى القاضي بها

ذاقال الرجل لغيره: أقرضتك ألفًا، فقال له الغير: مااستقرضت من أحدسواك ١٧٤
معنى قوله: ما استقرضت من أحد سواك
من أعجب المسائل أن الإقرار بفعل الغير بهذا اللفظ يوجب المال عليه
وإقراره بفعل نفسه لا
إذا قال لغيره: أقرضتك مائة درهم، فقال: لا أعود لها ١٧٤
ُوع آخر من هذا الفصل
- إذا أقر الرجل، فقال لفلان على ألف درهم، فيما أعلم ١٧٥
إذا قال: لفلان على "ألف درهم في شهادة فلان، كان هذا إقرارًا باطلا ١٧٦
لو قال: له على ّألف درهم في حسابي أو حساب فلان، كان باطلا ١٧٦
لو قال: لفلان على ألف درهم، في كتاب أو بكتاب١٧٧
إن قال لفلان: على ألف درهم يذكره، أو قال في ذكره١٧٨
ومما يتصل بهذا النوع
إذا أقر الرجل، فقال: لفلان على ألف درهم إن شاء الله تعالى ١٧٨
لو أقر فقال: لفلان على ألف درهم إن متُّ، إن جاء رأس الشهر ١٧٩
قال: لفلان على ألف درهم إن مطرت السماء، أو إن هبت الريح
قال: لفلان على ألف درهم إن حلف، أو قال: على إن حلف
نوع آخر
لو قال: اشتر مني عبدي هذا الذي في يديك، أو قال: استأجره مني ١٨٠
لو قال: "لا" في هذه المسائل
لو قال لغيره: أخبر فلانًا أن له على ألف درهم ١٨١
إذا قال لغيره: لا تخبر فلانًا أن له على ألف درهم، فهذا إقرار، ولو قال:
لا تشهد لفلان على بألف درهم١٨١
نوع آخر: فيما يدخل في الإقرار العام وما لا يدخل وما يتصل بهما من الأحكام ١٨٢
إذا قال الرجل: جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد، أو غيره لفلان ١٨٢
إذا قال الرجل: فلان شريكي في جميع ما في هذا الحانوت١٨٣
من أقر لابنه في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والأواني

نوع آخر: في الإقرار بالكتابة
إنه على وجهين: الأول: بأن يكتب على وجه لا يكون مستبينًا
الوجه الثاني: أن يكتب على وجه يكون مستبينًا، فإنه أنواع:
أحدها: كتاب الرسالةأحدها: كتاب الرسالة
الثانية: كتاب صك الثانية: كتاب صك
الثالث: أن يكتب على بياض لا على وجه الرسالة ١٩٧
الرابع: كتاب حساب الرابع: كتاب حساب
ت ذكر في باب ما يكون إقرارًا إذا قال الرجل : وجدت في كتابي أن لفلان
على ألف درهم ١٩٧
كتبت لفلان على صكّا بألف درهم كان هذا إقرارًا ١٩٨
أما خط الصراف والبياع والسمسار فهو حجة
الفصل الثالث
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
الحاصل أن كل تصرف لا يشترط لصحته وتحققه إعلام ما صادفه ذلك التصرف
فالإقرار به مع الجهالة صحيح
كل تصرف يشترط لصحته وتحققه إعلام ما صادفه ذلك التصرف
فالإقرار به مع الجهالة لا يصح المعالم ال
إذا صح الإقرار بالغصب مع الجهالة، يؤمر المقر بالبيان حقًّا للمقر له ١٩٩
إذا أقر أنه غصب من فلان عبدًا، صح إقراره، ويجبر على البيان ٢٠٠
-
إذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا، أو من هذا، وكل واحد منهما يدعيه لنفسه ٢٠١
إذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا، أو من هذا، وكل واحد منهما يدعيه لنفسه ٢٠١ لهما أن يصطلحا، فيأخذ العبد من المقر له

المحيط ج ٢٥ الفصل الرابع

في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح
وإذا أقر لما في البطن
إذا أقر الرجل لصبى صغير بدين مائة درهم ٢٠٧
لو أقر، فقال: أقرضني هذا الصبي مائة درهم، والصبي صبى لايتكلم ولايعقل ٢٠٧
لو أقر رجل أن هذا الصبي استودعه هذه المائة درهم أو هذا العبد ٢٠٧
لو أقر أنه كفل هذا الصبي عن فلان بألف درهم، والصبي لا يتكلم ولا يعقل ٢٠٨
لو أن رجلا أقر أنه كفل عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم
ليس من شرط صحة الكفالة في جانب المكفول عنه أمره ورضاه بالكفالة ٢٠٩
الفصل الخامس
في بيان من يصح منه الإقرار ومن لا يصح ٢١٠
إذا أقر الصبى التاجر بدين لرجل
لو أقر الصبى التاجر على أبيه بدين بعد موته، أو أقر بوديعة بعينها ٢١١
إذا أقر الصبى المحجور عليه بدين، أو غصب، أو عارية، أو ويعة، أو جراحة
أو حد، أو نكاح، أو طلاق، أو عتاق، أو مكاتبة، أو حد في قذف، أو سرقة
أو شرب خمرأو شرب خمر
القياس أن لا يستوفي القصاص من الأخرس بالكتابة ٢١١
العبد التاجر إذا أقر بدين لرجل فإقراره جائز ٢١٢
إن أقر لمولاه بشيء في يديه ١٩٠٠ ٢١٣
لا يجوز إقراره بالكفالة بنفس أو مال ٢١٤
إذا أقر الحر المحجور عليه بدين أو سفه
الفصل السادس
في الإقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك
إذا أقر أن لفلان عليه عبدًا، وادعى ذلك فلان٢١٦
حجة محمد في ذلك

فهرس المسائل و الموضوعات	- YEA -	المحيط ج ٢٥
عبد	، حق الشرع لا على حق ال	الاستقراض الفاسد جناية على
Y1V	ى	لو قال: لفلان على ثوب هرو
لى من حمله	كان حمله على التجارة أوا	إذا استوى العقدان في الإباحة
Y 1 V		على مبادلة المال بما ليس بمال
Y1V		لو قال: له على عبد قرض.
يلا	ارًا أو أرضًا أو بستانًا أو نخي	إذا أقر الرجل أن لفلان على دا
Y1A		كان هذا إقرارًا بالغصب
		الفصل السابع
719	كان	في الإقرار بأخذ الشيء من مك
719	، كالإقرار بالقبض من يده	الإقرار بالقبض من ملك غيره
719	ىدلا من زطى	قال: قبضت من أرض فلان ع
771		لو أقر أنه حمل على دابة فلان
		الفصل الغامي
		الفصل الثامن
777	والمقر له	الفصيل المامن في الاختلاف الواقع بين المقر و
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٢		في الاختلاف الواقع بين المقر و
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٢ 	إلى الحيرة بدرهم، والأخر	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٢ 	إلى الحيرة بدرهم، والأخر	في الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٣ 	إلى الحيرة بدرهم، والأخر 	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٣ ٢٢٣	إلى الحيرة بدرهم، والأخر ـ درهم، كانت له عليه، ف ندا ثم أخرجته منه، أو قال	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٣ ٢٢٣	إلى الحيرة بدرهم، والأخر 	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٣ نقال فلان: قد قبضت تقال فلان: قد قبضت تقال فلانا: قد قبضت تقال فلانا: قد قبضت تقال فلانا: قد قبضت تقال فلانا: قد قبضت	إلى الحيرة بدرهم، والأخر 	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٣ نقال فلان: قد قبضت : آجرت فلانًا ٢٢٣	إلى الحيرة بدرهم، والأخر درهم، كانت له عليه، ف ذا ثم أخرجته منه، أو قال أخذتها منه، وقال فلان كلت طعامك بإذنك وبين ق	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
ری إلی القادسیة بدرهمین ۲۲۳ نقال فلان: قد قبضت ۲۲۳	إلى الحيرة بدرهم، والأخر درهم، كانت له عليه، ف درهم أخرجته منه، أو قال أخذتها منه، وقال فلان كلت طعامك بإذنك وبين ق	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر
رى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٣ نقال فلان: قد قبضت : آجرت فلانًا ٢٢٣	إلى الحيرة بدرهم، والأخر درهم، كانت له عليه، ف ذا ثم أخرجته منه، أو قال أخذتها منه، وقال فلان كلت طعامك بإذنك وبين قر	فى الاختلاف الواقع بين المقر و رجل تكارى دابتين: إحداهما نوع آخر

إذا اقر بوديعة الف درهم، او بغصب الف درهم، تم قال: إنها زيوف صدق ٢٢٨
إذا قال: غصبتك ألف درهم، وسكت، ثم قال: هي زيوف لم يصدق ٢٣٨
المسلم إليه إذا أقر بقبض رأس المال، ثم ادعى الزيافة ٢٣٨
دعوى الزيافة دعوى عيب في الثمن
لو قال: دفعت إلى ألفًا، أو نقدتني ألفًا، فلم أقبلها ٢٣٩
نوع آخر
إذا أقر رجل أن لفلان على مائة درهم عددًا إلا أنها وزن خمسة أو وزن ستة ٢٤٠
إذا كان الرجل في بلد نقدهم مختلف، فأقر أن لفلان عليه مائة درهم عددًا ٢٤٢
لو أن رجلا بالكوفة أقر أن لفلان عليه مائة درهم ينص عددًا
ثم قال: هی تنقص دانق
الفصل التاسع
في الإقرار بشيء مبهم
إذا قال: لفلان على دراهم كثيرة
لو قال: كذا كذا درهمًا
لو قال: كذا وكذا دينارًا ودرهمًا
لو قال له: على مال عظيم من الدراهم ٢٤٥
إذا قال: لفلان على مال لا قليل و لا كثير
إذا قال: لفلان على دراهم مضاعفة ٢٤٥
نوع آخر
إذا قال: لفلان على حق، ثم قال: إنما عنيت به حق الإسلام ٢٤٦
إذا قال: لفلان على عبدي فلان حق
إذا أقر الرجل أن لفلان حقًّا في عبدي هذا، أو في أمتى هذه
وادعى الطالب حقًّا في الأمة
لو قال: له في هذه الأرض حق، ثم قال: آجرتها أباه سنة ٢٤٧
نوع آخر: في تسمية بعض ما أقر به
رجل قال: لفلان على مائة ودرهم، فالمائة من الدراهم عندنا ٢٤٧

حيط ج ٢٥ – ٣٥١ – فهرس المسائل و الموضوعات	11
قال: لفلان على مائة وثلاثة أثواب، فالكل ثياب ٢٤٨	_ لو
ع آخر	نو
ع آخر	نو
جل قال لغيره: لك في غنمي هذه شاة، ولم يعينها	ر-
قال: له في دراهمي هذه عشرة دراهم ۲٤٩	لو
ا قال: لفلان على دينار ودانق، فالدانق من الفضة ٢٥٠	إذ
ع آخر: في الإقرار بين كذا إلى كذا، ومن كذا كذا إلى كذا	نو
ا قال: لفلان على ما بين درهم إلى مائتي درهم ٢٥٠	إذ
ا قال الرجل: لفلان على ما بين شاة إلى بقرة ٢٥١	
ع آخر : في الإقرار بدرهم في درهم أو مع درهم أو قبل درهم، وماأشبه ذلك ٢٥١	نو
لفصل العاشر	11
ل الخيار والاستثناء والرجوع	فح
- 1 أقر الرجل أن لفلان على ألف درهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام أو أقل أوأكثر ٢٥٣	
قال: لفلان على ألف درهم من ثمن بيع على أن المقر بالخيار ٢٥٤	
سائل الاستثناء	
ا قال: لفلان على ألف درهم، ولفلان آخر على مائة دينار إلا درهمًا ٢٥٦	إذ
قال: لفلان على ألف درهم الا مائة درهم وعشرة دنانير إلا قيراط ٢٥٦	
قال: لفلان على ألف درهم ومائة دينار إلا مائة درهم وعشرة دنانير ٢٥٧	لو
قال: لفلان على كر حنطة وكر شعير إلا كر حنطة وقفيز شعير ٢٥٧	
قال: لفلان على ألف درهم أستغفر الله إلا مائة درهم ٢٥٧	
ر قال: له على درهم غير دانق من ثمن بغل قد قضيته إياه	
ا قال الرجل: لفلان على مائة درهم إلا قليلا ٢٥٨	
جل قال لغيره: لك على ألف درهم وضح إلا مائة درهم نبهرجة ٢٥٩	
ا قال: ما في هذا الكيس من الدراهم، فهي لفلان إلا ألف درهم ٢٥٩	
ا قال الرجل: هذه الدار لفلان إلا نصيبًا منها، فإنها لفلان ٢٥٩	
ا قال: لفلان على دينار إلا مائة درهم، كان الاستثناء باطلا ٢٦٠	

فهرس المسائل و الموضوعات	- ToT -	المحيط ج ٢٥
		مسائل الرجوع
ألف	م لا، بل خمسمائة، فعليه	إذا قال: لفلان على ألف دره
	ل دقیق ردیء لا، بل جواده	لو قال: لفلان على محتوم مز
الجنس ۲٦١	قيق لزمه الكران لاختلاف	لو قال: كر حنطة لا، بل كر د
ی ۲۲۲	ا العبد مضاربة لفلان عندي	رجل فی یدیه عبد، فقال: هذ
لة درهم أخرى	.رهم، وعلى رجل آخر مائ	لو كان لرجل على رجل مائة د
777		وكل واحد منهما كفيل
ىديون: دفعت	درهم، فقال رب الدين للم	لو كان لرجل على رجل ألف
ك إلى ٢٦٣	لا، بل أرسلت بها مع غلام	إلى منها مائة بيدك، ثم قال: ا
ىن المشترى	قال البائع: قبضت الثمن م	رجل اشتری من آخر متاعًا، ف
377	ف درهم، فقاصصت بها.	ثم قال بعد ذلك كان له على أل
377	ييض، لا، بل أسود	إذا قال: غصبت فلانًا غلامًا أب
		الفصل الحادي عشر
770	عل لآخر	في الرجل أقر بمال دفع إليه رج
إلى فلان ٢٦٥	ى: هذه الألف لفلان دفعها	رجل في يديه ألف درهم، قال
ادعى الألف لنفسه ٢٦٦	ًا بالدفع من جهة الثاني، و	إذا أنكر الدافع أن يكون مأمور
واحد منهما ٢٦٧	ِضنيها فلان، وادعاها كل	إذا قال: هذه الألف لفلان أقر
هم بإذن الأول ٢٦٧	ن باعنیه فلان آخر بألف در	عبد في يدي رجل أقر أنه لفلا
إن المقر له من فلان آخر ٢٦٨	ى فى يديه لفلان غصبه فلا	إذا أقر الرجل أن هذا العبد الذ
وادعاهاكل واحدمنهما ٢٦٩	لل بها إلى مع فلان وديعة،	إذا قال: هذه الدابة لفلان أرس
		إذا أقر الخياط أن هذا الثوب في
779		وكل واحد منهما يدعيه
۲۷۰		
TVT	ف درهم من ميراث فلان .	إذا قال الرجل: لفلان على ألف
المقر له بالوديعة غائب ٢٧٢	هذه الألف وهي لفلان، و	إذا قال الرجل: أودعني فلان
أقر أنه لفلان ٢٧٢	يدي فلان حر الأصل، ثم	إذا قال رجل: العبد الذي في

	ئه دينار ، و كانت الأل <i>ف</i> بصك	رجل ادعی علی رجل بالف درهم وما
۲۷۸		قد كتب عليه
		الفصل الرابع عشر
۲۷۹	المال أو إلى أصناف من المال	في الإقرار بمال مضافًا إلى صنفين من ا
۲۷۹		الأصل في جنس هذه المسائل
۲۸۰	وثوب	إذا قال لفلان على نصف درهم ودينار

الفصل الخامس عشر
فيما يكون إقرارًا بالشركة وما لا يكون
رجل قال: لهذا الرجل في هذا العبد ألف درهم ٢٨١
لو قال: له في هذا البرذون ألف درهم
رجل قال لرجل: لك في هذا البيت مائة درهم، أو قال: لك
في هذه الدار ألف درهم
الفصل السادس عشر
في نفي المقر له ملك المقر به وإقراره به لغيره أو دعواه المقر به من وجه آخر ٢٨٣
دار في يدرجل أقر، وقال: هذه الدار لفلان لا حق لي فيها، فقال فلان
ما كانت هذه الدار لي قط، ولكنها لفلان
رجل أقام بينة أن أباه أقر أن هذه الدار له، ثم أقر الابن أن أصل الدار كانت لأبيه ٢٨٤
الفصل السابع عشر
في إسناد الإقرار إلى حال ينافي صحته وثبوت حكم
إذا أقر الرجل أنه قد كان أقر وهو صبى لفلان بألف درهم، وقال المقر له: لا
بل أقررت وأنت بالغ
لو أقر فقال: أخذت منك ألف درهم وأنا صبى، وأنا مجنون ٢٨٧
إذا أقر الرجل الحر أني أقررت لفلان بألف درهم على، وأنا عبد ٢٨٧
لو أن رجلا قال لرجل: قدأقررت لك بألف درهم قبل أن تعتق، وقال ذلك الرجل:
لا، بل أقررت لي بعد ما عتقت
لو أن رجلا أعتق عبده، فقال له بعد ذلك: قطعت يدك وأنت عبدى ٢٨٨
وجه قول محمد
قول الإنسان مقبول في إنكار الضمان
لأبي حنيفة وأبي يوسف
استشهد محمد في الكتاب بمسائل حجة على أبي حنيفة وأبي يوسف ٢٩١
قال مشايخنا: وهذه المسائل لا تصلح حجة عليهما

الفصل الثامن عشر
في الجمع بين الشيئين المتنافيين في الإقرار ٢٩٣
إذا أقر الرجل أن لفلان عليه ألف درهم، وأنه قضاها إياه ٢٩٣
وجه الاستحسان
إذا أقر الرجل، فقال: هذا العبد الذي في يدي لفلان اشتريته منه بألف درهم
ونقدته الثمن
- الفصل التاسع عشر
في إقرار الرجل على نفسه وعلى غيره وفي الإقرار بشيء لنفسه
والإقرار بشيء بينه وبين غيره وفي الإقرار بشيء على نفسه مشترك ٢٩٥
إذا أقر، وقال: لفلان عليّ وعلى فلان ألف درهم ٢٩٥
لو قال: لفلان علينا ألف درهم، ولم يسم معه أحدًا ٢٩٥
لو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شيء ٢٩٥
رجل قال لرجلين: لكما على ألف درهم من ثمن عبد بعتمانيه جميعًا ٢٩٦
الفصل العشرون
في أقارير المريض وأفعاله
إقرار المريض لوارثه لا يجوز إلا بإجازة باقى الورثة ٢٩٨
إن كان المقر له وارث المريض وقت الإقرار، وبقى كذلك وارثًا
إلى أن مات المريض
إذا أقر المريض بوديعة لوارث بعينها، ثم مات في ذلك المرض٠٠٠
لو أقر المريض لابنه بدين أو عين، والابن عبد
إذا أقر الرجل في مرضه لامرأته بدين، ثم ماتت امرأته قبله
لو أقر لعبد في يديه أنه لفلان، فقال فلان المقر له: لم يكن لي ٢٠١
قال أبو حنيفة: ولا يجوز إقرار المريض لقاتله
نوع آخر في إقرار المريض للأجنبي
إقرار المريض بالدين للأجنبي بجميع المال جائز إذا لم يكن عليه دين الصحة ٢٠٢٠٠٠

مطلق الإقرار بالدين محمول على التجارة ٢٠٣٠
إن لم يكن عليه ديون الصحة ، فأقر في مرضه بالدين لرجلين ، فإنهما يتحاصان ٣٠٤
قال أبوحنيفة: في المريض الذي ليس عليه ديون الصحة إذا أقر بوديعة بعينها لرجل
ثم أقر بدين لآخر
قال أبو حنيفة: رجل استقرض مالا في مرضه، وعاين الشهود دفع المقرض المال
إلى المستقرض، أو اشترى شيئًا بألف درهم، وعاين الشهود قبض المبيع
أو استأجر شيئًا بمعاينة الشهود، وعاين الشهود قبض المستأجر، أو تزوج امرأة
بمهر مثلها، وعاين الشهود النكاح، وعليه ديون الصحة
إذا أقر المريض لأجنبي بدين ألف درهم، ثم بوديعة ألف درهم بعينها لرجل
ثم بدين ألف درهم لرجل
إذا أقر المريض بدين ألف درهم لرجل، ثم أقر بمضاربة ألف درهم لرجل آخر بعينها
ثم أقر بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر ٣٠٧
إذا أقر الرجل أن لفلان على ابنه فلان ألف درهم، والأب جاحد لذلك فمرض المقر
ثم مات الأب والمقر وارثه
من كفل لرجل بما ذاب له على فلان، والكفيل صحيح، ثم مرض، ثم ذاب
للمكفول له على المكفول عنه شيء المكفول له على المكفول عنه شيء
نوع آخر في الجمع بين الوارث والأجنبي ٣٠٩
وما تضمن باطلا، كان باطلا
قال أبو حنيفة وأبو يوسف: بأنه لا يصح الإقرار للأجنبي
نوع آخر
نوع آخر في المريض يقر لوارثه فيقر الوارث بالمقر به لغيره وما يتصل بذلك ٣١٢
يجب أن يعلم بأن تصرفات المريض محكوم بصحتها ونفاذها
كتصرفات الصحيح
إذا أقر المريض لبعض ورثته بعين من أعيان ماله، وسلمه إليه ٢١٣
تصرفات المريض وإن كانت محكومًا بصحتها ونفاذها إلا أنه يجب نقضها
إذا مات المريض من مرضه

مريض عليه ديون الصحة، قطع رجل يده عمدًا ٣٢٥ ٣٢٦ إقرار المريض باستيفاء الدين من الوارث لا يصح ٣٢٦ لو كان الزوج قد دخل بها، ثم طلقها طلاقًا بائنًا، أو رجعيًا ٣٢٧ مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبدًا في مرضه ٣٢٧

إن الرد بالعيب قد ينفك عن وجوب الثمن على البائع للمشترى ٣٣٢

مريض له على رجل أجنبي ألف درهم، ووارث المريض كفيل بها ٣٣٣

رجل مريض كاتب عبده على ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم
ولا مال للمريض غير هذا العبد ٢٣٦.
نوع آخر في إيثار المريض بعض غرماءه أو بعض ورثته
رجل له على رجل ألف درهم، قرض حالة باعه الغريم عبدًا بألف درهم إلى سنة ٣٣٨
رجل أودع أباه ألف درهم في صحة الأب، أو مرضه بمعاينة الشهود ٣٣٩
نوع آخر في إقرار الأب بالشراء في الدار من أحد الورثة ومن غريب في مرضه
ولها شفيع
رجل له ثلاثة بنين، وفي يديه دار، فحضره الموت، فقال: اشتريت هذه الدار
من ابنی هذا
نوع آخر
رجل له امرأتان وأخ لأب وأم، فسألته إحداهما في مرضه أن يطلقها ثلاثًا ٣٤٣
لو أن رجلا كان له أخ وامرأة، فسألته امرأته في مرض موته أن يطلقها ثلاثًا فطلقها
ثم أقر لها ٢٤٤ ٢٤٤
لو أن رجلا طلق امرأته ثلاثًافي مرض موته بسؤالها، ثم أقرلهابدين من غيرصداقها
وأقر للأجنبي
مكاتب أقر لمولاه ألف درهم في صحته، وقد كان المولى كاتبه على ألف درهم ٣٤٤
لو ترك المكاتب ابنًا ولد في مكاتبته
لو أن رجلا كاتب عبدًا له على ألف درهم في صحة المكاتب، وأقرضه رجل أجنبي
كو أن رجار كانب عبد أنه على الف درهم في صحة المحانب، والعرصة رجل الجببي الفا في صحته ٢٤٦ الفا في صحته
مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة ، فأقر في مرضه أنه قد استوفى ماله
على مولاه على ما أن ما أن من الله الكات أت الله الكات أت الله الكات الله الكات الله الكات أت الله الكات الله الله الله الله الله الله الله ال
رجل كاتب عبدًا له على ألف درهم في صحته، ثم إن المكاتب أقر في مرضه
لأجنبي بألف درهم
رجل كاتب عبده على ألف درهم، ثم مرض المكاتب، فأقر لمولاه بقرض
ألف درهم، وأقر لرجل أجنبي بقرض ألف درهم بعد ذلك ٣٤٧
رجل كاتب عبده على ألف درهم، وأقرضه المولى ألف درهم

سائل و الموضوعات	فهرس الم	- moq -	المحيط ج ٢٥
٣٤٨			وذلك في صحة المكاتب
٣٥٠			نوع آخر
ندی	نها أنها لقطة ع	مات فيه بألف درهم بعي	إذا أقر المريض في المرض الذي
۳۰۰			ثم مات
٣٥١	• • • • • • • •		نوع آخر
ن منه ۲۰۱۱	، وقبض الثمز		مريض أقر لعبد في يديه أنه باع
			الفصل الحادى والعشرون
٣٥٤	• • • • • • • •	رث	في إقرار الوارث بعد موت المو
م على أبيه ٣٥٥	بدين ألف دره	بالأنسان، ثم أقرللثاني	إذا أقر الوارث بألف وديعة بعين
ف درهم ۳۵۲	إ، بل لفلان أل	على والدى، ثم قال: لا	لو قال: لفلان ألف درهم دين
٣٥٩			نوع آخر
، رجل	لف درهم على	رث له غيرهما، وترك أ	رجل مات، وترك ابنين، لا وا
			فقال الغريم: قد قبض الميت منه
٣٥٩			في ذلك، وكذبه الآخر
۳٦٣			نوع آخر
			الفصل الثانى والعشرون
٣٦٤	حًا	' يكون وفي الإبراء صري	فيما يكون إقرارًا بالإبراء وما لا
ال			إذا أقر الرجل أنه لا حق له قبل
٣٦٤			وما ليس بمال
٣٦٤			لو قال: فلان برىء مما لى قبله
			لو قال رب الدين: برئت من د
٣٦٦		فلان فيما أعلم	إذا أقر الرجل أنه لا حق له على
			لو قال: قد علمت أنه لا حق لو
			لو قال: قد خرجت الدار لم يك
			رجل خاصم رجلا في دار يدع

- ٣٦٠ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
ن لى عليك، فاشهد لى عليك بألف درهم ٣٦٩	إذا قال الرجل لآخر: لاحز
ڹ	الفصل الثالث والعشرو
ي والعتاق	في الإقرار بالنكاح والطلاق
ة بألف درهم في صحته أو مرضه، وصدقته المرأة	إذا أقر الرجل أنه تزوج فلان
٣٧٠	
ر؟ أما طلقتك أمس؟ فهذا إقرار منه بالنكاح	لو قال لها: ألم أطلقك أمس
٣٧١	
ی منك، فقالت: نعم	لو قال لامرأة حرة: هذا ابنم
ى كان هذا منها إقرارًا	
إقرارًا منه، بأنها امرأته	والله لا أقر بك لم يكن هذا
ه قبل أن يتزوجها، فالقول قوله	
، ولا يعرف حالها في الرق والحرية ٣٧٤	
سترى وذهب به المشترى إلى منزله، والعبد ساكت ٣٧٥	
رأعتقه، ثم أقر المعتق أنه عبد فلان ٣٧٦	
جلا، جاز النكاح بناء على ظاهر حريتها ٣٧٧	
لها، لا ينطق، فقالت: أنا أمة فلان وابنى هذا عبده ٣٧٨	
ن، فقال فلان: لا١٨٣	
Ç	الفصل الرابع والعشرود
	في الإقرار بالنسب والعتق و
ر ۲۸۳	
شهدت لها القابل ثبت النسب منها إذا صدقها الصبي ٣٨٥	
و أقرّ في مرضه أنه ابنه، ومثله يولد لمثله	
وهو لا يعبر عن نفسه، قال أحد الرجلين لصاحبه:	
TAV	_
لد، فقال أحدهما لصاحبه: هو ابنى وابنك ٣٩٠	جارية بين رجلين جاءت بو

رجلان اشتريا غلامًا من السوق، وكان عبدًا لرجل ولد عنده، فقال أحدهما
لصاحبه: هذا ابني وابنك
رجلان اشتريا عبدًا، فادعى أحدهما أنه ابنه، ثم أقر على صاحبه أنه أعتقه
قبل أن يدعيه
جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده، وقال شريكه: كنت أعتقتها
قبل أن يقر بهذا
عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: أعتقناه، أو قال: أعتقت أنا وأنت ٣٩٢
جارية بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: هذه أم ولدى وأم ولدك ٣٩٣
جارية بين رجلين، قال أحدهمالصاحبه: دبرتها أنا وأنت، أوقال: دبرتها أنت وأنا
أو قال: دبّرناها
رجل له عبد ولعبده ابن، ولابن العبد ابنان ولدا في بطنين مختلفين
الفصل الخامس والعشرون
فيمن في يديه مال الميت إذا أقر بوارث أو موصى له
رجل توفى، وترك مالا فى يدرجل، جاءرجل، وادعى أنه ابن الميت
وادعت امرأة أنها زوجة الميت، وقال الذي في يديه المال: صدقتما
ولا نعلم له وارثًا غيركما
لو ادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله، أو كله وادعى آخر أنه أخوه لأبيه
وأمه ووارثه، لا وارث له غيره، وصدقهما صاحب اليد ٧٠١
رجل في يديه مال لرجل، مات صاحب المال، وأقر الذي في يديه المال
أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال، وأقر أيضًا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر
بجميع هذا المال
الفصل السادس والعشرون
في الإقرار بالعيب والبيع ٤٠٤
إذا أقر البائع بالمشترى عيبًا، يتوهم زواله بحيث لا يبقى له أثر ٤٠٤
إذا كان للبائع شريك مفاوضة، فطعن المشترى بعيب بالمبيع، وجحد البائع

فهرس المسائل و الموضوعات	- 757 -	المحيط ج ٢٥
٤٠٤		وأقر شريكه
٤٠٥	م الثمن	لو أقر أنه باع عبده منه، ولم يس
		الفصل السابع والعشرون
٤٠٦		في الإقرار بالجراحة والقتل
لمولى ادعى ذلك كله ٤٠٦	وقامت البينةبه على آخر، وا	إذا أقرالرجل بقتله رجلاخطأ،
		لو أقر رجل أنه قتل فلانًا عمدًا
٤٠٦		قتلتما جميعًا
		الفصل الثامن والعشرون
٤٠٨	ض	في إقرار الوكيل والوصي بالقبه
ن ابن فلان	لى جميع ما للميت على فلان	إذا أقر وصى الميت أنه قد استوف
٤٠٨	لك: إنماً قبضت منه مائة	ولم يسمّ كم هو ، ثم قال بعد ذ
ثمنها، وهي مائة ٤١٤	وأشهد أنه قد استوفي جميع	لو أن وصيّا باع خادمًا للورثة ،
م الثمن ٤١٥	ن فلان مائة درهم وهي جميع	لو أقر الوصى أنه قد استوفى مر
•		إذا أقر الوصى أنه استوفى جميا
	1	وأقام الوارث البينة، أو غريم الم
		إذا أقر الوصى أنه استوفى ما لف
	دين لفلان الميت على الناس	إذا أقر وصى الميت أنه قبض كل اندوريا
ξ\Λ	5 56 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5	لفلان الميت
وال بعد دلك:		لو أن وصيّا أقر أنه قبض ما في . وهو مائة وخمسة أثواب
ن فيها المشترى الأحر	لعه، وباعها من عيره، قطعر	لو أن رجلا اشتري من رجل سا ••
611		بعیب ۱۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰
		الفصل التاسع والعشرون

في إقرار المضارب والشريك جحود المضارب مال المضاربة بسبب الضمان سواء

٤٢٣	جحد المضارب أولا ثم أقر أو أقر أولا بالمضاربة، ثم جحد ·
٤٢٣	لو ادعى رب المال مضاربة، وادعى الآخر أنها قرض
٤٢٤	إذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحت المفاوضة، فهو جائز عليه وعلى شريكه
	إذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتهما، لا يصح على شريكه
272	إذا كذبه الشريك فيه
270	لو قال: فلان شريكنا شركة عنان، أو قال: شركة مفاوضة، وكذبه صاحبه
270	إذا أقر الحر لعبد بالمفاوضة، وصدقه العبد
240	
٤٢٦	لو أقر، فقال: فلان شريكي فيما في هذا الحانوت
	الفصل الثلاثون
٤٢٧	في المتفرقات
٤٢٧	
٤٢٧	
٤٢٧	
٤٢٨	——————————————————————————————————————
٤٢٩	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٤٢٩	
٤٢٩	إذا ادعى رجل أن فلانًا غصبه ثوبًا، وأقر المدعى عليه بذلك، ثم اختلفا
۱۳٤	إذا قال: لأخي على ألف درهم، ولم يسمه، فهو باطل
۱۳٤	رجل قال: لهذا على ما لهذا على، ولم يكن أقر للآخر بشيء في مجلسه ذلك
۲۳٤	إذا قال الرجل لغيره: غصبتك ألف درهم، وسكت، ثم قال: هي زيوف
٤٣٣	إذا أقر الرجل بقبض خمسمائة درهم وله فيها شريك، ثم قال: هي زيوف
	رجل مات، وترك عبدًا، فقال العبد للوارث: أعتقني أبوك، وقال رجل آخر:
٤٣٣	لى على أبيك ألف درهم دين، فقال الوارث: صدقتكما
٤٣٣	إذا أقر الرجل أنه باع عبده من فلان، وقبض منه الثمن، لكنه لم يسم الثمن
	إذا أقر الرجل أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم، وقال فلان: ما اشتريت

لا يصح عزل الوكيل من غير علم الوكيل
إذا قال: اشهدوا أنى لم أوكل فلانًا، فهذا كذب، وهو وكيل لا ينعزل ٤٤٦
إذا عزل الوكيل حال غيبة الخصم، فهو على وجهين
إذا جاء المطلوب إلى القاضي، وقال: قد كنت وكلت هذا بالخصومة
مع فلان الغائب، وإني أريد السفر، واتهم هذا في أن يقر على بشيء
إذا أراد الرجل سفرًا، أو طلب منه امرأته حتى وكّل وكيلا على أنه إن لم يرجع
من سفره
إذا وكل رجلا ببيع عين من أعيان ماله، ثم أراد إخراجه عن الوكالة ٤٤٩
إذا وكّل وكيلا بالخصومة، وقال له: كلما عزلتك فأنت وكيلي فيهاوكالةمستقلة ٤٤٩
سئل نجم الدين النسفي عمن قال لآخر: وكلتك بكذا على أني متى عزلتك
فأنت وكيلي بهذا
وفي البقاء: وكله بشيء، ثم قال: والله لا أوكلك بشيء، فقد عرفت تهاونك ٤٥١
الوكيل بالبيع إذا وكل الموكل بقبض الثمن من المشترى، فله أن يعزله
عن هذه الوكالة بمحضر منه
الموكل إذا كتب كتاب العزل إلى الوكيل الغائب، فبلغه وعلم بما فيه ٤٥٢
الفصل الثالث
في تعليق الوكالة بالشرط وتأقيتها وإيقاعها بصفة العموم وبصفة الخصوص ٤٥٤
إذا قال لغيره: وكلتك ببيع هذا الشيء اليوم، أو قال: بع عبدى هذا اليوم ٤٥٤
إذا وكل رجلا بتقاضى كل دين له، أو وكله بكل حق له
إذا قال: أنت وكيلي في الدين الذي لي على الناس ٤٥٥
لو وكله بإجارة كل دار له، أو ببيع كل عبد له
رجل قال لغيره: أنت وكيلي في خصومة كل ضيعة لي بخراسان ٤٥٦
إذا وكل إنسانًا بطلب كل حق له و بالخصو مةفيه و القيض ، فغصب إنسان منه دارًا ٤٥٦

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الخامس عشر من المحيط البرهاني

الفصل الرابع

٣	في بيان من يكون وكيلا ومن يصلح لذلك ومن لايكون وكيلاو من لايصلح لذلك
٣	إذا وكل صاحب الدين المديون أن يبرئ نفسه عن الدين، ففعل كان صحيحًا
٣	رجل له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، فوكل صاحب المال أحدهما
٤	المحيل لا يصلح وكيلا عن المحتال له بقبض الدين عن المحتال عليه
٤	إذا كان بالمال كفيل، فوكله الطالب بقبضه من المطلوب
٤	رجل أمر عبده أن يبيع نفسه من رجل
	إذا باع المضارب عبدًا اشتراه بمال المضاربة من رجل، فوكل المشتري رب المال
٤	بقبضه لم يجز
٥	رجل في يديه عبد مقر بالرق، ادعى هذا العبد أن فلانًا الغائب اشتراه
٥	الرجل يكون وكيلا في قبض ما على ابنه ومكاتبه إلا أنه لايصدق على قبضه إلاببينة
٥	إذا وكل صبيًّا محجورًا بأن يبيع عنده، أو وكله بأن يشتري له شراء
٧	رجل أمر عبدًا محجورًا عليه، أو صبيًّا محجورًا عليه أن يشتري له متاعًا، فاشترى
٧	إذا وكل مجنونًا، إن كان لا يعقل البيع والشراء، لا يجوز
	رجل أمر رجلا أن يشتري له عبدًا بألف درهم، فصار الوكيل معتوهًا
٧	إلا أنه يعقل البيع والشراء والحفظ

الفصل الخامس
في بيان من يصح منه التوكيل ومن لا يصح
الفصل السادس
في بيان ما يجوز من الوكالات وما لا يجوز
لا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحد القذف
يجوز التوكيل بالإقراض، ولا يجوز بالاستقراض
إذا دفع الرجل إلى رجل مائة درهم، وأمره أن يقرض فلانًا، ويأخذمنه بذلك رهنًا ١٢
إذا دفع الرجل إلى رجل ثوبًا يساوي عشرة دراهم، وأمره أن يرهنه له بعشرة دراهم ١٣
إذا دفع الرجل إلى رجل ثوبًا، وأمره أن يرهن له بدراهم قرضًا، وسمَّى له
لدراهم، فزاد المأمور على ما سمى، أو نقص
إذا وكله أن يرهن ثوبًا بدراهم مسماة، فرهنه عند نفسه، ودفع الدراهم إلى الآمر ١٦
الفصل السابع
في التوكيل بالخصومة
رجل حضر مجلس القاضي، ووكل رجلا بقبض كل حق له، وبالخصومة فيه
وليس معهما أحد للموكل قبله حق
إذا وكل رجلين بالخصومة مع رجل، فقدم أحدهما الغريم، فجحد الوكالة
والمال جميعًا، فأقام البينة عليه بالوكالة والمال
إذا وكل رجلا بالخصومة، فهو على وجوه: الأول: أن يوكله بالخصومة
ولا يتعرض لشيء آخر
الوجه الخامس: إذا قال: وكلتك بالخصومة غير جائز الإقرار والإنكار ٢٠
إذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب المدعى عليه ٢٠
المطلوب إذا وكل وكيلا في خصومة، ثم أراد أن يستثني إقرار الوكيل عليه ٢٢
الوكيل بالخصومة في الدين يملك قبضه عند علماءنا الثلاثة ٢٢
لو وكله بالخصومة إلى فلان الفقيه

المحيط ج ٢٥ الفصل الثامن

في التوكيل بقبض الدين وتقاضيه، وفي التوكيل بقبض العين وفي التوكيل
بإثبات الدين وقضاء الدين والرسول في ذلك
إذا وكل رجلا بتقاضي دينه، فهو جائز
إذا وكل رجلا بقبض دينه
ليس للوكيل أن يوكل غيره بالقبض
إذا وكّل رجلا بتقاضي دين له على رجل، ثم إن المطلوب مات ٢٦
إذا وكل الرجل رجلا بقبض دين له على رجل، فقبضها الوكيل، ووجدها زيوفًا ٢٦
لو وكله ببيع عين من أعيان ماله بدراهم جياد، فباعه بالزيوف أو الستوقة يضمن ٢٦
رجل له على رجل ألف درهم وضح، وكل رجلا بقبضها منه
رجل له على رجلين ألف درهم، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فوكّل رب الدين رجلا بقبضه من أحدهما بعينه
رجل له على رجل مائة درهم، فأرسل إليه ليقبض منه المائة٠٠٠ ٢٨
رجل وكل رجلا بقبض ألفٍ عن مديونه، وأعطاه المطلوب ألفي درهم
إذا وكل الرجل رجلا بقبض دين له، فجحد الغريم الدين ٢٨
الوكيل بالقبض إذا كان وكيلا من جهة القاضي
أقام رجل بينة أن فلانًا وكله وفلان ابن فلان بقبض المال الذي له على هذا
فأقر الغريم بالدين وجحد الوكالة
رجل ادعى على رجل حقًّا لغائب، وأقام بينة أن الغائب وكله بطلب حقه
وخصومته في ذلك
إذا وكل الرجل رجلا بقبض جارية له في يدي فلان أو بنقل امرأته، أو بنقل مملوكه
فأقام المملوك البينة على العتاق
رجلُ استودع رجلًا متاعًا، ثم وكل رجلًا بقبضه، فدفع المستودع إلى الوكيل
غير متاع الموكل فير متاع الموكل با
إذا قدم الرجل رجلا إلى القاضي، وادعى أن فلانًا وكله بقبض دينه الذي على هذا ٣٢
الوكيلُ بالتقاضي يملك القبض عند علماءنا الثلاثة

رجل له مالان متفرقان، غنم وإبل سائمة، وجبت فيهما الزكاة، فدفع شاة

فقال له الآمر: قد ألزمتك العبد بإبراءك عن العيب، فلم يقبله المأمور ٧٣
الوكيل بالشراء إذا أراد الرد بالعيب، فقال له الموكل: لاترده بالعيب، فرده
كان الرد باطلا
نوع آخر في الوكيل بالشراء يزيد البائع في المبيع أو يزيده في الثمن ٧٤
رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري بها جارية، وأمره أن يزيد
من عند نفسه ما يرى إلى خمسمائة
نوع آخر في التوكيل بالشراء من مال الوكيل٧٦
نوع آخر في مخالفة الوكيل بالشراء في الثمن ٧٧
رجل وكل رجلاأن يشتري له عبدين بأعيانهما، ولم يبين ثمنًا، فاشترى أحدهما له ٧٧
من وكل رجلا بشراء عبد بعينه، فاشترى الوكيل نصفه، يتوقف شراءه
على رضاه عند أبي يوسف
الوكيل بشراء الدار إذا اشترى نصفها، ثم اشترى الموكل النصف الباقى ٧٧
رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري له بهاعبدًا، فاشترى فوجده حرّا ٨٠
نوع آخر في مخالفة الوكيل في الثمن:٨١
نوع آخر في تقیید الوكالة
الوكيل بالشراء مطلقًا إذا اشترى بمثل القيمة أو بأكثر، مقدار ما يتغابن الناس فيه ٨٢
نوع آخر في الجمع بين الإشارة والتسمية في ثمن ما وكل بشراءه
ومما يجانس هذا النوع ولم يكن من مسائل الوكالة ٨٧
رجل أتى بيَّاعًا وقال : بعني بهذه الدراهم وهي ألف كذا وكذا، فباعه به
فإذا الدراهم زيوف، أو نبهرجة أو ستوقة أو رصاص ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
نوع آخر في التوكيل بالشراء فيماله حمل ومؤنة: إذااستأجر حمولة لحمل المشتري ٨٨
وع آخر في التوكيل بالشراء بالدين الذي للموكل على الوكيل
وع آخر في الاستحقاق المشتري بعد ما هلك في يد الوكيل بالشراء
الفصل الحادى عشر
في التوكيل بالبيع
وع: في التوكيل بالبيع المطلق إذا باع، ما سوى الدراهم والدنانير، أو باع بالنسيئة
ر) - عي - تر ين - بين) - سين ۽ - بي سوري - بيران مي وراندو نيز - بي ۾ ري سين-

5, 4, 5, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1,
الموكل على الوكيل بما يوجب براءة المشترى
رجل وكّل رجلا بأن يبيع عبده بألف درهم، فباعه وسلمه إلى المشتري
ثم أقر البائع أن الآمر قد قبض الثمن، وجحد الآمر
لو أقر الوكيل أن الآمر استقرض ألفًا من المشترى، أواغتصب منه ألفًاقبل الشراء ١١٤
جارية بين رجلين، وكّل أحدهما صاحبه ببيعها، فباعها بألف درهم
فأقر الشريك الآمر أن البائع قد قبض الثمن من المشترى ١١٧
نوع آخر في إبراء الوكيل المُشترى عن الثمن، وفي هبة الثمن منه وفي وقوع المقاصة
بين الثمن وبين دين الوكيل أو الموكل، وفي إقالة البيع مع المشترى
نوع آخر في الخيار في الوكالة
رجَل أمر رجلا أن يبيع عبده، وأمره أن يشترط الخيار للآمر ثلاثة أيام
فباعه ولم يشترط الخيار
نوع آخر في الوكيل بالبيع إذا باع بعض ما وكل ببيعه أو جميعه متفرقًا ١٢٣
نوع آخر في الوكيل بالبيع يزيد في المبيع
نوع آخر في الوكيل بالبيع يرد عليه بالعيب ١٢٥
رجل وكل رجلا أن يبيع عبدًا له، فباعه فوجد به المشترى عيبًا قبل القبض
فرده على الوكيل، فقبل الوكيل
رجل باع عبده من رجل وسلّمه إليه، ووكّل رجلا بقبض الثمن
فقال الوكيل: قد قبضته، ودفعته إليك، أوقال: ضاع عندى، وجحدالموكل ذلك ١٢٧
الوكيل بالبيع إذا باع العبد بألف درهم كما أمره الموكل وتقابضا، وهلك الثمن عنده
أو دفع إلى الآمر، ثم ادعى المشترى بالعبد عيبًا يحدث مثله ١٣١
الفصل الثاني عشر
في التوكيل ببيع العبد من نفسه وفي توكيل العبد الأجنبي بشراء نفس العبدللعبد ١٣٢
على الموطن ببيع العبد من نفسه بإعتاقه
يدخل في هذا الفصل توكيل الرجل غيره ليشتري نفسه من مولاه لهذا الرجل ١٣٢٠٠٠
يد على على المعلى مولاك بألف درهم، فقال العبد: نعم
استر می مست س مور ک بات درسم ، حقاق المبتد ا

الفصل الثالث عشر

في بيان حكم وكيل الوكيل والموكل الأول والموكل الثاني معه	129
إذا وكل الرجل رجلا في خصومة، أو تقاضي دين، أو بيع، أو شراء	
أو نكاح، أو طلاق، أو غير ذلك	١٤٠
رجل وكل غيره أن يزوجه امرأة، فزوّجه رجل سوى الوكيل، والوكيل حاضر	
فأجاز، جاز فأجاز، جان	1 3 1
إن أراد الوكيل الأول أن يعزل الثاني، يحل له ذلك	187
إذا قال رب المال للمضارب: اعمل فيه برأيك، فدفع المضارب المال	
إلى غيره مضاربة	1 2 7
رجل دفع إلى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له بها متاعًا قد سماه	
وأن يوكل بذلك من أحبِّ	184
الفصل الرابع عشر	
في توكيل بعد توكيل بشيء واحد، وفي التوكيل بشراء شيء في ملك الموكل بشيء	
	1 & &
الفصل الخامس عشر	
في انعزال الوكيل، وخروجه عن الوكالة حكمًا لا قصدًا	١٤٧
إذا جن الموكل، فهو على وجهين: إن كان الجنون غير مطبق لا ينعزل الوكيل	
	۱٤٧
إذا وكل الرجل رجلا ببيع عبد له، ثم إن الموكل باع العبد بنفسه	۱٤۸
إن باع الآمر العبد، أو باع الوكيل العبد، ثم رد عليه بالعيب بقضاء	
	۱٤۸
رجل أمر رجلا أن يزوّجه امرأة بعينها، ثم إن الوكيل تزوج أمها أو أختها	
فقد خرج الوكيل عن الوكالة	١٥٠
إذا باع الموكل العبد الموكل ببيعه بنفسه، ولم يعلم الوكيل ببيع الموكل	
فباعه الوكيل، وقبض الثمن، وهلك في يده	10.

إذا وكل الرجل أن يطلق امرأته، ثم طلقها الزوج بنفسه قبل طلاق الوكيل
فهذا لا يكون عزلا للوكيل
إذا وكل رجلا ببيع دار له، فبني فيها بناءً، فهو رجوع عن الوكالة ١٥٢
لو أمره بشراء ثوب أبيض بعينه، أو ببيعه، فصبغ لم يجز الشراء على الآمر
فالبيع يجوز
الفصل السادس عشر
في جمع الوكيل بين ما أمربه وبين غيره، وفي جمعه بين ما أمربه من جهة شخصين
في العقد وفي الزيادة من الوكيل
الفصل السابع عشر
في توكيل الأب والوصى في أمور اليتيم
الفصل الثامن عشر
في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل
رجل يقول لرجل: أمرتك أن تبيع عبدى بالنقد، فبعته بالنسيئة، وقال المأمور: لا
بل أمرتني بالبيع، ولم تقل
إذا قال لغيره: أمرتك أن تبيع عبدي على أن لي فيه الخيار ، وقال المأمور: لم تأمرني
أن أشترط ذلك الخيار
إذا دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: اشتر لي بها جارية، فاشترى
فقال الأمر: اشتريتها بخمسمائة، وقال المأمور: اشتريتها بألف ١٥٧
إذا وكل رجلا بشراء عبد هندي بكذا، فاشترى الوكيل عبدًا هنديا كما أمره به
وجاء بالعبد إلى الموكل، فقال الموكل: هذا عبدي وقد كان فلان غصبه مني
وقال الوكيل: هذا عبد فلان
رجل وكل رجلا أن يشتري له أخاه، فاشترى الوكيل وجاء به، فقال الموكل:
هذا ليس بأخي
رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بها عبدًا، فجاء بعبد
وقال: قد اشتريته من هذا بألف درهم، وقال الآمر: لم تشتره

من وكل رجلا بعتق عبده، فقال الوكيل : أعتقه أمس وقد وكله بذلك قبل أمس
لا يصدق الوكيل على ذلك من غير بينة
رجل أمر رجلا ببيع داره، فقال المأمور: بعتها بكذا، وقبضت الثمن وضاع
ولم يكن الآمر دفع الدار إليه، وقال الآمر: لم تقبض الثمن ١٦١
إذا وكل الرجل رجلا ببيع عبد له، فقال الآمر: قد أخرجتك من الوكالة
فقال الوكيل: قد بعته أمس
ر يلى . رجل له على رجل ألف درهم، فأمره أن يشتري له بها عبدًا، فقال المأمور :
قد اشتريت لك عبدًا من فلان وقبضته، ودفعت الثمن إليه
الفصل التاسع عشر
في الشهادة على الوكالة
إن شهد أحدهما بالوكالة والآخر بالوكالة والعزل قبل على الوكالة
لاتفاقهما عليها، ولم يثبت العزل لانفراد أحدهما به ١٦٤
لا تجوز شهادة ذميين على توكيل المسلم مسلمًا أو ذميًّا في قبض دينه
من مسلم أو ذمي
إن كان المطلوب غائبًا، فادعى الطالب في داره حقًّا، وجاء بابني المطلوب
فشهدا أن المطلوب وكل هذا بالخصومة في هذه الدار
لو وكَّله بتقاضي دين، ثم غاب، فشهد ابنا الطالب أن أباهما عزله١٦٦
إذا شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة في الدين، والآخر أنه وكله بقبضه، جاز
وصار وكيلا بهما عند أبي حنيفة
لو شهدا بوكالةإنسان وقضى به، ثم رجعا لم يبطل القضاءبالوكالة، ولم يضمنا ١٦٨
الفصل العشرون
في الوكالة الموقوفة
رجل قال لمديون رجل: ادفع إلى ما لفلان عليك، لعل هو يجيز قبضي
وما وكلني بقبضه
رجل له في يدي رجل ألف درهم وديعة، فقال: قد أمرت فلانًا أن يقبض الألف

التي لي عند فلان، فلم يبلغ ذلك المأمور بالقبض حتى قبض الألف ١٦٩
الفصل الحادى والعشرون
في التوكيل للمجهول
الفصل الثاني والعشرون
توكيل الرجلين إذا فعل أحدهما ما وكله به
إذا وكل رجلين يبيعان عبدًا له أو دارًا أو دابة أو شيئًا من الأشياء، فباع أحدهما
دون صاحبه لا يجوز
لو وكّل رجلين بطلاق امرأته، فطلق أحدهما، وأبي الآخر أن يطلق، فهو جائز ١٧٣
وكل رجلين ببيع عبدله، فباع أحدهما، والآخر حاضر، فأجاز بيعه ١٧٤
إذا وكل رجلين بقبض وديعة له، فقبض أحدهما بغير إذن صاحبه كان ضامنًا له ١٧٤
الفصل الثالث والعشرون
في الوكالة يعطى صاحبها على التصديق والتكذيب أو من غير تصديق وتكذيب ١٧٦
مسائل هذا الفصل أقسام أربعة:
القسم الأول: رجل عليه دين لرجل غائب جاء رجل، وقال: إن الغائب وكلني
بقبض ماله عليك
فرق بين هذا وبين الوكيل بقبض الوديعة
القسم الثاني من هذا الفصل
إذا كان للرجل على رجل مال، غاب صاحب المال، فجاء رجل، وادعى
أن صاحب المال وكله بقبض المال، فكذبه المديون، أو سكت، ودفع المال إليه ١٨١
القسم الثالث من هذا الفصل
لو يمت الطالب، وباقي المسألة بحالها من تصديق الغريم الوكيل
ودفع المال إليه، وتضمينه إياه
القسم الرابع من هذا الفصل
لو أن الغريم دفع المال إلى الوكيل من غير تصديق ولا تكذيب، ثم حضر الموكل
وجحد الوكالة وأشهد على ذلك شهود أو غاب

صل الرابع والعشرون	ف	صا	١,	,	1	لر	١	بع	وا	ال	ىشر	ون
--------------------	---	----	----	---	---	----	---	----	----	----	-----	----

فيما للوكيل أن يفعل وماليس له ذلك والوكيل بالبيع إذانقد الثمن من مال نفسه ١٨٨
ذا وكل الرجل رجلا بتقاضى دين له على رجل، فليس له أن يشترى منه شيئًا
خلك الدين
رجل أمر رجلا أن يشتري له نصف دار، فاشتراها كلها، فله أن يقاسم
رجل دفع إلى الرجل متاعًا يبيعه ، فباعه بنسيئة ، فقال رب المتاع : إن رأيت أن تنقدني
من عندك، ففعل
الفصل الخامس والعشرون
في التوكيل بالعقود ببدل مجهول
ذا وكل الرجل رجلا أن يكاتب عبده على عبد، أو على حنطة، أو ثوب هروى
أو مروى جاز، وينصرف إلى الوسط
إذا قال الرجل لغيره: خذ عبدي هذا وبعه بعبد، أو قال: اشتر لي به عبدًا ١٩٢
و وكله بأن يبيع عبده بعشرة أثواب هروية، أو بكر حنطة
و كل رجلاً ، بأن يكاتب عبده على وصفاء أو على أكرار حنطة
ُو على ثياب هروية
الفصل السادس والعشرون
نى التوكيل بالإجارة والاستئجار والمزارعة والمعاملة
لوكيل بإجارة الدار خصم في إثبات الإجارة، وفي قبض الأجر
وحبس المستأجر به
و وكل أن يؤاجر أرضه بدراهم، فأجرها بدنانير
لوكيل بالاستئجار يملك الاستئجار بالدراهم والدنانير والمكيل والموزون
إذا كان بغير عينه بلا خلاف
لوكيل بدفع الأرض مزارعة أو بدفع النخيل معاملة إذا أبرأ المزارع أو المعامل
عن نصيب المالك

المحيط ج ٢٥ الفصل السابع والعشرون

في التوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق واليمين والخلع	191
عامة مسائل النكاح قد مرت في كتاب النكاح	۱۹۸
رجل قال لغيره: زُوَّجني امرأة على أنك متى تزوجتها، فأمرها بيدها ١٩٨	۱۹۸
إذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجها فزوجها، وحطّ عن مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن	
	۱۹۸
إذا وكل الرجل رجلا أن يطلق امرأته، ثم طلقها الزوج قبل طلاق الوكيل	
	199
	۲
	۲.۳
	۲ • ٤
الفصل الثامن والعشرون	
	V . A
	7.0
التوكيل بالصلح عن المال إرسال من وجه، وتوكيل من وجه ٢٠٥	۲٠٥
الوكيل بالصلح من جانب المدعى عليه إذا ضمن بدل الصلح، أو أضاف الصلح	
إلى ماله حتى يلزمه بدل الصلح	۲٠٦
_	۲٠٦
وكيل المدعى عليه بالصلح إذا وكل رجلا بالصلح، ولم يأمره الموكل بذلك نصّا	
ولا قال له: ما صنعت من شيء فهو جائز	7.7
إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل، فوكل المدعى عليه رجلا ليصالح مع المدعى	
	۲.۷
و ١٣٠١ . الخطأ بين ورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصته، فصالح على دراهم	
وقبضها وقبضها	۲۰۸
و إذا وكل رجلا بالصلح في شجة ادعيت عليه، وأمره بالضمان ٢٠٨	
ع و سور عبدًا ، فوكل مولى العبد وولى الحر رجلا ، فصالح مع القاتل ٢٠٩	

المحيط ج ٢٥ - ٣٨١ - فهرس المسائل و الموضوعات
لو فقئت عين العبد، فصالح عنها على ستة آلاف درهم، جاز عند أبي يوسف ٢١٠
الفصل التاسع والعشرون
في البضاعة
إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم بضاعة ليشتري بها ثوبًا ٢١٢
لو قال: خذ هذه الألف بضاعة جاز، ويصير مأذونًا بالشراء، ولو قال:
خذهذا الثوب بضاعة جاز، ويصير مأذونًا بالبيع٢١٢
لو قال: خذ هذه الألف بضاعة إلى الريّ في الثياب، أو قال: في الرقيق
أو قال: في الطعام، فاشترى المستبضع بجميع المال ما أمر به
لو اشترى المستبضع ببعض المال هذه الأشياء، وأمسك الباقي للإنفاق والحمل
فلم ينفق حتى مات صاحب المال، ثم أنفق ٢١٥
الفصل الثلاثون
في المتفرقات
الوكيل بالشراء إذا أخذ السلعة على سوم الشراء ٢١٧
الوكيل بالطلاق إذا طلق في حال سكره ٢١٧
رجل أمر عبده أن يبيع نفسه من رجل ففعل ٢١٧
رجل له حنطة في يدي رجل أمر صاحب الحنطة الذي في يديه الحنطة أن يتصدق
على فلان
إذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية بألف درهم، فاشترى الوكيل جارية ٢١٧
رجل دفع إلى رجل دراهم
لو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له عبدًا، وسمى جنسه وصفته وثمنه ٢١٨
الوكيل بالشراء إذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه، وقبض المشترى ٢١٩
رجل أمر رجلا أن يشتري له ثوبًا مسمى بدراهم دفعها إليه ٢١٩
لو وکل رجلا أن یشتری له ثوبًا هرویا بعشرة ۲۱۹
الوكيل بالبيع إذا قال: بعته من رجل لا أعرفه، وسلمته إليه ٢١٩
الوكيل بالبيع إذادفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب، فهرب ذلك الرجل ٢١٩

أما سان ركنها

فهرس المسائل و الموضوعات	<u> </u>	المحيط ج ٢٥
۲۳۰		بيان شرائط جواز الكفالة
YTT		أما بيان حكمها
		الفصل الثاني
٢٣٤		في الألفاظ التي تقع بها الكفالة
، فهذا جائز ٢٣٤	ن، أو قال: أنا زعيم به	إذا قال: أنا قبيل لك بنفس فلار
		لو قال: هو عليّ حتى يجتمعا
740	دن	لو قال: أنا ضامن لك بمعرفة فا
،: إلىّ، أو قال: دعه إلىّ ٢٣٥		
ك، أنا أسلمه إليك	على فلان أنا أدفعه إليل	من قال لغيره: الدين الذي لك
٠ ٢٣٦		أنا أقضيه
بالنفس ٢٣٧	، أو وجهه، فهو كفالة	إذا كفل برأس رجل، أو برقبته
لك ماعلى فلان أناأقبضه منه	رجل للطالب: ضمنت	رجل له على رجل مال، فقال,
YTV		وأدفعه إليك
		الفصل الثالث
۲۳۹	ىن لايصح	في بيان من يصح الكفالة منه وه
إذن المولى لايجوز ٢٣٩	ه، أو عن أجنبي بغير إ	إذا كفل العبد المحجور عن مولا
779	و مال، فالكفالة جائزة	إذا كفل المولى عن عبده بنفس أ
78	ب <i>ى لا يجو</i> ز كفالته	إذا كفل صبى بنفس رجل أو ص
Y & 1	الضمان	رجل أدخل ابنه الصغير معه في
ل بنفسه، أو بما عليه	مِنون شيئًا، وكفل رجل	إذا ادعى رجل على صبى أو مح
787 737		بغير إذن وليه
		الفصل الرابع
نسليم وعدم صحته ۲٤٤	نيل بالتسليم وصحة الت	في الكفالة بالنفس ومطالبة الكا
طلته عند القاضي	م يأت ِبه، فظهرت مماه	إذا كفل الرجل بنفس رجل، فل
788		حبسه القاضي

إذا حبس الكفيل بالنفس بحكم الكفالة ، وعلم أن المكفول بالنفس غائب
ببعض الأمصار
إذا كان المكفول بالنفس محبوسًا في سجن قاضٍ آخر في هذا المصر ٢٤٦
إذا سلمه في المفازة لا يبرأ
إذا سلم الكفيل المكفول بنفسه إلى الطالب، ولم يقل: سلمته إليه بجهة الكفالة ٢٤٨
إذا دفع المكفول بنفسسه نفسه إلى الطالب، وأشهد أنه إنما دفع نفسه إليه
من كفالة فلان، يجبر الطالب على القبول٠٠٠
إذا وكل الطالب رجلا أن يأخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه، فأخذ ٢٥٠
الفصل الخامس
في الكفيل بالمال وأداء الكفيل ما كفل به
كل دين وجب على الحقيقة في ذمة إنسان صغيرٍ أو كبيرٍ ، ذكرٍ أو أنثى، مأذونٍ
أو محجور عليه إذا كفل به إنسان، صحت الكفّالة
إذا كفل رجل عن رجل بمال، وأدى المكفول عنه المال إلى الكفيل
قبل أن يؤدى الكفيل إلى المكفول له، ثم أراد، أيسترد ذلك من الكفيل ٢٥١
إذا كان للرجل على رجل دراهم مؤجلةً وكفل بها رجل، ولم يسمّ في الكفالة
إلى أجل
إذا أدى ورثة الكفيل الدين من التركة ، لم يكن لهم أن يرجعوا بالدين على الأصيل
مالم يحل الأجل مالم يحل الأجل
الفصل السادس
في الأجل والخيار والكفالة
إذا كفل بنفس رجل إلى شهر، أو إلى ثلاثة أيام، أو ما أشبه ذلك ٢٥٤
إذا كفل إلى الحصاد أو إلى الدياس أو إلى الجزاز أو إلى المهرجان، أو إليالنيروز ٢٥٤
رجل كفل بنفس رجل على أنه كلما طالبه به، أو على أنه كلما طلبه منه
فله أجل شهر
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم حالة من ثمن بيع، فكفل بها رجل إلى سنة ٢٥٧

إذا كفل بالقرض مؤجلا إلى أجل مسمّى ٢٥٨
إذا كفل بالمال رجل، وكفل عن الكفيل رجل آخر، ثم الطالب أخر المال
عن الأصيل
لو كفل رجل عن رجل بألف درهم إلى سنة، ثم إن الكفيل باع الطالب بها عبدًا
قبل الأجل، وسلمه إليه، ثم استحق العبد ٢٥٨
إذا كان لرجل على رجل ألفُ درهم من ثمن بيع، أو غصب وبها كفيل
فأخر الطلب المال
الفصل السابع
في تعليق الكفالة بالشرط
ت يجب أن يعلم أن من هذا الجنس مسائل كثيرة
إحداها : إذا شرط الكفيل في الكفالة بالنفس إن لم أوافكِ به غدًا
فعلى المائة التي لك عليه
المسألة الثانية : إذا شرط في الكفالة بالنفس : إني إن لم أوافكِ به غدًا
فعلى مالك عليه من المال، ولم يسمّ مقدار المال
المسألة الثالثة: إذا شرط في الكُفالة بالنفس: إني لم أوافك به غدًا
فعلى مائة درهم، ولم يقل: فعلى المائة التي عليه، فلم يُوافِ بِه غدًا
المسألة الرابعة: إذا قال: إن لم أوافك به غدًا، فعلى المائة الدرَهم
التي لك عليه، والطالب يدعي عليه مائة دينار، لا مائة درهم، فلم يواف به ٢٦٣
المسألة الخامسة: إذا قال: إن لم أوافكِ به غدًا، فالمائة الدرهم التي لك
على فلان آخر على
المسألة السادسة: إذا قال: إن لم أوافكِ به غدًا، فالمال الذي لفلان آخر
على فلان آخر
المسألة السابعة: إذا قال: إن لم أوافِك به غدًا، فالمال الذي لفلان آخر
على هذا المكفول به على "
المسألة الثامنة: إذا قال: إن لم أوفِك به غدًا، فعلى مائة درهم سوى المائة
التي لك عليه، فلم يواف به غدًا

المسألة التاسعة: إذا قال: إن لم أواف به متى دعاه به، فعلى الألف التي عليه
ثم إن الطالب دعاه به، فدفعه إليه مكانه
المسألة العاشرة: إذا قال: إن لم أواف به غدًا، فأنا كفيل بنفس فلان،
سمى رجلا للطالب عليه حق ٢٦٥
إذا كفل بنفس فلان على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فالمال الذي عليه للطالب عليه
فمات المكفول به قبل مضى الغد
إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فالمائة الدرهم التي للطالب عليه
على الكفيل، فتغيب الطالب في الغد، فطلبه الكفيل، فلم يجده حتى مضى الغد ٢٦٧
إذا كفل رجل بنفس رجل على أن المكفول بنفسه إن غاب عنه، فالكفيل ضامن
لما عليه
إن كفل بنفس رجل على أنه إن أوفى به ما بينه وبين شهر وإلا فالمال على لازم ٢٦٨
إذا ادعى رجل على آخر مائة، ولم يدع المائة الدينار، بل ادعاه المائة مطلقة ٢٧٠
إذا كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فعليه ما يقر به
المطلوب للطالب
إذا قال الرجل: إن مات فلان قبل أن يعطيك الألف التي لك عليه، فأنا كفيل بها
أو كانت الألف إلى أجل، فقال: إن حلت ولم يعطِّك١٧٢
الفصل الثامن
في الكفالة بالمال على أن يعطيه من وجه كذا
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، وكفل بها رجل على أن يعطيها إياه
من وديعة المطلوب عنده
- الفصل التاسع
في الكفالة بما ذاب لك على فلان أو ما أقر لك به فلان أو ما بايعت فلانًا
عی انحصانه به داب سه عملی فاران او شه افر سه به فاران او شه بایعت فاران وما یتصل بها
إذا قال الرجل لغيره: ما ذاب لك على فلان، فهو على "
إدا قال الرجل تعيره . ما داب لك على قارل، فهو على
تو قال: المانك على قارف، فهو على، قتال قارف في على بدأ، والمر المعيل دلك

فهرس المسائل و الموضوعات	- ΥΛΛ -	المحيط ج ٢٥
هو على ٢٨٩	فما بايعته من شيء، ف	إذا قال الرجل لغيره بائع فلانًا، و
79	نسيء فهو علي	داينه اليوم، فما داينته اليوم من تأ
عبدي من شيء فهو عليّ ۲۹۱	، لرجل: ما بايعت به	لو أذن لعبده في التجارة، ثم قال
فوهب البائع الثمن	له رجل بالثمن بأمره،	رجل باع من رجل عبدًا، وكفل
ى بالعبد عيبًا ٢٩١	تری، ثم وجد المشتری	للكفيل، وقبضه الكفيل من المشن
		الفصل الثاني عشر
۲۹۳	براءة من الطالب	في الكفالة تبطل عن الكفيل بغير
ستحق المبيع من يده ٢٩٣	, ثمن مبيع اشتراه، فا	إذا كفل الرجل بمال عن رجل مز
، ثم سقط كل المهر	بالمهر رجل عن الزوج	لو أن رجلا تزوج امرأة، وكفل بـ
۲۹٤	نها قبل الدخول	عن الزوج بالفرقة الثابتة من جهة
تب الألف لغريم المولي	، درهم، وضمن المكا	لو أن رجلا كاتب عبده على ألف
Y98	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	أو كفل بها
		الفصل الثالث عشر
797		في دعوى الكفيل بطلان الكفالة
الأصيل	رهم بأمره، ثم غاب ا	إذا كفل الرجل عن رجل بألف د
للوب من ثمن خمر ۲۹٦	لألف الدرهم على المه	فادعى الكفيل على الطالب أن اا
		الفصل الرابع عشر
Y9A		في أخذ الكفيل
لدعى عليه ٢٩٨	بأخذ له كفيلا بنفس الم	إذا طلب المدعى من القاضي أن
أو شاهدًا واحدًا عدلا ٢٩٩	ي شاهدين مستورين أ	في دعوى السرقة: إذا أقام المدع
يريد به شتيمة لا يجب بها	دعى قبل رجل شتيمة	إن وقع الدعوي في التعزير بأن ا
٣٠١		حدالقذف
		الفصل الخامس عشر
الاستحلاف فيها ٣٠٦	لة وإقامة البينة عليها و	في الدعوى والخصومة في الكفا
ئىاھدىن		

إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة، وقالا: نحن لا نعرف
الكفيل والمكفول عنه
لو شهد رجلان بأنفسهما أن هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل نعرفه بوجه
ولا نعرفه باسمه
إذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفس رجلين، وأقام شاهدين، فشهدا
على كفالة أحدهما، واختلفا في الآخر
إن اختلف الشاهدان في المال، فشهد أحدهما بالدراهم، وشهد الآخر بالدنانير
لم تجز شهادتهما
إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم، فأخذ منه كفيلا بنفسه
فإن لم يواف به غداً، فعليه المال الم يواف به غداً، فعليه المال
رجل ادعى على رجل أنه كفل بنفس فلان، وأنكره، وأقام المدعى بينة
على الكفيل أنه كفل بنفسه
إذا شهد شاهدان على الكفالة بألف درهم، واختلفا في اللفظ ٢١٠
إذا ادعى قبل رجل كفالة بألف درهم له على رجل قد سماه، فشهد شاهدان
أنه كفل له بألف درهم عن رجل، وقالا: رأيناه، ولم نعرفه ٣١٢
إذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس فلان، أو مال عليه، وحلف له
على ذلك عند القاضى
إذا ادعى رجل قبل رجل كفالة ، وقال : أخذت غلامي حتى كفلت لى بفلان
وجحد الكفيل ذلك
إذا ادعى الكفيل بالنفس أنه دفع المكفول بنفسه إلى وكيل الطالب
وأنكر الطالب حلف الطالب
رجل قال الآخر: إن جني فلان عليك، فأنا كفيل بنفسه، فقال ذلك الرجل
بعد ذلك: قد جني على فلان الله على فلان المستمرية المستمرة المستمرية الم
إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافِ بِه غدًا، فعلى المائة التي لك عليه
واشترط الكفيل على الطالب، وقال للطالب: إن لم يوافِ في المسجد غدًا ٣١٤
لو كفل بنفسه على أنه إن لم يدفعه إلى الطالب غدًا، فالمال عليه

فشرط الكفيل على الطالب أنك إن لم توافني غدًا لتقبضه مني، فأنا بريء
من الكفالة بالمال والنفس
ذا كفل رجل لرجل عن رجل بمال عليه، وأداه الكفيل من مال نفسه ٣١٧
الفصل السادس عشر
في الجمع بين الكفالة والوكالة في الخصومة
إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فهو وكيل في خصومته
ضامن لما ذاب عليه
ُو كفل بنفسه على أنه إن لم يواف ِبه غدًا فلان رجل آخر وكيل في خصومته
نما قضي به علیه ففلان رجل آخر ضامن له
ُو كفل رجل بنفس رجل، وجعله المكفول به وكيلابالخصومة ضامنًالماذاب عليه ٣٢٠
ذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا فهو ضامن لما ذاب عليه
روكيل بالخصومة، فلم يواف ِبه غدًا
الفصل السابع عشر
ى مباشرة العقود بشرط الكفالة
لفصل الثامن عشر
ني الكفالة مع الجهالة
ذا كفل رجل لرجلين، فقال: كفلت لهذا بماله على فلان، وهو ألف درهم ٣٢٤
ذا قال الرجل لغيره: كفلت لك بنفس فلان، فإن لم أوافك به غدًا، فعلى ما عليه
رهو ألف درهم
الفصل التاسع عشر
مى كفالة المريض وموت الكفيل المريض مرض الموت
ذا كفل عن رجل بمال، فإن كان عليه دين يحيط بماله، فالكفالة كلها باطلة ٣٢٦
ن كفل المريض عن رجل بألف درهم، ولا دين عليه، ثم أقر بدين محيط
بماله لأجنبي، ثم مات
ذا أقر المريض أنه كفل لهذا بكذا في حالة الصحة٣٢٦

رجل مريض وابن المريض كفيل للمريض بنفس غريم للمريض عليه مال كثير
فأبرأ المريض الابن عن الكفالة ومات ٢٢٧
إذا مات الكفيل بالمال، وعليه ديون سوى دين المكفول له ٣٢٨
الفصل العشرون
فيما يكون الرجل فيه خصمًا من الكفالة
رجل ادعى على رجل أنه كفل له عن فلان بألف درهم له عليه بأمره
وجحد الكفيل ذلك
لو أن رجلا قال لغيره: اضمن لفلان ما بايعني به من شيء، فيضمن له ذلك
ثم إن الضامن أقام بينة على المضمون له عنه ٣٣١
رجل باع من رجلين متاعًا بألف درهم، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فلقى البائع أحدهما، وأقام عليه البينة أن له على هذا
وعلى فلان الغائب ألف درهم
لو أن رجلا كفل لرجل عن رجل بمال، ثم إن الطالب لقى الأصيل
قبل أن يلقى الكفيل، فأقام عليه بينة أن له عليه ألف درهم وفلان كفيل بها بأمره ٣٣١
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه كفل له هو وفلان غائب بألف درهم عن فلان
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه، وأقام البينة على ذلك ٣٣٢
الفصل الحادى والعشرون
في الكفالة بالأعيان المعتمد المعتمد الكفالة بالأعيان المعتمد الم
رجل ادعى عبدًا في يدى رجل، وأخذ كفيلا بنفس المدعى عليه وبنفس العبد ٣٣٤
رجل غصب عبد رجل وجحده، فادعاه المغصوب منه، وهو قائم بعينه
وأخذ كفيلا بالعبد
لو غصب عبد رجل واستهلكه، وطالبه صاحبه به، فضمن له رجل هذا العبد ٣٣٥
لو أن رجلا ذبح شاة لرجل، وأكلها، ثم ضمن رجل تلك الشاة ٣٣٥
إذا اشترى الرجل من آخر عبدًا، وقبضه، فجاء رجل وادعاه، وأخذ بالعبد كفيلا
وأقام البينة أنه عبده

عبد في يدى رجل ادعاه رجل وأخذ كفيلا بالعبد وبالمدعى عليه ووكيلا
بالخصومة فيه
عبد في يدي رجل، ادعاه رجل، وكفل به كفيلان، فقبل أن يقيم المدعي بينة
حبس الكفيلان لأحضار العبد
إذا استودع رجل رجلا عبدًا، وجحده المستودع، وأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعبد
ثم مات العبد في يد المستودع
إذا استعار دابّة إلى مكان معلوم، وجاوز ذلك المكان فضمنها، وأعطى بهاكفيلا ٣٤١
إذا اشترى من رجل عبدًا، ونقده الثمن، وأخذ منه كفيلا بالعبد حتى يُدفعه
إليه صحا
ا إذا رهن الرجل من رجل متاعًا، وكفل له رجل بالرهن للراهن، وفي الرهن فضل
على قيمتهعلى
لو أن رجلا استقرض من رجل مالا على أن يعطيه به فلان عبده رهنًا، وكفل له
بذلك الرهن كفيلا
إذا تكارى من رجل عبدًا، أو دابة، وعجل له الأجر وسلم يقبض العبد والدابة ٣٤٣
إذا أوصى لرجل بأمة، وهي حبلي، وللآخر بما في بطنها وهي تخرج من الثلث
فأخذ صاحب الولد عن صاحب الأمة كفيلا بما في بطنها ٣٤٣
و أن رجلا باع من رجل دارًا أو عبدًا، أو أمة، وادعى رجل فيه دعوى
فأراد المشترى أن يأخذ من البائع كفيلا بنفسه
لو أن رجلا من أهل الذمة ادعى على ذمي آخر خمرًا بعينها، أو خنزيرًا بعينه
فأخذ منه كفيلا
رجل قال: دفعت إلى فلان عشرة أثواب، فقال له رجل: أنا ضامن لها
ولثمنها ألف درهم
الفصل الثاني والعشرون
نى كفالة أهل الذمة
نی قطاله اهل الدمه
فإن اسلم احدهما

المحيط ج ٢٥ الفصل الخامس والعشرون

في رجوع الكفيل بعد الأداء في هبة صاحب المال الحق عنه ٣٥٧
رجل قال لرجلين: اضمنا عني لفلان ألف درهم على أن كل واحد منكما
كفيل ضامن عن صاحبه، فضمناها عنه، ثم إن أحدهما أدى شيئًا فله أن يرجع ٣٥٧
رجل له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، ولرجل آخر على المديون ألف
درهم أيضًا
رجل ادعى على رجل ألف درهم، وضمنها رجل بأمر المدعى عليه ٣٥٨
رجل باع من رجل عبدًا، وكفل له رجل بالثمن بأمره، فوهب البائع
الثمن للكفيل
رجل كفل عن رجل بمال بغير أمره، ثم إن الطالب وهب المال من الكفيل ٣٥٨
رجل له على رجل ألف درهم فأمر الطالب المطلوب أن يضمن عنه لرجل ألفًا حالة
أو إلى أجل
رجل كفل بألف درهم عن رجل بألف درهم عن رجل بأمره، ثم إن الذي عليه
الأصل أداها بمحضر من الكفيل
قض هذا عنى ألف درهم التي هي له عليّ حتى أدفعها إليك ٣٥٩
الكفيل بالمال إذا ادعى الأداء، وكذبه الطالب، وصدق المكفول عنه الكفيل
في الأداء، أو كذبه و ٢٥٩
رجل تكارى إبلا بغير أعيانها محامل وزوامل، وأخذبهاكفيلا، ثم غاب الحمال ٣٥٩
إذاأحال الكفيل صاحب الحق بدينه ، وأبرأه صاحب الحق ، كان للمحيل وهو الكفيل
أن يرجع على الذي عليه الأصل
رجل له على رجل ألف درهم، فأمر رجلا حتى كفل بها عنه للطالب ٣٥٩
الفصل السادس والعشرون
في الأمربقضاء الدين وفي الأمربنقد المال وإعطاءه بشرط الضمان وما يتصل به ٣٦١
إذا قال الرجل لغيره: اقضِ عن ديني فقضاه، رجع عليه ٣٦١
إذا قال الرجل لآخر: انقد فلانًا عنى ألف درهم، أو انقد فلانًا الألف التي له على ٣٦١

رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يعطيها غريمه، فأعطاه المأمور غيرها
من عنده
لو قال لغيره: أنفق علي"، فأنفق رجع على الآمر
وإن لم يشترط الرجوع والضمان
إذا قال لغيره: ادفع إلَّى فلان ألف درهم، أو قال: أعط فلانًا ألف درهم
على أني ضامن لها
إذا قال لغيره: أعط ِفلانًا ألف درهم، أو قال: ادفع إلى فلان ألف درهم
على أنى ضامن لك عنه بهذه الألف
لو قال: إن القابض هو الذي خاطب الدافع، فقال: أعطني ألف درهم
على أن فلانًا ضامن لها
الآمر كفيله الآمر كفيله المستمدين التعلق المستمدين
ر إذا قال الرجل لغيره: هب لي ألفًا على أن فلانًا ضامن لها، وفلان حاضر ٢٦٦ ٣٦٦
رجل له على رجل ألف درهم دين، فأمر الغريم رجلا أن يقضى صاحب المال ماله
فقال المأمور: قد قضيت صاحب المال ماله ٢٦٧ ٢٦٧
رجل أودع رجلا ألف درهم، وعلى المودع ألف درهم دين لرجل آخر
فسأل المودع رب الوديعة في أن يأذن له حتى يقضى دينه من الوديعة ٣٦٨
إذا كان للرجل على رجل ألف درهم، فقال المديون لرجل: ادفع
إلى هذا الرجل ألف درهم
إذا قال الرجل لرجل: اضمن لفلان ألف درهم، ولم يقل: عني، فضمن
ثم أراد الضامن أن لا يعطى الطالب شيئًا
الفصل السابع والعشرون
في المتفرقات
إذا كفل بفلان أو فلان، فهو جائز، ويدفع الكفيل أيهما شاء ويبرأ ٣٧٣
إذا كفل بنفس رجل لرجل، فمات الطالب، فالكفالة بالنفس على حالها ٣٧٣
ءِ إذا كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يوافٍ به في يوم كذا، فالألف التي للطالب
عليه على"، ثم كفل آخر بنفس الكفيل

إذا كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يوافٍ به في يوم كذا، فعليه ما عليه
من المال، فلم يواف به
إذا كفل الرجل بنفس رجل، ثم إن الطالب أقر أنه لا حق له قبل المكفول بنفسه
ثم أراد أن يأخذ الكفيل
إذا قال الرجل لغيره: كفلت لك بنفس فلان، ولم يكن المكفول له يدعي
على المكفول به شيئًا
إذا قال الطالب للكفيل بالنفس: قد برئ إلى من صاحبي
إذا كفل وصى الميت غريمًا للميت بنفسه من رجل، فدفعه الكفيل
إلى وارث الميت، لا يبرأ
إذا كفل رجل لرجلين بنفس رجل، وسلمه إلى أحدهما لا يبرأ عن كفالة الآخر ٣٧٦
إذا كفل بوجه رجل على أنه إن لم يوافِ به غدًا، فعليه الألف التي له عليه
فالكفالة جائزة
لوكفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فقداحتال الطالب عليه بألف درهم
التي على المطلوب أ أ أ التي على المطلوب المسلم الم
إذاكفل لرجل عن رجل بما له عليه، ثم اختلف الكفيل والمكفول عنه والمكفول له ٣٧٧
ثلاثة نفر لهم على رجل ثلاثة آلاف درهم، لكل أحد منهم ألف درهم على حدة
عرف نظر تهم على رجب فارقه الأف درهم ، فكل الحد منهم الف درهم على حده
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له ٢٧٨
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له ٢٧٨
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له

لو قال لغيره: إن غصبك فلان من شيء، فأنا به كفيل صحت المجا
رجل باع من رجل كر داراً في حانوت، وضمن للمشترى رجل الدرك ٣٨٢
رجل ادعى على رجل ألف درهم، وضمنها رجل بأمر المدعى عليه، ودفعها الضامن
إلى المدعى
رجل أقرض رجلا دراهم، وأقام له بها كفيل، فأسقطت الدراهم أي نفقت ٣٨٢
رجل ضمن لرجل عشرة دراهم حتى يسعى في تزويج فلانة منه ٣٨٣
رجل له على رجل ألفًا درهم، وكفل بها كفيل، فمات المطلوب
وكانت الكفالة بأمره
مّن قال لغيره: هر چه ترا فلان بشكند، فهو على، لا يصح هذا الضمان ٣٨٤
إذا قال الرجل لغيره: إن لم يعطكِ فلان مالك، فهو علىّ
إذاكان للرجل على رجل مائةدرهم، فكفل رجل بنفسه، وشرط في الكفالة بالنفس
أنه إن لم يوافِ به غدًا، فعليه المائة
رجل لزم رجلا، وادعى عليه مائة دينار، فقال الرجل الآخر للمدعى:
دعه فأنا كفيل بنفسه
رجل جاء بكتاب سُفْتَجة إلى رجل، ثم أبي أن يضمن ما فيها
ادفع إلى فلان كل يوم درهمًا، وأنا ضامن لك ٢٨٥
رجل ضمن لامرأة بنفقة كل شهر وهي كذا وكذا عن زوجها، ثم أراد أن يرجع
عند كمال الشهر
إذا أقر الكفيل بالكفالة مؤجلا إلى شهر
رجل له على رجل مال، وبه كفيل، فقال الكفيل: قضيته، وقال المكفول عنه:
أنا قضيته المحمد
رجل له على رجل ألف درهم، ألف من كفالة كفل بها عن رجل ٣٨٦
رجل كفل لامرأة بصداقها عن زوجها، فغاب الزوج، فأقام الكفيل بينة
أن النكاح فاسد بوجه من الوجوه
رجل ضمن عن رجل مائة شاة، قال أبو حنيفة: الضمان باطل ٣٨٦
رجل قال لأقوام بأعيانهم: هر چه از طرف شما برفلان آيد بر من، لا شيء عليه

فهرس المسائل و الموضوعات	- ٣٩٨ -	المحيط ج ٢٥
٣٨٦		بهذا الضمان
TA7	وكفل له رجل بالحنطة .	رجل اشترى من رجل حنطة،
الثوب للبائع ٢٨٦	ىرة دراهم، فضمن رجل	رجل اشتری من رجل ثوبًا بعش
فرج من البلد ٣٨٧	أمره، فأراد الخصم أن يخ	رجل كفل بنفس رجل أو بمال ب
ن من القاضي أن يأخذ	مؤجل، فطلب رب الدير	إذا كان للرجل على رجل دين ا
TAV		بالمال كفيلا
		استأجر من آخر دارًا كل شهر ب
صالح الكفيل الطالب		إذا أقرض الرجل رجلا ألف در
TAV		على عشرة دنانير
	_	إذا قبض الطالب الدنانير من ال
·	-	جماعة معهم أموال انتهوا إلى ب
۳۸۹		فأخذ بعضهم واختفى البعض
		رجلين في سفينة ومعهما متاع
	مك على أن متاعى بيني و	قال أحدهما لصاحبه: ألق متاء
٣٩٠	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	كتاب الحوالة
		الفصل الأول
٣٩١	وشرط صحتها	في بيان وجوه الحوالة وحكمها
٣٩١		بيان و جوه
٣٩١		بيان حكمها
rgr		بيان شرائطها
		الفصل الثاني
٣٩٥		في بيان أنواع الحوالة
المحيل إن لم يكن	، رجع المحتال عليه على	لو وهب الدين من المحتال عليه
٣٩٥		للمحيل عليه دين
اكفيل عن صاحبه	درهم، وكل واحد منهم	إذا كان لرجل على رجلين ألف

فهرس المسائل و الموضوعات	- rqq -	المحيط ج ٢٥
<u> </u>		فأحاله أحدهما على رجل
له الألف	ل ألف درهم، وقبض المحتال ا	رجل أحال رجلا على رج
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
ثم إن المحتال عليه	ي رجل بألف درهم إلى سنة،	لو أن رجلا أحال رجلا عا
٤٠٠	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	ترك الأجل
ξ··	وهو صغير إلى أجل، لم يجز	إذا احتال الرجل بمال لابنه
٤٠٠	لمحتال عليه	المقيدة بالعين الذي في يدا
س للمودع	ِ مقيدة بالوديعة والغصب، فلي	لو كانت الحوالة مطلقة غير
_	حتال له	
د المحتال عليه	ألف التي هي وديعة للمحيل عن	إذا كانت الحوالة مقيدة بالأ
٤٠٢	غى	فلم يدفع المحتال عليه الألا
هم على أن يعطيها	قبل الحوالة عن رجل بألف در.	رجل احتال على رجل أي
٤٠٢		من ثمن داره هذه
٤٠٣	للمحيل على المحتال عليه	الحوالة المقيدة بالدين الذي
ات المحتال له	صيل، وأدى أو وهب له، أو ما	إن قبل الحوالة بغير أمر الأ
٤٠٤		وورَّثه المحتال عليه
، عليه ، فمات المحيل	دين الذي للمحيل على المحتال	إذا وقعت الحوالة مقيدة بال
٤٠٥		قبل أن يقبض المحتال له .
، عليه	لألف التي للمحيل على المحتال	
٤٠٦	حتى مرض المحيل	فلم يؤد المحتال عليه شيئًا .
أو له في يده وديعة	لكتابة على رجل له عليه دين،	مكاتب أحال مولاه ببدل ا
٤٠٦		أو غصب إلا أنه لم يقيد.
عليه	ين الذي للمحيل على المحتال	إذا كانت الحوالة مقيدة بالد
٤•٧	. من المحتال عليه دينه	فالمحيل لا يستطيع أن يأخذ
		الفصل الثالث
٤٠٨	عها صحيحة وعدم بطلانها	
	() J	J. J. JG

إذا أحال المولى غريمًا من غرماءه على المكاتب حوالة مقيدة ببدل الكتابة ٤٠٨
إذا كانت الحوالة مقيدة بألف درهم هي وديعة في يد المحتال عليه، أو غصب
فهلكت الوديعة
الفصل الرابع
في دعوى المحتال عليه أن المال من ثمن خمر أو ربا
الفصل الخامس
في الصرف بصورة الحوالة المعرف بصورة الحوالة
رجل له على رجل مائة درهم نبهرجة، وللمديون على رجل مائة درهم جياد
فأحال
رجل له على رجل مائة درهم أحاله المديون بهاعلى رجل للمحيل عليه مائة حالة ٢١٣
رجل كفل عن رجل بمائة، فأحال الكفيل الطالب بها على رجل ١٤٥
لو أن رجلا قال للطالب متطوعًا: احتل علىّ بهذا المال، ففعل، فالحوالة
عن الأصيل والكفيل جميعًا قلم المنافق عن الأصيل والكفيل عن المنافق المناف
رجل له على رجل ألف درهم نبهرجة، وللمديون على رجل ألف درهم جياد
أحال من عليه النبهرجة
رجل له على رجل ألف درهم جياد، وللمديون على رجل آخر ألف
درهم نبهرجة، أحال الذي عليه
رجل له على رجل ألف درهم، وللمديون على رجل مائة دينار
أحال الذي عليه الدراهم غريمه عريمه عريمه عريمه عليه الدراهم غريمه عليه الدراهم عليه الدراهم عربيم عربي
الفصل السادس
في الحوالة والكفالة والرهن فيها من المتطوع وغير ذلك
رجل له على رجل دين، أحال المديون رب الدين على رجل، ثم إن المحتال عليه
استعار من رجل رهنًا ليرهنه بدينه
الفصل السابع
في الحوالة التي يحتال بها على الكفيل أو على الأصيل ٤٢٢

رجل له على رجل ألف درهم كفل بها كفيل بأمر الأصيل، وعلى رب الدين
لرجل آخر ألف درهم، أحال رب الدين غريمه على الكفيل بدينه ٤٢٢
توضيحه توضيحه
ذا أحال الطالب غريمه على الكفيل
إذا أحال الطالب غريمه على الأصيل
في هذه المسألة نوع إشكال
رجل له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، وعلى رب الدين لرجلين ألفادرهم
دين، لكل واحد منهما ألف درهم، أحال رب الدين أحد غريميه
على الأصيل حوالة مقيدة بذلك الدين ٤٢٨
الفصل الثامن
في اليمين والشهادة في الحوالة
إذا شهد أحد شاهدين أنه احتال بها عليه، وشهد الآخر أنه ضمنها له ٤٣٠
إذا شهد على رجل شاهد بألف درهم بحكم الحوالة، وشهد عليه شاهد آخر
بألف وخمسمائة درهم بالمالية درهم بالف
إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم بحكم الحوالة عن فلان، والمدعى عليه
جحد، فجاء المدعى ببينة
لو أن شاهدين شهدا على رجل أن فلانًا أحال هذا على هذا بألف درهم ٤٣١
إذا ادعى حوالة على رجل، وجحد المدعى عليه، يستحلف ٢٣١
الفصل التاسع
فى المتفرقات
رجل اشترى شيئًا، وقبضه، وأحال بالثمن على إنسان
المديون إذا أحال رب الدين على رجل، ثم أحاله بعد ذلك على رجل آخر ٤٣٣
رجل أحال رجلا له عليه مال على رجل، ثم إن المحتال عليه أحاله
على الذي الأصل عليه
رجل له على رجل ألفادرهم، وبأحدالألفين كفيل، ثم إن المطلوب أحال الطالب ٤٣٣

إذا قال لغريمه: أحلني على فلان على أنك ضامن لذلك
رجل له على رجل ألف درهم، وأتاه يتقاضاه، فقال: كنت أحلتك بها
على فلان، فأنكره
رجل أحال رجلا بمال على رجل، فغاب المحتال عليه
رجل باع عبدًا من رجل بألف درهم، فلم يتقابضا حتى أحال البائع غريمه
على المشترى بثمن العبد
رجل اشترى عبدًا بألف درهم، وقبضه، ثم أحال المشترى البائع بالثمن
على غريمه
إذا احتالت المرأة بصداقها على رجل، أو كفل لها بصدقها رجل، فغاب الزوج ٤٣٦
رجل له على رجل مائة درهم دين، ولا مرأة على رب الدين مائة درهم
أيضًا دين، فأحال الرجل المرأة بدينها على غريمه على أن تأخذ من الدين
الذي له عليه
مهم ۱۱۱ اسط
كتاب الدعوى كتاب الدعوى
الفصل الأول
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه

ن وقع الدعوي في عين غائب لا يعرف مكانه، فإن ادعى رجل على رجل
نه غصب منه ثوبًا
ن وقع الدعوى في العقار ، فلابد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى به
م من ذكر المحلة
ذا ادعى على آخر مائة عدلية غصبًا، وهي منقطعة عن أيدى الناس يوم الدعوى ٤٥١
ذا ادعى على غيره مقدارًا معلومًا من العنب ٤٥٢
دعى على آخر أنه باع من فلان مائة من الشحم الأبيض بكذا
سلم الشحم إليه، وقبض الثمن بتمامه
دعي على آخر من كاك
ذا ادعى ديباجًا على إنسان، ولم يذكر وزنه ٤٥٥
ذا ادعى على آخر كذا عددًا من الإبرة
ذا ادعى وَقْرَ رُمَّان، أو وقر سفرجل لابد أن يذكر الوزن ٤٥٥
دعى طاحونة في يدي رجل، وبيّن حدود طاحونة، وذكر الأدوات القائمة
ى الطاحونة
ى الطاحونة
,
ع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع ٤٥٦
ص اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع ٤٥٦ و أن رجلا قدم رجلا إلى القاضى، وقال: كان لى فى حائط هذا
اع دار غیره، وسلمها إلی المشتری، فجاء المالك، وادعی الدار علی البائع ٤٥٦ و أن رجلا قدم رجلا إلی القاضی، وقال: كان لی فی حائط هذا لذی أحضرته فی موضع كذا خشبة
اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع ٢٥٦ و أن رجلا قدم رجلا إلى القاضى، وقال: كان لى فى حائط هذا لذى أحضرته فى موضع كذا خشبة ٤٥٦ ذا ادعى على آخر أنه شق فى أرضه نهرًا، أو ساق الماء فيه إلى أرضه
اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع ٢٥٦ و أن رجلا قدم رجلا إلى القاضى، وقال: كان لى فى حائط هذا لذى أحضرته فى موضع كذا خشبة ٤٥٦ ذا ادعى على آخر أنه شق فى أرضه نهرًا، أو ساق الماء فيه إلى أرضه
اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع
اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع ٢٥٤ و أن رجلا قدم رجلا إلى القاضى، وقال: كان لى فى حائط هذا لذى أحضرته فى موضع كذا خشبة
اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع
اع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد السادس عشرمن الحيط البرهاني

الفصل الثالث
في دعوى الملك المطلق في الأعيان
النوع الأول: في دعوى الخارج مع ذي اليد: ٣
إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل آخر ، وعقارًا أو منقولًا ، وأقاما البينة
قضى ببينة الخارج
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل أنه له منذ شهر ، وأقام على ذلك بينة
وأقام صاحب اليدبينة أنه له منذ سنة
ومما يتصل بهذا النوع
إذا ادعى الخارج مع ذي اليد في دعوى الملك المطلق فعلا ٧
ومما يتصل بهذا النوع
نوع آخر في دعوى الخارجين في الملك المطلق
إذا ادعى رجلان دارًا أو عقارًا أو منقولا في يدي رجل، فأقاما البينة
على ما ادعيا وأرّخا
نوع آخر
دعوى صاحبي اليد دارًا أو منقولا في يدى رجلين، فأقام كل واحد منهماالبينة أنه له ٩
نوع آخر في دعوي الخارجين كل واحد منهما يدعى فعلا على صاحبه
من غصب أو إجارة أو إعارة مع دعوى الملك المطلق وفي دعوى أحدهما
ذلك الفعل على صاحبه:

رجل في يديه دارأقام رجل عليه بينةأنهاداره، وأقام رجل آخرالبينةأنهاداره غصبها
منه هذا المدعى الآخر
الفصل الرابع
في دعوى الملك في الأعيان بسبب نحو الشراء والميراث والهبة، وما أشبه ذلك ١٤
الأول: في دعوى الخارجين، وإنه على وجهين: إما أن يدعيا تلقى الملك
من جهة اثنين، أو من جهة واحد
صورة ما إذا ادعيا تلقى الملك من جهة اثنين
ذا ادعيا الشراء من اثنين، والدار في يدالثالث
صورة ما إذا ادعى الخارجان تلقى الملك من جهة واحد
صورة ما إذا ادعى الخارجان تلقى الملك من واحد آخر
من هذا الجنس مسائل ذكرها في "الزيادات"، وصورتها١٧
نوع آخر من هذا الفصل: في دعوي الخارج مع ذي اليد الملك بسبب
من جهة غيرهما
وع آخر من هذا الفصل: دعوى صاحبي اليد تلقى الملك من جهة غيرهما ٣٦
وع آخر: من هذا الفصل في ذكر تاريخ الشراء مع الجهالة
رجلان اختصما في دار في يد أحدهما فأقام المدعى بينة أنه اشتراها
من فلان منذ سنة ، وأقام ذو اليد بينة أنه اشتراها من فلان منذ سنة وأكثر
ولا يحفظون الفضل
وع آخر من هذا الفصل
دعوى الخارجين تلقى الملك من جهة صاحب اليد وإقرار صاحب اليد لأحدهما ٢٥
نوع آخر من هذا الفصل في دعوي الرجلين كل واحد منهما البيع على صاحبه
أو الشراء على صاحبه
ما يجب اعتباره في هذا النوع لتخريج المسائل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ٢٥
جئنا إلى بيان المعنى، فنقول على قول محمد
المسائل
نوع آخر من هذا الفصل في الرجلين يدعيان الملك بسببين مختلفين في عين واحد ٤٠

إذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض، وادعى الآخر الشراء ٤٠
إذا اجتمع الشراء والرهن، فالشراء أولى
إن ادعى رجل هبة مقبوضة في دارأوعبد، وادعى آخرصدقةمقبوضة، وأقاما البينة ٤٢
نوع آخر من هذا الفصل في الخارجين يدعيان الشراء من واحد ويدعى أحدهما
مع الشراء إعتاقًا، ويدخل فيه إذا ادعى رجل الشراء على من في يده رقيق
وادعى الرقيق الإعتاق، أو التدبير أو الكتابة أو الاستيلاد
رجل ادعى أمة في يدرجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم، وأنه أعتقها
وأقام على ذلك بينة
مما يتصل بمسائل العتق
عبد في يدى رجل، أقام رجل البينة أنه له أعتقه، وأقام آخر البينة أنه حر الأصل ٧٧
عبد في يدي رجل أقام رجل بينة أنه له أعتقه وهو يملكه، وأقام آخر بينة أنه أعتقه
وهو يملكه
شاهدان شهدا على رجل أنه غصب هذا عبدًا وأن مولاه أعتقه ٤٧
رجل في يديه عبد ادعى ابن له، وأقام البينة أن أباه تصدق به عليه
وهو صغیر فی عیاله
رجل شهد على رجل أنه أعتق غلامه وهو مريض، وقال الوارث:
کان یهدی حین دخل علیه الشهود
ومما يتصل بمسائل العتق إذا وقع الاختلاف بين المعتق والمعتق
رجل أعتق أمة، ثم ادعى المولى ولدها، وقال: أعتقتها بعد ما ولدت هذا الولد ٤٨
الفصل الخامس
في دعوى البيع والشراء
إذا كانت الدار في يدي رجل، وادعى رجل أنه اشترى هذه الدار من زيد
ء وأقام على ذلك بينة
و ۲ ما إذا باع الرجل جارية من رجل، ثم غاب المشترى، ولا يدرى أين هو؟
غ بي ودن البائع الأمر إلى القاضي، وطلب منه أن يبيع الجارية ٥٠٠٠ م
رجل في يديه دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد، وسلّم العبد إليه

ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار، فأخذها منه بهبة، أو صدقة، أو شراء
أو وديعة، أو غصب
رجل اشترى من آخر دارًا بعبد، والدار في يدي غير البائع، وصاحب اليد
يدعى أنها له، فخاصم يدعى أنها له،
رجل اشتري من آخر دارًا بعبد وتقابضا، ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار
بالخيار
الفصل السادس
في الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق وما يجب اعتباره في هذا الفصل
وما لا يجب
ين. إذا ادعى المشتري استحقاق المشتري، وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد
وأن يفسر
ب نوع آخر
ا اشترى من آخر عبدًا، وباعه من غيره، ثم إن المشترى الأو ل اشتراه ثانيًا
ثم استحقت الدار من يده
اشترى من آخر دارًا، وقبضها، واستحقت من يده فقال المستحق للمشترى:
خذ الثمن
رجل اشترى من رجل عبدًا، و قبضه، وضمن رجل للمشترى ما أ د ركه
من درك في العبد، ثم باعه المشتري من آخر، وسلمه اليه، ثم باعه المشتري الثاني
من رجل آخر، ثم استحقه مستحق
نوع آخر
رجل اشتری من آخر جاریة، وقبضها، ثم جاء مستحق، واستحقها من ید المشتری
وقضى القاضي بذلك
نوع آخر
أمة في يدرجل يقال له: عبد الله، فقال رجل يقال له: إبراهيم لرجل يقال له محمد:
يا محمد الأمة التي في يد عبد الله كانت أمتى بعتها منك بألف درهم ٦٩
رجل اشتري من آخر كرمًا، أو اشترى الأرض والنخيل جميعًا وقبضهما

رجل له ابنتان صغری وکبری، أقام رجل بینة علی هذا الرجل أنه زوج ابنته الکبری
منه، وأقام الأب بينة أنه زوّج ابنته الصغرى
عبد في يدي رجل أقام رجل بينة أنه اشترى هذا العبد من صاحب اليد
بألف درهم، وأقام صاحب اليد
دار فی یدی رجل ادعاها رجلان کل واحد منهما یدعی أنها داره آجرها
من الذي في يديه شهرًا بعشرة دراهم ١٩٠٠ من الذي في يديه شهرًا بعشرة دراهم
رجل في يديه عبد أقام رجل بينة أنه عبده، وأقام آخر بينة أنه عبده باعه
من الذي في يديه، وذو اليد يجحد ٩٢ ٩٤
قلنسوة في يدي ثلاثة نفر، يدعي أحدهم قطنها، ويدعى الآخر بطانتها
ويدعى الآخر جميعًا
الفصل الثامن
في مقاسمة المدعى بطريق المنازعة والعول
دار في يدى ثلاثة رهط: ادعى أحدهم جميع الدار، وادعى الآخر ثلثاها
وادعى الآخر نصفها
دار فی یدی رجل منها منزل، وفی یدی رجل آخر منها منزل آخر
ادعى أحدهما أن جميع الدار له ١٥٠
دار سفلها فی یدی رجل، وعلوها فی یدی رجل آخر، وطریق العلو
في ساحة السفل، ادعى كل واحد منهما أن جميع الدار له، ولا بينة لهما 97
دار في يدى ثلاثة، ادعى أحدهم النصف، وادعى الآخر الثلث
وادعى الآخر السدس، وجحد بعضهم دعوى البعض ٩٧
دار في يدي رجلين ادعى أحدهما كل الدار ، وادعى الآخر نصفها
وأقاما جميعًا البينة
دار في يدي أخوين، ادعى أحدهما كل الدار، وادعى الآخر أنها ميراث بينهما
من أبيهما
رجل أقام بينة على رجل أن له عليه ألف درهم، وأقام آخر بينة عليه
أن تلك الألف بينهما نصفان

دار فی یدی رجل، ادعی رجل أنها بینه وبین الذی فی یدیه نصفان
وجحد ذلك الذي في يديه، وادعى أن كلها له
الفصل التاسع
في دعوى الميراث
إذا قال في دعواه: هذا العين ملكي ورثته عن أبي، أو قال: صار ميراتًا لي
عن أبي
دار في يدى رجل أقام رجل البينة، أن أباه اشترى هذه الدار من صاحب اليد
بألف درهم، وقد مات
رجل في يديه دار يزعم أنه ورثها من أبيه، جاء رجل وادعى أنه اشتراها
من أبي ذي اليد في حال حياته
رجل في يديه دار، ادعاها رجلان: أحدهما ابن أخي الذي الدار في يديه
ووارثه لا وارث له غيره، وأقام كل واحد من الرجلين شاهدين أن الدار دار أبيه ١٠١
دار فی یدی رجل یدعی أنها داره، فأقام آخر بینة أنها داره ورثها من أبیه
إذا كانت الدار في يدى رجل يدعى أنها له، لا حق لأحد فيها، جاء رجل
وادعى أنها داره، وورثها من أبيه، وأقام على ذلك بينة
إذا كانت الدار بين ثلاثة نفر غير مقسومة، مات أحدهم، فأقام رجل البينة
أنه أخو الميت ووارثه
من أوصى بعين لا يملكه، ثم ملكه، فإنه لا يصح الوصية به، وإن ملكه بعدذلك ١١٤
رجل أقام بينة على ميّت أنه أخوه لأبيه وأمه، لا يعلمون له وارثًا
رجلان في أيديهما دار، أقام أحدهما بينة أن هذه الدار كانت لأمه ماتت
وتركتها ميراثًا بيني وبين أبي أرباعًا
رجل ادعى على امرأة أنه تزوّجها وأنكرت، ثم مات الرجل، فجاءت تدّعي ميراثه
فلها الميراث
لو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثًا، وأنكر الزوج ذلك
ثم مات الزوج، فجاءت، وطلبت ميراثها منه

المحيط ج ٢٥ الفصل العاشر

في دعوى الرجل النكاح على المرأة وفي دعوى المرأة النكاح على الرجل الآخر ١١٨
رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها، وأقام على ذلك بينة، وأقامت المرأة بينة
على رجل آخر منكر أنه تزوجها
رجل وامرأة في دار، ادعى الرجل أن الدار داره، وأن المرأة امرأته، وأقام
على ذلك بينة، وادعت المرأة أن الدار دارها، وأن الرجل عبدها ١١٨
رجل وامرأة اختلفا في متاع من متاع النساء، فأقامت المرأة بينة أن المتاع متاعها
وأن الرجل عبدها
لو أن امرأة أقام عليها رجلان، لكل واحد منهما بينة أنها أقرت أنها امرأته
اختلعت منه بألف درهم، ولو يوقتا
امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها وهو ينكر ، ثم ادعى تزويجها بعد ذلك
وأقام البينة، قبلت بينته
الفصل الحادي عشر
في الرجلين يدعيان بالأيدي
إذا باع مستأجر الحانوت سلم الحانوت من رجل، وقبضه المشتري
فجاء صاحب الحانوت، واستحق السلم من يد مشتريه ١٢١
إذا تنازع رجلان في دار يدعى كل واحد منهما أنها في يديه
فإن عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما
فإن عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما
إذا تنازع اثنان في دار، وكل واحد يدعى أنها في يده، وأقاما البينة على ذلك ٢٣٣
إذا تنازع اثنان في دار ، وكل واحد يدعى أنها في يده ، وأقاما البينة على ذلك ١٢٣ رجل ادعى قبل رجل دارًا ، وأقام البينة ، فقال المدعى عليه : إنها ليست في يدى ١٢٣
إذا تنازع اثنان في دار، وكل واحد يدعى أنها في يده، وأقاما البينة على ذلك ١٢٣ رجل ادعى قبل رجل دارًا، وأقام البينة، فقال المدعى عليه: إنها ليست في يدى ١٢٣ إذا اختصم رجلان في دار يدعى أحدهما أنها ملكه وفي يده، والآخر يدعى
إذا تنازع اثنان في دار، وكل واحد يدعى أنها في يده، وأقاما البينة على ذلك ١٢٣ رجل ادعى قبل رجل دارًا، وأقام البينة، فقال المدعى عليه: إنها ليست في يدى ١٢٣ إذا اختصم رجلان في دار يدعى أحدهما أنها ملكه وفي يده، والآخر يدعى أنها في يديه

رجل من أهل الحرب، دخل دار الإسلام بأمان، وخرج معه مسلم
وفي أيديهما بغل عليه مال كثير
أجمة أو غيضة تنازع فيها فريقان، كل فريق يدعى أنها له، وفي يديه
فشهد الشهود لأحد الفريقين أنها في يده ١٢٧
إذا تنازع الرجلان في دار، وكل واحد منهما يدعى أنها في يديه، فأقام أحدهم بينة
أنهم رأوا دوابه في هذه الدار ١٢٧
بساط علیه رجل جالس، ورجل آخر متعلق به، وکل واحد منهما یدعی
ضياع في يدى رجل أثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب ١٣٠
——————————————————————————————————————
رجل ادعى على آخر أن هذا المحدود الذي في يد هذا كان في يدى منذ عشر سنين أن منالل ما أسر شام علم المحدود الذي في يد هذا كان في يدى منذ عشر سنين
وأن هذا الرجل أحدث يده عليها
لو أن خياطًا يخيط ثوبًا في دار رجل، وتنازعا في الثوب منت منت من من من منت منت منت منت منت منت
فالقول قول صاحب الدار
رجل دخل في دار رجل، فوجد معه مال، فقال رب الدار: هذا مالي أخذته
من منزلی
رجل آجر عبده من قصّار أو خيّاط، ثم لقي مولى العبد عبده في الطريق
ومعه متاع، فزعم أنه له
رجل اصطاد طائرًا في دار رجل، فإن اتفقا على أنه على أصل الإباحة
فهو للصائد
رجل يقود قطارًا من الإبل، وعلى بعير منها رجل راكب، فادعى القائد
والراكب كل واحد
عبد لرجل موسر في بيت رجل معسر ، ليس في بيته إلا باوري ملقى
وفي عنق العبد
ر جل دفع إلى قصاّر أربع ثياب ليقصرها، فقصرها
ر بی دارًا فی ید إنسان أنها ملکه ، وأن أباه باعها منه فی حال بلوغه بغیر رضاه
• • • • •
امرأة أقرت بعد وفاة زوجها أنه كان طلقها ثلاثًا في مرض موته

إذا شهدوا أن فلانًا غزل هذا الثوب من قطن فلان، وهو يملك القطن ونسج الثوب

فهرس المسائل و الموضوعات	- 517 -	المحيط ج ٢٥
177		هل للمدعى أن يأخذ الثوب؟ .
١٦٢	ع حصد من أرض فلان .	لو شهدوا أن هذه الحنطة من زر
ىن حنطة هذا المدعى ١٦٥	ِجل أنه طحن هذا الدقيق ه	لو شهدوا على دقيق في يدي ر
		الفصل الرابع عشر
٠٠٠٠ ٧٢١		في دعوى الحائط
٠٠٠٠ ٧٣١		الحائط المتنازع فيه
		الفصل الخامس عشر
١٧٤	المجاري والناوقات	في دعوى الطرق ومسيل الماء و
على النهرعن الأسفلين ١٧٧	يحصون، حبسه قوم من أ	نهرعظيم الشرب لأهل قري لا
فأقر بعضهم	سيل أو الطريق بين ورثة، ة	إذا كان الدار التي يدعى فيها الم
۱۷۷		بالمسيل والطريق
ناة أن يجعله مئزابًا		إذا كان مسيل ماء في دار رجل
179		ليس له ذلك إلا برضاء
ن الماء جاريًا		رجل ادعى على رجل أن مجر
۱۸۰		يوم اختصما
	عة على نهر هذا أمس، جا	من ادعى قبل آخر ناوقة موضو
١٨٠		ورمی بها
		الفصل السادس عشر
ظهور العدالة	. ظهور العدالة لشهوده ثم	في القضاء لأحد الخارجين عند
ك	لخارج الآخر شهودًا بعد ذل	لشهود الخارج الآخر أو إقامة ا
ئه ورثه عن أبيه	يدعى كل واحد، أنه ملك	رجلان ادعيا عينًا في يدي رجل
١٨٢		أو ادعيا الملك مطلقًا
		الفصل السابع عشر
٠ ٢٨١		في دعوي الدين
وإن لم يكن لها	ها على الزوج، فلها ذلك،	إذا أرادت المرأة إثبات بقية مهر

حق المطالبة ببقية المهر
رجل لي عليه ألف درهم، وللرجل على امرأة ألف درهم، فخاصمها فيه
فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب
ادعى دينًا على ميت، فخصمه الوصى أو الوارث، فلو حضر الوصى
أو أحد الورثة
رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم، وأن فلانًا أمرهذاأن يدفعهاإليه
من هذا الألف الوديعة التي عنده له ١٨٨
رب الدين إذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عينًا من التركة، والتركة
مستغرقة بالدين
ادعى بعض الورثة على مورثه دينًا، وصدقه بعض الورثة، وكذَّبه البعض ١٨٨
ادعى على ميت ألف درهم دين، وقضى القاضي له بذلك ببينة أقامها وأخذها
ثم جاء أجل آخر
التركة إذا كانت مستغرقة بالدين، فجاء غريم آخر، وأراد إثبات دينه بالبينة
فإنما يقبل بينته على الوارث
الفصل الثامن عشر
في إقرار المدعى ببعض ما قضاه للمدعى عليه أو نفي ذلك عن نفسه
وفي دعوى المدعى عليه لنفسه بعض ما قضي به عليه
رجل في يديه دار مبنية، جاء رجل، وأقام بينة أنها داره، وذكر البناء في شهادتهما
أو لم يذكرا، ثم ماتا
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وأنكر الذي في يديه الدار حق المدعى
فشهد للمدعى شاهدان أن الدار داره، ولم يزيدوا على ذلك، فلما زكوا
قال المدعى عليه: البناء بناءى أنا بنيته
إذا شهد الشهود على رجل بجارية في يديه أنها لهذا المدعى، وقضى القاضي له بها
ثم غاب الشاهدان
إذا كان في يدي رجل أمة وابنة هذه الأمة في يدي رجل آخر ، أقام رجل بينة
أن هذه أمته، وأخذها

أرض مزروعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له، وقال الشهود: لا ندرى
لمن الزرع؟ المن الزرع؟
الفصل التاسع عشر
في بيان ما يقع به التناقض في الدعوي وما لا يقع
ادعى عينًا في يدى رجل أنه له، ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكله بالخصومة فيه
وأقام البينة على ذلك
أحد الورثة إذا أقر أن هذا المحدود ميراث عن أبينا، ثم ادعى أنه وصية
عن أبي لابني فلان، وأقام البينة
استأجر من آخر محدودًا دارًا إجارة طويلة مرسومة، وآجره من غير مقاطعة
وأقر المستأجر الثاني بالقبض
إذا استحق العبد من يد المشتري، وقضى القاضي بالعبد للمستحق
فأراد المشتري أن يرجع على بائعه المشترى أن يرجع على بائعه
رجل ادعى على رجل دينًا من الدراهم أو الدنانير، فقال المدعى عليه:
قد قبضتها من سوق سمرقند
إذا ادعى رجل دارًا في يدى رجل أنها داره، ورثها من أخيه
ثم ادعى أنه اشتراها من أخيه في حياته
رجل ادعى دينًا في تركة ميت، وصدَّقه الوارث في ذلك، وضمن له إيفاء الدين
ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك
رجل خلع امرأته، وقال في ذلك المجلس: مرا در اين خانه هيچ چيز نيست
ثم ادعی
ادعى على رجل مقدارًا معلومًا من مال الشركة في يده، وأنكر المدعى عليه الشركة
والمال
صبى له عقار موروثة ادعى بعد بلوغه أن وصيه باع عقاره مكرهًا وسلّمه مكرهًا ١٩٨
إذا ادعى عينًا في يدى رجل ملكًا مطلقًا، ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل
عند ذلك القاضى بسبب حادث
من ادعى نصف دار معين في يدى رجل، ثم ادعاه بعد ذلك جميعًا ٢٠٠

رجل اشتري من رجل عبدًا، ثم إن البائع ادعى أنه كان فضوليّا في هذه البيع
وأراد استرداد العبد من يد المشتري
العبد المأذون إذا اشترى عبدًا وقبضه، ثم أقر أن هذا العبد الذي اشتراه من فلان
قد كان فلان أعتقه قبل أن يبيعه منه
مشترى الأرض إذا أقر أن الأرض المشتراة مقبرة أومسجد، وأنفذالقاضي إقراره ٢٠٣
دار في يدي رجل ادعى أخوه شركة فيها من جهة أنهما ورثاها من أبيهما ٢٠٣
رجل اشترى كرمًا من امرأة، وادعى ابنها وهو غير بالغ أن هذا الكرم له ورثه
من أبيه من أبيه
ادعت المرأة مهر المثل، ثم ادعت بعد ذلك المسمى، يسمع دعواها الثاني ٢٠٤
رجل ادعى على رجل عند القاضى أنه غصب منه غلامًا تركيًّا، وبيّن صفاته ٢٠٤
إذا ادعى رجل على غيره أنه أخوه، وادعى عليه النفقة، فقال المدعى عليه:
هو ليس بأخي ۲۰۶
إذا ادعى المديون القضاء، وأنكر رب الدين ذلك، وحلف ثم إن المديون
صالح رب الدين عن ذلك ٢٠٥
رجل له على رجل ألف درهم، فقال المدعى عليه: ما كان لك
على ألف درهم قط
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وهو يجحد، فقال المدعى للقاضي:
هذه داری وشهودی علیها غیّب ۲۰۵
رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا، وهو كذا كذا ألف درهم، ووصفه
بصفة معروفة
رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار، وكانت الألف بصك
قد كتب عليه، وكتب أن لا شيء عليه غيرها
عين في يدي رجل وهو يقول: هذا العين ليس لي، لا يصح نفيه حتى لو ادعى
هذا العين بعد ذلك
إذا قال الوارث: هذه الدار لم تكن لأبي، وإنها كانت وديعة في يده لفلان
سم رحلا مع و فًا

الفصل العشرون

فيما يبطل دعوى المدعى من قوله أو فعله
رجل ادعى على رجل مالا معلومًا، وأقام عليه البينة، ثم شهد على المدعى قوم
جاء بهم المدعى عليه
رجل ادعى على رجل أربعمائة درهم، وأنكرالمدعى عليه ذلك، فأقام المدعى بينة
على دعواه
القاضي إذا فرض النفقة للمرأة على الزوج، فمضت مدة، واجتمعت
عليه النفقة، وادعى أن المرأة كانت حرامًا عليه
رجل استعار من آخر ثوبًا، ثم أقام بينة أن الثوب لابنه الصغير، قبلت بينته ٢١٠
إذا شهد شاهدان أن لهذا الرجل على هذا الرجل ألف درهم
وعلى هذا الرجل الآخر مائة دينار
شاهدان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثًا، فأنفذ القاضي شهادتهما
ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته
رجل في يديه مملوك، ادعاه رجل أنه مملوكه، والذي في يديه يجحده
وادعاه لنفسه
ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان، ثم قال بعد ما سكت: بعته منه بمائة درهم
وقال فلان: هو لى من غير البيع
ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل بمال لهم قبلهم من ميراثهم عن أبيهم
فقضى القاضى به لهم
رجل أقر، وقال: هذا العبد تركه فلان ميراتًا، ثم ادعى أن فلانًا الميت
وأوصى له بثلثه، وأقام على ذلك
جارية منقبة في يدي رجل اشتراها منه رجل وهو بحضرتهما، فلما حلت نقابها
قال المشترى قال
في رجلين شهدا لرجل، وقالا: نشهد أن فلانًاغصب عبده هذا، ولكنه قدرده عليه
بعدذلك
في رجل ادعى شراء جارية من رجل، وأراد ردها بعيب العور، فجحد البائع ٢١٤

إنها كانت لى، بعتها من فلان منذ شهر ٢٢١
رجل اشترى من آخر دارًا، وقبضها، فجاء رجل، وادعى أنه شفيعها
وأقام على ذلك بينة
رجل في يديه دار ، ادعاها رجل إلا أنه لم يقم البينة على دعواه
ثم قاما من عند القاضي، ومكثا زمانًا ٢٢٥
دار في يدي رجل ادعاها رجل، وذهب ليأتي بالشهود، فباعها المدعى عليه من رجل
أو وهبها له أو وهبها له
عبد ادعى على رجل أنه كان ملكه، وأنه أعتقه، فقال المولى حين أعتقته:
لم یکن ملکی ۲۲۷
نوع آخر من هذا الفصل
رجل ادعى على رجل أنه فقأ عين عبد لي قيمته ألف درهم، وجحد المدعى عليه ٢٢٧
نوع آخر
رجل في يديه رهن، والراهن غائب، فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي
حتى يسجل له بذلك
نوع آخر
رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم، وترك، وارثًا واحدًا، فأقام رجل البينة
أن الميت أوصى له بثلث ماله
رجل أقام بينة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها، وهي ثلث ماله
وقضى القاضي بذلك
رجل له على رجل ألف درهم قرض، أو كان غصب منه ألف درهم
وكانت في يد الغاصب قائمة
إذا مات الرجل، وقد كان أوصى إلى رجل، أي جعله وصيًّا وقبل الوصى الوصاية
في حياته أو بعد موته ٢٤١
رجل مات وعليه دين، وأوصى بثلث ماله أو بدراهم مسماة لرجل
فأخذها الموصى له، ثم جاء الغريم
نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات

رجل مات وله ابنان، أحدهما غائب، فادعى الحاضر أن له
على أبيه ألف درهم دين
رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة، فقال المشترى: اشتريته لفلان
رأقام بينة
رجل في يديه دار ادعاها رجل أنها له، وأقام الذي في يديه الدار بينة
ن هذه الدار لفلان
و أن رجلا جاء بصك باسم فلان غيره على رجل إلى ذلك الرجل
رقال: هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان ٢٤٣
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وقال هذه الدار كانت لفلان بن فلان الفلاني ٢٤٣
رجل أمر رجلا أن يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم، ففعل ذلك، وقبض الدنانير
ودفع الدراهم
رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان
وهو بضاعة في يديه
رجل ادعى مملوكًا، وزعم أنه له، وقال: ليس هو اليوم في يدي
وقال المملوك: أنا مملوك فلان
رجل في يديه دار ، جاء رجل ، وادعى أنها دار فلان ، وأنه له عليه ألف درهم
وأنه كان رهنه بالألف
قال هشام: سألت محمدًا عن رجل اشتريت منه جارية، ونقدته الثمن
وقبضت الجارية، فاستحقها
رجل أقر بدار في يديه أنها لفلان، سمى رجلا غائبًا غيبة منقطعة
وأنه أمر فلانًا أن يحفظها
رجل ادعى رجل أن له على فلان ألف درهم، وأنه مات قبل أن يؤديها إليك ٢٤٥
رجل ادعى عمامة في يدي رجل رفاء، وقال: هذه عمامتي بعثت بها
على يدى تلميذي إليك لتصلحه
رجل على طريق من طرق المسلمين نافذ، فبني فيه أو زرع، ثم خرج ودفعه
إلى إنسان، فجاء أهل الطريق

ل اشترى من آخر عبدًا، وقبضه، ونقد الثمن، فجاء رجل	رجإ
عي هذا العبد على المشتري	واد
ل أعتق عبدًا، ومات الرجل، فجاء رجل وادعى أنه ابن الرجل	رج
ت الذي أعتق	الميد
رجل له على رجل مال، فأوصى به لرجل، ثم إن الذي عليه المال جحد المال ٢٤٧	فی (
ل في يديه دار، وهو مقر بأنها لفلان مات وتركها ميراتًا، وسمى الورثة	
ضهم غيب، وادعى الشراء من الغيب	
ل وكل رجلين بخصومة رجل، فأقام المدعى على أحدهما شاهدًا واحدًا	
ى الآخر شاهدًا آخر	
ل في يديه دار، قال صاحب اليد لرجل: هذه الدار لك ورثتها من أخيك ٢٤٨	
۔ ں باع داراً من رجل ولم يدفعها إلى المشترى حتى غصبها غاصب	
يكون الخصم فيها؟	
أجر دارًا من رجل، وقد علم القاضي بذلك، ثم إن المستأجر غاب	
ىل رجلا	
- ل اشترى شيئًا بميتة أو دم أو خمر أو خنزير ، وقبض المشترى ، ثم جاءمستحق ٢٤٨	
- ل اشترى من آخر إبريق فضة بدينارين، وقبض الإبريق، ونقد دينارًا واحدًا	
فرقا	
ن رجلا اشترى من رجل عبدًا بصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حالة	
مفه بمائة دينار إلى العطاء	
دعی علی امرأةأنها أمته، وهی تحت زوج، والزوج غائب،فدعواه صحیحة ۲۵۱	
ر ادعی علی رجل أنه قطع يد عبده فلان خطأ ، وله عليه نصف قيمته	
ئ خمسمائة مثلا، وادعى أنه زوّج أمته فلانة منه ٢٥١	
ر في يديه مال، قال رجل لصاحب اليد: غصبني عبدك هذا المال	
عها إياك، وقال صاحب اليد: صدقت، لكن لا أردها عليك ٢٥٨	
" وهب لعبد رجل جارية، وقبضها العبد، ثم أراد الواهب الرجوع في الهبة	
لى غائب	

من انتصب خصمًا بدعوى الفعل عليه، لا تقبل بينته على إحالة الخصومة
إلى غيره، ويقبل على إبراء المدعى إياه من الخصومة ٢٦١
الفصل الثالث والعشرون
في بيان ما يندفع به دعوى المدعى، وما لا يندفع
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
نوع منها: في دعوى الملك المطلق، ودعوى المدعى عليه كون المدعى به في يده وديعة
من جهة غيره، أو عارية أو إجارة أو رهنا، أو ما أشبه ذلك
هذا النوع ينقسم أقسامًا:
الأول: إذا وقع الدعوى في العين حال قيامه ٢٦٥
إذا ادعى رجل عينًا في يدى رجل ملكًا مطلقًا، أو دارًا، أو ثوبًا، أو ما أشبه ذلك
وأقام بينة على دعواه
ومما يتصل بهذا النوع
دار في يدي رجل ادعاها رجل أنها داره، وأقام البينة على ذلك، وقال ذو اليد:
0.30
إنها دار فلان
إنها دار فلان
إنها دار فلان
إنها دار فلان با الله داره ، فقال الذي في يديه أن فلانًا أو دعنيها ۲۷۲ رجل ادعى دارًا في يدى رجل أنها داره ، فقال الذي في يديه أن فلانًا أو دعنيها
إنها دار فلان

777	وأراد أخذ العبد
	صورة الثانية: جارية في يدى رجل ولدت ولدًا، وماتت الجارية، وأقام رجل البينة
444	أن الجارية جاريته
۲۸۰	القسم الخامس: من هذا النوع
	جارية في يدى رجل قتلها عبد رجل، فأقر الذي الجارية في يديه
۲۸۰	أنها لفلان الغائب أو دعها إياه
777	النوع الثاني من هذا الفصل: أن يدعى المدعى مع دعوى الملك المطلق فعلا
777	وهذا النوع ينقسم أقسامًا أيضًا
	القسم الأول: أن يدعى على ذي اليدبأن قال لذي اليد: هذا العين ملكي
777	غصبته مني، أو قال: أودعته منك
	عبدٌ في يدي رجل، أقام العبد بينة أنه عبد الذي هو في يده، وأنه أعتقه
418	وأقام صاحب اليدبينة أنه عبد فلان أودعه إياه
	عبد في يدي رجل، جاء رجل، وأقام بينة أنه عبده، اشتراه من ذي اليد
Y 	بألف درهم، ونقده
	في دار في يدي رجل، فأقام رجل البينة أنها داره، اشتراها من ذي اليد
794	ونقده الثمن، وقبض الدار
	إذا ادعى دارًا في يدى رجل أن صاحب اليد وهبها منه، أو آجرها منه، أو رهنها منه
498	أو تصدق بها
790	القسم الثاني من هذا النوع
790	أن يدعى المدعى الفعل على غير صاحب اليد
	رجل ادعى دابة في يدي رجل، وقال في دعواه: هذه الدابة كانت دابة فلان
797	وقد اشتريتها منه
	رجل في يديه دار، أقام رجل بينة أنها داره، اشتراها من عبد الله بألف درهم
٣	ونقده الثمن، وقال ذو اليد: أو دعنيها عبد الله الذي يدّعي الشراء منه
٣٠٤	القسم الثالث من هذا النوع
	المدعى إذا ادعّي الفعل إلا أنه لم يسمّ فاعله، بأن قال: هذا العين لي سرق مني

ادّعي على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا من المال، وأنه قد مات
قبل استيفاء شيء من ذلك
ادعى على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا، مات أبي قبل أن يقبض شيئًا
من ذلك
امرأة ماتت، وتركت إخوة وأموالا في أيديهم، جاء رجل
وادعى أن المرأة كانت امرأته، وفي نكاحه
ادعى رجل دارًا في يد امرأة أبيه أنها تركة أبيه، وقالت المرأة: هذه الدار تركة أبيك
إلا أن القاضى باعها
وصي رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة
وفي يد أحد القيمين دار
مّن ادعى ميراث ميّت بعصوبة بنوّة العمّ، فأقام البينة على النسب بذكر الأسامي ٣١٤
رجل قدم سمرقند من تركستان، فادعى كرمًا في يدى رجل ميراثًا
عن جدّه أبي أمه من جدّه أبي أمه عن جدّ
إذا ادعى دارًا في يدي رجل ميراتًا عن أبيه، فقال المدعى عليه في دفع المدعى:
اشتریت هذه الدار
ادعى على أخيه شركة فيما في يديه بحق الميراث عن أبيه، فأنكر المدعى عليه ٣١٦
ادعى رجل ضيعة في يدي رجل أنها كانت لفلان مات، وتركها ميراثًا لفلانة
لا وارث له غيرها
سئل عن رجل ادعى محدودًا في يدي رجل ميراتًا عن أبيه له ولأخيه الغائب فلان
فقال المدعى عليه
نوع آخر في دفع مسائل الإكراه
نوع آخر في دفع مسائل الإكراه
نوع آخر في دفع مسائل الإكراه
نوع آخر في دفع مسائل الإكراه

إذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان
تُم ادعاه عند القاضي ملكًا مطلقًا
رجل ادعى عينًا في يدي إنسان عند قاضٍ ملكًا بسب، ولم يمكنه إثباته
فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل، وسلّمه إلى المشترى ٣٣٠
ادَّعَى عينًا في يدي إنسان ملكًا مطلقًا، وادعى المدعى عليه في دفع دعواه
أنه كان ادّعى هذا العين قبل هذا بسبب ٢٣١ ٣٣١
ادعى عبدًا في يدي رجل، وأثبت دعواه بالبينة، فقال المدعى عليه في دفع دعواه:
إنك قد بعت هذا العبد من فلان الغائب
دعوى رجل على رجل أرضًا أنها ملكه وحقه، وأن مورَّث المدعى عليه
أحدث يده عليها بغير حق إلى أن مات
ادعى عينًا في يدي إنسان أنه ملكي، وقد أقر صاحب اليدبذلك لي
فأقام المدعى عليه البينة
رجل تزوج امرأة، ثم ادعى أنه اشتراها ممن يملكها، قال: لا أقبل بينته
على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان
ادّعي محدودًا في يدي رجل، وبيّن حدودها، فقال المدعى عليه: اين محدود
که مدعی دعوی کرد با این حدود ملك منست وحق منست ۳۳۳
إذا ادّعت المهر المسمى على ورثة زوجها، وأقامت على ذلك بينة
فقالت الورثة في دفع دعواها
ادعى المديون القضاء، وأنكر رب الدين ذلك، وحلف ثم إن المديون
صالح رب الدين من ذلك
رجل ادعى على رجل ألف درهم، فقال المدعى عليه: ما كانت لك
على ألف درهم على ألف درهم
رجل ادعى على رجل مالا، وجحده المدعى عليه، وأعطاه إياه
أو صالحه من دعواه
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، فصالحه المدعى عليه على ألف
على أن يسلمها للمدعي عليه

ادَّعي نكاح امرأة وأقام بينة على دعواه، فأقامت هي بينة على وجه الدفع
أنه قد خالعها
ادعى على زيد مثلا بحضرته، أنى استأجرت من صالح محدود
كذا إجارة طويلة مرسومة بكذا
ادعى على آخر أنه كسر ثنيته العليا، فقال المدعى عليه بطريق الدفع:
إنه لم يكن له هذا السن أصلا
ادعى على رجل أن لفلان ابن فلان عندك كذا وكذا، وإنه صبي
وجعل القاضي فلان ابن فلان وصيّا لهذا الصبي ٣٣٧
حانوت استحق من يدرجل بالبينة، ورجع المستحق عليه على بائعه بالبينة
فأقام بائعه بينة بحضرته فأقام بائعه بينة بحضرته
إذا ادعى أرضًا في يدي رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعواه: إن المدعى مبطل
في هذه الدعوى؛ لما أنه طلب منى أن أدفع هذه الأرض إليه مزارعة ٣٣٨
ادعى دارًا في يدي رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى: اشتريتها
من فلان وأنت أجزت
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وأقر ذواليد أنهاكانت للمدعى، ثم قال بعدذلك:
إن فلانًا أودعنيها
بائع العبد إذا طلب الثمن من المشترى، فقال المشترى: إنك مبطل
في هذه الدعوى؛ لأنك بعت الحرّ
الفصل الرابع والعشرون
_
فى دعوى الوصية وجحود الوارث وإقراره بالوصية لغيره وفى دعوى الدين وجحود الوارث ذلك و اقراره بالوصية لرجل آخر
9 8.9 2.9 3
رجل مات، وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم
فترك ابنا لا وارث له سواه، فأقام رجل بينة أن الميت أوصى له ٣٤١
رجل مات وترك عبدًا قيمته ألف درهم، لا مال له غيره، فأقر الوارث
أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان، وأني أجزت وصيته بعد موته، وأقام رجل بينة
أن له على الميت ألف درهم

رجل مات، وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على سواء، لا مال له غيرهم
ثم شهد شهود أن الميت أوصى بهذا العبد الأكبر لهذا الرجل ٣٤٥
الفصل الخامس والعشرون
في دعوى الرجلين عبدًا في يد آخر ، ودعوى كل واحد منهما الإيداع
من صاحب اليد وإقرارصاحب اليد لأحدهما، وفي دعوى الرجل عينًافي يدي رجل
وإقرار صاحب اليد بالعين له، ثم دعوى صاحب اليد الإيداع من جهة غيره ٣٤٩
عبد في يدي رجل ادعاه رجلان، كل واحد منهما يدعيه أنه عبده
أو دعه الذي هو في يده
عبد في يدي رجل ادعاه رجلان، كل واحد منهما أقام بينة أنه عبده أودعه الذي
في يديه، وصاحب اليد جاحدًا وساكت ٣٥٣
دار في يدي رجل ادعاها رجل آخر ، فأقر الذي في يديه الدار أنها كانت للمدعي
وفلان أودعنيها
الفصل السادس والعشرون
في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة
رجل استأجر كرمًا إجارة طويلة، وغاب، وبعد ذلك جاء رجل، وقال:
أنا وكيله بقبض المال، وفسخ الإجارة، وأنكر هو التوكيل، وأقر بالباقي ٣٥٧
الفصل السابع والعشرون
في دعوى العتق
عبد في يدي رجل، قال: إني كنت عبدًا لهذا الرجل، وأنا اليوم حر ٢٥٩
الفصل الثامن والعشرون
في دعوى النسب
هذا الفصل يشتمل على أنواع
الأول: في بيان مراتب النسب
لثبوت النسب مراتب ثلاثة: أحدها: بالنكاح الصحيح، وما هو في معناه
من النكاح الفاسد

نوع آخر في بيان ولد المطلقة

~ VY	طلّق الرجل امرأته، ثم جاءت بولدين، فهذه المسألة على وجهين
	إذا طلّق الرجل امرأته واحدة بائنة، وقد دخل بها، ثم تزوجها ثانيًا، ثم جاءت بولد
TV 0	ي المن الله الله الله الله الله الله الله الل
7 V 0	نوع آخر في نفي ولد المنكوحة إذا كانت أمة
70	
	إذا كانت منكوحة الرجل أمة جاءت بولد، فهذا على وجهين
٣٧٧	رجل تحته أمة اشتراها من مولاها، ثم جاءت بالولد
٣٧٧	رجل تحته أمة اشتراها من مولاها، فأعتقها، ثم جاءت بالولد
444	رجل تحته أمة اشتراها، ثم باعها من غيره، ثم جاءت بولد بعد البيع
	رجل تحته أمة رجل، اشتراها ثم باعها من آخر، فولدت في يد المشتري ولدًا
۳۸۱	وأعتق المشتري الولد
	إذا طلَّق الرجل امرأته الأمة تطليقة بائنة، ثم أعتقت، ثم جاءت بالولد
ም ለፕ	إلى سنتين منذ طلقها
	إذا كانت امرأة الرجل أمة، فولدت منه ولدًا، فاشتراها الزوج، وأعتقها وتزوجها
۳۸۳	ثم ولدت ولدًا آخر لستة أشهر
٣٨٣	نوع آخر في المسائل التي تتعلق بأم الولد وولد أم الولد
٣٨٣	الجارية إذا كانت بين رجلين، جاءت بولد فادعياه حتى ثبت النسب منهما
	إذا أعتق الرجل أم ولده، ثم تزوجها، فجاءت بولد، فنفاه المولى، فإن جاءت
۳۸٤	بالولد لأقل من ستة أشهر
۳۸٤	إذامات الرجل، وترك امرأة وأم ولد، فأقرالوارث أنها ولدت هذاالغلام من الميت
	رجل باع أم ولده من رجل، والمشترى يعلم به، فجاءت بولد، وادعاه المشترى
۳۸٤	لا يثبت نسبه منه
	اشترى جارية وظهر بها الحبل بعد أيام، فخاصم المشترى البائع، فقال البائع:
۳۸٥	أمسكها
٣٨٥	نوع آخر يتصل بهذا النوع
۳۸٥	جارية بين اثنين، قال أحدهما: هذه أم ولدي وأم ولدك
	رجلان بينهما جارية ، جاءت بولد فادعاه أحدهما ، ثبت النسب منه

وحكم بحرية الولد
رجل في يديه أمة، فوطئها، فولدت منه ولدًا، فادعى ولدها، ثم قال:
كانت هي أم ولد فلان، فزوجنيها
نوع آخر في بيان أنواع دعوة الرجل نسب الولد
الدعوة في النسب لا تخلو من ثلاثة أوجه: دعوة استيلاد، ودعوة تحرير
ودعوة الأب ولد جارية ابنه
إذا اشترى الرجل أمة حاملاً ، وولدت عنده بعد الشراء بيوم
فادعى أب المشتري الولد، لا يصح دعوته٣٩٢
يستوى في دعوة الرجل ولد جارية الابن أن تكون الجارية موطوءة الابن
اً ولم تكن
إذا ادعى ولد جارية ابنه، وضمن قيمتها للابن، ثم استحقها رجل
إذا ولدت أمة الرجل ولدًا، وادعى المولى، وأبوه الولد معًا
إذا كان للرجل جارية حبلت في ملكه، وللرجل والدمعتوه، وله جد حرَّمسلم
فولدت الجارية ولدًا، فادعاه الجد
بيان دعوة الاستيلاد
بيان دعوة التحرير
إذا باع الرجل جارية من غيره، وولدت عند المشترى ولدًا، فادعاه البائع ٣٩٨
إذا حبلت الجارية في ملك رجل، ثم باعها، فولدت عند المشتري
لأقل من ستة أشهر، ثم إن المشترى أعتق الأم ٤٠١
إذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدًا لأقل من ستة أشهر من وقت البيع
فادعاه، وكذبه المشتري، ثم قتل في يد المشترى ٤٠٤
إذا باع الرجل من آخر جاريةً ، ثم ادعى أنها حامل ، وأن الحمل منه
فإنه لا تصح دعوته في الحال
- إذا ولدت الجارية المبيعة بنتًا لأقل من ستة أشهر من وقت البيع
ثم ولدت الابنة ابنًا، فأعتق المشترى ابن الابنة، ثم ادعى البائع نسب البنت ٤٠٧

إذا حبلت الأمة، وولدت في يد مولاها، فباعها المولى دون ولدها، وقبض تمنها
ثم زوّجها المشتري
إذا باع الرجل جارية وهي حبلي، فولدت في يد المشتري بعد البيع بيوم
ثم مكثت سنة
رجل له جارية فحبلت، فباعها من رجل، فولدت من يد المشتري ولدًا
فادعى الولد أب البائع، وكذَّبه المشترى
إذا كانت الجارية لرجل ولدت في ملكه ولدين في بطن واحد، فباع أحد الولدين
ثم إن أب البائع ادعى الولدين جميعًا ٤١٢
جارية لرجل حبلت في ملكه، فباعها وهي حامل، وقبضها المشتري
ثم اشتراها البائع، فوضعت ٤١٨
إذا ولدت الجارية المبيعة في يدي المشتري ولدين في بطن واحد كلاهما
أو إحداهما لأقل من ستة أشهر من وقت البيع، ثم جني على أحد الولدين ٤٢٠
إذا ولدت الأمة عند رجل ولدين في بطن واحد، فباع أحدهما
وادعى المشترى الولد الذي اشتراه
إذا حبلت الأمة عندرجل، وولدت بنتًا، فكبرت ابنتها، وولدت بنتًا
ثم إن المولى باع الابنة السفلي
إذا اشترى الرجل أمة وولدها، أو اشتراها وهي حامل، ثم باعها من آخر
ثم اشتراها، ثم ادعى تم اشتراها، ثم ادعى
إذا اشترى الرجل عبدًا، واشترى أبوه أخَا ذلك العبد، وهما توأمان
فادعى أحدهما العبد الذي في يديه، صحت دعوته فيما في يديه ٤٢٢
إذا اشترى الرجل أمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فولدت بعد ذلك
بيوم عند المشترى
نوع آخر في دعوى الولد بعد العتاق
نوع آخر في دعوى الإنسان نسب غيره والشهادة عليه ما يجب اعتباره
في هذا النوع شيئان اثنان
إن ادعى رجل على رجل أنه ابنه، والأب ينكر، فأقام المدعى بينة على دعوته

قبلت بينته
لو ادعى رجل على رجل أنه مولاه من عتاقه من فوق، أو أسفل
أو ادعى أنه مولاه من موالاة
لو أن صبيًّا في يدرجل لا يعبّر الصبي عن نفسه، وزعم الرجل الذي في يديه
أنه التقطه، وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لأبيها وأمها ٤٣٠
لو أن رجلا من العرب هلك وله ابن، فادعى رجل على ابنه أنه كان عبدًا لأبيه
وأن أباه أعتقه
رجل مات وترك موال ثلاثة أعتقوه، وترك دارًا، فأقام مواليه البينة أنهم عصبة
وورثته ومواليه الذين أعتقوه
نوع آخر في دعوى الرجل النسب على غيره وإحالة ذلك الغير نسبه
على شخص آخر
رجل زَمنِ "ادعى على رجل أنه أبوه ليفرض له عليه النفقة، وأنكر ذلك الرجل
فأقام الزَمنِ بينة أنه أبوه
امرأة خاصمت عمّها إلى القاضي، وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة
على العمّ وهي محتاجة، فقال العمّ: إن لها أخا موسرًا
مجهول النسب إذا ادعى على رجل أنى ابنك، وصدَّقه المدعى عليه
نبت النسب منه، وإن كذَّبه في دعوته
إذا قال في دعوة البنوّة: هذا ابني، ولم يقل: وُلد على فراشي
فهذا دعوة صحيحةفهذا دعوة صحيحة
إذا ادعى أنه ابن عم فلان، فلابد فيه من ذكر الجد، وإذا ادعى أنه أخو فلان
لايشترط فيه ذكر الجد
صبی فی یدی رجل لا یعرف نسبه، ادعی رجل آخر أنه ابنه ۲۳۷
غلام احتلم ادعى على رجل وامرأة أنهما أبواه، وأقام على ذلك بينة تُناسب آسيل أسبع أسبط المناسبة
وأقام رجل آخر وامرأته بينة أن هذا الغلام ابنهما
نوع آخر فی دعوی الرجل نسب الغلام
لقسم الأول في دعوة الخارج مع ذي اليد ٤٣٨

نوع آخر يتصل بهذا القسم، وهو دعوة الخارج مع ذي اليد نسب الأمة
مع دعوى ملك الأمة في الله الأمة المراجعة
ومما يتصل بهذا القسم دعوة الخارج مع ذي اليد نسب ولد الحرة
مع دعوى نكاح الحرّة
حرة لها ابن، وهما في يدي رجل، أقام رجل آخر البينة أنه تزوجها
وإنها ولدت منه هذا الولد على فراشه ، وأقام ذو اليدبينة على مثل ذلك ٤٤١
ومما يتصل بهذا القسم دعوي ذي اليد نسب الولد مع نكاح أمه
ودعوة الخارج نسب الولد مع ملك أمه
القسم الثاني في دعوة الخارجين نسب الولد
القسم الثالث: وهو دعوة صاحب اليد الولد ٤٤٥
نوع آخر في دعوة المرأة نسب الولد
نوع آخر في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح
نوع آخر في دعوة غلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته هذه
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
نوع آخر في دعوي الولد من الزنا
إذاولدت أمة الرجل ولدًا، فادعاه رجل أنه ابنه من الزنا، ثم ملكه يومًامن الدهر ٤٥١
إذا أقر الرجل أنه زنا بهذه المرأة الحرة، وأن هذا الولد ولد منها من الزنا
وصدّقته المرأة في ذلك
إذا ادعى الرجل النكاح، وادعت المرأة الزنا ٤٥٣
رجل ادعى ولدًا في يدى امرأة، وقال: هذا ولدى منك من الزنا ٤٥٣
إذا كان للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدًا، فقال الزوج: زنيت بها
وولدت هذا منه
رجل تزوج امرأة لا تحل له، فأغلق الباب، وأرخى الستر، لم تكن له عليه مهرًا ٤٥٤
نوع آخر في المرأة إذا تزوجت وزوجها حي وجاءت بالأولاد

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد السابع عشر من الحيط البرهاني

جارية بين رجلين، فولدت لستة أشهر فصاعدًا منذ ملكاها، فولدت بولد آخر
بعد ذلك لستة أشهر فصاعدًا منذ ولدت الأول
نوع آخر متصل بهذا النوع
رجلان اشتريا جارية وقبضاها، فولدت عندهما ولدًا، فادعى أحد الرجلين الجارية
أنها ابنته، وادعى الآخر الولد أنه ابنه
رجلان اشتريا جارية، فولدت في ملكهما ابنة لستة أشهر فصاعداً
فكبرت الابنة، وولدت بنتًا، ثم ادعى أحد الشريكين البنت الكبري
وادّعي الشريك الآخر البنت الصغرى
رجلان اشتريا جارية، فولدت في ملكهما ولدًا لأقل من ستة أشهر
فادعى الولد أحدهما، صحّت والله أحدهما، صحّت
نوع آخر متصل بهذا النوع أيضًا
أمة بين رجلين جاءت بولدين في بطنين ، فادعى أحدهما الأكبر
والآخر ادعى الأصغر، وخرج الكلامان منهما معًا
نوع آخر يتصل بهذا النوع
إذا مات الرجل، وترك أمة حاملا، وترك ابنين، وادعى أحدهما أن الحمل منه
وادعى الآخر أن الحبل من أبيه
نوع آخر يتصل بهذا النوع
أمة بين رجلين جاءت بولد، فادعياه وقد ملك أحدهما نصيبه منذ شهر
وملك الآخر نصيبه منذ ستة أشهر
أمة بين رجلين ولدت ولدًا ميتًا، أو أسقطت سقطًا استبان خلقه
فادعاه أحدهما، صحت دعوته وي
نوع آخر يتصل بهذا الفصل
نوع آخر في دعوى الرجل ولد أمته ٤٦
رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج
فقال المولى: أحد هؤ لاء ابني
إذا ولدت أمة الرجل ابنًا من غير زوج، فلم يدعيه المولى حتى كبر الابن

وولد الابن ولدًا من أمة
أمة في يدى رجل ولدت ابنًا من غير زوج، ثم ولدت ابنتين في بطن آخر
من غير زوج
أمة في يدي رجل ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة من غير زوج
فنظر المولى إلى الأكبر منهم
نوع آخر يتصل بهذا النوع
نوع آخر
نوع آخر في إقرار المريض بالولد
رَجُلُ ملك عبدًا في صحته، وأقر في مرضه أنه ابنه، ومثله يولد لمثله
وليس له نسب معروف، فهو ابنه
لو أن مريضًا وهب له ابن معروف النسب منه، ولا مال له غيره، وعليه دين يحيط
بقيمته
نوع آخر في الشهادة على الولادة من الوارث
نوع آخر في دعوى العبد التاجر ٥٨
نوع آخر في دعوى المكاتب في الأمة من كسبه في دعوى المولى ولد مكاتبه
أو ولد أمة مكاتبه
إذا ولدت أمة المكاتب ولدًا، وادعى المكاتب نسبه ٦١
، و
حتى يثبت نسبه منه
إذا وطئ المكاتب أمة ابنه، والولد حر أو مكاتب بعقد على حدة، لم يثبت النسب
من المكاتب
لو أعتق المولى عبدًا من اكتساب مكاتبه، لا يعتق فكذا لا يعتق بالقرابة
رجل اشترى عبدًا وكاتبه، ثم إن المكاتب كاتب أمة له، ثم ولدت المكاتبة ولدًا
فادعاه مولى المكاتب
نوع آخر في دعوة أهل الإسلام وأهل الذمة الولد٧٤

الفصل التاسع والعشرون

في الغرور
أمة أبقت إلى رجل، وأخبرته أنها حرة، وتزوجها على أنها حرة ٧٧
إذا اشترى الرجل أمة شراء فاسدًا، أو جائزًا، أو ملكها بهبة أو صدقة أو وصية
فولدت له
إذا اشترى الرجلان جارية، ثم إن أحدهما وهب نصيبه من شريكه
وولدت له أولادًا من
إذا اشترى الرجلان أمة من رجل، وولدت ولدًا، وادعاه أحدهما
وغرم نصف قیمتها
إذا أخبر الرجل غيره عن امرأة أنها حرة، وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة
وولدت له ولدًا ۸۱ ۸۱ ۸۱
إذا اشترى الرجل أم ولد لرجل، أو مدبرة أو مكاتبة من أجنبي غير المولى
فوقع عليها ۸۱ ۱۸۰
ا في المحاتب أو العبد المأذون أمة في يدى رجل، فوطئها المستولد، ثم ولد له ولدًا
ثم استحقها
أهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور
إذا ورث الرجل أمة أبيه فوطئها، فولد منه ولدًا، ثم استحقها رجل، فإنه يقضى له
بالأمة وقيمة الولد
إذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده
فوطئ الوارث الأمة
رجل اشتري جارية مغصوبة وهو يعلم بكونها مغصوبة، أو تزوج امرأة
على أنها حرة وهو يعلم بكونها أمة
لو أن رجلا وكل رجلا أن يشتري له جارية ، فاشتراها ونقد الثمن من مال الموكل ٨٦
رجل استولد أمة، واستحقها رجل، فقال المستولد: اشتريتها من فلان بكذا وكذا
ونقدته الثمن
و إذا كان للرجل ألف درهم في يدي رجل مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها

۸۸	جارية تساوي ألفي درهم، فوقع عليها المضارب
	رجلان اشتريا أمة من وصي يتيم، واستولدها أحدهما، ثم استحقت الجارية
۸٩	كان الولد حرّا بالقيمة
	لو كفل رجل للمشتري بما أدرك به من درك، لم يرجع على الكفيل بشيء
۹.	من قيمة درك
	لو أن أمة غرت من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل، واشتراها منه
۹.	على ذلك واستولدها
	حرة ولدت ولدين في بطن واحد، فكبرا واكتسبا مالا، ثم مات أحدهما
۹.	وترك ابنًا
	رجل ورث جارية ابنه، ولم يكن يعرف حالها عند الأب، ولم يكن يعرف
91	أنه اشتراها، فاستولدها الابن
	رجل أمر رجلا بأن يشتري له جارية، فاشترى له جارية، ثم إن الآمر
91	وهب الجارية للمشتري، فولدت ولدًا، ثم استحقت
	الفصل الثلاثون
94	الفصل الثلاثون في المتفرقات
93	فى المتفرقات
94	
	فى المتفرقات
٩٣	في المتفرقات
٩٣	فى المتفرقات
97 97	فى المتفرقات
97 97	فى المتفرقات
94 94	فى المتفرقات
94 94	فى المتفرقات
97° 97° 98	فى المتفرقات

ادعت مهرها على ورثة زوجها، وأنكر الوارث ذلك ٩٥
شاهدان شهدا على رجل بقرض ألف درهم، وشهد أحدهما أنه قضاها
وقال المدعى: لم يقضها
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل أنه له ، ولم يقم البينة حتى باعه صاحب اليد
من رجل بيعًا صحيحًا بمحضر من الشهود
ادعى مالين: أحدهما معلوم، والآخر مجهول، والشهود شهدوا بالمالين جميعًا ٩٦
استحق دابة في يدى رجل، وقال المستحق في دعواه: غابت الدابة مني منذ سنة ٩٦
رجل مات، وترك ابنين ودارين، فادعى رجل إحدى الدارين، أنه غصبها
أبوهما، وحلفهما على ذلك ٩٧
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل، وأقام بينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان
سمّى رجلا غائبًا، وأن فلانًا أقر أنه لهذا المدعى
ادعى محدودًا في يدى رجل، وقال: إنها خمس ديرات أرض، وبيّن حدودها ٩٧
عين في يدي رجل، جاء رجل واستحق هذا العين من يدي صاحب اليد
وأراد صاحب اليد أن يرجع
امرأتان ولدت كل واحدة منهما ابنًا في ليلة مظلمة ، ثم ادعتا ابنًا واحدًا بعينه ٩٨
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل، وقال: بعتني هذا العبد بألف درهم
ونقدتك الثمن، وجحد البائع البيع ٩٨
رجل في يديه دار ادعاها رجل أنها داره اشتراها من الذي في يديه بألف درهم
وادعى الذي في يديه أنها داره اشتراها
غلام في يدي رجل ادعاه رجلان، أقام أحدهما بينة أنه اشتراه منه بألف درهم
منذ سنة ، وأقام الآخر بينة أنه اشتراه منه بمائة دينار منذ خمسة أشهر
رجل ادعى على رجل أني قد بعتك هذا الطيلسان الذي عليك بكذا
وأنكر الذي عليه ذلك الطيلسان
رجل ادعى دارًا في يدي رجل أنها داره اشتراها من صاحب اليد
قبل هذا التاريخ بشهر
المحبوس بالدين إذا أقام بينة أنه معسر، وأقام رب الدين بينة أنه موسر

فالقاضى يقبل بينة رب الدين
إذا أقام المدعى بينة على أن قاضي بلد كذا فلان، قضي له على هذا الرجل
بألف درهم
رجل ادعى على رجل أنه تصدّق بهذه الدار عليه، وقبضها أو اشتراها منه
بألف درهم، وقبضها
إذا كان بعضُ التركة في يد الغاصب، فالغريم لا يكون خصمًا للغاصب في ذلك ١٠٢
الدعوى في عتق الأمة، وفي الطلقات الثلاث، وفي الطلاق البائن
ليس بشرط لصحة القضاء
جارية في يدي رجل، جاء رجلان وادعى كل واحد منهما أن الجارية ملكه
باعها من ذي اليد بألف درهم
رجل باع أمة له وبها حبل، فقال البائع: ليس هذا الحمل مني، بل هو من عبدي ١٠٢
رجل اشترى مملوكًا وباعه من آخر ، وباعه الآخر من آخر أيضًا
ثم اشتراه الأول
رُجُل أعتق جارية، وتزوجت زوجًا، وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر
منذ تزوجها، فادعاه الزوج والسيد
إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج فأنزل، فأخذت الجارية ماءه
في شيء، واستدخلته فرجها
رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي، فولدت
عبد ادعى لقيطا أنه ابنه من امرأته هذه ، وهي أمه
نصراني مات، وترك ابنًا، فأسلم الابن بعد موته، ثم جاء نصراني
وأقام بينة من النصاري
امرأة مع رجل لها منه أولاد، وهي معه في منزله يطأها، وتلدله سنين ١٠٤
عشرة ادعوا نكاح امرأة
امرأة مدركة زوَّجها أبوها من رجل، فمات زوجها فجاءت تدعى الميراث ١٠٤
إذا كان الصبي في يدي رجل، أقام رجل بينة أنه ابنه، ولد من أمته هذه
منذ أكثر من ستة أشهر

ادعى عينًا في يدى رجل، فقال المدعى عليه: اشتريته من هذا المدعى ١٠٥
رجل ادّعي نصف دار في يدي رجل، فأقر المدعى عليه إلا أنه لم يدفعه إليه
وغاب وغاب
ادعى عينًا في يدى رجل أنه ملكى ؛ لما أنه كان ملكًا لأبي ، رهنه منك بكذا
ودفعه إليك
إذا قال في دعوة البنوة: هذا ابني، ولم يقل: وُلد على فراشي
ولد الملاعنة إذا ادعاه رجل أنه ولده، لايثبت نسبه منه
إذا شهد الشهود لرجل أن زيدًا أقر أن هذا المدعى أخوه، أو أخته
صبيّ في يدي رجل لا يعرف نسبه، ادعى رجل آخر أنه ابنه ١٠٦
كتاب المحاضر والسجلات
هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة وستين محضرًا وسجلا ١٠٧
محضر فيما ينبغي أن يكتب في المحضر:
الإشارة في الدعاوي والمحاضر ولفظة الشهادة من أهم ما يحتاج إليها ١١١
محضر في الدين المطلق
سجل هذه الدعوى
محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى١٢٠
سجل في هذه الدعوى١٢٢
محضر في إثبات الدين على الميت
سجل هذه الدعوى
محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى ١٢٥
محضر في إثبات ملكية المحدود
سجل هذه الدعوى ۱۲٦
محضر في دفع هذه الدعوى
سجل هذه الدعوى أن يكتب
محضر فيه دعوى الدار ميراتًا عن الأب
سجل هذه الدعوى

فهرس المسائل و الموضوعات	- 889 -	المحيط ج ٢٥
189		سجل هذه الدعوى
189		محضر في دفع دعوى النكاح
١٥٠		سجل هذه الدعوى
نكاحها	رأة في يدي رجل يدّعي	محضر فيه دعوي النكاح على ام
101		
107		
107		
108		محضر في إثبات مهر المثل
100		محضر في إثبات المتعة
100		محضر في إثبات الحرمة الغليظة
107		سجل هذه الدعوى
		محضر في شهادة الشهود
10V	لون دعوى المرأة	بالحرمة الغليظة بثلاثة تطليقات با
١٥٨	على الغائب	محضر في إثبات الحرمة الغليظة
١٥٨		سجل هذه الدعوى
17	العجز عن النفقة	سجل التفريق بين الزوجين بسبب
بة	ها في النكاح بلفظ الهم	سجل في التفريق بين المرأة وزوج
170		_
177		محضر في إثبات العنّة للتفريق .
179		محضر في دفع هذه الدعوى
١٧٠		محضر في دعوي النسب
1VY		محضر في إثبات العصوبة
١٧٣		سجل هذه الدعوى
١٧٤		محضر في إثبات الوقفية
٠٠٠٠ ٢٧١		سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
١٧٦		سجل هذا المحضر

فهرس المسائل و الموضوعات	- £0\ -	المحيط ج ٢٥
199		مجلس الحكم
199	غائب بالكتاب الحكمى.	محضر في دعوى المال على ال
T•Y	٠ حکمي	كتاب حكمي أيضًا ونقل كتاب
۲۰۳	بكتاب حكمى	سجل في ثبوت ملك محدود
	، الحكمي	محضر في إقامة البينة للكتاب
۲۰٤	البضاعة المذكورة	في دعوى المضاربة المذكورة و
Y•0	العنان في عمل الجلابين	كتاب حكمي في إثبات شركة
Y•7		
۲۰۸		کتاب حکمی آخر
عله	•	
717		
۲۱۳		كتاب حكمي في العبد الآبق.
Y10		رسوم القضاة والحكام في تقلب
717 717		جواب المكتوب إليه
717		تقليد الوصاية
		كتاب إلى بعض الحكام بالناح
Y1V		واختيار القيم للوارث الصغير
Y1V		نصب الحكام في القرى
Y 1 A		_
صمین		
719		•
719		-
***		فرض نفقة المرأة

778	•	
ة أبيه	مم أنه وص <i>ي</i> صغير من جها	رد محضر فیه دعوی رجل زع

وردّ محضر في دعوى العقار للصغير بالإذن الحكمي ٢٢٤
محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث
الصلح عليها
محضر في دعوى تجميل الوديعة
سجل لم يكتب في آخره
سجل ورد من قاضٍ كتب في آخره
ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة ٢٢٨
محضر في دعوى الوصية بثلث المال
محضر فيه دعوى الكفالة
محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
محضر فيه دعوى الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفرقة ٢٣١
محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض ٢٣٢
محضر فيه دعوى عشرة أسهم من عشرين سهمًا من أرض رجل ولم يشهد الشهود
أن جميع الأرض في يد المدعى عليه
محضر فيه دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد
محضر في دعوى الجارية ٢٣٤
محضر آخر في دعوى الجارية أيضًا: ٢٣٥ ٢٣٥
محضر في دعوى ولاء العتاقة ٢٣٥ ٢٣٥
ورد محضر في دعوى الدفع ٢٣٦ ٢٣٦
محضر في دعوى الميراث
محضر فی دعوی رجل علی رجل أنك سرقت ٢٣٨
محضر في دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة ٢٣٩
محضر في إثبات الإيصاء بثلث المال
محضر كان فيه ادعى فلان ابن فلان على فلان ابن فلان أن الكرم الذي في موضع
كذا حدوده كذا
محضر ورد في دعوي الإرث مع دعوي العتق

ورد سجل من مرو في إثبات ملكية حمار
محضر في إثبات الوقفية
محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل بها المدعى إلى المدعى عليه ليبيعها ٢٦٨
محضر فیه دعوی ملکیة حمار ۲۷۰
محضر فيه دعوى الرجل بقية صداق بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها
من جهته بالحلف
محضر فيه دعوى استئجار الطاحونة
محضر فيه دعوى إجارة محدودة بأجرة معلومة
محضر في الإجارة المضافة إلى زمان بعينه: ٢٧٢
سجل فيه استحقاق جارية اسمها دلبر
محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن ٢٧٢
محضر في دعوى ثمن عين مسمّاة
رد محضر فیه دعوی دنانیر نیسابوریة
ورد محضر
ورد محضر
رد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة ٢٧٤
محضر في دعوى الناقة رد بعلة أن الدعوى وقع في الناقة والمكتوب
في المحضر الجمل للحضر الجمل
محضر في دعوى غصب الحطب والعنب
محضر في دعوى الأخذ ودعوى الإقرار به
عُرض محضر في دعوى الأعيان على شيخ الإسلام السغدي ٢٧٦
ورد محضر في دعوى النحاس لمنكسرة وكان الغصب في بلد مرو
والدعوى ببخاري
ورد محضر
ورد محضر
ورد محضر فيه ذكر إقرار المال

المحيط ج ٢٥ - فهرس المسائل و الموضوعات
ورد محضر فیه دعوی رجلین صداق جاریة مشترکة بینهما ۲۷۹
ورد محضر فیه دعوی صبی ۲۷۹
محضر فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزه خطأ ٢٨٠
ورد محضر في دعوى الإرث
ورد محضر فيه دعوى الضمان بعلة أن المدعى قال في دعواه ٢٨٠
محضر فيه دعوى دفع الدفع ٢٨١
سجل ورد من خوارزم في إثبات الحرية، ولم يذكروا فيه لفظة الشهادة ٢٨١
سجل في دعوى الوصية
كتاب الصلح كتاب الصلح
هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلا:٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الأول
في بيان شرط جواز الصلح وحكمه ٢٨٧
الفصل الثاني
في بيان أنواع الصلح
الفصل الثالث
في بيان ما يصلح بدلا ومبدلا في الصلح
الفصل الرابع
في الصلح عن الغير
إذا ادعى رجل حقًّا قَبِل رجل، فصالحه عنه غيره ٢٩١
رجل ادعى على رجلُ ألف درهم، فصالحه رجل عنه على مائة درهم ٢٩٤
الفصل الخامس
في بيان ما يجوز من الصلح وما لا يجوز
هذا الفصل يشتمل على أنواع: الأول
أيما امرأة صولحته ثمنها، ولم يكن لزوجها ديون على الناس ٢٩٨

امرأة ادعت على ورثة زوجها ميراثها، فصالحوها وهم جاحدون أنها امرأة الميت ٣٠٠
نوع آخر من هذا الفصل: في الصلح عن المغصوب والوديعة والعارية والمضاربة
والهبة والإجارة
رجل غصب من رجل ثوبًا قيمته عشر ، واستهلكه فصالحه منه على مائة درهم
جاز على قول أبي حنيفة
من غصب من آخر شاة، وذبحها وأكلها يضمن رجل تلك الشاة عنه ٢٠٤
إذا أبق المغصوب، فصالحه مولاه على دراهم مسماة حالة، أو إلى أجل جاز ٣٠٥
لو اختلف الغاصب والمغصوب منه، فقال أحدهما: هي آبقة، وقال الآخر:
هی حاضرة
لو غصب مائة درهم وعشرة دنانير، واستهلكهما، ثم صالحه من ذلك
على كرّ حنطة بعينه، ثم استحق الكر، أو وجد به عيبًا٠٠٠ على
إذا غصب الرجل عبدًا أو ثوبًا، أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه، ثم صالحه أحدهما
من نصیبه
رجل غصب إناء مصوعًا من فضة، ووضعه في بيته، ثم لقيه المالك، فصالحه منه
على مثل وزنه
رجل غصب من رجل طوقًا فيه مائة دينار ، وضاع عن الغاصب
وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارًا ٣١٢ الطوق على خمسين
رجل غصب رجلا عروضًا وحنطة وشعيرًا، فصالحه المغصوب منه
على ألف درهم المناف درهم على ألف درهم المناف درهم المناف درهم المناف درهم المناف درهم المناف ا
إذا وقع الصلح في الوديعة، فهو على أربعة أوجه ٣١٣.
الأول: إذا ادعى صاحب المال الإيداع وجحد المودع، وقال: ما أودعني شيئًا
ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم
الوجه الثاني: أن يدعى صاحب المال الإيداع والاستهلاك والمودع أقر بالوديعة
إلا أنه لم يدع الرد والهلاك، بل سكت، ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم ٣١٣
الوجه الثالث: إذا ادعى صاحب المال الإيداع والهلاك، وادعى المودع الرد
والاستهلاك

الوجه الرابع: إذا قال المودع: هلكت أو رددت، والمالك لم يقل: شيئًا
بل سکت
امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها، ثم قبضتها منه
ثم استودعتها آخراً
إذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب ٣١٨
إذا ماتت المرأة، وتركت زوجها وأخاها، فصالح الأخ الزوج من ميراثها ٣٢٠
نوع آخر: في صلح العامل عما تلف بيده
إذا دفع الرجل إلى قصار ثوبًا ليقصره، فخرقه القصار بدقة، فصالحه رب الثوب
على دراهم مسماة
ولو دفع غزلا إلى حائك لينسجه سبعًا في أربع، فعمل أكثر من ذلك ٣٢٢
لو أن تُوبًا هلك عند قصار، فقال القصار: قد هلك الثوب، ثم صالحه
بعد ذلك على دراهم
إذا قال الراعي المشترك: قد ماتت شاة من الغنم وكذبه رب الغنم، ثم صالحه
من قیمتها علی شیء
إذا ادعى القصار أنه دفع إلى رب الثوب ثوبه، وطلب الأجر، وكذبه رب الثوب
فصالحه من الأجر على نصفه
نوع آخر: في الصلح عن المهر والنكاح والطلاق
رجُل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز ٣٢٥
إذا تزوج امرأة على مائة درهم، ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه ٣٢٦
إذا ادعى الرجل على امرأة أنه تزوجها، فجحدت ذلك، فصالحها على مائة درهم
على أن تقر له بذلك
لو ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثًا وهو يجحد، فصالحها على مائة درهم
على أن أكذبت نفسها، وتبرأ من الدعوى
لو ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها وهي تنكر ، فصالحته على مائة درهم
على أن يبرأ من تزوجها
امرأة ادعت على رجل أنها امرأته، وأن لها عليه ألف درهم من مهرها

وأن هذا الصبى ابنه منها
رجل تزوج على امرأة على غير مهر مسمى، ودخل بها، ووجب لها مهر مثلها
وهو ألف درهم مثلا، فصالحها ۴۳۱
نوع آخر: في الصلح في الخلع
المرأة إذا أرضعت الصبي سنة، ثم مات الصبي، فقد أوفت نصف الرضاع وعجزت
عن إيفاء النصف
نوع آخر في الصلح عن دعوى الرق والحرية ٣٣٤ ٣٣٤
إذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنه عبده، فأنكر المدعى عليه
ثم صالحه المدعى عليه
إذا ادعى رجل أمة، فقال: أنت أمتى، وقالت هي: لا، بل أنا حرة، فصالحته
من ذلك على مائة
إذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه، فصالحه مولاه على مائة يدفعها إلى العبد
على أن يبرئه من هذه الدعوى
نوع آخر في الصلح عن دعوى العقار
إذا ادعى دارًا في يدي رجل، فاصطلحا على بيت معلوم من الدار
فهذا على وجهين ١٣٣٨
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وصالحه المدعى عليه على نصفها، وقال:
برئت من دعوای فی النصف الباقی ۳۳۹
ادعى دارًا، فصالحه من ذلك على أن يضع على حائط منها كذا جذعًا ٣٤١
ادعى حقًّا في دار في يدي رجل، فصالحه من ذلك على أن يبيت على سطحه سنة
فهو جائز ۴۶۱ میرون و بائز با ۳۶۱ میرون و بائز با ۳۶۱ میرون و بائز با ۳۶۱ میرون و بائز ایرون و بائز ای
ادعى دارًا، فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة جاز ٢٤٣
إذا ادعى حقًّا في دار في يدى رجل، فصالحه من ذلك على خدمة عبد بعينه شهرًا
فهو جائز
إذا ادعى رجل في دار حقًّا، فصالحه الذي الدار في يديه على عبد إلى أجل
أو على شيء من الحيوان

إذا ادعى دارًا في يدي رجل، واصطلحا على أن يسكنها صاحب اليد سنة ٣٤٨
إذا ادعى دارًا في يدي رجل، فصالحه المدعى عليه على كذا ذراعًا مسمى
من هذه الدار المدعى
لو أن رجلا اشترى دارًا، واتخذها مسجدًا، ثم ادعى رجل فيها دعوى
وصالحه الذي بني المسجد
إذا كانت دارًا في يدي ثلاثة نفر ، في يدي كل واحد منهم منزل وساحتها
على حالها
إذا كان بيت في يدي رجل، له سطح، فادعى رجل فيه دعوى، فاصطلحا
على أن يكون البيت لأحدهما، والسطح للآخر ٣٥١
إذا ادعى رجل بناء دار في يدى رجل، فصالحه من بناءها على دراهم مسماة ٣٥٢
إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل، فصالحه المدعى عليه على سكني بيت معين
من هذه الدار مدة معلومة
لو أن رجلين في يد كل واحد منهما دار ، فادعى كل واحد منهما في دارصاحبه حقًّا
فاصطلحافاصطلحا
إذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل، فصالحه منها على دراهم مسماة
على أن يزيده الآخر حنطة
لو كان لرجل باب في غرفة أو كوة فأذاه جاره، وخاصمه فافتدى خصومته
بدراهم صالحه عليها
نوع آخر: في الصلح عن الدين
إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم سود، فصالحه من ذلك
على ألف درهم نجبة
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، لا يعرفان وزنها، فصالحه المطلوب من ذلك
على ثوب
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم إلى أجل فصالحه من ذلك قبل حل الأجل
على خمسمائة حالة

المحيط ج ٢٥ الفصل السادس

فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح في المجلس وفيما لا يشترط في الصلح
الذي يبطل بعد صحته
إذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم، وافترقا قبل قبض بدل الصلح ٣٦٣
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم من قرض أو من غصب
وهي من غلة الكوفة فصالحه منها
إذا كان له على رجل كر حنطة، فصالحه من ذلك على عشرة دراهم ٣٦٤
رجل غصب إناء فضة، واستهلكه، وقضى القاضى عليه بالقيمة، ثم تفرقا
قبل قبض القيمة
من كان له على آخر مائة دينار نيسابورية، فصالحه على مائة دينار بخارية
وتفرقا قبل القبض
من ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لا فضة فيها، وصالحه
على مائة درهم غطريفية، وتفرقا قبل القبض
إذا ادعى رجل على رجل عشرة دراهم، وعشرة دنانير، فصالحه المدعى عليه
على خمسة دراهم من ذلك كله نقدًا أو نسيئةً
إذا ادعى رجل دارًا في يدى رجل، فصالحه المدعى عليه على عبد، وقبضه
فأقام العبد البينة أنه حر فأقام العبد البينة أنه حر
الفصل السابع
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين من ثمن بيع إلى أجل، فصالحه الطالب
على أن أعطاه كفيلا
رجل له على رجل ألف درهم، فقال: ادفع لى غدًا منها خمسمائة
على أنك برئ عن الخمسمائة
ما إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، فقال: متى ما أديت إلى خمسمائة منها
فأنت برىء من الباقى

الفصل الثامن

في صلح الأب والوصى ومن أشبههما ٣٧٤
إذا كان للصبي دين على رجل، فصالحه أبوه على البعض، وحط عن البعض ٣٧٦
إن كان الورثةكلهم صغارًا، فصلح الوصى كصلح الأب وقع الدعوى لهم، أوعليهم
كانت الدعوى في العقار، أو في المنقول
إذا ادعى رجل دعوى في دار يتيم، فقبل أن يقيم البينة على دعواه ليس للوصي
أن يصالح
إذا ادعى رجل على الميت دينًا، فصالحه الوصى من مال اليتيم على شيء ٣٧٩
الفصل التاسع
في صلح الوارث وفي إقرار الوصى بقبض الورثة شيئًا من المال ميراثًا عن الميت ٣٨٢
إذا ادعى الوارثان قبل وصيهما عينًا، أو دينًا ميراثًا، فصالح الوصى أحدهما
من غير إقرار
إذا كانت الدار بين ورثة ، وهي في أيديهم جميعًا ادعى رجل فيها حقًّا
وبعضهم غائب مممر
لو أن رجلين ادعيا دارًا في يدي رجل وأرضًا، وقالاً: هي ميراث ورثناها
من أبينا، وجحدهما الرجل
إذا أقر المريض أن لأحد الورثة عنده من ميراثه كذا وكذا درهمًا، فأراد بقية الورثة
أن يرجعوا على الوصى
نوع آخر يتصل بهذا الفصل
إذا كان في التركة وصيةبالثلث، والورثة صغاروكبار، فصالح بعض الكبارالموصى له
على دراهم مسماة
لوكان الميراث بين أربعة نفر، وارثان كبيران، ووارثان صغيران، وله وصى
وموصى له فاجتمعوا
الفصل العاشر

في الصلح على أن يحلف المدعى عليه وهو برىء من المال، أو يحلف المدعى

والمدعى عليه ضامن للمال
إذااصطلحا على أن يحلف المدعى عليه، وهو برىء من المال، فحلف ما له قبله قليل
ولاكثير
إن اصطلحا على أنه إن حلف، فهو برئ من الخصومة إلى أن يجد البينة ٣٩٢
إذا اصطلحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه إذا حلف، فالمدعى عليه
ضامن للمال
إذا اصطلحا على أن يحلف الطالب على دعواه، ويحلف المطلوب أنه ليس له
قبله شیء
إذا اصطلحا على أن يحلف الطالب بعتق، أو طلاق، أو بحج، أو بأيمان مؤكدة
فإن حلف على ذلك
الفصل الحادي عشر
في الصلح عن الخدمة والسكني والغلة ٣٩٥
إذا أوصى الرجل لرجل بخدمة عبده سنة، وهو يخرج من ثلث ماله
فصالحه الوارث من الخدمة
إذا أوصى لرجل بسكني داره، ومات الموصى، وصالح الوارث الموصى له
على دراهم مسماة جاز
إذا أوصى الرجل بغلة عبده لرجل، ومات الموصى، ثم إن الوارث صالح الموصى له
على دراهم مسماة
ومما يتصل بهذا الفصل
الصلح في الوصية بما في البطن، وله وله
إذا أوصى رجل لما في بطن فلانة بألف درهم، فصالح أب الحبل من الوصية
على صلح لا يجوز
الفصل الثاني عشر
في الصلح عن الدماء والجراحات
ذا جرح الرجل جراحة عمدًا فيها قصاص، فصالحه من ذلك على مال

إذا قطع الرجل إصبع رجل عمدًا، أو خطأ فصالحه منها على ألف درهم
ثم شلت إصبع أخرى بجنب
إذا قتل الرجل عمدًا، وله ابنان، فصالح أحدهما عن حصته على مائة
جاز الصلح
لو صالحه عن قطع اليد عمدًا على خمر ، أو خنزير ، لا يجوز التسمية
ولكن يصح العفو
إذا قتل العبد والرجل الحر رجلا عمدًا، فأمر الحر القاتل، ومولى العبد رجلا
أن يصالح عنهما ولي القتيل
إذا قتل العبد رجلا عمدًا، وله وليان فصالح مولى العبد أحدهما من نصيبه
من الدم على العبد القاتل
إذا قتلت الأمة رجلا خطأ له وليان، فولدت الأمة ابنًا، فصالح المولى أحد الوليين
على أن دفع إليه
اِن قتل المدبر قتيلا عمدًا، فصالح عنه مولاه بألف درهم، وهي قيمته
إذا جرح الرجل امرأته جراحة، فصالحته على أن اختلعت منه على تلك الجراحة ٤١٥
إذا قتل المكاتب رجلا عمدًا، فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم
فالصلح جائز
ب . لو أن مكاتب قتل رجلا عمدًا، فقامت عليه بينة بذلك، فصالح من دمه
على مال إلى أجل
إذا قتل المكاتب رجلا عمدًا، فعفا أحد ولييه عن الدم بغير صلح
الفصل الثالث عشر
في العوارض التي تحدث في بدل الصلح وفي تصرف المدعى في بدل الصلح ٢٢٤
إذا ادعى رجل دارًا في يدى رجل، وصالحه المدعى عليه عن دعواه
على خدمة عبده سنة، ثم إن مولى العبد أعتق العبد
إذا ادعى دارًا في يدى رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت من هذه الدار
معلوم عشر سنین جاز
إذا ادعى دارًا في يدى رجل، وصالحه المدعى عليه على ثياب، أو حيوان بعينه

إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم، فأنكر، ثم صالحه من ذلك
على أن باعه بالألف التي ادعى عليه
الفصل السابع عشر
في الاستحقاق في الصلح الصلح ٤٣٦ المستحقاق في الصلح الصلح المستحقاق في الصلح المستحقاق في الصلح المستحقاق في المستحق في المستحقاق في المستحق في المستحق في المستحق في المستحق في المستحقاق في المستحق في المستح المستحق في المستحق في المستحق في المستحق في المستحق في المستحق
لو أن رجلا في يديه دار ، ادعى رجل فيها حقًّا ، فصالحه الذي في يديه الدار
على دراهم مسماة، ثم إن الدار استحقت من يد المدعى عليه
رجل ادعى عشرا من دار فلان نسبها إلى الذي في يديه، فصالحه على مائة درهم
بعد إقرار، أو إنكار، ثم استحق
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، فصالحه منها على مائة درهم، وتقابضا
ثم استحقت المائة
رجل ادعى على رجل ألف درهم ودارًا، فصالحه المدعى عليه على مائة دينار
ثم استحق الدار من يد المدعى عليه
لو أن رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقًّا، فصالحه من ذلك على عبد
وعلى مائة درهم
الفصل الثامن عشر
في المسائل المتعلقة بالأجل والبراءة
إذا كان لرجل على رجل دين مؤجل، فقضى المديون المال قبل حلول الأجل
وقبضه رب الدين

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثامن عشرمن المحيط البرهاني

الفصل التاسع عشر
في الصلح عن الحقوق التي ليست بمال بالصلح عن الحقوق التي ليست بمال
إذا وقع الصلح بين الشفيع والمشتري، فهو على وجوه
إذا وقع الصلح عن الكفالة بالنفس على دراهم، ولم يجز الصلح ههنا، هل تبطل
الكفالة بالنفس
الفصل العشرون
في الشهادة على الصلح، وفي الصلح عن الشهادات وفي الاختلاف الواقع
في الصلح، يدخل فيه بعض مسائل الإبراء
إذا ادعى رجل في دار رجل دعوى، فأقام الذي في يديه الدار شاهدين أن المدعى
صالحه على شيء
رجل في يديه دار، ادعاها رجل، فصالحه المدعى عليه على نصفها، وقال:
هو يعني المدعى برئت من النصف الباقي
رجل له على رجل ألف درهم، فأقام رب الدين بينة أنه صالحه منها على مائة
درهم، وهذا الثوب، وأقام المطلوب بينة أنه أبرأه منها
الفصل الحادي والعشرون
في الصلح في السلم
لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله، ونصف سلمه

الفصل الرابع والعشرون
في صلح أهل الذمة
الفصل الخامس والعشرون
في الصلح في الرهن والبيع الفاسد والصدقة
إذا ادعى رَجل عبدًا في يدى رجل أنه رهنه إياه بمائة درهم، كانت له عليه ٧٤
لو رهن رجل رجلا متاعًا بمائة درهم، وقيمة المتاع مائتا درهم، وهلك الرهن
في يد المرتهن
إذا باع المسلم من المسلم خادمًا بخمر بعينها، فاصطلحا على أن يسلم الجارية
للمشتري بهذه الخمر
إذا كانت الدار في يدي رجل، فادعى أن فلانًا تصدق بها عليه، وقبضها ٥٠
إذا كان في يدي رجل عبد، فادعى رجل أنه تصدق عليه ، وقبضه، وجحد
الذي في يديه العبد
الفصل السادس والعشرون
في المتفرقات
سئل القاضي أن يرد الخصومة مرتين، أو ثلاثًا إذا كان يرجو الإصلاح فيما بينهم ٢٥
إذا كان لرجل ظلة شارعة، أو كنيف شارع على طريق العامة، فخاصمه إنسان
في طرحه، فصالحه فصالحه على المستحدد المست
إذا كان للإنسان نخلة في ملكه، فخرج سعفها إلى أرض جاره، فأراد الجار
قطع السعف، فصالحه
لو أن رجلا ادعى زرعًا في أرض رجل، فصالحه صاحب الأرض من ذلك
على دراهم مسماة
من له على رجل ألف درهم، والمطلوب ينكر ذلك، فقال الطالب للمطلوب:
صالحتك على مائة من الألف
رجل اشتري من آخر ضيعة ، ولم يقبضها ، ثم إن البائع باع هذه الضيعة من رجل
ر جن السرى من احر حديده و دم يعبطها ، دم إن ابناع باع هده الطبيعة من رجل

أحد الورثة إذا أخذ جميع التركة بالتغلب، واستهلكها، والتركة عروض ٥٧
ادعى حقًّا في دار، هي ميراث لجماعة، فصالح أحد الورثة المدعى على دراهم
مسماة
رجل مات، وله مال في يد إنسان بغصب، أو عليه دين له فطلب منه الورثة تسليم
ذلك
إسكاف سرق من حانوته خفاف لأقوام، فأخذ الإسكاف السارق، وصالح معه ٥٨
رجل ادعى على رجل دينًا خمسة آلاف درهم، وكرما في يديه
صحة حط صلح، وبراءة، وكان فيه ادعى فلان على فلان مالا معلومًا، وأنه
صالحه من ذلك
سئل عن الصلح عن الإنكار عن دعوى فاسدة، أهو صحيح ٥٩
ادعى في أجمة في يدرجل حقًّا، فصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة ٢٠
إذا وقع الدعوى فيما يتعين بالتعيين المادعوي فيما يتعين بالتعيين
إذا ادعى على آخر أن له خمسين دينارًا في يده مال الشركة، و عليه خمسون دينارًا
قرضًا قرضًا
رجل باع عبدًا بألف درهم، وقبض الثمن، ولم يدفع العبد، وضمن رجل
للمشترى تسليم العبد
رجل اشترى من آخر ضياعًا، ثم اشتراها رجل آخر من البائع، واستولى المشتري
الثاني عليها، وأخذها بالقهر والغلبة ٦٢
كتاب الرهن
الفصل الأول
فى بيان شرائطه
ى لا يجوز الرهن إلا مقبوضًا
من شرائطه أن يكون المرهون مقسومًا
من شرائطه أن يكون المرهون مفروزًا عن غيره
من شرائطه أن يكون المرهون يقبل البيع، والشراء

من جملة شرائطه أن يكون الرهن حاصلا بحق يمكن استيفاءه من الرهن
الفصل الثاني
في مسائل العدل
إذا ارتهن الرجل من آخر رهنًا على أن يضعاه على يدى عدل، ورضى به العدل ٧٧
إذا باع العدل الرهن، وقع الاختلاف بين الراهن، والمرتهن، والعدل
في مقدار الثمن
لو كان في الرهن عدل، وسلطاه على بيعه، إيفاء الدين من ثمنه، فباعه بالدراهم،
وكان الدين دنانير
إذا دفع العدل الرهن إلى أجنبي وديعة من غير ضرورة، فهو ضامن
رجل رهن من آخر عبدًا، ووضعاه على يدى عدل، وغاب الراهن
إذا مات العدل، وكان وكيلا ببيع الرهن، فأوصى إلى رجل ببيعه ٧٠
الفصل الثالث
في هلاك المرهون بضمان وبغير ضمان
إذا هلك المرهون في يد المرتهن، أو في يد العدل ينظر إلى قيمته يوم القبض
وإلى الدين
إذا تبرع إنسان بقضاء دين الراهن، سقط الدين، وكان للمطلوب أن يأخذ رهنه ٧٢
إذا أحال الراهن المرتهن على رجل بمال، وهلك الرهن بعد ذلك ٧٧
إذا رهن من آخر عبدًا يساوي ألفًا بألف، ثم تصادقا على أنه لم يكن عليه شيء ٧٢
رجل له على رجل مال، فقضاه بعضه، ثم دفع إليه عبدًا، وقال هذا رهن عندك
بما بقى من مالك
إذا أخذ رهنًا بالعيب في المشتري، أو بالعيب في الدراهم ٧٣
رجل له على آخر ألف درهم غلة، فقال الذي عليه الدين لرب الدين ٧٤
قال لآخر: أقرضني، فقال: لا أقرضك إلا برهن، فرهنه ٤٧
رجل رهن رجلا ثوبًا، وقال: أرجع إليك، وأخذ منك شيئًا، فضاع الرهن ٧٤
المديون إذا دفع إلى رب الدين ثوبين، وقال: خذ أيهما شئت رهنًا بالمائة

إذا رهن من آخر أعيانًا، وقبضها المرتهن، ثم إن الراهن قضي بعض الدين

وأراد أن يقبض بعض الرهن

الفصل السادس
في الزيادة في الرهن ومن الرهن
الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانًا عند علماءنا الثلاثة ٨٥
نماء الرهن نوعان
الفصل السابع
في تسليم الرهن عند قبض المال
رَجل رهن من آخرجاريةتساوي ألف درهم بألف درهم، فجاءالمرتهن يطلب دينه ٨٧
رجل رهن عن رجل جارية، وضعها على يدى عدل، فمات العدل، وأودع
الرهن عند من في عياله
الفصل الثامن
في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون تصرفًا
إذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضي المرتهن تصرفًا
يلحقه الفسخ
إذا آجر المرتهن من أجنبي بغير أمر الراهن
إذا كان المصحف رهنًا، وأذن الراهن للمرتهن أن يقرأ فيه، فالمصحف في حالة
القراءة عارية
إذا باع أحدهما، إما الراهن، أو المرتهن الرهن بإجازة صاحبه، خرج من أن يكون
رهنًا
إذا رهن من غيره ثوبًا يساوي عشرين درهمًا بعشرة دراهم، ثم إن الراهن أذن
للمرتهن في لبسه
إذا أثمر النخيل، أو الكرم، وهو رهن، فخاف المرتهن على الثمر الهلاك، فباعه من
غير أمر القاضي
ومما يتصل بهذا الفصل
الفصل التاسع
في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن والشهادة فيه

إذا اختلف الراهن والمرتهن، فقال الراهن: هلك في يديك، وقال المرتهن:
قبضته مني بعد الرهن
رهن من آخر عبدًا يساوي ألف درهم بألف درهم، وسلط الراهن المرتهن على
بيعه، فقال المرتهن: بعته بخمسمائة
إذا كان الرهن ثوبًا، وقد أذن الراهن للمرتهن في لبسه يومًا، فجاء المرتهن بالثوب
إلى الراهن، وهو متخرق ٩٤
إذا وقع الاختلاف بين الراهن، والمرتهن في ولد المرهونة
إذا أقام الراهن بينة أنه رهنه عبدًا يساوي ألفي درهم بألف درهم، وأنكر المرتهن
الرهن
الفصل العاشر
في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب
ما يجب اعتباره في هذا الفصل
إذا رهن من آخر قلب فضة، وزنه عشرة، وقيمته عشرة بعشرة دراهم،
فهلك القلب سقط جميع الدين بلا خلاف
من رهن من آخر قلب فضة وزنه ثمانية بدين عشرة، فهلك القلب
إذا رهن قلب فضة وزنه خسمة عشر بعشرة، فهلك القلب
هذا هو الكلام فيما إذا هلك، وأما إذا انكسر القلب، وفسد ٩٧
إذا ارتهن من آخر قلب فضة وزنه عشرة، فكسر رجل عنده القلب
رجل رهن عند رجل طستًا، أو تورًا، أو كوزًا بدرهم، وفي الرهن وفاء وفضل ١٠٢
إذا رهن رجل عند رجل كر حنطة يساوى مائتي درهم بمائة درهم، فهلك الكر ٣٠٠
الفصل الحادي عشر
في الدعاوي في الرهن والخصومات فيه، وما يتصل بذلك
إذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد، كل واحد منهما يدعى أنه رهنه
منه بألف درهم، وقبضه منه
عبد في يدي رجل، ادعى رجل أنه عبده، وأنه رهنه من فلان الغائب

دفع إلى غيره ألف درهم مفاوضة بالنصف، فذلك جائز١٣٣
إذاً دفع الرجل إلى الرجل ألفًا، فقال: خذ هذه الألف، وابتع بها متاعًا،
فما كان من فضل
إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم، وقال: خذ هذه الألف، واشتر بها هرويّا
بالنصف
الفصل الثالث
في بيان ما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصّا ولا يجوز
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء ١٤٠
إذا قال الرجل لغيره: أشركتك في هذا العبد
الفصل الرابع
في بيان ما لا يكون مضاربة مع لفظها
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن ما رزق الله تعالى من شيء في ذلك،
فذلك كله للمضارب
الفصل الخامس
في المضاربة يشترط فيها الربح لأحدهما، ويسكت عن الآخر ١٤٥
إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح ١٤٥
الفصل السادس
في شرائط الربح لثالث المحالين ال
إذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال، فهو على وجوه ١٤٨
الفصل السابع
في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم، وقال: نصفها عليك قرض، ونصفها معك
مضاربة بالنصف
ومما يتصل بهذا الفصل

باع نصف متاعه من غيره، وأمره بأن يبيع الباقي، يعمل بالثمن كله مضاربة ١٥٢
الفصل الثامن
في بيان ما يملك المضارب على رب المال في التصرفات وما لا يملك ١٥٦
إذا وقع ما لا مضاربة بالنصف، ولم يزد على هذا، فهذه مضاربة مطلقة
وله أن يشتري بها ما بدا له
لو أخذ المضارب نخلا أو شجرًا معاملة على أن ينفق من المال لم يجز
على رب المال
لو استدان المضارب لم يجز على رب المال١٥٧
إن باع شيئًا من مال المضاربة، وأخر الثمن، جاز على رب المال
ليس للمضارب أن يطأ جارية من جواري المضاربة
إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة، ولم يقل له: اعمل برأيك
إلا أن معاملة التجار في تلك البلاد
لو اشترى المضارب بمال المضاربة خمرًا، أو خنزيرًا، أو ميتةً، أو دمًا
وهو يعلم أو لا يعلم
مما يتّصل بهذا الفصل: إذا اشترى المضارب برأس المال، ثم أنفق في الكراء
أو في الصبغ ونحوها من عنده
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها متاعًا، وحمله بمائة
درهم من عنده أو قصره
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاكترى سفينة بمائة درهم
والمال عنده على حاله
الفصل التاسع
فيما يشرط على المضارب من الشروط
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة، وهما بالكوفة، ولم يشرط على المضارب
أن يعمل بالكوفة
إذا دفع إليه ألف درهم، وقال: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف

على أن يشتري بها الطعام
من دفع إلى غيره ما لا مضاربة على أن يشتري من فلان، ويبيع منه
على أن ما رزق الله تعالى في ذلك
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد، ويبيع به ١٧٣
إذا قال المضارب: لم يسمّ لي كورة، وقال رب المال: سميت لك الكوفة دون
ما سواها
الفصل العاشر
في المضارب يدفع المال إلى غيره مضاربة
الأصل في جنس هذه المسائل
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، وقال له: اعمل فيه برأيك، فما ربحت
من شيء
ت عي رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، وأمره أن يعمل فيه برأيه
فدفعها المضارب إلى آخر مضاربة
الفصل الحادي عشر
في المضاربة بالشيء يكون على غير ما أمر به أيجوز أم لا يجوز؟
رجل قال لرجل: خذ هذه الألف درهم مضاربة بالنصف، فأخذها المضارب
واشترى جارية للمضاربة
الفصل الثاني عشر
في نهي رب المال المضارب عن العمل وفي انعزاله ١٨٨
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، ثم نهاه بعد ذلك أن يبيع ويشتري
من دفع إلى غيره الف درهم مضاربة بالنصف، ثم نهاه بعد ذلك أن يبيع ويشتري عمل نهيه
عمل نهيه
عمل نهيه
عمل نهيه

إذا انفسخت المضاربة، وعلى الناس ديون، فإن كان في المال ربح أجبر المضارب
على التقاضي المحالين ال
إذا باع المضارب شيئًا من مال المضاربة بالنسيئة في غير مصره، وأراد المضارب ١٩٣٠
إذا اشترى المضارب بالمال متاعًا، ثم قال: أنا أمسكه حتى أجد ربحًا كثيرًا
وأراد رب المال بيعه
الفصل الرابع عشر
في دفع المضارب مال المضاربة بضاعة إلى رب المال وفي بيع أحدهما مال المضاربة
من الآخر
المضارب إذا دفع مال المضاربة إلى رب المال بضاعة بعضه، أو كله
الفصل الخامس عشر
في نفقة المضارب١٩٧
المضارب يتصرّف بمال المضاربة في مصره: فنفقته في مال نفسه ١٩٧
إذا سافر المضارب بمال المضاربة، فنفقته فيما يكترى لركوبه، وما ينفق
على نفسه من كسوة وطعام وماء يشتريه
إذا اشترى جارية ليطأها، أو لتخدمه ،كان ذلك عليه في ماله خاصة ٢٠٠
إذا ربح المضارب في المال ربحًا بدئ برأس المال، ثم بالنفقة ٢٠٢
إذا كان للمضارب أهل بالكوفة، وأهل بالبصرة، ووطنه فيهما جميعًا
والمضارب مع رب المال بالكوفة
إذا سافر المضارب بالمال، وقد أعانه عليه رب المال بغلمانه يعملون معه
في المضاربة
- إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشترى به متاعًا أو شيئًا
من أصناف التجارة، فانتهى إلى ذلك المصر، فلم يشتر شيئًا
لو سافر المضارب بماله ومال المضاربة، أو بمالين لرجلين، فنفقته في المالين
بالحصص
إذا رجع المسافر إلى مصره، ردّ ما فضل عنده من ثياب الكسوة ٢٠٧

رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية
تساوي ألفي درهم
الجعل في هذا نظير النفقة على الخلاف، حتى إن عبد المضاربة إذا أبق وردّه رجل ٢٠٨
فرع في "القدوري" على مسألة الجعل ٢٠٨
إذا كانت المضاربة فاسدة، فلا نفقة للمضارب في مال المضاربة
إذا اشترى المضارب بألف المضاربة، وبألف من عنده عبدًا، وأنفق عليه ٢٠٩
الفصل السادس عشر
في بيع المضارب مال المضاربة مرابحةً
الفصل السابع عشر
في المضارب يشهد أنه يشتري لنفسه وكان ذلك بعد الشراء، أو وقت الشراء ٢١٢
من دفع إلى آخر مالا مضاربة، فاشترى بالمال جارية، ثم أشهد بعد ذلك
ئه اشتراها لنفسه
الفصل الثامن عشر
نى دفع المالين مضاربة على الترادف
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، ثم دفع إليه ألف درهم آخر
مضاربة بالنصف أيضًا مضاربة بالنصف أيضًا
الفصل التاسع عشر
لى عتق عبد المضاربة، وفي كتابته وفي دعوة نسب جارية المضاربة ٢١٩
ىن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها عبدًا
بساوی ألف درهم، فأعتقه
ذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها
عبدين كل واحد منهما يساوي ألف درهم
ذا كاتب المضارب عبدًا أو أمة من المضاربة، فهذا على وجهين ٢٣٨
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية
ساوی ألف درهم، فوطئها فولدت ولد ۲۶۰

من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها جارية تساوى ألفًا
فولدت ولدًا يساوي ألفًا، فادعاه رب المال، فإنه ابنه ٢٥٣
الفصل العشرون
في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
إذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه، بطلت المضاربة؛ لأنها انعقدت
على المال المعينعلى المال المعين
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبداً يساوى ألفين وقبضه
ونقد ثمنه، ثم باعه بألفين
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها جارية، فضاعت
الألف قبل أن ينقدها، فقال رب المال
لو اشترى المضارب جارية تساوي ألفين بأمة تساوي ألفًا، وقبض التي اشتراها
ولم يدفع أمته حتى ماتتا ١٦١
الفصل الحادى والعشرون
الفصل الحادى والعشرون في جحود المضارب مال المضاربة
في جحود المضارب مال المضاربة
•
فى جحود المضارب مال المضاربة

الفصل الثالث والعشرون

في موت المضارب
إذا مات المضارب والمضاربة دراهم في يد المضارب، وهي معروفة أنها مضاربة ٢٧٢
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقر المضارب عند موته أنه قد باع
بالمال، واشترى فربح ألفًا
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقر عند موته وعليه دين محيط
بماله أنه قد ربح في المال ألف درهم، وأن المضاربة والربح دين على فلان ٢٧٧
الفصل الرابع والعشرون
في تصرف المضارب مع من لا تقبل شهادته له
إذا اشترى الضارب ممن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة أو الزوجية، بأن اشترى
من أبيه أو أمه أو ولده
الفصل الخامس والعشرون
في العيب وخيار الرؤية
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا، ثم طعن المضارب
بعيب في العبد
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا يساوى ألفًا، وقد رآه
رب المال ولم يرَه المضارب
إذا باع المضارب عبدًا من المضاربة؛ ثم أخر المال عن المشتري سنة بعيب طعن فيه
المشترى
إذا باع المضارب عينًا من المضاربة، وطعن فيه المشترى بعيب بعد ما قبضه
والعيب يحدث مثله، فأقر المضارب أنه كان عنده ٢٨٦
الفصل السادس والعشرون
في دفع مال الصغير مضاربة وفي أخذ مال المضاربة للصغير ٢٨٧
إذا دفع رجل إلى آخر مالا مضاربة لابنه وهو صغير في عياله على أن يعمل
الأب معه بالمال

من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة، فعمل المضارب وربح، فاختلفا. ٣١٦

من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، وأشهد عليه في العلانية أنها قرض

من دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة، فعملا بها، وربحًا ربحًا

الفصل الثامن والعشرون

في تعيين النقد في المضاربة وشراء المضارب بنقد آخر ينوي عن المضاربة ٣١٨
رجل دفع مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة درهم، وقال له: اعمل بها
وبألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان
إذا كانت المضاربة دراهم بيضًا، فاشترى بدراهم سود ينويها من المضاربة
فهو من المضاربة
الفصل التاسع والعشرون
في جناية عبد المضاربة
في المضارب يشتري بألف المضاربة عبدًا يساوي ألفين، فقتل العبدُ رجلا خطأ ٣٢١
من دفع ألفًا مضاربة، فاشترى المضارب بها عبدًا يساوى ألفًا أو أقل من ذلك أو أكثر
فادعى أولياء قتيل على العبد أنه قتل أباهم عمدًا ٣٢٢
من دفع ألفًا مضاربة بالنصف، فاشترى بها عبدًا يساوى ألفًا، فجنى عنده جناية
خطأ
من دفع إلى غيره ألفًا مضاربة، فاشترى بها وباع وربح، ثم اشترى ببعضها
عبدًا يساوي ألفًا، فقتله رجل عمدًا
الفصل الثلاثون
في المتفرقات
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها الثياب ويقطعها
ويخيطها بيده
رجل عنده ألف درهم مضاربة، فقال لرب المال: أقرضها ففعل وهي قائمة
بعینها، ثم اشتری بها بها و استری بها
إذا تصرف المضارب في المضاربة، وربح مثل رأس المال، فقال له رب المال:
ادفع إلى رأس المال
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، وقال: هذه مضاربة عندك شهرًا
فإذا مضى الشهر، فهو قرض

رجل دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقرضها المضارب من رجل ٣٣٦
إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، وأمره أن يعمل برأيه في ذلك
فاشترى المضارب بالألف المضاربة عبداً
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ، ثم التقيا ببغداد ٣٣٧
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشتري بها، ويبيع ويشارك
ويعمل برأيه، فاشترى بها وبألف من عنده متاعًا ٣٣٨
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها
وباع وربح حتى صار ثلاثة آلاف درهم
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها عبدًا
يساوى ألفى درهم، فنهاه رب المال أن يبيع إلا بالنقد
المضارب إذا اشترى بألف المضاربة متاعًا وقبضه، ولم ينقد الألف حتى هلكت ٣٣٩
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها متاعًا وقبضه
ولم ينقد الألف، ثم باع المتاع بألفين
إذا كان رأس مال المضاربة ألف درهم، فاشترى المضارب بمائة دينار غلامًا
وقيمة الدنانير ألف درهم
رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، ونهياه عن الشركة، فانشق
الكيس الذي فيه الدراهم، واختلط بدراهم المضارب من غير فعل ٣٤٠
رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية، وباعها
من رب المال بألف درهم من رب المال بألف درهم
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا، فقال له رب المال:
هذا ابني وقد اشتريته بمال المضاربة
دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة ، فاشترى بها جارية تساوى ألفًا أو أكثر
ثم إن رب المال وطئها
إذا أقر المضارب لمن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة ، كالوالد والولد والزوجة
أو بسبب الملك
إذا باع رب المال مال المضاربة بمثل قيمته أو أكثر جاز؛ لأنه يصير معينًاللمضارب ٣٤٣

أما إذا كان الأرض بين رجلين دفعها إحداهما إلى صاحبه على أن يزرعها

أما إذا كان البذر منهما، فهو على وجوه
الفصل الثالث
في الشروط في المزارعة
هذا الفصل يشتمل على أنواع: نوع منها: في شرط الخارج كله لأحدهما ٣٦٧
نوع آخر في اشتراط عمل غير المزارع مع المزارع
نوع آخر في اشتراط بعض الخارج لغير المتعاقدين٣٧٣
نوع آخر في اشتراط أحدهما لصاحبه شيئًا من الخارج بعينه ٣٧٨
نوع آخر في اشتراط الأعمال على أحدهما ٢٥٠٠ ٣٨٠ ٣٨٠
نوع آخر منه
إذا شرط رب الأرض على المزارع أن يكرب الأرض ويثنيها، فالمزارعة فاسدة ٣٨٧
نوع آخر
لو شرط عليه رب الأرض أنه أن زرعها بغير كراب، فللمزارع الربع
وإن زرعها بكراب، فللمزارع الثلث ٢٨٨ ٣٨٨
نوع آخر
إذا دفع الرجل أرضًا وبذرًا إلى رجل ليزرعها، وشرطا الشركة في الأصل
والفرع يعنى في التبن والحب، فالمزارعة جائزة، وهذا ظاهر ٣٨٩
إذا شرط على المزارع أن يزرع العصفر، وشرطا الشركة في العصفر والقرطم
والساق جاز والساق جاز و المراع السرك في المطبقر والعراهم
نوع آخر: يرجع إلى الشرط وإبطالهما الشرط
نوع آخر: في المزارعة التي يشترط فيها بعض العمل
نوع آخر
افع الرجل أرضًا وبذرًا إلى رجل مزارعة، وقال له: ما زرعتها بكراب فبكذا
رد تام الراب الم الرحمة وبندرا إلى رجل سرارعه، وقال ند. ما روعمها بعراب فبعدا وبغير كراب فبكذا
وبعير تراب فبلغا الله رجل على أن يزرعها ببذره على أنه إن زرعها حنطة إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل على أن يزرعها ببذره على أنه إن زرعها حنطة
فالخارج بینهما نصفان
نوع أخر

إذا دفع الرجل أرضه مزارعة إلى رجل على أن يستأجر المزارع فيها أجيرًا بمال نفسه ٣٩٨
الفصل الرابع
في بيان ما يجب على المزارع من الأعمال من غير شرط وما يجب من الأعمال
على رب الأرضعلى رب الأرض.
الفصل الخامس
في المعاملة في النخيل والشجر
إذا دفع الرجل نخلا أُو كرمًا له معاملة بالنصف، ولم يسمّ له سنين معلومة
فالقياس أن لا يجوز
إذا دفع الرجل إلى رجل نخلا أو شجرًا أو كرمًا معاملة أشهر معلومة يعلم يقينًا
أن النخيل والشجر والكرم لا يخرج ثمره في مثل تلك المدة ٤٠٢
إذا دفع الرجل إلى رجل نخلا فيه طلع معاملة بالنصف، فهو جائز ٤٠٣
دفع كرمًا ومعاملة، وفيه أشجار، ولا يحتاج إلى عمل سوى الحفظ ٤٠٤
إذا كان النخيل بين رجلين، فدفع أحدهما إلى صاحبه معاملة على أن يقوم عليه
فيسقيه ويلحقه
إذا دفع نخيلا معاملة إلى رجلين على أن يلقحاه بتلقيح من عندهما
على أن الخارج بينهما أثلاثًا
- إذا شرط رب النخيل بعض أعمال المعاملة على العامل، وسكت عن الباقى ٤٠٨
إذا دفع إلى رجل نخيلا معاملة على أن الخارج بينهما نصفان، وعلى أن يستأجر
العامل فلانًا يعمل معه العامل فلانًا يعمل معه والمستعمل العامل فلانًا يعمل معه والمستعمل المستعمل المستعم
إذا كان النخيل بين رجلين دفعاه إلى رجل معاملة مدة معلومة على أن نصف
الخارج للعامل
الأرض بين رجلين دفعاها إلى رجل مزارعة على أن يزرعها ببذرهما
على أن للمزارع الثلث الله الشاعد المساعد الشاعد المساعد الشاعد الشاعد الشاعد الشاعد الشاعد الشاعد الشاعد الشاعد الم
إذا دفع الرجل إلى رجل نخيلا معاملة على أن يعمل، فيكون النخيل والخارج
بينهما نصفان

إذا دفع الرجل إلى آخر أرضًا بيضاء ليغرس فيها أغراسًا على أن الأغراس
والثمار بينهما، فهو جائز
إذا دفع الرجل إلى غيره أرضًا بيضاء سنين مسماة على أن يغرسها نخلا أو شجرًا
أو كرمًا أو كرمًا على المستمالة المستمال
دفع إلى آخر أرضًا ليغرس فيها الأشجار والكرم بغصان من قبله
إذا دفع إلى ابن له أرضًا ليغرس فيها أغراسًا على أن الخارج بينهما نصفان
إذا دفع الرجل كرمه إلى غيره معاملة، وقام عليه العامل مدة ثم تركه
ثم جاء عند الإدراك يطلب الشركة ٤١٦.
إن غرس أشجارًا في أرض رب الأرض بغير إذنه، فلماكبر الأشجار اختصمافيها ٤١٧
إذا غرس على حافة نهر قرية تالة فقلعت، والغارس في عيال رجل
ومن جملة خدمه
الفصل السادس
في رب الأرض والنخيل إذا تولى العمل بنفسه
إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل مزارعة بالنصف، ثم إن رب الأرض تولى الزراعة
بنفسه فهذا على وجهين
إذا دفع أرضًا وبذرًا مزراعة بالنصف، ثم إن المزارع بعد ما قبض الأرض دفعها
إلى رب الأرض مزارعة الله عند الأرض مزارعة المستمرين المستمر
إذا دفع أرضًا مزارعة بالنصف، وشرط البذر على المزارع ٤٢٠
الفصل السابع
في دفع المزارع، أو العامل إلى غيره مزارعة أومعاملة ٤٢٢
إذا أراد المزارع أن يدفع الأرض إلى غيره مزارعة فهذا على وجهين ٤٢٢
إذا دفع إلى رجل نخيلا معاملة بالنصف، ولم يقل: اعمل برأيك، فدفع المال
إلى آخر معاملة
على الله الله الله الله الله الله الله ال
على أن الخارج بينهما نصفان

الفصل الثامن
في المزارعة يشترط فيه المعاملة ٢٨٠٠ ٢٨٠
المعاملة إذا شرطت في المزارعة ينظر إن كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة
والمعاملة جميعًا
الفصل التاسع
في الخلاف في المزارعة المناسبة في المخالف في المخ
إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا على أن يزرعها حنطة، فليس له أن يزرع غير الحنطة ٢٣١
الفصل العاشر
في الزيادة من رب الأرض والنخيل أوالمزارع أو العامل ٤٣٣
الزيادة من رب الأرض، ومن المزارع في البدل قبل انتهاء المزارعة نهايتها جائزة ٢٣٣
الفصل الحادي عشر
فيما إذا مات رب الأرض أو انقضت المدة والزرع بقل وما يتصل بذلك
من موت المزارع، أو موته في بعض المدة ويدخل في هذا الفصل بعض مسائل النفقة
على الزرع على الزرع على الزرع
إذا دفع رجل إلى رجل أرضًا مزارعة، والبذر من قبل المزارع، فمات رب الأرض
بعد ما نبت الزرع قبل أن يستحصد
ومما يتصل بهذا الفصل
إذا انقضت السنة، والزرع بقل، وأبي المزارع قلع الزرع، وترك الأرض في يده
بإجارة ١٠٠٠ بإجارة ١٠٠٠ باجارة مع ١٠٠٠ باجارة مع ١٠٠٠ باجارة بالمعتم
إذا هرب المزارع في وسط السنة، والزرع بقل، فقام عليه رب الأرض ٤٣٨
إذا مات المزارع، والزرع بقل، فقالت ورثة المزارع
الفصل الثاني عشر
في زراعة أحد الشريكين في الأرض المشتركة وفي زراعة الغاصب ٤٤١
في رجلين بينهما أرض، فغاب أحدهما، فلشريكه أن يزرع نصف الأرض ٤٤١

إذا زرع أحد الشريكين الأرض المشتركة بغير إذن صاحبه، ولم يدرك بعد ٤٤١
رجل أذن لرجل أن يزرع في أرضه، فزرعها، ثم أراد رب الأرض أن يخرجها ٤٤٢
زرع أرض الغير ولم يعلم به صاحب الأرض إلا عند الاستحصاد، ورضي به
حين علم ٤٤٢
ثلاثة نفر أخذوا أرضًا بالنصف ليزرعوها بالشركة، فغاب واحد فزرع الاثنان
بعض الأرض حنطة، ثم حضر الآخر، وزرع بعض الأرض شعيرًا٤٤٢
إذا انتقضت الأرض بزراعة الغاصب، ثم زال النقصان، ينظر إن زال بفعل
رب الأرض لا يبرأ أصلا
إذا دفع الرجل أرضه مزارعة، وشرط البذر على المزارع، فزرعها المزارع،
فجاء مستحق، واستحقها
رجل غصب أرضًا، ودفعها إلى غيره مزارعة سنة على أن البذر من قبل المزارع،
فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع
الفصل الثالث عشر
الفصل الثالث عشر في بيع الأرض المدفوعة مزارعة في بيع الأرض المدفوعة مزارعة
·
في بيع الأرض المدفوعة مزارعة
في بيع الأرض المدفوعة مزارعة ٤٥٢ إذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره وآلاته، فلما زرعها المزارع
في بيع الأرض المدفوعة مزارعة
فى بيع الأرض المدفوعة مزارعة

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد التاسع عشر من الحيط البرهاني

تفصل الحامس عسر
يما إذا مات المزارع أو العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع أو الثمر ٣
ذا مات المزارع ولم يدر ما ذا صنع بالزرع، فقال صاحب الأرض: استهلكه المزارع ٣
لفصل السادس عشر
ى مزارعة المريض ومعاملته
ذا دفع المريض مرض الموت أرضًا مزارعة بشرائطها ٤
ذا دفع الرجل الصحيح أرضه إلى مريض مزارعة على أن يزرعها المريض ببذره ٨
ذا دفع المريض إلى رجل نخلا معاملة بالنصف على أن يقوم عليه فيسقيه
يلحقه هذه السنة
بما يتصل بهذا الفصل فصل إقرار المريض في المزارعة
سائل هذا الفصل تبتني على أصول
ذا مرض الرجل، وفي يده أرض لرجل يزرعها، وعليه دين الصحة
أقر المريض أن البذر كان من قبله
ذا دفع الرجل إلى الرجل نخيلا معاملة، فلما صار تمرًا مرض العامل، فقال:
ئىرط لى رب النخيل
لفصل السابع عشر
ي الرهّن في المزارعة والمعاملة

إذا رهن الرجل أرضًا ونخلا من رجل بما للمرتهن على الراهن حتى جازالرهن ١٤
إذا رهن الرجل أرضًا بيضاء فيه نخيل، فرهن النخيل والأرض، وقبضهما المرتهن ١٥
الفصل الثامن عشر
في العتق والمكاتبة مع المزارعة والمعاملة
إذا أعتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على ما أخرج الله تعالى من شيء
فهو بینهما نصفان
إذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سنة هذه
فما أخرج الله تعالى من شيء
الفصل التاسع عشر
في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة ٢١
أما مسائل التزويج
أما مسائل الخلع
الفصل العشرون
في التوكيل في المزارعة والمعاملة
إذا وكل الرجل رجلا بأرض له يدفعها له مزارعة هذه السنة على أن يزرعها المزارع
ببذر من جهته فالتوكيل جائز
إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا، وأمره أن يدفعها إلى آخرمزارعة ولم يسمّ له المدة ٣٠
إذا وكّل الرجل رجلا أن يأخذ له هذه الأرض مزارعة هذه السنة على أن يكون البذر
من قبل الموكل
إذا وكّل الرجل رجلا أن يأخذ له أرض فلان وبذرًا مزارعة بعينها، فأخذها
فهذا على وجهين
إذا دفع الرجل إلى رجل نخيلا له ووكَّله أن يدفعها معاملة هذه السنة ٣٣
إذا وكّل رجلاً أن يدفع أرضه هذه السنة مزارعة ، فأجره بكر حنطة وسط
أو بكر شعير وسط
إذا و كّل الرجل رجلاً بدفع أرضه هذه السنة مزارعة بالثلث والبذر

40	من قبل المزارع، فدفعها الوكيل على أن لرب الأرض الثلث
	إذا وكّل رجلا أن يؤاجر أرضه هذه السنة بكر من حنطة وسط، فدفعها المزارعة
٣٦	بالنصف
	الفصل الحادى والعشرون
٣٨	في بيان ما يجب من الضمان على المزارع والمعامل
٣٨	العامل في الكرم إذا باع أوراق الفرصاد بغير إذن صاحب الكرم
٣٨	الأكّار إذا ترك سقى الزرع حتى فسد الزرع يصير ضامنًا للزرع
٣٩	لوأن المزارع حصدالزرع وجمع وداس بغيرإذن الدافع من غيرأن يشترط ذلك عليه
	حرث بين رجلين أبي أحدهماأن يسقيه يجبرعليه، فإن فسدالزرع قبل أن يرفع الأمر
٣٩	إلى القاضي فلا ضمان
44	إذا دفع الأشجار معاملة، ومن الأشجار ما لو لم يشد يفسده البرد
٤٠	رجل دفع إلى رجل أرضًا وبقرًا وبذرًا مزارعة، فسلّم المزارع البقر
٤٠	إذا دفع الرجل بقره إلى المزارع حتى يزرع الأرض ببقره، فزرع
	إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل أن يزرعها هذه السنة، وجعل البدل كر حنطة بعينه
٤٠	في يد المزارعفي يد المزارع
	الفصل الثاني والعشرون
٤٢	في الكفالة في المزارعة والمعاملة
	إذا دفع الرجل أرضه مزارعة ليزرعها المزارع سنة هذه ببذر من عند نفسه بالنصف
٤٢	وأخذرب الأرض من المزارع كفيلا بالعمل
	إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا مزارعة بالنصف وأخذرب الأرض
٤٣	من المزارع كفيلا بحصته
	الفصل الثالث والعشرون
٤٤	في مزارعة الصبي والعبد المأذون
٤٤	العبد المأذون به في التجارة إذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة
٤٤	إذا دفع العبد المأذون له إلى رجل أرضًا مزارعة، ثم إن المولى حجر على عبده

فى جواز المزارعة وفسادها	
بشرائطها	إذا دفع العبد المأذون أو الصبي المأذون نخيله معاملة، أو أخذ نخيلا معاملة
الصبى المحجور إذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها ٥٤ إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو الصبى المحجور عليه الذى يعقل أرضًا مزارعة ٢٠ إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو إلى الصبى المحجور عليه نخلا له معاملة هذه السنة ٧٠ إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور أ في يده نخيل دفع إلى رجل معاملة بالنصف ٤٨ إذا دفع العبد المحجور أرضًا في يده مما كان من تجارة ، أو أرضاً أخذه من أرض مولاه الي غيره مزارعة	
إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو الصبى المحجور عليه الذى يعقل أرضًا مزارعة	
يعقل أرضًا مزارعة	_
إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو إلى الصبى المحجور عليه نخلا له معاملة هذه السنة	
معاملة هذه السنة	
لو أن عبدًا محجورًا أو صبيًا محجورًا في يده نخيل دفع إلى رجل معاملة بالنصف ٤٨ إذا دفع العبد المحجور أرضًا في يده مما كان من تجارة، أو أرضًا أخذه من أرض مولاه إلى غيره مزارعة	-
إذا دفع العبد المحجور أرضاً في يده مما كان من تجارة، أو أرضاً أخذه من أرض مولاه العيره مزارعة	
إلى غيره مزارعة	
الفصل الرابع والعشرون في الاختلاف الواقع في هذا الباب	
في الاختلاف الواقع في هذا الباب	<i>yy y. G.</i>
الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الأرض نوعان: أحدهما: أن يختلفا في جواز المزارعة وفسادها	_
فى جواز المزارعة وفسادها	في الاختلاف الواقع في هذا الباب
الفصل الخامس والعشرون في مزارعة الأرض بغير عقد	الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الأرض نوعان: أحدهما: أن يختلفا
فى مزارعة الأرض بغير عقد	في جواز المزارعة وفسادها
فى مزارعة الأرض بغير عقد	الفصل الخامس والعشرون
إذا انقضت مدة المزارعة، ثم زرعها المزارع كذلك عشر سنين	
الفصل السادس والعشرون في المتفرقات	
في المتفرقات	
إذا كانت الأرض رهنًا في يدى رجل	
إذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة أو سنتين، والبذر من قبل رب الأرض ٦٠ إذا مات الآجر دفع المستأجر بذرًا إلى ورثة الآجر، وقال: ازرعوا في هذه الأرض	
إذا مات الآجر دفع المستأجر بذرًا إلى ورثة الآجر، وقال: ازرعوا في هذه الأرض	
مستأجر الكرم إجارة طويلة إذا كان اشترى الأشجار والزراجين ٦٠ استأجر من أخر أرضًا سنة أو سنتين بأجرة معلومة، ثم دفعها إلى الآجر مزارعة ٦١	
استأجر من أخر أرضًا سنة أو سنتين بأجرة معلومة، ثم دفعها إلى الآجر مزارعة ٦١	_
	·
إذا مات الرجل، وترك أولادًا صغارًا أو كبارًا وامرأة	
	إذا مات الرجل، وترك أولادًا صغارًا أو كبارًا وامرأة ٢٦

إذا دفع الرجل كرمه إلى رجل معاملة، فلم يعمل الرجل في الكرم
إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا ليغرسها النواة على أن يحول من موضعه
إلى موضع آخر، والخارج بينهما
مزارع زرع ثومًا، فقلع بعضها، وبقى البعض غير مقلوع، فنبت بعد مضى
مدة المعاملة بسقيه وإنباته ٢٣
يستحب للأكّار أن يتصدق بالفضل من نصيبه
أرض بين اثنين زرع أحدهما بغير إذن صاحبه، وسقاها والزرع لم يدرك
نبت شجرة أو زرع في أرض إنسان من غير أن يزرعه أحد ٦٤
شجرة في أرض رجل نبت من عروقها في أرض غيره
العامل إذا غرس الأشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة ، فانقضت مدة المعاملة ٦٥
رجل استأجر أرضًا من أرض الجبل من رجل بدراهم ٦٥
معلم يعّلم الصبيّان لأهل قرية، فاجتمع أهل القرية على أن يزرعوا للمعلم
مزارع زرع أرضًا لرجل، فلما حصد الزرع قال رب الأرض: كنت أجيري
وزرعت ببذری وزرعت ببذری
أكَّار طلب من الدهقان أن يعطيه الأرض مزارعة بالربع للدهقان
زرع بين اثنين غاب أحدهما، فحصده الآخر كان متبرعًا ٦٦
كتاب الشرب
الفصل الأول
في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ الشركة لجميع الناس وهي ثلاثة:
الماء، والكلأ، والنار ١٨٠
اعلم بأن الشركة في الماء على أوجه
الفصل الثاني
في إحياء الأرض الموات وتفسيرها وتملكها ٧٧
كل أرض لا يملكها أحد، وقد انقطع عنها الماء، وارتفاق أهل المصر والقرية

ت	رضوعا	فهرس المسائل و المو	- £9V -	المحيط ج ٢٥
٧٢				كان مواتًا
٧٤				من أحيا أرضًا ميتة، فهي له
٧٥	· • • •	ه آخر	وبين الماء قدر ذراع، فحفر	إذا حفر بئرًا في موات فكان بينه
				الفصل الثالث
٧٧	·		ناة والدار	في حريم النهر والبئر والعين والق
٧٧	·	ن		الأشياء التي لها حريم بالإجماع
٧٩		رحمه الله	فلا حريم له عند أبي حنيفة	من حفر نهرًا في أرض الموات،
۸٠		• • • • • • • • • • • • •	قع الاختلاف في حريمهما .	نهران لقريتين من مكان واحدوا
		ٍ، وحفر بئرًا آخر	إت بإذن الإمام، فجاء آخر	إذا حفر الرجل بئرًا في أرض مو
۸٠				في حريم البئر الأول
				الفصل الرابع
۸١				في كراء الأنهار وإصلاحها
۸١		بال بيت المال	اء، فالسلطان يكريها من م	النهر الأعظم إذا احتاج إلى الكر
				الفصل الخامس
٨٤				في بيع الشرب وما يتصل به
٨٤			اك أه أكثر، فانه لا يحمن	عى بيح المسرب وما يحسن به ٠٠. إذا باع شرب يوم، أو أقل من ذا
٨٥		لدخلاف السعيب		إذا اشترى أرضًا، ولم يذكر الش
٨٥				باع ماءه بمجاريه بغير أرض، وف
				بح مدم بعبدرية بدير ارضل، ورجل له قطعة أرض وبجنبها نهر
۲۸				باع صاحب القطعة قطعته
			•	باع عد عب مصع عصد قطعتا كرم لرجل باع إحداهما ه
٨٦				وكان مجراهما واحدًا
				بئر في أرض، والبئر والأرض
٨٦				بطريقه في الأرض
				بصریعه سی امار س

المحيط ج ٢٥ الفصل السادس

فيما يحدثه الإنسان، وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان على المحدث
وما لا يوجب ٨٩
إذا أراد أهل أعلى النهر أن يحبسوا الماء عن أهل الأسفل
إذا سقى أرض نفسه وملأها، وتعدى إلى أرض جاره، فهذه المسألة على وجهين ٩٢
إذا فتح رأس النهر، فسال من النهر شيء إلى أرض جاره
إذا سقى أرضه، فأرسل الماء في النهر حتى جاوز عن أرضه
نهر يجري في أرض قوم، فانشق النهر وخرب بعض أرض القوم
نهر بين قوم لهم عليه أرضون، فأراد بعضهم أن يسوق شربه إلى أرض أخرى ٩٤
إذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد أن يدخل أرضه ليعالج من النهر شيئًا
فمنعه رب الأرض
إذا استهلك الرجل شرب رجل بأن كان لرجل شرب يوم من نهر جاء رجل
وسقى بهذا الشرب
إذا وضع سكرًا في نهر العامة ليسقى أرضه، فسقى أرضه، وترك السكر كذلك
ثم وصل الماء
سقى أرضه من نهر العامة، وعلى نهر العامة أنهار صغار مفتوحة الفوهات ٩٦
رجل ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال بها الماءإلى الطاحونةفخربت الطاحونة ٩٦
إذا قمط رجلا، وألقاه في البحر، وتركه حتى مات ٩٧
من له مجرى ماء في دار أخرى، ولا يمكنه أن يمر في بطن المجرى
نهر عظيم لأهل قرية يتشعّب منه نهران، وعلى كل واحد من النهرين طاحونة
فخربت إحدى الطاحونتين
نهر في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل الماء في داره
رجل له مياه متفرقة في قرية أراد أن يجمع كله
نهر في مدينة أجراها الإمام للشفة أراد بعض الناس أن يتخذوا عليه بساتين ٩٨
نهر لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان أن يغرس على حافتيه
نهر عام إذا أراد رجل أن يغرس عليه

لو أن رجلاأحرق كلاً في أرضه، فذ هبت الناريمينًاوشمالا، وأحرقت شيئًالغيره ١٠٦
إذا كان ماء النهر بين قوم على شيء معلوم، فخرّبه السيل ا
عين لرجل أو قناة أو نهر ، لم يكن لأحد أن يسقى منها أرضه ولا زرعه ١٠٧
كرم بين أربعة نفر ، وبجنب الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء
الأربعة الحائطالأربعة الحائط
نهر يجري في قرية بجنب تلك القرية على ذلك النهر شربهم للشفة ولدوابهم منه ١٠٧
لو رعى رجل بقره في أجمة غيره، فهو ضامن لما رعى وأفسد
نهر بين قوم اصطلحوا على أن يقسموا لكل واحد منهم شربًا، وفيهم غائب ١٠٨
لو استأجر الرجل مرعى لدوابه بعبد أو أمة أو ثوب أو دراهم مسماة سنة
فالإجارة باطلة فالإجارة باطلة
إذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسقى منها السقاون
رجل بني حائطًا من حجارة على الفرات، فاتخذ عليها رحي ١١٠
نهر يجري في سكة يحفرفي كل سنة مرة أومرتين، ويجتمع في السكةتراب كثير ١١١
نهر كبير يتشعب منه نهر صغير، فخرب فوهة النهر الصغير ١١١
نهر كبير ونهر صغير وبينهما مسناة احتيج إلى إصلاحها، فإصلاحها
على أهل النهرين
رجل له مسيل ماء في دار غيره، باع صاحب الدار داره مع المسيل
ورضي به صاحب المسيل
كتاب الأشربةكتاب الأشربة
الفصل الأول
في بيان أنواع ما يتخذ من الأشربة من العنب وأحكامها
ما يتخذ من الأشربة من العنب أنواع
الخمر فهو النيء من ماءه إذا غلى واشتد
أما الباذق: فهو النيء من ماء العنب إذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد
وقذف بالزبد

قال أبو يوسف رحمه الله: ما كان يبقى من الأشربة بعد ما يبلغ عشرة أيام

_ فهرس المسائل و الموضوعات	- o · Y -	المحيط ج ٢٥
14		فإنى أكرهه، معناه أن نبيذ الزب
١٣٠	م عصر	إذا طبخ العنب قبل العصير، تُـ
181		حبات عنب وقعن في نبيذ فانتا
1771		خمر وقعت في دن خل
177		إذا باع العصير ممن يتخذه خمرً
188		كتاب الإكراه
١٣٣	صول:	هذا كتاب يشتمل على عشرة ف
		الفصل الأول
١٣٤	حته، وبيان حكمه	في نفس الإكراه، وشرائط صـ
ن الأعضاء إكراه	بد تلف النفس أو عضو مر	أجمع أصحابنا أن الإكراه بوع
		معتبر شرعًا
١٣٤		من شرائط صحته
177		بيان ما ذكرنا من المسائل
ذا الخمر		السلطان إذا أخذ رجلا، وقال
177		أو لتأكلن هذه الميتة
ركان إقراره باطلا ١٣٩		
		إذا أكرهه على الهبة والتسليم،
187 731		
ب درهم، فالنكاح جائز ١٤٢		
187		
187		
187		•
187		
188	عد مال فلان ويدفعه إليه	لو اکره بوعید تلف علی ال یا-
١٤٤	ة، فزىي بها	إدا اكره الرجل على الزبا بامرا

الفصل الثاني

فيما يزيد المكره على ما أكره عليه أو ينقص عنه، أو يأتي بشيء آخر ١٤٧
لو أن لصًا غالبًا أكره رجلا بوعيد تلف على أن يطلق امرأته واحدة
ولم يدخل بها، فطلقها ثلاثًا
لو أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف، فأعتق الكل
لو أكره على أن يقر له بألف درهم، فأقر له بمائة دينار، فهو جائز١٤٩
لو أخذوه بمال يؤديه، فأكرهوه على أداءها، ولم يذكروا له جارية، فباع جاريته
ليؤدى المال
الفصل الثالث
فيما يخطر على بال المكره غير ما أكره عليه
إذا أكره بوعيد تلف على أن يكفر بالله، فتكلم بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان
ولم يخطر على باله
لو أكره على إعتاق عبده بوعيد تلف فقال له: أنت حر، فهذه المسألة
على ثلاثة أوجه
الفصل الرابع
في الخيار في الإكراه
إذا أكره الرجل بوعيد تلف على أن يعتق عبده، أو يطلق امرأته التي لم يدخل بها
أيهما شاء
لو أكره بوعيد تلف ليكفرن بالله، أو ليقتلن هذا الرجل المسلم كان في سعة
أن يكفر بالله
لو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا، أو يتلف ماله هذا، فلم يفعل واحدًا
منهما حتى قتل
لو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الرجل الآخر ١٥٦
الفصل الخامس
فيما يكره الرجل فيه على أن يفعل بنفسه أو ماله

إذا تواضع الرجل والمرأة في أن المهر دنانير ، وتزوَّجها في العلانية

على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير١٧٤

الفصل العاشر

في المتفرقات
لو أن رجلا أكرهه أهل الشرك على الكفر، وله امرأة مسلمة، ففعل وخلَّى سبيله
فأتاها فاختلفا
لو أن نصرانيًا أكره على الإسلام، وأسلم، فالقياس أن لا يصح إسلامه ١٧٧
لو أن امرأة أكرهت بوعيد تلف، أو حبس، أو قيد، حتى تقبل من زوجها
بتطليقة على ألف درهم
. " " السلطان إذا أكره رجلا بوعيد تلف، أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل
بألف درهم
كتاب الحجركتاب الحجر
الفصل الأول
في بيان مقدمة يحتاج إليها
الحجر على الحرّ المكلف باطل سواء كان بسبب الدين أو بسبب السفه ١٨١
الفصل الثاني
في بيان أنواع الحجر على مذهبهما
الحجر نوعان: حجر بسبب الدين، وحجر بسبب السفه والفساد
فالحجر بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله
أما الحجر بسبب الفساد والسفه فهو نوعان١٨٦
الحجر بسبب الدين يفارق الحجر بسبب السفه من وجوه ثلاثة ١٨٧
إذا بلغ الصبي مفسدًا لماله، فإنه لا يدفع إليه ماله، ويجوز تصرفه ١٨٩
إذا بلغ الغلام مصلحًا، ودفع إليه المال بإيناس الرشد منه
ثم صار مفسدًا مستحقًا للحجر عليه
الذي بلغ سفيهًا والصبي الذي لم يبلغ، وهو يعقل ما يصنع سواء عندنا
إلا في أربع خصال١٩٣
ر الله الله الله على الله على الله الله الله الله الله الله الله ال

صحت دعوته
في الذي لم يؤنس منه الرشد لو اشترى أباه وهو معروف وقبضه
كان شراءه فاسدًا، ويعتق الغلام
لو أن الرجل المحجور عليه حلف بيمين، أو بأيمان كثيرة أو بنذور كثيرة
من هدى أو صدقة ، أو غير ذلك
لو أن هذا المحجور قتل رجلا خطأ كان ديته على عاقلته
إذا أراد أن يحج حجة الإسلام لم يمنع من ذلك؛ لأن حجة الإسلام
إنما وجبت عليه بإيجاب الله
لا يصدق السفيه إقراره بالنسب إذا كان رجلا إلا في أربعة أشياء ١٩٩
إن اختلع من زوجها بمال جاز الخلع، ولم يجب المال عليها لا في الحال
ولا في الثاني
إن اشترى هذا المستحق للحجر شيئًا، أو باعه قد ذكرنا أنه لا ينفذ منه
تُم إذا رفع الأمر إلى القاضي
لو أن المحجور عليه بسبب السفه، أودعه رجل مالا، فأقر أنه استهلك
لم يصدق على ذلك لوجهين ٢٠٣
لو أن رجلا أودع هذه السفيه مالا، فاستهلكه بمحضر من الشهود لا يضمن ٢٠٣
لو أن محجورًا عليه أقر أنه أخذ مال رجل بغير إذنه، فاستهلكه وصدَّقه رب المال ٢٠٤
لو أن امرأة قد بلغت محجورًا عليها لإفسادها مالها، تزوجت رجلا بمهر مثلها
أو بأقل ٢٠٧
لو أن غلامًا أدرك مدرك الرجال، وهو مصلح لماله، فدفع إليه وصيّه
أو القاضي ماله
لو أن رجلا وكله ببيع ماله، وهو مصلح غير مفسد، فباعه كما أمره
ثم إن البائع صار مفسدً
لو أن غلامًا بلغ مفسدًا محجورًا عليه باع شيئًا من متاعه ورقيقه، ولم يقبض الثمن
حتى رفع ذلك إلى القاضى
لو أن وصيًّا أدرك بيتيم في حجره، وهومفسد غيرمصلح ممن يستحق الحجرعليه ٢١٣

الفصل الرابع
في بيان ما يملكه العبد المأذون له وبيان ما لا يملكه ٢٣٨
ليس للعبد المأذون أن يكاتب عبده، سواء كان عليه دين أو لم يكن ٢٣٨
ليس للمأذون أن يكفل بكفالة بنفس، أو بمال، سواء كان عليه دين أو لم يكن ٢٣٩
يجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عنان، وليس له أن يشارك غيره
شركة مفاوضة ۲٤٠
لا يملك التزوج إلا بإذن المولى
يجوز له أن يستأجر الأراضي
له أن يزرع في أرض نفسه؛ لأن الزراعة تجارة
له أن يودع وأن يستودع، وأن يعير وأن يستعير
لو وهب هبة، وكانت الهبة شيئًا سوى الطعام ٢٤٣
يملك التصدّق بالفلس والرغيف، وبالفضة بما دون الدرهم
ليس للمأذون أن يقرض، وإن أقرض فهو باطل ٢٤٤
الفصل الخامس
في العبد المأذون له لحقه دين فطلب الغرماء من القاضي بيعه ٢٤٥
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فباع العبد واشترى، ولحقه من ذلك دين كثير ٢٤٥
لو كان على العبد دين خمسمائة، وفي يده ألف درهم، فأخذ المولى منه الألف
بكمالها واستهلكها
ومما يتّصل بهذا الفصل
إذا أذن لأمته في التجارة، فلزمتها الديون، ثم ولدت ولدًا ٢٥٩
الفصل السادس
في تصرّف المولى في العبد المديون من البيع وأشباهه والتدبير والإعتاق
وأشباههما ۲٦٢
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فاشترى وباع ولحقه ديون، فباعه المولى
بغير رضا الغرماء

إذا باع المولى العبد المأذون المديون بغير رضا الغرماء، وسلمه للمشتري
ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بديونهم
إذا باع العبد المأذون المديون مع علمه بالديون لا يصير مختارًا للديون ٢٧٤
إذا أعتق المولى عبده المأذون المديون، فعتقه جائز؛ لأنه أعتق ملك نفسه
إلا أنه تعلق به حق الغير
إذا دبّر المولى عبده المأذون المديون، فتدبيره جائز ٢٨٦
لو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون، حتى أدّى المأذون جميع المكاتبة
إلى المولي عتق لوجود الشرط
ومما يتّصل بهذا الفصل من المسائل
العبد المأذون المديون إذا باعه المولى من غير إذن الغرماء، وأعتقه المشترى
قبل أن يقبضه
الفصل السابع
أحد الموليين إذا باع العبد المشترك، صح البيع في نصيبه
إذا كان العبد بين رجلين، أذن له أحدهما في التجارة، فاشترى، وباع
ومولاه الذي لم يأذن له يراه
الفصل الثامن
في إقرار العبد المأذون له والمحجور وفي إقرار مولاهما ٣٠٤
هذا الفصل يشتمل على أنواع: النوع الأول
العبد المأذون إذا أقر لعبد في يديه، أنه ابن فلان ابن فلان أودعه، أو قال:
إنه حرّ لم يملك قطّ، فالقول قوله
نوع آخر ً
إذا أقر العبد بدين، فهو على وجهين
إذا أقر العبد المأذون بغصب، أو وديعة جحدها، أو مضاربة، أو بضاعة
أو عارية

	إذا أقر المأذون بديون كثيرة، فإن الغرماء يشتركون فيما كان في يده من الكسب
۳۰۸	وفي ثمن رقبته إذا بيع
	لو أقرّ العبد بمال في يده بعينه أنه لفلان غصبه منه، أو أودعه إياه
۳۰۸	وعليه دين كثير محيط برقبته
۳۰۹	نوع آخر
	إذا حجر الرجل على عبده المأذون له في التجارة، ثم إن العبد أقرّ على نفسه
۳۰۹	فهذا على وجهين
۳۱۱	نوع آخر
	- إذا أقر العبد المأذون لمولاه، إن أقر بالدين لا يصح إقراره، سواء كان عليه دين
۳۱۱	او لم یکن
۳۱۱	نوع آخر
	إذا أقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من غصب، أو بيع، أو قرض
۳۱۱	أو وديعة قائمة بعينها
ى	إذا أذن لعبده في التجارة، وقيمته ألف درهم، ولامال له غيرالعبد، فمرض المول
۳۱٥	وأقر على نفسه بدين ألف درهم، ثم أقر العبد على نفسه أيضًا
۳۱۸	نوع آخرننوع آخر
	العبد المأذون إذا باع شيئًا بما في يده في مرض موت المولى، ولا دين
۳۱۸	على المولى في صحته، ولا على العبد، وأقر العبد بقبض الثمن
۳۱۹	نوع آخر
۳۱۹	الأصل في هذا النوع
۳۲۱	بيان المسائل
	إذا أقرَّ المأذون في مرض موته بدين، أو وديعة بعينها، أو عارية، أو مضاربة
۳۲۱	أو إجارة بعينها، أو غصب بعينه
۳۲۲	إذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم، ثم بوديعة ألف درهم لرجل آخر
	إذا مرض العبد المأذون، وعليه دين الصحة، وله دين على رجل آخر وجب
٣٢٢	في حالة الصحة

المحیط ج ۲۵ الفصل الحادی عشر

في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره ٣٤٧
إذا كان في يد العبد المأوذن له مال، فقال المولى: هومالي، وقال العبد: هومالي ٣٤٧
لو أن عبدًا مأذونًا، أو مكاتبًا، أو حرّا آجر نفسه من خياط ليخيط معه
أو ليبيع له ويشتري
الفصل الثاني عشر الفصل الثاني عشر
إذا دفع الرجل إلى عبده مالا ليعمل به وأذن له في التجارة، فباع واشترى
ولحقه دین
الفصل الثالث عشر
في الخصومات التي تقع بعد حجر المولى على المأذون ٣٥٢
إذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع، أوإجارة، أوقرض، أواستهلاك ٣٥٢
الفصل الرابع عشر
في هبة العبد المأذون له الثمن في البيع قبل القبض وبعده وحطّه وتأخير الثمن
کی
و ين العبد المأذون إذا وهب بعض الثمن أو جميع الثمن، أو حطّ الكل قبل القبض
أو بعد القبض
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فوجب له على حرّ، أو عبد، أو مكاتب
يُون على الله عصب، فأخره العبد
لو كان العبد صالحه على أن أخر عنه ثلثًا سنة، وقبض ثلثًا ، وحطّ ثلثًا
کو کان التأخیر جائزًا
ا الماسير مبال الماسير
لو كان المال الذي وجب له قرض أقرضه، فأخره عن صاحبه كان له أن حمده عليه حالا
ال يرجع به حليه حود الماد ا
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له، ولرجل آخر على آخر ألف درهم دين
هما فیه شریکان

الفصل الخامس عشر

في المأذون يشتري ويجد بالمشتري عيبًا وقد وهب البائع الثمن من المأذون
أو من مولاه
إذا اشترى المأذون جارية بألف درهم وقبضها، ثم إن البائع وهب الثمن من العبد
وقبل العبد ذلك
إذا باع العبد المأذون رجلا جارية مما في يده بغلام، ثم إن المأذون وهب الغلام
من بائعه
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فباع العبد المأذون جارية مما في يده بغلام وتقابضا
ثم حدث بالجارية عيب عند مشترى الجارية بآفة سماوية ٣٧١
إذا اشترى العبدالمأذون له جاريةمن رجل بغلام مما في يده قيمته ألف درهم وتقابضا
ثم إن البائع وهب
الفصل السادس عشر
في التوكيل يكون بين المأذون له والأجنبي والمولى ويدخل فيه
وكالة العبد المحجور
والما الفصل يشتمل على أنواع:
وهذا الفطن يستمل صحى الواجنبي مولى المأذون بقبض دين له من عبده المأذون ٣٧٤
المولى لا يصلح وكيلا عن الأجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون
المأذون إذا توكل عن غيره بشراء شيء إن وكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز الته كما قياسًا و استحسانًا
J " O" J - "
<u> </u>
العبد المحجور إذا توكل عن غيره ببيع عين من أعيان ماله فذلك جائز ٣٧٩
نوع آخر
المأذه ن إذا وكل المولى بالخصومة مع الأحنس حاز سواء كان العبد مدّعيّا

- ١٤ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
٣٨١	أو مدّعي عليه
شر	الفصل السابعء
ى المأذون، والخصومة معه في ذلك ٢٨٤	في الرد بالعيب علم
، عينًا من كسبه فطعن المشتري بعيبه بعد ما قبضه	إذا باع العبد المأذون
ه أو لا يحدث مثله	والعيب يحدث مثل
شر	الفصل الثامن ع
مبد المأذون له والمحجور والصبي والمعتوة ٣٨٨	في الشهادة على ال
لى عبد مأذون بغصب اغتصبه، أو بوديعة استهلكها	إذا شهد شاهدان ع
٣٨٨	أو حجدها
شر	الفصل التاسعء
العبد المأذون له	في البيع الفاسد من
ه في التجارة، فباع جارية أو غلاماأو متاعًا	إذا أذن الرجل لعبد
ىدًا وقبض المشتري	أو غير ذلك بيعًا فاس
ذون جارية أو غلامًا بيعًا فاسدًا، وقبضه فأغلّ الغلام	إذا اشترى العبد المأه
٣٩٠	أو الجارية
	الفصل العشرون
المأذون له	في الغرور في العبد
إلى السوق، وقال: هذا عبدي، فبايعوه فقد أذنت له	
٣٩٨	في التجارة
العشرون	الفصل الحادي و
رن له وجناية عبده والجناية عليه	في جناية العبد المأذو
ن، فقتل رجلا حرًّا، أو عبدًا خطأ وعليه ديون	
لأذون له دين، فجني جناية، فباعه مولاه	_
بدينهم	من اصحاب الدين

إذا كان العبد مأذونًا له في التجارة، فقتله رجل عمدًا
فعلى قاتله القصاص للمولى
إذا جني عبد رجل جناية، فقتل رجلا خطأ، فأذن له مولاه بعد ذلك
في التجارة وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم
لو كان العبد لحقه دين ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية
ثم دفع العبد بالجناية
إذا قتل العبد المأذون له أو المحجور رجلا خطأ، ثم أقر عليه المولى بدين ٤١٨
لو كان العبد قتل رجلا عمدًا وعليه دين، فصالح المولى أصحاب الجناية
على أن يجعل لهم العبد
الفصل الثاني والعشرون
في بيان ما يبطل به الإذن
الإذن يبطل بالحجر، ولكن بشرط أن يكون الحجر مثل الإذن ٤٢١
إذا باع المولى العبد المأذون وقد لحقه دين أو لم يلحقه دين وقبضه المشتري
ع
إذا حجر المولى على عبده بمحضر من أهل سوقه والعبد غائب، فأرسل المولى إليه
رسولا ۲۶ مران المراق المراق المراقع المرا
إذا أبق العبد المأذون صار محجورًا عليه عند علماءنا الثلاثة
ومما يتصل بهذا الفصل
و العبد المأذون إذا اشترى عبدًا، وأذن له في التجارة حتى صحّ الإذن
ثم إن المولى حجر على أحدهما
إذا إذن لعبده في التجارة، ثم جنّ المولى إن كان الجنون مطبقًا ينحجر العبد ٤٢٩
الفصل الثالث والعشرون
في العبد يبيع ويشتري، ولا يقول وقت المبايعة: إنه مأذون أو محجور عليه
تْم يقول: أنا محجور عليه

المحيط ج ٢٥ - فهرس المسائل و الموضوعات
العبد إذا باع واشترى ولم يقل وقت المبايعة
محجور، فلحقه ديون
إذا كان الرجل يبيع ويشتري، فلحقه ديون، ولا يدري حاله أنه عبد أو حرّ
ثم قال بعد ذلك: أنا عبد فلان
الفصل الرابع والعشرون
في الصبّى أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيّه أو القاضي في التجارة أو يأذنون لعبدهما
وفي تصرفاتهما قبل الإذن وفي تصرفاتهما قبل الإذن
إذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير يعقل البيع والشراء جاز
لو أن امرأة ماتت وأوصت إلى رجل وتركت ابنا صغيرا ليس له أب ولا وصيّ الأب
ولا جدّ
إذا قال القاضي لعبد اليتيم: اتَّجرفي الطعام خاصة، أوقال: اتَّجر في البرَّخاصة ٤٣٧
لو أن العبد تصرف، فلحقه بذلك ديون من التجارة التي أذن له القاضي في ذلك ٤٣٧
إذا كان للصغير أو المعتوه أب أو وصيّ أو جدّ أب الأب، فرأى القاضي
أن يأذن للصبيّ
إذاأذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير أو معتوه إلا أنه يعقل البيع والشراء
أو أذن له وصيّه
المأذون إذا باع عبدًا من أبيه، فهو على وجوه ٤٣٩
ومما يتصل بهذا الفصل الحجر على الصبي المعتوه
إذا أذن الرجل لابنه في التجارة، ثم حجر عليه صحّ حجره إذا كان الحجر
مثل الإذن
إذا أذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة، ثم أدرك الصبي فالعبد يبقى مأذونًا
على حاله
الفصل الخامس والعشرون
في المتفرقات
ما يجب اعتباره في مسائل أول هذا الفصل

رجل استأجرمن رجل عبدًامشاهرةكل شهربأجرمعلوم ليبيع له، ويشتري ما بداله
من التجارات جازت الإجارة
رجل أذن لمدبّره في التجارة، فأمر رجل المدبّر أن يشتري له جارية
بخمسة آلاف درهم
رجل استأجر رجلا مدة معلومة ليبيع له ويشتري ما بدا له من التجارة
فاشتری وباع، ولحقه دیون
مدبّر عليه دين قطع عبد يده، فدفع العبد باليد، ووهب للمدبّر جارية
ثم إن المولي أعتق المدبّر
العبد المحجور إذا اكتسب عشرة دراهم بغير إذن مولاه، بأن آجر نفسه بغير إذنه ٤٥٤
رجل أذن لأمته في التجارة، فلحقها ديون، ثم إن المولى وطئها ٤٥٥
إذا كان على العبد المأذون دين، فأعتقه مولاه بإذن الغريم 600
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فلحقه دين كثير بإقرار منه، فأحال العبد
أحد الغرماء بدينه على رجل حرّ
إذا اشترى العبد متاعًا فقال البائع: أنا أريد أن أفسد البيع؛ لأنك عبد
إدا اشترى العبد متاعا فقال البانع. أما أريد أن افسد البيع؛ لا نت عبد محجور عليك، فقال العبد: لا
محجور عليك، فقال العبد: لا

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد العشرين من المحيط البرهاني

كتاب الجنايات
الفصل الأول
في بيان أنواع الجنايات وأحكامها ه
الجناية الواردة على الآدمي نوعان: نوع يرد على النفس، ونوع يرد على الطرف ٥
الفصل الثاني
في الجناية على النفس ما يجب بها القصاص وما لا يجب
رجل ضرب رجلا بمر فقتله، فإن أصابه بالحديد قتل به ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ضرب رجلا بسيف في غمد، فخرق السيف الغمد وقتله
إذا أحمى تنورًا، وألقى فيها إنسانًا، أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج منها ١١
إذا غرق صبيًا أو بالغًا في البحر، فلا قصاص عند أبي حنيفة١٢
ذا خنق رجلا حتى مات
إذا سقى رجلا سمّا، فمات من ذلك، فهو على ثلاثة أوجه
إذا حبس إنسانًا في بيت حتى مات جوعًا أو عطشًا
رجل دفن رجلا حيّا في قبر ومات، قال: يقادبه
رجل أقرَّ أنه قتل فلانًا بحديدة، أو قال: بالسيف، ثم قال: إنما أردت غيره ١٥
إذا قطع عنق الرجل، وبقى شيء قليل من الحلقوم، وفيه الروح، فقتله رجل ١٦
في الصفين يلتقيان : صف من المسلمين ، وصف من المشركين فيقتلون

فقتل رجل من المسلمين رجلا
رجل قتله ابنه عمدًا، فعليه الدية في ماله في ثلاث سنين١٦
رجل قتل رجلا عمدًا، ثم عته، وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه ١٨
امرأة خرج منها رأس ولدها، ولم يخرج منه غيره، أو استهل الصبي
على تلك الحال، ثم إن قاتلا قتله
رجل قطع يد رجل عمدًا، ثم إن المقطوعة يده قطع ابن القاطع عمدًا
ثم مات المقطوعة يده من القطع
لو ضرب رجل رجلا بالسيف عمدًا، ثم إن المضروب، ضرب الضارب
بالسيف عمدًا، ثم ماتابالسيف عمدًا، ثم ماتا
إذا كان الدم بين اثنين، فعفل أحدهما، ثم إن الساكت قتل القاتل عمدًا
نهذا على وجهين
ذا قتل القاتل رجل أجنبي، فإن كان القتل عمدًا، يجب القصاص
رإن كان خطأ، يجب الدية
ذا أمر الرجل غيره أن يقتله فقتله بسيف ٢٥
الفصل الثالث
نى بيان أصناف الدية
لدية في قتل الخطأ عند أبي حنيفة من ثلاثة أنواع من الدراهم والدنانير والإبل ٧٧
ذا كان القاتل من أهل الإبل أو الحلل، وقضى القاضى عليه بمائة من ذلك
لم صالح بعد ذلك عشرة آلاف درهم
ى الدية على أهل الغنم ألف شاة قال أبو حنيفة رحمه الله : كلها ثنيات
سن الضأن والمعز
ىن يجب عليه في الدية ألف دينار هل له أن يعطى مكانها عشرة آلاف درهم
رالطالب يأبي ذلك؟
لفصل الرابع
بي الجنايات على ما دون النفس ما يجب فيه القصاص و ما يجب فيه الدية ٣٢ .

من أراد قلع سنك ظلمًا، فلك أن تقتله إذا كنت في موضع لا يعينك الناس ٥٠
إذا كسر سن إنسان وسن الكاسر أكبر يقتص منه
إذا ضرب سن إنسان، فتحرك يستأني حولا، فإن احمرٌ أو اخضرٌ أو اسودٌ
يجب الدية كاملة
إذا قلع الرجل سن رجل خطأ، ثم نبت، فلا شيء على القالع
إذا نزع ثنية رجل وثنية الجانى سوداء، فالمجنى عليه بالخيار ٥٥
إذا قلع الرجل سن رجل، فأخذ المقلوعة سنه سنه، فأثبتها في مكانها فثبت
وقد كان القلع خطأ عه
إذا ضرب سن إنسان، وتحركت بسبب ضربه ذكر في الأصل أنه ينتظر لها حولا ٥٥
في كل سن خمس من الإبل أو خمسمائة درهم يريد به حالة الخطأ ٧٥
رجلان قاما في اللعب ليتضاربا بالوكز يعني بمشت زدن بر خواستند
فوكز أحدهما الآخر، وكسر سنه ٥٧
إذا قلع سن صبى، وأجّل حولا، فمات الصبى قبل تمام الحول
نوع آخر في اللسان ١٨٠٠ ١٨٠٠ ١٨٠٠ ١٨٠٠
في اللسان الدية، يريد به حالة الخطأ
نوع آخر في اللحيين كمال الدية، وفي أحدهما نصفها ٥٩
نوع آخر في اليد والأصابع
في اليد القصاص إذا قطعت من المفصل، وكذا في الأصابع القصاص
إذا قطعت من المفصل
إذا قطع رجل يدرجل، وفيها ظفر مسودٌ، أو جرح
إذا قطع الرجل من يدرجل إصبعًا زائدة، فلا قصاص فيه
إذا قطع يدرجل عمدًا ويد القاطع ناقصة، فهذا على وجهين
إذا قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل عمدًا واقتص منه، ثم قطع أحدهما
بعد ذلك يد صاحبه عمداً
إذا قطع الرجل إصبع رجل من المفصل، ثم قطع يد آخر، وبدأ باليد
تم قطع الإصبع
ك الم الكلم المر المناسبة المن

	لوقطع رجل إصبع رجل من المفصل الأعلى، ثم قطع إصبع آخرمن المفصل الأوسط
79	ثم قطع إصبع آخر من المفصل الأسفل
79	إذا قطع كف رجل من مفصل، ثم قطع الآخر من مرفقه، وكانا حاضرين
	رجل قطع يدرجل عمدًا ويد القاطع صحيحة • فقطع المقطوعة يده إصبعًا
٧٠	من أصابع القاطع
	رجل قطع يد رجل عمدًا وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضًا عمدًا
٧٢	فقطع أحدهما يد القاطع
	رجل قطع يميني رجلين، فقطع أحدهما إبهام القاطع، وقطع أجنبي آخر
٧٤	الأصابع البواقيا
	رجل قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل، وبرئ منه، ثم عاد
٧٧	وقطع المفصل الثاني من ذلك الإصبع، وبرئ منه أيضًا
٨٠	في اليدين إذا قطعتا خطأ كمال الدية
	إذا قطع الكف مع بعض الأصابع، أو مع كل الأصابع أجمعوا
٨٠	على أنه لو قطعه والأصابع كلها قائمة
	نوع آخر في الضلع إذا كسر حكومة عدل، وفي المرفق حكومة عدل
۸۲	وفي ثديي المرأة دية كاملة
۸۲	في الصلب الدية كاملة، إن منعه من الجماع، أو أحدبه
۸۳	في الذكر كمال الدية
۸۳	إذاقطع الذكروالأنثيين من الرجل الصحيح خطأ إن بدأبقطع الذكر، ففيه روايتان
٨٤	في الرجلين كمال الدية في الخطأ، وفي إحداهما نصف الدية
۸٥	إذا طعن برمح أو غيره في دبر
۸٥	نوع آخر في قطع فرج المرأة وغيره
۸٥	إذا قطع فرج المرأة، وصارت بحال لا يمكن جماعها، ففيها الدية
٢٨	نوع آخر في الجناية على أطراف الصبيّان والنسوان
۲۸	لايجرى القصاص بين الرجال والنساءفي الأطراف، ويجرى بينهما في الأنفس
۸۷	إذا قطع ذكر مولود، فإن كان قد بدا صلاحه بأن تحرك، ففي العمد القصاص

إذا قطع لسان صبى وكان يصح ، فادّعى القاطع أنه أخرس
فقاً عين صبى ساعة ولد أو بعد ذلك بأيام، وزعم الفاقئ أنه لم يبصر بهذه العين ٨٧
في سن الصبي الذي لا يشعر أنه لا شيء فيها
نوع آخر في تقدير الأشياء التي يجب بإتلافها الدية فيما دون النفس
نوع آخر في الجناية تقع على عضو وتتعدى إلى عضو آخر ٨٩
أن من قطع إصبع إنسان فسقط إصبع آخر بجنبه ٨٩
إذا قطع مفصلا من السبابة، فسقط الوسطى من الضربة
لو كسربعض السن، وسقط الباقي، ففيها القصاص بمنزلة مالوقطع إصبع إنسان ٩٠
إذا قطع إصبع رجل من مفصل أو غير مفصل، فسقط الكف
رجل شج رجلا موضحة بحديدة أو بعصا وذهبت عيناه من ذلك ٩١.
رجل جبّ رجلا فسقطت لحيته، فإن كان قطعه من فوق فعليه ثلاث ديات ٩١
رجل جني على رجل، فذهب شمّه
رجل رمي رجلا رمية، فقأ عينه، وبلغت الرمية الدماغ
إذا طعن في أذن رجل، فخرج من الأخرى
نوع آخر في مسائل التداخل
الجفون تبع للأسفار إذا قطعت مع الأسفار٩٢
رجل شجّ رجلا موضحة خطأ، فسقط منها شعر رأسه كله
الفصل الخامس
فيما يجب على العاقلة من ضمان الجنايات وما لا يجب٩٦
أجمع العلماء أن العمد المحض، إذا أوجب الدية أوجب في مال الجاني في النفس
و فيما دون النفس
الفصل السادس
في معرفة العاقلة، وكيفية تحملهم
يجب أن يعلم بأن عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا إذا كان القاتل من أهل الديوان ٩٨
لا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر

العبدالمغصوب إذاقتل في يدالغاصب عمدًا، فإن شاء القاتل، اقتص من المالك . . . ١١٩

إذا أعتق المولى عبدًا، قطع أجنبي يده عمدًا، ثم مات العبد من ذلك ١١٩

لو رمي عبدًا، فأعتقه المولى، ثم وقع عليه السهم١١٩
رجل قطع يد عبد رجل، أو شج عبد رجل، ثم إن المولى باعه١٢٠
عبد قطع رجل يده، ثم مكث سنة، ثم اختلف القاطع
والمولى في قيمته يوم القطع
رجل فقأ عيني عبد، وقطع الآخر رجله أو يده فبرئ
رجل حمل على عبد رجل مختومًا، ورجل آخر حمل عليه مختومين١٢١
رجل قتل رجلا، فجاء رجل، وادعى أنه عبده
الفصل التاسع
في جنايات الرقيق
إذا جنى العبد على آدمي جناية موجبة للمال، فإن مولاه بالخيار١٢٢
عبد قتل رجلا خطأ، فقال المولى: أنا أدفع نصفه، وأفدى نصفه
لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية ، أو من غير علم للمجنى عليه ١٢٤
إذا قال لعبده: إن قتلت فلانًا، أو رميته، أو شججته، أو ضربته، فأنت حر
ففعل العبد ذلك
عبد قتل رجلا عمدً، ثم أعتقه مولاه، ثم عفا أحد ولي الدم، فإن العبد يسعى
في نصف قيمته
عبد قتل قتيلاً، وقامت عليه البينة بذلك، ثم أقر المولى أنه قتل قتيلا آخر ١٢٧
إذا جنى العبدجناية، ثم أذن له المولى في التجارة، فلحقه دين، ثم دفعه بالجناية ١٢٧
رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره، ولم يدع صاحب اليد أنه له
ولم يسمع من العبد
عبد قطع يدرجل خطأ، فبرأت فدفعه مولاه بالجناية، ثم انتقض الجرح ١٢٨
جارية جنت وهي حامل، فأعتق السيد ما في بطنها وهو يعلم بالجناية ١٢٨
جارية بين رجلين ولدت، فجنى ولدها، فادعاه أحدهما، وهو عالم بالجناية ١٢٩
ذا قال لعبديه: أحدكما حر، ثم جنى أحدهما، ثم صرف المولى العتق إليه ١٢٩
عبد جني، فأوصى المولى بعتقه في مرضه، فأعتقه الوارث أو الوصي ١٢٩

المحيط ج ٢٥ الفصل العاشر

في جناية المكاتب والمدبر وأم الولد، والجناية عليهم، وما يتصل بذلك
وفيه بعض جنايات العبيد والعفو في ذلك
المدبر إذا جنى جناية موجبة للمال، فعلى المولى الأقل من قيمته ومن الأرش ١٣١
مدبر قتل رجلا خطأ فدفع المولى قيمته إلى ولى القتيل، ثم قتل المدبر
رجلا آخر خطأ، فاعلم
إذا قتل المدبر قتيلا خطأً، وقيمته ألف درهم، فازداد قيمته، فصار يساوي
ألفي درهم، ثم قتل آخر أنس أخر أنس أنس المستمر ألفي درهم أنس المستمر
إذا قتل المدبر قتيلا خطأ، واستهلك مالا، فإن على المولى قيمته لأولياء القتيل ١٣٥
المكاتب إذا جني جناية موجبة للمال: فموجبها عليه دون سيده
إذا قتل المكاتب قتيلإخطأ وقيمته ألف درهم، فلم يقض عليه بشيء
حتى قتل قتيلا آخر خطأ
إذا قتل المكاتب قتيلين خطأ، فقضى عليه بنصف القيمة لأحدهما، والآخر غائب
ثم قتل آخرًا
·
إذا جني المكاتب جناية ، ثم مات فهذا على وجهين
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣ إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدى به الفداء سوى العبد الجانى

إذا وجد قتيلا في سوق المسلمين أو في مسجد جماعتهم ٢٢٣
إذا وجد قتيل في صف من السوق
كل قتيل يوجدفي المسجد الجامع ولايدري من قتله، أو قتله رجل من المسلمين ٢٢٤
إذا وجد القتيل في فلاة من الأرض، فليس فيه شيء ٢٢٥
إذا وجد قتيل على الجسر أو على القنطرة، فذلك على بيت المال ٢٢٥
إذا وجد القتيل في مثل خندق مدينة أبي جعفر ٢٢٦
إذا جرح الرجل في قبيلة أو أصابه حجر لا يدري من رماه فشجه ٢٢٦
رجل معه جريح وبه رمق، حمله رجل إلى أهله، فمكث جريحًايومًا أويومين ٢٢٦
إذا وجد قتيل في عسكر، والعسكر قد نزلوا في الأرض، فهذا على وجهين ٢٢٧
إذا وجد الرجل قتيلا على دابة يسوقها رجل، أو يقودها، أو كان راكبها ٢٣٠
إذا وجد الرجل قتيلا في دار نفسه ٢٣٢
إذا وجد العبد أو المكاتب أو المدبر أو أم ولد، أو الذي يسعى
في بعض قيمته قتيلا في محلة
إذا وجد فيهم دابة، أو شبه ذلك، فلا شيء عليهم ٢٣٧
إذا وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر الضرب ٢٣٧
إذا وجد الرجل قتيلا في دار امرأة، فإن القسامة عليها تكرر عليها الأيمان ٢٣٨
إذا وجد في دار عبد مأذون له في التجارة قتيل إن لم يكن عليه دين
فالقسامة على مولاه
إذا وجد في دار المكاتب قتيل، فعلى المكاتب الأقل من قيمته ومن دية القتيل ٢٤٠
إذا وجد قتيل في محلة، وزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله ٢٤٠
من وجد قتيلاً في السجن لا يعرف من قتله، فالدية في بيت المال ٢٤١
إذا كانت الدار مفرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتيل
لو أن رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث، وجد أحدهما مذبوحًا ٢٤١
إذاوجدقتيلاً في محلة، وادعى ولى القتيل على أحد من غيرأهل المحلة أنه قتله ٢٤١
قتيل يوجد في محلة فيها قببيلتان يحلف من قبيلة خمسون رجلا ٢٤٤
إذا وجد قتيل في محلة، وادعى أولياء عليهم، وأقام أهل المحلة البينة

ات	فهرس المسائل و الموضوع	- 071 -	المحيط ج ٢٥
۲ ٤	ξ		أنه قتله فلان
۲٤	و مجروح قتلن <i>ی</i> ه	قد كان قال: قبل موته وه	إذا وجد رجل قتيلا في دار ابنه و
7 &			إذا وجد الضيف في دار المضيف
			الفصل الثاني عشر
۲٤'	١	بر أو على نفسه	فيمن يأمر غيره بالجناية على الغب
۲٤'	1		الأصل في مسائل هذا الفصل
۲٤,	مسى الدية	ىل، فقتله، فعلى عاقلة الع	رجل حر أمر صبيًّا حرًّا بقتل رج
	ئان أو صغيرًا بقتل رجل	عبدًا محجورًا عليه كبيرًا ك	عبد محجور عليه وهو كبير أمر
7 8 9			فقتلهفقتله
	كبيرًا مأذونًا أو محجورًا	تجارة أمر عبدًا صغيرًا أو دَ	لو أن حرًّا صغيرًا ماذونًا له في ال
۲٥	•		بقتل رجل
۲٥	ىان أوكبيرًابقتل رجل ١	محجورا أومأذونا صغيراك	مكاتب صغيرًا أو كبيرًا أمر عبدًا
701	ه جرحًايعاش من مثله ٣	ماه المامور بحجر ، فجرحا	رجل قال لآخر: اجن ِعليّ، فر
			الفصل الثالث عشر
700		، وفي بعض مسائل العبيد	في المسائل التي تتعلق بالصبيّان
Y 0 0		ن سطح، فمات	صبى مات في الماء، أو سقط مر
Y 0 0	لى غيرها	، وذهبت والصبى يقبل ثا	الأم إذا تركت الصبى عند الأب
Y 0 0	·	انت جالسة إلى جنب النار	صبية بنت ست سنين حمت وك
۲٥.	فلیس علیه ش <i>یء</i> ۱	فى يده فجأة، أو بحمى،	رجل غصب صبيًّا حرًّا، فمات
771	من ذلك شيء	لم يكن على الذي اغتصبه	إذا قتل الصبي المغصوب رجلا
			إذا حمل الرجل الصبي الحر علم
77	·	س حتى قتله الحر	إذا قمط صبيًا، وألقاه في الشم
	إنسانًا	على الدابة، فوطئت الدابة	إذا حمل الرجل صبيًّا مع نفسه ع
۲٦	·		فهذا على وجهين

المحيط ج ٢٥ الفصل الرابع عشر

في جناية الحائط والجناح والكنيف وأشباهها وفيما يحدثه الإنسان في الطريق ٢٦٨
رجل له حائط مائل، فقال له آخر: اهدم هذاالحائط، فإنه مائل، فهذاإشهادعليه ٢٦٨
رجل بني حائطًا واهي البناء، فدرجه حتى أماله على الطريق ٢٦٨
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وفيها حائط مائل يخاف سقوطه ٢٧١
رجل أشهد عليه في حائط مائل له، فذهب يطلب من يهدمه، وكان في ذلك
حتى سقط الحائط لا يضمن شيئًا
مكاتب له حائط مائل إلى الطريق الأعظم، فالإشهاد وطلب التفريغ ٢٧٢
رجل أشهد عليه في حائط مائل، فسقط على الطريق، وعثر رجل بنقض الحائط
ومات
حائط مائل لرجل أشهد عليه في الحائط، ثم إن صاحب الحائط وضع جرة لغيره
على الحائط، فسقط
رجل صحيح أشهد عليه في حائط مائل له، ثم جن جنونًا مطبقًا، أو ارتد ٢٧٥
إذا تقدم الرجل إلى رجل في حائط له مائل، فلم ينقضه حتى باع الدار
التي فيها ذلك الحائط
إذا تقدم إلى وصى اليتيم في نقض حائط اليتيم، فما أصاب الحائط
فاليتيم له ضامن
حائط مائل في دار العبد مأذون مديون، فالتقدم في ذلك إلى العبد ٢٧٩
إذا تقدم في الحائط إلى بعض الورثة دون البعض، ثم سقط الحائط ٢٧٩
رجل مات، وترك ابنًا، ودارًا وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها
وفيها حائط مائل
الدار إذا كانت بين ثلاثة نفر حفر أحدهم في هذه الدار المشتركة بئرًا
ووقع فيها إنسان ومات ٢٨٠
إذا وضع الرجل على حائطه شيئًا، فوقع ذلك الشيء، فأصاب إنسانًا
فلا ضمان عليه
حائط مائل تقدم إلى صاحبه فيه، فلم يهدمه حتى ألقته الريح

رجل تقدم إليه في حائط مائل له، فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه
مو ضامن
رجل تقدم عليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق
كن يخاف أن يقع على حائط له آخر
حائطان لرجلين كل حائط لرجل على حدة وهما مخوفان أشهد
على صاحبهما
رجل له سفل، ولآخر علو، وهما مخوفان تقدم على صاحبهما، فلم يهدما
حتى سقط السفل
لرجل يخرج في ملكه طريق الأعظم ويسد طريق ضيق القديم يكون له ذلك
ذا لم يكن يضر
ذا وضع الرجل في الطريق حجرًا أو بني فيه أو أخرج من حائطه جذعًا
و صخرة شاخصة في الطريق
و أن رجلا كنس طريقًا، لم يكن عليه في ذلك ضمان، إن عطب إنسان ٢٩٤
ذا وضع الرجل جمرًا في الطريق فحرق شيئًا، فإن ضمان ذلك على الواضع ٢٩٤
و أن رجلا رش الطريق، فعطب به إنسان، ومات، وجب الضمان على عاقلته ٢٩٤
ذا أشرع الرجل جناحًا في الطريق الأعظم، ثم باع الدار
فأصاب الجناح رجلا فقتلهفأصاب الجناح رجلا فقتله
من أشرع مئزابًا في الطريق، فسقط، فأصاب إنسانًا، فهذا على أربعة أوجه ٢٩٧
رجل أخرج من حائط له إفزيزًا، والإفزيز
ذا وقف دارًا على المساكين، فأخرجها من يده، ودفعها إلى رجل
بجعل غلتها في المساكين
رجل ضرب إنسانًا، فسقط على الطريق ميتًا، ومعه مال، فتوى ٢٩٨
لو أن رجلا مر في الطريق، فسقط ميتًا من غير جناية أحد
فعطب به إنسان لم يضمن
ومن هذا الجنس
ومن هذا الجنس

رجل يمشي في الطريق، وعليه شيء هو لابسه مما يلسبه الناس، فعطب به إنسان ٣٠٠
رجل صب ماء في الطريق، فاستنقع الماء، ثم جمد، فزلق الإنسان بذلك
رجل وضع جرة في الطريق، وفيها زيت، أو ليس فيها شيء
ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق به
وضع شيئًا على الطريق، فنفرت عنه دابته، فقتلت رجلا، فلا ضمان
على الواضع على الواضع
لكل صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من إلقاء الثلج، والطين
والحطب، وربط الدواب، والقعود
عبد لرجل ثام في طريق المسلمين، أو قعد، ثم أعتقه مولاه
ثم عثر به إنسان ومات
لو قمط رجل عبد الرجل، ورماه في الطريق، ثم أعتقه مولاه، ثم عثر به إنسان ٣٠٤
رجل وضع جرة على طريق، فدحرجتها الريح، ونحتها عن موضعها
فعطب بها إنسان لم يضمن فعطب بها إنسان لم يضمن
- 1
الفصل الخامس عشر
في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فى مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فى مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فى مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فى مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فى مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فى مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فی مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
فی مسائل المسجد وبناء القنطرة و حفر البئر

الفصل السابع عشر
في جناية البهائم والجناية عليها
يجب أن يعلم بأن جناية الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه ٣٢٨
إذا سار الرجل في طريق المسلمين على دابة، فراثت في سيرها، أو بالت
في سيرها في الطريق
إذا سار على دابة في طريق المسلمين، فأصابت بيدها أو برجلها نواة
أو حجرًا صغيرًا، ففقأ عين إنسان
أن من أوقف دابته على باب المسجد الأعظم، أو على باب مسجد
من مساجد المسلمين، فنفخت برجلها إنسانًا ٣٣١
إذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيرهم أنها أصابت شيئًا بيد
أو رجل
إذا أوقف الرجل دابته في طريق المسلمين ولم يربطها، فسارت عن ذلك المكان
وأتلفت شيئًا
إذا سار الرجل على دابته في الطريق فضربها وأكجها باللجام، فضربت برجلها
أو بذنبها
إذا كان الرجل يسير على الدابة في الطريق، فنخسها رجل بإذن الراكب وأمره
فنفخت وهو يسير
رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينخس دابته فنخسها
فقتلت رجلا
رجل اکتری من آخر دابة لیذهب علیها فی حاجة له
صبى ركب دابة بأمر أبيه، ثم إن الصبى الراكب أمر صبيًّا فنخسها ٣٣٧
رجل ركب دابة رجل قد أوقفها ربها في الطريق، فنفخت إنسانًا فقتلته ٣٣٧
رجل أذن لرجل أن يدخل داره وهو راكب، فدخلها فوطئت دابته على شيء
كان ضامنًا له
إذا ربط حماره على موضع، فجاء رجل آخر وربط حماره على ذلك الموضع ٣٣٨
الرجل يقود قطارًا من البعير ، فأوطأ بعير إنسانًا فقتله ٣٣٨

رجل قاد قطارًا في طريق المسلمين، فجاء رجل ببعير، وربطه بالقطار
والقائد لا يعلم به، أو علم
إذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامها قائد
فأوطأتفأوطأتفا
إذا أرسل كلبًا أودابة، فأصاب في فوره شيئًا يضمن في الدابة دون الكلب والطير ٣٤١
صاحب الزرع إذا قال لصاحب الدابة: إن دابتك في زرعي، فأخرجها ٣٤٣
رجل أصاب في زرعه ثورين ليلا، فساقهما إلى مربطه، وظن أنهما لأهل قريته
فأراد أن يربطها
إذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه، فأخرجها صاحب الدارفهلكت لايضمن ٣٤٤
رجل له كلب عقور في قرية، كلما مر به مار عضه، فلأهل القرية أن يقتلوا
هذا الكلب
إذا استهلك إنسان البغل أو الحمار بقطع يده أو بذبحه
ءِ
ءَ
3 0. 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3
الفصل الثامن عشر
الفصل الثامن عشر في النار وما يتولد منها وفي موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر في النار وما يتولد منها وفي موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر فى النار وما يتولد منها وفى موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر فى النار وما يتولد منها وفى موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر فى النار وما يتولد منها وفى موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر فى الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر فى النار وما يتولد منها وفى موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر فى النار وما يتولد منها وفى موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر في النار وما يتولد منها وفي موت الرجلين بفعلهما
الفصل الثامن عشر في النار وما يتولد منها وفي موت الرجلين بفعلهما

401	لو أن رجلين مدا حبلا، فانقطع الحبل، فسقطا وماتا
	تنازع رجلان في حبل واحد، كل واحد منهما طرفا وجذبا، فجاء ثالث
404	ووضع السكين على وسط الحبل
404	إذا أخذ بيد رجل، فجذب الرجل بيده، فانقلبت يده إن كان أخذ يده
	إذا مر بنائم، فعثر عليه برجله، ودق ساقه، ثم سقط عليه، فاعورت عينه
408	ثم مات الواقع ثم مات الواقع
408	رجل وضع سيفًا في الطريق، فعثر به رجل، فمات، وانكسر السيف
	الفصل التاسع عشر
400	في الشهادة في القتل
400	إذا شهد الواحد العدل أو شاهدان مستوران بالقتل عمدًا يحبس
	إذا شهد شاهدان أن فلانًا ضرب فلانًا، فلم يزل صاحب فراش، حتى مات
400	ففيه القود إن كان عمدًا
	من رأى غيره أهوى بالسيف إلى غيره يقع عنده أنه قتله عمدًا، فقد شهدوا
401	على الظاهر، فتقبل
	إذا قتل الرجل عمدًا، فجاء أخوه يطلب دمه وأقام البينة بأنه وارثه
70 V	لا وارث له غيره، وأقام القاتل بينة
70 V	إذا قتل الرجل وله ابنان: أحدهما حاضر، والآخر غائب، وأقام الحاضر البينة
	إذا حضر الورثة جميعًا، فادعوا دم أبيهم على رجلين: أحدهما غائب
۱۲۳	والآخر حاضر
۲۲۲	إذا اختلف شاهد القتل في الأيام، أو في البلدان
	لو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله بالسيف عمدًا وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله بالسكين
٣٦٤	وقال المدعى: قد أقر بما قالا إلا أنه ما قتله إلا طعنا بالرمح
	إذا شهد شاهدان بالقتل خطأ، شهد أحدهما على معاينة القتل
٣٦٥	وشهد الآخر على الإقرار بالقتل
	رجل مات، وترك ابنين، فأقام أحد الابنين بينة، أن هذا الرجل قتل أباه عمدًا
411	وأقام الابن الآخر بينة

الفصل العشرون

في الصلح والعفو والشهادة في ذلك
رجل قتل رجلا عمدًا، وصالحه على الدية ولم يذكر حالا ولا مؤجلا
فعليه الدية حالة
إذا قتل الرجل عمدًا، فجاء أخوه يطلب دمه، فأقام البينة أنه وارثه
لا وارث له غيره
إذا كان للدم وليان أحدهما غائب، فادعى القاتل أن الغائب قد عفا عنه ٣٧١
رجل قتل رجلا عمدًا، وللمقتول ثلاثة أولياء، فشهد اثنان
رجل قطع يد إنسان ظلمًا عمدًا، فعفا المقطوعة يده عن القطع
ثم سرى إلى النفس ومات
رجل قتل رجلاعمدًا، وقضى لوليه بالقصاص على القاتل، فأمرالولي رجلابقتله
تم إنه طلب
امرأة قتلت رجلاخطأ، فتزوجها ولى المقتول على الديةالتي وجبت على العاقلة ٣٩٦
رجل شج رجلا موضحة عمدًا، فصالحه المشجوج من الموضحة
وما يحدث منها على مال مسمى
رجل جرحه رجلان جراحة عمدًا، فعفا عن أحدهما، ثم مات من الجنايتين ٣٩٦
جماعة كانوا يرمون على كلب عقور، فأخطأ واحد منهم، فأصاب صغيرة ٣٩٦
من قلع سن صبى، أو حلق رأس امرأة، فصالح الجاني أبا الصبي ٣٩٧
الفصل الحادى والعشرون
في دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياه في ذلك أوتكذيبه
ويدخل فيه اختلاف الشاهدين
رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمدًا بحديدة وله عليهما القصاص
فقال: أحدهما صدقت
رجل قطع يده ورجله، ومات منهما، فقال رجل: قطعت يده عمدًا
وفلان قطع رجله عمدًا

رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمدًا بالسيف، وله عليهما القصاص
فأقر أحدهما أنه قتله وحده عمدًا ٤٠١
رجل قتل مقطوع اليدين، ادعى وليه أن فلانًا قطع يده اليمني عمدًا وفلانًا
قطع يده اليسرى
رجل ادعى على رجل أنه شج وليه موضحة عمدًا، ومات منها
و جحد المدعى عليه ذلك
الفصل الثاني والعشرون
في الدعوى والاختلاف بين الورثة
رجل قتل وله ابنان، لا وارث له غيرهما، فأقام أحدهما وهو عبد الله بينة
على صاحبه وهو زيد أنه قتله عمدًا
الفصل الثالث والعشرون
في الورثة والموصى له الذي يدعى بعضهم قتل عمد أو خطأ ٤١٦
رجل مات، وترك ابنين، وقد كان أوصى بثلث ماله لرجل، فأقام أحد الابنين بينة
أن هذا الرجل قتل أباه عمدًاأن هذا الرجل قتل أباه عمدًا.
الفصل الرابع والعشرون
في الشهادة تبطل بعد قضاء القاضي بالقتل
رجلان شهدا على رجل أنه قتل ولى هذا الرجل خطأ، فقضى القاضي بالدية
على العاقلة في ثلاث سنين
الفصل الخامس والعشرون
نی مسائل الجنین و ما یتصل به
ذا ضرب الرجل بطن امرأة، فألقت جنينًا ميتًا، فعلى الضارب الغرة ٤٢٣
رجل ضرب بطن جارية، فألقت جنينًا ميتًا، ومات الأم
· ذا ضرب بطن أمة ، ثم إن المولى أعتق ما في بطنها
لم إنها ألقت جنينًا حيًّا، فمات
حد الوُّلد الذين في بطنك حر ، ثم مات ، فضرب إنسان بطنها

فهرس المسائل و الموضوعات	- 0 2 \ -	المحيط ج ٢٥
٤٢٩	ية	فألقت جنينين ميتين غلامًا وجار
ليه	ألقت جنينًا ميتًا، فلا كفارة ع	إذا ضرب الرجل بطن امرأته، فأ
، وحبلت منه	فبضها، ثم إن المشتري وطئها	رجل اشتری من آخر جاریة، و
٤٢٩	ا متعمدة	ثم إن الجارية ضربت بطن نفسها
ضرب إنسان بطنها ٤٣٠	باحتى أعتق ما في بطنها، ثم	إذااشترى أمةحاملا، فلم يقبضه
		الفصل السادس والعشرون
٤٣١		في مسائل الضرب والأمر به
٤٣١	ا، فعطب من ذلك	الأب إذا ضربه ابنه الصغير تأديبً
٤٣٣	إلى مضجعه	للزوج أن يضرب امرأته ليعيدها
٤٣٣	ى ترك الصلوات	ليس للزوج أن يضرب امرأته عل
ξ ٣٣	لصلاة	للأب أن يضرب ابنه على ترك اا
مما	هذا مائة سوط، فليس لأحده	إذا قال لرجلين: اضربا مملوكي ه
٤٣٣		أن يضربه المائة كلها
		الفصل السابع والعشرون
٤٣٤	عام والختان ومن أشبههم	في مسائل البزاغ والفصاد والحج
ذلك بإذن المولى	، أو فصد، أو حجم، وكان	البزاغ والفصاد والحجام إذا بزغ.
٤٣٤		في العبد
كومة عدل ٤٣٤	العبد أو في الصبي، فعليه ح	إذا قطع الختان بعض الحشفة في
		الفصل الثامن والعشرون
٤٣٦		في المتفرقات
277	المقطوعة يده قتل ابن القاطع	رجل قطع يدرجل عمدًا، ثم إن
		رجل قتل، فجاء رجل، وادعى
طع للذي في يديه :	بد الصغير عمدًا، ثم قال القاه	رجل في يديه صبى صغير قطع ي
£٣7		هو عبدك

رجل جرح، فقال: فلان قتلني، ثم مات، فأقام وارثه بينة على رجل آخر ٤٣٧

رجل أدخل نائمًا أو مغمى عليه في بيته، فسقط البيت عليه
رجل فقأ عيني عبد، وقطع الآخر رجله أو يده فبرئ، وكانت الجناية منهما معًا ٤٣٧
إذا جرح رجل رجلا جراحة، يعلم أنه لا يعيش أكثر مما يعيش منها ٤٣٧
من أمسك رجلا حتى جاء آخر، وقتله عمدًا أو خطأ، فلا شيء على الممسك ٤٣٨
رجل دفع امرأة بكرًا أجنبية فسقطت، فذهبت عذرتها
حر معه سيف وعبد معه عصا، فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه ٤٣٨
رجل ضرب رجلا مائة سوط، برئ من تسعين، ومات من عشرة
رجل دخل على رجل، فأذن له في الجلوس على وسادة، فجلس عليها
فإذا تحتها قارورة وفيها دهن
فيمن اجتمع عليه الصبيّان والمجانين يريدون قتله، ولايقدرعلى دفعهم إلابالقتل ٤٤١
جاء رجل من خلف سائر، فصدمه الجائي، فعطب الجائي
فيمن قطع يد عبده، أو قتله
عمن ضرب آخرًا بيده أو برجله، ومات منه ٤٤٢
رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده
فجذب صاحب السيف السيف من يده
فجذب صاحب السيف السيف من يده
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل
رجل قتل عمدًا، وله ابنان وامرأة، فعفت المرأة عن الدم، ثم إن أحد الابنين قتل القاتل

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الحادي والعشرين من المحيط البرهاني

كتاب ما يمنع الإنسان منه وما لا يمنع وبيان ما يحل للإنسان أن يفعله وما لا يحل ٣
الفصل الأول
في المحدثات في طريق العامة وفي الطريق الخاص ٥
هذا الفصل يشتمل على أنواع
النوع الأول: إذا أراد رجل إحداث ظلة في طريق العامة: ٥
فهذاً على وجهين
نوع آخر
إذا كانت الدار ميراتًا بين قوم في سكة غير نافذة ، فاقتسموا فيما بينهم
على أن يفتح كل واحد منهم
رجل له دار في سكة غير نافذة اشترى بجنب هذه الدار بيتًا ظهره في هذه السكة ١١
إذا باع الرجل دارًا بابها في سكة نافذة، وقد كان باب تلك الدار في القديم
في سكة غير نافذة المناهدة عير نافذة المناهدة المنا
في زقاق غير نافذة اشتري رجل في القصوى دارًا في ظهرها ١٣
أهل السكة إذا أرادوا أن ينصبوا على رأس سكتهم دربًا، أو يسدوا السكة
لیس لهم ذلك
نوع آخر فیمن یتصرف فی ملکه تصرفًا یتضرر به جاره
إذاً أصاب الرجل في القسمة ساحة لا بناء فيها، وأصاب الآخر البناء
فأراد صاحب الساحة
نوع آخر: رجل اشتري حجرة، سطحها وسطح جاره يستويان، وأخذ جاره
حتى يتخذ بسترة

الفصل الثاني
في الانتفاع بالأعيان المشتركة
الأرض الكـــرم إذا كان بين حاضر، أو غائب، أو بين بالغ ويتيم أن الحاضــر
أو البالغ يرفع الأمر إلى القاضي١٩
الدار إذا كانت مشتركة وأحد الشريكين غائب، فأراد الحاضر أن يسكنها إنسانًا
أو يؤاجرها إنسانًا
أرض بين رجلين بناها أحدهما، فقال الآخر للباني: ارفع٠٠٠
الفصل الثالث
في الأشجار المتدلية أغصانها إلى ملك الغير ٢٢
إذا باع ضيعة، وللبائع أشجار في ضيعة أخرى بجنب هذه الضيعة أغصانها متدلية
في الضيعة المبيعة
نخلة لرجل في ملكه خرج سعفها إلى جاره، فأرادجاره أن يقطع ذلك لتفريغ هواه ٢٢
الفصل الرابع
في المتفرقات
دار بين رجلين، فلكل واحد منهما أن يضع فيها متاعًا ٢٤
إذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد أن يدخل أرضه ليعالج نهره ٢٤
اشترى أرضًا بمجارى ماءها، ثم اشترى ماء، وأراد أن يجريه في ذلك المجرى ٢٥
رجل له أرض، وله جار، داره أسفل من أرضه يريد صاحب الأرض
أن يزرع في أرضه
نهر بحريم في قرية ، بنيت تلك القرية على ذلك النهر ، شربهم للشفة ولدوا بهم منه ٢٦
إذا كان لرجل دار في محل عامرة أراد تخريبها، فالقياس أن له ذلك ٢٦
إذا استأجر جملا ليحمل عليه مائة من الحمل، فليس له أن يزيد على ذلك ٢٦
رجل اشترى شجرة، وقطعها، واستأجر أرضًا بجنب هذه الشجرة

في بيان جواز الحيل وعدمها ٢٠٠٠ ... ٢٧

المحيط جي ١٠ - ١٠٠ - فهرس المسائل و الموضوعات
الفصل الثاني
في مسائل الوضوء والصلاة
خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة
إذاصلي ثلاث ركعات، ثم أقام المؤذن، وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد ٦٩
رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر، وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة ٦٩
مئزاب واسع، وأداوة من ماء يحتاج إليه، ولا يتيقن بوجود الماء ٧٠
الحاج إذا انصرف من حجة ومعه ماء زمزم جاء به للاستشفاء أو للعطية في آنية
وجعل رأس الآنية مرصَّصًا، فلم يجدماء في بعض المراحل، فتيمم، وصلي ٧١
الفصل الثالث
فى الزكاة
رجل له مائتا درهم، أراد أن لا يلزمه فيه الزكاة، فالحيلة له في ذلك
أن يتصدق بدرهم
رجل له على فقير مال، فأراد أن يتصدق بماله على غريمه، ويحتسب به
من زكاة ماله
من عليه الزكاة إذا أراد أن يكفن ميتًا عن زكاة ماله لا يجوز ٧٥
الفصل الرابع
في الحبج
الحيلة للآفاقي إذا أراد أن يدخل مكة من غير إحرام من الميقات أن لا يقصد
دخول مكة
الفصل الخامس
في النكاح
ت ادعت امرأة على رجل نكاحًا، والرجل يحجد، ولابينة للمرأة ٧٨
إذا أراد الرجل أن يجدد نكاح امرأته ولا يلزمه مهرًا آخر
الأب إذا زوج ابنته من إنسان، فطلبوا منه أن يقر بقبض شيء من الصداق ٧٨
إذا وقعت الفرقة بين الرجل وامرأته، وأراد المرء أن يجدد النكاح من غير أن يعلمها

رجل له جارية طلبت من المولى أن يعتقها ويتزوجها، وكره المولى ذلك

رجلان تقاعدا على ضيعة يريدان شراءها، فقال كل واحد منهما لصاحبه:
إن اشتريت هذه الضيعة
شريكان يقال لأحدهما: عبدالله، وللآخر: زيد أرادا أن يضمنا عن رجل
مالا بأمره
شريكان بينهما دار أو ضيعة باعهما أحدهما بأمر صاحبه من رجل، ثم إن المشتري
أراد أن يصالح البائع
عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه بثمن مسمّى، وباع الآخر نصيبه بثمن مسمّى
وقبل المشترى
رجلان لهما على امرأة مال، وهما شريكان، فتزوجها أحدهما على نصيبه
من هذا المال
عبد بين اثنين أذن أحدهما لنصيبه في التجارة، ولم يأذن له الآخر، فرآه الذي
لم یأذن له یشتری ویبیع
رجلان اشتركا شركة مفاوضة أو غيرها أراد أحدهما أن يخرج بمال لهما جميعًا
إلى بلد من البلدان في تجارة
رجلان بينهما مال على رجل من ثمن شيء باعاه، فأراد أحدهما أن يقبض حصته
من هذا المال من هذا المال
الفصل الرابع عشر
في الهبة
امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها إن ماتت في نفاسها
كان الزوج بريئًا عن مهرها ١٦٣
رجل قال لامرأته: إن لم تهبي صداقك مني اليوم، فأنت طالق ثلاثًا
فإذا استأذنت أباها في ذلك
إذا وهب داره من ابنين له أحدهما صغير في عياله، والآخر كبير ١٦٤
الفصل الخامس عشر
في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل إذا طلب من غيره معاملة مثلا بمقدار ثمان مائة، وأبي المطلوب منه ذلك
إلا بربح مائتي درهم
رجل طلب من تاجر معاملة بمال وليس عند التاجر متاع يبيعه إياه ما الحيلة فيه ١٦٦
إهـداء المستقـرض إنما لا يكـره عند محمـد رحمه الله، إذا لـم يكن مشروطًا
في القرض ١٦٨
إذا جاءرجل إلى صاحب مال يستقرض منه ألف درهم إلى سنة، والمقرض لايعطيه
إلا بربح مائتي درهم، ولو شرط زيادة مائتي درهم كان ربا، فالحيلة في ذلك ١٧١
الفصل السادس عشر
في البيع والشراء
رجل له دار أو ضيعة، أراد أن يبيعها من رجل، وليس يمكنه أن يسلمها
إلى المشترى
رجل أراد أن يشتري من رجل دارًا، ولم يأمن المشترى أن يكون البائع قدأحدث فيه
حدثًا قبل أن يبيعه
رجل أراد أن يبيع دارًا له أو جارية له أو شيئًا آخر، ويريد أن يتبرأ عن كل عيب
إلا عن سرقة أو حرية ١٧٥
رجل له عبد مأذون له في التجارة اشترى العبد نفسه من مولاه وللمولي
في يد العبد أموال
رجل أراد أن يبيع جارية له نسمة، وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو شرط
ذلك عليه في البيع فسد
رجل أراد أن يبيع دارًا أو ضياعًا أو جارية، أو غير ذلك من رجل
ولم يأمن أن يرد المشتري ذلك عليه
رجل اشترى جارية بمائة دينار ونقد الثمن، وقبض الجارية، ثم وجد بها عيبًا
فأراد ردها
كل موضع يثبت للمشتري حق الرد بالعيب إذا قال في وجه البائع: قد أبطلت البيع
إن كان قبل القبض انتقض البيع ١٨١
رجل باع من رجل متاعًا لم يرَه المشترى، فخاف البائع أن يرده عليه بخيار الرؤية ١٨٣

رجل غصب من آخرضيعة، وأبي أن يردهاعليه وقال: بعتها وهويقر به في السر ١٨٤
رجل أجبر بولده حتى يبيع منزلا له، وكره الابن ذلك، فالحيلة للابن
حتى لا يزول المنزل عن ملكه
رجل اشترى من آخر شيئًا، ودفع الثمن، وقبض المبيع، ثم جحد البائع البيع ١٨٥
رجل له جارية أراد أن يضعها موضعًا صالحًا يتخذها مدبرة، ولا يبيعها
ولو اشترط ذلك عند البيع
إذا طلب البائع من المشتري أن يؤجله في تسليم المبيع وأجابه المشتري
إلى ذلك لايصح
رجل باع دارًا، فلم يقبضها المشتري منه، حتى باعها البائع من رجل آخر
ودفعها إليه
مسائل الاستبراء
رجل اشترى جارية، وأراد أن لا يلزمه استبراء فيها، ما الحيلة في ذلك ١٨٩
رجل له جارية طالبه ببيعها منه من لا يقدر على رده، وكره إخراجها من ملكه
فالحيلة أن يبيعها ممن يثق
الفصل السابع عشر
_
في المداينات
رجل له على رجل مال بغير شهود، فأبى الذى عليه المال أن يقر به إلا أن يؤجله ١٩٢
رجل له مال على آخر فطلبه منه فقال: اقبض مالك على الناس، وهو ظالم له
في ذلك
رجل له على رجل مال، فأراد الذي عليه المال أن يتحول ما عليه لرجل آخر
فالحيلة فيه
رجل له على رجل مال، فسأل المطلوب الطالب أن يؤجله بهذا المال إلى وقت معلوم
أو ينجمه عليه
ر حل له على رحل مال، فمات الذي عليه المال، فسأل الوارث صاحب المال

أن يبنى فيها كذا وكذا

رجلان لكل واحد منهما أرض، أراد كل واحد منهما أن يؤاجر أرضه من صاحبه
ويجعل أجرها منافع
رجل استاجر دارًا مشاهرة، فخاف المستأجر أنه إن سكنها شهرًا أو شهرين ٢٣٣٠٠٠٠٠
رجل استأجر أرضًا سنين معلومة بمال مسمّى، وفي الأرض عين يخرج
منها القار والنفط
من اكترى إبلا لمتاع له إلى مصر بمائة دينار ، فإن قصر عنها إلى البرمكة
فكراء الإبل سبعون
رجلان بينهما مال على رجل من ثمن عبد باعاه إياه، أو غير ذلك ٢٣٥
رجل له على آخر مال، فوكل أحدًا بتقاضي هذا المال، واستخراجه
على أن يكون له نصف
رجل له ضياع في يدى سلطان أو غاصب، قال لرجل: استخرج هذه الضيعةلي ٢٣٦
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة
على أن يقوم بأمره
الفصل التاسع عشر
ني الدعوى
رجل أراد أن يشتري دارًا من رجل، وهو لا يعلم أنها للذي يبيعها
رجل أراد أن يشتري دارًا من أحد، ويخاف أن يكون البائع قد تصدق بها
على بعض ولده
رجل له داران، أراد أن يبيع إحداهما، فأراد رجل أن يشتريها منه
على أنها إن استحقت منه، رجع
ِ جل له ضيعة أو دار يخاف أن يخاصمه فيه إنسان، فأراد أن يدفع الخصومة
عن نفسه ما الحيلة في ذلك
ِ جـــل في يديه ضيعة أو دار أو غيرهما، فادعاها رجل والمــدعي ظالم
نی دعــواه
- لفصل العشرون

ذكر محمد رحمه الله في حيل "الأصل" من المسائل ما يتعلق بالوكالة ٢٦١
رجل وكل رجلاببيع ضياع له، ثم أراد أن يعزل الوكيل ٢٦٢
الوكيل بالمعاملة والمزارعة هو الذي يلي قبض نصيب الموكل ٢٦٣
الفصل الحادى والعشرون
في الشفعة
كره بعض أصحابنا رحمهم الله الحيلة لبطلان الشفعة، ورخص فيها بعضهم ٢٦٤
رجل اشترى دارًا، و نقد الثمن وقبضها، فقال المشترى للشفيع: إن أحببت
أني أوليكها
رجل أراد يشتري دارًا بعشرة آلاف درهم، وكره أن يأخذها الشفيع بالشفعة ٢٧٣
رجل ادعى في دار رجل دعوى، وهو يعلم أن المدعى مبطل
الفصل الثاني والعشرون
في الكفالة
رجل له على آخر دين، فكفل إنسان بنفس المطلوب، فتغيب المطلوب أو توارى ٢٧٦
رجل له على غيره مال، فسأل المطلوب الطالب أن يؤجله بهذا المال
رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيلا بنفسه لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة
بتسليم المكفول به بتسليم المكفول به
رجل ضمن المال عن غيره بأمره، فأراد الطالب منفعة الكفيل
بأن يأخذ منه بعض المال
رجلان كفلا بنفس رجل كفالة واحدة، فدفعه أحدهما إلى الطالب٠٠٠
لو أن رجلين كفلا بألف، صار كل واحد منهما كفيلا بالشطر، وفي النفس ٢٨٢
لو أن رجلين كفلا عن رجل ألف درهم، وأشهدا على أنفسهما هذان الكفيلان ٢٨٤
رجل له على آخر مال، فأراد الطالب أن يأخذ كفيلا بنفس الغريم لا يبرأ
من الكفالة
رجل سأل رجلا أن يكفل بنفسه لرجل، فأراد الكفيل أن يستوثق
من الذي يكفل به

امرأة ادعت ميراثها على ورثة زوجها، فصالحوها وهم جاحدون أنها امرأته ٣٠٦
لو أوصى بخدمة عبد له سنة ، فمات الموصى ، فأراد الوارث أن يشترى
من الموصى له وصيته
رجل له على آخر مال، وصالحه على أن يؤخر عنه على أن يضمن له فلان عنه
هذه المال
إذا ادعى رجل في دار غيره دعوى ، فصالح رب الدارالمدعى من دعواه على عبد ٣١٠
رجل ادعى في دار غيره دعوى، فصالحه رب الدار على مائة ذراع
من الدار المدعى
إذا شج رجل رجلا عمدًا، وطلب الشاجّ من المشجوج العفو وعفا
ثم مات المشجوج من الشجة
رجل ادعى قبل رجل حقًّا، فصالحه المطلوب على دار له ببلدة أخرى أو على ضيعة
لم يرَها المدعى
رجل اشترى من أخر دارًا، وقبضه ولم ينقد الثمن حتى اطلع على عيب فيه
فصالح البائع من العيب
رجل في يديه دار ادعى آخر هذه الدار لنفسه ولابن صغيرله ميراتَّامن أم الصغير ٣١٣
الفصل الخامس والعشرون
في الرهن
رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شائعًا لا يجوز ٣١٤
رجل أراد أن يرتهن من رجل رهنًا، وأراد أن ينتفع بالرهن
رجل له على رجل ألف درهم، وفي يديه رهن بألف له على الراهن ٣١٥
رجل له على غيره مال مؤجل، فرهنه به ضيعة أو دارًا، فقال المرتهن للراهن:
سلطني على بيعه
رجل له على آخر مال وللمطلوب بذلك المال رهن عند الطالب ٣١٨
رجل له على آخر مال وللمطلوب بذلك المال رهن عند الطالب

فهرس المسائل و الموضوعات	- 070 -	المحيط ج ٢٥
٣١٩		حتى يسجل
من الدار شائعًا	ن أن يستحق رجل شيئًا	رجل أراد أن يرهن دارًا، فلم يأم
٣٢٠		فيبطل الرهن
		الفصل السادس والعشرون
TTT		في المزارعة
TTT	مه الله خلافًا لهما	المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رح
ريكون الباقي بينهما ٣٢٤	البذر يرفع قدر البذر، و	إذا شرطا في المزارعة أن صاحب
٣٢٤	, أرضه بنصف الخارج	إذا دفع بذرًا إلى إنسان ليزرعه في
		الفصل السابع والعشرون
770		في المضاربة
المال مضمونًا	لى رجل وأراد أن يكون	رجل أراد أن يدفع ماله مضاربة إا
770		على المضارب
وض لا تصلح	يس عنده لإمتاع، والعر	لو أراد أن يدفع ماله مضاربة، ول
٣٢٦		رأس مال المضاربة
		الفصل الثامن والعشرون
٣٢٨		في الحجر
ر عليه فدعاه ليشهد	، فأراد القاضي أن يحج	رجل له عقارات وضياع وأموال
٣٢٨		على حجره عليه
		الفصل التاسع والعشرون
٣٣٠		في الوصي والوصية
خر وصيه فيما له ببغداد	الكوفة، وجعل رجلا أ	رجل جعل رجلا وصيه في ماله ب
٣٣٠		وآخر فيما له بالشام
ل آخر وصیه ۳۳۱	نبل وصيته، ففلان رجل	أوصى إلى رجل على أنه إن لم ية
ى بوصايا	نم مكث زمانًا، ثم أوص	رجل أوصى بوصايا إلى رجل، أ
TTT		إلى رجل آخر

إذا أوصى إلى رجل في تركته، وتنفيذ وصاياه، وأشرف عليه رجلًا ٣٣٤
الوصى إذا خاف بعض القضاة يسأله عما وصل إليه من تركة الميت ٣٣٤
رجل له على آخر دين، فأراد أن يوصي له بالدين الذي له عليه، وله مال يخرج
مقدار الدين من ثلث ماله
رجل أوصى إلى إنسان، ودفع إليه ألف درهم، وأمره أن يشتريها بها عبدًا
فيعتقه عنه
رجل أوصى إلى رجل ودفع إليه ماله وقال له: لفلان على كذا ولفلان على كذا
فادفع ۲۳۸
شهادة الوصى للميت لا تقبل
القاضي إذا أراد أن يدفع إلى الورثة أموالهم، ويكتب عليهم البراءة
من كل قليل وكثير
رجل يداين الناس، ويخالطهم ويكتب عليهم الصكاك، وله ورثة
فأراد أن يسمى وصيه
ليس للوصى أن يزكى مال الوارث
لا يجوز للوصى أن يشتري شيئًا من متاع الميت الذي من نفسه لنفسه ٣٤٢
الأب إذا اشترى من نفسه متاع صغير شيئًا، كيف يبرأ عن الثمن ٣٤٥
الفصل الثلاثون
في فعل المريض وما يتصل به
مريض عليه دين لبعض ورثته، فأراد أن يقر له بدينه ٣٤٧
إذا جعل لبنت له صغيرة شيئًا إما متاعًا، وإما حليًا، أو ما أشبهه
ولم يشهد على ذلك
من لا وارث له إذا أراد أن يوصي بجميع ماله جاز عندنا ٣٥٠
المريض إذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته، وخاف أنه لو أقر
بذلك للوارث لايصح إقراره إقراره ٢٥٠
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

رجل له أم وهي وارثته وله عصبة، وله أموال وعقارات، فخاف إن مات
فالعصبة تشارك الأم
دار بين رجل وأخته أرادت الأخت أن تجعل نصيبها من الدار للأخ
ولم تأمن أن يموت الأخ قبلها
رجل له أم ولد أراد أن يجعل لها دارًا وضيعة أو متاعًا، وذلك لا يكون
من ثلث ماله
رجل صحيح له أولاد خمسة بنين وابنتان وله ضياع وعقارات، فأراد
أن يفرد ابنين بضيعة
الفصل الحادى والثلاثون
في استعمال معاريض الكلام
استعمال المعاريض تحرزًا عن الكذب لا بأس به
الفصل الثاني والثلاثون
في المتفرقات
من أهدى إلى غيره مالا لابتغاء التودد والتحبب، فإنه مندوب إليه ٣٦١
المجروح خطأ إذا عفا عن الجارح في مرض موته، ثم مات من تلك الجراحة
يعتبر عفوه من الثلث
لو أن رجلا والى إلى رجلا، ثم إن الأسفل غاب، فأراد الأعلى
أن ينقض عقدة الموالاة
من أراد أن يجعل بعض أملاكه لبعض ورثته، أو لولد من أولاده وهو صغير ٣٦٤
من أراد أن يتصدق عنه بعد وفاته لصلواته الفائتات، ولا يأمن من الورثة ٣٦٤
الوصى إذا قاسم التركة بين الورثة، وهم صغار كلهم٣٦٤
إذا قال المريض: احجوا عني بثلث مالي حجة واحدة، أو قال: حجة
ولم يقل: واحدة
كتاب الشروط كتاب الشروط.

الأول	الفصل
ية	في الأشر
رجل أن يشترى دارًا، وأراد أن يكتب لذلك كتابًا	إذا أراد ال
لمعقود عليه دارين، إن كانتا متلازقين كتب جميع الدارين	
ن اللتين موضعهما	
عقود علیه بیتًا معینًا من دار یکتب: اشتری منه	
عقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب	
عقود علیه نصیبًا فی دار غیر مقسوم یکتب	
عقود عليه علو بيت ليس له سفل يكتب	
عقود عليه دارًا لها ساباط يكتب	
عقود عليه سفلا دون علوه أو علوًا دون سفله يكتب	
الدار مشتملة على الإصطبل والمتبن والحديقة يكتب ٤	
عقود علیه حائطًا واحدًا فی داره	
عقود علیه بناء دار	
عقود عليه عرصة دار بناءها للمشتري يكتب	
عقود عليه نصف دار نصفها الآخر للمشتري يكتب	
ت نصيب الآخرين يكتب	
ر الموروثة من الورثة البائعين يكتب	
عقود عليه حانوتًا يكتب	
عقود علیه خانًا اشتری منه جمیع الخان	
عقود علیه رباطًا مملوكًا يكتب	
عقود عليه برج الحمام	إذا كان الم
عقود عليه بيت الدهانة يكتب	إذا كان الم
عقود عليه الحمام كتب	
عقود عليه بيت الطحانة يكتب	
عقو د عليه بيت الخنيق بكتب	

فهرس المسائل و الموضوعات	- ov· -	المحيط ج ٢٥
٤٣٣		كردار الهديدي
		كردار الراسين وأدواتهم
£77°		
£Y£		
٤٢٥		
ξΥο		
ξΥV	واب والغلمان	شراء القرية مع ما فيها من الد
£7V		_
£YV		
٤ ΥΛ		
٤٢٨		
٤٢٨		
٤٢٩	نله	شراء المتغلة اشتري جميع المته
٤٣٠		شراء ثمار كرم يكتب فيه
٤٣٠		شراء ذرع في قرية يكتب
للكرم ٤٣١	ض اشتري منه جميع سكني	شراء سكني الكرم بدون الأر
277	-	
٤٣٣	لم في ذلك أن يكتب	شراء الوكيل لموكله، فالأحوم
٤٣٥	من أجنبي بمال الصغير	شراء الأب دارًا لابنه الصغير
٤٣٨	بى	شراء الوصى لليتيم من الأجن
٤٣٩	غير من والده	شراء الرجل شيئًا من مال الص
٤٣٩		شراء القيم لليتيم بأمر القاضي
بال اليتيم ٤٤٠		
٤٤٠		'
٤٤٠	بال الوقف	شراء المتولى أو القيم للوقف بم
٤٤٠	كتب فيه	الشراء من متولى التركات: يرّ

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثاني والعشرين من الحيط البرهاني

الفصل الرابع
في العتاق
إذا أعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتابًا، يكتب ٣
إذا أعتق عبدًا أو أمة هما له، وبينهما نكاح، ولهما أولاد، أعتقهم جملة يكتب ٥
إذا كان العبد مشتركًا بين اثنين أو أكثر، وقد أعتقاه، أو أو أعتقوه جميعًا يكتب ٥
إذا عتق عبد على خدمته سنة يكتب
ثيقة بدل العتق
إعتاق العبد بحكم الوصاية
إذا أعتق أمته، ثم زوجها بعد العتق يكتب
الفصل الخامس
في التدبير
يكتب: هذا كتاب من فلان ابن فلان بمملوكه فلان الفلاني
إذا كان العبد بين شريكين دبر أحدهما نصيبه يكتب١١
العبد إذا كان بين اثنين، وكلا رجلا بالتدبير، يكتب فيه
الفصل السادس
في أمهات الأولاد
هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعًا
الفصل السابع
, فقطس السابع

المحيط ج ٢٥ - ١٥٧٤ - فهرس المسائل و الموضوعات
أهل الشروط اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة
إذا كاتب عبده وأمته وهما زوجان، يكتب في ذلك
إن كاتب عبده المدبر يكتب
إن كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره بإذن شريكه
إذا كاتب الأب عبد ابنه الصغير يكتب
إذا كاتب المكاتب عبده يكتب
الفصل الثامن
في الموالاة
يكتب فيه: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
لو والى رجلا قد أسلم بنفسه لا على يديه يصح، ويكتب فيه
الفصل التاسع
في الودائع ٢٥
يكتب فيه: أقر فلان طائعًا في حال جواز إقراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده
كذا ٥٢
الفصل العاشر
في العواري
إذا استعار من آخر دارًا ليسكنها، فأراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب ٢٦
إذا استعارمن آخر أرضًا للزرع أو للبناء أو للغرس، إذا أعار من آخر أرضًا
ليزرع فيها يكتب
إذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة ٢٨
استعار من آخر حائطًا؛ ليضع عليه جذوعًا
الفصل الحادي عشر

49	هذا ما شهد عليه الشهود المسمّون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعًا
	الفصل الثاني عشر
۳.	في الهبة والصدقة
۳.	اختلف أهل الشروط بالبداية بكتاب الهبة والصدقة
٣٢	إذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه
٣٢	إذا كان الموهوب مشاعًا لا يحتمل القسمة كالرقيق والحيوان والدرة
٣٣	إذا وهب الرجل داره من رجلين، لا تجوز هذه الهبة
٣٣	إذا وهب رجل لصغير أجنبي عنه هبة يكتب فيه
٣٤	إذا وهب الدين لغير من عليه الدين يكتب
٣0	إذا تصدق بداره على فقير، أو بشيء آخر يكتب فيه
	الفصل الثالث عشر
٣٦	في الأوقاف
	النوع الأول في اتخاذ المسجد
	نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة والسيارة
	نوع آخر في اتخاذ المقبرة
	نوع آخر في جعل الأرض طريقًا لعامة المسلمين
	نوع آخر في جعل الخيل ومتاعها وسلاحه للسبيل
٤٢	نوع آخر في وقف العقارات وإنه على وجوه كثيرة
	صدر صك الوقف من إنشاء الشيخ الإمام الزاهد نجم الدين عمر النسفى
٤٩	صك الوقف على وجوه شتى وسبل متفرقة
01	صك قديم في اتخاذ مدرسة، والإنفاق عليها
٦٢	نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده
٦٤	نوع آخر
٦٤	إذا وقف نصف داره شائعًا أو نصف أرضه شائعًا

صورة كتابة جريان الحكم بصحة الوقف
فى الوصايا
هذا الفصل يشتمل على أنواع: نوع منه فى ذكر وصية جامعة
نوع منه فی ذکر وصیة جامعة
نی نصب و صیین یکتب
.: ء آء
_
لو أوصى إلى حاضر، ثم إلى غائب
نوع آخر
أوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعًا ما عاشوا
نوع آخر في الرجل يجعل رجلا وصيًّا في الحضر
ثم عرض له سفر ومات في سفره وأوصى إلى رجل آخر
لوع آخر فی شراء دار کان الموصی أمر بشراءها ووقفها عنه
نوع آخر فی شراء الوصی عبدًا يسميه
نوع آخر في بيع الوصي في بيع العبد نسمة
نوع آخر في الوصية بدار بعينها لرجل بعينه
نوع آخر في دفع الوصى المال إلى رجل ليحج عن الميت
الفصل الخامس عشر
في الشفعة
إذا اشترى رجل دارًا، وقبضها ونقد الثمن ولها شفيع، فأخذها بالشفعة
وأراد أن يكتب
الفصل السادس عشر
في القسمة
القوم يقسمون الدار بينهم، ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون
قسمة الدواب

فهرس المسائل و الموضوعات	- ovv -	المحيط ج ٢٥
٩٠		قسمة الميراث وهي أنواع
		الفصل السابع عشر
98	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في الإجارة
نین کل سنة بأجر معلوم	. أن يكتب إجارتها س	رجل يستأجر دارًا سنين، وأراد
98		•
9 V	ة ببخاري وأحكامها	نسخة الإجارة الطويلة المرسومة
الأجر	فيها النخيل، فإن دفع	إذا كان المستأجر كرمًا أو أرضًا ف
١٠٨		
1.9		
1.9		
11		
11		إجارة النفس
111		استئجار المملوك للخدمة
111		· • •
117		•
117		
117		·
118	ىلى حمره	اكترى مكاريًا؛ ليحمل أثقاله ع
118		_
110	ى السفينة	اكتراء السفينة، ونقل الحمل فو
117	قف	استئجار الأرض من متولى الو
		الفصل الثامن عشر
114		في الأقارير
114	• • • • • • • • • • • • •	هذا الفصل يشتمل على أنواع .
١١٨	ىطلق	نوع منه في الإقرار بدين حال م

نوع آخر في إقرار الرجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد عن الآخر ١٢٠
نوع آخر
إذا كان لرجل دين في صك باسمه، فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان، وأن اسمه
في الصك عارية
نوع آخر في الإقرار بقبض الدين
نوع آخر في الإقرار بالقبض من أحد الغريمين وهو كفيل عن الآخر
نوع آخر في الإقرار بالحنطة
نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها ١٢٥
نوع آخر في إقرار الرجلين بينهما أشياء باستيفاء الحقوق من الجانبين ١٢٦
نوع آخر في الإقرار لإنسان بالعقار
نوع آخر في الإقرار بالدار وما فيها
نوع آخر في الإقرار بأعيان غير مضافة إلى مكان١٣٠
نوع آخر في الإقرار بمنزل في الدار
نوع آخر في الإقرار بطريق في الدار التي للمقر ١٣١
نوع آخر في الإقرار بجدار لرجل١٣١
نوع آخر في الإقرار بنهر أو قناة
نوع آخر
إقرار المشترى أن المشترى ملك غيره، وأنه كان وكيلا من ذلك الغير في الشراء ١٣٢
نوع آخر في إقرار الإنسان أنه معدم لا مال له
نوع آخر في الإقرار بمفاسخة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود
کان اشتراه منه
نوع آخر في الإقرار بمفاسخة الرهن١٣٤
نوع آخر في الإقرار بفسخ البيع وغيبة صك الشراء ١٣٤
نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته، وإقرار الأب والزوج لها بذلك ١٣٥
نوع آخر في إقرار البنت بجهازها لأبيها أو لأمها ١٣٧
نوع آخر في الإقرار بالحيوان١٣٨

يكتب: هذا ما شهد عليه الشهو د المسمون آخر هذا الكتاب شهده الحميعًا

- ٥٨١ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
170	نوع آخر
، فلان حقًّا واجبًا ودينًا لازمًا، وأنه كان أحال	أقر فلان طائعًا أنه كان له على
170	غريمه فلانًا بهذا المال
	الفصل الثاني والعشرون
177	في المصالحات
ع:ع:	هذا الفصل يشتمل على أنوا
ى الدار على الإنكار ١٦٦	نوع منه في الصلح على دعو;
ين زوجها	صلح جرى بين ورثة امرأة وب
ئة بعد قسمة كانت من الموكل ١٧٤	صلح الوكيل عن دعوي الترك
عن المهر والثمن على عقار من التركة١٧٦	صلح المرأة مع وصي الصغير
ر بعینها علی دراهم	الصلح من الوصية بسكني دا
ین علی سکنی دار، أو منفعة أخری ۱۷۷	الصلح عن دعوى عين، أو د
٠ جنسه	_
ے مال	صلح الوارث مع الوصى على
	الصلح بين الأب والزوج في
١٨٠	
مىغىر	صلح الأب أو الوصى عن الع
غير، وللمدعى بينة	الصلح عن الدعوى على الص
187	الصلح عن العيب بالمشتري .
رم ۱۸۲	
١٨٣	الصلح عن دعوى الرقُ
ی مال	
١٨٥	
ن النفس	
١٨٥	
عملاً	الصلح عن دعوى قتل العبد ع

إذا كانت الأرض بين رجلين دفع أحدهما نصيبه منهما مزارعة إلى شريكه والبذر

فهرس المسائل و الموضوعات	- oay -	المحيط ج ٢٥
7.1		من قبل المزارع
Y•Y		دفع الكرم معاملة
ى فلان دفع إليه	ومزارعة هذا ما دفع فلان إل	إذا دفع ضيعة إلى آخر معاملة
۲۰۳		جميع الضيعة المشتملة
		الفصل السادس والعشرو
Y.0		في المضاربة
Y.0	اً على المضارب يكتب	إذا أراد رب المال أن يكتب كتابً
۲۰۲	اربة، وأراد أن يكتب	إذا دفع الوصى مال اليتيم مضا
Y•V		دفع المضارب إلى غيره مضارب
Y•A		فسخ المضاربة
		الفصل السابع والعشرون
Y•9		في الشركات
Y•9		
711		
۲۱۳		
Y18		شركة الوجوه
Y10		شركة التقبل
Y17		كتاب فسخ الشركة
		الفصل الثامن والعشرون
719		في المقاطعات
Y19		
77		
YY•		
YYY		
YYW		

	الفصل التاسع والعشرون
770	في الموادعات وكتب الأمان منها
770	شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان ابن فلان ابن فلان
Y Y V	نسخة أخرى
77	نسخة أخرى
	الفصل الثلاثون
۲۳.	في الحلي والشيات
۲۳۲	الخيل وأنواعها وشياتها
۲۳٥	كتاب الوصايا
	الفصل الأول
	في بيان المستحب، والأفضل في الوصايا وفي بيان الألفاظ التي تكون وصية والتي
739	لا تكون وصية والإشارة والكتابة في ذلك وفي بيان شرط جوازها وحكمها
۲٤٠	بيان الألفاظ التي تكون وصية، والتي لا تكون وصية
7 2 2	بيان شرائط جوازها:
	الفصل الثانى
	فيمن يوصى بشيء ويذكر مقداره أو يوصى لقوم ويذكر عددهم فيخطى
Y & V	إلى زيادة أو نقصان
7 2 7	أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم، فإذا الثلث أكثر
7 2 7	إذا قال الرجل: أعتقت عبيدي وهم فلان وفلان
7 2 7	إذا قال: أوصيت لفلان بغنمي، وهي مائة شاة، فإذا هي أكثر، فله الكل
	إذا قال: أوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم فلان وفلان وفلان، كان الثلث
	لمن سمى دون غيرهم
	رجل قال في وصيته: ثلث مالي لبني عمرو بن حماد وهم سبعة، فإذاهم خمسة
701	إذا قال: أوصيت لفلان بألف درهم وهي عشر مالي، لم يكن له إلا الألف

المحيط ج ٢٥ الفصل الثالث

في بيان ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٢٥٢
نوع منه في بيان من تجوز له الوصية من الناس ومن لا تجوز وفيما يحتاج فيه
إلى إجازة الورثة وما لا يحتاج إليها ٢٥٢
إذا أوصى بثلث ماله لأجنبي، فهذه الوصية جائزة ٢٥٢
لو أوصى مسلم لحربي هو في دار الحرب
من أوصى لقاتله بشيء لا تجوز الوصية من غير إجازة الورثة ٢٥٤
من أوصى لعبده بدراهم مسماة، أو بشيء من ماله
كل موضع جازت الوصية بإجازة الورثة يعتبر إجازتهم بعد موت الموصى ٢٥٨
الوصية لما في البطن جائزة، والميراث له واجب
من أوصى لما في بطن امرأة بوصية، ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية
بشهر ولدًا ميتًا
نوع آخر في بيان ما يجوز من الوصية وما لا يجوز ٢٦٢
نوع آخر في الوصية لله تعالى وفي سبيله والأماكن والحيوانات وأعمال البر ٢٦٤
نوع آخر في بيان من تجوز منه الوصية ومن لا تجوز ٢٦٦
الفصل الرابع
في الوصايا إذا اجتمعت ٢٦٨
قال: وإذا اجتمعت الوصايا، فإن كان بثلث مال الموصى وفاء بالكل ٢٦٨
إذا قال: أخرجوا من مالي عشرين ألفًا، فأعطوا فلانًا كذا وفلانًا
حتى بلغ إحدى عشر ألفًا
الواجبات في الوصايا على أربع مرات
رجل أوصى بحجة الإسلام ووجوه القرب ومصالح مسجد ٧٧٥
أوصت إلى أمها أن تعطى بعد موتها مائة درهم للفقراء ومائة للأقارب
وأن تطعم الفقراء لما تركت من الصلوات ٢٧٦
أوصى في مرضه، وقال: إني كنت جامعت أهلي في نهار رمضان

المحيط ج ٢٥ _ فهرس المسائل و الموضوعات
فسألوا الفقهاء
الفصل الخامس
في بيان كيفية بطلان الوصية بما زاد على الثلث عند عدم إجازة الورثة ٢٧٨
إذا أوصى لرجل بنصف ماله، ولآخر بثلث ماله، ولم يجز الورثة ذلك
فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله
الفصل السادس
في بيان أنه معتبر لصحة الإيجاب في الوصايا وجود الموصى به يوم الوصية أو يوم
موت الموصى وفي بيان تعلق الوصية بالموجود يوم الوصية وعدم تعلقها به ٢٨٥
حاصل هذا الفصل
بيان هذا الأصل الذي ذكرنا من المسائل
ومما يتصل بهذا الفصل اعتبار الموصى له يوم الوصية أو يوم موت الموصى ٢٨٨
بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكر في "الزيادات": ٢٨٨
1 11 1 :11
الفصل السابع
الفصل السابع في الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
_
في الوصية لواحد وقد سمي معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره
فى الوصية لواحد وقد سمى معه غيره

فتصدق على غيره
القسم الثالث: فيما إذا أوصى بالتصدق، ولم يعين الفقراء ولا المكان ٣١١
القسم الرابع: من هذا النوع في المتفرقات ٣١٢
نوع آخر في الوصية بالنفقة مفردة ومع غيرها ٣١٥
رجل قال: أوصيت بثلث مالي لفلان ينفق عليه كل سنة مائة ٣١٥
أوصى لعبد رجل أن يجرى عليه كل شهر عشرة دراهم
لو أوصى لرجل بثلث ماله، ولآخر بأن ينفق عليه من ثلث ماله كل شهر
خمسة دراهم ما عاش
لو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر ماعاش، وأن ينفق على فلان وفلان
عشرة كل شهر
رجل قال: أوصيت بثلثي لفلان، يوقف، وينفق منه عليه في كل شهر ٣٢٢
رجل أوصى بثلث ماله، ثم قال: أجيزوا من هذا الثلث على فلان بكذا ٣٢٣
إذا قال: ثلث مالى لفلان وفلان، لفلان من ذلك مائة كل سنة ما عاش ٣٢٣
الفصل التاسع
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته ٣٢٤
الفصل التاسع فى الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفى الوصية بغلة البستان وثمرته وفى الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفى الوصية بسكنى داره وبظهر دابته ٣٢٤ إذا أوصى لرجل بخدمة عبده سنة، ولا مال له غيره، فهذا على وجهين ٣٢٥
الفصل التاسع فى الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفى الوصية بغلة البستان وثمرته وفى الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفى الوصية بسكنى داره وبظهر دابته ٣٢٤ إذا أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ، ولا مال له غيره ، فهذا على وجهين ٣٢٥ إذا أوصى لرجل بسكنى داره ، ولم يوقت كان ذلك ما عاش
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وتمرته وفي الوصية بغلة البستان وتمرته وفي الوصية بعلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية في الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع فى الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفى الوصية بغلة البستان وثمرته وفى الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفى الوصية بسكنى داره وبظهر دابته

إذا أوصى رجل لرجل بغلة كل بستان له يوم الموت، وليس له يوم أوصى بستان ٣٣٥
إذا أوصى بترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات
إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجربة ٣٣٩
ومما يتصل بهذا الفصل
رجل مات وترك عبدًا لا مال له غيره، وأوصى بخدمة عبده سنة لرجل
وأوصى بخدمته سنتين لرجل آخر
رجل أوصى لرجل بسكني داره سنة، وأوصى لآخر بسكناها سنتين ٣٤٢
الفصل العاشر
في اجتماع الوصيتين لشخص في محل واحد
إذا أوصى بعبده لرجل، وبخدمته الآخر ٣٤٦.
إذاأوصى بأرض كرمه لرجل وبأغراسه وأشجاره لآخر، فقلع صاحب الأشجار ٣٤٦
من أوصى بخاتم لرجل، وبفصه لآخر، وفي قلعه ضرر٩
إذا أوصى بالحنطة لرجل وتبنها لآخر، فإن بقي من الثلث شيء
لو أوصى بدهن السمسم لرجل، وبكسبه لآخر، فالتخليص على من الم أندهن ٣٥٠
لو أوصى لرجل بشاة مذبوحة، وبجلدها لآخر، فالنفقة عليهما ٣٥٠
الفصل الحادي عشر
في تنفيذ الوصايا بخلاف ما سماه الموصى
الفصل الثاني عشر
في الوصية لبني فلان وفي الوصية لولد فلان أو لأولاده وفي الوصية لبنات فلان
وفي الوصية لآباءه وأجداده
ذا أوصى بثلث ماله لبني فلان، فهذا على وجهين ٣٥٢
إذا أوصى لولد فلان، وله أي لفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية ٣٥٨
ذا أوصى لأولاد فلان، وليس لفلان أولاد لصلبه، يدخل تحت الوصية
أولاد البنين
إذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات، فالوصية للبنات خاصة

فهرس المسائل و الموضوعات	- oag -	المحيط ج ٢٥
۳٦٠		إذا أوصى لأكابر ولد فلان
نا على وجهين ٣٦٠	لان فخذ أو بطن قبيلة، فها	إذا أوصى الرجل لبني فلان وف
		الفصل الثالث عشر
الآل	رباء وأهل البيت والجنس و	في الوصية لذوى القرابة والأقر
777	بته أو لأقرباءه	إذا أوصى بثلث ماله لذوي قراب
٧٦٧	لدوى نسبه أو لقرابته	لو كان أوصى لذوى قرابته أو ا
٣٦٨	أوصى لأهل بيته سواء	إذا أوصى لجنسه، فهذا وما لو
		الفصل الرابع عشر
٣٧٠	الأيامي والأبكار والثياب	في الوصية لليتامي والأرامل و
		الفصل الخامس عشر
۳۷۰	والجيران	في الوصية للأختان والأصهار
		الفصل السادس عشر
ىعلە لنفسە أو أوص <i>ى</i>	ثلث ماله عند نفسه، أو يج	فيمن يوصي إلى غيره أن يضع
٣٧٨	، فوضعه في نفسه	أن يضع ثلث ماله حيث أحب.
		الفصل السابع عشر
TAT	أولاد	في الوصية للموالي وأمهات ال
وه، وموالٍ أعتقهم ٣٨٣	، ثم مات، وله موالٍ أعتق	إذا أوصى بثلث ماله إلى مواليه
ولدت ولدًا ٣٨٧	ى معتقة أعتقها الموصى، ف	إذا أوصى لمواليه، ولهذا الموص
أولاد المولى	ليس له موالٍ أعتقهم، ولا	من أوصى بثلث ماله لمواليه، و
TAV		ولا موالي الموالي
ت أولاده ٣٩٠	دخل فيه ما دبروه ولا أمها	لو أوصى بثلث ماله لمواليه لم ي
حال حياته	وله أمهات أولاد عتقن في	رجل أوصى لأمهات أولاده،
٣٩٠		وأمهات أولاد عتقن بموته
		الفصل الثامن عشر

في الوصية في أولاد رسول الله ﷺ والعلوية والشيعة
ومحبى أولاد رسول الله ﷺ والفقهاء والعلماء
وأصحاب الحديث رحمهم الله ورضوانه عليهم أجمعين ٣٩٢
الفصل التاسع عشر
في الإقرار بالوصية بين الورثة والشهادة عليها وفي إقرار الوارث بالدين
والوديعة والشركة
إذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان، وشهد الشهود أنه أوصى ٣٩٥
إذاأقرالوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان، ثم قال بعدذلك: بل أوصى به لفلان ٣٩٧
الرجل يموت، ويترك وارثين وألفي درهم، فيأخذ كل واحد منهما ألفًا
فغاب أحدهما
مات رجل، وترك ابنًا، فأقر الابن أن أباه أوصى لهذا بثلث، ثم قال: لا
بل أوصى لهذا الآخر به
إذا قال الوارث: أوصى أبي لهذا بالثلث ولهذا بالثلث، وفصل بين الكلامين
بسكوت يا
الفصل العشرون
الفصل العشرون
·
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في المرض الذي هو في معنى الوصية
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في المرض الذي هو في معنى الوصية
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في الشهادة على العتق في المرض الذي هو في معنى الوصية
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في المرض الذي هو في معنى الوصية
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في المرض الذي هو في معنى الوصية
الفصل العشرون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق في المرض الذي هو في معنى الوصية

٤١٢.	من ثلث ماله، وشهد آخران
	لو شهد شاهدان أنه أوصى لفلان بالثلث، وأجاز القاضي له، ثم شهد الوارثان
٤١٣.	أنه أعتق عبده
٤١٤ .	إذا شهد شاهدان أنه أوصى بعتق عبده سالم وقيمته ألف وهو الثلث
٤١٤ .	إذا شهد شاهدان أن الميت أعتق عبديه هذين في مرضه، وقيمة أحدهما ألف
٤١٦.	إذا ادعى رجل الثلث وصية له من الميت، فشهد له شاهدان
٤١٦.	ومما يتصل بهذا الفصل
	إذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين الرجلين بهذا العين، وشهد المشهود لهما
٤١٦.	أن الميت
٤١٩.	رجل أوصى بوصية وشهد عليها أربعة
٤١٩.	رجل مات، وترك مالا وأخًا، فادعى رجل أنه ابنه، وأقام بينة شهدوا أنه ابنه
	شهدا شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم، وشهد المشهود لهما
٤٢٠.	أن الميت أوصى للشاهدين
	الفصل الحادى والعشرون
	في الوصايا لواحد بألفاظ مختلفة، وفي الوصية للفقراء والمساكين والاستحقاق
٤٢١.	وكيفية الصرف إليهما
	رجل قال: قد أوصيت لفلان بألف درهم غلة، قد أوصيت لفلان
٤٢١.	بألف درهم وضح
٤٢١.	رجل أوصى لفقراء أهل بيته، وهم جيرانه بألف درهم، وأوصى لجيرانه أيضًا
٤٢١.	رجل أوصى لرجل بمائة درهم، ثم أوصى له بثلث ماله، فما كان سوى الدراهم
٤٢١.	إذا أوصى لرجل بمال، وللفقراء بمال، والرجل محتاج
٤٢٢.	رجلان أوصى كل واحد منهما لفقراء قرابته بثلث ماله ورجل فقير له قرابة منهما .
٤٢٣ .	رجل أوصى بثلث ماله لأمهات أولاده هن ثلاث وللفقراء والمساكين
٤٢٦.	إذا أوصى بوصايا، وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقه بمائة، فمات معتقه بعد موته
٤٢٦.	إذا أوصى بثلث ماله لفلان وبحجة ونسمة يعتق

الفصل الثاني والعشرون
في الرجوع عن الوصية وما يبطلها
الرجوع قد يثبت صريحًا، وقد يثبت دلالة، وقد يثبت ضرورة
ثم الرجوع صريحًا ظاهر
أما الرجوع ضرورة
بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكر محمد رحمه الله في "الزيادات"
رجل قال لغيره: أوصيت لك بهذا الكفري الذي في نخيلي هذا
فلم يمت الموصى
رجل أوصى بثلث ماله، ثم قال: اشهدوا أنى لم أوص لفلان بقليل ولا كثير ٣٢.
إذا أوصى لرجل بعبده، وهو يخرج من ثلث ماله، ثم قال بعد ذلك:
أوصيته للآخر
إذا أوصى لرجل بشيء من ماله قد سماه، ثم قال: كل وصية أوصيت بها لفلان
فهي لفلان وارثي
مريض أوصى لرجل أو إلى رجل، فقيل له: إنك تبرأ، فأخر الوصية، فقال:
آخرت
إذا أوصى بأن يوهب عبده لفلان، ثم أوصى بأن يباع من فلان
أوصى بداره لإنسان، ثم انكسر بعض أبوابها، فغلق عليها بابًا
إذا أوصى بوصايا، وكتب لها صكّا، ثم مرض، وأوصى ٣٩
إذا أوصى بوصية، ثم جن
رجل قال: أوصيت بهذا الألف لفلان، ولفلان منها مائة، ثم مات ٤٠٠
رجل قال: هذه الألف لفلان منها مائة درهم وصية ولفلان ما بقى وصية
ثم مات
رجل أوصى فقال: ثلث مالى لفلان وفلان، لفلان منه مائة، وسكت أو زاد ٤٤٢
رجل له ثلاثة آلاف درهم، كل ألف في كيس، فعمد إلى ألف بعينه

إذا أوصى الرجل، فقال: أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف، لفلان منها ستمائة
ولفلان سبعمائة ولفلان سبعمائة
أوصيت بثلثي لفلان وفلان، لفلان من ذلك الألف درهم
رجل أوصى لقوم بوصايا، فحضر بعضهم، وأقام البينة ٤٤٦
إذا أوصى لرجل بألف درهم، فاستثنى جميع ما أوصى أو أكثر ٤٤٦
إذا أوصى لرجلين بثلث ماله، ثم قال: رجعت عن وصية أحدهما ٤٤٧
الفصل الثالث والعشرون
في تعليق أجناس الوصية بالشرط وتأقيتها
الفصل الرابع والعشرون
في بيان ما يدخل في الوصية بطريق التبعية وما لا يدخل
ولد الموصى به وكسبه، هل يدخلان في الوصية؟ 800
من أوصى لرجل بحائط، فهو بأرضه كله
إذا أوصى لرجل بنخل كثير أو بنخلة واحدة ٤٥٧
إذا نظر إلى جراب هروى أو قوصرة، وقال: أوصيت لفلان بهذا الجراب
أو قال: بهذا القوصرة أو بهذا الدنّ
لو أوصى لآخر بميزان فهو على العمود والكفتان والخيوط ٤٥٨
إذا أوصى لرجل بسيف
لو أوصى بمصحف وله غلاف ٤٥٨
إذا أوصى بقبة تركية، فهي له باللبود
رجل مات، فأعتق عبده، وقال: كسوته له ٤٥٩
رجل أوصى لرجل بشاة من غنمه، ولم يقل: غنمي هذه
ومما يتصل بهذا الفصل
إذا أوصى أن تعتق جاريته هذه بعد موته ومات، فقبل أن يعتق ولدت ولدًا ٤٦٠
لو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم، فولدت ولدًا
بعد موت الموصى بعد موت الموصى

	الفصل الخامس والعشرون
٤٦٤	في إجازة الوارث وصية أبيه في مرض موته
१२१	رجل مات وترك ثلاثة آلاف درهم لا مال له غيرها، وأوصى لرجل
	مريض له ألفًا درهم لا مال له غير ذلك، حضره الموت، أوصى لرجل
٤٦٨	بألف درهم منهما، وأوصى لرجل
	رجل له ألف درهم أوصى بها لرجل، ثم مات، فورثه رجل
१२९	ولهذا الوارث ألف درهم أيضًا

فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثالث والعشرين من الحيط البرهاني

لفصل السادس والعشرون
يما يكون خصمًا من صاحب الوصية والغريم والوارث وما لا يكون خصمًا ٣
ِجل مات وترك عبدًا وورثة صغارًا، وترك دينًا على رجل
جَل مات، وترك ألفي درهم، وترك ابنين، فاقتسما، وأخذ كل ابن ألفًا، وغاب ٢٠٠٠٠٠ ٣
جل مات، ولرجل عليه دين، وأوصى بثلث ماله
ِجل هلك، وترك ثلاثة آلاف درهم، ووارتًا واحدًا، فأقام رجل البينة
ن الميت أوصى له بثلث ماله
جل أقام بينة على وارث ميت أن الميت أوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله
ِجلَ له على آخر ألف درهم قرض، أو كان غصب منه ألف درهم ٨
لفصل السابع والعشرون
نى تصرف الأب ووكيل الأب والجد والقاضي وأمينه في مال الصبي ٢٠٠٠٠٠٠٠
لأب إذا باع مال نفسه من ابنه الصغير، أو اشترى ماله لنفسه جاز استحسانًا ٢٠
ذا اشترى الأب عبد ابنه الصغير لنفسه شراء فاسدًا٢٢
إذا كان لرجل ابنان، فباع مال أحدهما من الآخر ٢٢
الأب إذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل القيمة، فهو على ثلاثة أوجه ٢٣
رجل باع عبد ابنه الصغير من رجل بألف، ثم قال في مرضه: قد قبضت
من فلان الثمن
إذا باع الأب على الصغير داره، فإذا هو لصغير آخر ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا اشترى الأب لصغيره شيئًا، ونقد ثمنه من ماله ينوى أن يرجع به ٢٤٠٠٠٠٠٠٠
رجل اشتري دارًا لابنه الصغير، فعلى الأب أن ينقد الثمن ٢٤
لو اشتري لابنه دارًا وأشهد عند عقد البيع أنه يرجع عليه بالثمن ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠
رجل تزوّج امرأة على أمة لابنه الصغير، فهو جائز ٢٥
إذا رهن الأب متاع ابنه الصغير بدين نفسه
للأب أن يستقرض مال ولده لنفسه
لا يجوز أمر والد المعتوه عليه حتى يمضى سنة من يوم صار معتوهًا ٢٧
اذا أن اللأن غلامه في حاجته، ثبر باعه من ابن صغير له، حاز ٧٧

طريق براءة الأب عن الثمن الذي وجب عليه لابنه الصغير
إذا باع الأب داره من ابنه الذي في عياله والأب ساكن فيها لا يصير الابن قابضًا ٢٨
إذا استأجر الأب للصغير أجيرًا بأكثر من أجر مثل عمل الآجر
إذا هلك الرجل، وترك أبًّا، وأوصى بشيء كان للأب أن ينفذ وصاياه ٢٨
إذا باع القاضي على صغير داره، فإذا هي لصغير آخر هو في ولايته ٢٩
إذا باع أمين القاضي مال الصغير بأمر القاضي، وقبض المشترى المبيع
ولم يسلم الثمن
إذا أراد القاضى نصب الوصى، ففي أي موضع ينصب٣١
رجل مات من غير وصي، فقال القاضي لرجل: جعلتك وكيلا في تركة فلان ٣١
إذا اشترى القاضي من متاع اليتيم لنفسه شيئًا
القاضى إذا استأجر لليتيم أجيرًا بأكثر من أجر مثل عمل الأجير ٣٢ ٣٢
الفصل الثامن والعشرون
في تُبوت الملك للُّوارث في التركة وفي تصرف الوارث في التركة وتناوله شيئًا
من التركة قبل القسمة
واتخاذ الطعام للمأتم وللذين على المريض اجتمعوا ٣٣
الدين إذا كان مستغرقًا للتركة يمنع جريان الإرث في التركة استحسانًا ٣٣
مديون مات، وأوصى إلى رجل، وغاب الموصى، فعمد بعض الورثة
وباع بعض تركته، وقضى دين الميت
إذا مات الرجل، وترك ورثة صغارًا وكبارًا، يسع للكبار أن يأكلوا ٣٤
ورثة صغار وكبار ، وفي التركة دين وعقار توى بعض المال، وأنفق الكبار البعض
على أنفسهم
لأحد الورثة أن ينفذ الوصايا إلا أن قسمته لاتجوز ٣٥
رجل مات وفي يده ودائع لقوم شتى، وترك أموالا، وعليه دين يحيط بماله
صاحب فراش اجتمعت عنده قرابته يأكلون ماله، فادعى بعض الورثة عليهم
ضمان ما أكلوه
عمن أوصى أن يتخذ للناس طعام بعد وفاته، ويطعم الذين يحضرون
الفصل التاسع والعشرون
في الوصية بالكفن والدفن وقراءة القرآن على القبر وما يتصل بذلك
فيه الوصية بدفن الكتب
اذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم
من مات، ولم يترك شيئًا قال: إن ترك تُوبًا واحدًا، يكفن فيه ٤٠

النوع الخامس في الألفاظ التي تقع بها الإيصاء وفي تأقيت الإيصاء
وفي تفويض الخروج عنه إلى الوصى وفي بطلانه
النوع السادس في بيان أن الإيصاء من قبل الأب لا يقبل التخصيص ٧١
النوع السابع في الإيصاء إلى رجلين
يجب أن يعلم بأن أحد الوصيين يتفرد ببعض التصرفات بالإجماع ٧٣
إذا أوصى إلى رجل في تركته، وتنفيذ وصاياه، وأشرف على هذا الوصى رجلا ٧٥
من مات في يوم ثلج شديد، وله وصيّان، فلم يقدر المحتسبون٧٦
إذا اختلف الوصيّان في المال عند من يكون؟ ٧٦
إذا أوصت المرأة إلى ابنها وزوجها بوصايا من عتق وصلة، وغير ذلك ٧٧
إذا أوصى الرجلين، فقبل أحدهما، وسكت الآخر٧٧
من أوصى إلى رجل، وقال له: اعمل فيه برأى فلان٧٨
إذا أوصى إلى رجلين، وقال لهما: ضعا ثلث مالى حيث شئتما ٧٨
النوع الثامن في الوصيين من جهة الأبوين وفي تصرف الأبوين وتعميم وصي الأم ٧٩
النوع التاسع في الوصى يوصى إلى غيره٨٤ ٨٤
النوع العاشر في بيان من يجوز الإيصاء إليه ومن لا يجوز
وإذا أوصى مسلم إلى ذمي، فالوصية باطلة يريد ستبطل ٨٧ ٨٧
إذا أوصى مسلم إلى حربي مستأمن أو غير مستأمن، فهي باطلة، معناها ستبطل ٨٧
النوع الحادي عشر فيما يصانع الوصى في مال اليتيم مع السلطان الجائر
النوع الثاني عشر في الوصى ينتفع بمال اليتيم أو يستملكه وما يتصل به
النوع الثالث عشر في الوصى يقول: أنفقت على اليتيم من ماله كذا وكذا
وما يتصل به من آداب الخراج وغير ذلك وما يصدق فيه وما لا يصدق
ومما يتصل بهذا النوع
النوع الرابع عشر في الوصى يبيع شيئًا من التركة ثم يستحق المبيع من يد المشتري
وما يلزمه من الغرامة بسبب عمل عمله للميت
النوع الخامس عشر في الوصى يجد العيب فيما قد اشتراه الميت حال حياته
النوع السادس عشر في مسائل الديون
هذا النوع يشتمل على ستة أقسام:
الأول: في قضاء الوصى ديون الميت
القسم الثاني في قبض الوصى الدين بعد ما خرج من الوصاية
وفي إبراء الوصى غريم الميت

القسم الرابع في دعوى الدين على الميت وبيان من ينتصب خصمًا عن الميت
ومن لا ينتصب خصمًا عنه
القسم الخامس من هذا النوع في قضاء غير الوصى والوارث دين الميت: ١١٤
القسم السادس من هذا النوع في المتفرقات١١٥
النوع السابع عشر في إقرار الوصى باستيفاء الديون الواجبة للميت ١١٨٠
إذا كان للميت على رجل مال، فأقر وصيه أنه قد قبضه الميت
إذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان ا
لو أن وصيّا باع خادمًا للورثة، وأشهد أنه قد استوفي جميع ثمنها وهو مائة
وقال المشترى
إذا أقر وصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس
فجاء غريم لفلان الميت
لو أن وصيّا أقر أنه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه
النوع الثامن عشر في دعوى الوصاية وإثباتها
النوع التاسع عشر في عزل الوصى وفي ضم الوصى إلى الوصى ١٣٤
النوع العشرون في الشهادة على الإيصاء من الوصى ومن غيره ١٣٥
إذا شهد شاهدان أن أباهما أوصى إلى فلان، وقبل ذلك فلان
إذا شهد أبناء الوصى أن فلانًا أوصى إلى أبينا، والوصى يدعى
والورثة لايدعون
ذا شهد شاهدان أنه أوصي إلى هذا، وإنه رجع عن ذلك ١٤١
ذا شهد شاهدان أن فلانًا جعل هذا وكيلا في جميع ما تركه بعد موته ١٤١
ذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى إلى فلان يوم الخميس، وشهد الآخر ١٤١
لنوع الحادي والعشرون في شهادة الوصى للميت أو للوارث بشيء
وشهادته على الميت وشهادته على الوارث
لنوع الثاني والعشرون في أمر الوصى غيره بالتصرف في التركة
رفي قبض الوصي تركة الميت من منزل الميت
الفصل الثاني والثلاثون
نى الوصية بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب ابن فيجيز الورثة أولا يجيز
و يجيز بعضهم ١٤٥ ١٤٥
رجل هلك، وترك أمّا وابنًا، وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت
و ترك امرأة وابنًا، وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان
ذا هلك رجل، وترك أخًا وبنتًا، وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان

إذا أوصى بمائة درهم من ماله لإنسان بعينه، فباع منه الوصى شيئًا من مال اليتيم ١٧٦
إذا أوصى إلى رجل بصوف غنمه أو لبنها و سمنها أبدًا، وأوصى بولد غنمه أبدًا ١٧٧
إذاأوصي بأرض ونخل لرجل وعلى رؤوس النخل ثمر ، أوأوصي بأرض لرجل ١٧٨
بيعوا هذه الجارية من فلان، واجعلوا لها من ثمنها ألف درهم ١٧٨
أراد الرجل أن يجعل بعض أملاكه لبعض ورثته، أو لولد من أولاده
إذا أراد الرجل أن يتصدق عنه بعد وفاته لأجل صلاته الفائته، ولا يأمن
من الوارث أن يفعل
أوصى بوصية من ثلث ماله، ثم قال: أعرضوا وصيتي هـذه عـلى فـلان
فما يرد منها، فهو مردود
من أوصي إلى غيره، فقال الوصي: أنا أقبل وصيتك في إنفاذ
سئل عمن قال: خويشان مرا ياد كاريها وصيت از مال من قال: تصح الوصية ١٨٠
دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: هذه الألف لفلان، فإذا أنا مت، فأدفعها إليه ١٨٠
رجل أوصى لرجل بعبد، والموصى له غائب
رجل أوصى لعبد غيره بشيء، ثم إن المولى باع ذلك
إذا شهد الوارث على نفسه أنه قبض من الوصى جميع
إذا أوصى بثلث ماله، وله عقار وعروض
الوصى إذا خلط مال اليتيم بمال نفسه لا يضمن
إذا كان للميت ابنان صغيران أنفق الوصى على أحدهما
أرض وقفت على المساكين استأجرها رجل من وصيه وزرعها١٨١
رجل مات، وفي يده دار أو عبد وديعة، وله وصي وابن كبير
إذا أمر الوصى رجلا أن يضمن عن الميت دينه، فضمن
رجل أوصى بغلة داره للمساكين، فهدمت الدار بعد
إذا أوصى لصبي بمال سماه قال: أوصيت له بهذا المال، فأعطوا إياه
بعدما يموت أبوه
إذا أوصى إلى رجل، وجعل رجلا آخر مشرفًا عليه، فالمشرف وصى الميت ١٨٢
عم الصغير إذا باع عينًا من أعيان الصغير
جدار بین دارین لصغیرین لهما علیه حمولة، وکل واحد وصی ۱۸۳
رجل أوصى بثلثين من هذه الغنم لرجل وهي مائة
رجل أوصى أن يوقف هذه النخيل على ولد فلان وولد ولده
رجل قال في مرضه وليس ذلك في ذكر وصيته، ولا جواب منها غلة نخلي هذه
لولد فلان

فهرس المسائل و الموضوعات	- 7.4 -	المحيط ج ٢٥
١٨٤	عذا، فلفلان	إذا قال الرجل: إن مت في سفري
		الفصل التأسع والثلاثون
١٨٥	في مال الميت	في تصرف غير الوصى والوارث
		الفصل الأربعون
1AV	له	في معرفة صفات أسماء الموصى ا
		كتاب المداينات
استقراض	،، والأمر به والقرض والا	وقضاء الدين عن نفيه أو عن غيره
١٨٩	صول:	هذا الكتاب يشتمل على عشرة فع
		الفصل الأول
19		فيما يجري بين الدائن والمديون .
		من عليه الدين المؤجل إذا قبض م
19		من يد الطالب، عاد المال مؤجلا
		رجل له على رجل ألف درهم حا
		خمسمائة، فالخمسمائة الأخرى
19		خمسمائة، فالألف عليك على -
		لو أن جماعة جاؤوا إلى رجل، و
، المفرض		أن يدفع إلى واحد منهم الدراهم
		طلب جميع الدراهم من المدفوع
		مسلم باع خمراً، وقضى بثمنه دير
ى، قۇن تىم يىرج ئىڭ	نقطناه رانفها وقال. الفلع	رجل له على آخر دراهم جياد، ف فردها على، ففعل، فلم ترج له
		من قال لآخر: لي عليك ألف در
197		على أديتها إليك فحلف، فاداها
عني الحنطة		من عليه قفيز حنطة لآخر إذا قال
197		فباعها منه، واشتراها من عليه،
	<u></u>	الفصل الثاني
المديون	بره من مال نفسه أو من مال	في قضاء الرجل دين غيره بغير أه
		رجل مات وعليه ديون، وترك اب
198		ولم ينقد الثمن، فقضي ابنه البائ
، وأقر أن للميت عليه		، إذا مات الرجل وعليه ديون كثيرة
		كذا كذا من الدراهم أو الدنانير،

رجل له عند رجل ألف درهم وديعة ، وعلى المودع لرجل ألف درهم دين	190
الفصل الثالث	
في الرجل المديون يدفع إلى غيره مالا وأمره أن يقضى بها دينه	197
رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يعطيها غريمه، فأعطاه المأمور غيرها	
من عنده	197
	197
الفصل الرابع	
	191
رجل له على رجل مال، فجاء رجل إلى المديون، وقال: ادفع ما لفلان عليك	
	191
	191
من قال لغيره: لفلان على كذا كذا من المال، فاقبضه منى لعل هو يجيز قبضك	
	191
	191
الفصل الخامس	
	۲.,
رجل أمر رجلا أن يدفع إلى فلان ألفًا عليه، ثم قضى الآمر الطالب مالا	
	7
الفصل السادس	
	7 • 1
	7 • 1
	7 • 7
الفصل السابع	
في الرجل يأمر غيره بدفع المال إلى غيره فيرجع المأمور على الآمر بذلك أ الا	
أو لا يرجع	
إذا قال الرجل لغيره: انقد فلانًا عني ألف درهم، أو قال: اقض، أو قال: أعط ِ ٢٠٣ انتقال الرجل لغيره: انتقال النفائلة على ألف درهم، أو قال: اقض، أو قال: أعط ِ	
إن قوله: اقض فلانًا، ادفع فلانًا قضاءً	1.0
الفصل الثامن فيما يجرى بين رب الدين وورثة المديون	. /
قیماً یجری بین رب الدین وورنه المدیون	
عريم الميب إدا وهب الدين للوارك صح	1 * V
العصيل التاسيخ	

فهرس المسائل و الموضوعات	- 7.0 -	المحيط ج ٢٥
Y•A		في الإقراض والاستقراض
Y•A		هذا الفصل يشتمل على أنواع:
Y•A		نوع في بيان ما يجوز استقراضه
والزبيب	نطة والشعير والسمسم والتمر	كل شيء يكال لو يوزن نحو الح
Y•A		جاز استقراضه
۲۰۸	به عددًا ووزنًا	لايجوز إقراض الخبز واستقراض
7.9	، بالوزن	لاخير في قرض الحنطة والدقيق
7.9	، لحم غنم، قال: هو جائز	رجل أقرض رجلا عشرة أرطال
منها عددًا	ثاها صفرًا، فاستقرض رجل	إذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلا
۲۰۹	دًا بغير وزن، فلا بأس به	وهي جارية فيما بين الناس عد
71	ض وما لا يكره	نوع منه في بيان ما يكره من القر
717	عوته	نوع منه في هدية المستقرض ودع
717	استقراض، فهو حرام	إذا كانت الهدية مشروطة في الا
717	قرض	نوع آخر في الرجحان في بدل ال
رض لا بأس به ۲۱۳ ۲۱۳	يكن الرجحان مشروطًا في الق	إذا رجح في بدل القرض، ولم
717		نوع آخر في تفسير المستقرض و
Y1W		إذا استقرض فلوسًا، فكسدت
710		نوع آخر في المقرض يأخذ المستة
۲۱۰		رجل استقرض من آخر طعامًا بـ
	صبه إياه، وله حمل ومؤنة	رجل أقرض رجلا طعامًا، أو غ
710		والتقيا في بلدة أخرى
		رجل استقرض من آخر شيئًا مز
717	ن الفواكه كيلا أو وزنًا	رجل استقرض من آخر شيئًا مز
717		
	· ·	إذا قال لغيره: أقرضني عشرة د
717		
له	به بالبصرة وهذا فاسد لا جواز	إذا قرض بالكوفة بشرط أن يوفر
Y1V	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	عارية الدراهم والدنانير قرض
Y 1 A		نوع آخر في المتفرقات
Y1A	وقبضها المستقرض	إذا أقرض الرجل رجلا دراهم،
انير إلى الطالب ٢١٨ ٢١٨	رهم دين، فدفع المطلوب الدن	إذا كان لرجل على رجل آلف د

فهرس المسائل و الموضوعات	- 7•7 -	المحيط ج ٢٥
Y19	، أو معتوهًا مالا	إذا أقرض صبيًا حرًّا محجورًا عليه
719	على صاحب الوديعة دين	إذا كان لرجل وديعة عند رجل له
درهمًاقرضًالك على ٢١٩	ِجل أن ابعث لي كذاكذا د	رجل بعث بكتاب مع رسول إلى ر
719		إذا أمر غيره أن يرهن مالا، ويلتزم
	_	الفصل العاشر
77		فى المتفرقات
77	ن كان ممن يعمل بيده	المديون إذا أبي أن يقضي ما عليه إد
ب الرجل من غيره ٢٢٠	نبيء من المال ظلمًا، فطلب	السلطان إذا صادر رجلا وطالبه بن
أعطنِی بها	اد، فقال له صاحب المال:	رجل له على رجل ألف درهم جيا
771		ألف درهم نبهرجة
بر: أقرضني الدنانير ۲۲۱	فقال رجل لصاحب الدناني	رجل له على رجل عشرة دنانير، أ
		إذا قال الرجل لغيره: ادفع إلى فلا
 		على أني ضامن لها
ن ألف درهم	ـم، أو قال: ادفع إلى فلار	لو قال لغيره: أعط ِفلانًا ألف دره
مع كلام الآمرففعل ٢٢٢	ب، والمدفوع إليه حاضريس	على أنى ضامن لك عنه بهذه الألف
لها فقال فلان: نعم ٢٢٣	ف درهم على أنى ضامن	لو قال الرجل لغيره: أعط فلانًا أل
فلان حاضر	على أن فلانًا ضامن لها و	لو قال الرجل لغيره: هب لي ألفا
778		فقال: نعم، ثم وهب المأمور ألفًا
770		كتاب فيه مسائل الشيوع
770	يع	مسائل الشيوع كثيرة: أحدها: الب
777		الثانية: الإجارة:
YYV		الثالثة: العارية
YYV		
YYV		
YYA		السادسة: الوقف
۲۳۰		السابعة: الرهن
TT1		الثامنة: القرض
YTY		
		العاشرة: أن يكتب في بيع المشاع
777		•
۲۳٤		كتاب فيه مسائل الغرور

إذا كان للرجل ألف درهم في يدي رجل مضاربة بالنصف
فاشترى المضارب بها جارية
نوع آخر
إذا اشترى الرجلان جارية، ثم إن أحدهما وهب نصيبه من شريكه ٢٤٦
نوع آخر
رجل وطئ جارية ابنه، فولدت، فضمن قيمتها لابنه، ثم ولدت له ولدًا آخر ٢٤٧
نوع أخر
إذا ورث الرجل أمة من أبيه فوطئها، فولدت منه ولدًا، ثم استحقها عليه رجل ٢٤٧
نوع آخر
إذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده
فوطئ الوارث الأمة
نوع آخر
رجل ادعى على رجل ألف درهم، فصالحه المدعى عليه من غيرإقرارعلى جارية ٢٥٠
لو أن رجلا ادعى على رجل دم عمد، فأنكر المدعى عليه، أو سكت ٢٥١
رجل في يديه جارية جاء رجل، وادعاها لنفسه وكذبه صاحب اليد
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وصالحه المدعى عليه على دار أخرى
ودفعها إلى المدعى
رجل اشترى أمة وأعتقها، وزوجها من رجل، ولم يخبر الزوج أنها حر ٢٥٥
نوع آخر
إذا أغار قوم من أهل الحرب على قرية من قرى المسلمين فيها حرائر من المسلمين
وأهل الذمة وأمهات الأولاد والمدبرات والمكاتبات
نوع آخر
إذا أمر رجل من المسلمين ناسًا من المشركين، فأغار عليهم قوم آخرون
من المسلمينمن المسلمين
كتاب فيه مسائل الأشجار
شجرة الفرصاد في الطريق إذا كان لا يضر بالطريق، فلا بأس به ٢٦٢
نهر عام إذا أراد الرجل أن يغرس عليه لمنفعة المسلمين له ذلك ٢٦٢
رجل له قناة خالصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يضرب قناته
من هذا النهر، ويحفر له موضعًا آخر
نبتت شجرة، أو زرع في أرض إنسان من غير أن يزرعه أحد
فهو لصاحب الأرض ٢٦٣ ٢٦٣

لل و الموضوعات	فهرس المسائ	- 7 • 9 -	المحيط ج ٢٥
•	ناري، فالتي طلعت	ہا شجرة أخرى في دار ج	شجرة في داري طلعت من عروقه
777			منها لمن؟
۲٦٤	فهي لصاحب الكر	غيره، فنبتت منهاشجرة،	نواةلرجل ذهب به الريح إلى كرم
۲٦٤		. ، فالشجر للمسجد	إذا غرس الرجل شجرًا في المسجد
Y78	ِ الأشجار لهم ذلك	ار، فأراد ورثته أن يقطعو	رجل جعل أرضه مقبرة فيها أشجا
Y78	رقها أشجار	لم قطعها، فنبتت من عرو	غرس شجرة على حوض قرية، ث
۲٦٥	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	مره	إذا قطع شجرة من دار رجل بغير أ
۲٦٦			المسألة الحسابية من كتاب الكفالة
	خصومته معه	ععل المكفول به وكيلا ف <i>ي</i>	لو أن رجلا كفل بنفس رجل، وج
ىيە	ىتە ضامنًا لما ذاب عل	بالنفس وكيلا في خصوه	يعنى جعل المكفول بنفسه الكفيل
	ومة بين الطالب	كفيل وله مال، فلا خص	ورضى الكفيل بذلك، ثم مات ال
۲٦٦	· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		وبين ورثة الكفيل
YV0			كتاب الفرائض
۲۷۰		أربعين فصلا:	هذا الكتاب يشتمل على خمسة و
			الفصل الأول
YVA			في فضيلة تعلم الفرائض
			الفصل الثاني
۲۸۰		ِتْ عنه	في بيان من يورث عنه ومن لا يور
			الفصل الثالث
۲۸۱			في بيان ما يجري فيه الإرث
۲۸۱			أعيان الأموال يجري فيها الإرث
			الفصل الرابع
			في بيان الوقت الذي يجري فيه الا
			الإرث يجري في آخر جزء من أج
۲۸۲			
			الفصل الخامس
			في بيان ما يستحق بالإرث ويحر
۲۸۳		ب، والسبب	ما يستحق به الإرث شيئان: النس
		e . e	الفصل السادس
۲۸٤	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ة بأيها يبدأ	في الحقوق إذا اجتمعت في التركا

Y99 ٣٠٠........ الفصل الحادى والعشرون

عات_	فهرس المسائل و الموضوع	- 111 -	المحيط ج ٢٥
۲۰۳			في الزوج
			الفصل الثاني والعشرون
			فى مسائل الجد
٣٠٣			بيانه من المسائل
٣٠٤	رقاء	، الجد: فمن جملتها مسألة الخ	مسائل ملقية يتصل بعضها بمسائل
۲٠٤			منها مسألة الأكدرية
٣٠٤			منها مسألة الحمارية
٣٠٥			من جملة ذلك مسألة المنبرية
			الفصل الثالث والعشرون
۲۰۳			في الحجب
			الفصل الرابع والعشرون
٣٠٧			في العصبات
			العصبة من جهة النسب أصناف ثـ
			الكلام في العصبة بنفسها
			الكلام في العصبة بغيرها
٣٠٨			الكلام في العصبة مع غيرها
۳٠٩			العصبة من جهة النسب فنوعان.
۲۱۳			الكلام في ولاء الموالاة
			الفصل الخامس والعشرون
	ت الأولاد	م من المكاتبين والمدبرين وأمها	في توريث المملوكين ومن بمعناه.
۳۱۳			ومعتق البعض
			الفصل السادس والعشرود
۲۱٤			في أصول الحساب وفيه مسائل ال
۲۱٦			بيان كيفية العول
			الفصل السابع والعشرون
			في الرد ويتصل به مسألة التخارج
٥٢٣			مسألة التخارج
			الفصل الثامن والعشرون
			في تصحيح السهام
	ا أشبه ذلك	<i>ى</i> أو مثلها وثلاثة أمثاله، أو ما	إذا كانت السهام مثل عدد الرؤوس
٣٣٣			<i>C C</i>
٣٣٣			رجل مات، وترك ثلاث جدات
	أربعة وعشرين أختًا	إث جدات وست أخوات لأم	امرأة هلكت، وتركت زوجًا وثلا

فهرس المسائل و الموضوعات	- 717 -	المحيط ج ٢٥
٣٣٥		لأب وأم
TTV		الفصل التاسع والعشرون
TTV	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في المناسخة
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	صورة المناسخة
ه و من ترکه المیت الا ول 	فمات احد الا بسي عن ابنا	رجل مات، وترك ابنين وأبوين،
		وهو أخ وجد وجدة
دى الابسين عن روج أمهاو أختما لأب وأم	ه منها وابوین، قمانت إحا أ أ أ ا ، " اأ الأ	رجل مات، وترك امرأة وابنتين ل ومن تركة الميت الأول وهوجدها
أمهاوا حتها لأب وام ١ ٢	أب ابيهاو جديهاام الأب و	
ω ζ ω		الفصل الثلاثون
TET	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في ذوي الأرحام
ΨέΨ	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فهم في الحاصل أصناف
TEO		الكلام في الصنف الأول
		بيان هذا من المسائل:
۳۵۱	ے من که فراہناں من او لا د آ	ومما يتصل بهذا الفصل بيان ميران
TOT	N	بعد الصنف الأول
		أما الكلام في أولا د الأخوات وب
•		ومما يتصل بهذا الفصل بيان من له
<u>.</u>		أما الكلام في الأعمام لأم والعما
والمادم وحادثه	· · · ·	ومما يتصل بهذا الفصل بيان ميراد وعمات الأب وخالاته وأعمام ال
٣٦٠		إذا ترك الميت خالة الأم، فالميراث
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	، له إن هم يادل شعه عيره	الفصل الحادي والثلاثون
٣٦٤	ه از اللاء:ة	في ميراث المتلاعنين وفي ميراث
هما ورث الباقي	•	
۳٦٤	•	•
٣٦٦		ومحابتصا ببذا الفصا
		الفصل الثاني والثلاثون
٧٦٧		
۳٦٧		مدار مسائل المفقود
٣٦٨		
٣٦٨	ر هود	وجه العمل في إيقاف نصيب المفا
٣٦٨		ذلك لا يخلو من أقسام: أحدها
٣٧٠		القسم الثاني

فهرس المسائل و الموضوعات	- 717 -	المحيط ج ٢٥
٣٧٢	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	القسم الثالث
٣٧٤	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	القسم الرابع
	ن	الفصل الثالث والثلاثود
۳۷٦		في ميراتُ القاتل
٣٧٦	لحرمان الميراث	القتل مباشرة بغير حق سبب
٣vv		فأما القتل سببًا
أمهمأمهم	إخوين أباهم، وقتل الآخر أ	لو أن أخوين وأختًا قتل أحد الا
		الفصل الرابع والثلاثون
۳۸۱		في ميراث الخنثي
T AY		جئنا إلى المسائل
	رن	الفصل الخامس والثلاثو
۳۸۸		في ميراث الجنين
۴۸۹		فصل آخر منه
ل، ثم مات ٣٨٩	. حامل، فولدت ابنًا، فاسته	رجلٌ مات، وترك ابنًا وأم ولد
۳۹۰		فصل آخر منه
ا وابنة ، فاستهل أحدهما	أما وأخًا، فولدت ولدين ابنًا	إذا ترك الرجل أم ولد حامل و
۲۹۰		بغير عينه، ووجدًا ميتين
۹۱		ومما يتصل هذا الفصل
ن بنین	ل يوقف للحمل ميراث أربعة	إذا مات الرجل عن امرأة حبلم
	ئون	الفصل السادس والثلاث
۴۹٤	ن	في ميراث الولد يدعيه الرجلا
	ن	الفصل السابع والثلاثوا
۹٥		في ميرات أهل الكفر
		۰ ء ک
" 97	هل الحرب، فماله فيء	ذمي مات، وخلف ورثة من أ
*9V	المرتد	نوع من هذا الفصل في ميراث
اسلام يصير ميراثًا	دته، فما اكتسب في حال الإ	إذاً مات المرتد، أو قتل على ر
*9V	ں اللہ تعالی	بين ورثته المسلمين على فرائض
٠٩٩	المجوس	نوع من هذا الفصل في ميراث
٤٠١		جئنا إلى المسائل
	ن	الفصل الثامن والثلاثور
٤٠٦	ٔهم	في الغرقي والحرقي ومن بمعنا
:•V		جئنا إلى المسائل:

الفصل التاسع والثلاثون	
-	٤١١
الفصل الأربعون	
	٤١٣
لو أن رجلين ليست بينهما قرابة، تزوج كل واحد منهما أم الآخر، فولد لكل واحد	
	218
	217
	£18 £10
رجل مات، وترك ثلاث بنات، فورثت إحداهن ثلثي المال والأخرى ثلث المال	2 10
	٤١٥
ر رجل مات، وترك أخًا لأب وأم وأخا امرأته، فورث المال أخو امرأته دون أخيه	
	٤١٥
رجل مات، وترك خالا وعمًا، فورث الخال دون العم	٤١٥
رجل دخل على مريض، فقال له: أوصني، فقال: لماذا أوصى؟ وإنما مالي	
	٤١٦
رجل دعا ابنه، فقال: لو كنت ابن عمى لكان لك من مالى عشرة آلاف	
	513
<u> </u>	٤١٧ ٤١٧
لو أن رجلا سئل عمن مات، وترك عشرين دينارًا، وورثت امرأته دينارًا	217
حميع أموالهم البعا الرواج لها والعالم بعد والمعال المعالم المعا	٤١٧
	٤١٨
سئل عن رجل ورثه سبع إخوة وأخت لهم، المال لهم بالسوية ٨	٤١٨
سئل عن أخوين لأم، فورث أحدهما المال من رجل مات دون الآخر	
رجل وأخته ورثا المال، فصار للرجل سبعة أثمان المال، ولأخته الثمن ٩	
رجل ورثه ثلاث نسوة المال أثلاثًا وإحداهن أم الأخرى	٤١٩
الفصل الحادى والأربعون	۷ .
في إقرار الرجل بالنسب ما يصح من ذلك وما لا يصح	
إقرار المرأة يصح بثلاثة	-11

فهرس المسائل و الموضوعات	- 710 -	المحيط ج ٢٥
272		في إقرار الورثة بوارث
		الفصل الثالث والأربعون
£7V		في إقرار الوارث بوارث بعد واره
ر بوارث آخر ٤٢٧	طاه نصيبه بقضاء قاضٍ، ثم أقر	
£ YV		بيانه
٤٣٠	ماء، ثم أقر بوارث أخر ···	إذا دفع إلى المقرّ له الأول بغير قض
٤٣٠		وبيانه
		الفصل الرابع والأربعون
اه		في إقرار بعض الورثة بوارثين وأ
٤٣٣		في بعض ما أقر به
٤٣٣	لدقه أحد من الورثة في أحدهم	إذا أقر بعض الورثة بوارثين، فص
£٣٣		بيان هذا الأصل من المسائل
	Ç	الفصل الخامس والأربعون
نو	كاره وراثته وإقراره بوارث آخ	في إقرار أحد الورثة بوارث ثم إنّ
ى الذي أقر به أو لا	كره، ثم أقربآخر لم يصدق علم	إن أقر أحد الورثة بوارث، ثم أنك
{ { } { } { } { } { } { } { } { } { } {		في إبطال حقه
{{\cdot \cdot \cd		بيان هذا الأصل
	ن	الفصل السادس والأربعود
٤٤ A		في الإقرار بالوارث بعد القسمة
٤٥٣		كتاب الخنثى
		الفصل الأول
٤٥٤	عاله	في تفسيره ووقوع الإشكال في ح
		الفصل الثاني
ξ 00		في أحكام الخنثي المشكل
عدمماته ۵۵۵		
٤٥٦		
٤٥٦	نشى لحاجة أو عذر	إن دفن في قبر واحد مع رجل الخ
ادات	واع: نوع منه: يرجع إلى العب	القسم الذي تعلق بحال حياته فأن
٤٥٩		
773		
٤٦٤		نوع آخر في الحدود والقصاص.
¥7V		
ندلك	و أنثى وفى إقرار أبيه ووصيه ب	نوع آخر في إقرار الخنثي أنه ذكر أ

نوع آخر في الاختلاف الواقع في حال الخنثي والدعاوي في ذلك
وإقامة البينة عليها
رجل مات، وترك ابنًا وامرأة، وترك ولدًا من هذه المرأة خنثى مشكل
ثم مات الخنثي
أرأيت خنثي مات بعد ابنه وهو مراهق أقام رجل البينة أن أباه زوجه إياه
على هذا الوصيف
رأيت هذا الخنثي المشكل إن كان من أهل الكتاب، فادعى رجل مسلم
أن أباه زوجه إياه على مهر
أرأيت إن مات هذا الخنثي، فادعى أمه ميراث غلام، وأقر الوصى بذلك ٤٧٧
خنثى مشكل مراهق، وخنثى مثله مشكل زوج أحدهما من صاحبه
على أن أحدهما رجل ين المسلم على أن أحدهما رجل
نوع آخر في المتفرقات
كتاب معرفة المسمى
إذا قال: أوصيت لفلان بشيء من مالي، أو قال: بقليل من مالي
لو قال في الوصية أو في الإقرار: لفلان جزء من مالي
لو أقر بطائفة من ماله
لو أوصى له بثلث ماله من البز، فهذا على ثياب القطن والكتان ٤٨٣
لو أوصى له بثوب
لو أوصى له بمتاعه
إذا أوصى لرجل بدابته دخل تحت الوصية الخيل والحمار والبغل
اسم الجمل والبعير اسم جنس يقع على الذكر والأنثى
اسم البغل والبغلة يقع على الذكر والأنثي
كتاب فيه بيان ما يسرى من الحق الثابت في الأصل إلى الولدوما لا يسرى
وما يسرى إلى أحدهما دون الآخر
إن جنت الأمة جناية خطأ، ثم ولدّت ولدًا بعد ذلك، ثم اختار الدفع
فإنه يدفعها دون الولد
فصل
من كتاب العتاق
بشتمل على بيان ما يتوقف من الإعتاق وما لا يتوقف، ويدخل فيه إعتاق المالك
. محلا تعلق به حق الغير
J. O . O